

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة -



جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة  
UNIVERSITÉ DES FRÈRES  
MENTOURI CONSTANTINE

رقم الإيداع: 100/DS/2018

كلية الآداب و اللغات

رقم التسجيل : 12/LAR/2018

قسم الآداب و اللغة العربية

## التوسُّعُ الدَّلاليُّ للصَّيغِ الصَّرْفِيَّةِ الإِسْمِيَّةِ فِي الْقُرْآنِ الكَرِيمِ - دراسة صَرْفِيَّةٌ دَلَالِيَّةٌ -

أطروحة معدة لنيل درجة دكتوراه العلوم في الآداب

شعبة اللغويات

إشراف الأستاذ الدكتور :

محيي الدين سالم

إعداد الباحثة :

رفيقة بن ميسية

لجنة المناقشة :

الصفة	الجامعة الأصلية	الاسم و اللقب
رئيسا	جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة -	أ. د/ يمينة بن مالك
مشرفا و مقررا	جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة -	أ. د/ محيي الدين سالم
عضوا مناقشا	جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة -	أ. د/ زهيرة قروي
عضوا مناقشا	المدرسة العليا للأساتذة - قسنطينة -	أ. د/ إدريس حمروش
عضوا مناقشا	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة -	أ. د/ ذهبية بورويس

السنة الجامعية : 1438 - 1439 هـ / 2017 - 2018 م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ  
أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

[ البقرة : 32 ]

# الإهداء

إلى والديّ الكريمين حفظهما الله

و أطال في عمرهما

إلى زوجي الكريم "محمد"

إلى إخوتي و أخواتي

# شكر وتقدير

أُتقدّم بجزيل الشّكر و العرفان إلى كلّ  
من كان له إسهام في هذا البحث ...  
إلى أستاذي المشرف الذي أحاطه بتوجيهاته المعرفيّة  
و المنهجية و اقتراحاته السّديدة ...  
إلى أفراد أسرتي الذين دعموا  
هذا البحث بكلّ ما يملكون  
من دعم معنوي و مادّي ...

رفيقة بن ميسية...

مقدمة

## مَقَدِّمَةٌ

الحمدُ لله ربِّ العالمين، و الصَّلَاةُ و السَّلَامُ على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ و على آلِهِ و صَحْبِهِ أَجْمَعِينَ و مَنْ تَبِعَ هُدَاهُمْ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، و بعدُ:

حظي القرآن الكريم بدراساتٍ لغويّةٍ كثيرةٍ ، و على الرّغم من كثرة هذه الدّراساتِ إلاّ أنّ جوانبَ إعجازه مازالت تستنهضُ الفكرَ والقلمَ ، خاصّةً إذا تعلّق الأمرُ بإعجازه الصّرفيّ الذي لازال في حاجةٍ ماسّةٍ إلى الولوجِ في أعماقه أكثر، و سوف يُعالجُ هذا البحثُ جانبًا دقيقًا من جوانبِ هذا الإعجازِ ، ألا و هو التّوسُّعُ الدّلاليُّ للصّيحِ الصّرفيّةِ الاسميّةِ حيث يشمّلُ التّوسُّعُ في إطاره العام مستوياتٍ لغويّةً متباينةً ؛ صوتيّةً ، صرفيّةً ، تركيبيةً و دلاليّةً ، مع العلم أنّ لكلّ مستوى من هذه المستوياتِ بواعثَ و عواملَ متباينةً تُسهمُ في توسيعِ المعنى و إثرائه ، فعلى المستوى الصّوتيّ يكون التّبرُّ و التّغيمُ أهمّ عاملين ، و على المستوى التّركيبيّ تتجلى أهمُّ بواعثه في تعدّدِ الوظيفةِ النّحويّةِ للكلمة الواحدة ، و على المستوى الدّلاليّ يكون الاشتراكُ اللفظيّ و التّضادُّ و التّطوُّرُ الدّلاليّ أهمّ العواملِ ، أمّا على المستوى الصّرفيّ ، فأهمُّ ما يقعُ التّوسُّعُ فيه ، فيكون في تعدّدِ المعنى الوظيفيّ للصّيحِ الصّرفيّةِ ، و هو ما سيتمُّ التّركيزُ عليه في هذا البحثِ .

إنّ الصّيحَ الصّرفيّةَ القرآنيّةَ لها خاصيّتها التي تميّزها عن غيرها من الصّيحِ التي تردُّ في نصوصٍ أُخرى ، ذلك أنّها تتميِّزُ بحركيّةٍ و نشاطٍ و فاعليّةٍ لا يَحْتَوِيهَا غيرها ، و قد أُستعملتْ على شكلين ؛ تجلّى الشّكلُ الأوّلُ في أنّها استعملتْ وُفقَ دلالاتها المشهورة ، كما هو مَقَرَّرٌ وَضَعُهَا في كُتُبِ اللُّغَةِ ، و تجلّى الثّاني في أنّها أُستعملتْ استِعمالًا فَنِيًّا بَلِيغًا حيث إنّها تجاوزتْ حُدُودَ الدّلالاتِ الموضوعيّةِ لها لتعبّرَ عن دلالاتٍ إضافيّةٍ أُخرى مستنبطةٍ من سياقها النّصّي ، دونَ إلغائِ لدلالاتها الأولى الوضعيّةِ .

و نظرًا لهذه الخصوصيّةِ ، فإنّها تتوسَّعُ بطرائقَ و أساليبَ مُخْتَلَفَةٍ، منها:

- تعميم دلالتها أو تخصيصها، حيث تنتقل من الدلالة الخاصة إلى الدلالة العامة،  
و قد تنتقل من الدلالة العامة إلى الدلالة الخاصة، دون إلغاء لإحداهما، و هو ما يُحقَّق  
إثراءً في المعنى.

- قراءتها على أوجهٍ مختلفةٍ ، حيث يُسهم تعدُّد القراءاتِ القرآنيَّةِ للصِّيغَةِ الصَّرْفِيَّةِ الواحدةِ  
في تعدُّدِ دلالاتِها .

- التَّناوُبُ الدَّلاليُّ الذي يحصلُ بينها، حيثُ تحلُّ صيغُ المصادرِ محلَّ المشتقاتِ وتحلُّ  
المشتقاتُ محلَّ المصادرِ .

- اشتراكها شكلاً في بعض الأبنية، حيثُ إنَّ البناءَ الواحدَ يصلُحُ للدَّلالةِ على أكثرَ من  
وظيفةٍ صرفيَّةٍ.

ولعلَّ ممَّا تتبغى الإشارةُ إليه في هذا المقام أنَّ أهميَّةَ هذا البحثِ تتجلَّى في كونه  
يتجاوَزُ حدودَ فكرةِ الخوضِ في مسألةِ تعدُّدِ المعنى الوظيفيِّ لهذه الصِّيغِ في سياقاتٍ مختلفةٍ  
لأنَّها مسألةٌ عولجتُ في دراساتٍ كثيرةٍ و ثبتَ تأكيدُها في كتبِ الدَّارسينَ و الباحثينَ قديماً  
و حديثاً ، بل يودُّ الخوضَ في مسألةٍ أخرى ، ألا و هي تعدُّدُ المعنى الوظيفيِّ للصِّيغَةِ  
الصَّرْفِيَّةِ الواحدةِ في السِّياقِ الواجِدِ ، و بذلك فإنَّ مجالَ اهتمامه سيكونُ منصباً على دراسةِ  
هذه الصِّيغِ في إطارِ تعالقِ معانيها البنائيَّةِ مع معانيها السِّياقيَّةِ ، دون أن يكونَ هناك  
تعارضُ بين الطرفينِ فبينهما ترابطٌ وتجاذبٌ كبيران .

إذا ، فتعدُّدُ الاحتمالاتِ الدَّلاليَّةِ للصِّيغَةِ الصَّرْفِيَّةِ الواحدةِ في النَّصِّ القرآنيِّ وَجَهٌ من  
وجوهِ الإعجازِ البيانيِّ ، ذلكَ أنَّ كُلَّ صيغَةٍ من هذه الصِّيغِ تتعدَّى حُدُودَ دلالتها المركزيَّةِ  
لتشملَ دلالاتٍ مُختلفةً ، فهي صيغٌ ليستُ هامدةً أو ساكنةً ، إنَّها صيغٌ إنتاجيَّةٌ توليديَّةٌ  
بخلافِ ما انتهى إليه بحثُ الدَّارسينَ القُدماءِ في مجالِ الصَّرْفِ و اللُّغَةِ من قَصْرِ كلِّ  
صيغَةٍ على معنى بعينه ، أو بعددٍ من المعاني في سياقاتٍ مختلفةٍ ؛ كأنَّ تدلُّ صيغَةُ اسمِ  
الفاعلِ على معناها الوضعيِّ كما هو بادٍ من هيئتها الخارجيَّةِ ، ثمَّ تتَّسعُ لتفيدَ معاني أُخرى

غَيْرَ مَعْنَاهَا الَّذِي وُضِعَتْ لَهُ ؛ كَدَلَالَتِهَا عَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ ، أَو الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ ، أَوْ صِيغَةَ الْمُبَالَغَةِ ، أَوْ الْمَصْدَرِ ، أَوْ دَلَالَتِهَا عَلَى هَذِهِ الْمَعَانِي مُجْتَمِعَةً ، وَكَذَا الْأَمْرُ بِالنِّسْبَةِ لِبَقِيَّةِ الصِّيغِ الصَّرْفِيَّةِ الْأَسْمِيَّةِ الْأُخْرَى ، إِذْ قَدْ تَفِيدُ كُلُّ صِيغَةٍ مِنْ هَذِهِ الصِّيغِ إِضَافَةً إِلَى دَلَالَتِهَا الْأَصْلِيَّةِ دَلَالَاتٍ أُخْرَى يَحْتَمِلُهَا السِّيَاقُ جَمِيعًا مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ ، حَيْثُ إِنَّ تَوْسِعَهَا مُرْتَبِطٌ بِعَدَمِ تَرْجِيحِ إِحْتِمَالِ دَلَالِيٍّ عَلَى آخَرَ مِنْ جِهَةٍ ، وَبِإِحْتِمَالِ السِّيَاقِ عِدَّةَ مَعَانٍ مُجْتَمِعَةٍ فِي صِيغَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى ؛ لِأَنَّ عَدَمَ التَّرْجِيحِ يَجْعَلُ مَجَالَ الْإِحْتِمَالِ الدَّلَالِيِّ مَفْتُوحًا وَ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ التَّرْجِيحَ يَغْلِقُ بَابَ الْإِحْتِمَالِ .

و مَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرٍ فَإِنَّ الْبَحْثَ فِي مَجَالِ تَوْسِعِ هَذِهِ الصِّيغِ ضِمْنَ نَصِّ قُرْآنِيٍّ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْهَدَفُ مِنْهُ تَحْقِيقَ عِدَّةِ أُمُورٍ ، مِنْهَا :

❖ تَتَبُّعُ ظَاهِرَةِ تَعَدُّدِ الْإِحْتِمَالَاتِ الدَّلَالِيَّةِ لِلصِّيغِ الصَّرْفِيَّةِ الْأَسْمِيَّةِ - لِأَسِيْمَا صِيغِ

المصادرِ و المشتقاتِ - فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ .

❖ مُحَاوَلَةُ مَعْرِفَةِ أَسْبَابِ هَذَا التَّعَدُّدِ، حَيْثُ إِنَّ تَعَدُّدَ دَلَالَاتِ الصِّيغِ فِي النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ

كَثِيرًا مَا يَعُودُ إِلَى أَسْبَابٍ عَامَّةٍ وَ أُخْرَى خَاصَّةٍ تَتَعَلَّقُ بِكُلِّ صِيغَةٍ عَلَى حِدَةٍ.

❖ التَّأَكُّدُ عَلَى تَعَدُّدِ الْوُضَائِفِ الصَّرْفِيَّةِ لِلصِّيغَةِ الصَّرْفِيَّةِ الْوَاحِدَةِ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ وَفِي

السِّيَاقِ نَفْسِهِ، وَ هَذَا التَّعَدُّدُ خَاصِيَّةٌ مِنْ خِصَائِصِ الْإِعْجَازِ الْقُرْآنِيِّ.

❖ التَّأَكُّدُ عَلَى أَنَّ بِنَاءَ الْكَلِمَةِ ضَاطِبٌ صَرْفِيٌّ غَيْرُ كَافٍ لِتَحْدِيدِ الدَّلَالَةِ الْحَقِيقِيَّةِ لِلصِّيغَةِ

الصَّرْفِيَّةِ.

❖ التَّأَكُّدُ عَلَى دَوْرِ السِّيَاقِ فِي تَحْدِيدِ دَلَالَاتِ الصِّيغَةِ الصَّرْفِيَّةِ، فَهُوَ الَّذِي يُضْفِي عَلَيْهَا

دَلَالَاتٍ جَدِيدَةً، وَهُوَ مَنْ يُزِيلُ عَنْهَا رِكَامَ النَّمْطِيَّةِ، وَ يُكْسِبُهَا نَشَاطًا وَ قِيَمَةً جَمَالِيَّةً

كَبِيرَةً.

❖ معرفة مدى تشابك العلاقات بين الصيغ، فمن جهة تحل صيغ المصادر محل بعض وتحل صيغ المشتقات محل بعض أيضا، و من جهة أخرى تحل صيغ المصادر محل المشتقات، و على العكس من ذلك تحل صيغ المشتقات محل المصادر. التأكيد على الطاقّة الدلاليّة الهائلة التي تمتكها هذه الصيغ ، فالصيغة الواحدة تحمل في ثناياها شحنة دلاليّة كبيرة تؤهلها لقبول عدّة احتمالات دلاليّة من غير ترجيح أحدها .

إن فكرة البحث في موضوع التوسع الدلالي للصيغ الصرفيّة تعود إلى أسباب و عوامل كثيرة ، أهمها :

- الشغف الكبير بدراسة المواضيع الصرفيّة الدلاليّة التي يكون مجال تطبيقها القرآن الكريم هذا ، و يعزوها أنها أهم نتيجة وصل إليها بحث الماجستير المعنون بالأبنيّة الصرفيّة و دلالاتها في سورة - يوسف ﷻ لتكون بذلك منطلق هذا البحث ، الذي يسعى إلى تأكيد فكرة تعدد المعنى الوظيفي للصيغة الصرفيّة الواحدة في سياق واحد ، علما أن الاهتمام كان منصبا على توسع شتى الصيغ الصرفيّة الاسميّة و الفعلية ، و لكنه تم تخصيص الصيغ الاسميّة لاسيما صيغ المصادر والمشتقات لسعة الموضوع و تشعب مسائله .

- عدم وجود دراسة تطبيقية تناولت هذا الموضوع كموضوع مستقل في حدود ما تم الاطلاع عليه من بحوث و دراسات .

- قلّة الدراسات الصرفيّة الدلاليّة التي يكون مجال تطبيقها القرآن الكريم .

و بالطبع فإن اختيار نماذج معينة من القرآن الكريم لم يكن من قبيل الصدفة و إنما بناء على اعتبارات عديدة، منها:

- استقراء و إحصاء الصيغ الصرفيّة المحتملة لأكثر من وظيفة صرفيّة و سياقيّة .

- الاطلاع على مختلف آراء اللغويين و المفسرين التي تؤكد توسع هذه الصيغ .

- تحليل مختلف الصيغ وفقاً لضوابط مختلفة؛ صرفية، نحوية، دلالية، و التي حُكِمَ على إثرها بتعددّها الدلاليّ.

و بناءً على هذا الطرح فإنّ إشكالية هذا البحث تتمحور حول ما يلي:

- ما هي أسباب تعدد المعنى الوظيفي للصيغ الصرفية الاسمية في القرآن الكريم
  - لا سيما صيغ المصادر و المشتقات ، و إلى أي مدى يُسهم هذا التعدد في إثراء المعنى ؟
  - هذه الإشكالية الرئيسية تتفرّع عنها جملة من التساؤلات الفرعية ، يمكن إجمالها فيما يلي :
  - ما مدى تجلّي ظاهرة تعدد المعنى الوظيفي للصيغ الصرفية الاسمية في القرآن الكريم ؟
  - ما هي الضوابط التي يُحنكُم إليها في توجيه الصيغ الصرفية الاسمية مبنياً و معنى ؟
  - إلى أي مدى يُسهم السياق في تغيير المسار الدلالي للصيغ الصرفية الاسمية ؟
  - هل تتعارض الدلالة السياقية للصيغ الصرفية الاسمية مع دلالاتها المستنبطة من مبانيها؟
  - هل يُشكّل الخلاف الصرفي حول توجيه الصيغ الصرفية عاملاً أساساً في توسّعها ؟
  - هل يؤدي التضاد الذي يحصل بين الصيغ الصرفية الاسمية إلى إلغاء أحد معانيها ؟
  - ما هي أسباب تأدية المصادر و وظيفة المشتقات ، و تأدية المشتقات و وظيفة المصادر ؟
- و انطلاقاً من الإشكالية الرئيسية للبحث و جملة التساؤلات الفرعية، فقد قُسم البحث إلى تمهيد و بابين و خاتمة.

خُصّص التمهيد لرسم المعالم العامة للموضوع؛ فقُسم إلى ثلاثة عناصر؛ أولهما التوسّع الدلالي في مفهومه اللغوي و الاصطلاحِي، و ثانيهما: ضوابط التوسّع الدلالي للصيغ الصرفية في القرآن الكريم، و ثالثهما: أسباب التوسّع الدلالي للصيغ الصرفية في القرآن الكريم.

أما الباب الأول فقد عُنونَ بالتَّوسُّعِ الدَّلاليِّ لصيغِ المصدرِ في القرآنِ الكريمِ  
وُقِسِّمَ إلى أربعةِ فُصولٍ ؛ خُصِّصَ الفُصلُ الأوَّلُ للتَّوسُّعِ الدَّلاليِّ لصيغِ المَصْدَرِ الأَصْلِيِّ  
واشْتَمَلَ على مَبْحَثَيْنِ ؛ تتاولُ المَبْحَثُ الأوَّلُ التَّوسُّعَ الدَّلاليِّ لصيغِ المصدرِ الأَصْلِيِّ من  
الفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ ، أما المَبْحَثُ الثَّانِي فتَضَمَّنَ التَّوسُّعَ الدَّلاليِّ لصيغِ المصدرِ الأَصْلِيِّ من  
الفِعْلِ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ ، و خُصِّصَ الفُصلُ الثَّانِي للتَّوسُّعِ الدَّلاليِّ لصيغِ المصدرِ المِيميِّ من  
الفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ ، و ضَمَّ مَبْحَثَيْنِ ؛ أما المَبْحَثُ الأوَّلُ فشَمَلَ التَّوسُّعَ الدَّلاليِّ لصيغِ المصدرِ  
المِيميِّ مِنْ الفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الوارِدَةِ على بِناءِ " مَفْعَل " ، في حينِ اخْتَصَّ المَبْحَثُ الثَّانِي  
بدراسةِ التَّوسُّعِ الدَّلاليِّ لصيغِ المَصْدَرِ المِيميِّ من الفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الوارِدَةِ على بِناءِ " مَفْعَل "

أما الفُصلُ الثَّلَاثُ فُخِصَّصَ للتَّوسُّعِ الدَّلاليِّ لصيغِ المصدرِ المِيميِّ من الفِعْلِ غيرِ  
الثَّلَاثِيِّ ، و قُسِّمَ إلى مَبْحَثَيْنِ ؛ تتاولُ المَبْحَثُ الأوَّلُ التَّوسُّعَ الدَّلاليِّ لصيغِ المصدرِ المِيميِّ  
من الفِعْلِ غيرِ الثَّلَاثِيِّ الوارِدَةِ على بِناءِ " مَفْعَل " و " مُفْعَل " ، و تَضَمَّنَ المَبْحَثُ الثَّانِي  
التَّوسُّعَ الدَّلاليِّ لصيغِ المصدرِ المِيميِّ من الفِعْلِ غيرِ الثَّلَاثِيِّ الوارِدَةِ على بِناءِ " مُفْتَعَل "  
و"مُسْتَفْعَل " ، و قد خُصِّصَ الفُصلُ الرَّابِعُ لدراسةِ التَّوسُّعِ الدَّلاليِّ لصيغِ مصدرِ المِرَّةِ  
والهَيْئَةِ ، و ضَمَّ مَبْحَثَيْنِ ؛ تتاولُ المَبْحَثُ الأوَّلُ التَّوسُّعَ الدَّلاليِّ لصيغِ مصدرِ المِرَّةِ ، في حينِ  
سَلَّطَ المَبْحَثُ الثَّانِي الضَّوَّءَ على دراسةِ التَّوسُّعِ الدَّلاليِّ لصيغِ مصدرِ الهَيْئَةِ .

أما البابُ الثَّانِي فعالِجُ التَّوسُّعِ الدَّلاليِّ لصيغِ المُشْتَقَّاتِ في القرآنِ الكريمِ ، و ضَمَّ  
أربعةَ فُصولٍ ؛ فالفُصلُ الأوَّلُ رَكَزَ على دراسةِ التَّوسُّعِ الدَّلاليِّ لصيغِ اسمِ الفاعِلِ  
و المَفْعُولِ ، و قُسِّمَ إلى مَبْحَثَيْنِ ؛ عُنِيَ المَبْحَثُ الأوَّلُ بدراسةِ التَّوسُّعِ الدَّلاليِّ لصيغِ اسمِ  
الفاعلِ ، أما المَبْحَثُ الثَّانِي ، فقد سَلَّطَ الضَّوَّءَ على التَّوسُّعِ الدَّلاليِّ لصيغِ اسمِ المَفْعُولِ .

و عُدَّ الفُصلُ الثَّانِي لتتاولُ التَّوسُّعِ الدَّلاليِّ لصيغِ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ و المُبَالِغَةِ  
و ذلك من خلالِ مَبْحَثَيْنِ ؛ تتاولُ المَبْحَثُ الأوَّلُ التَّوسُّعَ الدَّلاليِّ لصيغِ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، في  
حينِ تَضَمَّنَ المَبْحَثُ الثَّانِي التَّوسُّعَ الدَّلاليِّ لصيغِ المُبَالِغَةِ ، أما الفُصلُ الثَّلَاثُ فشَمَلَ التَّوسُّعَ

الدَّلَالِيَّ لصِيغِ اسْمِي الزَّمَانِ وَ الْمَكَانِ ، وَ قُسِّمَ بِدَوْرِهِ إِلَى مَبْحَثَيْنِ ؛ تَطَرَّقَ الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ إِلَى التَّوَسُّعِ الدَّلَالِيِّ لِصِيغِ اسْمِ الزَّمَانِ ، وَكَانَ مَجَالُ اِهْتِمَامِ الْمَبْحَثِ الثَّانِي مُنْصَبًا حَوْلَ التَّوَسُّعِ الدَّلَالِيِّ لِصِيغِ اسْمِ الْمَكَانِ .

وَ عُنُونُ الْفَصْلِ الرَّابِعِ بِالتَّوَسُّعِ الدَّلَالِيِّ لِصِيغِ اسْمِ التَّفْضِيلِ وَ اسْمِ الْآلَةِ ، فَتَضَمَّنَ بِذَلِكَ مَبْحَثَيْنِ ؛ خُصِّصَ الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ لِدِرَاسَةِ التَّوَسُّعِ الدَّلَالِيِّ لِصِيغِ اسْمِ التَّفْضِيلِ ، فِي حِينِ تَضَمَّنَ الْمَبْحَثُ الثَّانِي التَّوَسُّعَ الدَّلَالِيَّ لِصِيغِ اسْمِ الْآلَةِ .

وَ انْتَهَى الْبَحْثُ بِخَاتَمَةٍ تَضَمَّنَتْ أَهَمَّ نَتَائِجِهِ .

وَ لَا بَدَّ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ هُنَاكَ دِرَاسَاتٍ صَرْفِيَّةً وَ دَلَالِيَّةً اِهْتَمَّتْ بِهَذَا الْمَوْضُوعِ فِي إِطَارِهِ الْعَامِ وَ الَّتِي انْتَفَعَ الْبَحْثُ مِنْ بَعْضِ مَسَائِلِهَا ، مِنْهَا :

1- الْأَبْنِيَّةُ الصَّرْفِيَّةُ وَ دَلَالَتُهَا فِي سُورَةِ يُونُسَ ﷻ : لـ " رَفِيقَةُ بِنِ مَيْسِيَّة " إِشْرَافِ سَامِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ الْكِنَانِي ، وَ هِيَ مُذَكَّرَةٌ مُقَدَّمَةٌ لِنَيْلِ دَرَجَةِ الْمَاجِسْتِيرِ فِي عِلْمِ الدَّلَالَةِ بِقِسْمِ الْآدَابِ وَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، جَامِعَةِ الْإِخْوَةِ مَنْتُورِي - قَسَنْطِينَةِ الْجَزَائِرِ ، 2005 م - 2006 م وَ هِيَ دِرَاسَةٌ تَتَّبَعَتْ دَلَالَاتِ الصِّيغِ الصَّرْفِيَّةِ بِشَقَائِهَا الْاسْمِيَّةِ وَ الْفِعْلِيَّةِ فِي سُورَةِ يُونُسَ ﷻ وَ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهَا تَتَّوَلَّتْ دِرَاسَةَ الصِّيغِ ، وَ الَّتِي هِيَ مَجَالُ الْبَحْثِ الْمُرَادِ دِرَاسَتُهُ ، إِلَّا أَنَّ هَدَفَهَا مُخْتَلَفٌ تَمَامًا عَمَّا يَصْبُؤُ إِلَى تَحْقِيقِهِ هَذَا الْبَحْثُ ، فَبَيْنَمَا تَصْبُؤُ هَذِهِ الدَّرَاسَةُ إِلَى تَتَّبُعِ دَلَالَاتِ الصِّيغِ فِي سِيَاقَاتٍ مُخْتَلَفَةٍ ، مَعَ مُقَارَنَةِ مَعَانِيهَا الصَّرْفِيَّةِ بِمَعَانِيهَا السِّيَاقِيَّةِ يَتَجَاوَزُ هَذَا الْبَحْثُ حُدُودَ هَذِهِ الْفِكْرَةِ مُرَكِّزًا عَلَى تَعَدُّدِ الْوِظَائِفِ الصَّرْفِيَّةِ لِلصِّيغَةِ الصَّرْفِيَّةِ الْوَاحِدَةِ فِي سِيَاقٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ .

2 - اتِّسَاعُ الدَّلَالَةِ فِي الْخِطَابِ الْقُرْآنِيِّ : لـ " مُحَمَّدُ نُورُ الدِّينِ الْمَنْجِدُ " إِشْرَافِ سَعِيدِ الْأَيُّوبِي ، وَ هِيَ أَطْرُوحَةٌ مُقَدَّمَةٌ لِنَيْلِ دَرَجَةِ الدِّكْتُورَاهِ بِقِسْمِ الْآدَابِ وَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، جَامِعَةِ الْمَوْلَى إِسْمَاعِيلِ ، مَكْنَسَ ، الْمَغْرِبِ ، 2006 م - 2007 م ، وَ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ عُنْوَانَ

الدراسة يخدمُ الموضوعَ المُرادَ دراستُهُ بشكلٍ مباشرٍ ، إلا أَنَّهُ ، و لَمَّا كَانَ تَتَاوَلُهُ لِاتِّسَاعِ الدَّلَالَةِ بِمُخْتَلَفِ الْمَسْتَوِيَّاتِ ؛ صَرْفِيَّةً ، نَحْوِيَّةً ، صَوْتِيَّةً ، بِلَاغِيَّةً ، فَقَدْ كَانَ مِنَ الصَّعْبِ عَلَيْهِ أَنْ يُعْطِيَ لِكُلِّ مُسْتَوَى حَقَّهُ مِنَ التَّفْصِيلِ ، إِذْ كَانَتْ دِرَاسَتُهُ لِاتِّسَاعِ الدَّلَالَةِ صَرْفِيًّا لَا تَتَعَدَّى إِعْطَاءَ بَعْضِ الْأَمْثَلَةِ عَنْ بَعْضِ الصِّيغِ الَّتِي اتَّسَعَتْ ، دُونَ التَّنَطُّقِ إِلَى أَسْبَابِ ذَلِكَ ، أَوْ إِلَى الضُّوَابِطِ الَّتِي حُكِمَ عَلَى أَسَاسِهَا بِأَنَّهَا صِيغٌ مَتَوَسَّعَةٌ .

**3- الخِلاَفُ التَّصْرِيْفِيُّ وَ أَثْرُهُ الدَّلَالِيُّ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ - دِرَاسَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ - : ل " فَرِيدُ بِنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الزَّمَلِ السُّلَيْمِ " ، إِشْرَافُ عَبْدِ الْجَبَّارِ تَوَامِي ، وَ هِيَ رِسَالَةٌ مَقْدَمَةٌ لِنَيْلِ دَرَجَةِ الْمَاحْسِنِينَ بِقِسْمِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ وَ فِقْهِ اللُّغَةِ ، جَامِعَةُ الْقَصِيمِ - الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ 1426 هـ - 1427 هـ ، إِذْ كَانَ تَرْكِيْزُهَا مَنْصَبًا عَلَى تَوْضِيحِ الْخِلاَفِ الصَّرْفِيِّ بَيْنَ اللُّغَوِيِّينَ وَ الْمَفْسَّرِينَ حَوْلَ تَوْجِيهِ نَمَازِجٍ مِنَ الصِّيغِ الْاِسْمِيَّةِ وَ الْفَعْلِيَّةِ ، دُونَ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ هَذَا الْخِلاَفَ يَعْدُّ سَبَبًا مِنْ أَسْبَابِ تَوْسُّعِ الصِّيغِ الصَّرْفِيَّةِ .**

**4- الْعُدُولُ الصَّرْفِيُّ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ - دِرَاسَةٌ دَلَالِيَّةٌ - : ل " هَلَالُ عَلِيِّ مُحَمَّدٍ الْجَحِيْشِيِّ " إِشْرَافُ مَحْيِي الدِّينِ تَوْفِيْقِ إِبْرَاهِيْمِ ، وَ هِيَ أَطْرُوحَةٌ مَقْدَمَةٌ لِنَيْلِ دَرَجَةِ الدَّكْتُورَاهِ بِكَلِيَّةِ الْآدَابِ جَامِعَةِ الْمَوْصَلِ ، الْعِرَاقِ ، 1426 هـ - 2005 م ، وَ قَدْ كَانَ تَرْكِيْزُهَا مَنْصَبًا عَلَى إِبْرَازِ مُخَالَفَةِ ظَاهِرِ الصِّيغَةِ لِمَعْنَاهَا ، دُونَ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ هَذَا الْعُدُولَ يَعْدُّ سَبَبًا مِنْ أَسْبَابِ تَوْسُّعِ الصِّيغِ الصَّرْفِيَّةِ أَيضًا .**

وَ قَدْ لَقِيَ هَذَا الْمَوْضُوعُ عَنَاقِيَةً كَبِيْرَةً مِنْ قَبْلِ فَاضِلِ صَالِحِ السَّامِرَائِيِّ ، وَ ذَلِكَ فِي دِرَاسَاتٍ وَمَحَاضِرَاتٍ كَانَ يَقْدُمُهَا فِي بَرْنَامِجٍ لِمَسَاتٍ بِيَانِيَّةٍ الَّتِي كَانَ يِذَاعُ فِي قَنَاةِ الشَّارِقَةِ حَيْثُ تَعْرَضُ لِصُورِ التَّوْسُّعِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، مِنْهَا الصِّيغُ الْمَشْتَرِكَةُ ، وَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَلْفَافِ وَ الصِّيغِ الْمَشْتَرِكَةِ ذَاتِ الدَّلَالَاتِ الْمُخْتَلَفَةِ ، هَذَا إِضَافَةً إِلَى مَقَالَاتٍ مَنْشُورَةٍ فِي مَجَلَّاتٍ مُخْتَلَفَةٍ تَنْشُدُ الْغَرَضَ ذَاتَهُ ، نَحْوُ: ظَاهِرَةُ التَّوْسُّعِ فِي الْمَعْنَى فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ - دِرَاسَةٌ

لنماذج قرآنية - لـ " بلقاسم بلعرج " ، و قد عالَجَ الموضوعَ بالطريقةِ نفسها التي عالَجَها بها  
فاضل السامرائي .

و قد كانَ لطبيعةِ هذا البحثِ خُصُوصِيَّةً جعلتهُ يُوظَّفُ مصادِرَ ومراجعَ متنوِّعةً ، أهمُّها  
كُتُبُ معاني القرآنِ ؛ كمعاني القرآنِ للفرَّاءِ ، و كتبُ الإعرابِ ؛ كإعرابِ القرآنِ لأبي جعفر  
النَّحَّاسِ ، و كُتُبُ الغريبِ ؛ كتفسيرِ غريبِ القرآنِ لابنِ قتيبةِ ، و كُتُبُ القراءاتِ القرآنيَّةِ  
ككتابِ السبعةِ في القراءاتِ لابنِ مجاهدٍ ، والحجَّةِ في عللِ القراءاتِ القرآنيَّةِ لأبي علي  
الفارسي ، و كتبُ التَّفاسيرِ ؛ كالكشافِ للزمخشري ، و البحرِ المُحيطِ لأبي حيان الأندلسي  
و كُتُبُ علمِ الصَّرفِ و النَّحوِ ؛ كالكتابِ لسيبويه ، و المقتضبِ للمبرد ، و أبنيةِ الأسماءِ  
والأفعالِ لابنِ القطَّاعِ الصَّقَّلي ، ومعاني الأبنيةِ في العربيَّةِ لفاضل صالح السامرائي  
وظاهرةِ التَّحويلِ في الصِّيغِ الصَّرْفِيَّةِ لمحمود سليمان ياقوت ، و كتبُ علمِ الدَّلالةِ  
ككتابِ دلالةِ الألفاظِ لإبراهيمِ أنيس ، و علمِ الدَّلالةِ لأحمد مختار عمر ، والنَّحوِ و الدَّلالةِ -  
مدخل لدراسة المعنى النَّحويِّ الدَّلاليِّ - لمحمد حماسة عبد اللطيف .

و فرَضتُ طبيعةَ البحثِ اتِّباعَ المنهجِ الوصفيِّ القائمةِ على العديدِ من الإجراءاتِ  
منها : الإِسْتِقْرَاءُ و التَّحْلِيلُ ، حيثَ تمَّ تتبُّعُ الصِّيغِ التي تعدَّدتْ احتمالاتُها الدَّلاليَّةُ في النَّصِّ  
القرآنيِّ ، ثمَّ تحليُّها وفقاً لمختلفِ الضَّوابطِ التي كانت مرجعاً رئيساً في الحكمِ عليها بتعدُّدِها  
الدَّلاليِّ .

و لكلِّ بحثٍ علميٍّ صعوباتٌ و عوائقٌ تعترضه ، و من أبرزِ العوائقِ و الصُّعوباتِ  
التي واجهَها هذا البحثُ ما يلي :

- صُعبَةُ معرفةِ الصِّيغَةِ الصَّرْفِيَّةِ التي تعدَّدتْ احتمالاتُها الدَّلاليَّةُ عن بقيَّةِ الصِّيغِ الأخرى  
غيرِ المُحتمَلَةِ ، إذ يَتطلَّبُ هذا الأمرُ كثيراً من الوقتِ و الجَهدِ لتتبُّعِ ما أوردهُ علماءُ اللُّغةِ  
والتَّفسيرِ في كُتُبِهِمْ .

- صُعُوبَةُ الإِحَاطَةِ بِمُخْتَلَفِ الْمَسَائِلِ اللُّغَوِيَّةِ ، لا سيما الصَّرْفِيَّةُ المَبْثُوثَةُ فِي كِتَابِ اللُّغَةِ وَالصَّرْفِ ، خَاصَّةً وَ أَنَّ تَوْجِيهَ كُلِّ صِغَةٍ صَّرْفِيَّةٍ عَلَى نَحْوِ مَا يَكُونُ بِحَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ مِنْ ضَوَابِطِ صَّرْفِيَّةٍ وَ نَحْوِيَّةٍ وَ دَلَالِيَّةٍ .

- صُعُوبَةُ اسْتِنْتَاكِ الضَّوَابِطِ الصَّرْفِيَّةِ الَّتِي يَحْتَكِمُ إِلَيْهَا اللُّغَوِيُّونَ وَ الْمُفَسِّرُونَ فِي تَوْجِيهِهِمْ لِلصِّيغَةِ ، وَ الَّتِي يَتَمُّ الحُكْمُ مِنْ خِلَالِهَا عَلَى تَوْسِعِهَا مِنْ عَدَمِهِ .

وَ أخيراً يَنْبَغِي تَوْجِيهَ الشُّكْرِ إِلَى كُلِّ مَنْ كَانَ لَهُ إِسْهَامٌ فِي هَذَا البَحْثِ المُتَوَاضِعِ إِلَى الأَسْتَاذِ المُشْرِفِ الأَسْتَاذِ الدُّكْتُورِ مُحْيِي الدِّينِ سَالِمِ الذِّي تَفَضَّلَ بِقَبُولِ الإِشْرَافِ عَلَيْهِ فَرَعَاهُ بِتَوْجِيهَاتِهِ المَعْرِفِيَّةِ وَ المَنْهَجِيَّةِ ، فَجَزَاهُ اللهُ خَيْرَ الجَزَاءِ ، وَ إِلَى أَعْضَاءِ لَجْنَةِ المُنَاقَشَةِ الذِّينَ سَيَتَوَلَّوْنَ قِرَاءَتَهُ وَ تَقْوِيمَ هَفَوَاتِهِ ، وَ إِلَى كُلِّ الأَسَاتِذَةِ الأَفْضَلِ فِي جَمِيعِ المَرَاكِلِ التَّعْلِيمِيَّةِ الذِّينَ كَانَ لَهُمْ يَدٌ فِي الإِفَادَةِ العِلْمِيَّةِ وَ التَّوْجِيهِ المَنْهَجِيِّ ، وَ إِلَى الأُسْرَةِ الكَرِيمَةِ الَّتِي أَخَذَ مِنْ وَقْتِهَا الكَثِيرِ سَعِيًّا لِإِنْهَاءِ هَذَا البَحْثِ فِي صُورَةٍ مَقْبُولَةٍ .

وَ يَبْقَى هَذَا البَحْثُ جَهْدًا مُتَوَاضِعًا فُذِّمَ بِكُلِّ جَدِّيَّةٍ وَ عَزْمٍ وَ إِصْرَارٍ وَ إِخْلَاصٍ أَسْأَلُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَجْعَلَهُ زَادًا مَعْرِفِيًّا نَافِعًا لِكُلِّ البَاحِثِينَ الشَّغُوفِينَ بِالدَّرَاسَاتِ الصَّرْفِيَّةِ الدَّلَالِيَّةِ فِي رِحَابِ القُرْآنِ الكَرِيمِ ، وَ صَلَّى اللهُ وَ سَلَّمَ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ، وَ عَلَى آلِهِ وَ صَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .

**الباحثة : ربيعة بن ميسية**

تمهيد: ماهية التوسع الدلالي للصيغ الصرفية في  
القرآن الكريم

أولاً: التوسع في المفهوم اللغوي و الاضطرابي

أ - التوسع لغة

ب - التوسع اضطراباً

ثانياً : ضوابط التوسع الدلالي للصيغ الصرفية في القرآن

الكريم

ثالثاً : أسباب التوسع الدلالي للصيغ الصرفية في القرآن

الكريم

## تمهيد : ماهية التوسّع الدلالي للصيغ الصرفية في القرآن الكريم

تمتلك اللغة العربية وسائل و طرائق كثيرة في توليد ألفاظها، و تنمية ذخيرتها اللغوية و من أهم وسائلها الصيغ الصرفية ، حيث إنها « وسيلة التوليد و الارتجال في اللغة ، فإذا أردنا أن نضيف إلى اللغة كلمة جديدة عن أحد هذين الطريقتين ، فإننا ننظر فيما لدينا من صيغ صرفية ، وفيما تدل عليه كل صيغة من المعاني ثم نقيس المعنى الذي نريد التعبير عنه على المعاني التي تدل عليها الصيغ » (1).

ونظرا لفاعلية هذه الصيغ و إسهامها إسهامًا كبيرًا في إثراء اللغة و توسعها بنية و دلالة فإن هذا البحث سيحاول الكشف عن ضرب من ضرب شجاعة العربية ، ألا و هو التوسّع في دلالات هذه الصيغ و قدرتها في التعبير عن المعاني الكثيرة بصيغة صرفية واحدة ، و ذلك في إطار نص قرآني معجز محتو على جلّ الفنون البلاغية و البيانية .

و قبل الشروع في استجلاء هذه الظاهرة اللغوية القرآنية المتفرّدة بما فيها من قوّة الإبداع و روعة نظامها الجمالي و تشكيلها البنائي المتميز ، لابدّ من التطرّق إلى المعالم العامة للموضوع حيث قسّمت إلى ثلاثة عناصر رئيسية ؛ أولها: مفهوم التوسّع لغة و اصطلاحًا، وثانيها ضوابط التوسّع الدلالي للصيغ الصرفية في القرآن الكريم ، و ثالثها: أسباب التوسّع الدلالي للصيغ الصرفية في القرآن الكريم.

### أولاً: التوسّع في المفهوم اللغوي و الاضطراب :

#### أ - التوسّع لغة :

تحدّد معاجم اللغة مفهوم التوسّع الوارد في باب " و ، س ، ع " على أنه ضدّ الضيق و العسر ، يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي ( ت 175 هـ ) : « وسِعَ : الوُسْعُ : جِدَّةُ

(1) - تمام حسان : اللغة العربية ، معناها ومبناها ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1994 م ، ص 151 .

الرَّجُلِ وَقُدْرَةَ ذَاتِ يَدِهِ ، تقول : انفق على قَدْرِ طاقَتِكَ ، و وَسِعَ الفَرَسُ سَعَةً ، و وَسَاعَةً ، فهو وَسَاعٌ ، و أوسعَ الرَّجُلُ : إذا صار ذا سَعَةٍ في المال ، فهو مُوسِعٌ ، و إنَّه لذو سَعَةٍ في عَيْشَةٍ ، وَسَيْرٌ وَسِيعٌ ، و وَسَاعٌ ، وَرَحْمَةٌ اللهُ وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ، وَأوسعَ الرَّجُلُ ، صارَ ذا سَعَةٍ في المال ، ونقول : لا يَسْعُكَ ، أي : لستَ منه في سَعَةٍ « (1) .

و أشار ابن فارس (ت 395 هـ) إلى أن : « الواو و السّينَ والعينَ : كلمةٌ تدلّ على خلاف الضّيق والعُسْرِ ، يقال : وَسِعَ الشَّيْءُ واتَّسَعَ ، وَالوُسْعُ : الغِنَى ، والله الواسِعُ ، أي الغِنِيُّ ، و الوُسْعُ : الجِدَّةُ و الطَّاقَةُ ، وهو يُنفِقُ على قَدْرِ وُسْعِهِ ، و قال تعالى في السَّعَةِ : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾ [الطلاق : 07] ، و أوسعَ الرَّجُلُ : كان ذا سَعَةٍ ، والفَرَسُ الذَّرِيعُ الخَطُّو وَسَاعٌ » (2) .

و يقول الجوهري (ت 398 هـ) : « وَسِعَهُ الشَّيْءُ بالكسْرِ يسَعُهُ ، سَعَةً ، يقال : لا يَسْعُنِي شَيْءٌ وَيَضِيقُ عَنكَ ، أي : و أن يَضِيقَ عَنكَ ، أي : بل متى وَسِعَنِي شَيْءٌ وَسِعَكَ وَإِنَّمَا سَقَطَتِ الواو منه في المستقبل لما ذكرناه في باب الهمزة في وَطِئَ يَطِئُ ، و الوُسْعُ و السَّعَةُ : الجِدَّةُ والطَّاقَةُ ، قال تعالى : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾ ، [الطلاق : 07] ، أي على قَدْرِ غِنَاهُ و سَعَتِهِ ، و الهاء عوض من الواو ، و أوسعَ الرَّجُلُ ، إذا صار ذا سَعَةٍ و غِنَى ومنه قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ ، [الذَّارِيَات : 47] ، أي : أَعْنِيَاءُ

1 - الخليل بن أحمد الفراهيدي : كتاب العين ، تحقيق مهدي المخزومي ، إبراهيم السامرائي ، الناشر دار و مكتبة الهلال ج 2 / ص 203 ، مادّة (وسع) .

2 - ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا : مقاييس اللّغة ، تحقيق وضبط عبد السلام محمّد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، 1392 هـ - 1972 م ، م 6 / ص 109 ، باب الواو والسّين وما يتلثهما ، مادّة (وسع) .

قادرُونَ وَيُقَالُ : أَوْسَعَ اللهُ عَلَيْكَ ، أَيِ أَغْنَاكَ ، وَ التَّوَسُّعُ خِلَافُ التَّضْيِيقِ ، تَقُولُ : وَسَّعْتُ الشَّيْءَ فَاتَّسَعَ ، وَ اسْتَوْسَعَ ، أَيِ صَارَ وَاسِعًا ، وَتَوَسَّعُوا فِي الْمَجْلِسِ ، أَيِ : تَفَسَّحُوا « (1).

و يقول ابن القطّاع ( ت 515 هـ ) : « بَابُ الْوَاوِ عَلَى فَعْلٍ وَ أَفْعَلٍ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَغَيْرِهِ مِنَ الثَّلَاثِي الصَّحِيحِ ، وَسَعَّ اللهُ تَعَالَى عَلَيْكَ وَسَعًا ، وَ أَوْسَعَ ، وَ وَسَّعَ الْفَرَسُ وَسَاعًا وَ وَسَاعَةً تَوَسَّعَ خَطْوُهُ ، وَ وَسَّعَ الشَّيْءُ يَسَّعُ ، مِثْلُ : وَطِئَ ، يَطَأُ ، شَاذٌ لَيْسَ فِي هَذِهِ الْبَنِيَّةِ غَيْرَهُمَا مِمَّا يَسْقُطُ الْوَاوُ فِي مُسْتَقْبَلِهِ ، وَهُوَ مَفْتُوحُ الْعَيْنِ سَعَةً ، وَوَسَّعَا صَارَ وَاسِعًا... ، وَأَوْسَعَ الرَّجُلُ اسْتَغْنَى ، وَعَلَى غَيْرِهِ أَغْنَاهُ ، وَأَيْضًا قَدَّرَ ، قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ [ الذَّارِيَاتُ : 47 ] » (2)

ولم يخرج ابن منظور ( ت 711 هـ ) عن الآراء السالفة الذكر ، يقول : « السَّعَةُ : نَقِيضُ الضِّيْقِ ... ، وَ قِيلَ أَوْسَعَ الرَّجُلُ ، صَارَ ذَا سَعَةٍ وَ غِنًى ، وَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ [ الذَّارِيَاتُ : 47 ] ، أَيِ : أَغْنِيَاءُ ، قَادِرُونَ ، ... وَ تَوَسَّعُوا فِي الْمَجْلِسِ ، أَيِ : تَفَسَّحُوا ، وَ السَّعَةُ وَ الْغِنَى الرَّفَاهِيَّةُ ، وَ الْوُسْعُ ، وَ الْوَسْعُ ، وَ السَّعَةُ : الْجِدَّةُ وَ الطَّاقَةُ » (3).

ويتضح من كلّ ما سبق ذكره أنّ الأصل اللّغوي لمصطلح التّوسّع يشير إلى اشتقاق متعدّدة سواء من حيث صيغ أفعاله المتمثّلة في : وَسَّعَ ، وَسَّعَ ، تَوَسَّعَ ، أَوْسَعَ ، اسَّعَ اسْتَوْسَعَ ، أو من حيث صيغ مصادره المتعدّدة ، كالسَّعَةُ ، التّوسيع ، الوَسْعُ ، الاتّساع

(1) - الجوهري ، إسماعيل بن حمّاد الصّحاح : ( تاج اللّغة وصحاح العربيّة ) ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، 1399 هـ - 1979 م ، ج 3 / ص 1298 ، باب العين ، فصل الواو ، مادّة ( وسع ) .

(2) - ابن القطّاع الصّقلي ، أبو القاسم علي بن جعفر السّعدي : الأفعال ، دائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الأصفية حيدر آباد الدكن ، ط 1 ، 1361 هـ ، ج 3 / ص 284 .

(3) - ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم : لسان العرب ، تحقيق عبد الله علي الكبير ، محمّد أحمد حسب الله هاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف ، القاهرة ، م 6 / ج 53 / ص 4835 ، باب الواو ، مادّة ( وسع ) .

السَّاعَة ، الوَسَاع الوَسَاع ، المَتَّسَع ، التَّوَسُّع ، وهذا ما يؤكد أنَّ المصطلح له استعمالات لغويَّة متعدِّدة تبعاً لتعدّد اشتقاقاته ، غير أنَّ هذا التعدّد أضفى إلى عدم الخروج عن إطار المفهوم الواحد ، وهو إنتاج الألفاظ وتوليدها ، ممَّا يُنتج بلا شكَّ مالا نهاية له من الجمل و العبارات والتراكيب و الدلالات ، غير أنَّ هذا التوليد لا بد أن يقترن بأمر آخر ممثِّل في الطَّاقة الهائلة التي تتسمُّ بها هذه الألفاظ ، سواء من حيث تحمُّلها وتقبُّلها لدلالات كثيرة ، أو من حيث اكتسابها لدلالات جديدة ، أو من حيث خرقها وتجاوزها لدلالاتها المألوفة .

### ب - التَّوَسُّع اصطلاحاً :

لم يضع القدماء مفهوماً واضحاً و مباشراً للتَّوَسُّع ، على الرِّغم من وجود إشارات مبنوثة له في بطون كتبهم ، حيث كانوا يشيرون أحياناً بأنَّ في هذا الكلام توسُّعاً ، و يذكرون صورته في أحابيين أخرى <sup>(1)</sup> ، فالخليل بن أحمد الفراهيدي ( ت 175 هـ ) يشير إلى أنَّه من شأن العرب التَّوَسُّع في كلِّ شيء <sup>(2)</sup> ، أمَّا سيبويه ( ت 180 هـ ) و ابن السراج ( ت 316 هـ ) فيقرَّان بأنَّ التَّوَسُّع في

1 - ينظر مثلاً : الخليل بن أحمد الفراهيدي : المصدر السَّابِق ، ج 1 / ص 263 ، مادَّة (شعب ) ، سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر : الكتاب ، تحقيق : عبد السَّلام محمَّد هارون ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مصر ، ط 3 1408 هـ - 1988 م ، ج 1 / ص 53 ، 98 ، 160 ، 176 ، 212 - 211 ، ج 3 / ص 269 ، ج 4 / ص 214 الأُخفش ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة : معاني القرآن ، تحقيق : هدى محمود قراعة ، ط 1 ، 1411 هـ ، 1990 م مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مطبعة المدني ، ط 1 ، 1411 هـ ، 1990 م ، ج 2 / ص 488 ، ابن قتيبة ، أبو محمَّد عبد الله بن مسلم : تأويل مشكل القرآن ، تحقيق السيّد أحمد صقر ، مكتبة دار التَّراث ، القاهرة ، ط 2 ، 1393 هـ - 1973 م ، ص 12 186 - 187 ، المبرِّد ، أبو العباس محمد بن يزيد : المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، لجنة إحياء التَّراث الإسلامي ، القاهرة ، 1415 هـ - 1994 م ، ج 3 / ص 102 ، 105 ، ج 4 / ص 330 ، ابن السراج ، أبو بكر محمَّد بن سهَّل : الأصول في النَّحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرِّسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 3 ، 1417 هـ - 1996 م ، ج 1 / ص 193 ، ج 2 / ص 255 - 256 ، ابن جنِّي ، أبو الفتح عثمان : الخصائص ، تحقيق محمد علي النَّجار ، دار الكتب المصرية ، المكتبة العلميَّة ، بيروت ، لبنان ، ج 1 / ص 290 ، ج 2 / ص 360 ، 488 - 489 ، سُرُّ صناعة الإعراب ، دراسة و تحقيق حسن هنداوي ، ج 1 / ص 363 .

2 - الخليل بن أحمد الفراهيدي : الجمل في النَّحو ، تحقيق فخر الدِّين قباوة ، مؤسسة الرِّسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 1 1405 هـ - 1985 م ، ص 50 .

كلام العرب أكثر من أن يحاط به <sup>(1)</sup> ، و قد استعمل ابن جني ( ت 392 هـ ) عبارة " التوسّع في المعنى " دون أن يبيّن المراد منها ، و ذلك عند حديثه عن مسألة جريان المصادر أوصافاً حيث يقول : « قلّ استعمالهم إيّاها " المصادر " في اللفظ أوصافاً و حصل فيه بعض الاستكراه فلذلك لم يسمع عنهم مررت بالرجل العلاء لضعف جريان المصادر أوصافاً في القياس ، فمن هنا جفا ذلك في اللفظ ، و إن كان قد يجوز تخيله على ضرب من التوسّع في المعنى » <sup>(2)</sup> .

و ظهر التوسّع كمفهوم واضح المعالم عند ابن رشيق ( ت 456 هـ ) ، يقول موضّحاً هذا المفهوم : « وذلك أن يقول الشاعر بيتاً يتّسع فيه التّأويل ، فيأتي كلّ واحد بمعنى ، و إنّما يقع ذلك لاحتمال اللفظ وقوته و اتّساع المعنى » <sup>(3)</sup> ، فالتوسّع في نظره يقصد به تعدّد الاحتمالات الدلالية للفظ الواحد من غير ترجيح ، بشرط اقتران هذا التعدّد بطبيعة اللفظ في حدّ ذاته ، إذ تكون له قابلية التعدّد الدلاليّ من جهة ، و قدرة المتلقّي على التّأويل من جهة أخرى، و يستخدم ابن أبي الإصبع المصري ( ت 654 هـ ) التوسّع بالمفهوم نفسه الذي استخدمه ابن رشيق ، إذ يرتبط التوسّع عنده بعنصرين أساسيين ؛ يتمثّل العنصر الأوّل في مدى قدرة المتلقّي على التّأويل ويتمثّل العنصر الثّاني في طبيعة اللفظ في حدّ ذاته ، بحيث تكون له قابلية تعدّد الدلالات يقول : « وهو أن يأتي الشاعر ببيت يتّسع فيه التّأويل على قدر قوَى الناظر فيه وبحسب ما تحتمل ألفاظه » <sup>(4)</sup> ، و هو المفهوم نفسه يؤكّده السّجلّ ماسي ( ت 704 هـ ) في قوله : « هو

(1) - ينظر : سيبويه : المصدر السابق ، ج 1 / ص 214 - 215 ، ابن السّراج : المصدر السابق ، ج 2 / ص 255 .

(2) - ابن جني : سرّ صناعة الإعراب ، ج 1 / ص 363 .

(3) - ابن رشيق أبو علي الحسن القيرواني الأزدّي : العُمدةُ في محاسن الشّعْر و آدابه و نقدِه ، حقّقه و فصّله و علّق حواشيه محمّد محي الدّين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط 5 ، 1401 هـ - 1981 م ج 2 / ص 93 .

(4) - ابن أبي الإصبع المصري : تحرير التّحبير في صناعة الشّعْر و النثر و بيان إجاز القرآن ، تحقيق حفني محمّد شرف القاهرة ، 1383 هـ - 1963 م ، ص 454 ، بديع القرآن ، تحقيق حفني محمّد شرف ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ط 2 ص 173 .

صلاحية اللفظ الواحد بالعدد للاحتتمالات المتعددة من غير ترجيح»<sup>(1)</sup> ، فالتوسّع مقترن بإمكانية صلاحية اللفظ الواحد لعدد من الاحتمالات ، مع عدم ترجيح أحدها ؛ لأنها كلّها صائبة ومحتتملة الوقوع ، أمّا ترجيح أحدها ، فهو خروج عن التوسّع ، يقول السّجلماسي : « و الشريطة في هذا النوع هو تقادّم الاحتمالات و تكافؤ التّأويلات ، والأدلة العاضدة للتّأويلات ، فإنّ ترجح أحد الاحتمالين ، و اعتضد أحد التّأويلين خرج عن جنس الاتّساع ، وذلك أنّ محصوله محمول المجمل ، و معقوله الذي ماهيته تساوي الاحتمالات من غير ترجيح »<sup>(2)</sup> .

و يرى تمام حسّان أنّ التوسّع ظاهرة شملت مستويات التّحليل اللّغوي العربي عموماً كما أنّها شملت مستويي اللّغة العربيّة - الشعر و النثر - لكنّ الشعر كان أكثر اختصاصاً بالظاهرة وذلك لاحتوائه على القيود التركيبية والشكلية التي تحتم عليه اللّجوء إلى التوسّع في المعنى انطلاقاً من التوسّع في الصّرف و النّحو<sup>(3)</sup> ، ويذكر بعض صوره في كتابه " اللّغة العربية معناها ومبناها " ، ومن بينها : تعدّد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد<sup>(4)</sup> ، إذ يراد به أنّ الصّيغة الصّرفية الواحدة قد تحتتم دلالات كثيرة ، فصيغة اسم الفاعل مثلاً تدلّ على هذه الصّيغة ، وفي الوقت نفسه تحتتم دلالات أخرى ؛ كدالاتها على صيغة اسم المفعول ، و الصّفة المشبهة و المبالغة ، و المصدر ،... إلخ .

و يؤكّد ستيفن أولمان مفهوم التوسّع الممثل في دلالة اللفظ الواحد على مدلولات عدّة فيقول : « إنّ قدرة الكلمة الواحدة على التّعبير عن مدلولات متعدّدة إنّما هي خاصّة من

(1) - السّجلماسي ، أبو محمّد القاسم الأنصاري : المنزح البديع في تجنيس أساليب البديع ، تقديم و تحقيق علّال الغازي مكتبة المعارف ، الزّباط ، المغرب ، ط 1 ، 1401 هـ - 1980 م ، ص 429 .

(2) - السّجلماسي : المصدر السّابق ، ص 429 .

(3) - ينظر : تمام حسّان : الأصول دراسة إبستمولوجية ، الهيئة المصرية العامّة للكتاب ، ط 1 ، ص 80 - 82 .

(4) - ينظر : تمام حسّان : اللّغة العربيّة ، معناها ومبناها ، ص 163 .

الخواصّ الأساسية للكلام الإنساني ، وإنّ نظرة واحدة في أيّ معجم من معجمات اللّغة لتعطينا فكرة عن كثرة ورود هذه الظاهرة « (1) .

أمّا شكري عياد فقد حدّد مفهوم التّوسّع بأنّه « المرونة اللّغوية التي تسمح بترك الأقيسة النّحوية كلّها ، و الإقدام على ما فيه مخالفة صريحة للعلاقات الذّهنيّة الصّرفة » (2) ، و الواضح أنّ هذا المفهوم قد ربط الإنتاج اللّغوي بترك الأقيسة النّحويّة ، و هو أمر مبالغ فيه ، حيث لا تتنافى عملية الخرق اللّغوي و الأقيسة النّحويّة ، بل تتمّ هذه العمليّة بناء على ما هو معتاد و مألوف وصولاً إلى ما هو غير مألوف ، وهو جوهر مفهوم التّوسّع بعدّه « عملية نحويّة تأتي عن طريق إضافة بعض العناصر الجديدة إلى المكوّنات الأساسيّة دون أنّ تتأثّر تلك المكوّنات » (3) .

ويذكر حسين المرصفي مفهوم التّوسّع مركزاً على فكرة الاحتمالات الدّلاليّة الكثيرة التي يمكن للفظ أنّ يحتويها قائلاً : « هو أن يأتي المتكلم أثناء كلامه بما يحتمل أن يفسّر بكثير من المعاني لصلاحه لكلّ منها » (4) ، فتعدّد دلالة اللفظ الواحد مرهون بمدى قابليته لهذا التعدّد من جهة ، وعدم ترجيح إحدى الدّلالات من جهة أخرى .

كما أشار محمود سليمان ياقوت إلى المفهوم ذاته في قوله : « يعدّ الاتّساع expansion واحداً من العمليات التّحويليّة التي تطرأ على العبارات و التّراكيب النّحويّة

---

(1) - ستيفن أولمان : دور الكلمة في اللّغة ، ترجمة كمال بشر ، مكتبة الشّباب ، القاهرة ، 1975 م ، ص 114 .

(2) - شكري عياد : اللّغة و الإبداع ، مبادئ علم الأسلوب العربي ، انترناشيونال ، برس ، ط1 ، 1988 م ، ص 126 .

(3) - محمود سليمان ياقوت : علم الجمال اللّغوي ( المعاني ، البيان ، الإبداع ، البيان ) ، دار المعرفة الجامعيّة ، 1995 م ج 1 / ص 406 .

(4) - حسين المرصفي : الوسيلة الأدبيّة إلى العلوم العربيّة ، تحقيق عبد العزيز الدسوقي ، مطبعة المدارس الملكية بدرب الجمايز ، القاهرة ، ط 1 ، 1292 هـ ، ج 2 / ص 144 .

ويعرفه المحدثون من المشتغلين بالدراسات اللغوية بأنه عملية نحوية تأتي عن طريق إضافة بعض العناصر الجديدة إلى المكونات الأساسية دون أن تتأثر تلك المكونات « (1) .

فإنّاج الألفاظ والتراكيب وتوليدها لا بدّ أن يكون منطلقه ألفاظا وتراكيبا أصليّة ومألوفة و هنا يتجلّى إبداع اللّغة، إذ يتمّ الانتقال ممّا هو نمطيّ ومعياريّ إلى ما هو إنتاجيّ وغير مألوف.

و قد عدّ التوسّع مظهرا من مظاهر التطّور الدلاليّ (2) ، و قانونا من قوانين تبدلّ معاني الألفاظ و تطوّرها (3) ، وشكلا من أشكال تغيير المعنى (4) ، لذلك فإنّ تحقّقه يكون متجليّا غالبا في الانتقال من المعنى الخاصّ إلى المعنى العامّ ، أو ما يسمّى بتعميم الدلالة (5) ، وعن هذا الانتقال يرى أحمد مختار عمر أنّ انتقال المعنى من الخاصّ إلى العام هو من باب توسيع المعنى ، حيث يعرفه بقوله : « أن يصبح عددٌ ما تشير إليه الكلمة أكثر من السّابق أو يصبح مجال استعمالها أوسع من قبل » (6) .

(1) - محمود سليمان ياقوت: المرجع السّابق، ج 1 / ص 406.

(2) - ينظر: إبراهيم أنيس : دلالة الألفاظ ، مكتبة الأنجلو المصريّة ، القاهرة ، ط 2 ، 1963 م ، ص 152 ، فايز الداية علم الدلالة بين النظريّة و التطبيق - دراسة تاريخيّة - تأصيليّة - نقدية ، دار الفكر ، دمشق ، سورية ، دار الفكر المعاصر ط 2 ، 1417 هـ - 1996 م ، ص 352 .

(3) - ينظر: محمّد المبارك: فقه اللّغة و خصائص العربيّة - دراسة تحليليّة مقارنة للكلمة العربيّة وعرض لمنهج العربيّة الأصيل في التّجديد و التّوليد، دار الفكر للطباعة و النّشر و التّوزيع ، بيروت ، لبنان ، ص 218 .

(4) - ينظر: أحمد مختار عمر : علم الدلالة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ص 243 .

(5) - ينظر: إبراهيم أنيس : المرجع السّابق ، ص 154 - 155 ، محمّد المبارك : المرجع السّابق ، ص 218 ، فايز الداية المرجع السّابق ، ص 352 .

(6) - أحمد مختار عمر : المرجع السّابق ، ص 243 .

ويعطي أمثلة متعددة عن هذا الانتقال المؤدّي إلى التوسّع ، منها كلمة "Picture" الإنجليزية التي كانت تطلق على اللوحة المرسومة ، و الآن امتدّت لتشمل الصّور الفوتوغرافية (1) .

و لم يكتف أحمد مختار عمر بتفسير توسيع المعنى على أساس انتقال المعنى من الخاصّ إلى العامّ ، بل فسّره أيضا على أساس إسقاط بعض الملامح التّمييزية للفظ ، ويعطي مثلا عن ذلك بالطفّل الذي يستخدم كلمة " عمّ " من كلّ رجل قد أسقط الملامح التّمييزية للفظ كالقربة ، و اكتفى بملحي الذّكورة و البلوغ (2) .

أمّا محمود السّعران ، فيرى أنّ التوسّع يحدث نتيجة التّحوّل الذي يحدث بين المعنى المجازي و المعنى الحقيقي ، إذ ونظرا لكثرة الاستعمال و التّداول ، يصبح المجاز هو الأصل فمثلا : « تسمية كلّ من قوائم الكرسي رجلاً مجاز ، وهكذا يسبّب التّشابه الفيزيقي تحوّل اسم من الأسماء واضح في أصله و محدّد ومحسوس ، لقد حدث " تحوّل دلالي " ، وقد نتج عن ذلك اتّساع استعمال كلمة "رجل" وهذا هو الاتّساع المجازي للكلمات لتشمل مسميات (موضوعات ) جديدة تشبه الأصلية شيئا ما » (3) .

أمّا فاضل صالح السّامرائي فقد تعرّض هو الآخر لمفهوم توسّع المعنى كمصطلحين مركّبين ، و ذلك في قوله : « قد يوتى بالعبارة محتملة لأكثر من معنى ، و قد يوتى بها لتجمع أكثر من معنى ، و هذه المعاني كلّها مرادة مطلوبة ، فبدل أن يطيل في الكلام ليجمع معنيين أو أكثر ، يأتي بعبارة واحدة تجمعها كلّها ، فيوجز في التّعبير ويوسّع في المعنى » (4) .

(1) - ينظر: أحمد مختار عمر: المرجع السابق ، ص 244 .

(2) - ينظر: المرجع نفسه ، ص 245 .

(3) - محمود السّعران : عمّ اللّغة ، مقدّمة للقارئ العربي ، دار النّهضة العربيّة ، بيروت ، لبنان ، ص 274 .

(4) - فاضل صالح السّامرائي : الجملة العربيّة و المعنى ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1421 هـ - 2000 م

فمفهوم توسّع المعنى يتجلّى في قدرة اللفظ الواحد ، أو العبارة الواحدة على تحمّل أكثر من معنى في آن واحد ، و كلّ معنى من هذه المعاني صحيح و مطلوب ، شرط ورودها في سياق واحد ؛ لأنّ توسّع المعنى مرتبط بعدم ترجيح احتمال دلاليّ على آخر من جهة وباحتمال السياق عدّة معانٍ مجتمعة في لفظ واحد من جهة أخرى ، وهو المفهوم الذي سيتمّ إثباته في هذه الدراسة ؛ لأنّ تعدّد السياقات للفظ الواحد ، أو انصراف السياق إلى معنى واحد لا يدخل ضمن إطار التوسّع .

### ثانياً : ضوابط التوسّع الدلاليّ للصيغ الصرفيّة في القرآن الكريم :

إذا كان التوسّع الدلاليّ يراد به على صعيد الكلمة المفردة « اتّساع معنى كلمة ليعطي مدلولاتٍ أوسع و أكثر »<sup>(1)</sup> ، و « أن يصبح عدداً ما تشير إليه الكلمة أكثر من السابق أو يصبح مجال استعمالها أوسع من قبل »<sup>(2)</sup> ، فإنّ التوسّع الدلاليّ للصيغ الصرفيّة يقصد به دلالة الصيغة الصرفيّة الواحدة على أكثر من معنى وظيفي لها ؛ كأن تدلّ صيغة اسم الفاعل على معناها الوضعي كما هو باد من خلال هيئتها الخارجيّة ، ثم تتّسع لتفيد إلى جانب ذلك وظائف صرفيّة أخرى ؛ كدلالاتها على اسم المفعول ، و المصدر ، أو دلالتها على الصّفة المشبّهة ، و صيغة المبالغة ، أو دلالتها على هذه المعاني مجتمعة ، وهو التّعّد الوظيفي نفسه مع بقية الصيغ الأخرى ، إذ تتعدّى كلّ صيغة من هذه الصيغ حدود الدلالة الموضوعية لها لتشمل دلالات أخرى ، كلّها مرادة و محتملة الوقوع من غير ترجيح ، و هو ما يجعلها تكتسب قيمة جماليّة كبيرة ، إذ تنتقل من مستوى التّعبير العاديّ إلى مستوى الإبلاغ الفنّي ، وعبارة

(1) - محمد علي الخولي : معجم علم اللّغة النظري ، مكتبة لبنان ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1402 هـ - 1982 م ، ص 250 .

(2) - أحمد مختار عمر : المرجع السابق ، ص 243 .

أخرى تنتقل من الحقيقة إلى المجاز (1) ، و عندئذ تتحقق لذّة النصّ ، إذ إنّ تحقيقها بأكبر قدر ممكن مرتبط بالغوص في أغوار الأبعاد الجماليّة التي تعمّقها الدلالات الإضافيّة للصّيغة (2) .

و لتوسّع دلالات هذه الصّيغ ضوابطُ لا بدّ من توفّرها، يمكن إجمالها فيما يلي:

## أ- السّياق :

نال السّياق حظاً وافراً في مجال البحث اللّغويّ، و ذلك لأهميته البالغة في تحديد المعنى وإيضاحه ، و هو أمر أكّده العالم اللّغوي جون روبرت فيرث في نظريته السّياقية ، إذ يرى أنّ المعنى لا ينكشف إلّا من خلال تسييق الوحدة اللّغويّة ، أي وضعها في سياقات مختلفة (3) و السّياق هو مجموع النصّ الذي يحيط بالجملة التي يراد فهمها و عليها يتوقّف الفهم السّليم لها (4) ، أو هو المحيط اللّسانيّ الذي أنتجت فيه العبارة (5) ، و قد قسّم إلى أربعة أقسام ، وهي : السّياق اللّغوي و السّياق العاطفي وسياق الموقف و السّياق التّقافي (6) .

---

(1)- ينظر: محمّد حماسة عبد اللّطيف ، النّحو و الدّلالة - مدخل لدراسة المعنى النّحويّ الدّلاليّ - دار الشّروق ، القاهرة ، ط 1 ، 1420 هـ - 2000 م / ص 78 .

(2)- ينظر: محمّد محمّد يونس علي : المعنى و ظلال المعنى - أنظمة الدّلالة في العربيّة - دار المدار الإسلامي ، بيروت لبنان ، ط 2 ، 2007 م / ص 192 .

(3)- ينظر : أحمد مختار عمر : المرجع السّابق ، ص 68 .

(4)- André lalande: vocabulaire technique et critique de la philosophie,puf , 13 , ed , 1980 ,p

131 ، و ينظر أيضا : محمّد إقبال عروي : دور السّياق في التّرجيح بين الأقاويل التّفسييرية - مراجعة منهجية - ط 1 1428 هـ - 2007 م ، الكويت ص 25 .

(5)- Robert . Galison et Daniel . Coste : Dictionnaire de didactique des langues, p 123

و ينظر أيضا : محمّد إقبال عروي : المرجع السّابق ، ص 25 .

(6)- ينظر : أحمد مختار عمر : المرجع السّابق ، ص 69 .

1- **السِّيَاق اللُّغَوِيّ** : و يقصد به « حصيلة استعمال الكلمة داخل نظام الجملة متجاوزة و كلمات أخرى ، ممّا يكسبها معنىً خاصاً محدّداً »<sup>(1)</sup> ، فالكلمة تستمدّ معناها من خلال الكلمات المجاورة لها سواء أكانت قبلها أم بعدها مع مراعاة طريقة نظمها و تركيبها و تشكّلها .

2- **السِّيَاق العاطفيّ** : و يقصد به أنّ الكلمة يحدّد معناها بالنّظر إلى ما يصاحبها من انفعالات فكلمة " يكره " و " يبغض " في اللّغة العربيّة تختلفان دلالة على الرّغم من اشتراكهما في الدّلالة العامّة<sup>(2)</sup> .

3- **سِيَاق الموقّف** : و يراد به الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة ، فتتغيّر دلالتها تبعاً لتغيّر الموقف أو المقام<sup>(3)</sup> ، أي أنّ الكلمة يتحصّل معناها من خلال الظّروف و العوامل الخارجية غير اللّغوية المحيطة بها .

4- **السِّيَاق الثّقافيّ** : و يعني تحديد المحيط الثّقافي أو الاجتماعي الذي يمكن أن تستخدم فيه الكلمة ، فكلمة " عقيلته " في اللّغة العربيّة تعدّ علامة على الطّبقة الاجتماعيّة المتميّزة مقارنة مع كلمة " زوجته " <sup>(4)</sup> .

و على ضوء هذا التّفصيل فإنّ تتبّع توسّع الصّيغ الصّرفيّة في القرآن الكريم لا يمكن أن يكون بمعزل عن السّيَاق الذي ترد فيه ، بل ينبغي النّظر إلى الآية التي وردت فيها و إلى علاقتها بالآية التي سبقتها ، و إلى الآية التي تليها ، و إلى أسباب النّزول ، و إلى قراءاتها القرآنيّة بل و أكثر من هذا ينبغي النّظر إلى النّصّ كلّه بوصفه وحدة متماسكة لا تقبل التّجزئة .

(1)- أحمد محمّد قدّور : أحمد محمّد قدّور: مبادئ اللّسانيات ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط 3 ، 1429 هـ - 2008 م ص 354 - 355 .

(2)- ينظر : أحمد مختار عمر : المرجع السّابق ، ص 69 - 70 .

(3)- ينظر : عبد الجليل منقور : علم الدّلالة - أصوله و مباحثه في الثّراث العربي ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 1431 هـ - 2010 م ، ص 81 .

(4)- ينظر : أحمد مختار عمر : المرجع السّابق ، ص 71 .

و لعلّ ممّا تتبغى الإشارة إليه في هذا المقام أنّ هذا البحث لا يودّ الخوض في مسألة تعدّد المعنى الوظيفي لهذه الصّيغ في سياقات مختلفة ، لأنّه أمر مسلّم به ، و هي مسألة عولجت في دراسات كثيرة و ثبت تأكيدها في كتب الدّارسين و الباحثين قديما و حديثا ، بل يودّ الخوض في مسألة أخرى ، ألا و هي تعدّد المعنى الوظيفي للصّيغة الصّرفيّة الواحدة في الوقت الواحد وفي السياق نفسه ، و هو ما يتماشى و مفهوم التّوسّع الذي حصر في تعدّد الاحتمالات الدّلاليّة للفظ الواحد من غير ترجيح ، أو دلالة اللفظ على أكثر من معنى في آن واحد ، و في سياق واحد ، و كلّ معنى من هذه المعاني صحيح و مطلوب .

إذا، فتعدّد الاحتمالات الدّلاليّة للصّيغ الصّرفيّة في القرآن الكريم يشترط أن يكون مقترنا بنقّب السّياق الواحد لهذا التّعدّد، أمّا إذا كان تعدّد هذه الاحتمالات مقترنا بورودها في سياقات مختلفة فهذا يخرجها من دائرة التّوسّع ، لذلك فإنّ دراسة هذه الصّيغ سيكون منطلقها تعدّد المعنى الوظيفي لها انطلاقا من القيمة المزدوجة لها ، حيث تتجلّى القيمة الأولى في المعاني الأصليّة المستنبطة من مبانيها ، و تتجلّى الثّانية في المعاني المستمدّة من السّياق ، إذ لا تكون فعّالة ما لم تكن مرتكزة على نشاطه و فاعليته ، فهي ليست بحثا عن الدّلالات الموجهة ، و ليست موقفا معزولا ، فلو نُظر إليها بعيدا عن ذلك لكانت قريبة المرمى واضحة ، و كانت أيضا نتاجا للبعد الواحد أو المدلول الموجه (1) .

إنّ القول بحركيّة هذه الصّيغ في ظلّ ما يضيفه السّياق عليها من نشاط و فاعليّة ، لا يعني إلغاء دلالاتها الوضعيّة ، بل إنّه ينطلق منها ليعيد إحياءها و يبيثّ فيها روحا جديدة ، ممّا يؤدّي في نهاية الأمر إلى توسيعها ، و قد أكّد فنّديس أنّ « اللّغة الفاعلة مع كونها تستمد

(1) - ينظر: تامر سلوم : نظريّة اللّغة و الجمال في النّقد العربيّ ، دار الحوار للنّشر و التّوزيع ، سورية ، ط1 ، 1983 م ص 98 - 99 .

غذاءها في أحيان كثيرة من اللغة المنطقيّة التي تستعير منها بعض العبارات النّحويّة الجامدة في صورتها تستحقّ رغم ذلك أن تميّز عنها «(1) .

إذا ، فهذه الصّيغ لها قيمة مزدوجة ، تتجلّى قيمتها الأولى في المعاني الأصليّة المستنبطة من مبانيها ، و تتجلّى الثّانية في المعاني المستمدّة من السّيّاق ، دون أن يكون إلغاء لأحد الطّرفين ، فبينهما ترابط و تجاذب كبيران .

### ب - غياب القرينة :

القرينة أمر يشير إلى المطلوب (2) ، و هي ما يوضّح عن المراد لا بالوضع تؤخذ من لاحق الكلام الدّال على خصوص المقصود أو سابقه (3) ، فالقرينة هي التي تساعد على تحديد معنى معيّن دون غيره من المعاني الأخرى ، غير أنّ غيابها يفضي إلى احتمال السّيّاق القرآني أكثر من معنى ، و هو ما سيكشف عنه البحث في حينه .

### ج - عدم ترجيح احتمال دلاليّ على آخر :

يرتبط توسّع دلالة الصّيغ الصّرفيّة بعدم ترجيح أحد احتمالاتها الدّلاليّة ؛ لأنّها كلّها مرادة ومطلوبة يحتملها السّيّاق جميعاً من غير تّرجيح ، فإذا رجّح احتمال دلاليّ على آخر خرجت من باب التّوسّع .

### ثالثاً : أسباب التّوسّع الدّلاليّ للصّيغ الصّرفيّة في القرآن الكريم :

- (1) - جوزيف فندريس : اللغة ، تعريب عبد الحميد الدواخلي ، محمد القصاص ، مكتبة الأنجلو المصريّة ، القاهرة ، 1370هـ - 1950 م ، ص 182 .
- (2) - ينظر : السيّد الشريف الجرجاني ، علي بن محمّد : معجم التّعريفات ، تحقيق و دراسة محمّد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، القاهرة ، مصر ، ص 146 .
- (3) - ينظر : الكفوي ، أبو البقاء أيّوب بن موسى الحسيني : الكلّيات - معجم في المصطلحات و الفروق اللّغوية - قابله على نسخة خطيّة و أعدّه للطّبع ووضع فهرسه عدنان درويش ، محمّد المصري ، مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 2 1419 هـ - 1998 م ، ص 734 .

إنَّ الخصوصيةَ التي تنفردُ بها الصِّيغَةُ الصَّرْفِيَّةُ الْقَرَأْنِيَّةُ عَلَى غرارِ الصِّيغِ الصَّرْفِيَّةِ الأخرى جعلتها تنفردُ أيضاً في طرائق و أسباب توسُّعها ، حيث إنَّ توسُّعها يرجع إلى أسباب خاصَّة منها ما يعود إلى طبيعتها، و منها ما يعود إلى عوامل خارجيَّة، و هي كما يلي :

**1 - الطَّاقَةُ الدَّلَالِيَّةُ الَّتِي تَمْتَلِكُهَا هَذِهِ الصِّيغَةُ:** فالصيغة الواحدة مؤهَّلة لأنْ تدلَّ على عدَّة صيغ و عدَّة دلالات في الوقت نفسه، فهي صيغ ليست هامة، أو ساكنة، إنَّها صيغ توليديَّة لها قابليَّة التَّعدُّد الدَّلاليِّ.

**2- الخِلاف الصَّرْفِي بَيْن اللُّغويين و المفسِّرين حول توجيهِ هَذِهِ الصِّيغ :** إذ يعدُّ هذا الأمر عاملاً أساساً في توسُّعها ، إذ تختلف الضوابط الصَّرْفِيَّة التي يحتكمون إليها في توجيهها فينجرَّ عن ذلك اختلاف في القول بإحلال صيغة محلَّ صيغة أخرى ، أو إبقائها على بابها الأصلي ، أو بتعدُّد احتمالاتها الدَّلاليَّة .

**3- تعدُّد القراءات القرآنية للصيغة الصَّرْفِيَّة الواحدة :** و هو عامل رئيس في توجيه دلالة الصِّيغَة على نحو ما ، حيث يفترن توجيه الصِّيغَة صرفياً و دلاليّاً بطريقة قراءة الصِّيغَة فالتَّعدُّد في القراءات يفضي بلا شك إلى التَّعدُّد في الصِّيغ و الدَّلالات ؛ فالبناء " فاعِلٌ " الدَّالُّ على اسم الفاعل ، قد يقرأ " فَعِلا " ، و هو بناء يدلُّ على الصِّفَة المشبَّهة ، وقد يقرأ " فَعَالاً " ، و هو بناء يدلُّ على صيغة المبالغة ، وكذا الأمر مع بقيَّة الصِّيغ الأخرى التي قرئت على أوجه مختلفة ، و من هنا تكثُر احتمالاتها الدَّلاليَّة ، و يحصل التَّوسُّع في دلالاتها .

**4 - التَّنَاقُوب الدَّلالي الذي يحصل بين هذه الصِّيغ :** حيث يحلُّ بعضها محلَّ بعض، و تقوم كلُّ واحدة منها بأداء الدَّور الدَّلاليِّ المنوط بصيغ أخرى، و هو أمر يسهم في توسُّع المعنى وإثرائه.

**5- اشتراك بعض الصِّيغ في الأبنية نفسها:** تشترك بعض الصِّيغ الصَّرْفِيَّة في الأبنية نفسها مع غياب القرينة التي ترجِّح معنى على آخر، و هو أمر يفتح باب تعدُّد الاحتمالات الدَّلاليَّة

للصيغة الواحدة ، ومن ذلك اشتراك المصدر الميمي و اسمي الزمان و المكان و اسم المفعول من غير الثلاثي في مختلف الأبنية ؛ لأنها تصاغ بالطريقة نفسها ، واشتراك الصفة المشبهة و صيغة المبالغة و اسم الفاعل و اسم المفعول و المصدر في الوزن " فَعِيل " ، و اشتراك اسم التفضيل و الصفة المشبهة في الوزن " أَفْعَل " ، و غير ذلك من الصيغ التي تشترك في البناء الواحد .

6 - مراعاة المشاكلة اللفظية و التجانس بين الصيغ : فإيراد صيغة بدلا من صيغة أخرى في التثنية العزيز كثيرا ما يقترن بموافقة رؤوس الآيات ، مما يحقق في النهاية تطابقا شكليا و انسجاما صوتيا لا مثيل لهما .

7 - تعميم دلالة الصيغ : حيث تنتقل من دلالتها الخاصة إلى دلالة أعمّ و أشمل من ذلك فمثلا تنتقل صيغة اسم الفاعل من هذه الدلالة ، و هي دلالة خاصة بها ، إلى دلالات أعمّ و أشمل من ذلك ؛ كدلالاتها على اسم المفعول و المصدر و الصفة المشبهة ، و كذا الأمر مع بقية الصيغ التي يطرأ تحوّل في دلالتها بسبب تعميم دلالاتها .

8 - تخصيص دلالات الصيغ : حيث تكون في أوّل وضعها تحمل معنى عاما ، و مع تعدّد مجالات استخدامها تتخصّص في الدلالة على معنى آخر ، وبذلك يكون للصيغة معنيان معنى وضعي ، و آخر استعمالی ، و هو ما يسهم في إثراء دلالاتها ، يقول إسماعيل أحمد عمارة : « وقد رجّحنا أن تكون أشكال المصادر المتباينة أصولاً عتيقة تاريخية تخصّصت فيما بعد في الدلالة على أنواع من المشتقات » (1) .

9 - نقل الصيغة من معناها الأصلي إلى معناها الفرعي ، فيصبح للصيغة معنيان ، و قد يطرأ تحوّل بين المعنيين ، فيأخذ المعنى الفرعي مكان المعنى الأصلي ، لذلك يحصل التوسّع و قد يعدّ هذا التوظيف الخاصّ لهذه الصيغة تطورا في دلالتها ووظيفتها ، فقد تنقل صيغة لإفادة

(1) - إسماعيل أحمد عمارة : المشتقات ، نظرة مقارنة ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، 1419 هـ - 1999 م ، العدد 56 / ص 61 - 62 .

معنى صيغة أخرى ، كما هو الحال في صيغة "فَعِيل" التي نقلت من المصدرية إلى الصفات ، و نقلت أيضا من الصفة المشبهة لإفادة معنى المبالغة ، وكذلك صيغة "فَعِل" التي نقلت هي الأخرى من الصفة المشبهة لإفادة معنى المبالغة ، كما استعيرت أيضا صيغة "فَاعُول" من الآلة إلى المبالغة (1) .

**10- الاختلاف في الأصول الاشتقاقية و الجذور المعجمية :** و هو أمر له ذبوع في القرآن الكريم ، حيث إن اللفظة القرآنية مؤهلة لأن تحتل أكثر من أصل اشتقائي ، و من ثمة يختلف جذرها المعجمي ، و هو ما يؤدي إلى توسع دلالاتها .

**11- اختلاف اللهجات :** يؤدي عامل اختلاف اللهجات بين القبائل العربية إلى تعدد بناء اللفظة القرآنية ، حيث إن كل قبيلة عربية لها خصوصياتها الصوتية و الصرفية و التركيبية والدلالية ، و يبدو هذا الأمر واضحا في موضوع القراءات القرآنية ، فكثيرا ما يعزى تعدد القراءات القرآنية للفظ الواحد إلى اختلاف لغات العرب و لهجاتهم .

**12- الجمع بين الألفاظ و الصيغ ذات الدلالات المختلفة :** و هو أمر يسهم أيضا بشكل كبير في توسع دلالات الصيغة الصرفية ، حيث يذكر للصيغة فعل ما ، و بدلا من أن يذكر مصدر الفعل مباشرة بناء على ما يفرضه القياس ، يذكر اسم مصدره ، فيحتل بذلك المعنى اسم المصدر و المصدر في الوقت نفسه ، و من ذلك ما ذكر في القرآن العظيم ، نحو : قرضا نباتا ، عطاء ، ضلالا ، و غيرها .

**13- احتمال اللفظة القرآنية أكثر من وزن صرفي :** تحتل اللفظة القرآنية في كثير من الأحيان أكثر من وزن صرفي ، و هو ما يجعل باب الاختلاف واسعا بين الصرفيين والمفسرين حولها ، فالاختلاف في تحديد وزنها يؤدي إلى الاختلاف في تحديد فعلها ، و من ثمة في تحديد دلالاتها ، و هي ظاهرة لها شذوع في القرآن الكريم .

(1)- ينظر: فاضل صالح السامرائي : معاني الأبنية في العربية ، دار عمار ، عمان ، الأردن ، ط2 ، 1428هـ-2007م ص 25 ، 101-102-103 .

14 - المجاز: وقد عدّ وسيلة للتوسّع ، و باب مفخر العرب في لغتهم<sup>(1)</sup> ، و مثلما هو وسيلة لتوسّع الألفاظ ، فهو وسيلة أيضا لتوسّع الصيغ الصرفيّة في القرآن الكريم ، فكثيرا ما تتحو نحوا خاصّا، حيث لا تعبّر عن معناها الظاهري، و إنّما تفيد معاني باطنية ، و بذلك فإنّها تنتقل من مستواها التعبيريّ العاديّ إلى مستوى البراعة الفنيّة.

15- الإيجاز و الاختصار: اللّغة العربيّة أقدر اللّغات تعبيرا عن المدلولات و أدقّها تصرفا في الألفاظ ، إذ « قد يوتى بالعبارة محتملة لأكثر من معنى ، و قد يوتى بها لتجمع أكثر من معنى و هذه المعاني كلّها مرادة مطلوبة ، فبدل أن يطيل في الكلام ليجمع معنيين أو أكثر يأتي بعبارة واحدة تجمعها كلّها ، فيوجز في التعبير و يوسّع في المعنى »<sup>(2)</sup> ، يقول صاحب التّفسّح وهو يبرز أهمّ سماتها : « فاللّغات في الأمم مختلفات و بعضها أوسع في التّصرّف من بعض و لا تُعلم لغة أوسع تفسّحا و أدقّ تصرفا من العربيّة ، و لا أغمض مسلكا و لا أخصر إيجازا و لا أقدح للأذهان إفهاما ، ألا ترى في القرآن ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾ [ البقرة : 137 ] كلمة واحدة تشتمل على ثلاثة أسماء : الياء لله عزّ و جلّ ، و الكاف التّانية للنّبي ﷺ و الهاء و الميم للكفّار »<sup>(3)</sup> . و بذلك فإنّ القرآن العظيم يزخر بأساليب التّوسّع طلبا للإيجاز و الاختصار فباستعماله لصيغة صرفيّة واحدة يعبّر عن معان كثيرة .

(1)- الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر : الحيوان ، تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون ، شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده ، مصر ، ط2 ، 1386 هـ - 1966 م ، ج5 / ص 426 .

(2)- فاضل صالح السّامرائي ، الجملة العربيّة و المعنى ، ص 163 .

(3)- أبو الحسين عبد الله بن محمّد بن سفيان النّحوي ، التّفسّح في اللّغة ، تحقيق عادل هادي العبيدي ، دار دجلة ، عمان الأردن ، ط 1 ، 2011م ، ص 22 .

16 - السّياق : يعدّ السّياق عاملا من عوامل التّوسّع في دلالات الصّيغ الصّرفيّة القرآنيّة ذلك أنّه يفتح على دلالات عدّة في آن واحد ، و تلك الدّلالات كلّها مرادة و مقبولة من غير مفاضلة .

17- إثراء المعنى: و يتحقّق هذا الأمر حينما يصبح للصّيغة معنيان مزدوجان، أو أكثر من ذلك بدلا من معنى واحد؛ لأنّ التّوسّع الدّلالي لا يراد به إلغاء معنى بمعنى آخر، و إنّما إثبات معنيين، أو أكثر من ذلك في آن واحد.

## الباب الأول

التوسُّع الدَّلاليُّ لصيغ المصدرِ في القرآنِ الكريمِ

الفصل الأول : التوسُّع الدَّلاليُّ لصيغ المصدرِ الأَطي

الفصل الثاني : التوسُّع الدَّلاليُّ لصيغ المصدرِ الميمي

من الفعلِ الثلاثي

الفصل الثالث : التوسُّع الدَّلاليُّ لصيغ المصدرِ الميمي

من الفعلِ غيرِ الثلاثي

الفصل الرابع : التوسُّع الدَّلاليُّ لصيغ مصدرِ المرّةِ والمهيئةِ

## الفصل الأول :

التوسّع الدلاليّ لصيغ المصدر الأصلي

المبحث الأول : التوسّع الدلاليّ لصيغ المصدر

الأصلي من الفعل الثلاثي .

المبحث الثاني : التوسّع الدلاليّ لصيغ المصدر

الأصلي من الفعل غير الثلاثي .

## المبحث الأول : التوسّع الدلالي لصيغ المصدر الأصلي من الفعل الثلاثي

تتجاوز صيغ المصدر حدود دلالتها الموضوعية لها مفيدة دلالات إضافية أخرى ، إذ تستعمل في كثير من الأحيان بمعنى المشتقات ، و في أحيان أخرى بمعنى الأسماء و بعض الجموع و ذلك يعني توسيع دلالاتها و نقلها من المعنى الخاصّ الدالّ عليها إلى معنى أعمّ و أشمل و لتوضيح جوانب هذه المسألة لابدّ من الحديث أولاً عن مفهومه و أنواعه و أبنيته دون الخوض في تفاصيل هذه الأمور ؛ لأنّها بسطت في كتب الصّرف و النّحو بشكل وافٍ و كاملٍ .

### أولاً : المصدر - مفهومه - أنواعه - أبنيته

أ- مفهومه :

حدّد مفهوم المصدر في عرف اللّغويين القدماء بأنّه ذلك الحدث الصّافي؛ كالضّرب والقتل (1) وقد سمّي بهذا الاسم ؛ لأنّ الفعل يصدر عنه (2).

إذا ، فالمصدر هو ما دلّ على حدث غير مقترن بزمن ، على خلاف الفعل المقترن بالحدث و الزّمن في الوقت نفسه .

و لا يكاد يخرج المحدثون عمّا ذكره القدماء حول مفهوم المصدر ، فهو الاسم الذي يدلّ على الحدث مجرّداً من الزّمن و المكان والشّخص (3) ؛ فالتجرّد عن الزّمن يميّزه عن اسم الزّمان والتجرّد عن المكان يجعله مختلفاً عن اسم المكان ، وتجرّده عن الشّخص يميّزه عن اسم الفاعل و اسم المفعول .

(1)- ينظر : سيبويه : المصدر السابق ، ج 1 / ص 12 ، ابن جنّي : الخصائص ، ج 1 / ص 122 .

(2)- ينظر : ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان ، الأمالي ، تحقيق فخر صالح سلّيمان قدّارة ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان دار عمار ، عمّان ، الأردن ، ج 1 / ص 428 .

(3)- ينظر : خديجة الحديثي ، أبنية الصّرف في كتاب سيبويه ، منشورات مكتبة النّهضة ، بغداد ، ط 1 ، 1385 هـ - 1965 م ، ص 208 ، عبد الصّبور شاهين ، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة ، رؤية جديدة في الصّرف العربي ، بيروت لبنان ، 1400 هـ - 1980 م / ص 109 .

ب - أنواعه :

للمصدر أنواع هي : المصدر الأصلي ، و مصدر الهيئة ، و مصدر المرّة و المصدر الميمي ، و المصدر الصنّاعي ، فالمصدر الأصلي هو اسم يدلّ على الحدث مجرّداً من الزّمن ، والتّوكيد ، و العدد ، و النّوع ، و ليس مبدوءاً بميم زائدة عدا المُفاعلة ، و لا مختوماً بياء مشدّدة بعدها تاء زائدة (1) .

ب - أبنيته من الفعل الثلاثي :

للمصدر الأصلي بنوعيه الثلاثي، و غير الثلاثي أبنية كثيرة، و فيما يلي توضيح لأبنية المصدر الثلاثي، حيث إنّها كثيرة لا تعرف إلاّ بالسّماع و الرجوع إلى المعاجم اللّغويّة، غير أنّ العلماء اجتهدوا و وضعوا لها قواعد و ضوابط، و هي كالآتي:

- إن كان الفعل ثلاثياً متعدّياً غير دالّ على صناعة ، فمصدره القياسي : " فَعَلٌ " ، نحو : أخذ أخذاً ، فتح فتحا ، حمد حمداً ، سمع سمعا(2) .
- إن دلّ على صناعة أو مهنة أو حرفة ، فمصدره الغالب : " فِعَالَةٌ " ، نحو : صناعة و زراعة و حياكة و خياطة (3) .
- إن كان ثلاثياً لازماً ، مكسور العين ، غير دالّ على لون ، أو معالجة ، أو على معنى ثابتٍ ، فمصدره القياسي : " فَعَلٌ " بفتح الفاء و العين ، نحو : تَعِبَ تَعَبًا ، جَزَعَ جَزَعًا وَجَعًا وَجَعًا ، أَسِفَ أَسْفًا (4) .

(1) - ينظر : فخر الدّين قباوة : تصريف الأسماء و الأفعال ، مكتبة المعارف ، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، 1408 هـ - 1988 م / ص 132 .

(2) - ينظر: عبّاس حسن : النّحو الوافي ، دار المعارف ، مصر ، ط 3 ، ج 3 / ص 193 .

(3) - ينظر: عبد الله بن صالح الفوزان ، دليل السّالك إلى ألفية ابن مالك ، دار المسلم للنشر و التّوزيع ، ج 2 / ص 116 فخر الدّين قباوة : المرجع السّابق ، ص 133 .

(4) - ينظر: عبّاس حسن : المرجع السّابق ، ج 3 / ص 194 .

- إن دلّ على لون ، فالغالب في مصدره أن يكون على وزن " فُعْلَةٌ " ، نحو: سَمِرَ سُمْرَةً خَضِرَ خُضْرَةً ، حَمَرَ حُمْرَةً (1) .
- إن دلّ على معالجة ، فمصدره على " فُعُول " ، نحو: قَدِمَ قُدُومًا ، صَعِدَ صُعُودًا ، لَصِقَ لَصُوقًا (2) ، و إن دلّ على معنى ثابت ، فقياسه " فُعُولَةٌ " ، نحو : يَبِسَ يَبُوسَةً (3) .
- إن كان لازماً مفتوح العين ، فمصدره على " فُعُولٍ " ، نحو : قَعَدَ قُعُودًا ، جَلَسَ جُلُوسًا رَكَعَ رُكُوعًا ، خَضَعَ خُضُوعًا (4) .
- إن كان معتلّ الفاء أو العين ، فالغالب في مصدره أن يكون على " فَعْل " ، مثل : وَعَدَ وَعْدًا ، بَاعَ بَيْعًا ، قَالَ قَوْلًا ، صَامَ صَوْمًا (5) ، أو على " فِعَال " ، نحو : صَامَ صِيَامًا ، قَامَ ، قِيَامًا (6) .
- إن دلّ على حركة و تقلّب و اضطراب ، فمصدره على " فَعْلَان " ، نحو : طَافَ طُوفَانًا جَالَ جَوْلَانًا ، غَلِيَ غَلِيَانًا .
- إن دلّ على مرض ، فمصدره " فُعَال " ، نحو : سَعَلَ سُعَالًا ، رَعَفَ الرَّأْفُ رُعَافًا .
- إن دلّ على نوع من السّير ، فمصدره " فَعِيل " ، نحو : رَحَلَ رَحِيلًا .

- (1)- ينظر: الإستراباذي ، رضي الدّين محمّد بن الحسن : شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمّد نور الحسين ، ومحمّد الزفرّاف ، ومحمّد محي الدّين عبد الحميد ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ج 1 / ص 156 ، عبد الله بن صالح الفوزان المرجع السّابق ، ج 2 / ص 116 .
- (2)- ينظر: عبّاس حسن : المرجع السّابق ، ج 3 / ص 116 ، أحمد الحملاوي : شذا العرف في فنّ الصّرف ، مراجعة وشرح حجر عاصي ، دار الفكر العربي ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1999 م ، ص 42 - 43 .
- (3)- ينظر: عبّاس حسن : المرجع نفسه ، ج 3 / ص 116 .
- (4)- ينظر: السيّوطي ، جلال الدّين عبد الرّحمن : همعُ الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلميّة ، الكويت ، 1400 هـ - 1980 م ، ج 6 / ص 49 .
- (5)- ينظر : السيّوطي : المصدر السّابق ، ج 6 / ص 48 .
- (6)- ينظر: المبرّد ، أبو العبّاس محمّد بن يزيد : المقتضب ، تحقيق محمّد عبد الخالق عزيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة ، لجنة إحياء التّراث الإسلامي ، مصر ، 1415 هـ - 1994 م ، ج 2 / ص 124 .

- إن دلّ على إباء و امتناع ، فمصدره " فِعَال " ، نحو: أبى إباءً ، نَفَرَ نَفَارًا (1).
- إن دلّ على نوع من الصّوت ، فمصدره يكون على " فُعَال " أو " فُعِيل " ، نحو: صَرَخَ صُرَاخًا ، عَوَى عَوَاءً ، صَهَلَ صَهِيلًا ، زَارَ زَيْرًا.
- إن كان لازما دالاً على حرفة أو ولاية ، فقياس مصدره " فِعَالَةٌ " ، مثل : تَجَرَّ تِجَارَةً سَفَرًا سِفَارَةً .
- إن كان ثلاثيا لازما مضموم العين ، فمصدره على وزنين هما : " فُعُولَةٌ " و " فِعَالَةٌ " نحو : صَعَبَ صُعُوبَةً ، عُدْبَ عُدُوبَةً ، بَلَغَ بِلَاغَةً ، فَصَحَ فَصَاحَةً (2).

### ثانياً: تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ المصدر الأصلي من الفعل الثلاثي :

تتوسّع صيغ المصدر ، وهي مدرجة في سياقها النصّي ، حيث يحدّد قيمتها الدلالية فيعطئها قيمة دلالية أوليّة ، أو ثانويّة (3) ، و هو أهمّ ما يعوّل عليه في تجاوز معانيها الحرفيّة إلى معانيها الأسلوبية (4) ، وهو الذي يضيف عليها دلالات جديدة ، فيزيل عنها ركام النمطية و يكسبها نشاطا و قيمة جمالية كبيرة .

إنّ صيغ المصدر بمختلف أنواعه صيغ توليدية ، ذلك أنّها قد ترشّح لأن يقع تحتها معنيان ، أو أزيد ؛ نظرا للطاقة الدلالية التي تمتلكها كلّ صيغة ، فهي تشبه نسيج العنكبوت الواسع المتعدّد الأبعاد ، يمثّل كلّ خيط فيه إحدى هذه العلاقات ، و تمثّل كلّ عقدة فيه وحدة معجميّة مختلفة (5) ؛ كأن تدلّ الصيغة على ما هي عليه من كونها مثلا مصدرا أصليا

(1)- ينظر: عبّاس حسن : المرجع السابق ، ج 3 / ص 195 .

(2)- ينظر : أحمد الحملاوي ، المرجع السابق ، ص 43 .

(3)- ينظر : علاء إسماعيل الحمزاوي ، الجملة الدنيا و الجملة الموسّعة في كتاب سيبويه - دراسة وصفية تحليلية - مكتبة لسان العرب ، ص 16 .

(4)- ينظر : محمّد العيد ، المفارقة القرآنية - دراسة في بنية الدلالة - دار الفكر العربي ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1415 هـ - 1994 م / ص 39 .

(5)- ينظر : جون لاينز : اللّغة و المعنى و السياق ، ترجمة عبّاس صادق الوهّاب ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط 1 ، 1987 م / ص 83 .

ثمّ تتّسع لتفيد معاني أخرى غير معناها الذي وضعت له ، كدلالاتها على اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، أو الصّفة المشبّهة ، أو صيغة المبالغة ، أو الجمع ، أو دلالاتها على معنيين في آن واحد ، أو أكثر من ذلك ، وهو التوسّع نفسه مع بقية صيغ المصادر الأخرى ، إذ قد تفيد صيغ المصدر الميمي ، إضافة إلى دلالاتها الأصلية دلالات أخرى ، كدلالة اسم الزّمان ، أو اسم المكان ، أو اسم المفعول ، أو دلالاتها على هذه المعاني مجتمعة ، و قد تفيد صيغ مصدرية المرّة و الهيئة ، إضافة إلى دلالاتها دلالات أخرى ، فليست تعبرّ هذه الصّيغ عن دلالاتها كما هي في ظاهرها ، أو كما تحدّدتها هيئتها الخارجيّة فقط ، بل تحتلّ دلالات أخرى غير التي وضعت لها في الأصل ، فتكتسب بذلك قيمة جماليّة كبيرة ، إذ تنتقل من مستوى التّعبير العاديّ إلى مستوى الإبلاغ الفنّيّ وعبارة أخرى تنتقل من الحقيقة إلى المجاز (1) ، و عندئذ تتحقّق لذّة النّصّ ، إذ إنّ تحقيقها بأكبر قدر ممكن مرتبط بالغوص في أغوار الأبعاد الجماليّة التي تعمّقها الدّلالات الإضافيّة للصّيغة (2) .

و التوسّع الدلاليّ لصيغ المصدر من الأساليب البيّنة في القرآن الكريم ، و هو ضرب من ضروب البلاغة العربيّة ، و أسلوب بيانيّ رفيع من أساليبها ، ونوع من أنواع التّصرّف في القول و التوسّع في التّعبير (3) ، و يشمل هذا التوسّع كلاً من المصدر الأصلي ؛ بنوعيه الثّلاثي و غير الثّلاثي ، و المصدر الميمي أيضاً بنوعيه ؛ الثّلاثي و غير الثّلاثي ، و مصدرية المرّة و الهيئة .

(1)- ينظر : محمّد حماسة عبد اللّطيف ، المرجع السّابق ، ص 78 .

(2)- ينظر : محمّد محمّد يونس علي : المرجع السّابق ، ص 192 .

(3)- عادل هادي حمادي العبيدي : التوسّع في كتاب سيويوه ، مكتبة الثقافة الدّينيّة ، القاهرة ، 2004 م / ص 70 .

و سيتناول هذا المبحث توسّع صيغ المصدر الأصلي من الفعل الثلاثي في إطار تعالق معانيها البنائية مع معانيها السياقية ، دون ترجيح ؛ لأنّ عدم التّرجيح يجعل مجال الاحتمال مفتوحا ، و على العكس من ذلك ، فإنّ التّرجيح يخلق باب الاحتمال ، و الجدول الآتي يوضّح هذا التّوسّع :

**جدول رقم (01) : يوضّح تعدّد الاحتمالات الدلالية لصيغ المصدر الأصلي من الفعل الثلاثي**

البناء	صيغ المصدر	احتمالاتها الدلالية	موطنها
فَعْل	بَخَسِ	- المصدر - اسم المفعول - اسم الفاعل	﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ [ يوسف : 20 ]
	بَغِيَا وَعَدُوا	- المصدر - اسم الفاعل	﴿ وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغِيًّا وَعَدُوا ﴾ [ يونس : 90 ]
	غَوْرَا	- المصدر - اسم الفاعل	﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَّعِينٍ ﴾ [ الملك : 30 ] .
	فَصَلَّ	- المصدر - الاسم المفرد - اسم الفاعل	﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصَلِّ ﴾ [ الطارق : 13 ]
فَعْل	قَرَضَا	- المصدر - اسم المفعول - اسم المفعول	﴿ مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [ البقرة : 245 ]
	الْقَصَصِ	- المصدر - اسم المفعول	﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ ﴾ [ يوسف : 03 ]
	نَجَسِ	- المصدر - الصفة المشبهة	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ [ التوبة : 28 ]
فِعَال	ضِبَاءَ	- المصدر - الجمع - اسم الفاعل	﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِبَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا ﴾ [ يونس : 05 ]
	خَائِنَةً	- المصدر - اسم الفاعل	﴿ يَغْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ ﴾ [ غافر : 19 ]

فَاعِلَةٌ	لاغية	- المصدر - اسم الفاعل	﴿ لَا تَسْمَعُ فِيهَا لِأَغِيَّةً ﴾ [ الغاشية : 11 ]
فُعُولٌ	قُبُولٌ	- المصدر - اسم المصدر	﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقُبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾ [ آل عمران : 37 ]

يتّضح من خلال هذا الجدول أنّ صيغ المصدر الأصلي من الفعل الثلاثي في القرآن الكريم بمختلف أبنيتها توسّعت ، حيث لم تكتف بالتعبير عن دلالتها التي وضعت لها ، بل أفادت احتمالات دلالية أخرى ، أي أنّها حملت في طياتها معنى ظاهرياً جلياً مستتبها من هيئتها التصريفية ، و معنى آخر موحى به و خفيّاً استدعاه سياقها النصّي ، إنّها « مفارقة تشتمل على دالّ و مدلولين اثنين ، الأوّل حرفيّ و ظاهر و جليّ ، و الثّاني متعلّق بالمغزى و موحى به و خفيّ » (1) ، ولعلّ ممّا تنبغي الإشارة إليه في هذا المقام هو أنّ تعدّد الاحتمالات الدلالية لهذه الصيغ يشترط أن يكون مقترنا بتقبّل السياق الواحد لهذا التعدّد ، أمّا إذا كان تعدّد هذه الاحتمالات مقترنا بورودها في سياقات مختلفة ، أو بوجود بعض القرائن التي على إثرها يترجّح احتمال على آخر ، فهذا يخرجها من دائرة التوسّع ، و فيما يلي توضيح لتوسّع هذه الصيغ .

#### 1 - بناء " فَعَلٌ " :

#### 1 - 1 - بناء " فَعَلٌ " بين دلالة المصدر و اسم المفعول و اسم الفاعل :

لأو ممّا ورد في التنزيل العزيز على بناء " فَعَلٌ " مؤبداً لهذا التوسّع صيغة " بَخُسٍ " في قوله جلّ و علا : ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ [ يوسف : 20 ] إذ شملت ثلاثة احتمالات دلالية ، ذكرها المفسّرون على هذا النحو :

أ- دلالتها على المصدر: أي أنّ الصيغة باقية على بابها ، إذ استنتجت دلالتها من خلال هيئتها الخارجية ، حيث وردت على البناء التصريفي " فَعَلٌ " ، وهو بناء تصريفي من أبنية المصدر الثلاثي القياسي الوارد من باب [ فَعَلٌ يَفْعَلُ ] ، وبذلك يكون مبنى الصيغة مطابقاً

(1) - محمّد العيد : المرجع السابق ، ص 37 .

لمعناها ، فالمعنى على هذا التقدير يكون الظلم والحرام ؛ لأن بيع أو شراء يوسف **بثمن** زهيد فيه ظلم وهدر لحقه ، يقول ابن عطية ( ت 541 هـ ) : « ... وقال قتادة: البخس هنا بمعنى الظلم ، ورجحه الزجاج ( ت 311 هـ ) من حيث أنّ الحرّ لا يحلّ بيعه ، وقال الضحّاك : هو بمعنى الحرام ، وهذا أيضا بمعنى لا يحلّ بيعه » (1) ، وقد ذهب هذا المذهب كلّ من أبي حيّان الأندلسي ( ت 745 هـ ) ، و الشوكاني ( ت 1250 هـ ) و الألوّسي ( ت 1270 هـ ) (2).

**ب- دلالتها على اسم المفعول** : ويعني ذلك أنّ المصدر لم يفد دلالاته الوضعية التي أقرّها الصّرفيون له ، بل أفاد دلالة أخرى غير التي وضع لها ، فصيغة " بَخْسٍ " الدّالة بنائيا على المصدر أفادت سياقيا دلالة اسم المفعول " مبخوس " و إيراد المصدر مفيدا دلالة اسم المفعول ظاهرة لها حضورها في العربيّة ، يقول سيبويه : « وقد يجيء المصدر على المفعول ، وذلك قولك لَبَنٌ حَلَبٌ ، إنّما تريد مخلوبٌ ، و كقولهم الخَلْقُ ، إنّما يريدون المخلوق ، و يقولون للدّرهم ضَرَبُ الأميرِ ، و إنّما يريدون مضروب الأمير » (3) ، وسبب هذا الإحلال الصّيغي إنّما هو لقصد المبالغة (4) ، وعليه فإنّ المعنى على هذا النحو يكون أنّ الذين اشتروا يوسف

(1) - ابن عطية ، أبو محمد عبد الحقّ : المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، ص 985.

(2) - ينظر: أبو حيّان الأندلسي ، محمد بن يوسف ، البحر المحيط ، دراسة و تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض ، بمشاركة زكريا عبد المجيد النوّتي ، أحمد النجولي الجمل ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط 1 1413 هـ - 1993 م ، ج 5 / ص 291 - 292 ، الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد ، فتح القدير الجامع بين فني الرواية و الدّراية من علم التفسير ، اعتنى به و راجع أصوله يوسف العُوش ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط 4 ، 1428 هـ - 2007 م ، ج 12 / ص 687 - 688 ، الألوّسي ، أبو الفضل شهاب الدّين ، السيّد محمود : روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السّبع المثاني ، تحقيق و تخريج ، السيّد محمد السيّد ، سيّد إبراهيم عمران ، دار الحديث ، القاهرة ، 2005 م 6 / ج 12 / ص 535 .

(3) - سيبويه : المصدر السّابق ، ج 4 / ص 43 .

(4) - ينظر: سيبويه : المصدر نفسه ، ج 2 / ص 120 ، ابن جنّي : المصدر السّابق ، ج 3 / ص 189 ، 259 - 260 .

قد بخسوا حقّه ، لأنّهم أخذوه مقابل دراهم معدودة ، هذا فضلا على أنّ بيعه في حدّ ذاته هو بخس وقد عبّر عن اسم المفعول " مبخوس " بالمصدر " بَخَسِ " مبالغة في جعل ذلك البيع هو البخس نفسه ، إذ لا يستحقّ يوسف أن يباع ، أو أن يباع بثمن منقوص ، وقد ذهب إلى هذا الاحتمال الدلالي أكثر المفسرين (1) ، يقول الألوسي مؤكّدا هذا الإحلال الصيغي « أي نَقَصُ ، و هو مصدر أريد به اسم المفعول ، أي منقوص » (2) .

**ت- دلالتها على اسم الفاعل :** أي أنّ الصيغة خرجت عن معناها الظاهري أيضا ، حيث إنّ الخروج عن مقتضى الظاهر في صيغ الألفاظ نهج مسلوک في لسان العرب ، و من فنون البلاغة العربيّة (3) ، و بذلك تكون صيغة المصدر " بَخَسِ " قد دلّت على صيغة اسم الفاعل " بَاخِسِ " ، و عليه يكون المعنى : أنّ يوسف ﷺ بيع بثمن ناقص من قبل الذين وجدوه في الجبّ ، وقد عبّر في هذا الموطن بصيغة المصدر " بَخَسِ " بدلا من صيغة اسم الفاعل " باخس " لمغزى دلالي معيّن ، و هو المبالغة في وصف ذلك البيع بالنقص ، وهو نقص ظاهر

(1) - ينظر : الزاغب الأصفهاني ، أبو القاسم الحسين بن محمّد : المفردات في غريب القرآن ، تمّ التّحقيق و الإعداد بمركز الدراسات و البحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز ، الناشر ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، ج 1 / ص 48 ، الباء و ما يتّصل بها ، مادة ( بَخَسَ ) ، الرّازي ، فخر الدّين محمّد بن عمر : تفسير الفخر الرّازي المشتهر بالتفسير الكبير و مفاتيح الغيب ، دار الفكر للطباعة و النّشر و التّوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1401 هـ - 1981 م ، ج 18 / ص 110 البيضاوي ، ناصر الدّين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمّد الشّيرازي : أنوار التّنزيل و أسرار التّأويل المسمّى تفسير البيضاوي ، حقّقه و علّق عليه وخرّج أحاديثه و ضبط نصّه محمّد صبحي بن حسن حلاق ، محمود أحمد الأطرش ، دار الرّشيد ، دمشق ، بيروت ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1421 هـ - 2000 م ، م 2 / ج 12 ، ص 166 أبو حيّان الأندلسي : المصدر السّابق ، ج 5 / ص 291 - 292 ، الألوسي : المصدر السّابق ، م 6 / ج 12 ، ص 534 ابن عاشور ، محمّد الطّاهر : النّحرير و التّوير ، دار سحنون للنّشر و التّوزيع ، تونس ، م 5 / ج 12 ، ص 244 .

(2) - الألوسي : المصدر السّابق ، م 6 / ج 12 / ص 534 .

(3) - ينظر : محمد الأمين الخضري : الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ - دراسة تحليلية للإفراد و الجمع في القرآن ، مطبعة الحسين الإسلاميّة ، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، 1413 هـ - 1993 م ، ص 9 .

عن قيمة يوسف عليه السلام ، و قد أكد هذا الاحتمال الدلالي كثير من أهل اللغة و التفسير (1).

### وفحوى القول في هذه الصيغة ما يلي :

1- احتمال صيغة " بخس " لثلاث وظائف صرفية من دون ترجيح إحداها يثبت توسّعها ، وقد ساهم هذا التوسّع الصيغي في توسّع دلالاتها ، إذ كل وظيفة صرفية تحيل إلى معنى سياقي مقبول و جائز .

2 - لا يمكن ترجيح دلالة على أخرى ؛ لأنها دلالات مترابطة و ممتزجة مع بعضها في طرق مختلفة (2) ، و لذلك فإن السياق يتقبلها جميعا .

3- صنفت الصيغة ضمن الوظائف الصرفية المذكورة تماشيا مع ما احتكم إليه من ضوابط صرفية متعلقة بالبناء و الصوغ ، و ضوابط دلالية متعلقة بمدى قدرة السياق على استيعاب الاحتمالات ، و هي كما يلي :

أ- الضابط الصرفي : ويتجلى في أنّ دلالتها على المصدر استنتجت من خلال مبنى الصيغة الصرفية الواردة على البناء التصريفي " فَعَلَ " ، وهو بناء تصريفي من أبنية المصادر الثلاثية القياسية ، و بذلك وجب الاعتداد بقضية مطابقة المبنى للمعنى ، أمّا دلالتها على اسمي الفاعل و المفعول ، فقد كان مردّها إلى أسباب منها :

---

(1) - ينظر : الزاغب الأصفهاني : المصدر السابق ، ج 1 / ص 48 ، أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 5 / ص 291 - 292 ، الشوكاني : المصدر السابق ، ج 12 / ص 687 - 688 ، الألوسي : المصدر السابق ، م 6 / ج 12 / ص 534 - 535 .

(2) - ينظر : جون لاينز : اللغة و المعنى و السياق ، ترجمة عباس صادق الوهاب ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط 1 ، 1987 ، ص 16 .

- تعميم دلالة الصيغة ، فبعد أن كانت الصيغة تحمل معنى خاصاً فقط ، وهو دلالة المصدر أصبحت تحمل معاني أعمّ و أشمل من ذلك ، وهي دلالة اسمي الفاعل و المفعول.

- تناوب الصيغ فيما بينها ، و هي مسألة لها حضورها في العربيّة ، إذ يوضع المصدر موضع اسمي الفاعل و المفعول ، و يوضع اسما الفاعل و المفعول موضع المصدر والغرض من كلّ هذا هو المبالغة في الوصف من جهة ، و إثراء المعنى من جهة أخرى إذ لو طابقت كلّ صيغة ميناها الذي وضعت له لأصبحت الصيغ محدودة و المعاني متناهية ، وهو أمر مناف لطبيعة اللّغة التي تتولّد صيغها ومعانيها بمخالفة مبانيها لمعانيها.

**ب - الضابطة الدلالي :** وهو ضابط أساسي في التمييز بين دلالات الصيغ ، إذ لا تستنتج هذه الدلالات استنتاجاً عشوائياً ، بل كلّ وظيفة صرفيّة وما يناسبها من دلالة سياقيّة ، و قد أكد فيرث firth أنّ « اللّغة ليس لها أهميّة إلّا في سياقها الموقفي »<sup>(1)</sup> ، فكلّ وظيفة صرفيّة تحتلها الصيغة لا بدّ ألا تتعارض مع دلالة السياق ، فكلّ منهما يخدم الآخر ، و بذلك فإنّ دلالة المصدر استنتجت من خلال ما أفادته صيغة " بخس " الباقية على بابها ، إذ دلّت على نقص الشّيء على سبيل الظلم والحرام ، وهي دلالة يحتملها السياق ، و دلالة اسم المفعول مناسبة أيضاً لما أدّته صيغة " بخس " من دلالة مبخوس الثمن ؛ لأنّ يوسف ﷺ بخس حقه لما أخذ مقابل دراهم معدودة ، وهي دلالة يحتملها السياق أيضاً ، وهو تناسب دلاليّ اقتضته دلالة اسم الفاعل " باخس " أيضاً المستنتجة من الصيغة ؛ لأنّ يوسف ﷺ بيع بثمن ناقص عن قيمته الحقيقية ، وهي دلالة محتملة أيضاً ، و هذا الثراء الدلالي الذي استنتج من خلال الصيغة أكّده سياق الآية القرآنية .

1)- Calthard, Malcolm, An introduction to discourse analysis, Applied linguistics and language study ,Routledge, taylor a francis group London and Newyork , p 1 .

1 - 2 - بناء " فَعَلَ " بين دلالة المصدر واسم الفاعل :

و من نظائر هذا التوسّع في التنزيل العزيز صيغتا " بَغِيًّا و عَدُوًّا " في قوله تعالى : ﴿ وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغِيًّا وَعَدُوًّا ﴾ [ يونس : 90 ] ، حيث أفادت الصيغتان احتمالين دلاليين ، و هما على هذا النحو :

أ- دلالتهما على المصدر: وهي دلالة مستنتجة من خلال مبنى الصيغتين الصّرفيتين الواردتين على وزن " فَعَلَ " وهو مبنى صرفي من مباني المصادر الثلاثية القياسية ورد من بابي : فَعَلَ - يَفْعُلُ / فَعَلَّ - يَفْعُلُ<sup>(1)</sup> ، وقد ذهب إلى هذا الاحتمال الدلالي كل من البغوي ( ت 516 هـ ) والرّازي ( ت 604 هـ ) ، و البيضاوي ( ت 685 هـ ) ، و الشّوكاني ، والألوسي و الطاهر بن عاشور ( ت 1393 هـ )<sup>(2)</sup> ، يقول الطاهر بن عاشور : « و البَغِيُّ : الظلم ، مصدر بغى والعَدُوُّ مصدر عَدَا ، و هو تجاوز الحدّ في الظلم ، وهو مسوق لتأكيد البغي ، وإنّما عطف لما فيه من زيادة المعنى في الظلم باعتبار اشتقاق الفعل عَدَا »<sup>(3)</sup> .

ب- دلالتهما على اسم الفاعل : حيث وضعت الصيغتان " بَغِيًّا و عَدُوًّا " الدالّتان على المصدر موضع اسمي الفاعلين " باغين وعادين " ؛ وذلك لأنّ المصدر يوضع موضع المشتقّ إذا استعمل في موضع الحال ، و هي مسألة تنبّه إليها العلماء القدماء<sup>(4)</sup> ، يقول المبرّد « ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسدّ مسدّه فيكون حالا ، لأنّه قد ناب عنه اسم الفاعل و أغنى غناه ، وذلك قولهم : قتله صبرا ، إنّما تأويله صابرا ، أو مصبرا ، وكذلك

(1) - ينظر: المبرّد : المصدر السابق ، ج 2 / ص 122 - 123 ، السيوطي : المصدر السابق ، ج 6 / ص 48 .

(2) - ينظر : البغوي ، أبو محمّد الحسين : تفسير البغوي : معالم التنزيل ، حققه و خرّج أحاديثه ، محمّد عبد الله التمر عثمان جمعة خميريّة ، سليمان مسلم الحرش ، دار طيبة للنشر و التوزيع ، الرياض ، 1409 هـ ، م 4 / ج 11 / ص 148 الرّازي : المصدر السابق ، ج 17 / ص 160 ، البيضاوي : المصدر السابق ، م 2 / ج 11 / ص 114 ، الشّوكاني المصدر السابق ، ج 11 / ص 640 ، الألوسي : المصدر السابق ، م 6 / ج 11 / ص 232 ، الطاهر بن عاشور المصدر السابق ، م 5 / ج 11 / ص 274 .

(3) - الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 5 / ج 11 / ص 274 .

(4) - ينظر : سيبويه : المصدر السابق ، ج 1 / ص 370 ، المبرّد : المصدر السابق ، ج 3 / ص 234 .

جنّته مشيا ؛ لأنّ المعنى جنّته ماشيا ...»<sup>(1)</sup> ، وقد ذهب هذا المذهب كلّ من البيضاوي والألوسي<sup>(2)</sup> ، يقول الألوسي: « " بَغِيًّا وَعَدُوًّا " ، أي ظلما واعتداء ، و هما مصدران منصوبان على الحال بتأويل اسم الفاعل ، أي باغين وعادين ، أو على المفعولية لأجله ، أي للبغي و العدوان »<sup>(3)</sup> .

### ويستنتج من خلال ما سبق ذكره ما يلي:

1- توسّعت صيغتا " بَغِيًّا و عَدُوًّا " ، فاحتملتا وظيفتين صرفيتين في آن واحد ، و لا يمكن إيراد احتمال دلاليّ على آخر ؛ لأنّ ترجيح أحدهما يخرجهما من دائرة التوسّع ، فالتوسّع مرتبط بتقبّل الاحتمالات كلّها من غير ترجيح .

2- الإقرار بدلالة الصيغتين على الاحتمالين الصّرفيين كان مراعاة لضوابط صرفيّة ، و أخرى دلاليّة ، و هي على هذا النحو:

أ - الضّابط الصّرفي : ويتجلّى في أنّ دلالتهما على المصدر استنتجت من خلال مبنى الصيغتين الصّرفيتين الواردتين على البناء التّصريفي " فَعَلَ " وهو مبنى من مباني المصدر الثّلاثي القياسي ، في حين أنّ دلالتهما على اسم الفاعل ، فقد كان منطلقها أنّ الصيغ الصّرفيّة تتناوب فيما بينها ، و يحلّ بعضها محلّ بعض ، وقد حلّ المصدران " بَغِيًّا و عَدُوًّا " محلّ اسمي الفاعلين " باغين و عادين " المصوغين من الفعلين الثّلاثيين " بغي و عدا " ، وذلك لأنّ المصدر يوضع موضع المشتقّ إذا استعمل في موضع الحال<sup>(4)</sup> ، يقول أحمد محمّد عبد الرّاضي : « و يتمّ نقل المصدر إلى الوصفية باستعماله استعمال الوصف ، وإيقاعه موقع

(1)- الميرد : المصدر السابق ، ج 3 ، ص 234 .

(2)- ينظر: البيضاوي : المصدر السابق ، م 2 / ج 11 / ص 114 ، الألوسي : المصدر السابق ، م 6 / ج 11 / ص 232 .

(3)- الألوسي : المصدر السابق ، م 6 / ج 11 / ص 232 .

(4)- ينظر: سيبويه : المصدر السابق ، ج 1 / ص 370 ، الميرد : المصدر السابق ، ج 3 / ص 234 .

الوصف في الجملة ، بأن يشغل وظيفة الخبر ، أو وظيفة التعت ، أو وظيفة الحال ، و الأصل في هذه الوظائف أن يشغلها المشتقّ ، لا الجامد ؛ لأنّ المصدر نوع من الجوامد « (1) .

**ب - الضابط الدلالي :** و يتجلى في مناسبة كلّ وظيفة صرفيّة لمّا أدّته من دلالة ؛ فوظيفة المصدر موافقة لدلالة الصّيغتين على حدثي البغي و العدو ، حيث أراد فرعون و جنوده التخلّص من موسى ﷺ و قومه ظلما و اعتداءً ، فأغرقهم الله عزّ و جلّ فكانت نهايتهم في حين أنّ وظيفة اسم الفاعل تكون هي الأخرى مناسبة لمّا أدّته من دلالة ففرعون و جنوده وصفوا بالباغين والعادين ، و هما وصفان مناسبان لما كان في قلوبهم من المكر و الخديعة .

**3-** احتملت الصّيغتان وظيفتين نحويتين تبعا لاحتمال وظيفتيهما الصّرفيتين ؛ إذ يجوز إعرابهما مفعولا لأجله ، و معطوفا عليه على أساس أنّهما مصدران على بابيهما ، فتكون " **بغيا** " مفعولا لأجله ، و " **عدوا** " معطوفا عليه ، ويجوز إعرابهما حالا و معطوفا عليه على تأويل " **باغين وعادين** " ، فتكون الأولى مصدرا للفعل " **بغى يبغى** " عبّر بها عن اسم الفاعل " **باغين** " و تكون الثانية مصدرا للفعل " **عدا يعدو** " عبّر بها عن اسم الفاعل " **عادين** " ، و هو من باب التناوب بين الصّيغتين ، إذا فالتوسّع في الوظائف الصّرفيّة يفضي بدوره إلى التوسّع في الوظائف النحويّة ، يقول **عادل هادي** مؤكّدا هذه الفكرة : « و الحقّ أنّ وقوع المصدر حالا تعبير مجازيّ ، أمّا الوصف فهو تعبير حقيقيّ ، فإذا عبّرت بالوصف فقد أردت معنى واحدا .... ، و لكنك إذا عبّرت بالمصدر ، اتّسع المعنى ، و أصبت أكثر من قصد و غرض » (2) .

و على **صعيد** صرفي آخر تتوسّع صيغة " **عُورًا** " في قول الحقّ تبارك و تعالى ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غُورًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَّعِينٍ ﴾ [الملك : 30] ، فتتعدّد احتمالاتها الدلاليّة تبعا لاختلاف اللّغويين و المفسّرين حولها ، وقد وجّهت على هذا الشّكل :  
**أ- دلالتها على المصدر** ، وهي دلالة فرضتها هيئتها الخارجيّة ، إذ طابق مبنائها معناها ، وقد ذهب إلى هذا المذهب كلّ من **أبي جعفر النّحاس** ( 338 هـ ) ، و **الألوسي** ، و **الطّاهر بن**

(1) - أحمد محمّد عبد الرّاضي : استعمال الصّيغة العربيّة بين الوضع و النّقل ، مكتبة النّقافة الدّينيّة ، القاهرة ، ط 1 ، 1428 هـ - 2007 م ، ص 41 .

(2) - عادل هادي حمادي العبيدي : المرجع السّابق ، ص 69 .

عاشور<sup>(1)</sup> ، يقول الطاهر بن عاشور مؤكداً دلالة بنيتها الشكلية : « والغور مصدر غارت البئر ، إذا نزع ماؤها فلم تتله الدلاء ، و أصل الغور: ذهاب الماء في الأرض ، مصدر غار الماء إذا ذهب في الأرض ، والإخبار به عن الماء من باب الوصف بالمصدر للمبالغة ، مثل: عدل و رضى »<sup>(2)</sup> ، وعليه تكون الصيغة الصرفية "غورا" الدالة على المصدر قد أفادت دلالة حدث نضوب الماء و اختفائه .

ب- دلالتها على اسم الفاعل : وهو عدول عن اسم الفاعل إلى المصدر؛ أي العدول عن غائر إلى غور، أو هو تناوب بين المصدر و اسم الفاعل ، إذ يحلّ المصدر محلّ اسم الفاعل و يحلّ اسم الفاعل محلّ المصدر، وهي دلالة ذهب إليها أكثر اللغويين و المفسرين<sup>(3)</sup> ، قال أبو عبيدة ( ت 210 هـ ) : « أي : غائرا ، و العرب قد تصف الفاعل بمصدره ، و كذلك الاثنين و الجميع على لفظ المصدر »<sup>(4)</sup> ، أي وضع المصدر " غورا " مكان اسم الفاعل " غائرا" <sup>(5)</sup> و المعنى يذهب ماؤها غائرا في الأرض ، أي ذاهبا فيها<sup>(6)</sup> ، و قد عبّر بالمصدر " غورا " بدلا من اسم الفاعل " غائرا" لملحظ دلاليّ ، و هو المبالغة في الوصف ، وكأنّ الماء صارت حقيقته غورا ، قال البقاعي ( ت 885 هـ ) : « ولما كان المقصود المبالغة جعله نفس المصدر

1- ينظر: النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل : إعراب القرآن ، تحقيق زهير غازي زاهد ، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، 1405 هـ - 1985 م ، ج 4 / ص 473 - 474 ، الألويسي : المصدر السابق م 15 / ج 29 / ص 32 ، الطاهر بن عاشور ، المصدر السابق ، م 12 / ج 29 / ص 55 - 56 .

2- الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 12 / ج 29 / ص 55 - 56 .

3- ينظر: أبو عبيدة ، معمر بن المثنى ، التيمي : مجاز القرآن ، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد فؤاد سزكين ، الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ج 1 / ص 403 ، 404 ، أبو جعفر النحاس : المصدر السابق ، ج 4 / ص 473 - 474 الطبري ، محمد بن جرير : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، هذب وحققه و ضبط نصّه و علق عليه بشار عواد معروف عصام فارس الحرثاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1415 هـ - 1994 م ، م 7 / ص 343 ، الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر : الكشاف عن حقائق التنزيل وعبون التأويل في وجوه التأويل ، علق على مشكله و شرح أبياته ومعضله الشربيني شريفة ، دار الحديث ، القاهرة ، 1433 هـ - 2012 م ، م 4 / ص 434 ، ابن عطية : المصدر السابق ص 1881 ، البيضاوي : المصدر السابق ، م 3 / ج 29 ، ص 429 ، البغوي : المصدر السابق ، م 8 / ج 29 ص 181 ، الألويسي : المصدر السابق ، م 15 / ج 29 ، ص 32 .

4- أبو عبيدة : المصدر السابق ، ج 1 / ص 403 ، 404 .

5- ينظر : الطبري : المصدر السابق ، م 7 / ص 343 .

6- ينظر : ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 853 .

فقال غُورًا ، أي نازلا في الأرض ، بحيث لا يمكن لكم نيله بنوع حيلة بما دلّ على ذلك الوصف بالمصدر» (1) .

### و فحوى القول في هذه الصيغة ما يلي :

1 - توسّعت صيغة " غُورًا " فاحتملت دلالتين معا ، و هما دلالة المصدر ، ودلالة اسم الفاعل وكلا الدلالتين مقصودتان ، و لا يمكن ترجيح إحداهما .

2 - احتمال الصيغة الصرفية لوظيفتين صرفيتين ، يرجع إلى مراعاة بعض الضوابط الصرفية و الدلالية ، وهي على هذا النحو :

أ- الضابط الصرفي ، ويتمثل في أنّ دلالتها على المصدر استنتجت من خلال مبنى الصيغة الصرفية الواردة على البناء التصريفي " فَعَلَ " ، وهو مبنى من مباني المصدر الثلاثي القياسي وعليه فإنّ الصيغة باقية على بابها ، أي أنّ مبناها طابق معناها ، في حين أنّ دلالتها على اسم الفاعل ، فقد كانت على أساس عدول الصيغة عن معناها الأصلي ، و العدول هو « خروج الاسم عن صورته التي يقتضيها الأصل و القاعدة » (2) و هو غالبا ما يكون لغرض دلاليّ وقد وضع المصدر " غُورًا " موضع اسم الفاعل " غَائِرًا " في هذا المقام ؛ لأنّ المصدر يوضع موضع المشتقّ إذا أفاد المبالغة في الوصف .

ب - الضابط الدلالي : و يتجلّى في أنّ دلالتها على المصدر أفادت دلالة التّركيز على الحدث نفسه ، وهو نضوب الماء و اختفاؤه ، في حين أنّ دلالتها على اسم الفاعل قد قيّدت بزمن وحدث معلومين ، وهو المبالغة في وصف الماء بأنّه ذاهب في الأرض إلى مكان بعيد، بحيث لا تتاله الدّلاء .

1- البقاعي ، برهان الدّين أبو الحسن إبراهيم بن عمر : نظم الدرر في تناسب الآيات و السّور ، دار الكتاب الإسلامي القاهرة ، ج 20 / ص 271- 272 .

2- شمس الدّين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا : أسرار النّحو ، تحقيق أحمد حسن حامد ، دار الفكر للطباعة والنشر و التّوزيع ، دمشق ، ط 2 ، 1422 هـ - 2002 م ، ص 84 .

### 1-3- بناء " فَعَلَ " بين دلالة المصدر و الاسم المفرد و اسم الفاعل :

و من أمثلة توسّع الصيغ على هذا النحو صيغة " فَصَلَ " في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلٌ

فَصْلٌ ﴾ [ الطّارق : 13 ] ، حيث اشتملت على ثلاثة احتمالات دلالية ، و هي على هذا النحو :

أ- دلالتها على المصدر: وهي دلالة مستنتجة من خلال مبنى الصيغة الصرفية الواردة على

وزن " فَعَلَ " وهو مبنى صرفي من مباني المصادر الثلاثية القياسية يرد من أبواب كثيرة ، منها

فَعَلَ - يَفْعَلُ<sup>(1)</sup> ، وقد ذهب إلى هذا الاحتمال الدلالي كلّ من ابن عطية ، و أبي حيان الأندلسي

و البقاعي ، و الطاهر بن عاشور<sup>(2)</sup> ، يقول ابن عطية مؤكدا هذه الدلالة : « معناه جَزَمَ فَصْلُ

الحقائق من الأباطيل »<sup>(3)</sup> .

ب- دلالتها على اسم مفرد : ويتمثّل هذا الاسم في القرآن الكريم ؛ لأنّه يفصل بين الحقّ

والباطل ، وهي دلالة أكدها الرّمخشري (ت 538 هـ) ، وتبعه في ذلك ابن الجوزي (ت 597 هـ )

في قوله : « يعني به القرآن و هذا جواب قسم ، و الفصل الذي يفصل بين الحقّ و الباطل

بالبیان عن كلّ واحد منهما »<sup>(4)</sup> .

ت- دلالتها على اسم الفاعل : و يكون بذلك مبنى الصيغة الصرفية مخالفا لمعناها ، حيث

وردت صيغة " فَصَلَ " الدالة بنائيا على المصدر مفيدة دلالة اسم الفاعل " فاصل " ، و قد

اختيرت صيغة المصدر بدلا من اسم الفاعل في نسق النّصّ القرآنيّ لتحقيق مغزى دلاليّ معيّن

و هو المبالغة في فصل القرآن العظيم ، كونه المعجزة الإلهية ، فمن خلاله فقط يتعيّن الحقّ

1- ينظر : المبرّد : المصدر السابق ، ج 2 / ص 122 - 123 ، السيوطي : المصدر السابق ، ج 6 / ص 48 ، عبد

الصّبور شاهين : المرجع السابق ، ص 110 .

2 - ينظر : ابن عطية : المصدر السابق ، ص 1968 ، البقاعي : المصدر السابق ، ج 21 / ص 383 ، أبو حيان

الأندلسي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 451 ، الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 12 / ج 30 / ص 267 .

3- ابن عطية : المصدر السابق ، ص 1968 .

4- الرّمخشري ، المصدر السابق ، م 4 / ص 569 ، ابن الجوزي ، أبو الفرج جمال الدّين عبد الرّحمن بن علي بن

محمّد : زاد المسير في علم التّفسير ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، ط 3 / 1423هـ - 2002 م ، ص 1535 .

من الباطل ، وعليه تكون صيغة " فِصْل " قد حُلّت محلّ صيغة " فَاصل " ، وهو تناوب أكّده كلّ من الزّمخشري ، و البيضاوي ، وأبي حيّان الأندلسي (1) .

ويستنتج من خلال تعدّد أقوال المفسّرين حول توسّع هذه الصّيغة ما يلي :

- 1- احتمال هذه الصّيغة لثلاثة احتمالات دلاليّة يؤكّد توسّعها ، و يُعزى هذا التوسّع إلى الطّاقة الدلاليّة التي تمتلكها هذه الصّيغة ، حيث أهلّتها لأن تتقبّل كلّ تلك الاحتمالات من غير ترجيح وإلى اختلاف المفسّرين واللّغويين حول تقديرها ، و إلى انتقال دلالتها أيضا من دلالة المصدر الخاصّة بها إلى دلالات أعم و أشمل ، و هي دلالة اسم الفاعل و الاسم المفرد .
- 2 - تمّ الإقرار بدلالة هذه الصّيغة على الوظائف الصّرفيّة الثّلاث مراعاة لضوابط صرفيّة وأخرى دلاليّة ، وهي على هذا النّحو :

أ- الضابطة الصّرفيّة : ويتجلّى في أنّ دلالتها على المصدر استنتجت من خلال مبنى الصّيغة الصّرفيّة الواردة على البناء التّصريفّي ، " فَعْل " ، وهو بناء تصريفّي قياسي في مباني المصدر الثّلاثي ، و بذلك يكون مبنى الصّيغة الصّرفيّة مطابقا لمعناها ، أمّا دلالتها على الاسم المفرد فيكون مردّها أيضا إلى مطابقة مبنى الصّيغة الصّرفيّة لمعناها ، إذ وردت الصّيغة " فِصْل " على البناء التّصريفّي " فَعْل " ، و هو بناء تصريفّي رئيس في مباني أبنية الاسم الثّلاثي المجرّد في حين أنّ دلالتها على اسم الفاعل، فقد استنتجت انطلاقا من عدم مطابقة مبنى الصّيغة الصّرفيّة لمعناها ، وهو ما يعرف بالتّناوب الدلالي بين الصّيغ الصّرفيّة ، إذ تحلّ صيغة محلّ صيغة أخرى ، و هي ظاهرة لها حضورها في العربيّة ، فالمصادر تزد دالّة على المشتقات في

(1) - ينظر: الزّمخشري : المصدر السّابق ، م 4 / ص 569 ، البيضاوي : المصدر السّابق ، م 3 / ج 30 / ص 522

أبو حيّان الأندلسي : المصدر السّابق ، ج 8 / ص 451 .

أسلوب خاصّ يسمّيه النحاة الوصف بالمصدر وذلك قصد إفادة المبالغة<sup>(1)</sup> ، فالإحلال الصيغي حصل بين المصدر و اسم الفاعل ، إذ حلت صيغة المصدر " فَعَلَّ " محلّ صيغة اسم الفاعل " فَاَصَلَ " قصد المبالغة في الوصف .

ب - الضابط الدلالي : ويتمثل في مناسبة كلّ وظيفة صرفيّة لما أدتّه من دلالة ؛ فوظيفة المصدر موافقة لدلالة الصيغة على حدث الفصل بين الحقّ و الباطل ، في حين أنّ وظيفة الاسم المفرد تكون هي الأخرى مناسبة لما أدتّه من دلالة القرآن الكريم من دون تقييد بحدث أو وصف ، أمّا دلالة الصيغة على اسم الفاعل فهي مناسبة أيضا ، حيث إنّ القرآن الكريم يفصل بين ما هو حقّ وما هو باطل ، فكلّ مناسب لما وضع له .

1-4 - بناء " فَعَلَّ " بين دلالة المصدر واسم المفعول واسم المصدر:

لومن نظائر هذا التوسّع في القرآن الكريم ، حيث وردت بعض الصيغ على غير أفعالها صيغة " قَرَضًا " في قوله تعالى : ﴿ مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [ البقرة : 245 ] ، حيث أفادت ثلاثة احتمالات دلالية ، و هي على هذا النحو :

أ- دلالتها على المصدر: و هي دلالة فرضتها الهيئة الخارجية للصيغة ، إذ وردت على البناء " فَعَلَّ " ، و هو بناء قياسي في أبنية المصدر الثلاثي ، يرد قياسا من باب [ فَعَلَ يَفْعَلُ ]<sup>(2)</sup> أي : [ قَرَضَ يَقْرِضُ ] ، لكنّه ورد من باب [ أَفْعَلَ يَفْعَلُ ] ، أي : [ أَقْرَضَ يَقْرِضُ ] ، و ذلك لأنّ الصيغة وردت في سياقها النصّي متضمّنة معنى الإقراض ، أي الإقراض الحسن .

ب- دلالتها على اسم المفعول : وهي دلالة استنتجت من خلال سياق الصيغة ، إذ وردت بمعنى مخالفا لهيئتها ؛ أي : إنّ " قرضًا " أفادت معنى " مقروض " ، وهو إحلال صيغي يحصل بين المصدر و اسم المفعول ، إذ يرد المصدر مفيدا دلالة اسم المفعول ، و يرد اسم

(1) - ينظر : سيبويه : المصدر السابق ، ج 2 / ص 120 ، ابن جني : المصدر السابق ، ج 3 / ص 189 ، 259 - 260 .

(2) - ينظر : المبرّد : المصدر السابق ، ج 2 / ص 122 ، السيوطي : المصدر السابق ، ج 6 / ص 48 .

المفعول مفيدا دلالة المصدر ، و على هذا النحو تضمّنت الصيغة معنى المال المقروض وهو المال الحلال الذي بذل في طاعة الله .

وبناء على ما توحى به هيئة الصيغة ، و ما يضيفه السياق من إichاءات فإنّها احتملت المعنيين ؛ معنى الإقراض ، وعليه تكون مفعولا مطلقا ، و معنى ما يُقرَضُ من المال ، فتكون مفعولا به ، و المعنيان محتملان ، و هما الإقراض الحسن ، و المال الحسن ومعنى الإقراض الحسن أن يكون خالص النية لله محتسبا أجره عنده ، ويخرج عن طيب نفس ، و لا يتبعه من و لا أذى ، و معنى المال الحسن أن يكون من خيار المال ، حلالا طيبا (1) .

ت- دلالتها على اسم المصدر : وذلك لأنّ المصدر أجري على غير فعله ، إذ من المفترض أن يكون المصدر " قَرَضًا " مأخوذا قياسا من الفعل " قَرَضَ " ، وليس " أَقْرَضَ " كما ورد لأنّ الفعل " أَقْرَضَ " الوارد على الوزن " أَفْعَلَ " يكون مصدره قياسا " إِقْرَضًا " على وزن " إِفْعَالًا " ، يقول سيبويه : « فالمصدر على أَفْعَلْتُ إِفْعَالًا أبدا ، وذلك قولك : أعطيتك إعطاء و أخرجت إخراجا » (2) ، وقد ذهب الرّازي إلى تأكيد هذا المعنى معللا ذلك بأنّه لو كان مصدرا لكان إقراضا (3) .

### وختلاصة القول في هذه الصيغة ما يلي :

1- اتّسعت دلالة صيغة " قرضا " ، حيث اشتملت على ثلاثة معان ، وهي : دلالتها على المصدر ، واسم المفعول ، واسم المصدر ، ويعزى هذا التوسّع إلى ورود المصدر على غير فعله ، و ما أضافه السياق من إichاءات دلالية أخرجت الصيغة من مجرد دلالتها السطحية إلى دلالتها العميقة ، و إلى تعميم دلالتها .

1- ينظر : ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 150 ، أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 2 / ص 261 الألويسي : المصدر السابق ، م 1 / ج 2 / ص 765 .

2- ينظر : سيبويه : المصدر السابق ، ج 4 / ص 78 .

3- ينظر الرّازي : المصدر السابق ، ج 6 / ص 181 .

2- صنفت الصيغة ضمن ثلاث وظائف صرفية احتكاما إلى بعض الضوابط الصرفية والنحوية و الدلالية ، وهي على هذا النحو :

أ - الضابط الصرفي : ويتجلى في أنّ دلالة المصدر حدّدت على أساس :

\*ورود الصيغة على بناء يوحي بدلالاتها المصدرية ، إذ وردت على البناء التصريفي " فَعَلَ " و هو بناء قياسي في أبنية المصدر الثلاثي ، إذ جيء بمصدر الفعل الثلاثي " قَرَضَ " بدلا من مصدر الفعل المزيد بحرف " أقرض " ، إذا فالصيغة احتملت دلالة المصدر على غير قياس ؛ لأنّ القياس فيها أن تكون من الفعل " أقرضَ " ، لا " قرَضَ "

\*أجاز النحويون إجراء المصدر على غير فعله ، وذلك إذا كان المعنى واحدا ، فقد يكون " أقرض " قد استعمل بمعنى " قرَضَ " ، يقول سيبويه : « وقد يجيء فَعَلْتُ وَأَفَعَلْتُ والمعنى واحد (1) .

أمّا دلالة اسم المفعول فقد حدّدت على أساس التناوب الحاصل بين صيغتي المصدر و اسم المفعول ، إذ أدّت صيغة المصدر دلالة اسم المفعول ، فقرضا وردت مفيدة دلالة مقروض ، و ما يمكن ملاحظته على هذا التقدير الذي ذهب إليه بعض المفسرين كأبي حيان الأندلسي و الألويسي أنّ اسم المفعول صيغ من الفعل الثلاثي " قرَضَ " ، في حين أنّ الفعل المستعمل في الآية هو الفعل المزيد بحرف ، أي : " أقرضَ " ، وعليه كان من المفروض أن يكون اسم المفعول " مُقرَضًا " بدلا من " مقروض " طبقا لقاعدة طريقة صوغه من غير الثلاثي إذ تكون بقلب ياء المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل آخره ، وهو توجه أكده البيضاوي في قوله : « إقراضا حسنا مقرونا بالإخلاص وطيب النفس ، أو مُقرَضًا حلالا طيبًا » (2) ، ووافقه محمود صافي في إعرابه (3) .

(1) - سيبويه : المصدر السابق : ج 4 / ص 61 .

(2) - البيضاوي : المصدر السابق ، م 1 / ج 2 / ص 209 .

(3) - ينظر : محمود صافي : الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، مع فوائد نحوية مهمة ، إشراف اللجنة العلمية بدار الرشيد ط 3 ، 1416 هـ ، 1995 م ، دار الرشيد ، دمشق ، بيروت ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، لبنان ، م 1 / ج 2 ، ص 520 .

في حين حدّدت دلالة اسم المصدر على أساس ورود المصدر " قَرْضًا " على غير فعله إذ القياس فيه أن يكون مصوغا من الفعل " قَرَضَ " ، لكنّه صيغ من الفعل " أقرض " ، الذي يكون قياس مصدره " إقراضا " ، إذ المصدر هو الاسم الذي يدلّ على الحدث المجرد ، ويشتمل في الغالب على كلّ الحروف الأصليّة و الزائدة التي يشتمل عليها فعله المأخوذ منه ، أو أكثر منها ، بينما اسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه ، لكنّه يخالفه في خلوه لفظا أو تقديرا من بعض حروف فعله دون تعويض (1) ، " فقرضا " قد يكون مساويا " لإقراض " في المعنى ، لكنّه مخالف له بنقص الهمزة من فعله من غير تعويض ، وعلى هذا الأساس تمّ قبول احتمال دلالاته على اسم المصدر .

**ب- الضابط النحوي :** ويتجلّى في أنّ تقدير الاحتمالات الدلاليّة ، المصدر ، و اسم المصدر و اسم المفعول ، كان بناء على تحديد الوظيفة النحويّة لصيغة " قرضا " ، إذ أعربت مفعولا مطلقا على أساس احتمال دلالاتها المصدرية ، وأعربت مفعولا به على أساس احتمال دلالاتها على اسم المفعول ، وعليه فإنّ الاتّساع في الوظائف الصّرفيّة غالبا ما يؤدّي إلى الاتّساع في الوظائف النحوية .

**ت - الضابط الدلالي :** ويتجلّى في أنّ سياق الآية يحتمل كلّ الدلالات من دون ترجيح إحداها ؛ إذ قد تكون صيغة " قرضا " دالة على حدث القرض ، وهو الإقراض الحسن الذي يكون خالصا لله عز وجلّ ، وإقراضه تعالى مثل لتقديم العمل الذي به يطلب ثوابه أو القرض الحسن بالمجاهدة و الإنفاق في سبيل الله (2) ، وقد تكون دالة على ما يُقرض من المال ، أي : المال الحسن الذي يكون حلالا طيبا ، وعليه تكون صيغة " قرضا " احتملت هذه المعاني مجتمعة ، فعمل المؤمن يكون قرضا وإقراضا ومقروضا لله عزّ وجلّ ، و لو تمّ التعبير بصيغة " إقراضا " لأصبحت محتملة دلالة واحدة فقط ، فتكون بذلك صيغة غير متّسعة .

(1) - ينظر : عبّاس حسن : المرجع السابق ، ج 3 / ص 207 ... 209 .

(2) - ينظر : البيضاوي : المصدر السابق ، م 1 / ج 2 / ص 209 .

## 2- بناء " فَعَلَ " :

### 2 - 1 - بناء " فَعَلَ " بين دلالة المصدر واسم المفعول :

لأو من أمثلة تعدّد الاحتمالات الدلالية لصيغة صرفيّة واحدة في لغة التّنزيل الواردة على بناء " فَعَلَ " ، قوله تعالى : ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَافِلِينَ ﴾ [يوسف : 03] ، فتوسّع دلالة صيغة " القصص " هنا آت من انفتاحها على معنيين ، وهما :

أ- دلالتها على المصدر : وهو معنى يؤكّده مبنى الصّيغة الصّرفية " القصص " ، إذ البناء التّصريفية " فَعَلَ " من مباني أبنية المصدر الثّلاثي القياسي <sup>(1)</sup> ، وعليه يكون المعنى : نحن نقصّ عليك أحسن الاقتصاص ؛ أي أنّ القرآن العظيم اقتصّ على أحسن طريقة ، و أحكم أسلوب .

ب- دلالتها على اسم المفعول : حيث إنّ مبنى الصّيغة الصّرفيّة أفاد دلالة اسم المفعول الوارد بصيغة المصدر والمقدّر بـ " المقصوص " ، فيكون المعنى : نحن نقصّ عليك أحسن ما يُقصّ من الأحاديث في غير القرآن ، يقول الزّمخشري مؤكّدا الاحتمالين معا « القصص على وجهين : يكون مصدرا بمعنى الاقتصاص ، تقول : قصّ الحديث يقصّه قصصا ، كقولك شلّه يشلّه شللاً ، إذا طرده ، ويكون " فَعَلًا " بمعنى " مفعول " كالنّقض و الحسب ، ونحوه النّبأ و الخبر ، في معنى المُنبأ به و المُخبر به ... ، و إن أريد المصدر ، فمعناه : نحن نقصّ عليك أحسن القصص ... و المراد بأحسن الاقتصاص : أنّه اقتصّ على أبداع طريقة وأعجب أسلوب ، ... وإن أريد بالقصص المقصوص ، فمعناه : نحن نقصّ عليك أحسن ما يقصّ من الأحاديث » <sup>(2)</sup> ، ويذهب الرّازي مذهب الزّمخشري مؤكّدا الفرق بين دلالتى الصّيغة فيقول : « فإن حملناه على المصدر كان المعنى نقصّ عليك أحسن الاقتصاص ، وعلى هذا التّقدير

(1)- ينظر : فخر الدّين قباوة : المرجع السّابق ، ص 133 .

(2)- الزّمخشري : المصدر السّابق ، م 2 / ص 404 - 405 .

فالحسن يعود إلى حسن البيان لا إلى القصّة ، و المراد من هذا الحسن كون هذه الألفاظ فصيحة بالغة في الفصاحة إلى حدّ الإعجاز ...، و إنّ حملناه على المفعول كان معنى كونه أحسن القصص لما فيه من العبر و النكت و الحكم و العجائب التي ليست في غيرها <sup>(1)</sup> .  
و استنتاجا من ذلك كلّه فقد عبّر بالمصدر " القصص " بدلا من اسم المفعول " المقصوص " لمغزى دلاليّ معيّن، و هو المبالغة في وصف قصص القرآن العظيم لاسيما قصص يوسف  لما فيه من خصائص لا تتوفر في غيرها من القصص .

### ومما سبق ذكره يمكن تسجيل بعض الملاحظات:

1- انفتاح الصّيغة الصّرفية على وظيفتين صرفيتين أدّى إلى انفتاحها على معنيين سياقيّين مراديين في الوقت نفسه ؛ فالقرآن العظيم أُنصّص على أحسن الطّرق و أبدع الأساليب ، وهو في الوقت نفسه أحسن مقصوص يقصّ لما فيه من الحكم والعبر التي لا تحتويها قصص البشر .

2- تجاوزت الصّيغة الصّرفية حدود دلالتها الأصليّة ، كما هو جليّ من شكلها الخارجي، وهي دلالة المصدر ، لتشمل دلالة أخرى وهي دلالة اسم المفعول ، وكلا المعنيين مرادان في الوقت نفسه ، وهو من باب التّوسّع .

3- احتملت الصّيغة الصّرفيّة وظيفتين صرفيتين تماشيا مع ضوابط صرفيّة ودلاليّة تمّ الاحتكام إليها ، و هي على هذا النّحو :

أ- الضّابط الصّرفي : ويتمثّل في أنّ دلالة المصدر استنتجت بناء على أنّ الصّيغة الصّرفيّة باقية على بابها ، لأنّها وردت على بناء تصريفيّ يؤكّد انتماءها ، أمّا دلالة اسم المفعول، فقد استنتجت على أساس التّناوب الحاصل بين الصّيغتين ، فالمصدر يوضع موضع اسم المفعول إذا قصد به المبالغة في الوصف ، وهي في هذا المقام مبالغة في وصف ذلك القصص ، إذ

(1)- الرّازي : المصدر السّابق ، ج 18 / ص 87 .

هو أحسن القصص ، ويتجلى حسنه في احتوائه على العبر و الحكم وغيرها من الخصائص التي يتفرد بها ، و يفتقدها غيرها .

ب - الضابط الدلالي : ويتجلى في مناسبة كلّ وظيفة صرفيّة لما تدلّ عليه من معنى ، فوظيفة المصدر " القصص " موافقة لمعنى أحسن الاقتصاص ، ووظيفة اسم المفعول " مقصوص " مناسبة لمعنى أحسن مقصوص ، فالفرق بين المعنيين أنّ الأول يكون التّركيز فيه على حدث طريقة الاقتصاص ، بينما المعنى الثاني يكون التّركيز فيه على كونه أحسن الأحاديث ، وكلا المعنيين مرادان ، فالقرآن العظيم أقتصّ على أحسن طريقة ، وهو أحسن مقصوص .

و التّقاء صيغ المصدر مع صيغ الصّفة المشبّهة في بعض صورها الشّكلية ، مسألة لها حضورها في العربيّة ، إذ إنّ بعض أوزان المصدر هي نفسها أوزان الصّيغة المشبّهة ، ويقدر ما يكون هذا الأمر سببا في صعوبة التّفريق بين هذه الصّيغ ، بقدر ما يكون سببا في تعدّد الإمكانات الدّلالية للصّيغة الصّرفيّة الواحدة ، وهو أمر يؤدي في النّهاية إلى إثراء اللّغة و التّوسّع في المعنى .

## 2 - 2 - بناء " فَعَلَ " بين دلالة المصدر و الصّفة المشبّهة :

يلتقي المصدر مع الصّفة المشبّهة في بعض الأبنية الصّرفيّة ، و من هذه الأبنية " فَعَلَ " ؛ نحو: قَتَلَ مصدرا ، و ضَخَّمَ صفة ، وكذلك " فَعْلَان " ، نحو : لَيَّان مصدرا و كَسْلَان صفة و " فَعَلَ " نحو : طَلَب مصدرا ، و حَسَنُ صفة ، و " فَعِيل " ، نحو وجيف مصدرا ، و كَرِيم صفة و " فِعْل " ، نحو : فِسَق مصدرا ، و مِلْح صفة ، وكذلك " فَعِل " ، نحو: لَعِب مصدرا و بَطِر صفة و " فُعَال " ، نحو: صُرَاخ مصدرا ، و كُبَار صفة ، و " فِعَال " ، نحو: نِفَار مصدرا ، و فِسَاق صفة (1) .

(1) - ينظر : الفقراء ، سيف الدّين طه : المشتقّات الدّالة على الفاعليّة و المفعوليّة - دراسة صرفيّة دلالية إحصائيّة - عالم الكتب الحديث للنّشر و التّوزيع ، الأردن ، ط 1 ، 1425 هـ - 2004 م ، ص 143 .

واللافت للنظر في هذا المقام أنّ للسياق دورا في تحديد دلالة معينة وترجيحها على غرار دلالة أخرى ، غير أنّ هذا الترجيح لا يمكن عدّه ضمن التوسّع الدلالي للصيغ ، لأنّ التوسّع الدلالي للصيغ الذي يُعزى سببه إلى اشتراك أبنيتها شكلا مرتبط بتقبّل الاحتمالات الدلالية كلّها في سياق واحد ، ومن من غير ترجيح .

**الالتقاء المصدر مع الصفة المشبهة في بعض أبنيتها أمر وارد بكثرة في التنزيل العزيز** حيث أفضى هذا الأمر إلى تعدّد الاحتمالات الدلالية للصيغة الصرفيّة الواحدة ، ومن ذلك قول الحقّ تبارك وتعالى، ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ [ التوبة : 28 ] ، إذ احتملت صيغة " نَجَسٌ " وهي صيغة واردة على بناء تصريفي مشترك بين المصدر و الصفة المشبهة احتمالين دلاليين معا ، وهما على هذا النحو :

أ- **دلالتها على المصدر** : وهي دلالة يؤكدها مبنى الصيغة الصرفيّة ، حيث وردت على البناء التصريفيّ " فَعَلٌ " وهو بناء تصريفي من أبنية المصدر الثلاثي القياسي (1) ، وعليه تكون صيغة " نَجَسٌ " دالة على حدث النجاسة بعينه ، إذ الغرض من الإخبار بالمصدر هو المبالغة ؛ لأنّ وصف المشركين بهذه الصفة هو من باب تمكّن هذه الصفة منهم ، وهم يستحقّون هذا الوصف يقول ابن جنّي : « إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنّه في الحقيقة مخلوق ، من ذلك الفعل وذلك لكثرة تعاطيه له و اعتياده إيّاه ، و يدلّ على أنّ هذا معنى لهم و متصوّر في نفوسهم » (2) ، وقد أثبت هذا الأمر الألويسي في قوله : « أخبر عنهم بالمصدر للمبالغة كأنّهم عين النجاسة ، أو المراد ذوو نجس لخبث بواطنهم وفساد عقائدهم ، أو لأنّ معهم الشرك الذي هو بمنزلة النجس ، أو لأنّهم لا يتطهّرون ، و لا يغتسلون ، و لا يجتنبون النجاسات ، فهي ملابسة لهم » (3) .

(1) - ينظر : فخر الدّين قباوة : المرجع السابق ، ص 134 .

(2) - ابن جنّي : المصدر السابق ، ج 3 / ص 259 .

(3) - الألويسي : المصدر السابق ، م 5 / ج 9 / ص 370 .

ب- دلالتها على الصفة المشبهة : و هي دلالة مستنتجة من خلال مبنى الصيغة الصرفية أيضا الواردة على وزن " فَعَلَ " ، وهو مبنى صرفي من مباني الصفة المشبهة « الدال على ثبوت الأوصاف في الهيئات و المعنويات »<sup>(1)</sup> ، وعليه يكون المعنى على هذا التقدير : ثبوت صفة النجاسة وملازمتها للمشركين ، وهي نجاسة معنوية لا ذاتية ، وقد لازمتهم هذه الصفة لأنهم أشركوا بالله عزّ وجل ، وهناك فرق بين النجاسة الباطنية ، و النجاسة الخارجية ؛ فالأولى ثابتة ملازمة لأصحابها ، و الثانية زائلة بزوال شوائبها ، وهي دلالة أكدّها الألويسي أيضا في قوله : « وجوز أن يكون " نَجَسٌ " صفة مشبهة ، و إليه ذهب الجوهري ، و لا بدّ حينئذ من تقدير موصوف مفرد لفظا مجموع معنى ليصحّ الإخبار به عن الجمع ، أي جنس نجس ونحوه »<sup>(2)</sup> .

وقد ذهب إلى تأكيد هذه الدلالة أيضا الطاهر بن عاشور في قوله : « و " نَجَسٌ " صفة مشبهة ، اسم للشيء الذي النجاسة صفة ملازمة له ، وقد أنيط وصف النجاسة بهم بصفة الإشراف ، فعلنا أنّها نجاسة معنوية نفسانية ، وليست نجاسة ذاتية »<sup>(3)</sup> .

### ومما سبق ذكره يمكن تسجيل بعض الملاحظات :

- 1- أفادت الصيغة الصرفية " نَجَسٌ " احتمالين دلاليين ، تمثل أحدهما في المصدر ، وتمثّل الآخر في الصفة المشبهة ، ويعود هذا التعدد الدلالي إلى أنّ البناء التصريفي " فَعَلَ " هو بناء مشترك بين المصدر و الصفة المشبهة ، وكلا الاحتمالين مرادان ومحتملان .
- 2- الابتداء بالدلالة الأصلية للصيغة وهي دلالة المصدر ، ثم ذكر دلالتها الاحتمالية الأخرى وهي دلالة الصفة المشبهة أمر يؤكد أصالة دلالة المصدر على البناء التصريفي " فَعَلَ " ، كما

1 - محمود عكاشة : التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة ، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، مصر ، 1433 هـ - 2011 م ، ص 84 .

2 - الألويسي : المصدر السابق ، م 5 / ج 9 / ص 370 .

3 - الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 5 / ج 10 / ص 159 .

ذهب إلى ذلك بعض الدارسين ، إذ عدّ للتطوّر اللغوي الحاصل في بعض الأوزان أثرا في اشتراكها في وظائف صرفية مختلفة ، فالصفات التي التقت مع المصدر شكلا كانت في الأصل مصادر ، لكنها تطوّرت إلى الوصف ، ومن ثمّ اطّرد استعمالها في الوصف بسبب ميل اللغة إلى تخصيص دلالات الصيغ (1) .

3- احتكم في تصنيف الصيغة ضمن وظيفتين صرفيتين إلى ضوابط صرفية ، و أخرى دلالية وهي على هذا النحو :

أ - الضابط الصرفي : ويتجلى في أنّ دلالة المصدر حدّدت بناء على ما يوحي به الشكل الخارجي للصيغة ، إذ وردت على البناء التصريفي " فَعَل " ، وهو بناء تصريفي يرد عليه المصدر الثلاثي القياسي ، أما دلالة الصفة المشبهة فقد حدّدت أيضا بناء على أنّ هذا البناء من أبنية الصفة المشبهة ، فكلّ إذا مناسب لتصنيفه .

ب- الضابط الدلالي : ويتجلى في أنّ سياق الآية يحتمل دلالاتي المصدر و الصفة المشبهة معا من دون ترجيح إحداهما ؛ إذ قد تكون صيغة " نَجَسٌ " دالة على عين النجاسة ذاتها مبالغة في الوصف ، وقد تكون صفة لموصوف محذوف مقدّر ب " جنسٌ " ، وهي صفة ملازمة للذين كفروا و أشركوا بالله عزّ وجلّ .

3- بناء " فِعَال " بين دلالة المصدر والجمع واسم المفاعل :

لومن أمثلة توسّع صيغ المصدر في التنزيل العزيز على بناء " فِعَال " صيغة " ضِيَاء " في قول الحقّ تبارك وتعالى : ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ [ يونس : 05 ] ، حيث شملت ثلاثة احتمالات دلالية ، مستثمرة ببناءها الصرفي وما يحتمله من دلالات ، وهي :

(1) - ينظر : إسماعيل عمايرة : التطوّر التاريخي لأبنية المصادر في العربية ، دراسة مقارنة ، مجلّة أبحاث اليرموك سلسلة الآداب و اللغويات ، المجلّد 14 ، العدد 1 ، 1996 م ، ص 334 .

أ- دلالتها على المصدر: كقيام وصيام ، و الضياء جعل نفس الكوكب مبالغة ، كما يقال للكريم ، إنه كرمٌ وجودٌ ، أو على حذفٍ مضافٍ ، أي ذاتُ ضياءٍ .

ب- دلالتها على الجمع : وهو جمعُ ضوءٍ ، كسياطٍ ، وسوطٍ ، وياؤه منقلبة من الواو لانكسار ما قبلها ، يقول الرّازي ( ت 604 هـ ) : « قال أبو علي الفارسي : الضياء لا يخلو من أحدٍ أمرين ، إمّا أن يكون جمعُ ضوءٍ ، كسوطٍ ، وسياطٍ ، وحوضٍ ، وحياضٍ ، أو مصدر ضاءٍ يضيء ضياءً ، كقولك : قام ، قياماً ، وصام صياماً ، وعلى أيّ الوجهين حملته ، فالمضاف محذوف ، و المعنى : جعل الشمس ذاتَ ضياءٍ ، والقمرَ ذا نورٍ ، ويجوز أن يكون من غير ذلك ؛ لأنه لما عظم الضوء و النور فيهما ، جعلنا نفس الضياء و النور ، كما يقال للرجل الكريم : إنه كرمٌ وجودٌ » (1) ، وقد ذهب هذا المذهب كلٌّ من البيضاوي والسّمين الحلبي ( ت 756 هـ ) (2) .

ت - دلالتها على اسم الفاعل : حيث أفاد المصدر " ضياء " دلالة اسم الفاعل " مُضيئة " على أساس التناوب الحاصل بين الصيغتين ، وهي دلالة أكدها كلٌّ من أبي حيان الأندلسي والألوسي (3) .

و الملاحظ في هذا المقام أنّ أبا حيان الأندلسي ذكر لهذه الصيغة احتمالين دلاليين وهما المصدر و اسم الفاعل ، لكنّه استبعد دلالة الجمع دون أن يعلّل ذلك ، يقول : « فجعل الشمس ضياءً ، أي : ذات ضياء ، أو مضيئة ، أو نفس الضياء مبالغة ، ... و قيل : يجوز أن يكون ضياء جمع ضوء ، كحوض ، و حياض ، وهذا فيه بعد » (4) ، و قد يعود السبب في

(1) - الرّازي : المصدر السابق ، ج 17 / ص 36 .

(2) - ينظر : البيضاوي : المصدر السابق ، م 2 / ج 11 / ص 90 ، السّمين الحلبي ، أحمد بن يوسف : الدّر المصنوّ في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق أحمد محمّد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ج 6 / ص 153 .

(3) - ينظر : أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 5 / ص 129 ، الألوسي : المصدر السابق ، م 6 / ج 11 / ص 91 - 92 .

(4) - أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 5 / ص 129 .

ذلك إلى مراعاة ما ورد بعد الصيغة ، حيث أفردت صيغة " نُورًا " في قوله جلّ و علا : ﴿ وَالْقَمَرَ نُورًا ﴾ [ يونس : 05 ] ، و بذلك يكون هناك تناسب بين الصيغتين ، إذ الأجود أن يعطف المفرد على المفرد ، « فالشيء قد يحمل على غيره لمناسبة بينهما ، إمّا من جهة اللفظ و إمّا من جهة المعنى » <sup>(1)</sup> ، في حين رأى الألوسي باحتمال الصيغة لثلاثة احتمالات دلالية و هي : المصدر ، و الجمع ، و اسم الفاعل ، من دون رفضه لدلالة الجمع ، يقول : « والضياء مصدر كقيام ، و قال أبو علي في الحجة : كونه جمعا كحوض و حياض و سوط و سياط أقيس من كونه مصدرا ، و تعقّب بأنّ أفراد النور فيما بعد يرجح الأول ، ... ، ويجوز أن يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل ، أي مضيئة ، و أن يبقى على ظاهره من غير مضاف فيفيد المبالغة بجعلها نفس الضياء » <sup>(2)</sup> .

و ممّا سبق ذكره يستنتج ما يلي :

1- احتملت صيغة " ضياء " في سياقها ثلاث وظائف صرفية ، وهي : المصدر ، و الجمع و اسم الفاعل ، وكلّ هذه الوظائف جائزة و محتملة ، و لا يمكن ترجيح إحداها ، لأنّها مرادة في الوقت نفسه ، و بذلك فهي صيغة متّسعة .

2- استنتجت الاحتمالات الصرفية الثلاثة احتكاما إلى ضوابط صرفية و أخرى دلالية، وهي على هذا النحو:

أ- الضابط الصرفي : ويتجلى في أنّ دلالتها على المصدر استنتجت من خلال مبنى الصيغة الصرفية الواردة على البناء التصريفي " فِعال " وهو مبنى من مباني المصدر الثلاثي القياسي لأنّ معتلّ العين غير الدالّ على اضطراب يكون مصدره على " فَعَل " و قد يكون على

1 - حجاج أنور عبد الكريم : الحمل على المعنى في صيغ جمع التكسير ، مجلّة جامعة الطائف ، الآداب و التربية ( اللّغة العربية و آدابها ) ، المملكة العربية السّعودية ، 1433 هـ - 2012 م ، المجلّد الثّاني ، العدد السّابع ، ص 278 .

2 - الألوسي : المصدر السّابق ، م 6 / ج 11 / ص 91 - 92 .

" فِعَال " (1) ، أما دلالتها على الجمع، فقد استنتجت مجازاة لجمع آخر، و هو " سِيَاظ " وحيَاض " فعلى هذا النحو أجري الجمع " ضِيَاء " ، في حين أنّ دلالتها على اسم الفاعل فقد كان منطلقها أنّ الصيغ الصرفية تتناوب فيما بينها ، و يحلّ بعضها محلّ بعض ، وقد حلّ المصدر " ضِيَاء " محلّ اسم الفاعل " مُضِيئَة " المصوغ من الفعل الثلاثي المزيد بحرف وهو " أضاء " ، وقد كان ذلك بغرض المبالغة في الوصف .

ب - الضّابط الدلالي : و يتجلّى في مناسبة كلّ وظيفة صرفيّة لما أدّته من دلالة ، فوظيفة المصدر موافقة لدلالة الصيغة على حدث الضياء الذي خصّت به الشمس ، و هو دليل يستدلّ به على وحدانيّة الله عزّ وجلّ و قدرته وعلمه ، أما دلالة الجمع ، فهي مناسبة أيضا لما تقوم به الشمس من إضاءة العالم كلّّه ، فيكون التعبير بالجمع أبلغ دلالة من التعبير بالمفرد ، في حين أنّ وظيفة اسم الفاعل تكون هي الأخرى مناسبة لما أدّته من دلالة ؛ فالشمس هي من تقوم بفعل الإضاءة ، و هي صفة من صفاتها ، و لقد آثر القرآن العظيم التعبير بالمصدر " ضِيَاء " بدلا من اسم الفاعل " مُضِيئَة " على الرّغم من دلالاته عليه ، لما يتضمّنه التعبير بالمصدر من قوّة الوصف ، و المبالغة لا يتضمّنها التعبير باسم الفاعل .

3 - لم يكن توسّع صيغة " ضِيَاء " منحصرًا في تعدّد وظائفها الصرفيّة ، بل شمل أيضا تعدّد وظائفها النحويّة ؛ إذ أدّت وظيفتين نحويتين ، تمثّلت الوظيفة الأولى في كونها مفعولا ثانيا على احتمال أن يكون الفعل " جعل " بمعنى " صير " ، وتجلّت الوظيفة الثانية في كونها حالا على احتمال أن يكون الفعل " جعل " بمعنى " خلق " ، وكلا المعنيين محتملان و مقبولان في الوقت نفسه ، يقول أبو حيّان الأندلسي : « و " جعل " يحتمل أن تكون بمعنى " صير " ، فيكون " ضِيَاء " مفعولا ثانيا ، و يحتمل أن تكون بمعنى " خلق " فيكون حالا » (2) .

(1) - فخر الدّين قباوة : المرجع السابق ، ص 134 - 135 .

(2) - أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 5 / ص 129 .

4 - بناء " فاعلة " :

4 - 1 - بناء " فاعلة " بين دلالة المصدر واسم الفاعل :

لومن أمثلة اشتغال صيغة صرفية واحدة على معان صرفية متباينة على بناء " فاعلة " صيغة " خائنة " في قوله تبارك و تعالى : ﴿ يَغْلُمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ ﴾ [ غافر : 19 ] ، إذ احتملت دالتين ، وهما :

أ- دلالتها على المصدر : و هي دلالة مستنتجة من خلال مبنى الصيغة الصرفية ، الواردة على وزن " فاعلة " وهو مبنى صرفي من مباني المصادر الثلاثية السماعية ، إذ ترد بعض المصادر السماعية على هذا البناء ، نحو : فالج ، نائل ، فارح ، عاقبة ، لائمة ، خائنة كاذبة ، طاغية ، لاغية<sup>(1)</sup> ، وهي في هذا السياق بمعنى الخيانة ، كالعافية بمعنى المعافاة والعاقبة ، أي يعلم خيانة الأعين ، وهي النظر إلى الشيء بحضرة من لا يحب النظر إليه .

ب- دلالتها على اسم الفاعل : وهي دلالة فرضتها هيئتها الخارجية أيضا ، حيث وردت على وزن " فاعل " بإضافة لاحقة تاء التأنيث ، وهو مبنى صرفي من مباني اسم الفاعل ، إذ يصاغ من الفعل الثلاثي على هذا الوزن غالبا<sup>(2)</sup> ، وهي في هذا السياق ، من باب إضافة الصفة للموصوف ، والأصل الأعين الخائنة ، يقول النعالي ( ت 875 هـ ) مؤكدا هذين الاحتمالين « والخائنة : مصدر كالخيانة ، و يُحتمل أن تكون " خائنة " اسم فاعل ؛ أي يعلم الأعين إذا

1- ينظر : المبرد : الكامل ، حققه و علّق عليه و صنع فهرسه محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط 4 ، 1425 هـ - 2004 م ، م 1 / ص 156 ، أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب ، ج 2 / ص 488 - 489 ، فخر الدين قباوة ، المرجع السابق ، ص 135 - 136 .

2- ينظر : أحمد الحملاوي : المرجع السابق ، ص 46 ، عبده الزجاجي : التطبيق الصرفي ، دار النهضة العربية بيروت ، لبنان ، ص 76 .

خانت في نظرها ، قال أبو حيان : و الظاهر أنّ " خائنة الأعين " من إضافة الصفة إلى الموصوف ، أي : الأعينُ الخائنةُ ، كقوله<sup>(1)</sup> [ البسيط ] :

وإن سقيت كرام الناس فاسقيناً .....

أي : الناس الكرام ، وجوزوا أن يكون " خائنة " مصدرا كالعافية ؛ أي: يعلم خيانة الأعين «<sup>(2)</sup> و قد أكد الطاهر بن عاشور أيضا دلالاتي هذه الصيغة في قوله : « و خائنة الأعين مصدر مضاف إلى فاعله ، فالخائنة مصدر على وزن اسم الفاعل مثل العافية للمعافاة والعاقبة والكاذبة في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَوْفَعْتَهَا كاذِبَةٌ ﴾ [ الواقعة : 02 ] ، ويجوز إبقاء " خائنة " على ظاهر اسم الفاعل ، فيكون صفة لموصوف محذوف دلّ عليه " الأعين " ؛ أي يعلم نظرة الأعين الخائنة «<sup>(3)</sup> .

و يستنتج من خلال ما تم ذكره حول صيغة " خائنة " مايلي :

1- توسعت صيغة " خائنة " ، حيث شملت احتمالين دلاليين في الوقت نفسه ، و هما المصدر و اسم الفاعل ، و مرد ذلك إلى أنّ البناء التصريفي " فاعل " هو بناء مشترك بين المصدر و اسم الفاعل ؛ أي : بناء يستخدم لإفادة الوظيفتين الصّرفيتين معا ، وهذه المسألة لها ذبوعها في العربية ، يقول ابن مالك ( ت 672 هـ ) : « يجيء المصدر على زنة اسم المفعول في الثلاثي قليلا و في غيره كثيرا ، و ربّما جاء في الثلاثي بلفظ اسم الفاعل «<sup>(4)</sup> ، ولا يمكن عدّ

1- البيت منسوب إلى المرقش الأكبر ، و صدره : يا دار أجوارنا قومي فحينا ، ومنسوب أيضا لبشامة بن حزن النهشلي

و صدره : إنا محيوك يا سلمى فحينا ، ينظر: البغدادي ، عبد القادر بن عمر : خزنة الأدب ولبّ لباب لسان العرب

تحقيق و شرح محمد هارون ، الناشر، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 4 ، 1420 هـ - 2000 م ، ج 8 / ص 301 - 302

2 - النّعالبي ، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف أبو زيد : الجواهر الحسان في تفسير القرآن ، حقق أصوله على أربع

نسخ خطية ، وعلق عليه ، وخرّج أحاديثه علي محمد معوض ، عادل أحمد عبد الموجود ، وشارك في تحقيقه عبد الفتاح أبو

سنّة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط 1 / 1418 هـ - 1997 م ، ج 5 / ص 109 .

3 - الطاهر بن عاشور : المصدر السابق : م 9 / ج 24 / ص 116 .

4 - ابن مالك ، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمد كامل بركات

المكتبة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1387 هـ ، 1967 م ، ص 207 .

السياق المرجع الرئيس في الفصل بين الصيغ المشتركة شكلا ؛ لأن توسّع الصيغ مرهون بتقبّل الاحتمالات كلّها في السياق نفسه .

2- صنّفت الصيغ ضمن الاحتمالين الصّرفيّين المذكورين مراعاة لضوابط صرفيّة ، و أخرى دلاليّة ، و هي على هذا النحو :

أ- الضابط الصّرفي : ويتجلّى في أنّ دلالتها على المصدر استنتجت من خلال مبنى الصيغ الصّرفية الواردة على البناء التصريفي " فاعلة " ، مثل : الكاذبة للكذب ، والباقية للبقاء و الخائنة للخيانة ، في حين أنّ دلالتها على اسم الفاعل ، فقد كان مردّها أنّ الصيغ باقية على بابها ، و الهاء للتأنيث ، و خائنة وصف لموصوف مؤنث اللفظ وهو الأعين .

ب- الضابط الدلالي : ويتجلّى في مناسبة كلّ وظيفة صرفيّة لما أدته من دلالة ؛ فوظيفة المصدر موافقة لدلالة الصيغ على حدث الخيانة من دون تقييده بشخص ، أو زمان ، أو مكان في حين أنّ وظيفة اسم الفاعل تكون هي الأخرى مناسبة لما أدته من دلالة ؛ وهي وصف لموصوف خاصّ ، و هي الأعين إذا خانت في نظرها .

#### 4 - 2 - بناء " فاعلة " بين دلالة المصدر واسم الفاعل والنسب :

لومن أمثلة هذا التوسّع ، قول الحقّ تبارك وتعالى : ﴿ لَا تَسْمَعُ فِيهَا لِأَغْيَةٍ ﴾

[ الغاشية : 11 ] ، حيث أفادت الصيغ " لاغية " ثلاثة احتمالات دلاليّة ، وهي على هذا النحو :

أ- دلالتها على المصدر : وهي بمعنى اللغو ، وقد أكّد هذا المعنى انطلاقا من مجموعة من الأدلّة ، وهي على هذا النحو :

\* مجيء المصدر على هيئة اسم الفاعل المصوغ من الفعل الثلاثي في كلام العرب (1) .

(1) - ينظر : ابن مالك : المصدر السابق ، ص 207 ، ابن منظور : المصدر السابق ، م 4 / ج 28 / ص 2407 ، باب الصاد ، مادة ( صَخَخ ) ، م 4 / ج 30 / ص 2678 ، باب الطاء ، مادة ( طَعَى ) ، م 4 / ج 34 / ص 3018 ، باب العين ، مادة ( عَفَا ) ، م 6 / ج 54 / ص 490 ، باب الواو ، مادة ( وقى ) .

\* مجيء " اللغو " مصدرا في المعنى نفسه ، وذلك في سياق قرآني آخر نفى سماع اللغو في الجنة كما في الآيات : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾ [ مريم : 62 ]  
﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْتِيًا ﴾ ، [ الواقعة : 25 ] ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِدَابًا ﴾ [ النبأ : 35 ]  
\* قراءة ابن مُحَيِّصٍ : لا يسمع فيها لاغية بالياء ، و الرفع ، بتذكير لاغية ؛ لأنها بمعنى اللغو (1) .

ب- دلالتها على اسم الفاعل : وهي دلالة مستنتجة من خلال البناء التصريفي " فاعل " الملحق ببناء التأنيث ، الذي وردت عليه الصيغة " لاغية " ، وهي صفة لموصوف محذوف مقدر ، أي : نفس لاغية ، أو كلمة لاغية .  
ت- دلالتها على النسب : ويكون المعنى أنها كلمة ذات لغو ، على نحو فارس ، و دارع أي : صاحب فرس ، ودرع ، و قد أكد هذه الاحتمالات الدلالية كل من الرّازي و البيضاوي و الألوسي (2) .

وقد أكد الطاهر بن عاشور أيضا توسّع صيغة " لاغية " جاعلا إياها من الصيغ المشتركة بين اسم الفاعل و المصدر ، مخرجا دلالة النسب في قوله : « اللاغية : مصدر بمعنى اللغو مثل الكاذبة للكذب ، و الخائنة والعافية ، أي لا يسمع فيها لغو ، أو هو وصف لموصوف مقدر التأنيث ، أي كلمة لاغية لما دلّ عليه " لاغية " من أنها كلمات ، ووصف الكلمة بذلك مجاز عقلي لأنّ اللاغي صاحبها » (3) .

(1) - ينظر : أبو جعفر النّحاس : المصدر السابق ، ج 5 / ص 211 - 212 .

(2) - ينظر : الرّازي : المصدر السابق ، ج 31 / ص 155 ، البيضاوي : المصدر السابق ، م 3 / ج 30 / ص 527  
الألوسي : المصدر السابق ، م 15 / ج 30 / ص 417 - 418 .

(3) - الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 12 / ج 30 / ص 299 .

## ويستنتج من خلال ما سبق ذكره حول صيغة " لاغية " ما يلي :

1- احتملت صيغة " لاغية " في سياقها ثلاث وظائف صرفية ، وهي : المصدر ، و اسم الفاعل ، و النسب ، وكلّ هذه الوظائف جائزة و محتملة ، و لا يمكن ترجيح إحداها ، لأنّها مرادة في الوقت نفسه ، وبذلك فهي صيغة متّسعة .

2 - صنّفت الصيغة ضمن الوظائف الصرفية الثلاث مراعاة لضوابط صرفية ، و أخرى دلالية و هي على هذا النحو:

أ- الضابطة الصرفية : ويتجلى في أنّ دلالتها على المصدر استنتجت من خلال مبنى الصيغة الصرفية الواردة على البناء التصريفي " فاعلة " ، مثل : الكاذبة للكذب ، والباقية للبقاء و الخائنة للخيانة ، في حين أنّ دلالتها على اسم الفاعل ، فقد كان مردّها أنّ الصيغة باقية على بابها ، و الهاء للتأنيث ، و لاغية وصف لموصوف مؤنث اللفظ وهو كلمة لاغية أو نفس لاغية ، أمّا دلالتها على النسب ، فقد استنتجت ممّا تمّ تقديره على أنّها ذات لغو .

ب- الضابطة الدلالية : و يتجلى في مناسبة كلّ وظيفة صرفية لما أدته من دلالة ؛ فوظيفة المصدر موافقة لدلالة الصيغة على نفي اللغو عن كلام أهل الجنّة ، إذ ليس في كلامهم إلاّ الصدق و الحقّ ، في حين أنّ وظيفة اسم الفاعل تكون هي الأخرى مناسبة لما أدته من دلالة ، وهي وصف لموصوف مقدر ، وهي النفس التي تلغو ، أو الكلمة التي توصف بأنّها لاغية ، أمّا وظيفة النسب فهي مناسبة أيضا لما حملته من دلالة نسب الفعل لصاحبه لا غير .

## 5- بناء " فَعُول " بين دلالة المصدر واسم المصدر :

وعلى سعيد صرفي آخر تتوسع صيغ المصدر في القرآن الكريم على بناء " فَعُول " بسبب إجرائها على غير أفعالها ، ومن ذلك صيغة " قَبُول " في قول الحقّ تبارك وتعالى : ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ ﴾ [ آل عمران : 37 ] ، حيث أفادت احتمالين دلاليين ، وهما على هذا

النحو :

أ- دلالتها على المصدر: وقد استنتجت هذه الدلالة انطلاقاً من البناء التصريفي للصيغة إذ وردت على البناء " فَعُول " ، وهو بناء سماعي في أبنية المصدر الثلاثي ، وهو مذهب سيبويه في أنّ هناك خمسة مصادر جاءت على وزن " فَعُول " وهي : وَضُوء ، وَطَهُور وَوَلُوع وَوُقُود ، وَقَبُول (1) ، هذا فضلاً عما ذهبت إليه طائفة من المفسرين من تقدير حذف المضاف أي : فتقبلها بذوي قبول ؛ أي بأمر ذي قبول ، وهو اختصاصه سبحانه وتعالى إياها بإقامتها مقام الذكر في النذر (2) .

ب- دلالتها على اسم المصدر: وذلك لأنّ المصدر أجري على غير فعله ، إذ من المفترض أن يكون المصدر " قَبُول " مأخوذاً قياساً من الفعل " قَبِلَ " ، وليس " تَقَبَّلَ " كما ورد ؛ لأنّ الفعل " تَقَبَّلَ " الوارد على الوزن " تَفَعَّلَ " يكون مصدره قياساً " تَقَبُّلاً " على وزن " تَفَعُّلاً " يقول سيبويه : « وأما مصدر تَفَعَّلَت فَإِنَّهُ التَّفَعُّلُ ، جاعوا فيه بجميع ما جاء في تَفَعَّلَ و ضَمُّوا العين ؛ لأنه ليس في الكلام اسم على تَفَعَّلَ » (3) ، وقد ذهب الرّازي إلى تعليل هذا الإحلال الصيغي بين " التَقَبَّلَ " و " القَبُول " إلى أنّه في التَقَبَّلَ نوع من التَكَلَّفَ ، فأقام مقامه القبول ليفيد أنّه على وفق الطّبع ، و كان التعبير أولاً بالفعل " تَقَبَّلَ " لإفادة الجدّ و المبالغة ، ثم ذكر " القَبُول " ليفيد أنّه ليس على خلاف الطّبع (4) ، يقول : « فإن قيل لِمَ لَمْ يقل : فتقبلها ربّها بتقبّل حسنٍ حتى صارت المبالغة أكمل ؟ ، والجواب أنّ لفظ التَقَبَّلَ وإن أفاد ما ذكرنا ، إلاّ أنّه يفيد نوع تكلف على خلاف الطّبع ، أمّا القَبُول فإنّه يفيد معنى القبول على وفق الطّبع ، فنذكر التَقَبَّلَ ليفيد الجدّ والمبالغة ، ثمّ ذكر القبول ليفيد أنّ ذلك ليس على خلاف الطّبع ، بل على

(1) - ينظر : سيبويه : المصدر السابق ، ج 4 / ص 42 .

(2) - ينظر : الرّمخشري : المصدر السابق ، م 1 ، ص 335 ، البيضاوي : المصدر السابق ، م 1 / ج 3 / ص 257 - 258 ، أبو حيان الأندلسي : البحر المحيط ، ج 2 / ص 459 - 460 ، الألوسي : المصدر السابق ، م 2 / ج 3 / ص 186 .

(3) - سيبويه : المصدر السابق ، ج 4 / ص 79 .

(4) - ينظر : الرّازي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 30 .

وفق الطبع ، وهذه الوجوه ، وإن كانت ممتنعة في حقّ الله تعالى ، إلا أنها تدلّ من حيث الاستعارة على حصول العناية العظيمة في تربيتها ، وهذا الوجه مناسب معقول « (1) ، " هذا فضلا عما ذهب إليه بعض المفسرين ، إذ ذهبوا إلى تعليل هذه الظاهرة تعليلا صرفيا آخر فاحتكموا في توجيههم إلى أحد تعريفات اسم المصدر عند الصّرفيين ، وهو كونه للآلة التي يستعمل بها الفعل (2) ، أي : تقبلها بوجه حسنٍ تُقبل به النذائر، وهو إقامتها مقام الذكر في النذر (3) .

### ومما سبق عرضه يتّضح ما يلي :

1- توسّعت صيغة " قَبُول " محتملة وظيفتين صرفيتين ، تمثلت إحداها في المصدر و تمثلت الأخرى في اسم المصدر، و مردّد هذا التوسّع يكمن في إجراء المصدر على غير فعله.  
2- روعي في تصنيف الصيغة ضمن الوظيفتين الصرفيتين بعض الضوابط الصرفية والدلالية وهي على هذا النحو :

أ - الضوابط الصرفية : ويتجلى في أنّ دلالة المصدر حدّدت على أساس :

\* ورود الصيغة على بناء يوحي بدلالاتها المصدرية ، إذ وردت على البناء التصريفي " فَعُول " وهو بناء سماعي في أبنية المصدر الثلاثي ، وقد وردت بعض المصادر على هذا الوزن وهي : وَضُوء ، وَطَهُور ، وَوُلُوع ، وَوَقُود ، وَقَبُول ، إذا فالصيغة وردت محتملة دلالة المصدر سماعا لا قياسا ؛ لأنّ القياس فيها أن يكون بضمّ القاف ، لا بفتحها ، فالفتح للاسم و الضمّ للمصدر .

\* أجاز النحويون إجراء المصدر على غير فعله ، وذلك إذا كان المعنى واحدا ، و استشهدوا له بعدد من الشواهد ، يقول سيبويه : « هذا باب ما جاء من المصادر فيه على غير الفعل ؛ لأنّ

(1)- ينظر : المصدر السابق ، ج 8 / ص 30 .

(2) - ينظر : السيوطي : الأشباه و النظائر في النحو ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 1406 هـ - 1985 م ، ج 4 / ص 46 .

(3) - ينظر : الرمخشري : المصدر السابق ، م 1 / ص 334 ، البيضاوي : المصدر السابق ، م 1 / ج 3 / ص 257 - 258 ، أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 2 / ص 459 - 460 ، الألويسي : المصدر السابق ، م 2 / ج 3 / ص 186 .

المعنى واحد ، وذلك قولك : اجْتَوَرُوا تَجَاوَرًا ، و تَجَاوَرُوا اجْتَوَرًا ؛ لأنّ معنى اجتَوَرُوا و تَجَاوَرُوا واحد ...، وقال الله تبارك و تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ ، [نوح : 17] ؛ لأنّه إذا قال : أنبته ، فكأنّه قد قال نَبَتَ ، و قال عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَتَبَّتْ لِإِيهِ تَبَّتِيلاً ﴾ ، [المزمل : 8] ؛ لأنّه إذا قال : تَبَّتْ ، فكأنّه قال بَتَّتْ « (1) ، وعليه يكون " تَقَبَّلَ " قد استعمل بمعنى " قَبِلَ " و كلاهما بمعنى رضي .

أمّا دلالة اسم المصدر فقد حدّدت على أساس :

\*ورود المصدر " قبول " على غير فعله ، إذ القياس فيه أن يكون مصوغا من الفعل " قَبِلَ " لكنّه صيغ من الفعل " تَقَبَّلَ " ، الذي يكون قياس مصدره " تَقَبَّلًا " ، وهو ما وافق أحد تعريفات الصّرفيين لاسم المصدر ، إذ قالوا في تعريفه : « إنّّه ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوّه لفظا و تقديرا من بعض حروف عامله - الفعل - أو غيره دون تعويض » (2) .

و انطلاقا من هذا المفهوم " فقبول " قد يكون مساويا " لتقبّل " في المعنى، لكنّه مخالف له بنقص التاء من حروف فعله لفظا و تقديرا من غير تعويض ، وعلى هذا الأساس تمّ قبول احتمال دلالته على اسم المصدر .

\*الأكثر في "القبول" إذا كان مصدرا الضمّ ، وإذا كان اسم مصدر الفتح ، وهو ما ذهب إليه سيبويه ، بعد ذكره للمصادر الخمسة التي وردت على وزن " فَعُول " ، يقول : « وسمعنا من العرب من يقول : وَقَدَتِ النَّارُ وَقُودًا عَالِيَا ، و قَبَلَهُ قَبُولًا ، و الوُقُودُ أَكْثَرُ ، و الوُقُودُ الحَطْبُ » (3) ، وعلى هذا الأساس تمّ قبول احتمال دلالته على اسم المصدر أيضا .

\* من بين الفروق بين المصدر و اسم المصدر عند الصّرفيين أنّ المصدر للفعل ، واسم المصدر للآلة التي يستعمل بها الفعل ، يقول السّيوطي ( ت 911 هـ ) : « و قد يقولون مصدرا أو اسم مصدر في الشّيئين المتغايرين لفظا ، أحدهما للفعل ، والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل كالطّهور ، و الطّهور ، و الأكل و الأكل ، فالطّهور المصدر ، و الطّهور اسم ما

(1) - سيبويه : المصدر السابق ، ج 4 / ص 81 .

(2) - عباس حسن : المرجع السابق ، ج 3 / ص 209 .

(3) - سيبويه : المصدر السابق ، ج 4 / ص 42 .

يُتَطَهَّرُ به ، و الأَكُلُ : المصدر ، و الأَكُلُ كُلَّ ما يُؤْكَلُ «<sup>(1)</sup> ، وهو تعليل صرفي احتكم إليه بعض المفسرين في توجيههم للصيغة ، يقول الزمخشري : « القبول اسم ما تقبل به الشيء كالسَعُوط<sup>(2)</sup> ، و اللدود<sup>(3)</sup> لما يُسَعَطُ به و يُلْدُ ، وهو اختصاصه لها بإقامتها مقام الذكر في النذر ، و لم يقبل قبلها أنثى من قبل »<sup>(4)</sup> .

**ب - الضابطة الدلالي :** ويتجلى في أنّ سياق الآية يحتمل الدالتين معا من دون ترجيح إحداها ؛ إذ قد تكون صيغة " قبول " دالة على حدث القبول ، فيتمّ التركيز عندئذ على الحدث وهو القبول الحسن الذي تقبل به النذائر ، و يتجلى هذا القبول في إقامة مريم عليها السلام مقام الذكر ، وذلك بعدما نذرتها امرأة عمران لله عزّ وجلّ ، بعد أن وضعتها أنثى ، وقد تكون دالة على الذي يُتَقَبَّلُ به ، أي الوجه الحسن الذي تُقْبَلُ به النذائر ، وكلّ معنى سياقي من هذين المعنيين مناسب لانتماء الصيغة إلى وظيفتها الصرفية المحتملة .

و يستخلص ممّا سبق ذكره حول توسّع صيغ المصدر الأصلي من الثلاثي بمختلف

هيئاته ما يلي :

- دلّت صيغ المصدر إضافة إلى دلالتها التي وضعت لها على دلالات أخرى غير التي وضعت لها ، وبذلك تكون قد تجاوزت حدود دلالاتها الوضعية ، ومردّ توسّعها الدلالي إلى كثير من الأسباب ، منها :

(1) - السيوطي ، الأشباه و النظائر في النحو ، ج 4 / ص 46 .

(2) - السَعُوطُ : بالفتح والصَّعُوطُ : اسم الدواء يُصَبُّ في الأنف ، ينظر : ابن منظور : المصدر السابق ، م 3 / ج 23 / ص 2016 ، باب السنين ، مادة ( سَعَطَ ) .

(3) - اللدودُ ، من لدّ ، اللدُّ : فعلك باللدود حين تلدّ به ، و هو الدواء يُوجَرُ في أحد شقيّ الفم ، ينظر : الخليل بن أحمد الفراهيدي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 8-9 ، مادة ( لدّ ) .

(4) - الزمخشري : المصدر السابق ، م 1 / ص 234 ، و ينظر أيضا : أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 2 / ص 459 - 460 الألويسي : المصدر السابق ، م 2 / ج 3 / ص 186 .

\*الطاقة الدلالية التي تمتلكها هذه الصيغ، بحيث أهلتها لأن تحتل أكثر من دلالة، دون ترجيح إحداها.

\* دور السياق في تحديد الدلالة ، فهو المرجع الأساس في تأكيد دلالة الصيغة المستتبهة من هيئتها الخارجية ، أو إثبات دلالة أخرى لها ، و هو المعوّل عليه في تأكيد التعدّد الوظيفي لها .

\*اختلاف اللغويين و المفسرين حول تقديرها ، إذ كلّ لغوي أو مفسر يعطي تأويلا لصيغة معينة بحسب ما يراه مناسباً لسياقها ، و بحسب ما يحتكم إليه من ضوابط صرفية و نحوية ودلالية .

\* قراءة الصيغ على أوجه مختلفة ، إذ يسهم اختلاف قراءاتها بشكل كبير في تعدّد دلالاتها .

\* تعميم دلالاتها ، حيث تنتقل من دلالة المصدر الخاصة بها إلى دلالات أعم و أشمل ، و هي دلالات المشتقات و بعض الأسماء ، كاسم الجمع واسم الجنس و الاسم المفرد .

\* توسّعت كثير من المصادر في القرآن الكريم ، و ذلك بسبب ورودها على غير أفعالها الأصلية .

- أفادت صيغ المصدر إلى جانب دلالاتها الأصلية دلالات أخرى ، تجلّت في دلالاتها على بعض المشتقات ، كدلالاتها على اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، أو الصفة المشبهة ، أو صيغة المبالغة ، و يعزى هذا التعدد الدلالي إلى :

\* نقلها من المعنى الخاصّ الدالّ عليها و هو دلالاتها على الحدث إلى معنى أعمّ و أشمل وهو دلالاتها على هذه المشتقات الصرفية ، و ذلك من باب وصف الفاعل بالحدث على سبيل التجدّد والحدوث ، و وصفه على سبيل التّكثير و المبالغة ، أو الثبوت و الدوام ، و وصف المفعول بالحدث على سبيل التجدّد و الحدوث .

\*إفادتها معنى المبالغة، وقد عبّر بكلّ من صيغ المصادر عن المشتقات في أسلوب خاصّ يسمّى عند النحاة الوصف بالمصدر (1).

\*إفادتها معنى الحال ، وذلك لأنّ المصدر يوضع موضع المشتقّ إذا استعمل في موضع الحال.

\* التناوب الدلالي بين صيغ المصدر و بعض صيغ المشتقات ، إذ تحلّ صيغة صرفيّة محلّ صيغة أخرى ، فيكون هذا التناوب سببا من أسباب تعدّد الاحتمالات الدلاليّة لهذه الصيغ .

\* اشتراك بعض صيغ المصدر مع صيغ بعض المشتقات بناءً ، فيكون بذلك هذا الاشتراك الصيغي عاملا أساسيا في تعدّد الاحتمالات الدلاليّة لهذه الصيغ ، إذ كلّ من المصدر واسم الفاعل يرد على البناء التصريفي " فاعِل " ، و كلّ من المصدر و الصّفة المشبّهة يرد على الأبنية " فَعْل " ، " فَعَل " ، " فَعِيل " ، و كلّ من المصدر و صيغة المبالغة يرد على الأبنية " فَعُول " ، " مفعال " ، " فَعِيل " ، و لا يقصد من وراء هذا أنّه سيتمّ التقريب بين هذه الصيغ المشتركة شكلا عن طريق السّياق ، إذ لو تمّ ذلك لأخرجت من دائرة التوسّع الدلالي للصيغ وعليه يكون المقصود من ذلك أنّ هذه الصيغ المشتركة بناءً تحتلّ دلالات عدّة ، و هي في سياق واحد .

- أفضى التوسّع في الوظائف الصّرفية لصيغ المصدر إلى التوسّع في وظائفها النّحوية .  
- الاشتراك الصيغي بين المصدر والصّفة المشبّهة ، أو بين المصدر وصيغ المبالغة الذي أدّى إلى تعدّد الاحتمالات الدلالية ، قد يعود سببه إلى أنّ بعض صيغ الصّفة المشبّهة ، أو صيغ المبالغة استخدمت في مرحلة متقدّمة من عمر اللّغة لإفادة المصدر بوصفه أصل المشتقات ثم طرأ على هذه المصادر تطوّر دلاليّ و تنوّع في الاستخدام ، وتخصيص في المعاني .

(1) - ينظر : سيبويه : المصدر السّابق ، ج 2 / ص 120 ، ابن جنّي : المصدر السّابق ، ج 3 / ص 189 ، 259 - 260 .

### المبحث الثاني : التوسع الدلالي لصيغ المصدر الأصلي من الفعل غير الثلاثي :

توسعت دلالات الصيغ الصرفية الاسمية من خلال أساليب اختص بها القرآن الكريم لا غير، وتتجلى أهم هذه الأساليب في القراءات القرآنية، حيث يقترن توجيه الصيغ صرفياً ودلالياً بطريقة قراءتها ، فالتعدد في القراءات يفضي إلى التعدد في الصيغ و الدلالات و صيغ المصدر غير الثلاثي بمختلف أنواعه من الصيغ الاسمية التي أسهمت القراءات القرآنية إسهاماً كبيراً في تعدد دلالاتها ، و قبل التطرق إلى هذه المسألة لابد من من الحديث أولاً عن أبنيته .

#### أولاً : أبنية المصدر الأصلي من الفعل غير الثلاثي :

مصادر الأفعال غير الثلاثية كلها قياسية ، وقد تعددت أبنيتها بتعدد أنواع أفعالها وفيما يلي توضيح لذلك :

أ - أبنية المصدر من الفعل المزيد بحرف : و هي أربعة ، يمكن توضيحها على هذا النحو:

1- كل فعل على وزن " فَعَلَ " صحيح الآخر ، فالمصدر منه على " تَفْعِيل " ، نحو : كَرَّمَ تَكْرِيماً ، و إن كان الفعل معتلاً اللام ، فالمصدر منه على " تَفْعُلة " ، نحو : زَكَّى تَزْكِيَةً و إن كان الفعل مهموز الآخر ، فالمصدر منه على " تَفْعِيل " أو " تَفْعُلة " أو كلاهما ، نحو : نَبَأَ تَنْبِيئاً و تَنْبِيَّةً (1).

2- كل فعل على وزن " أَفْعَلَ " صحيح العين ، فالمصدر منه على " إِفْعَال " ، نحو : أَجْمَلَ إِجْمَالاً ، أَحْسَنَ إِحْسَانًا ، و إن كان معتلاً العين بالألف ، فتنقل حركتها إلى فاء الكلمة و تحذف العين ، و يعوّض عنها - غالباً - تاء التأنيث في آخره ، نحو : أَقَامَ إِقَامَةً و قد تحذف التاء ، و لكن الغالب زيادتها ، نحو : إِقَامَ الصَّلَاةَ (2) .

(1) - ينظر: أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب ، تحقيق و شرح و دراسة رجب عثمان محمد ، مراجعة رمضان عبد التّوّاب الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، 1418 هـ - 1998 م ، ج 2 / ص 498- 499 .

(2) - ينظر: عباس حسن : المرجع السابق ، ج 3 / ص 200 - 201 .

3- كلّ فعل على وزن " فاعل " غير معتلّ الفاء بالياء ، فمصدره على " فِعال  
" أو " مُفاعلة " نحو : خَاصَمَ خِصَامًا و مُخَاصِمَةً ، جَادَلَ جِدَالًا و مُجَادَلَةً ، و إن كان  
معتلّ الفاء بالياء فمصدره " المفاعلة " ، نحو : يَاسِرَ مَيَاسِرَةً ، يَأْمَنَ مَيَامِنَةً (1) .

4- كلّ فعل على وزن " فَعَّلَ " ، فالمصدر منه على " فَعَّلَةٌ " ، نحو : دَخَرَ دَخْرَجَةً (2)  
وإن كان الفعل مضعفاً ، فالمصدر منه " فَعَّلَةٌ " و " فِعْلَال " ، نحو : زَلَزَلَ زَلْزَلَةً ، و زَلْزَلًا (3) .

ب - أبنية المصدر من الفعل المزيد بحرفين : و هي على هذا النحو :

1 - كلّ فعل على وزن " تَفَعَّلَ " فالمصدر منه على " تَفَعُّل " ، نحو : تَعَلَّمَ تَعَلُّمًا ، تَخَرَّجَ  
تَخْرُجًا (4) ، و إن كان الفعل معتلّ الآخر بالألف ، قلبت ألفه ياءً في المصدر ؛ نحو : تَأَنَّى  
تَأْنِيًا ، تَوَفَّى تَوْفِيًّا .

2 - كلّ فعل على وزن " انْفَعَلَ " ، فالمصدر منه على " انْفِعَال " ، نحو : انْشَرَحَ انْشِرَاحًا .

3 - كلّ فعل على وزن " افْتَعَلَ " ، فالمصدر منه على " افْتِعَال " ، مثل : اِقْتَصَدَ اِقْتِصَادًا  
اعْتَمَدَ اعْتِمَادًا (5) .

4 - كلّ فعل على وزن " تَفَعَّلَ " في أوله تاء و هو صحيح الآخر ، فالمصدر منه على  
" تَفَعُّل " ، نحو : تَدَخَّرَجَ تَدَخْرُجًا (6) .

(1) - ينظر: أحمد الحملاوي : المرجع السابق ، ص 44 .

(2) - ينظر: السيوطي : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ج 6 / ص 51 ، الإسترأباضي ، المصدر السابق ، ج 1 /  
ص 178 .

(3) - ينظر: سيبويه : المصدر السابق ، ج 4 / ص 45 ، المبرّد : المقتضب ، ج 2 / ص 93 .

(4) - ينظر: عباس حسن : المرجع السابق ، ج 3 / ص 202 .

(5) - ينظر: المرجع نفسه ، ج 3 / ص 202 .

(6) - ينظر: السيوطي : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ج 6 / ص 51 .

5 - كلّ فعل على وزن " تَفَاعَلَ " ، فمصدره على " تَفَاعَلَ " ، نحو : تَرَجَعَ تَرَجُّعًا ، وإن كان معتلّ الآخر بالألف قلبت ياء في المصدر ، مثل : تهادى تَهَادِيًا (1).

6 - كلّ فعل على وزن " افْعَلَ " ، فمصدره على " افْعَلَ " ، مثل : ارتدّ ارتدَادًا (2).

ت - أبنية مصادر الفعل المزيد بثلاثة أحرف : و هي كما يلي :

- كلّ فعل على وزن " اسْتَفْعَلَ " ، فمصدره على وزن " اسْتَفْعَلَ " ، مثل : اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا و إن كان معتلّ العين عمل فيه ما عمل في مصدر " أفْعَلَ " المعتلّ العين من نقل حركة العين إلى الفاء و قلب العين ألفا ثم حذفها للسّاكنين و تعويض تاء التّأنيث عنها ، نحو : استقام استقامة (3) .

و تتبغى الإشارة في هذا المقام أنّه تمّ ذكر هذه الأبنية بشكل مختصر ، و ذلك لأنّ هدف البحث ليس هو إحصاء الأبنية ، و إنّما الهدف منه هو الوقوف عند ظاهرة لغويّة أهمّ بكثير و هي تعدّد الاحتمالات الدلاليّة لهذه الأبنية في القرآن الكريم .

ثانياً : تعدّد الاحتمالات الدلاليّة لصيغ المصدر الأصلي من الفعل غير الثلاثي :

تتوسّع صيغ المصدر الأصلي من الفعل غير الثلاثي بمختلف أنماطه ، فتشمل احتمالات دلاليّة أخرى غير التي وضعت لها في الأصل ، غير أنّ توسّعها يختلف من صيغة إلى أخرى ، شأنه شأن توسّع صيغ المصدر من الفعل الثلاثي ، فمن الصّيغ ما يشمل دالتين ومنها ما يشمل ثلاث دلالات ، و منها ما يشمل أكثر من ذلك ، فكلّ صيغة لها إمكاناتها

(1) - ينظر: هادي نهر : الصّرف الوافي - دراسة وصفية تطبيقية - ، عالم الكتب الحديث ، إربد ، الأردن ، ط 1 ، 1431 هـ - 2010 م ، ص 68 .

(2) - ينظر: أبو حيّان الأندلسي : ارتشاف الضّرب ، ج 2 / ص 495 .

(3) - ينظر: عبد الله بن صالح الفوزان : المرجع السّابق ، ج 2 / ص 120 .

الدلالية الخاصة بها ؛ كأن تدلّ صيغة من صيغه على المصدر ذاته ، و تدلّ في الوقت نفسه على دلالات أخرى ، كدلالة الظرفيّة ، و الجمعيّة ، أو دلالة اسم المصدر، أو دلالة بعض المشتقات ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، وغيرها من المشتقات ، و هو ما سيتمّ توضيحه في الجدول الآتي :

**جدول رقم(02) : يوضح تعدّد الاحتمالات الدلالية لصيغ المصدر الأصلي من الفعل غير الثلاثي**

البناء	الصيغة	احتمالاتها الدلالية	موطنها
إفْعَال	الإِبْكَارِ	-المصدر - ظرف الزّمان - جمع القلّة	﴿ وَأَذْكَرَ رَبِّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِنْكَارِ ﴾ [ آل عمران : 41 ]
	إِسْرَارَ	-المصدر - جمع الكثرة	﴿ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ ﴾ [ محمّد : 26 ]
تَفْعِيل	تَنْزِيلَ	- المصدر - اسم المفعول	﴿ تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ﴾ [ يس : 05 ]
فِعَال	الْخِصَامِ	- المصدر - جمع الكثرة	﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ [ البقرة : 204 ]
فِعْلَال	زَلْزَالَ	-المصدر - اسم الفاعل - اسم المصدر	﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زَلْزَالَهَا ﴾ [ الزلزلة : 01 ]
فَعْلَال	الْوَسْوَاسِ	- المصدر - اسم الفاعل - اسم المصدر	﴿ مِن شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ ﴾ [ النَّاسِ : 04 ]

يتّضح من خلال هذا الجدول أنّ صيغ المصدر المصوغة من الأفعال غير الثلاثية بمختلف أبنيتها توسّعت ، حيث لم تدلّ على دلالتها الأصليّة فقط ، بل تجاوزت حدود دلالتها الأصليّة مفيدة دلالات أخرى ، ومن شواهد ذلك :

1- بناء " إفعال " :

1-1- بناء " إفعال " بين دلالة المصدر و ظرفه الزمان و جمع القلة :

لما ورد في التنزيل العزيز مؤيداً لهذا التوسع على بناء " إفعال " ، قوله تعالى :  
﴿وَأَذْكُرُ رَبِّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحُ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾ [ آل عمران : 41 ] ، حيث اتسعت صيغة "الإبكار" المصوغة من الفعل الثلاثي المزيد بحرف و هو " أَبَكَرَ " مفيدة ثلاثة احتمالات دلالية ، و هي :

أ- دلالتها على المصدر : وهي دلالة فرضتها الهيئة الخارجية للصيغة ، حيث وردت على البناء التصريفي " إفعال " وهو بناء يرد عليه مصدر الفعل الثلاثي المزيد بحرف إذا كان على وزن " أَفْعَلٌ " ، إذ القياس في كل فعل يرد على هذا الوزن إذا كان صحيح العين أن يكون مصدره على وزن " إفعال " (1) ، هذا فضلا عما أفادته الصيغة وهي داخل سياقها النصي ، إذ دلت على حدث الإبكار ، وبذلك تكون دلالة البنية موافقة لدلالة السياق ، و قد ذهب إلى تأكيد هذا الاحتمال الدلالي ابن عطية في قوله : « الإبكار : مصدر أَبَكَرَ الرَّجُلُ ، إذا بادر أمره من لَدُنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، و تتمادى البكرة شيئاً بعد طلوع الشمس ، يقال أَبَكَرَ الرَّجُلُ و بَكَرَ » (2) وهو مذهب ذهب إليه أبو حيان الأندلسي أيضا في أحد توجيهاته ، حيث قدر ظرفا قبل المصدر ، و ذلك مراعاة لظرف ورد قبله و هو العشي ، وبذلك يكون النقابل بين ظرف الزمان " العشي " ، و بين ظرف الزمان " وقت " المقدر قبل المصدر " الإبكار " ، يقول : « و أمّا

(1) - ينظر: ابن القوطية : كتاب الأفعال ، تحقيق علي فودة ، الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 1 ، 1952 م ، ط 2 1993 م ، ص 5 ، ابن القطاع الصقلي : أبنية الأسماء و الأفعال و المصادر ، تحقيق و دراسة أحمد محمد عبد الدايم مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1999 م ، ص 378 ، أحمد محمد عبد الدايم : معجم الأبنية - الأسماء والأفعال و المصادر ، الناشر مكتبة لبنان ناشرون ، ط 1 ، 2002 م ، ص 172.

(2) - ابن عطية : المصدر السابق ، ص 229 .

على قراءة الجمهور ، و الإبكار بكسر الهمزة ، فهو مصدر ، فيكون قد قابل العشي الذي هو وقت بالمصدر ، فيحتاج إلى حذف ، أي بالعشي ووقت الإبكار « (1) .

**ب - دلالتها على ظرف الزمان :** حيث إن صيغة المصدر خرجت عن دلالتها الأصلية لتفيد دلالة فرعية ، وهي دلالة استمدت من سياقها وليس من بنيتها ، وبذلك تكون دلالة البنية قد خالفت دلالة السياق ، فالإبكار صيغة مصدرية عبّر بها عن ظرف الزمان ؛ لأن سياقها يؤكد ذلك ، وقد سمّي ما بين طلوع الفجر إلى وقت الضحى إبكارا ، و قد أمر عزّ وجلّ نبيّه زكريا بالتسبيح في هذا الوقت ، و هي دلالة ذهب إليها أكثر المفسرين (2) .

**ت - دلالتها على جمع القلة :** وهي دلالة فرضتها قراءة الصيغة بفتح الهمزة (3) ، و بذلك تكون الصيغة واردة على بناء " أفعال " ، وهو بناء تصريفي يصنّف ضمن أبنية جموع القلة (4) ، وقد ناسبت هذه القراءة احتمال دلالة صيغة " العشي " على الجمع أيضا ، فتكون الصيغتان بذلك متناسبتين من حيث الجمعية ، وهي دلالة ذهب إليها أكثر المفسرين (5) ، يقول أبو حيان الأندلسي : « وقرئ شاذًا و الأَبْكَارِ بفتح الهمزة ، وهو جمع بَكَر بفتح الباء والكاف

(1) - أبو حيان الأندلسي : البحر المحيط ، ج 2 / ص 473 .

(2) - ينظر: الرّمخشري : المصدر السابق ، م 1 / ص 337 ، ابن عطية : المصدر السابق ، ص 229 ، الرّازي :

المصدر السابق ، ج 8 ، ص 45 - 46 ، البيضاوي : المصدر السابق ، م 1 / ج 3 / ص 260 ، القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري : الجامع لأحكام القرآن ، راجعه و ضبطه و علّق عليه محمد إبراهيم الحنفاوي ، خرّج أحاديثه محمود حامد عثمان ، دار الحديث ، القاهرة ، مصر ، 1431 هـ - 2010 م ، م 2 / ج 4 / ص 451 ، أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 2 / ص 473 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ج 3 ، ص 168 ، الشّوكاني : المصدر السابق ، ج 3 / ص 217 .

(3) ينظر: العكبري : إعراب القراءات الشّواذ ، دراسة و تحقيق محمد السيّد أحمد عزّوز ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1417 هـ - 1996 م ، م 1 / ص 316 ، عبد اللطيف الخطيب : معجم القراءات القرآنيّة ، دار سعد الدّين للطباعة والنّشر و التّوزيع ، القاهرة ، ط 1 ، 1422 هـ - 2002 م ، م 1 / ص 492 .

(4) - ينظر: عبّاس حسن : المرجع السابق ، ج 4 / ص 268 ، فخر الدّين قباوة : المرجع السابق ، ص 211 - 212 .

(5) ينظر: الرّمخشري : المصدر السابق ، م 1 / ص 337 ، الرّازي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 45 - 46 ، البيضاوي ، المصدر السابق ، م 1 / ج 3 / ص 260 ، أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 2 / ص 473 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 3 / ص 168 ، الشّوكاني : المصدر السابق ، ج 3 / ص 217 .

تقول أنيتك بَكَرًا ، و هو ممّا يلتزم فيه الظرفية إذا كان من يوم معين ، و نظيره سَحَرَ و أَسْحَارٌ و جَبَلٌ و أَجْبَالٌ ، و هذه القراءة مناسبة للعشيّ على قول من جعله جمع عَشِيَّةٍ إذ يكون فيها تقابل من حيث الجمعية « (1) ، و عليه قد يكون المعنى أنّ التّسبيح مختصّ بأيّام معدودة ، وهي الأيام الثلاثة التي أمر الله نبيّه زكريا ألاّ يكلم الناس فيها ، ليُخلص ذكره له وحده لا شريك له ، فلا يشتغل لسانه بغيره .

### ومما سبق ذكره يمكن تسجيل بعض الملاحظات :

- 1 - أفادت الصّيغة الصّرفية " الإِبْكَار " ثلاثة احتمالات دلالية ، وهي : المصدر، وظرف الزّمان ، وجمع القلّة ، وهو أمر يؤكّد توسّعها .
- 2 - استعملت الصّيغة عند أكثر المفسّرين دالة على غير معناها الوضعي ، إذ أفادت دلالات استعمالية أخرى فرضها سياقها النّصي ، و بذلك تكون الدّلالة المركزية للصّيغة الممثلة في المصدر قد تحوّلت إلى دلالة هامشية ، و تحوّلت الدّلاتان الهامشيتان الممثلتان في ظرف الزّمان و جمع القلّة إلى دالتين مركزيّتين .
- 3 - احتكم في تصنيف الصّيغة ضمن هذه الوظائف الصّرفية مراعاة لضوابط صرفيّة ، وأخرى دلالية ، وهي على هذا النّحو :

أ - الضّابط الصّرفي : ويتجلّى في أنّ دلالة المصدر حدّدت بناء على ما يوحي به الشّكل الخارج للصّيغة ، إذ وردت على البناء التّصريفية " أفعال " ، وهو بناء تصريفي قياسي في أبنية المصادر غير الثلاثية ، إذ يصاغ مصدر " أَفْعَل " على الوزن " إفعال " إذا كان صحيح العين ، أمّا دلالة ظرف الزّمان ، فقد حدّدت بناء على أساس خروج الصّيغة عن دلالتها الوضعية ، وبذلك يكون مبناها قد خالف معناها ، فالإبكار صيغة مصدرية عبّر بها عن ظرف الزّمان ؛ لأنّ سياقها يؤكّد ذلك ، أمّا دلالة جمع القلّة فقد حدّدت على أساس أنّ البناء " أفعال "

(1) - أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 2 / ص 473 .

بناء تصريفي قياسي في مباني أبنية جموع القلّة ، وهو بناء فرضته قراءة الصيغة على هذا النحو ، إضافة إلى مناسبته للجمع الوارد قبله ، إذ يحقّق الجمعان العشيّ و الأَبْكَارِ تناسقا وانسجاما بورودهما على ذلك الشّكل ، فكلّ مناسب لما وضع له .

**ب - الضّابط الدلالي :** ويتجلّى في أنّ سياق الآية يحتمل هذه الدلالات معا من دون ترجيح إحداها ؛ إذ قد تكون صيغة " الإِبْكَار " دالّة على حدث المبادرة بالأمر ، أي التّسبيح بغض النّظر عن تحديد وقته ، أو عدد أيّامه بالضّبط ، يقول أبو حيّان الأندلسي : « و الظّاهر في " بالعشيّ و الإِبْكَار " أنّ الألف و اللّام فيهما للعموم ، و لا يراد به عيش تلك الثلاثة الأيّام ، و لا وقت الإِبْكَار فيها ، و قال الرّاعب : لم يعن التّسبيح طرفي النّهار فقط ، بل إدامة العبادة في هذه الأيّام » (1) ، وقد تكون دالّة على وقت التّسبيح ، وقد سميّ ما بين طلوع الفجر إلى الضّحى إِبْكَاراً ، و قد تكون دالّة على معنى الجمع ، إذ التّركيز يكون منحصرا في عدد الأيّام التي خصّصت للتّسبيح ، لا على الحدث ، أو وقته ، وكلّ معنى سياقي من هذه المعاني مناسب لانتماء الصيغة إلى وظيفتها الصّرفية المحتملة .

## 1-2- بناء " إِبْكَال " بين دلالة المصدر و جمع الكثرة :

و من نماذج هذا التّوسّع في القرآن الكريم صيغة " إسرار " في قول الحقّ تبارك و تعالى : ﴿ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ ﴾ [ محمد : 26 ] ، حيث أفادت احتمالين دلاليين ، و هما على هذا النحو :

(1) - أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 2 / ص 473 .

أ - دلالتها على المصدر : وهي دلالة فرضتها قراءة الصيغة بكسر الهمزة ، و هي قراءة حمزة و الكسائي و حفص عن عاصم <sup>(1)</sup> ، و بذلك تكون الصيغة واردة على البناء التصريفي " إفعال " وهو بناء يرد عليه مصدر الفعل الثلاثي المزيد بحرف إذا كان على وزن " أفعل " ، إذ القياس في كل فعل يرد على هذا الوزن إذا كان صحيح العين أن يكون مصدره على وزن " إفعال " <sup>(2)</sup> أي أن صيغة " إسرار " هي صيغة مصدرية قياسية مصوغة من الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة " أسر " ، هذا فضلا عما أفادته الصيغة وهي داخل سياقها النصي ، إذ دللت على حدث الإسرار أي أنهم قالوا ذلك سرا فيما بينهم فأفشاء الله عليهم <sup>(3)</sup> ، و قد ذهب إلى تأكيد هذا الاحتمال الدلالي كثير من العلماء <sup>(4)</sup> .

1) ينظر: ابن مجاهد : كتاب السبعة في القراءات ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ص 601 ، الأزهرى أبو منصور محمد بن أحمد ، معاني القراءات ، تحقيق عيد مصطفى درويش ، عوض بن محمد القوزى ، ط 1 ، 1414 هـ - 1993 م ، ج 2 / ص 387 ، الفارسي ، أبو علي الحسن بن عبد الغفار : الحجة في علل القراءات السبع ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض ، شارك في تحقيقه أحمد عيسى حسن المعصراوي ، ط 1 ، 1428 هـ - 2007 م ، ج 4 / ص 353 ، أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 83 ، عبد اللطيف الخطيب : المرجع السابق ، م 9 / ص 29 .

2) - ابن القوطية : المصدر السابق ، ص 5 ، هادي نهر : المرجع السابق ، ص 66 ، محمود سليمان ياقوت : الصرف التعليمي في القرآن الكريم ، مكتبة المنار الإسلامية ، ط 1 ، 1420 هـ - 1999 م ، ص 195 .

3) - الزمخشري : المصدر السابق ، م 4 / ص 202 ، 203 .

4) - ينظر: الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري : معاني القرآن و إعرابه ، شرح و تحقيق عبد الجليل عبده شلبي عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1408 هـ - 1988 م / ج 5 ، ص 14 ، ابن خالويه ، الحسين بن أحمد : ليس في كلام العرب ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، مكة المكرمة ، ط 2 ، 1399 هـ - 1979 م ، ص 262 ، القيسي أبو محمد مكّي بن أبي طالب : الكشوف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها ، تحقيق محبي الدين رمضان مؤسسة الرسالة ، بيروت لبنان ، ط 3 ، 1404 هـ - 1984 م ، ج 2 / ص 278 ، ابن عطية : المصدر السابق ، ص 1725

ب- دلالتها على جمع الكثرة : وهي دلالة فرضها سياق النص ، إذ دلّت صيغة " أسرار " المقروءة بفتح الهمزة و هي قراءة الجمهور <sup>(1)</sup> على جمع الكثرة بدلا من القلة ، وكان من المفترض أن تدلّ على جمع القلة ، لا الكثرة ؛ لأنّ البناء التصريفي الذي وردت عليه يصنّف ضمن أبنية جموع القلة <sup>(2)</sup> ، غير أنّ سياقها النصّي أوحى بدلالاتها على الكثرة ، فهي جمع " سرّ " ، كعدلّ و أعدل ، و حمل ، و أحمال <sup>(3)</sup> ، و معنى أسرارهم : ما في قلوبهم - اليهود والمنافقين - من العلم بصدق محمد ﷺ . فإنّهم كانوا معاندين مكابرين ، و كانوا يعرفون رسول الله ﷺ كما يعرفون أبناءهم <sup>(4)</sup> ، و يفيد الجمع كثرة الأسرار التي يخفيها اليهود و المنافقون في قلوبهم حول رسول الله ﷺ والتي لا يعلمها إلا الله ، و عليه فإن صيغة " أسرار " الدالة بنائيا على جمع القلة ، أفادت سياقيا دلالة الكثرة ، و بذلك يكون مبنى الصيغة قد خالف معناها .

### و ممّا سبق ذكره يستنتج ما يلي :

1- توسّعت صيغة " إسرار " ، فاحتملت وظيفتين صرفيتين في آن واحد ، تمثّلت إحداهما في دلالة المصدر ، وتمثّلت الأخرى في دلالة الجمع ، و يرجع توسّعها إلى اختلاف قراءتها حيث قرئت بكسر الهمزة على أساس دلالة المصدر ، و قرئت بفتحها على أساس دلالة الجمع .

---

=البيضاوي : المصدر السابق ، م 3 / ج 26 / ص 290 ، الرزاي : المصدر السابق ، ج 28 / ص 67 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 83 .

(1) - ينظر: ابن مجاهد : المصدر السابق ، ص 601 ، الأزهري : المصدر السابق ، ج 2 / ص 387 ، الفارسي المصدر السابق ، ج 4 / ص 353 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 83 ، عبد اللّطيف الخطيب المرجع السابق ، م 9 / ص 29 .

(2) - ينظر: فخر الدّين قباوة : المرجع السابق ، ص 211 - 212 ، عبّاس حسن : المرجع السابق ، ج 4 / ص 268 .

(3) - ينظر: الرّجّاج : المصدر السابق ، ج 5 / ص 14 ، القيسي : المصدر السابق ، ج 2 / ص 278 .

(4) - ينظر: ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 1313 ، الرزاي : المصدر السابق ، ج 28 / ص 67 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 83 .

2- تمّ الإقرار بدلالة الصيغة على الاحتمالين الصّرفيين مراعاة لضوابط صرفيّة و أخرى دلاليّة و هي على هذا النّحو:

أ - الضّابط الصّرفي : ويتجلّى في أنّ دلالتها على المصدر استنتجت من خلال مبنى الصّيغة الصّرفية الواردة على البناء التّصريفية " إفعال " ، وهو بناء تصريفي من أبنية المصادر غير الثّلاثية القياسيّة ، أمّا دلالتها على جمع الكثرة ، فقد كان مردّها أيضا إلى أنّ البناء التّصريفية " أفعال " الذي وردت عليه الصّيغة الدّال على جمع القلّة لم يفد دلالتة الوضعية ، بل أفاد دلالة استعمالية غير التي وضع لها .

ب - الضّابط الدّالي : ويتجلّى في أنّ دلالة المصدر استنتجت من خلال ما أفادته صيغة " إسرار " الباقية على بابها ، إذ دلّت على حدث السرّ ، وهي دلالة مقبولة ، أمّا دلالة جمع الكثرة فقد استنتجت من خلال ما أفادته صيغة " إسرار " الباقية على بابها أيضا ، إذ دلّت على الأسرار الكثيرة ، وهي دلالة مقبولة أيضا ، أمّا الفرق بين المعنيين ، فيتجلّى في أنّ التّركيز في الدّلالة الأولى كان منصبا على حدث السرّ في حدّ ذاته ، في حين تمّ التّركيز في الثّانية على كثرة الأسرار بغض النّظر عن الحدث ، و لا يمكن ترجيح احتمال دلالي على آخر ، فالصيغة صالحة لتقبّل الاحتمالين معا من دون ترجيح .

2- بناء " تفعليل " بين دلالة المصدر واسم المفعول :

أو من نظائر توسّع صيغ المصدر غير الثّلاثية في التّنزيل العزيز الواردة على بناء " تفعليل " قوله عزّ وجلّ : ﴿ تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ﴾ ، [ يس : 05 ] ، إذ دلّت صيغة " تنزيل " على احتمالين دلاليين ، و هما :

أ- دلالتها على المصدر : كما هو باد من خلال هيئتها الخارجية ، حيث وردت على وزن " تفعليل " ، و هو مبنى صرفي من مباني المصدر غير الثّلاثية ، إذ يصاغ من الوزن " فَعَلَّ " .

إذا كان صحيح اللام غير مهموز على هذا الوزن (1) ، وهي في هذا السياق دالة على معنى :  
نزل الله ذلك تنزيلا من العزيز الرحيم على قراءة النصب (2) .

**ب - دلالتها على اسم المفعول :** و بذلك يكون مبنى الصيغة الصرفية خالف معناها ، حيث وردت صيغة " تنزيل " الدالة بنائيا على المصدر المصوغ من الفعل " نزل " مفيدة دلالة اسم المفعول " مُنْزَلٌ " ، وهو إحلال صيغي يحصل بين صيغ المصدر ، و المشتقات ، و ذلك قصد المبالغة في الوصف ، وهي في هذا السياق على معنى الذي أنزل إليك تنزيل العزيز الرحيم على قراءة الرفع (3) ، يقول ابن الجوزي مؤكدا هذين الاحتمالين : « قرأ ابن كثير و نافع ، و أبو عمرو " تنزيلُ " برفع اللام ، و قرأ ابن عامر و حمزة ، و الكسائي : " تنزيلَ " بنصب اللام ، وعن عاصم كالقراءتين ، قال الزجاج : من قرأ بالنصب ، فعلى المصدر على معنى : نزل الله ذلك تنزيلا ، و من قرأ بالرفع ، فعلى معنى : الذي أنزل إليك تنزيل العزيز... » (4) ، و قد ذهب هذا المذهب أكثر المفسرين (5) .

### ويستنتج من خلال ما سبق ذكره ما يلي:

**1 -** توسعت صيغة " تنزيل " ، فاحتملت وظيفتين صرفيتين في آن واحد ، تمثلت إحداهما في دلالة المصدر ، وتمثلت الأخرى في دلالة اسم المفعول ، و لا يمكن إيراد احتمال دلالي على

(1) - ينظر: ابن القطاع الصقلي: المصدر السابق ، ص 378 ، ابن مالك : المصدر السابق ، ص 206 ، أحمد محمد

عبد الدايم : المرجع السابق ، ص 172 ، محمود سليمان ياقوت : المرجع السابق ، ص 195 .

(2) - ينظر: الزجاج : المصدر السابق ، ج 4 / ص 278 .

(3) - ينظر: المصدر نفسه ، ج 4 / ص 278 .

(4) - ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 1167 .

(5) - ينظر: الواحدي ، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد : التفسير البسيط ، تحقيق محمد بن عبد العزيز الخضير

إشراف و إخراج عبد العزيز بن سطم بن عبد العزيز آل سعود ، تركي بن سهو العتيبي ، الرياض ، السعودية ، 1430هـ

2009 م ، ج 18 / ص 451 - 452 ، الرازي : المصدر السابق ، ج 26 / ص 42 ، البيضاوي : المصدر السابق ، م 3

ج / 22 / ص 127 ، أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 7 / ص 310 ، الألويسي : المصدر السابق ، م 11 / ج

22 / ص 514 .

آخر؛ لأنّ ترجيح أحدهما يخرجها من دائرة التوسّع ، فالتوسّع مرتبط بتقبّل الاحتمالات كلّها من غير ترجيح .

2- تمّ الإقرار بدلالة الصيغة على الاحتمالين الصرّيين مراعاة لضوابط صرفيّة و أخرى دلاليّة و هي على هذا النحو:

أ - الضابط الصرّفي : ويتجلّى في أنّ دلالتها على المصدر استنتجت من خلال مبنى الصيغة الصرّفيّة الواردة على البناء التصريفي " تفعيل " وهو مبنى من مباني المصدر غير الثلاثي القياسي ، في حين أنّ دلالتها على اسم المفعول ، فقد كان منطلقها أنّ الصيغ الصرّفية تتناوب فيما بينها ، و يحلّ بعضها محلّ بعض ، وقد حلّ المصدر " تنزيل " محلّ اسم المفعول " مُنزل " المصوغ من الفعل الثلاثي المزيد بحرف " أنزل " ، وذلك لأنّ المصدر يوضع موضع المشتقّ إذا قصد به المبالغة في الوصف (1) ، و هو في هذا المقام وضع موضع اسم المفعول وقد أخبر عنه بالمصدر للمبالغة في تحقيق كونه مُنزلًا (2) .

ب - الضابط الدلالي : ويتجلّى في أنّ دلالة المصدر استنتجت من خلال ما أفادته صيغة " تنزيل " الباقية على بابها ، إذ دلّت على حدث التنزيل في حدّ ذاته ، وهي دلالة مقبولة ، أمّا دلالة اسم المفعول فقد استنتجت من خلال ما أفادته صيغة " تنزيل " الخارجة عن دلالتها الوضعية ، إذ دلّت على وصف القرآن بالمنزل ، وهي دلالة مقبولة أيضا ، أمّا الفرق بين المعنيين ، فيتجلّى في أنّ التّركيز في الدلالة الأولى كان منصبا على حدث التنزيل في حدّ ذاته في حين تمّ التّركيز في الثانية على وصف المنزل بأنّه تنزيل العزيز الرّحيم ، وكلا الدّلاتين صالحتان و جائزتان ، و لا يمكن ترجيح إحداهما .

(1) ينظر: سيبويه : المصدر السابق ، ج 2 / ص 120 ، ابن جنّي : المصدر السابق ، ج 3 / ص 189 ، 259 - 260

(2) ينظر : الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 9 / ج 22 / ص 347 .

3 - احتملت الصيغة ثلاث وظائف نحوية تبعا لاحتمال وظيفتها الصرفيتين كما ذهب إلى ذلك بعض المفسرين<sup>(1)</sup>؛ إذ يجوز إعرابها مفعولا مطلقا على إضمار الفعل " نَزَلَ "، أو مفعولا به على إضمار الفعل " أعني "، على قراءة النَّصْب، أو بدلا من القرآن أو نعتا له على قراءة الجرّ، وكلّ هذا على أساس أنّها مصدر على بابها، ويجوز إعرابها خبرا لمبتدأ محذوف تقديره " هذا تنزيل "، أو " هو تنزيل "، و هو بمعنى " منزل "، أو أن تكون مبتدأ خبره لتندر، وهذا على قراءة الرَّفْع، و كلّ هذا على أساس أنّها مصدر عبّر به عن اسم المفعول، إذا فالتوسّع في الوظائف الصرفية يفضي بدوره إلى التوسّع في الوظائف النحوية .

### 3- بناء " فِعَال " بين دلالة المصدر وجمع الكثرة :

لنظير توسّع صيغ المصدر غير الثلاثي الواردة على بناء " فِعَال " قول الحقّ تبارك و تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ [ البقرة : 204 ] ، حيث أفادت صيغة " الْخِصَام " احتمالين دلاليين مرادين في الوقت ذاته و هما :

أ- دلالتها على المصدر : وهي دلالة مستنتجة من خلال البناء التصريفي الذي وردت عليه الصيغة ، إذ وردت على وزن " فِعَال " ، وهو بناء قياسي في أبنية المصادر غير الثلاثية ، إذ كلّ فعل يرد على وزن " فَاعِلٌ " يكون قياس مصدره " فِعَالًا ، أو مُفَاعَلَةً " (2) ، هذا فضلا عمّا أوحى به الصيغة وهي مدرجة في سياقها النَّصِّي ، إذ طابق مبناها معناها ، و عليه فإنّ صيغة " الْخِصَام " هي صيغة مصدرية بمعنى المخاصمة ، وهو احتمال دلالي ذهب إليه الخليل بن أحمد الفراهيدي<sup>(3)</sup> ، ووافق أكثر المفسرين<sup>(4)</sup> ، أي : بمعنى شديد المخاصمة من دون عقد

(1) - ينظر: الرّازي : المصدر السابق ، ج 26 / ص 42 ، البيضاوي : المصدر السابق ، م 3 / ج 22 ، ص 127

أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 7 / 310 ، الألويسي : المصدر السابق ، م 11 / ج 22 / ص 514 .

(2) - ينظر: أحمد الحملاوي : المرجع السابق ، ص 44 ، فخر الدين قباوة : المرجع السابق ، ص 137 .

(3) - ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي : المصدر السابق ، ج 1 / ص 414 ، باب الخاء ، مادّة ( خَصَمَ ) .

(4) - ينظر: الواحدي : المصدر السابق ، ج 4 / ص 76 ، ابن عطية : المصدر السابق ، ص 182 ، الرّازي : المصدر

السابق ج 5 / ص 216 ، البيضاوي : المصدر السابق ، م 1 / ج 1 / ص 181 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق

ج 2 / ص 117 ، الشوكاني : المصدر السابق ، ج 2 / ص 134 .

مقارنة بينه وبين غيره ، أو من دون عقد مفاضلة في لدد الخصومة بينه و بين الخصوم الآخرين .

**ب - دلالتها على جمع الكثرة :** وهي دلالة أوحث بها صيغة الكلمة ، حيث وضعت في حلة تصريفية تثبت انتماءها التصريفي ، **ففعال** بناء قياسي في أبنية جموع الكثرة (1) ، و عليه فإن " **خِصَام** " صيغة تصريفية احتملت دلالة جمع الكثرة ، أي أنها جمع **خَصِم** ، ك**صِعَاب** و**صَعَب** و**ضِخَام** ، و **ضَخْم** ، أي بمعنى أشدّ الخصوم خصومة ، مع عقد المقارنة بينه و بين غيره وهو احتمال دلاليّ ذهب إليه **الزجاج** ( ت 311 هـ ) (2) ، وتبعه في ذلك المفسرون الذين رأوا باحتمال دلالتها الأولى ، إذ جمعوا بين الاحتمالين معا ، المصدرية و الجمع في الوقت نفسه من دون ترجيح أحد الاحتمالين (3) ، و عليه فإن الآية سواء قد نزلت في **الأخنس بن شريق الثقفي** الذي كان يظهر للنبي ﷺ الإسلام ، وهو على عكس ذلك ، أم المنافقين بصفة عامّة وهم يظهرون ما لا يبطنون أيضا (4) ، فالصيغة الصّرفية أفادت انطلاقا من وظيفتيها الصّرفيتين معنيين سياقيين ؛ تمثل الأول في شديد الخصومة ، و تمثل الثاني في أشدّ الخصوم خصومة

### وخلص القول في هذه الصيغة الصّرفية ما يلي :

**1- صنّفت الصيغة الصّرفية ضمن الصيغ المتوسّعة ؛ لأنها شملت وظيفتين صرفيتين ، تمثلت إحداها في دلالة المصدرية ، و تمثلت الأخرى في دلالة الجمعية من دون ترجيح إحداها لأنها مقبولتان و جائزتان .**

**2- احتملت الصيغة دالتين مركزيتين في آن واحد ، وهما دلالتا المصدر و الجمع ؛ لأنّ البناء " فعال " بناء قياسي في أبنية المصادر غير الثلاثية ، وقياسي أيضا في أبنية جموع الكثرة .**

(1) - ينظر: عباس حسن : المرجع السابق ، ج 4 / ص 630 ، هادي نهر : المرجع السابق ، ص 222 .

(2) - ينظر: الزجاج : المصدر السابق ، ج 1 / ص 277 .

(3) - ينظر: الواحدي : المصدر السابق ، ج 4 / ص 76 ، ابن عطية : المصدر السابق ، ص 182 ، الرازي : المصدر

السابق ج 5 / ص 216 ، البيضاوي : المصدر السابق ، م 1 / ج 1 / ص 181 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق

ج 2 / ص 117 ، الشوكاني : المصدر السابق ، ج 2 / ص 134 .

(4) - ينظر: البيضاوي : المصدر السابق ، م 1 / ج 1 / ص 181 .

3- لم يحدث خلاف بين المفسرين حول احتمال الصيغة لوظيفتين صرفيتين ، بل الكلّ مجمع على أنّ الصيغة تحمل المعنيين معا .

4- كلّ وظيفة صرفية تمّ استنتاجها من خلال هذه الصيغة كانت بالنظر إلى بعض الضوابط الصرفية و الدلالية ، وهي كما يلي :

أ - الضابط الصرفي : ويتجلى في أنّ دلالتها على المصدر استنتجت من خلال مبنى الصيغة الصرفية الواردة على البناء التصريفي " فِعَال " ، وهو بناء تصريفي من أبنية المصادر غير الثلاثية القياسية ، أمّا دلالتها على جمع الكثرة ، فقد كان مردّها أيضا إلى أنّ البناء التصريفي " فِعَال " الذي احتملت الصيغة الورود عليه هو بناء يغلب وروده في جموع الكثرة ، إذا فكلا البناءين مناسبان للوظيفتين الصرفيتين المحتملتين .

ب - الضابط الدلالي : ويتجلى في أنّ دلالة المصدر استنتجت من خلال ما أفادته صيغة " خصام " الباقية على بابها ، إذ دلّت على شديد الخصومة ، وهي دلالة مقبولة ، أمّا دلالة جمع الكثرة ، فقد استنتجت من خلال ما أفادته صيغة " خصام " الباقية على بابها أيضا ، إذ دلّت على أشدّ الخصوم خصومة ، وهي دلالة مقبولة أيضا ، أمّا الفرق بين المعنيين ، فيتجلى في أنّ التركيز في الدلالة الأولى كان منصبًا على حدث الخصومة في حدّ ذاته ، في حين تمّ التركيز في الثانية على عدد الخصوم بغضّ النظر عن الحدث ، و لا يمكن الأخذ بمعنى دون الآخر فالصيغة صالحة لتقبّل الاحتمالين معا من دون ترجيح .

4- بناء " فِعَال " بين دلالة المصدر و اسم الفاعل و اسم المصدر :

لومن أمثلة توسّع صيغ المصدر الواردة على بناء " فِعَال " صيغة " زلزال " في قول الحقّ تبارك و تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾ ، [ الزلزلة : 01 ] ، حيث أفادت ثلاثة احتمالات دلالية ، وهي :

أ - دلالتها على المصدر : وهي دلالة صرفية مستنتجة من خلال قالب التصريفي الذي وضعت فيه الصيغة ، إذ وضعت في قالب تصريفي مصنّف في قوالب المصادر الرباعية المجردة ، إذ كلّ فعل يرد على وزن " فَعَّلَل " يكون مصدره " فَعَّلَلَة ، أو فِعْلَالًا (1) ، هذا فضلا عن قراءة الصيغة على الوجهين ، كسرا و فتحا ، إذ ذهب سيبويه إلى أنّ القراءتين بكسر الزاي و فتحها تدلانّ على المصدر ، يقول : « و قالوا : زَلَزَلْتُهُ زَلْزَالًا ، و قَلَقَلْتُهُ قَلَقَالًا... » و قد قالوا الزَّلْزَال و القَلَقَال ، ففتحوا كما فتحوا أول التفعيل (2) ، و عليه فإنّ صيغة " زَلَزَال " هي صيغة مصدرية أفادت معنى التّحريك الشّدِيد و الاضطراب عند قيام السّاعة وهو احتمال دلاليّ ذهب إليه أكثر المفسّرين (3) ، يقول ابن عطية : « و قرأ الجمهور زلزالها بكسر الزّاي الأولى ، و قرأ بفتحها عاصم و الجحدي ، و هو أيضا مصدر كالوسواس » (4) .

ب- دلالتها على اسم الفاعل : وهي دلالة صرفية محتملة فرضتها قراءة الصيغة بفتح الزّاي إذ القراءة بالكسر تفيد دلالة المصدر ، و القراءة بالفتح تفيد دلالة اسم الفاعل على أساس أنّ الصيغة المصدرية " زَلَزَال " لم تفد دلالتها الوضعية ، بل أفادت دلالة اسم الفاعل " مُزَلَزِل " لأنّ الغالب في ورود المصادر الرباعية المجردة بالفتح أنّ تفيد دلالة اسم الفاعل ، و بذلك يكون مبنى الصيغة الصرفية قد خالف معناها ، و قد ذهب الفرّاء هذا المذهب في قوله : « و الزلزال بالكسر : المصدر ، و الزلزال بالفتح : الاسم ، كذلك القَعْقَاعُ الذي يُقَعِّعُ : الاسم والقَعْقَاعُ المصدر ، و الوسواسُ : الشيطان و ما وسوس إليك أو حدّثك ، فهو اسم و الوسواسُ

(1) - ينظر: سيبويه ، المصدر السابق ، ج 4 / ص 85 ، المبرّد : المصدر السابق ، ج 2 / 93 ، ابن مالك ، المصدر السابق ، ص 206 ، الرّضي الإسترأبادي : المصدر السابق ، ج 1 / ص 177 .

(2) - سيبويه : المصدر السابق ، ج 4 / ص 85 .

(3) - ينظر: الرّجاج : المصدر السابق ، ج 5 / ص 351 ، ابن عطية : المصدر السابق ، ص 1997 ، القرطبي المصدر السابق ، م 10 / ج 30 ، ص 382 ، الشّوكاني : المصدر السابق ، ج 30 / ص 1645 .

(4) - ابن عطية : المصدر السابق ، ص 1997 .

المصدر « (1) . و وافقه ابن مالك في ذلك ، يقول : « و مصدر " فَعَلَّلَ " و الملحق به بزيادة هاء التأنيث في آخره ، أو بكسر أوله و زيادة ألف قبل آخره ، و فتح أول هذا إن كان كالزَّلزال جائز ، و الغالب أن يراد به حينئذ اسم فاعل « (2) ، و عليه فإنّ قراءة الصّيغة الصّرفية بالفتح أدّى بها إلى العدول عن دلالتها الوضعية ، لتنفيذ دلالة فرعية ، وهي بهذا العدول أفادت معنى المبالغة في زلزلة الأرض ، و هو احتمال دلاليّ ذهب إليه كثير من العلماء (3) .

ت - دلالتها على اسم المصدر : و هي دلالة صرفيّة محتملة فرضتها قراءة الصّيغة بالفتح لأنّ قياس مصدر " فَعَلَّلَ " هو فَعَّلَلَة ، و فِعْلَل بالکسر، إن كان مضاعفا ، يقول ابن هشام : « و قياس فَعَلَّلَ و ما ألحق به فَعَّلَلَة ، كدحرج دَحْرَجَة ، و زَلَزَلَ زَلَزَلَة ... و فِعْلَل بالکسر إن كان مضاعفا ، كزِلْزَالِ و وَسْوَاسٍ ... » (4) ، و عليه فإنّه من المحتمل أن تكون الصّيغة دالّة على معنى حدث الزلزلة ، و المراد تحرك الأرض و اضطرابها عند قيام السّاعة ، وهو احتمال دلاليّ أكده كلّ من الزّمخشري ، و القرطبي ، و الشّوكاني ، و الطّاهر بن عاشور (5) ، يقول

---

(1) - الفراء : الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله : معاني القرآن ، قدّم له وعلّق عليه ووضع حواشيه و فهارسه إبراهيم شمس الدّين منشورات ، محمّد علي بيضون ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط 1423 هـ ، 2002 م م 3 / ص 173 .

(2) - ابن مالك : المصدر السابق ، ص 206 .

(3) - ينظر: ابن الجوزي ، المصدر السابق ، ص ، 1577 ، الزّازي : المصدر السابق ، ج 32 / ص 57 - 58 ، ابن هشام ، الأنصاري جمال الدّين أبو محمّد عبد الله بن يوسف : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه عدّة السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، لبنان ، ج 3 / ص 239 ، أحمد الحملوي : المرجع السابق ، ص 44 ، عبّاس حسن : المرجع السابق ، ج 3 ص 201 ، محمود سليمان ياقوت : المرجع السابق ، ص 196 - 197 .

(4) - ابن هشام : المصدر نفسه ، ج 3 / ص 239 .

(5) - ينظر: الزّمخشري : المصدر السابق ، م 4 / ص 614 ، القرطبي : المصدر السابق ، م 10 / ج 30 / ص 382 الشّوكاني : المصدر السابق ، ج 30 / ص 1645 ، الطّاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 12 / ج 30 / ص 490

الزَمْخْشَرِي : « قرئ بكسر الزّاي و فتحها ، فالمكسور مصدر ، و المفتوح اسم ، و ليس في الأبنية فعّال بالفتح إلاّ في المضاعف » (1) .

و ممّا سبق ذكره حول توسّع صيغة " زلزال " يستنتج ما يلي :

1- توسّعت صيغة " زلزال " المصوغة من الفعل الرباعي المجرد " زلزل " مفيدة ثلاثة احتمالات دلالية ، و ذلك وفقا للقراءة التي وردت عليها ، حيث أفادت دلالة المصدر على كلتا القراءتين ، بفتح الزّاي و كسرها ، و دلالة اسم الفاعل على قراءة الفتح ، و دلالة اسم المصدر على قراءة الفتح أيضا .

2- احتكم في تصنيف الصّيغة ضمن الوظائف الصّرفيّة المذكورة مراعاة لضوابط صرفيّة و أخرى دلاليّة ، وهي على هذا النحو :

أ - الضّابط الصّرفي : ويتجلّى في أنّ دلالة المصدر حدّدت على أساس :

\* قراءة الصّيغة على الوجهين ، كسرا و فتحا ، يوحيان بدلالاتها المصدرية ، فالقراءة بالكسر توافق طريقة صوغ المصدر الرباعي ، إذ يصاغ على وزن " فَعْلَلَة " ، أو " فِعْلَل " إذا كان فعله رباعيا مجردا ، و القراءة بالفتح توافق ورود بعض المصادر الرباعية في كلام العرب على هذا النحو ، أما دلالة اسم الفاعل فقد حدّدت على أساس :

\* قراءة الصّيغة بالفتح ؛ لأنّ الغالب في قراءة المصادر الرباعية المجرّدة بالفتح أن ترد دالة على اسم الفاعل ، يقول ابن مالك : « وفتح أوّل هذا إن كان كالزَّلْزَلِ جائز ، و الغالب أن يراد به اسم الفاعل » (2) .

\* حلول الصّيغ الصّرفية محلّ بعضها ، و قد حلّت صيغة المصدر " زلزال " محلّ صيغة اسم الفاعل " مُزْزِل " ، و ذلك لأنّ المصدر يوضع موضع المشتقّ إذا قصد به المبالغة في

(1) - الزَمْخْشَرِي : المصدر نفسه ، م 4 / ص 614 .

(2) - ابن مالك : المصدر السّابق ، ص 206 .

الوصف ، و هو في هذا المقام أخبر عنه بالمصدر للمبالغة في وصف زلزلة الأرض و اضطرابها و تحركها ، أما دلالة اسم المصدر فقد حدّدت على أساس قراءة الصيغة بالفتح لأنّ قياس مصدر " فَعَلَّ " هو فَعَّلَة ، و فِعْلَال بالكسر، إن كان مضعّفاً ، وهو مخالف لهيئة الصّيغة الواردة بالفتح ، هذا فضلا على أنّ اسم المصدر يدلّ في أحد تعريفاته على معنى المصدر ، لكنّه قد يخالفه في إحدى حركاته .

**ب - الضّابط الدلالي :** ويتجلّى في أنّ دلالة المصدر استنتجت من خلال ما أفادته صيغة " زلزال " بكسر الزّاي و فتحها ، وهي باقية على بابها ، إذ دلّت على حدث تحريك الأرض و اضطرابها ، و هو حدث مقرون بقيام السّاعة و أهوالها ، وهي دلالة مقبولة ، أمّا دلالة اسم الفاعل ، فقد استنتجت من خلال ما أفادته صيغة " زَلْزَال " بفتح الزّاي ، و هي خارجة عن دلالتها الوضعية ، إذ دلّت على المبالغة في وصف زلزلة الأرض ، وهي دلالة مقبولة أيضا في حين أنّ دلالة اسم المصدر فقد استنتجت من خلال ما أفادته الصّيغة من تأديتها لمعنى المصدر " الزّلزلة " ، و المراد بها تحريك الأرض و اضطرابها عند قيام السّاعة ، و هي دلالة جائزة أيضا ، أمّا الفرق بين المعاني ؛ فيتجلّى في أنّ التّركيز في الدّلالة الأولى كان منصبا على حدث زلزلة الأرض في حدّ ذاته ، في حين تمّ التّركيز في الثّانية على المبالغة في وصف الحدث ؛ لأنّه حدث يستحقّ ذلك ، و قد تمّ التّركيز في الدّلالة الثّالثة على حدث زلزلة الأرض أيضا ؛ لأنّ اسم المصدر يحمل معنى المصدر في دلالاته على الحدث ، وبذلك تكون كلّ الدّلالات صالحة و جائزة ، و لا يمكن ترجيح إحداها .

#### 5- بناء " فَعْلَال " بين دلالة المصدر و اسم الفاعل و اسم المصدر :

لأومن نظائر توسّع صيغ المصادر الرباعية المجرّدة في التّنزيل العزيز الواردة على هذا البناء صيغة " الوَسْوَاسِ " في قوله جلّ و علا : ﴿ مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ ﴾ ، [النّاس : 04 ] حيث أفادت ثلاثة احتمالات دلاليّة ، وهي على هذا النّحو :

أ- دلالتها على المصدر : وهي دلالة صرفية فرضتها هيئة الصيغة الواردة على وزن " فَعَلَل " بفتح الفاء ، إذ يجوز أن يصاغ المصدر الرباعي المجرد من الوزن " فَعَلَل " على هذا النحو إذا كان مضعفاً ، يقول سيبويه : « و قالوا : زَلَزَلْتُهُ زِلْزَالاً ، و قَلَقَلْتُهُ قَلْقَالاً... » ، و قد قالوا الزَّلْزَال و القَلْقَال ، ففتحوا كما فتحوا أول التفعيل « (1) ، و هو مذهب ذهب إليه كثير من العلماء (2) ، يقول الزجاج : « فيكون الوسواس مصدرا ، و هذا الوزن يأتي في المضعّف ، نحو زَلْزَال ، و هو قليل من غيره » (3) ، وعليه تكون الصيغة دالة على معنى حدث الوسوسة وهي عمل من أعمال الشيطان .

ب- دلالتها على اسم الفاعل : و هي دلالة صرفية محتملة فرضها التناوب الدلالي الحاصل بين المصدر واسم الفاعل ؛ لأنّ الغالب في ورود المصادر الرباعية المجردة بالفتح أن تفيد دلالة اسم الفاعل ، يقول ابن هشام : « يجوز فتح أول المضاعف ، و الأكثر أن يُعنى بالمفتوح اسم الفاعل » (4) ، و بذلك يكون مبنى الصيغة الصرفية قد خالف معناها ، فصيغة " وَسْوَس " الدالة بنائياً على المصدر احتملت دلالة اسم الفاعل " مُوسِس " ، وعليه تكون الصيغة دالة على معنى القائم بحدث الوسوسة ، و هو الشيطان الذي يعمل دائماً على وسوسة الناس لإضلالهم وإبعادهم عن طريق الحقّ ، وقد عبّر عنها بالمصدر للدلالة على المبالغة في وسوسة

(1) - سيبويه : المصدر السابق ، ج 4 / ص 85 .

(2) - ينظر : الزجاج : المصدر السابق ، ج 5 / ص 381 ، الرضيّ الإسترأبادي : المصدر السابق ، ج 1 / ص 177

السيوطي : المصدر السابق ، ج 06 / ص 17 ، خديجة الحديثي : المرجع السابق ، ص 241 .

(3) - الزجاج : المصدر السابق ، ج 5 / ص 381 .

(4) - ابن هشام : المصدر السابق ، ج 3 / ص 239 .

النّاس ، وهو احتمال دلاليّ ذهب إليه كثير من العلماء <sup>(1)</sup> ، يقول الطّاهر بن عاشور :  
« الوَسْوَاسُ : اسم فاعل ، ويطلق الوَسْوَاسُ بفتح الواو مجازا على ما يخطر بنفس المرء من  
الخواطر التي يتوّهمها ، مثل كلام يكلم به نفسه ... و إطلاق الوسواس على معنييه المجازي  
و الحقيقي يشمل الشّياطين التي تلقى في أنفس النّاس الخواطر الشّريرة ... يشمل الوسواس كلّ  
من يتكلم كلاما خفيا من النّاس وهم أصحاب المكائد و المؤامرات المقصود منها إلحاق الأذى  
من اغتيال نفوس ، أو سرقة أموال ، أو إغراء بالضلال ، و الإعراض عن الهوى ... » <sup>(2)</sup>

ت - دلالتها على اسم المصدر : و هي دلالة صرفية محتملة ؛ لأنّ صيغة " الوَسْوَاسُ  
"تضمّت معنى الوَسْوَاسَة ، وقياس مصدر " فَعَلَلَّ " هو فَعَلَّلَة ، و فِعْلَال بالكسر ، إن كان  
مضاعفا ، يقول ابن هشام : و قياس فَعَلَّل و ما ألحق به فَعَلَّلَة ، كدحرج دَحْرَجَة ، و زَلَزَلَ  
زَلَزَلَة ... و فِعْلَال بالكسر إن كان مضاعفا ، كزَلَزَلَ و وَسْوَاسٍ ... » <sup>(3)</sup> ، وعليه فإنّه من  
المحتمل أن تكون الصّيغة دالّة على معنى حدث الوسوسة ، و المراد به الشّيطان ، و قد عبّر  
بها بهذه الصّيغة للدّلالة على المبالغة في أداء الشّيطان لفعل الوسوسة ، وهو احتمال دلاليّ  
أكده كلّ من الزّمخشري ، و البيضاوي ، و الرّازي ، <sup>(4)</sup> ، يقول الزّمخشري : « الوَسْوَاسُ اسم  
بمعنى الوَسْوَاسَة ، كالزّلزال بمعنى الزّلزلة ، و أمّا المصدر فوسواس بالكسر ، كزّلزال ، و المراد  
به الشّيطان ، سمّي بالمصدر كأنّه وسوسة في نفسه ، لأنّها صنعتها و شغله الذي هو عاكف  
عليه ، أو أريد ذو الوسواس ، والوسوسة : الصوت الخفيّ ، ومنه وسواس الحلي » <sup>(5)</sup> .

(1) - ينظر: الفراء : المصدر السابق ، م 3 / ص 173 ، ابن مالك ، المصدر السابق ، ص 206 ، ابن هشام : المصدر  
السابق ج 3 / ص 239 ، الطّاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 12 ، ج 30 ، ص 633 ، أحمد الحملاوي : المرجع  
السابق ، ص 44 ، عباس حسن : المرجع السابق ، ج 3 / ص 201 .

(2) - الطّاهر بن عاشور: المصدر السابق ، م 12 / ج 30 / ص 633 .

(3) - ابن هشام : المصدر السابق ، ج 3 / ص 239 .

(4) - ينظر: الزّمخشري : المصدر السابق ، م 4 / ص 654 ، البيضاوي : المصدر السابق ، م 3 / ج 30 / ص 589

: المصدر السابق ، ج 32 / 197 .

(5) - الزّمخشري : المصدر نفسه ، م 4 / ص 654 .

و مما سبق ذكره حول توسّع هذه الصيغة يمكن تسجيل بعض الملاحظات :

1 - أدرجت صيغة " الوَسْوَاس " ضمن الصيغ المتوسّعة ؛ لأنّها لم تعبّر عن دلالة واحدة ، بل أفادت ثلاثة احتمالات دلالية على وجه التقدير ، و هي دلالة المصدر ، دلالة اسم الفاعل دلالة اسم المصدر ، و كلّ هذه الاحتمالات جائزة من غير ترجيح .

2- يعزى توسّع هذه الصيغة إلى سببين رئيسيين ؛ أولهما يعود إلى الطّاقة الدلالية التي تمتلكها هذه الصيغة ، ممّا جعلها تستوعب أكثر من دلالة ، و يرجع الثاني إلى اختلاف آراء اللّغويين والمفسّرين حول تقديرها .

3- صنّفت الصيغة ضمن الاحتمالات الدلالية المذكورة مراعاة لضوابط صرفيّة و دلاليّة، وهي على هذا النحو :

أ - الضّابط الصّرفي : و يتجلّى في أنّ دلالة المصدر حدّدت على أساس جواز ورود المصدر الرّباعي المجرّد المصوغ من الوزن " فَعْلَل " بالفتح ، أي على وزن " فَعْلَل " إذا كان مضعفاً أمّا دلالة اسم الفاعل فقد حدّدت على أساس التّناوب الذي يحصل بين المصدر و اسم الفاعل حيث وضع المصدر " الوَسْوَاس " موضع اسم الفاعل " المُؤَسِّس " ؛ لأنّه أريد به المبالغة في وصف وسوسة الشّيطان ، و يوضع المصدر موضع المشتقّ إذا أريد به المبالغة في الوصف هذا من جهة ، و الغالب في ورود المصادر الرّباعية المجرّدة بالفتح أن تفيد دلالة اسم الفاعل من جهة أخرى ، في حين أنّ احتمال دلالتها على اسم المصدر فيعود إلى أنّ قياس مصدر " فَعْلَل " هو فَعْللة ، و فَعْلَل بالكسر، إن كان مضعفاً ، و هو مخالف لهيئة الصيغة الواردة بالفتح ؛ هذا فضلا على أنّ اسم المصدر يدلّ في أحد تعريفاته على معنى المصدر ، لكنّه قد يخالفه في إحدى حركاته.

ب- الضّابط الدلالي : ويتجلّى في أنّ دلالة المصدر المقدّرة جوازا استنتجت من خلال ما أفادته صيغة " الوَسْوَاس " بفتح الواو ، إذ دلّت على حدث وسوسة الشّيطان للإنسان ، و الوسوسة أهمّ

أعماله على الرغم من أنها كثيرة ، أما دلالة اسم الفاعل ، فقد استنتجت من خلال ما أفادته صيغة " الوَسْوَاس " المعبّرة عن صيغة " المُؤَسِّسِ " ، إذ يجوز فتح أول المضاعف ، و الأكثر أن يعنى بذلك اسم الفاعل ، و قد دلّت على الذات القائمة بالحدث ، أي ذات الشيطان ، و قد عبّر عن ذلك بصيغة المصدر للمبالغة في وصف وسوسة الشيطان ، أما دلالة اسم المصدر فقد استنتجت من خلال ما أفادته الصيغة من تأديتها لمعنى المصدر " الوَسْوَسة " ، و قد أريد به الشيطان ، و قد عبّر عن ذلك بصيغة المصدر للمبالغة في أداء الشيطان لفعل الوسوسة ، و كلّ هذه الاحتمالات الدلالية جائزة و مقبولة من غير ترجيح .

**وفحوى القول في توسّع صيغ المصدر الأصلي من الفعل غير الثلاثي بمختلف أنماطه**

ما يلي :

- لم تقد صيغ المصدر الأصلي من الفعل غير الثلاثي دلالتها المصدرية فقط ، بل أفادت إلى

جانب دلالتها الوضعية دلالات أخرى غير التي وضعت لها ، و هو أمر يؤكّد توسّعها .

- يُعزى توسّع صيغ المصدر الأصلي من الفعل غير الثلاثي إلى أسباب عدّة ، منها :

\* الطاقة الدلالية التي تمتلكها هذه الصيغ ، ممّا جعلها تستوعب العديد من الدلالات .

\* اختلاف آراء اللغويين و المفسّرين حول تقديرها ، إذ يرجع هذا الاختلاف إلى الضوابط

الصرفيّة و الدلاليّة المحتكم إليها .

\* تعدّد قراءات الصيغ ، إذ الاختلاف في القراءة يؤدي بلا شك إلى تعدّد الاحتمالات الدلالية

للصيغ ، فغالبية الصيغ توسّعت دلاليًا بسبب تعدّد قراءاتها .

- تحوّلت الدلالات المركزيّة للصيغ إلى دلالات هامشية ، كما

تحوّلت الدلالات الهامشية أيضا إلى دلالات مركزية ، و مردّد هذا التحوّل هو السياق ، إذ

يُحدث انقلابا مفاجئا في النصّ ، فما هو مركزي يحوّل إلى ما هو هامشي ، و ما هو هامشي

يتحوّل عن طريقه أيضا إلى ما هو مركزي .

## الفصل الثاني :

التوسّع الدلاليّ لصيغ المصدر الميمي من الفعل  
الثلاثي

المبحث الأول : التوسّع الدلاليّ لصيغ المصدر الميمي من الفعل

الثلاثي الواردة على بناء " مَفْعَل "

المبحث الثاني : التوسّع الدلاليّ لصيغ المصدر الميمي من الفعل

الثلاثي الواردة على بناء " مَفْعَل "

## المبحث الأول : التوسّع الدلالي لصيغ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي

### الواردة على بناء " مَفْعَل "

أولاً : المصدر الميمي ، مفهومه ، صوته من الفعل الثلاثي :

أ - مفهومه :

يعرّف المصدر الميمي بأنه ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة ، كالمضرب و المقتل وذلك لأنه مصدر في الحقيقة (1) .

ويراد بهذا المفهوم أنّ المصدر الميمي اسم مشتق يدلّ على حدث غير مقترن بزمن أضيفت إليه ميم زائدة في أوله ، و يشترط ألا يكون على وزن " مَفَاعَلَة " الذي هو مصدر صريح مشتق من البناء " فَاعَلَّ " .

ب - صوته من الفعل الثلاثي :

يصاغ من الثلاثي على بناءين :

1-بناء " مَفْعَل " :

يصاغ المصدر الميمي على وزن " مَفْعَل " بفتح العين في جميع الأفعال سواء أكانت عين مضارعه مفتوحة ، أم مضمومة ، أم مكسورة ، بشرط ألا يكون معتلّ الفاء بالواو (2) .

---

(1) - ينظر : ابن هشام : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب و معه كتاب منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب تأليف محمّد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، مصر ، ص 420 .

(2) - ينظر : سيبويه : المصدر السابق ، ج 4 / ص 88... 90 ، الرضي الإسترابادي : المرجع السابق ، ج 1 / ص 168 ، عباس حسن : المرجع السابق ، ج 3 / ص 232 - 234 ، فخر الدين قباوة : المرجع السابق ، ص 145 ، أحمد الحملاوي : المرجع السابق ، ص 45 ، محمّد الطنطاوي : تصريف الأسماء ، المملكة العربية السعودية الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ط 6 ، 1408 هـ ، ص 72 - 73 ، فاضل صالح السامرائي : معاني الأبنية في العربية ، دار عمار للنشر و التوزيع ، الأردن ، ط 2 ، 1428هـ-2007 م ، ص 31 .

2- بناء " مَفْعَل " : يصاغ المصدر الميمي على وزن " مَفْعَل " بكسر العين إذا كان معتلّ الفاء بالواو (1).

و قد خرجت بعض المصادر الميميّة عن قياسها ، حيث وردت على وزن " مَفْعَل " والأصل فيها أن ترد على وزن " مَفْعَل " ، نحو : مَرْجِعٌ ، مَسْجِدٌ ، مَنْزِلٌ ، مَنْطِقٌ ، مَعْصِيَةٌ ... إلخ .

ثانياً: تعدّد الاحتمالات الدلالية لصيغ المصدر الميمي الواردة على بناء " مَفْعَل " :

أدت صيغ المصدر الميمي الواردة على البناء التصريفي " مَفْعَل " في القرآن الكريم دلالات مختلفة تبعاً لما تملكه من طاقة دلالية تؤهلها لاستيعاب دلالات أخرى غير دلالاتها الأصلية من جهة ، واختلاف اللغويين و المفسرين حول تقديرها من جهة أخرى ، إذ ترد في بعض الأحيان دالة على ثلاثة احتمالات دلالية في آن واحد ، وترد في أحيان أخرى دالة على أكثر من ذلك ، وسيتم إيراد بعض منها على هذا النحو :

جدول رقم (03) : يوضح تعدّد الاحتمالات الدلالية لصيغ المصدر الميمي

من الفعل الثلاثي الواردة على بناء " مَفْعَل " :

البناء	الصيغة	احتمالاتها الدلالية	موطنها
مَحْيَا	- المصدر الميمي . - اسم الزّمان .	- المصدر الميمي + اسم الزّمان	﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [ الأنعام : 162 ]
مَمَات	- المصدر الميمي . - اسم الزّمان .	- المصدر الميمي + اسم الزّمان	﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [ الأنعام : 162 ]

(1) - ينظر: سيبويه : المصدر السابق ، ج 4 / ص 88... 90 ، الرضي الإسترايادي : المصدر السابق ، ج 1 / ص 168  
170 أحمد الحملاوي : المرجع السابق ، ص 45 ، عباس حسن ، المرجع السابق ، ج 3 / ص 232 - 234 ، فخر  
الدين قباوة : المرجع السابق ، ص 145 ، 146 ، محمد الطنطاوي : المرجع السابق ، ص 72 - 73 ، فاضل السامرائي  
: المرجع السابق ، ص 31 .

﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ﴾ [ الرَّحْمَن : 46 ]	- المصدر الميمي . - اسم المكان . - المصدر الميمي + اسم المكان	مَقَام	مَفْعَل
﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [ البقرة : 60 ]	- المصدر الميمي . - اسم الزمان . - اسم المكان . - المصدر الميمي + اسم الزمان + اسم المكان	مَشْرَب	

يتضح من خلال هذا الجدول أنّ صيغ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي الواردة على بناء " مَفْعَل " توسّعت ، حيث لم تدلّ على المعنى الذي وضعت له فقط ، بل أفادت إلى جانب دلالتها الأصليّة دلالات أخرى ، و فيما يلي توضيح لذلك :

1- بناء " مَفْعَل " بين دلالة المصدر الميمي و اسم الزمان :

لومن أمثلة هذا التعدّد الدلالي في التنزيل العزيز ، قول الحقّ تبارك وتعالى : ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [ الأنعام : 162 ] ، حيث تأرجحت صيغتنا " مَحْيَا وَمَمَات " بين ثلاثة احتمالات دلاليّة ، وهي على هذا النحو :

أ- دلالتها على المصدر الميمي ، و هي دلالة استنتجت من خلال مبنى الصيغتين ، حيث وردتا على البناء " مَفْعَل " ، و هو بناء تصريفي قياسي في أبنية المصدر الميمي (1) ، إذ إنّ قياس صوغه من الثلاثي المجرد يكون على هذا البناء ، وذلك إذا كان فعله غير المثال الواوي الصحيح اللامّ ، سواء أكان الفعل بعد هذا صحيح اللامّ ، أم معلّها ، و سواء أكانت عين مضارعه مفتوحة ، أم لا (2) ، هذا فضلا عمّا أفادته سياقيا ، إذ دلّتا على معنى الحياة و الموت

(1) - ينظر : سيبويه : المصدر السابق ، ج 4 / ص 90 .

(2) - ينظر : محمّد الطنطاوي : المرجع السابق ، ص 72 - 73 ، فخر الدّين قباوة : المصدر السابق ، ص 144 - 145

أي أنّ حياة العبد ومماته ستكون خالصة لله ربّ العالمين ، وهي دلالة أكدها كلّ من الطّبري وابن الجوزي ، والألوسي (1) .

ب- دلالتهما على اسم الزّمان : و هي دلالة فرضتها الهيئة الخارجية للصّيغتين أيضا فالبناء " مَفْعَل " بناء تصريفي قياسي في أبنية اسم الزّمان أيضا (2) ، إذ إنّ قياس صوغه من الثلاثي المجرد يكون على هذا البناء ، و ذلك إذا كان فعله معتلّ اللّام ، أو عين مضارعه مفتوحة ، أو مضمومة (3) ، هذا فضلا عن تأكيد السياق لهذه الدّلالة ، أي : إنّ معنيهما ما يقدّمه العبد في زمن حياته من مختلف الأعمال ، وما يوصي به بعد مماته ، أو ما يموت عليه من إيمان وطاعة لله ربّ العالمين ، وقد أكدّ الزّمخشري هذه الدّلالة في قوله : « وآتية في حياتي وما أموت عليه من الإيمان و العمل الصّالح » (4) ، وهي دلالة أقرّ بها أيضا كلّ من القرطبي و السّدي عبد الرّحمن بن ناصر في تفسيريهما (5) .

ت- دلالتهما على المصدر الميمي و اسم الزّمان معا : وهي دلالة أيدها البناء التّصريفي للصّيغتين أيضا، حيث وردتا على البناء " مَفْعَل " وهو بناء مشترك يفيد الدّلاتين معا، إذ قياس صوغه من الثلاثي أن يكون على هذا البناء ، سواء أريد به المصدر أو الزّمان أو المكان ، إن اعتلّت لامه مطلقا ، أو صحت ، و لم تُكسر عين مضارعه (6) .

---

(1) - ينظر: الطّبري : المصدر السّابق ، م/3 ص 393 ، ابن الجوزي : المصدر السّابق ، ص 481 ، الألوسي : المصدر السّابق ، م/4 ج 8 ، ص 424 .

(2) - ينظر : الرّضي الإسترابادي : المصدر السّابق ، ج 1 / ص 181 ، ابن مالك : المرجع السّابق ، ص 208 .

(3) - ينظر: فخر الدّين قباوة : المرجع السّابق ، ص 170 - 171 ، هادي نهر : المرجع السّابق ، ص 158 .

(4) - الزّمخشري : المصدر السّابق ، م/2 ص 79 .

(5) - ينظر : القرطبي : المصدر السّابق ، م/4 ص 134 ، السّدي عبد الرّحمن بن ناصر : تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان ، تقديم عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل ، محمّد الصّالح العثيمين ، تحقيق عبد الرحمن بن معلاً اللّويحق مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ، لبنان ، 1423 هـ ، 2002 م ج 8 / ص 282 .

(6) - ينظر : ابن مالك : المصدر السّابق ، ص 208 .

وقد أيد هذين الاحتمالين الدلاليين معا من دون ترجيح أحدهما ؛ لأنّهما مرادان في الوقت نفسه كلّ من **أبي حيّان الأندلسي** ، و**الثعالبي** <sup>(1)</sup> ، ووافقهما في ذلك **الطاهر بن عاشور** ، حيث يقول : « و **المَحْيَا** و**المَمَات** يستعملان مصدرين ميمين ، ويستعملان اسمي زمان من **حَيَّ** ومات و المعنيان محتملان ، فإذا كان المراد من **المَحْيَا** و **المَمَات** المعنى المصدرى ، كان المعنى على حذف مضاف تقديره : أعمال **المَحْيَا** ، و أعمال **المَمَات** ، أي الأعمال التي من شأنها أن يتلبّس بها المرء مع حياته ، ومع وقت مماته ، و إذا كان المراد منهما المعنى الزمّني كان المعنى ما يعترّيه في الحياة وبعد الممات » <sup>(2)</sup>

### ومما سبق ذكره يستنتج ما يلي :

**1 -** توسّعت صيغتا " **محيا** ، و**ممات** " فأفادت ثلاثة احتمالات دلالية ، و هي : دلالتهما على المصدر الميمي ، أو دلالتهما على اسم الزّمان ، أو دلالتهما على المعنيين معا من دون ترجيح ، و مردّ ذلك إلى أنّ البناء التصريفي " **مَفْعَل** " هو بناء مشترك بين المصدر الميمي و اسم الزّمان ، وهو بناء صالح لإفادة الوظيفتين الصّرفيتين معا .

**2-** استنتجت الاحتمالات الدلالية لهاتين الصّيغتين مراعاة لضوابط صرفيّة، و أخرى دلالية وهي كما يلي :

**أ - الضّابط الصّرفي** : ويتجلّى في أنّ دلالة المصدر الميمي استنتجت من خلال مبنى الصّيغتين الصّرفيتين الواردتين على البناء التصريفي " **مَفْعَل** " ، وهو بناء تصريفي يصاغ عليه المصدر الميمي إذا كان فعله معتلاً ناقصا بالياء ، أو معتلاً من الأجوف الواوي ، فصيغة " **مَحْيَا** " الواردة على وزن " **مَفْعَل** " عدّت مصدرا ميميا ؛ لأنّها مصوغة من الفعل الناقص

(1) - ينظر : أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج4/ ص 703 ، الثعالبي : المصدر السابق ، ج2/ ص 535 .

(2) - الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م4 / ج 8 ، ص 201 .

بالياء "حَيَّ" ، وصيغة "مَمَات" الواردة على وزن "مَفْعَل" أيضا عدّت مصدرا ميميا ؛ لأنها مصوغة من الفعل الأجوف الواوي ، أما دلالة اسم الزّمان ، فقد استنتجت أيضا من خلال مبنى الصّيغتين الواردتين على البناء التصريفي "مَفْعَل" ، وهو بناء تصريفي يصاغ عليه اسم الزّمان إذا كان فعله معتلاً ناقصا بالياء ، أو معتلاً من الأجوف الواوي ، لذلك فإنّ صيغة "مَحْيَا" الواردة على وزن "مَفْعَل" عدّت اسم زمان ؛ لأنها مصوغة من الفعل الناقص بالياء "حَيَّ" وصيغة "مَمَات" الواردة على وزن "مَفْعَل" أيضا عدّت اسم زمان ؛ لأنها مصوغة من الفعل الأجوف الواوي ، أما احتمال الصّيغتين للدّاليتين معا ، أي : المصدر الميمي واسم الزّمان فقد كان مردّه أنّ الصّيغتين "مَحْيَا و مَمَات" وردتا على البناء التصريفي "مَفْعَل" ، وهو بناء مشترك بين المصدر الميمي واسم الزّمان ، إذ كلّ منهما يصاغ على هذا النّحو ؛ لأنّ فعليهما من الناقص اليائي ، و الأجوف الواوي ، إذا فالبناء مناسب لكلّ الاحتمالات الدلالية .

**ب - الضابط الدلالي :** ويتجلّى في أنّ دلالة المصدر الميمي استنتجت من خلال ما أفادته صيغتا "مَحْيَا" ، و "مَمَات" ، سياقيا ، إذ أفادتا دلالاتي حدثي الحياة و الموت ، فحياة العبد و مماته ستكون خالصة لله ربّ العالمين ، وهي دلالة جائزة ، أما دلالة اسم الزّمان ، فقد استنتجت من خلال ما أفادته الصّيغتان سياقيا أيضا ، إذ دلّتا على زمني الحياة و الموت ، وهو ما يقدّمه العبد من أعمال أثناء فترة حياته ، وما يوصي به ، أو ما يعتريه بعد مماته ، وهي دلالة جائزة أيضا ، أما احتمالهما للدّاليتين معا ، فذلك يرجع إلى أنّ الصّيغتين صالحتان لتقبّل الاحتمالين معا من دون ترجيح .

## 2 - بناء "مَفْعَل" بين دلالة المصدر الميمي واسم المكان :

ومن أمثلة تعدّد الاحتمالات الدلالية لصيغة صرفية واحدة في التّنزيل العزيز صيغة "مَقَام" في قول الحقّ تبارك وتعالى : ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ ﴾ [ الرّحمن : 46 ] ، حيث

أفادت هذه الصيغة في الآية الشريفة دلالات متباينة تبعا لتعدد واختلاف آراء اللغويين و المفسرين حولها ، و هي على هذا النحو :

أ- **دلالتها على المصدر الميمي** : و هي دلالة استنتجت من خلال مبنى الصيغة ، حيث وردت على البناء " **مَفْعَلٌ** " ، و هو بناء تصريفي قياسي في أبنية المصدر الميمي (1) ، إذ إنّ قياس صوغه من الثلاثي المجرد يكون على هذا البناء ، وذلك إذا كان فعله غير المثال الواوي سواء أكان الفعل بعد هذا صحيح اللام ، أم معلّما ، و سواء أكانت عين مضارعه مفتوحة ، أم لا (2) يقول سيبويه : « و أمّا ما كان يَفْعُلُ منه مضموما ، فهو بمنزلة ما كان يَفْعَلُ مفتوحا لم يبنوه على مثال يَفْعُلُ ؛ لأنّه ليس في الكلام مَفْعُلٌ ، فلمّا لم يكن إلى ذلك سبيل ، و كان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفهما ، و ذلك قولك : قَتَلَ يَقْتُلُ ، و هذا المَقْتُلُ ، و قالوا : يَفُومُ ، و هذا المَقَامُ » (3) ، هذا فضلا عمّا أفادته سياقيا ، إذ حدّد معناها على وجهين ؛ إمّا خوف العبد من عذاب ربّه يوم الحساب، و إمّا قيام الله على عبده بإحصاء ما اكتسب (4) ، وهي دلالة أقرّ بها الطبري أيضا في قوله : « ولمن اتقى الله من عباده فخاف مقامه بين يديه فأطاعه بأداء فرائضه و اجتناب معاصيه » (5) ، و هي دلالة أكّدها السعدي هو الآخر في تفسيره (6) .

ب- **دلالتها على اسم المكان** ، و هي دلالة فرضتها الهيئة الخارجية للصيغة أيضا ، فالبناء " **مَفْعَلٌ** " بناء تصريفي قياسي في أبنية اسم المكان (7) ، إذ إنّ قياس صوغه من الثلاثي المجرد

(1) - ينظر: سيبويه : المصدر السابق ، ج 4 / ص 90 .

(2) - ينظر: محمّد الطنطاوي : المرجع السابق ، ص 72 ، 73 ، فخر الدّين قباوة : المرجع السابق ، ص 144 - 145 .

(3) - سيبويه : المصدر السابق ، ج 4 / ص 90 .

(4) - ينظر: ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 1381 .

(5) - الطبري : المصدر السابق ، م7/ ص 190 .

(6) - ينظر: السعدي عبد الرّحمن بن ناصر : المصدر السابق ، ج27/ ص 831 .

(7) - ينظر: الرّضي الإستراباذي : المصدر السابق ، ج 1 / ص 181 ، ابن مالك : المرجع السابق ، ص 208 .

يكون على هذا البناء ، إذا كان معتلّ العين ، سواء أكان مضارعه يَفْعَلُ بفتح العين ، مثل يَخَافُ ، أو على يَفْعُلُ بضمّ العين ، مثل : يقول (1) ، هذا فضلا عن تأكيد السياق لهذه الدلالة وهي الدلالة التي أكدها الرّازي (2) .

ت- دلالتها على المصدر الميمي و اسم المكان معا : وهي دلالة أكدها أكثر المفسرين ، فقد ذهب إلى ذلك القرطبي في قوله : « فمقام مصدر بمعنى القيام ، وقيل خاف قيام ربّه عليه ، أي إشرافه و اطلاعه عليه ، بيان قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ [الرعد: 33] ...وقيل : المقام الموضع ، أي خاف مقامه بين يدي ربّه للحساب ، ويجوز أن يكون المقام للعبد ، ثم يضاف إلى الله «(3) ، وقد أكّد هذه الدلالة أيضا كلّ من الألويسي والطاهر بن عاشور (4) .

### ومما سبق ذكره يمكن تسجيل بعض الملاحظات :

1- انفتحت صيغة " مقام " مفيدة ثلاثة احتمالات دلالية ، و هي : دلالتها على المصدر الميمي ، أو دلالتها على اسم المكان ، أو دلالتها على المعنيين معا من دون ترجيح ، و مردّ ذلك إلى أنّ البناء التصريفي " مَفْعُل " هو بناء مشترك بين المصدر الميمي و اسم المكان ؛ أي يستخدم لإفادة الوظيفتين الصّرفيتين معا .

2- صنّفت الصّيغة ضمن الاحتمالات الدلالية الثلاثة مراعاة لضوابط صرفية و أخرى دلالية وهي كما يلي :

(1) - ينظر: ابن يعيش ، موقّق الدّين أبو البقاء : شرح المفصل ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب منشورات محمّد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 1422 هـ ، 2001 م ج 4 / ص 146 .

(2) - ينظر: الرّازي ، المصدر السابق ، ج29/ ص123 .

(3) - القرطبي : المصدر السابق ، م7/ ج27/ ص 148 .

(4) - ينظر : الألويسي : المصدر السابق ، م14 ، ج27/ ص 151 ، الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م11 ، ج27

📖. الباب الأول : الفصل الثاني : التوسّع الدلالي لصيغ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي .

أ - الضابط الصّرفي : ويتجلى في أنّ دلالة المصدر الميمي استنتجت من خلال مبنى الصّيغة الصّرفية الواردة على البناء التصريفي " مَفْعَل " ، وهو بناء تصريفي يصاغ عليه المصدر الميمي إذا كان فعله معتلاً من الأجوف الواوي ، فصيغة " مَقَام " الواردة على وزن " مَفْعَل " عدت مصدرا ميميا ؛ لأنها مصوغة من الفعل الأجوف الواوي ، أمّا دلالة اسم المكان فقد استنتجت أيضا من خلال مبنى الصّيغة الواردة على البناء التصريفي " مَفْعَل " ، وهو بناء تصريفي يصاغ عليه اسم المكان إذا كان فعله معتلاً من الأجوف الواوي ، أمّا احتمال الصّيغة للدّاليتين معا ، أي المصدر الميمي واسم المكان ، فقد كان مرده أنّ الصّيغة " مَقَام " وردت على البناء التصريفي " مَفْعَل " و هو بناء مشترك بين المصدر الميمي واسم المكان ، إذ كلّ منهما يصاغ على هذا النحو ؛ لأنّ فعلهما من الأجوف الواوي ، إذا فالبناء مناسب لما وضع له .

ب- الضابط الدلالي : ويتجلى في أنّ دلالة المصدر الميمي استنتجت من خلال ما أفادته صيغة " مَقَام " سياقيا ، إذ أفادت دلالة حدث القيام ، فالعبد يخاف مقامه بين يديه عزّ وجلّ لذلك يسعى دائما إلى طاعته بأداء فرائضه ، و اجتناب معاصيه ، وهي دلالة جائزة ، أمّا دلالة اسم المكان ، فقد استنتجت من خلال ما أفادته الصّيغة سياقيا أيضا ، إذ دلّت على مكان القيام سواء أكان موضع العبد بين يدي ربّه ، وهو في موضع للحساب ، أم الموضع الذي فيه الله قائم على عباده ، وهي دلالة جائزة أيضا ، أمّا احتمالها للدّاليتين معا ، فذلك يرجع إلى أنّ الصّيغة صالحة لتقبّل الاحتمالين معا من دون ترجيح ، فهي تفيد دلالة حدث القيام وموضعه في الوقت نفسه .

### 3- بناء " مَفْعَل " بين دلالة المصدر الميمي و اسمي الزمان و المكان :

لومن شواهد هذا التوسّع الدلالي في القرآن الكريم صيغة "مَشْرَب" في قوله جلّ ثناؤه ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [ البقرة : 60 ] ، حيث شملت أربعة احتمالات دلالية أوردتها المفسرون واللغويون على هذا النحو :

أ- دلالتها على المصدر الميمي : و هي دلالة استنتجت من خلال مبنى الصيغة ، حيث وردت على البناء " مَفْعَل " ، و هو بناء تصريفي قياسي في أبنية المصدر الميمي (1) ، إذ إنّ قياس صوغه من الثلاثي المجرد يكون على هذا البناء ، وذلك إذا كان فعله صحيحا مفتوح العين في المضارع (2) ، يقول سيبويه : « و أمّا ما كان يَفْعَلُ منه مفتوحا ، فإنّ اسم المكان يكون مفتوحا ، و ذلك قولك : شَرِبَ يَشْرَبُ ، و تقول للمكان مَشْرَبٌ ، و لَيْسَ يَلْبَسُ و المكان المَلْبَسُ ، و إذا أردت المصدر فتحته أيضا ، كما فتحته في يَفْعَلُ ، فإذا جاء مفتوحا في المكسور ، فهو في المفتوح أجدر أن يفتح » (3) ، هذا فضلا عمّا أفادته الصيغة سياقيا ، حيث أدت دلالة المصدر الميمي ؛ أي حدث الشرب ، و هي دلالة أثبتها الطبري في قوله : « مشرَبُهُم : لا يدخل سبَطٌ على غيره في شربه » (4) .

ب- دلالتها على اسم المكان : وهي دلالة فرضتها الهيئة الخارجية للصيغة ، حيث وردت على بناء تصريفي يؤكّد انتماءها ، فالبناء " مَفْعَل " بناء تصريفي قياسي في أبنية اسم المكان (5) ، إذ إنّ قياس صوغه من الثلاثي المجرد يكون على هذا البناء ، إذا كان فعله صحيحا مفتوح العين

(1) - ينظر: سيبويه : المصدر السابق ، ج 4 / ص 90 .

(2) - ينظر : المصدر نفسه ، ج 4 / ص 89 .

(3) - المصدر نفسه ، ج 4 / ص 89 .

(4) - الطبري : المصدر السابق ، م3/ ص 512 .

(5) - ينظر: الرضي الإسترأبادي : المصدر السابق ، ج 1 / ص 181 ، ابن مالك : المصدر السابق ، ص 208 .

في المضارع (1) ، يقول سيبويه « وأما ما كان يفعلُ منه مفتوحاً، فإنَّ اسم المكان يكون مفتوحاً و ذلك قولك: شَرِبَ يَشْرَبُ، و تقول للمكان مَشْرَبٌ ، و لَيْسَ يَلْبَسُ، والمكان الْمَلْبَسُ » (2) ، وهي دلالة أقرَّ بها ابن عطية في تفسيره (3) ، و أكدها الألويسي في قوله « مَشْرَبَهُمْ : أي عَيْنُهُم الخاصة بهم » (4) ، ويقصد بذلك المكان الذي يشربون منه .

ب- دلالتها على المصدر الميمي و اسم المكان معا : وهما دالتان أكدهما السمين الحلبي في قوله : « المَشْرَبُ هنا موضع الشُّرْبِ ، لأنَّه روي أنه كان لكلِّ سبط عين من اثنتي عشرة عينا ، لا يَشْرِكُه فيها سِبْطٌ غيره ، وقيل هو نفس المشروب ، فيكون مصدرا واقعا موقع المفعول به » (5) .

ت - دلالتها على المصدر الميمي و اسمي الزَّمان و المكان : وهي دلالة أكدها الزَّاعب الأصفهاني ( ت 502 هـ ) في قوله : « المَشْرَبُ مصدر ، و اسم زمان الشُّرْبِ ومكانه » (6) .

و ممَّا سبق ذكره يستنتج ما يلي :

1- انفتحت الصيغة على أربعة احتمالات دلالية ، كلُّها مرادة ومحتملة الوقوع من غير ترجيح أحدها ، فبدلاً من الإتيان بصيغ اسم الزَّمان و اسم المكان ، و المصدر الميمي ، كلٌّ على حدة ، اجتمعت هذه الصيغ الثلاث في صيغة واحدة عبّرت عن المعاني كلِّها .

2- احتكم في تصنيف الصيغة ضمن الاحتمالات الدلالية المذكورة إلى ضوابط صرفية و أخرى دلالية ، و هي على هذا النحو :

(1) - ينظر: سيبويه : المصدر السابق ، ج 4 / ص 89 .

(2) - المصدر نفسه ، ج 4 / ص 89 .

(3) - ينظر : ابن عطية : المصدر السابق ، ص 92 .

(4) - الألويسي ، المصدر السابق ، م 2 / ج 9 / ص 116 .

(5) - السمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 1 / ص 387 .

(6) - الزَّاعب الأصفهاني : المصدر السابق ، ج 1 / ص 339 ، كتاب الشين ، مادة ( شرب ) .

أ- الضابط الصرفي : و يتجلى في أنّ دلالة المصدر الميمي حدّدت بناء على ما يوحي به الشّكل الخارجي للصيغة ، إذ وردت على البناء التصريفي " مَفْعَل " ، و هو بناء تصريفي يرد عليه المصدر الميمي إذا كان فعله ثلاثيا صحيحا مفتوح العين في المضارع ، أمّا دلالتا اسم المكان و الزّمان ، فقد حدّدتا أيضا بناء على ما يوحي به الشّكل الخارجي للصيغة ، إذ وردت على البناء التصريفي " مَفْعَل " ، و هو بناء تصريفي يرد عليه كلّ من اسم المكان و الزّمان إذا كان فعلهما ثلاثيا صحيحا مفتوح العين في المضارع ، أما احتمال دلالتها على المعاني مجتمعة أي المصدر الميمي ، و اسم المكان ، و اسم الزّمان ، فيعود إلى الاشتراك الحاصل بين هذه الصيغ ، إذ كلّ منها يصاغ على البناء التصريفي " مَفْعَل " إذا كان فعله ثلاثيا صحيحا مفتوح العين في المضارع ، يقول ابن مالك : « يصاغ من الفعل الثلاثي " مَفْعَل " ، فتفتح عينه مرادا به المصدر ، أو الزّمان أو المكان ، إن اعتلّت لامه مطلقا ، أو صحت ولم تكسر عين مضارعه »(1) .

ب- الضابط الدلالي: ويتجلى في مناسبة كلّ وظيفة صرفية لما أدته من دلالة سياقية ، فدلالة المصدر الميمي استنتجت من خلال ما أفادته صيغة " مَشْرَب " ، سياقيا ، حيث أفادت دلالة حدث الشّرب ، إذ لا يدخل سبباً على غيره في شربه من تلك العين التي خصّها الله له للشّرب منها وهي دلالة جائزة ، أمّا دلالتا اسمي المكان و الزّمان ، فقد استنتجتا من خلال ما أفادته الصيغة سياقيا أيضا ، إذ دلّت على موضع الشّرب وزمانه ، وهما دالتان جائزتان أيضا أمّا احتمالها للدلالات معا ، فذلك يرجع إلى أنّ الصيغة صالحة لتقبّل الاحتمالات كلّها من دون ترجيح ، فهي تفيد دلالة حدث الشّرب وموضعه وزمانه في الوقت نفسه .

1- ابن مالك : المصدر السابق ، ص 208 .

## المبحث الثاني : التوسّع الدلالي لصيغ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي الواردة

### على بناء " مَفْعَل "

أولاً : تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ المصدر الميمي الواردة على بناء " مَفْعَل " :

توسّعت صيغ المصدر الميمي الواردة على بناء " مَفْعَل " في التنزيل العزيز لتشمل دلالات متباينة يصعب ترجيح إحداها على الأخرى ؛ كأنّ تدلّ صيغة من صيغ المصدر الميمي على المصدر الميمي ، كما هو جليّ من شكلها الخارجي ، وتدّل في الوقت نفسه على صيغ مختلفة كدلالتها على اسم الزمان ، أو دلالتها على اسم المكان ، أو دلالتها على المصدر الميمي ، واسمي الزمان و المكان معا ، مع مراعاة إمكاناتها الدلالية ، إذ تحتمل في بعض الأحيان ثلاثة احتمالات دلالية ، وتحتمل في أحيان أخرى أكثر من ذلك و هو ما سيتمّ توضيحه في هذا الجدول :

جدول رقم (04) : يوضّح تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ المصدر الميمي

من الفعل الثلاثي الواردة على بناء " مَفْعَل "

البناء	الصيغة	احتمالاتها الدلالية	موطنها
مَفْعَل	مَيْسِر	- مصدر ميمي - اسم مكان - اسم مكان أو اسم جنس	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَّفْعِهِمَا ﴾ [ البقرة : 219 ]
	مَقِيل	- مصدر ميمي أو اسم مكان أو اسم زمان - اسم مكان - اسم زمان	﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾ [ الفرقان : 24 ]
	مَوْعِد	- مصدر ميمي - مصدر ميمي + اسم مكان - اسم زمان - اسم زمان + اسم مكان - مصدر ميمي ، أو اسم زمان أو اسم مكان	﴿ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلَفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى ﴾ [ طه : 58 ]

يتضح من خلال هذا الجدول أنّ صيغ المصدر الميمي الواردة على هيئة " مَفْعَل " توسّعت ، حيث لم تدلّ صيغته على المعنى الذي وضعت له فقط ، بل أفادت إلى جانب دلالتها الأصلية دلالات أخرى ، وقد جاء القرآن الكريم مؤيِّدا لهذا التوسّع ، كما نصّ على ذلك المفسّرون و اللّغويون .

#### 1 - بناء " مَفْعَل " بين دلالة المصدر الميمي واسم المكان واسم الجنس :

لومن أمثلة هذا التّعدد الدلالي ، قول الحقّ تبارك و تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ﴾ [البقرة : 219] ، إذ اتّسعت صيغة " مَيْسِر " في هذه الآية الشريفة لتشمل معاني مختلفة ، منها :

أ- دلالتها على المصدر الميمي : و هي دلالة أكّدها البناء التصريفي الذي وردت عليه الصيغة ، إذ وردت على البناء التصريفي " مَفْعَل " ، و هو بناء تصريفي غير قياسي يرد عليه المصدر الميمي إذا كان فعله ثلاثيا صحيحا أو معتلّ الفاء بالياء من باب " فَعَلَ يَفْعُلُ " ؛ لأنّ المصدر الميمي القياسي يصاغ من هذا الباب على وزن " مَفْعَل " ، يقول سيبويه : « فإذا أردت المصدر بنيته على مَفْعَل ، و ذلك قولك : إنّ في ألف درهم لمضربا ، أي لضربا ، و ربّما بنوا المصدر على المَفْعَل ، كما بنوا المكان عليه ، إلّا أنّ تفسير الباب و جملة على القياس كما ذكرته لك » (1) هذا فضلا عن تأكيد السياق لذلك ، فهي بمعنى اليسر ، وهو القمار لأخذ مال الرّجل بيسر وسهولة من غير كدّ و لا تعب(2) ، وهي دلالة أقرّ بها الطّبري في قوله : « و أمّا المَيْسِرُ : فإنّها المَفْعَلُ من قول القائل : " يَسِرُ لي هذا الأمر " ، إذا وجب لي ، فهو يَيْسِرُ لي يَسْرًا ومَيْسِرًا » (3) كما أثبت الزّمخشري هو الآخر هذه الدلالة في قوله : « و المَيْسِرُ :

(1) - سيبويه : المصدر السّابق ، ج 4 / ص 87 - 88 .

(2) - الرّازي : المصدر السّابق ، م 6 / ص 48 .

(3) - الطّبري : المصدر السّابق ، م 1 / ص 588 .

القمار ، مصدر يَسَرَّ كالمَوْعِد ، و المَرْجِع من فعلهما ، يقال : يَسَرُّهُ ، إذا قمرته ، و اشتقاقه من اليسر ، لأنّه أخذ مال الرّجل يُيسر و سهولة من غير كدّ و لا تعب ، أو من اليَسَار ؛ لأنّه سلب يَسَارُه «<sup>(1)</sup> ، و هي دلالة أكدها أيضا كثير من المفسرين<sup>(2)</sup> .

ب - دلالتها على اسم المكان : وهي دلالة فرضتها الهيئة التصريفية للصيغة ، إذ وردت على وزن "مَفْعِل" ، وهو بناء تصريفي يصاغ عليه اسم المكان من الفعل الثلاثي إذا كان صحيحا أو معتلّ الفاء بالياء من باب " فَعَلَ يَفْعِلُ " ، يقول سيبويه : « و أمّا ما كان من " فَعَلَ يَفْعِلُ " فإنّ موضع الفعل " مَفْعِلٌ " ، و ذلك قولك : هذا مَحْبِسُنَا و مَضْرِبُنَا و مَجْلِسُنَا ... »<sup>(3)</sup> ، و قد تأكّدت دلالتها المكانية من خلال سياقها النَّصِّي ، فهي بمعنى موضع القمار ، وقد ذكر ابن عطية ذلك في قوله : « و المَيْسِرُ مأخوذ من يَسَرَّ ، إذا جزر ، و اليَاسِرُ : الجازر ... و الجَزورُ الذي يستهم عليه يسمّى ميسيرا ؛ لأنّه موضع اليَسْرِ »<sup>(4)</sup> .

ت - دلالتها على اسم المكان أو اسم الجنس : وهي دلالة ذهب إليها الطاهر بن عاشور في قوله : « و المَيْسِرُ اسم جنس على وزن " مَفْعِل " مشتقّ من الميسر ، وهو ضدّ العسر أو الشدّة ، أو من يَسَرَّ مَيْسِرٌ ، وهو مكان مجازي ، جعلوا ذلك التّقامر بمنزلة الظرف الذي فيه اليَسار ، أو اليُسْر ؛ لأنّه يفضي إلى رفاة العيش ... ، وقال صاحب الكشاف هو مصدر كالموعِد ، وفيه أنّه لو كان مصدرا لكان مفتوح السّين ، إذ المصدر الذي على وزن المفعّل لا يكون إلّا مفتوح العين ما عدا ما شدّ ، ولم يذكروا المَيْسِر في الشاذ ، إلّا أن يُجاب بأنّ العرب وضعوا هذا الاسم على وزن المصدر الشاذ ليعلم أنّه الآن ليس بمصدر »<sup>(5)</sup> .

(1) - الرّمخشري : المصدر السّابق ، م 1 / ص 244 .

(2) - ينظر: ابن الجوزي : المصدر السّابق ، ص 128 ، القرطبي : المصدر السّابق ، م 2 / ج 2 / ص 49 .. 51 .

الرازبي : المصدر السّابق ، ج 6 / ص 48 ، الثعالبي : المصدر السّابق ، ج 1 / ص 443 - 444 .

(3) - سيبويه : المصدر السّابق ، ج 4 / ص 87 .

(4) - ابن عطية : المصدر السّابق ، ص 191 .

(5) - الطاهر بن عاشور : المصدر السّابق ، م 1 / ج 2 / ص 346 .

و يستنتج من خلال قول الطاهر بن عاشور أنه يؤثر احتمال دلالة الصيغة على معنيين فقط إمّا دلالتها على اسم الجنس ، فيكون بذلك معناها : أخذ المال بسهولة دون عناء وإمّا دلالتها على اسم المكان المجازي ، فيصبح التقامر بمثابة الموضع الذي فيه اليسار ، أي الذي يؤخذ فيه المال بسهولة ، أمّا دلالتها على المصدر الميمي فيجعلها من الشاذ ، متبعا في ذلك رأي بعض النحاة أنّ المصدر الميمي المشتقّ من الفعل الثلاثي من باب " فَعَلَ يَفْعَلُ " يكون على وزن " مَفْعَلٌ " قياسا ، وعلى وزن " مَفْعِلٌ " على غير قياس ، يقول سيبويه : « فإذا أردت المصدر بنيته على " مَفْعَلٌ " » (1) .

و ممّا سبق ذكره حول هذه الصيغة يمكن تسجيل بعض الملاحظات :

1- أفادت صيغة " مَيْسِرٌ " في سياقها النصّي ثلاثة احتمالات دلالية ؛ دلالتها على المصدر الميمي ، دلالتها على اسم المكان ، دلالتها على اسم الجنس ، أو اسم المكان ، وهو أمر يؤكّد توسّعها .

2- على الرّغم من تأكيد النحاة على أنّ المصدر الميمي من البناء " فَعَلَ يَفْعَلُ " ، إذا كان الفعل صحيحا أو معتلّ الفاء بالياء يكون على وزن " مَفْعَلٌ " قياسا ، وعلى وزن " مَفْعِلٌ " على غير قياس ، إلّا أنّ أكثر المفسّرين ذهبوا إلى القول بدلالة صيغة " مَيْسِرٌ " على المصدر الميمي ، وهو أمر يؤكّد :

\* عدم التّعويل النهائي على الهيئة الخارجية للصيغة؛ لأنّها تعجز في كثير من الأحيان على التّفريق بين المعاني الوظيفية، لذلك فإنّ السّياق هو الفيصل الحقيقي في التّفريق بين معانيها .

\* خروج الصيغة عن أقيستها الصّرفية يفتح مجال تعدّد احتمالاتها الدلالية ، و هو أمر يؤكّد توسّعها .

(1) - سيبويه : المصدر السابق ، ج4/ ص 87 ، 94 .

3- تم الاحتكام في تصنيف الصيغة ضمن الاحتمالات الدلالية المذكورة إلى ضوابط صرفية وأخرى دلالية ، و هي على هذا النحو :

أ- **الضابط الصرفي** : و يتجلى في أنّ دلالة المصدر الميمي حدّدت بناء على ما يوحي به الشكل الخارجي للصيغة ، إذ وردت على البناء التصريفي " **مَفْعَل** " ، و هو بناء تصريفي غير قياسي يرد عليه المصدر الميمي إذا كان فعله ثلاثيا صحيحا أو معتلّ الفاء بالياء من باب " **فَعَلَ يَفْعُلُ** " ؛ لأنّ المصدر الميمي القياسي يصاغ من هذا الباب على وزن " **مَفْعَل** " أمّا دلالة اسم المكان فقد حدّدت أيضا بناء على ما يوحي به الشكل الخارجي للصيغة ، إذ وردت على البناء التصريفي " **مَفْعَل** " و هو بناء تصريفي يرد عليه اسم المكان إذا كان فعله ثلاثيا صحيحا أو معتلّ الفاء بالياء من باب " **فَعَلَ يَفْعُلُ** " ، أما احتمال دلالتها على اسم الجنس فيعود إلى دلالتها على الجنس الصالح للقليل و الكثير ، و هو ما يوافق مفهوم اسم الجنس الإفرادي فهو « ما دلّ على الجنس صالحا للقليل و الكثير ، نحو : ماءٌ ، عَسَلٌ » (1) إذا ، فكلّ الاحتمالات الصرفية مناسبة لهيئة الصيغة الصرفية المحتملة.

ب- **الضابط الدلالي** : ويتجلى في مناسبة كلّ وظيفة صرفية لما أدته من دلالة سياقية فدلالة المصدر الميمي استنتجت من خلال ما أفادته صيغة " **مَيْسِر** " سياقيا ، حيث أفادت دلالة حدث اليسر ، وهو القمار ، و هو رجس من عمل الشيطان حدّر الله منه ؛ لأخذ مال الرجل بيسر وسهولة من غير كدّ و لا تعب ، وهي دلالة محتملة ، أمّا دلالة اسم المكان ، فقد استنتجت من خلال ما أفادته الصيغة سياقيا أيضا ، إذ دلّت على موضع القمار الذي يؤخذ فيه المال بسهولة من غير بذل أدنى جهد ، وهي دلالة محتملة أيضا ، أمّا احتمالها لدلالة اسم الجنس ، فذلك يرجع أيضا إلى دلالتها على أنّها ضدّ العسر و الشدّة ، و هي دلالة محتملة أيضا ، لذلك فإنّ الصيغة صالحة لتقبّل الاحتمالات كلّها من دون ترجيح .

(1) - فخر الدّين قباوة : المرجع السابق ، ص 223 .

## 2 - بناء " مَفْعَل " بين دلالة المصدر الميمي و اسمي الزّمان و المكان :

لومن مثل هذا التعدّد الدلاليّ قوله تعالى : ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾ [ الفرقان : 24 ] ، حيث أفادت صيغة " مَقِيلًا " دلالات متعدّدة تبعاً لاختلاف أقوال المفسّرين واللّغويين فيها ، وسيتم إيرادها على هذا النّحو :

أ- دلالتها على المصدر الميمي أو اسم المكان أو اسم الزّمان : وهي احتمالات دلالية فرضها البناء التصريفي للصيغة ، حيث وردت على وزن " مَفْعَل " ، وهو بناء تصريفي مشترك يرد على منواله كلّ من المصدر الميمي على غير قياس ، واسمي الزّمان و المكان على القياس ، يقول سيبويه : « و أمّا ما كان من " فَعَلَ يَفْعُلُ " ، فإنّ موضع الفعل " مَفْعَلٌ " و ذلك قولك : هذا مَحْبِسُنَا و مَضْرِبُنَا و مَجْلِسُنَا ، كأنّهم بنوه على بناء يَفْعُلُ ، فكسروا العين كما كسروها في يَفْعُلُ فإذا أردت المصدر بنيته على مَفْعَل ، و ذلك قولك : إنّ في ألف درهم لَمَضْرِبًا ، أي لَضْرِبًا ... و ربّما بنوا المصدر على المَفْعَلِ ، كما بنوا المكان عليه ، إلّا أنّ تفسير الباب و جملته على القياس كما ذكرته لك «<sup>(1)</sup> ، وهي في سياقها تكون دالة على المعاني الثلاثة مجتمعة ، أي : بمعنى أطيب مكان وزمان للاسترواح و التّمتع ، وهي احتمالات دلالية ذكرها البيضاوي في قوله « مكانا يُؤوَى إليه للاسترواح بالأزواج و التّمتع بهن تجوّزا له من مكان القيلولة على التّشبيه ... و يحتمل أن يراد بأحدهما المصدر أو الزّمان إشارة إلى أنّ مكانهم وزمانهم أطيب ما يتخيّل من الأمكنة و الأزمنة »<sup>(2)</sup> .

ب- دلالتها على اسم المكان : و هي دلالة أثبتت من خلال المبنى الذي وردت عليه الصيغة إذ وردت على هيئة " مَفْعَل " ، و هو مبنى صرفي يصاغ على منواله اسم المكان قياساً إذا كان معتلّ العين ، مكسور العين في المضارع ، من باب " فَعَلَ يَفْعُلُ " ، إذ يجري على قياس

(1) - سيبويه : المصدر السابق ، ج 4 / ص 87 - 88 .

(2) - البيضاوي : المصدر السابق ، م 2 / ج 19 / ص 519 .

الصّحيح ، يقول ابن يعيش : « ... و ما كان مكسور العين فا " لمفعل " منه مكسور ، نحو : المقيل و المبيت لأنّه من بات بييت، و قَالَ يَقِيلُ ، كضربَ يضربُ ، و جَلَسَ يَجْلِسُ ... » (1) إضافة إلى ما أفادته دلاليها و هي داخل سياقها النّصي ، فهي بمعنى مكان القيلولة أو المكان الذي يأوون إليه للاسترواح إلى أزواجهم ، يقول الزّمخشري : « المقيل المكان الذي يأوون إليه للاسترواح إلى أزواجهم و التمتع بمغازلتهم و ملامستهم ، كما أنّ المترفين في الدّنيا يعيشون على ذلك التّرتيب » (2) ، و هي دلالة يؤكّدها الألوّسي في قوله : « المقيل : المكان الذي يُؤوى إليه للاسترواح إلى الأزواج ، و التمتع بمغازلتهم ، سمّي بذلك ؛ لأنّ التمتع به يكون وقت القيلولة غالبا » (3) .

ت- دلالتها على اسم الزّمان : وهي دلالة يؤكّدها مبنى الصّيغة الصّرفية ، إذ وردت على وزن " مَفْعِل " ، و هو مبنى قياسي يصاغ عليه اسم الزّمان ، إذا كان فعله ثلاثيا معتلّ العين بالياء مكسور العين في المضارع ، من باب " فَعَلَ يَفْعُلُ " ، إذ يصاغ بالطريقة نفسها التي يصاغ عليها اسم المكان ، هذا فضلا عن دلالتها الزّمنية المحتملة المؤكّدة من خلال سياقها ، فهي بمعنى زمان أو وقت القيلولة ، وهو رأي أقرّ به الطّبري في تفسيره ، يقول : « قيل : معنى ذلك و أحسن فيها قرارا في أوقات قائلتهم في الدّنيا ، و ذلك أنّه ذكر أنّ أهل الجنّة لا يمرّ فيهم في الآخرة إلّا قدرّ ميقات النّهار من أوّله إلى وقت القائلة حتى يسكنوا مساكنهم في الجنّة فذلك معنى قوله " وأحسنّ مقبلا " » (4) .

(1) - ابن يعيش : المصدر السابق ، ج 4 / ص 146 .

(2) - الزّمخشري : المصدر السابق ، م3 / ص 252 .

(3) - الألوّسي : المصدر السابق ، م10 / ج 19 / ص 13 .

(4) - الطّبري : المصدر السابق ، م5 / ص 466 - 467 .

وقد ذهب الرازي مذهب الطّبري في تفسيره معنى " مقيلا " باسم الزّمان ، أي وقت القيلولة، قائلا « المستقرّ مكان الاستقرار ، و المقيّل زمان القيلولة ، فهذا إشارة إلى أنّهم من المكان في أحسن مكان ، ومن الزّمان في أطيب زمان»<sup>(1)</sup> .

### وفحوى القول في توسّع صيغة " مقيّل " مايلي :

**1 -** أفادت الصّيغة ثلاثة احتمالات دلالية ، تمثّل أحدهما في اجتماع المعاني الثلاثة ، أي المصدر الميمي ، و اسم الزّمان ، و اسم المكان ، و تمثّل ثانيهما في دلالة اسم المكان فقط وتمثّل ثالثهما في دلالة اسم الزّمان فقط ، و يرجع السّبب في تعدّد احتمالات هذه الصّيغة إلى اشتراك بنائها بين المصدر الميمي و الاسم ، إذ يصاغ المصدر الميمي على غير قياس من الفعل الثلاثي المعتل العين بالياء من باب " فَعَلَ يَفْعُلُ " على وزن " مَفْعِلٌ " و يصاغ اسما الزّمان والمكان على القياس من الباب نفسه على الوزن نفسه .

**2 -** احتملت الصّيغة الصّرفية ثلاث وظائف صرفيّة تماشيا مع ضوابط صرفيّة ، و أخرى دلالية تمّ الاحتكام إليها ، وهي على هذا النحو :

**أ- الضّابط الصّرفي :** و يتجلّى في أنّ دلالة المصدر الميمي استنتجت بناء على ما يوحي به بناء الصّيغة ، إذ وردت على وزن " مَفْعِلٌ " و هو بناء غير قياسي يرد عليه المصدر الميمي المصوغ من الفعل الثلاثي المعتلّ العين بالياء ، المكسور العين في المضارع ، من باب " فَعَلَ يَفْعُلُ " ، إذ القياس أن يكون على وزن " مَفْعَلٌ " ، أما دلالتا اسمي الزّمان و المكان ، فقد استنتجتا بناء على ما يوحي به بناء الصّيغة أيضا ، إذ يصاغ كلّ منهما قياسا من الفعل الثلاثي المعتلّ العين بالياء المكسور العين في المضارع ، من باب " فَعَلَ يَفْعُلُ " على وزن " مَفْعِلٌ " ، أمّا دلالتها على المعاني مجتمعة ، فيعود إلى أنّ البناء صالح للدلالة على المعاني الوظيفية الثلاثة.

(1)- الرازي : المصدر السابق ، ج24/ ص 72 .

ب- الضابطة الدلالي : و يتجلى في مناسبة كل وظيفة صرفية لما أدته من دلالة سياقية فوظيفة المصدر الميمي موافقة لمعنى حدث المقبل بغض النظر عن زمانه أو مكانه ، ووظيفة اسم الزمان موافقة لمعنى زمن القيلولة ، ووظيفة اسم المكان مناسبة أيضا لمكان القيلولة ، فكل مناسب لما وضع له .

لومن أمثلة التوسّع الدلالي الآتي من تعدّد الاحتمالات الدلالية للصيغة الصرفية الواحدة قول الحقّ تبارك وتعالى : ﴿ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلَفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى ﴾ [طه : 58] ، إذ اتسعت صيغة "موعد" في سياقها الشريف لتشمل خمسة احتمالات دلالية على وجه تقدير المفسرين و اللغويين :

أ- دلالتها على المصدر الميمي : أي وعدا ، ويعضد هذا المعنى بعض القرائن المحيطة بالصيغة وهو قوله : " لا نخلفه " ، أي لا نخلف ذلك الوعد ، و لا يصح وصف الزمان و المكان بذلك ، و هو ما ذكره الرّازي في قوله : « و الذي في هذه الآية بمعنى المصدر ، أي اجعل بيننا و بينك وعدا لا نخلفه ، لأنّ الوعد هو الذي يصح وصفه بالخلف ، أمّا الزمان و المكان فلا يصح وصفهما بذلك ، و ممّا يؤكّد ذلك أنّ الحسن قرأ " يَوْمَ الزَّيْنَةِ " بالنصب وذلك لا يطابق الزمان و المكان »<sup>(1)</sup> .

وممّا هو ملاحظ أنّ ترجيح دلالة المصدر الميمي في هذا الموطن يعود إلى مراعاة قرينتين ؛ أولهما قرينة قوله " لا نخلفه " ، فالخلف يكون للوعد ، و لا يكون للزمان و المكان وثانيهما قرينة نصب كلمة " يوم " في قوله عزّ وجل : ﴿ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى ﴾ ، [طه : 59] ، في قراءة الحسن على أساس أنّ " يوم " ظرف زمان ، أي موعدكم يقع يوم الزينة ، إضافة إلى كون المصدر الميمي يعمل فيما بعده ، على عكس اسمي الزمان و المكان ، فهما لا يعملان .

(1)- الرّازي : المصدر السابق ، ج22/ ص 71 .

ب- دلالتها على المصدر الميمي و اسم المكان: وهو احتمال ذهب إلى تأكيده العكبري في قوله : « هو ها هنا مصدر ، لقوله تعالى : ﴿لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا﴾ ، أي في مكان .... ويجوز أن يكون مكانا مفعولا ثانيا لـ " اجعل " ، وَمَوْعِدًا على هذا مكان أيضا «(1).

و الملاحظ على قول العكبري أنه يخرج دلالة الصيغة على أساس إعراب " مكانا " ، فإذا كانت تدلّ على المصدر الميمي ، فمعناها يكون لا نخلفه الوعد في مكان ، وبذلك يكون إعراب " مكانا " ظرف مكان ، و إذا كانت تدلّ على اسم المكان ، فإنّ معناها يكون لا نخلفه مكان الوعد ، وبذلك يكون إعراب " مكانا " مفعولا ثانيا للفعل " اجعل " المتعدّي إلى مفعولين وبذلك يحصل الفرق بين المعنيين ؛ فالمعنى الأوّل ، أي المصدر الميمي ، يكون التّركيز فيه على دلالة إخلاف الوعد ، أمّا المعنى الثّاني ، أي اسم المكان ، فيكون التّركيز فيه على دلالة إخلاف مكان الوعد ، و المعنيان مقصودان و مقبولان في الوقت نفسه .

ت- دلالتها على اسم الزّمان : أي زمان الوعد و الأجل و الميقات ، وهذا ما ذهب إليه الفراء وتبعه في ذلك الطّبري (2) ، قال الفراء : « يقول اضرب بيننا أجلا فضرِب »(3).

ث- دلالتها على اسمي الزّمان و المكان : فاسم الزّمان بمعنى الميقات ، و الأجل ، و اسم المكان بمعنى مكان الوعد الذي نتواعد فيه ، وهو ما ذهب إليه ابن الجوزي في قوله : « أي اضرب بيننا و بينك أجلاً وميقاتاً ... ، وقيل : المعنى اجعل بيننا و بينك موعدا مكانا نتواعد لحضورنا ذلك المكان ، و لا يقع منّا خلاف في حضوره »(4).

---

1- العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين : التّبيان في إعراب القرآن ، تحقيق علي محمّد الجاوي ، القسم الثّاني ، ص 893 - 894 .

2- ينظر : الفراء : المصدر السّابق ، م/2 ص 98 ، الطّبري : المصدر السّابق ، م/5 ص 202 .

3- الفراء ، المصدر نفسه ، م / 2 ص 98 .

4- ابن الجوزي : المصدر السّابق ، ص 908 .

ج- دلالتها على المصدر الميمي ، أو اسم الزّمان ، أو اسم المكان : وهو رأي ذهب إليه الزّمخشري ، يقول : « لا يخلو الموعد في قوله : ﴿ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا ﴾ من أن يجعل زمانا أو مكانا أو مصدرا»<sup>(1)</sup> . وهو مذهب أقرّ به ابن هشام أيضا<sup>(2)</sup> .

### وخلاصة القول في هذه الصّيغة مايلي :

1- انفتحت صيغة " مَوْعِد " على احتمالات متعدّدة ، ومردّ ذلك إلى أسباب متعدّدة ؛ منها ما يعود إلى ورود الصّيغة على بناء تصريفي مؤهّل لأن يحتوي مجموعة من الدلالات ، ومنها ما يعود إلى قدرة المفسّرين و اللّغويين على تفكيك هذه الصّيغة وجعلها تتحوّل من صيغة سطحيّة غير محتملة إلى صيغة توليديّة تحتمل العديد من الاحتمالات الدلالية ، ومنها ما يعود إلى القرائن المحاطة بها و التي ساعدت على تأكيد الاحتمالات .

2- كلّ الاحتمالات الدلالية المستتجة من الصّيغة جائزة و مقبولة ، و لا يمكن ترجيح أحدها لأنّ الصّيغة دلّت هيئة و سياقاً على هذه الاحتمالات .

3 - كلّ وظيفة صرفيّة تمّ استنتاجها من خلال هذه الصّيغة كانت بالنظر إلى بعض الضوابط الصرفيّة و الدلاليّة ، و هي على هذا النحو :

أ - الضّابط الصرفي : و يتجلّى في أنّ دلالة المصدر الميمي استنتجت من خلال مبنى الصّيغة الصرفية ، حيث وردت على البناء التصريفي " مَفْعَل " ، و هو بناء قياسي يرد عليه المصدر الميمي المصوغ من الفعل الثلاثي المعتلّ الفاء بالواو ، المكسور العين في المضارع من باب " فَعَلَ يَفْعُلُ " ، يقول الزّجاجي ( ت 340 هـ ) : « فإذا كان أوّل الفعل واوا ، فمَفْعَلٌ

(1)- الزّمخشري : المصدر السّابق ، م/3 ص 64 .

(2)- ينظر : ابن هشام : مغني اللّبيب عن كتب الأعراب ، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة مصر ، ج2/ص 251 .

منه مكسور العين في المكان و المصدر ، نحو : المَوْعِدُ ، و المَوْضِعُ ، و المَوْزِنُ « (1) ، أمّا دلالتا اسم الزّمان و المكان فقد استنتجتا بناء على ما يوحي به بناء الصّيغة أيضا ، إذ يصاغ كلّ منهما قياسا من الفعل الثلاثي المعتلّ الفاء بالواو ، المكسور العين في المضارع ، من باب " فَعَلَ يَفْعُلُ " على وزن " مَفْعِلُ " ، أمّا دلالتها على المعاني مجتمعة ، فيعود إلى أنّ البناء صالح للدلالة على المعاني الوظيفية الثلاثة ؛ لأنّه بناء مشترك بين المصدر الميمي و الاسم إذ يصاغ كلّ من المصدر الميمي و اسمي الزّمان و المكان من الفعل الثلاثي المعتلّ الفاء بالواو ، المكسور العين في المضارع من باب " فَعَلَ يَفْعُلُ " على وزن " مَفْعِلُ " ، يقول سيبويه تحت عنوان " هذا باب ما كان من هذا النّحو من بنات الواو التي الواو فيهن فاء " (2) « فكلّ شيء كان من هذا " فَعَلَ " فإنّ المصدر منه من بنات الواو و المكان يبني على " مَفْعِلُ " و ذلك قولك للمكان المَوْعِدِ والمَوْضِعِ ، و المَوْرِدِ ، و في المصدر المَوْجِدَةِ و المَوْعِدَةِ » (3).

ب- الضّابط الدلالي : و يتجلّى في مناسبة كلّ وظيفة صرفيّة لما أدّته من دلالة سياقيّة فوظيفة المصدر الميمي موافقة لمعنى حدث عدم إخلاف الوعد ؛ لأنّ الوعد هو الذي يصحّ وصفه بالخُلفِ ، ووظيفة اسم الزّمان موافقة أيضا لدلالة زمن الوعد الذي اتّفق عليه موسى و فرعون ، ووظيفة اسم المكان مناسبة أيضا لمكان الوعد الذي حدّد من قبلهما للتّواعد فيه أمّا احتمالها للدلالات مجتمعة ، فذلك يرجع إلى أنّ الصّيغة صالحة لتقبّل الاحتمالات كلّها من دون ترجيح ، فهي تفيد دلالة حدث عدم إخلاف الوعد وموضعه وزمانه في الوقت نفسه .

و يستنتج ممّا سبق ذكره حول توسّع صيغ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي في

القرآن الكريم سواء أكان من الفعل الثلاثي على وزن " مَفْعِلُ " أم على وزن " مَفْعِلُ " ، ما يلي :

(1) - الرّجّاجي، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق ، الجُمَلُ في النّحو ، حقّقه و قدّم له علي توفيق الحمّد ، مؤسّسة الرّسالة ببيروت ، لبنان ، دار الأمل ، إربد ، الأردن ، ط 1 ، 1404هـ ، 1984 م ج 3 / ص 389 .

(2) - سيبويه : المصدر السابق ، ج 4 / ص 92 .

(3) - المصدر نفسه ، ج 4 / ص 92 .

- توسّعت صيغ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي ، لاعتبارات معيّنة :

\* اختلاف المفسّرين و اللّغويين حول تقديرها .

\* مراعاة بعض المفسّرين الضوابط الصّرفية القياسيّة لاشتقاق صيغ المصدر الميمي ، و اسمي الزّمان و المكان ، إذ يكون ترجيحهم لمعنى من المعاني بحسب ما تقتضيه قواعد صوغ هذه الصّيغ ، في حين لم يحتكم بعض المفسّرين إلى هذه الضوابط ، ويرون بانفتاح الصّيغة على دلالات أخرى حتى و إن خالفت تلك القواعد .

\* الطّاقة الدلاليّة التي تمتلكها كلّ صيغة ؛ إذ هناك من الصّيغ من كانت طاقتها الدلاليّة لا تؤهلها سوى لقبول معنيين فقط ، وهناك من كانت لها طاقة دلاليّة كبيرة أهلتها إلى احتمال أكثر من دلالة .

\* تعدّد قراءات صيغ المصدر الميمي ، فلنعدّها أثر كبير في تعدّد دلالاتها ، لذلك كان ترجيح المفسّرين لدلالة صيغة من الصّيغ يعود إلى ترجيحهم أيضا لقراءة من القراءات .

\* اشتراك صيغ المصدر الميمي مع اسمي الزّمان و المكان في بعض حالات بنائها ، إذ تلتقي هذه الصّيغ التّقاء تامّا في بعض أبنيتها من الثلاثي .

- توسّعت صيغ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي الواردة على البناءين الصّرفيّين " مَفْعَل " و مَفْعِل " ؛ بحيث لم تفد دلالة المصدر الميمي فقط ، بل أفادت إلى جانب دلالتها الأصليّة دلالات أخرى ، كدلالتها على اسم الزّمان ، و اسم المكان ، وقد يعود سبب دلالتها على هاتين الدلالتين بالضبط إلى الاشتراك الصّيغي بين المصدر الميمي و اسم الزّمان و المكان في هذين البناءين ، ففي البناء " مَفْعَل " ، وقع الاشتراك بين الصّيغ الثلاث على هذا النّحو :

\* لمّا بنيت من الفعل الثلاثي الصّحيح ، المفتوح العين في المضارع ، أو المضموم ، نحو : مشرّب .

\* لَمَّا بُنِيَتْ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الْمَعْتَلِّ الْعَيْنِ ، الْمَفْتُوحِ فِي الْمَضَارِعِ ، نَحْوُ : مَنَامٌ .  
\* لَمَّا بُنِيَتْ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الْمَعْتَلِّ ، مِنَ الْأَجْوْفِ الْوَاوِيِّ ، أَوْ النَّاقِصِ الْيَائِيِّ ، وَ لَمْ تَكْسُرْ عَيْنَ مَضَارِعِهِ ، نَحْوُ : مَقَامٌ ، مَحْيَا .

فَالْقِيَاسُ فِي الصِّيغِ الثَّلَاثِ أَنْ تَكُونَ فِي هَذِهِ الْحَالَاتِ عَلَى الْبِنَاءِ " مَفْعَلٌ " ، وَ مِنْ هُنَا يَحْصُلُ الْإِشْتِرَاكُ بَيْنَهَا ، فَتَتَوَسَّعُ دَلَالَاتُهَا ؛ لِأَنَّ الْبِنَاءَ مَرشَّحٌ لِأَنْ يَقْبَلَ الْإِحْتِمَالَاتِ الدَّلَالِيَّةَ الثَّلَاثِ .  
وَ فِي الْبِنَاءِ " مَفْعَلٌ " وَقَعَ الْإِشْتِرَاكُ بَيْنَ الصِّيغِ الثَّلَاثِ عَلَى هَذَا النَّحْوِ :

\* لَمَّا بُنِيَتْ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الْمَعْتَلِّ الْفَاءِ بِالْوَاوِ ، الصَّحِيحِ الْآخِرِ ، الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ فِي الْمَضَارِعِ ، إِذِ الْقِيَاسُ فِي الصِّيغِ الثَّلَاثِ أَنْ تَكُونَ عَلَى الْبِنَاءِ " مَفْعَلٌ " ، نَحْوُ : مَوْعِدٌ ، وَمِنْ هُنَا يَحْصُلُ الْإِشْتِرَاكُ بَيْنَهَا ، فَتَتَوَسَّعُ دَلَالَاتُهَا .

\* لَمَّا بُنِيَتْ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الْمَعْتَلِّ الْفَاءِ بِالْيَاءِ ، الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ فِي الْمَضَارِعِ ، فِيمَا شَدَّ مِنْ صِيغِ الْمَصْدَرِ الْمِيمِيِّ ؛ إِذِ الْقِيَاسُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَلَى وَزْنِ " مَفْعَلٌ " ، وَ لَكِنَّهَا وَرَدَتْ عَلَى وَزْنِ " مَفْعِلٌ " ، وَ تَكُونُ صِيغَ اسْمِي الزَّمَانِ وَ الْمَكَانِ قِيَاسًا عَلَى وَزْنِ " مَفْعِلٌ " وَ هُنَا يَحْصُلُ الْإِشْتِرَاكُ بَيْنَ مَا شَدَّ مِنْ صِيغِ الْمَصْدَرِ الْمِيمِيِّ ، وَبَيْنَ مَا قِيسَ مِنْ اسْمِي الزَّمَانِ وَ الْمَكَانِ نَحْوُ : مَيْسِرٌ .

\* لَمَّا بُنِيَتْ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الْمَعْتَلِّ الْعَيْنِ بِالْيَاءِ ، الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ فِي الْمَضَارِعِ ، فِيمَا شَدَّ مِنْ صِيغِ الْمَصْدَرِ الْمِيمِيِّ ؛ إِذِ الْقِيَاسُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَلَى وَزْنِ " مَفْعَلٌ " ، وَ لَكِنَّهَا وَرَدَتْ عَلَى وَزْنِ " مَفْعِلٌ " ، وَ فِيمَا قِيسَ مِنْ صِيغِ اسْمِي الزَّمَانِ وَ الْمَكَانِ ، إِذِ تَكُونُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَلَى وَزْنِ " مَفْعِلٌ " وَ هُنَا يَحْصُلُ الْإِشْتِرَاكُ بَيْنَ مَا شَدَّ مِنْ صِيغِ الْمَصْدَرِ الْمِيمِيِّ ، وَبَيْنَ مَا قِيسَ مِنْ صِيغِ اسْمِي الزَّمَانِ وَ الْمَكَانِ ، نَحْوُ : مَقِيلٌ ، مَصِيرٌ .

\* لَمَّا بُنِيَتْ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الصَّحِيحِ ، الْمَضْمُومِ الْعَيْنِ فِي الْمَضَارِعِ فِيمَا شَدَّ مِنْهَا ؛ إِذِ الْقِيَاسُ فِي الصِّيغِ الثَّلَاثِ " الْمَصْدَرِ الْمِيمِيِّ ، اسْمِي الزَّمَانِ وَ الْمَكَانِ " أَنْ تَكُونَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ

📖. الباب الأول : الفصل الثاني : التوسّع الدلالي لصيغ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي .

على وزن " مَفْعَل " ، لكنّها وردت على وزن " مَفْعِل " ، و هنا يحصل الاشتراك بينها ، نحو : مسجد .

- لم يكن توسّع صيغ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي مقتصرًا على إفادة دلالاتي اسمي الزّمان و المكان فقط ، بل إلى جانب هذا ، فإنّ توسّعها شمل دلالات أخرى ؛ كدلالاتها على اسم الجنس .

- أدى خروج صيغ المصدر الميمي عن أقبليستها الصّرفيّة إلى صعوبة التّفريق بين دلالاتها خاصة في ظلّ غياب القرائن ، غير أنّه أسهم بشكل كبير في فتح مجال تعدّد احتمالاتها الدلاليّة ، و هو أمر يحقّق توسّعها .

## الفصل الثالث :

التوسّع الدلاليّ لصيغ المصدر الميمي

من الفعل خمير الثلاثي

المبحث الأول : التوسّع الدلاليّ لصيغ المصدر الميمي من

الفعل خمير الثلاثي الواردة على بناءي "مُفْعَل و مُفَعَّل"

المبحث الثاني : التوسّع الدلاليّ لصيغ المصدر الميمي من

الفعل خمير الثلاثي الواردة على بناءي "مُفْتَعَل و مُسْتَفْعَل"

## المبحث الأول : التوسّع الدلالي لصيغ المصدر الميمي من الفعل

غير الثلاثي الواردة على بناءي " مُفَعَّل " و " مُفَعَّل " :

أولاً : صوغ المصدر الميمي من الفعل غير الثلاثي :

يصاغ المصدر الميمي من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول ، أي أنه يكون على زنة مضارعه ، مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة و فتح ما قبل الآخر<sup>(1)</sup> .

ثانياً: تعدّد الاحتمالات الدلالية لصيغ المصدر الميمي من الفعل غير الثلاثي الواردة على بناءي " مُفَعَّل " و " مُفَعَّل " :

يؤدّي البناء الصرّفِيّ دوراً مهماً في توسيع دلالة الصّيغة ، ذلك أنّه قد يحتمل في الوقت الواحد ، و في السّياق نفسه عدّة وظائف صرفيّة ، فالبناء " مُفَعَّل " مثلاً يصلح أن يكون دالاً على المصدر الميمي ، و يصلح أن يكون دالاً على اسمي الزّمان و المكان ، و كذا الأمر بالنسبة للبناء " مُفَعَّل " فهو بناء مؤهّل لأن يجمع بين المعاني الوظيفيّة الثلاثة ، و مردّ هذا التّعّدّد الوظيفي الذي يحتمله البناءان إلى أنّ كلا من المصدر الميمي و اسم الزّمان و اسم المكان من غير الثلاثي يشتقّ على نحو واحد ، وقد أيد القرآن الكريم توسّع هذه الصّيغ الناتج عن اشتراكها في البناء الواحد ، كما هو موضّح في الجدول الآتي :

جدول رقم (05) : يوضّح تعدّد الاحتمالات الدلالية لصيغ المصدر الميمي

من الفعل غير الثلاثي الواردة على بناءي " مُفَعَّل " و " مُفَعَّل " :

البناء	الصّيغة	احتمالاتها الدلاليّة	موطنها
مفعّل	مُدْخَلًا	- مصدر ميمي + اسم مكان - مصدر ميمي أو اسم مكان	﴿ إِن تَجْتَبِئُوا كِبَارِيَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلِكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا ﴾ [ النساء : 31 ]
	مُرْسَى	- مصدر ميمي - اسم زمان - مصدر ميمي أو اسم زمان	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾ [ الأعراف : 187 ]
مفَعَّل	مُبَوِّأً	- مصدر ميمي + اسم مكان - اسم مكان	﴿ وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَبُوءًا صِدْقٍ ﴾ [ يونس : 93 ]
	مُمَرَّقٌ	- مصدر ميمي + اسم مكان	﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُبَدِّلُكُمْ إِذَا مَرَقْتُمْ كُلَّ مُمَرَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [ سبأ : 7 ]

(1)- ينظر : سيبويه : المصدر السابق ، ج 4 / ص 95 ، عباس حسن : المرجع السابق ، ج 3 / ص 234 .

يتضح من خلال هذا الجدول أنّ صيغ المصدر الميمي من الفعل غير الثلاثي الواردة على بناءي " مُفْعَل " و " مُفَعَّل " اتسّعت ، بحيث لم تؤدّ دلالة واحدة فقط ، و إنّما أدّت أكثر من ذلك ، و مردّ ذلك إلى عوامل كثيرة ، منها تعميم دلالة الصّيغة ، حيث تنتقل من دلالة خاصّة بها لتشمل دلالة أوسع و أشمل ، و منها ما يرجع إلى قراءتها على أوجه مختلفة ، حيث يسهم تعدّد قراءات الصّيغة في توسّعها بنية ودلالة ، و منها ما يعود أيضا إلى اختلاف المفسّرين واللّغويين حول توجيهها ، و منها ما يعود أيضا إلى الاشتراك الصّيغي ، حيث تتفق صيغ المصدر الميمي من غير الثلاثي في أبنيتها مع صيغ اسمي الزّمان و المكان و اسم المفعول و بذلك تتوسّع دلالاتها ، و منها ما يعود إلى انفتاح السّياق القرآني ، حيث يتقبّل الاحتمالات الدلالية جميعا التي تحتلها هذه الصّيغ ، و فيما يلي توضيح لهذا التوسّع :

1 - بناء " مُفَعَّل " :

1-1 - بناء " مُفَعَّل " بين دلالة المصدر الميمي و اسم المكان :

و من أمثلة ذلك في القرآن الكريم ، قول الحقّ تبارك و تعالى : ﴿ إِن تَجْتَبُوا كِبَائِرَ مَا تُهَوِّنُ عَنْهُ نُكْفَرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلُكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا ﴾ ، [ النساء : 31 ] ، حيث اتّسعت صيغة " مُدْخَلًا " المشتقّة من الفعل الثلاثي المزيد بحرف " ادْخَلَ " لتشمل احتمالين دلاليين :

أ- دلالاتها على المصدر الميمي و اسم المكان : فالمصدر الميمي يكون بمعنى " إدخال " و اسم المكان يكون بمعنى مكان الدّخول ، وهو معنى أكدّه الرّمخشري في قوله : « وَمُدْخَلًا بضمّ الميم و فتحها ، بمعنى : المكان و المصدر فيهما »<sup>(1)</sup> ، و قد وافق أبو حيّان الأندلسي الرّمخشري فيما ذهب إليه ، يقول : « وانتصاب المضموم الميم ، إمّا على المصدر ، أي : إدخالا ، و المدخل فيه محذوف ، أي : ويدخلكم الجنّة إدخالا كريما ، و إمّا على أنّه مكان الدّخول »<sup>(2)</sup>.

(1) - الرّمخشري : المصدر السابق ، م/1 ص 470 .

(2) - أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 3 ص 244 .

و الملاحظ على هذه الصيغة أنّ اتّساعها الصّرفي أدّى إلى اتّساعها النّحوي ، فتقديرها على أساس المصدر الميمي يحيل إلى أنّ المفعول محذوف ، وتقديره " الجنّة " ، أي ندخلكم الجنّة إدخالاً كريماً ، و احتمال دلالتها على اسم المكان يحيل إلى أنّ " مُدْخَلًا " مفعول به أو ظرف .

ب- دلالتها على المصدر الميمي ، أو اسم المكان : وقد تمّ تخريج هذا الاحتمال ، أي دلالة الصّيغة على معنى واحد فقط من المعنيين على أساس قراءة الصّيغة بالفتح ، أو بالضمّ فبالفتح قراءة " نافع " <sup>(1)</sup> ، وبذلك تكون دالّة على اسم المكان ، وهو موضع الدّخول ، وبالضمّ قراءة البقيّة <sup>(2)</sup> ، وبذلك تكون دالّة على المصدر الميمي ، يقول الرّازي مثبتاً إحدى الدّالّتين : « فبالفتح المراد موضع الدّخول ، و بالضمّ المراد المصدر ، وهو الإدخال ، أي : و يدخلكم إدخالاً كريماً » <sup>(3)</sup>.

ومما هو ملاحظ على قول الرّازي أنّه اعتمد في إثباته لإحدى الدّالّتين على قراءة الصّيغة ، إذ قرئت على وجهين ؛ بالفتح و بالضمّ ، فقراءتها بالفتح تؤدّي إلى إدراجها ضمن صيغ اسم المكان ، وقراءتها بالضمّ تؤدّي إلى إدراجها ضمن صيغ المصدر الميمي ، وهو أساس يحتاج إلى إعادة نظر ؛ لأنّ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي من باب " فَعَلَ يَفْعُلُ " يشتمّق قياساً على وزن " مَفْعَلٌ " ، وبذلك لا تحتل قراءة الصّيغة " مَدْخَلًا " بالفتح دلالة اسم المكان فقط ، بل تحتل أيضاً دلالة المصدر الميمي ، زيادة على ذلك فإنّ أغلبية المقرئين قرأوا

(1)- ينظر: الأزهرى : المصدر السابق ، ج 1/ ص 304- 305 ، الفارسي : المصدر السابق ، ج 2 / ص 360- 361 عبد اللطيف الخطيب : المرجع السابق ، م 2 / ص 59 .

(2)- ينظر : الأزهرى : المصدر نفسه ، ج 1/ ص 304- 305 ، الفارسي : المصدر نفسه ، ج 2 / ص 360- 361 عبد اللطيف الخطيب ، المرجع نفسه ، م 2 / ص 59 .

(3)- الرّازي : المصدر السابق ، ج 10/ ص 81 .

الصيغة بالضمّ ، أمّا قراءتها بالفتح فقد تفرّد بها " نافع " ، يقول ابن الجوزي : « قال أبو علي الفارسي يجوز أن يكون المدخل مصدرا ، ويجوز أن يكون مكانا سواءً " فتح أو ضمّ " <sup>(1)</sup> .

### و خلاصة القول في هذه الصيغة مايلي :

1- توسّعت صيغة " مُدْخَل " مفيدة احتمالين دلاليين معا هما: المصدر و اسم المكان المصدر أو اسم المكان.

2- وقع الاشتراك في هذه الصيغة بين المصدر الميمي و اسم المكان ، سواء قرئت بالفتح أو بالضمّ ؛ فهما يصاغان من الثلاثي الصّحيح مضموم العين في المضارع بالطريقة نفسها أي على وزن " مَفْعَل " ، و يصاغان من غير الثلاثي على نحو واحد أيضا ، أي بقلب حرف المضارعة ميما مضمومة و فتح ما قبل الآخر .

3- قراءة الصيغة على الوجهين فتحا و ضمّا ، أدّى إلى احتمال الصيغة لاحتمالين دلاليين إذ يجوز أن تكون دالة على المصدر ، ويجوز أن تكون دالة على المكان سواءً أقرئت بالفتح أم بالضمّ .

4- أفادت الصيغة الصرفية احتمالين دلاليين تماشيا مع ضوابط صرفية و أخرى دلالية ، وهي على هذا النحو :

أ- الضّابط الصرفي : و يتجلّى في أنّ دلالتى المصدر الميمي و اسم المكان معا استنتجتا بناء على البناء الذي وردت عليه الصيغة ، و الذي فرضته قراءتها بالضمّ ، حيث إنّ بناء " مَفْعَل " يرد عليه كلّ من المصدر الميمي و اسم المكان إذا كان فعلهما غير ثلاثي ، إذ يصاغان من غير الثلاثي بقلب حرف المضارعة ميما مضمومة و فتح ما قبل آخره ، و هو ما وردت عليه صيغة " مُدْخَل " ، ففعلهما " أَدْخَلَ يُدْخِلُ " ، و المصدر الميمي و اسم المكان منه بقلب حرف

(1) - ابن الجوزي : المصدر السابق ص 277 .

المضارعة ميمًا مضمومة و فتح ما قبل الآخر ، أي " مُدْخَل " ، يقول المبرّد : « فإن كان المصدر لفعل على أكثر من ثلاثة كان على مثال المفعول ؛ لأنّ المصدر مفعول ، وكذلك إن بنيت من الفعل اسما لمكان أو زمان ، كان كلّ واحد منهما على مثل المفعول ؛ لأنّ الزمان و المكان مفعول فيهما ... » <sup>(1)</sup> ، أمّا البناء التصريفي الآخر المحتمل ورود الصيغة عليه ، فهو " مَفْعَل " ، و هو بناء فرضته قراءة الصيغة بالفتح ، حيث إنّ هذا البناء يرد عليه كلّ من المصدر الميمي و اسم المكان إذا كان فعلهما من الثلاثي الصّحيح مضموم العين في المضارع ، أو مفتوح العين ، وهو ما وردت عليه صيغة " مَدْخَل " ، ففعلها " دَخَلَ يَدْخُلُ " والمصدر الميمي و اسم المكان منه على " مَفْعَل " ، أي " مَدْخَل " ، يقول سيبويه : « و أمّا ما كان يَفْعَلُ منه مضموما فهو بمنزلة ما كان يَفْعَلُ منه مفتوحا » <sup>(2)</sup> و يقول الفراء : « ... فإذا كان يَفْعَلُ مضموم العين ، مثل يدْخُلُ و يخرج آثرت العرب في الاسم منه و المصدر فتح العين ... » <sup>(3)</sup> ، أمّا احتمال دلالتها على المصدر الميمي فقط بقراءة الضمّ فقد استنتج بناء على أنّ الصيغة مأخوذة من الفعل غير الثلاثي ، وبذلك يكون بناؤها على ذلك النحو ، في حين أنّ احتمال دلالتها على اسم المكان فقط بقراءة الفتح ، فقد استنتج بناء على أنّ الصيغة مأخوذة من الفعل الثلاثي ، و بذلك يكون بناؤها على ذلك النحو ، و هو تخريج ينبغي أن يعاد فيه النظر ، إذ يشترك كلّ من المصدر الميمي ، و اسم المكان في البناء " مَفْعَل " إذا أخذنا من الفعل الثلاثي الصّحيح مضموم العين في المضارع ، كما يشتركان أيضا في صوغهما من غير الثلاثي ، لذلك فإنّ الصيغة يجوز أن تكون دالة على المصدر ، ويجوز أن تكون دالة على المكان سواء قرئت بالفتح أم بالضمّ .

(1) - المبرّد : المقتضب ، ج 2 / ص 118 .

(2) - سيبويه : المصدر السابق ، ج 4 / ص 90 .

(3) - الفراء : المصدر السابق ، م 2 / ص 71 .

ب- الضابط الدلالي : و يتجلى فيما يضيفه السياق على الصيغة الصرفية ، إذ بإمكانه أن يثبت دلالتها الصرفية ، و بإمكانه أن ينفي دلالتها ، و بإمكانه أن يضيف إليها دلالات أخرى و قد أكد دلالاتها الصرفية المحتملة في هذا الموطن ، إذ أفادت الصيغة دلالة المصدر الميمي لأنها قد تكون دالة على حدث الدخول ، كما أفادت دلالة المكان ؛ لأنها قد تكون دالة على مكان الدخول ، و كلا الاحتمالين مناسبان لسياقيهما ، و لا يمكن ترجيح أحدهما ؛ لأنهما مقبولان و مرادان في الوقت نفسه .

### 1- 2 - بناء " مُفَعَّل " بين دلالة المصدر الميمي و اسم الزمان :

و من أمثلة هذا التعدد الدلالي صيغة " مُرْسَى " في قوله عزّ و جلّ : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾ [الأعراف : 187] ، حيث أفادت احتمالات دلالية متباينة ، و هي على هذا النحو :

أ - دلالتها على المصدر الميمي : و هي دلالة صرفية محتملة أيدها البناء الصرفي الذي وردت عليه الصيغة ، حيث وردت على بناء " مُفَعَّل " ، و هو بناء يرد عليه المصدر الميمي من غير الثلاثي ، و بذلك تكون صيغة " مُرْسَى " المصوغة من الفعل الثلاثي المزيد " أرسى " أفادت معنى الإرساء ، أي الاستقرار و الثبات ، و هو معنى ذهب إليه بعض المفسرين (1) يقول الطاهر بن عاشور : « و المرسى مصدر ميمي من الإرساء ، و هو الإقرار ، يقال : رسا الجبل ، ثبت ، و أرساه : أثبته ، و أقرّه ، و الإرساء الاستقرار بعد السير ، كما قال الأخطل : ..... و قال رائدُهم أرسُوا نزلوها » (2) .

(1) - ينظر : الرازي : المصدر السابق ، م 15 / ج 9 / ص 84 ، أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 4 / ص 431 الألويسي : المصدر السابق ، م 5 / ج 9 / ص 172 ، الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 4 / ج 9 / ص 201 - 202 .

(2) - الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 4 / ج 9 / ص 201 - 202 .

ب - دلالتها على اسم الزّمان : و هي دلالة صرفيّة محتملة أيضا فرضها البناء الصّرفي الذي وردت عليه الصّيغة ، حيث وردت على بناء " مُفْعَل " ، و هو بناء يرد عليه اسم الزّمان من غير الثلاثي ، و بذلك تكون صيغة " مُرْسَى " المصوغة من الفعل الثلاثي المزيد " أرسى " أفادت معنى زمن الإرساء ، أي : زمن الاستقرار و الثّبات ، و هو معنى ذهب إليه بعض المفسّرين <sup>(1)</sup> ، يقول الطّبري مثبتا دلالتها الزّمانية : « يعني جلّ ثناؤه : يسألك القوم الذين يسألونك عن السّاعة : "أيّان مرساها " ، يقول : متى قيامها ؟ » <sup>(2)</sup> .

ت - دلالتها على المصدر الميمي أو اسم الزّمان : و هي دلالة صرفيّة محتملة أيضا فرضها البناء الصّرفي الذي وردت عليه الصّيغة ، حيث وردت على بناء " مُفْعَل " ، و هو بناء مشترك بين المصدر الميمي و اسم الزّمان ، إذ يصاغ كلّ منهما من غير الثلاثي بالطريقة نفسها ، أي بقلب حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر ، و هو ما وردت عليه صيغة " مُرْسَى " المصوغة من الفعل " أرسى - يُرْسِي " ، إذ احتملت أن تكون مصدرا بمعنى حدث الإرساء ، أو بمعنى زمان الإرساء ، و هما معنيان لا يتدافعان ، بل يتجاوران ؛ لأنّ كليهما جائز ، وهو ما أكّده بعض المفسّرين <sup>(3)</sup> ، يقول الزّمخشري : « مرساها : إرساؤها ، أو وقت إرسائها ، أي : إثباتها ، و إقرارها » <sup>(4)</sup> .

(1) - ينظر: الطّبري : المصدر السابق ، م 3 / ص 531 ، البغوي : المصدر السابق ، م 3 / ج 9 / ص 309 ، البيضاوي المصدر السابق ، م 1 / ج 9 / ص 586 ، الشّوكاني : المصدر السابق ، ج 9 / ص 518 .

(2) - الطّبري : المصدر نفسه ، م 3 / ص 531 .

(3) - ينظر: الزّمخشري : المصدر السابق ، م 2 / ص 171 ، الطّبرسي : المصدر السابق ، ج 4 / ص 291 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 5 / ص 530 .

(4) - الزّمخشري : المصدر نفسه ، م 2 / ص 171 .

## و خلاصة القول في توسّع صيغة " مُرْسَى " ما يلي :

1- انفتحت الصيغة على ثلاثة احتمالات دلالية ، كلّها جائزة ، و تخدم بعضها بعضا ، فقد تكون دالة على المصدر الميمي ، و قد تكون دالة على اسم الزّمان ، و قد تكون دالة على المعنيين مجتمعين ، و هو أمر يؤكّد توسّعها .

2- احتكم في تصنيف الصيغة ضمن الاحتمالات الدلالية المذكورة إلى ضوابط صرفية ودلالية ، و فيما يلي تفصيلها :

أ - الضّابط الصّرفي : و يتجلّى في أنّ احتمال دلالة الصيغة على المصدر الميمي مردّه إلى :  
\*ورود الصيغة على بناء يثبت دلالتها ، فبناء " مُفْعَل " بناء يرد على منواله المصدر الميمي من غير الثلاثي .

\*كون " أيّان " اسم استفهام عن الوقت ، فلا يصحّ أن يكون خبرا عن الوقت إلاّ بمجاز ؛ لأنّه يكون التقدير : في أيّ وقت وقت إرسائها (1) .  
و مردّ احتمال دلالتها على الزّمان إلى :

\*ورود الصيغة على بناء يثبت دلالتها ، فبناء " مُفْعَل " بناء يرد على منواله أيضا اسم الزّمان من غير الثلاثي .

\*و جود بعض القرائن اللفظية التي تؤيد دلالتها الزمانية كـ " السّاعة ، أيّان ، يجليها لوقتها " فالسّاعة تدلّ على الوقت (2) ، و أيّان سواء أ كانت اسم استفهام أم اسم شرط، فهي بمعنى متى (3) .  
أمّا احتمال دلالتها على المعنيين مجتمعين ، فيعود إلى :

(1)- ينظر : أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 4 / ص 431 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 5 / ص 530 .

(2)- ينظر: الطّبري : المصدر السابق ، م 3 / ص 531 ، النّحاس : المصدر السابق ، ج 2 / ص 166 .

(3)- ينظر: محيي الدين الدرويش : إعراب القرآن الكريم و بيأته ، دار الإرشاد للشؤون الجامعية ، حمص ، سورية ، دار ابن كثير للطباعة و النّشر و التّوزيع ، دمشق ، بيروت ، اليمامة للطباعة و النّشر و التّوزيع ، دمشق ، بيروت ، ط 3 / 1412 هـ - 1992 م ، محمود صافي : المرجع السابق ، م 5 / ج 9 / ص 141 .

\*اشترك كل من المصدر الميمي و اسم الزمان في البناء نفسه ، إذ يصاغان من غير الثلاثي بالطريقة نفسها .

\* عدم ترجيح احتمال دلالي على آخر ؛ فكلاهما جائز ، و كلاهما يسلم للآخر ، و هو ما ينتاسب مع مفهوم التوسّع .

ب - الضابط الدلالي : و يتجلى في انفتاح الصيغة على الاحتمالات جميعا ، و علّة ذلك عدم إيراد السياق لمعنى دون آخر ، فهو يؤكّدها جميعا ؛ فالآية جاءت في سياق الحديث عن حدث الإرساء ، ووقته ، كل على حدة ، أو معا ، و ذلك عندما سئل الرسول ﷺ عن الساعة و قد أمره عزّ و جلّ بأن يجيبهم أنّه لا يعلم قيامها و وقتها إلا الله عزّ و جلّ عالم الغيب .

## 2- بناء " مُفَعَّل " بين دلالة المصدر الميمي و اسم المكان :

تعددت الوظائف الصرفية لبناء " مُفَعَّل " في القرآن الكريم ، و هي خاصة من خصائص البيان القرآني العظيم ، و من أمثلة ما يؤكّد هذه الخاصية ، قول الحقّ تبارك و تعالى : ﴿ وَ لَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مُبَوَّأً صِدْقٍ ﴾ [ يونس : 93 ] ، حيث شملت صيغة " مُبَوَّأً " مجموعة من الاحتمالات الدلالية أشار إليها المفسّرون و اللغويون على هذا النحو :

أ- دلالتها على المصدر الميمي و اسم المكان : وهي دلالة أيدها البناء التصريفي للصيغة حيث وردت على البناء " مُفَعَّل " ، و هو بناء مشترك يفيد الدالتين معا ، إذ يصاغ كل من المصدر الميمي و اسم المكان من الفعل غير الثلاثي بالطريقة نفسها ، و هو ما وردت عليه صيغة " مُبَوَّأً " ، ففعلها " بَوَّأَ - يُبَوِّئُ " ، و المصدر الميمي و اسم المكان منه بقلب ياء المضارعة ميمًا مضمومة و فتح ما قبل الآخر ، أي " مُبَوَّأً " ، و قد أيد السياق الاحتمالين الدلاليين للصيغة الصرفية ، إذ دلّت على معنى حدث التَّبَوُّؤُ ، و معنى مكان التَّبَوُّؤُ ، وهو ما أكّده الرّازي في قوله : « و قوله مُبَوَّأً صِدْقٍ فيه وجهان ؛ الأول: يجوز أن يكون " مُبَوَّأً صِدْقٍ " مصدرا ، أي بَوَّأْنَاهُمْ تَبَوُّؤً صِدْقٍ ، الثاني أن يكون المعنى مَنْزِلًا صَالِحًا مُرْضِيًا ، و إنّما وصف المُبَوَّأً بكونه صدقا ؛ لأنّ عادة العرب أنّها إذا مدحت شيئا أضافته إلى الصّدق ، تقول رجل

صدق ، وقدم صدق «<sup>(1)</sup> ، و قد ذهب أبو حيان الأندلسي أيضا مذهب الرازي ، حيث أكد أنّ الصيغة تحتل الوجهين معا ؛ المصدرية و اسم المكان<sup>(2)</sup> ، ووافقهما في ذلك الطاهر بن عاشور<sup>(3)</sup> .

ب- دلالتها على اسم المكان فقط : وهي دلالة ذكرها كل من الزمخشري و ابن الجوزي<sup>(4)</sup> يقول الزمخشري : « " مُبَوًّا صِدْقٍ " منزلا صالحاً مُرضياً وهو مصر و الشام »<sup>(5)</sup> .

ومما سبق ذكره يستنتج ما يلي :

1- توسّعت صيغة " مُبَوًّا " فأفادت احتمالين دلاليين ، و هما دلالتها على المصدر الميمي واسم المكان معا ، أو دلالتها على اسم المكان فقط .

2- عبّر النظم القرآني بصيغة صرفية واحدة عن صيغتين مختلفتين ؛ المصدرية ، واسم المكان .

3- احتكم في تصنيف الصيغة ضمن الاحتمالين الدلاليين إلى ضوابط صرفية ، و أخرى دلالية وهي على هذا النحو :

أ - الضابطة الصرفية : و يتمثل في أنّ دلالاتي المصدر الميمي و اسم المكان معا حدّدتا معا لاشتراك المصدر الميمي و اسم المكان من غير الثلاثي في البناء نفسه ، إذ يصاغ كلّ منهما بالطريقة نفسها ، و على هذا الأساس وردت الصيغة محتملة للدّلاتين معا من دون ترجيح

1- الرازي : المصدر السابق ، ج 17 / ص 165 .

2- ينظر : أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج5 / ص 190 .

3- ينظر : الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م5 / ج11 / ص 282 .

4- ينظر : الزمخشري : المصدر السابق ، م2 / ص 341 ، ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 637 .

5- الزمخشري : المصدر نفسه ، م2 / ص 341 .

أما احتمال دلالتها على اسم المكان فقط ، فقد يعود إلى ترجيح هذه الدلالة على غرار دلالة المصدر الميمي على الرغم من اشتراكهما في البناء نفسه .

**ب - الضابط الدلالي :** و يتجلى في تأكيد السياق للاحتمالين معا ، إذ أفادت الصيغة دلالة المصدر الميمي ؛ لأنها قد تكون دالة على حدث التبوؤ ، و هي المنزلة التي خصها الله لبني إسرائيل ، و هي منزلة صدق ، كما أفادت دلالة المكان ؛ لأنها قد تكون دالة على مكان التبوؤ وهو المكان المحمود الذي أسكنهم الله إياه ، و بذلك يكون التركيز في هذا الاحتمال الدلالي على حدث التبوؤ ومكانه ، في حين أنّ احتمال دلالتها على اسم المكان فقط ، فهو مناسب أيضا ، إذ يتم التركيز في هذه الحالة على مكان التبوؤ فقط ، و كلا الاحتمالين مناسبان لسياقيهما ، و لا يمكن ترجيح أحدهما ؛ لأنهما مقبولان و مرادان في الوقت نفسه .

و يظهر انفتاح في دلالة صيغة " ممزق " في قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُبْبِكُمْ إِذَا مُرُفْتُمْ كُلٌّ مُمَزَّقٌ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [سبأ : 07] ، إذ احتملت بنائها الصرفي احتمالين دلاليين ، و هما على هذا النحو :

**أ - دلالتها على المصدر الميمي :** و هي دلالة صرفية محتملة فرضها البناء الصرفي الذي وردت عليه الصيغة ، حيث وردت على بناء " مفعّل " ، و هو بناء يرد على منواله المصدر الميمي من غير الثلاثي ، و بذلك تكون الصيغة مفيدة لمعنى التمزيق ، « و المراد إذا تمّ وفرقت أجسادكم كلّ تفريق بحيث صرتم رفاتا و ترابا » (1) ، و بذلك يكون مبنى الصيغة مرتبطا بمعناها ، و هذا الارتباط بينهما أمر تقوّه الفطرة اللغوية (2) .

**ب - دلالتها على اسم المكان :** وهي دلالة مطابقة لمبنى الصيغة أيضا ، فاسم المكان يصاغ من غير الثلاثي على وزن اسم مفعوله ، و بذلك يلتقي مع المصدر الميمي من غير الثلاثي

(1) - الألويسي : المصدر السابق ، م 11 / ج 22 / ص 381 .

(2) - ينظر : محمد حسنين أبو موسى : البلاغة القرآنية في تفسير الرمخشري و أثرها في الدراسات البلاغية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ص 235 .

أيضا ، و بذلك تكون الصيغة دالة على معنى مكان التمزيق ، « أي : إذا فرقت أجسادكم ، في كل مكان من القبور و بطون الطير و السباع و ما ذهبت به السيول كلّ مذهب ، و ما نسفته الرياح فطرحته كلّ مطرح »<sup>(1)</sup> ، وبذلك يكون مبنى الصيغة مرتبطا أيضا بمعناها ؛ لأنّ صيغة الكلمة أو وزنها عنصر من العناصر الأساسية التي تحدّد معناها<sup>(2)</sup> .

وقد ذهب إلى تأكيد الاحتمالين الدلاليين معا كثير من أهل اللغة و التفسير<sup>(3)</sup> ، يقول الزمخشري « فإن قلت : فقد جعلت الممزق مصدرا ، كبيت الكتاب :

**ألم تعلم مسرّحي القوافي فلا عيا بهنّ و لا اجتلابا**

فهل يجوز أن يكون مكانا ؟ ، قلت : نعم ، معناه : ما حصل من الأموات في بطون الطير و السباع ، و ما مرّت به السيول ، فذهبت به كلّ مذهب ، و ما نسفته الرياح فطرحته كلّ مطرح »<sup>(4)</sup> .

إذا ، يتبين ممّا قيل سابقا حول صيغة " مَمْرُق " الواردة على بناء " مُفَعَّل " أنّها توسّعت ، حيث احتملت دلالتين معا ، و هما دلالتها على المصدر الميمي ، و دلالتها على اسم المكان ، و مردّد توسّعها إلى ضوابط صرفيّة ، و نحويّة ، و دلاليّة ، و فيما يلي تفصيلها :

أ - الضابط الصرفي ، و يتجلى في ورودها على بناء مشترك بين المصدر الميمي و اسم المكان ، فكلاهما يصاغ من غير الثلاثي بقلب ياء المضارعة ميما مضمومة و فتح ما قبل آخره .

(1) - الألوّسي : المصدر السابق ، م 11 / ج 22 / ص 381 .

(2) - ينظر : محمّد المبارك : فقه اللّغة و خصائص العربيّة - دراسة تحليليّة مقارنة للكلمة العربيّة وعرض لمنهج العربيّة الأصيل في التّجديد و التّوليد ، دار الفكر للطباعة و النّشر و التّوزيع ، ص 115 .

(3) - ينظر : الطّبري : المصدر السابق ، ج 6 / ص 210 ، الزّمخشري : المصدر السابق ، م 3 / ص 525 ، أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 7 / ص 250 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 9 / ص 155 ، الألوّسي : المصدر السابق ، م 11 / ج 22 / ص 381 ، و ينظر أيضا ، ناصر عقيل أحمد الرّغول : اسما المكان و الزّمان في القرآن الكريم - دراسة صرفيّة دلاليّة - جدار للكتاب العالمي ، عمّان ، عالم الكتب الحديث ، إريد ، الأردن ، ط 1 / 2006 م ، ص 195 .

(4) - الزّمخشري : المصدر نفسه ، م 3 / ص 525 .

ب - الضابط النحوي : و يتجلى في أنّ التوسّع في الوظائف الصّرفيّة للصّيغ يحيل في كثير من الأحيان إلى التوسّع في الوظائف النحويّة لبعض الكلمات المحيطة بها ، إذ احتملت أن تكون " كلّ " نائبة عن المفعول المطلق ، و ذلك على وجه تقدير الصّيغة بأنّها أفادت دلالة المصدر الميمي ، و احتملت أن تكون أيضا ظرف مكان ، و ذلك على وجه تقدير الصّيغة بأنّها أفادت دلالة اسم المكان ، يقول الألوسي « و ممزّق مصدر جاء على زنة اسم المفعول ،... و نصب كلّ على المصدرية ، و جوز أن يكون اسم مكان ، فنصب " كلّ " على الظرفيّة لأنّ لها حكم ما تضاف إليه » (1) .

ت - الضابط الدلالي : و يتجلى في تقبّل السياق للاحتمالين معا ، إذ أفادت الصّيغة دلالة المصدر الميمي ؛ لأنّها قد تكون دالة على حدث التّمزيق ، و هو تفريق أجساد المشركين منكري البعث و تبديدها كلّ تبديد ، كما أفادت دلالة المكان ؛ لأنّها قد تكون دالة على مكان التّمزيق ، وهو المكان الذي فرقت فيه أجسادهم ، و بذلك فالاحتمالان مقبولان ، و كلّ منهما مرتبط بالآخر ، و لا غنى عن أحدهما .

---

(1) - الألوسي ، المصدر السابق ، م 11 / ج 22 / ص 381 ، و ينظر أيضا ، محيي الدّين الدّرويش ، المرجع السابق م 8 / ص 68 .

## المبحث الثاني : التوسّع الدلالي لصيغ المصدر الميمي من الفعل غير الثلاثي الواردة

على بناءي " مُفْتَعَل " و " مُسْتَفْعَل " :

توسّعت صيغ المصدر الميمي من الفعل غير الثلاثي في القرآن الكريم الواردة على بناءي " مُفْتَعَل " و " مُسْتَفْعَل " ، إذ كلّ صيغة من صيغه أوحّت إلى دلالة أخرى ، و ذلك لأنّ الصّيغة الصّرفيّة تحمل تركيباً معيّناً يجري على وفق الميزان ، و إذا دخلت بنية التّركيب القواعدي ، فإنّها تكتسب علاقة وظيفيّة معيّنة تتحوّ بها إلى جوانب دلاليّة مختلفة ينهض السّياق بها ، ويعين على بلوغ مقاصدها (1) ، فالصّيغة الصّرفيّة يعاد شحنها و ذلك بعد إدراجها في سياقها ، حيث يكسبها دلالات جديدة وعلاقات وظيفية مختلفة .

و تنبغي الإشارة إلى أنّ الصّيغة الصّرفيّة قد تحمل معنيين ؛ أحدهما يستنتج من خلال بنائها ، و ثانيهما يستنتج من سياقها ، غير أنّ السّياق لا ينبغي أن يتعارض مع دلالة البناء بل يجب أن يقبل المعنيين معا ؛ لأنّ التّوسّع لا يراد به إلغاء معنى بمعنى آخر ، وإنّما يقصد به إثبات المعاني كلّها ، و هو ما سيتمّ توضيحه في هذا العنصر .

### 1- تعدّد الاحتمالات الدلاليّة لصيغ المصدر الميمي من الفعل غير الثلاثي الواردة على بناء " مُفْتَعَل " :

أدّت صيغ المصدر الميمي من الفعل غير الثلاثي الواردة على بناء " مُفْتَعَل " في القرآن الكريم وظائف صرفيّة متعدّدة ، و هو ما سيتمّ توضيحه في هذا الجدول :

(1)- ينظر: عبد القادر عبد الجليل ، علم الصّرف الصّوتي ، عمان ، الأردن ، 1998 م ، ص 286 .

جدول رقم : (06) يوضح تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ المصدر الميمي

من الفعل غير الثلاثي الواردة على بناء " مُفْتَعَل "

البناء	الصيغة	احتمالاتها الدلالية	مواطنها
مُفْتَعَل	مُزْدَجَر	- مصدر ميمي - اسم مكان	﴿ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ ﴾ [ القمر : 4 ]
	منتهى	- مصدر ميمي . - اسم مكان .	﴿ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ﴾ [النجم : 14 ]

يلحظ ممّا سبق ذكره في الجدول أنّ صيغ المصدر الميمي من الفعل غير الثلاثي في القرآن الكريم الواردة على بناء " مُفْتَعَل " اتسعت ليكون لها أكثر من معنى ، وفيما يلي توضيح لذلك :

1 - 1 - بناء " مُفْتَعَل " بين دلالة المصدر الميمي و اسم المكان :

و من أمثلة هذا التوسّع ، قول الحقّ تبارك و تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ ﴾ [ القمر : 04 ] ، حيث احتملت صيغة " مُزْدَجَر " احتمالين دلاليين ، و هي في الأصل " مُزْتَجَر " فقلبت تاؤها دالا (1) ، و ذلك ليناسب مخرجها مخرج الزاي ؛ فالزاي حرف مجهور ، و التاء حرف مهموس ، و لتغليب صفة الجهر حوّل حرف التاء المهموس إلى الدال المجهور (2) ، وفيما يلي توضيح لاحتمالاتها الدلالية :

أ - دلالتها على المصدر الميمي : و هي دلالة صرفية محتملة فرضها البناء الصرفي الذي وردت عليه الصيغة ، حيث وردت على بناء " مُفْتَعَل " ، و هو بناء يرد على منواله المصدر

(1) - ينظر : حمدي بدر الدين إبراهيم ، معجم الأوزان الصرفية لكلمات القرآن الكريم ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ط 1 1429 هـ - 2008 م ، ص 430 ، عبد الصبور شاهين : أثر القراءات في الأصوات و النحو العربي - أبو عمرو بن العلاء - الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 1 ، 1408 هـ - 1987 م ، ص 126 .

(2) - ينظر: غانم قدوري الحمد ، ظواهر لغوية في القراءات القرآنية ، دار عمار للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 1427 هـ 2006 م ، ص 86 .

الميمي من غير الثلاثي ، و بذلك تكون الصيغة المصوغة من الفعل الثلاثي المزيد بحرفين " ازدجر " مفيدة لمعنى الازدجار ، و الازدجار هو الانتهار و المنع و النهي<sup>(1)</sup> ، و المراد به في سياق الآية ازدجار رادع للكفار عما هم فيه ، إذ كانوا يكذبون بآيات الله<sup>(2)</sup> ، و بذلك يكون مبنى الصيغة مطابقا لمعناها .

**ب- دلالتها على اسم المكان :** وهي دلالة صرفية محتملة أيضا ؛ لأن اسم المكان يصاغ من غير الثلاثي بالطريقة نفسها التي يصاغ بها المصدر الميمي من غير الثلاثي أيضا ، و بذلك فهما يشتركان في هذا البناء ، و هو ما فتح باب الاحتمالية في الصيغة خاصة في ظل غياب القرينة التي ترجح احتمالا على آخر ، يقول تمام حسّان : « المعاني الوظيفية التي تعبر عنها المباني الصرفية هي بطبيعتها تتسم بالتعدد و الاحتمال ، فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد ما دام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما »<sup>(3)</sup> ، وعلى هذا الأساس ، فإن الصيغة يحتمل أن تكون دالة على معنى مكان الازدجار ، « أي : ذلك موضع ازدجار أو مظنة له »<sup>(4)</sup> ، و بذلك يكون مبنى الصيغة مطابقا لمعناها أيضا ، وقد ذهب إلى تأكيد هذين الاحتمالين الدلاليين كثير من أهل اللغة و التفسير<sup>(5)</sup> ، يقول الرازي : « و المُزْدَجِرُ فيه وجهان ، أحدهما ازدجار ، و ثانيهما موضع ازدجار »<sup>(6)</sup> .  
و يلحظ مما تقدّم ذكره حول صيغة " مزدجر " ما يلي :

- 1- ينظر : أحمد مختار عمر : معجم اللغة العربية المعاصرة ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 1429 هـ - 2008 م ، م 1 / ص 973 ، مادة ( زَجَر ) .
- 2- ينظر : أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 172 .
- 3- تمام حسّان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 163 .
- 4- أبو حيان الأندلسي ، المصدر السابق ، ج 8 / ص 172 .
- 5- ينظر : الزمخشري ، المصدر السابق ، م 4 / ص 295 ، الرازي : المصدر السابق ، ج 29 / ص 33 ، أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 172 ، السمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 10 / ص 122 ، الشوكاني : المصدر السابق ، ص 1427 ، الألوسي : المصدر السابق ، م 14 / ج 27 / ص 104 .
- 6- الرازي : المصدر السابق ، ج 29 / ص 33 .

1 - جمعت الصيغة بين وظيفتين صرفيتين في آن واحد ، و هما المصدر الميمي ، واسم المكان ، و هو ما يدرجها ضمن الصيغ المحتملة .

2 - صنفت الصيغة ضمن الاحتمالين المذكورين تماشياً مع ما احتكم إليه من ضوابط صرفية متعلقة بالبناء و الصوغ ، و ضوابط دلالية متعلقة بمدى قدرة السياق على استيعاب الاحتمالات و هي كما يلي :

أ - الضابط الصرفي : و يتجلى في ورود الصيغة على بناء " مُفْتَعَل " ، و هو بناء مؤهّل لقبول الوظيفتين الصرفيتين معا ، حيث إنّ كلاً من المصدر الميمي و اسم المكان يشقّ من غير الثلاثي بقلب ياء المضارعة ميما مضمومة و فتح ما قبل الآخر ، و بذلك فهما مشتركان بناء و صوغاً .

ب - الضابط الدلالي : و يتمثل في استيعاب السياق للاحتمالين معا ؛ لأنّ أحدهما يستدعي حضور الآخر دون تعارض ، فنهى الكفار و ردعهم عمّا هم فيه من كفر و طغيان و ضلال مقترن بموضع ذلك .

٧ وعلى صعيد صرفي آخر توسّعت صيغة " منتهى " في قوله جلّ جلاله : ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ

الْمُنْتَهَى﴾ [النجم : 14] ، حيث شملت احتمالين دلاليين ، وهما على هذا النحو :

أ - دلالتها على المصدر الميمي: و هي دلالة صرفية محتملة فرضتها الهيئة التصريفية التي وردت عليها الصيغة ، إذ وردت على هيئة تثبت انتماءها ، إذ يصاغ المصدر الميمي من الفعل غير الثلاثي بقلب ياء المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره ، وقد وردت الصيغة على هذا المنوال ، إذ صيغت من الفعل المزيد بحرفين " انتهى " ، و هي منتهية بألف مدّ قصيرة ، و قد تجانست في سياقها العام مع رؤوس الآي الأخرى المنتهية بالفاصلة نفسها وقد حقق ذلك جمالاً موسيقياً لا مثيل له ، يقول عزّ الدين علي السّيد: « و المدود في

الفواصل ، و هي نهايات الدفقات الصوتية للجمل عند الوقف نجد لها في القرآن الكريم من الحلاوة و الإطراب حظاً يثير الحكم بأن لها دخلاً كبيراً في الإعجاز ، و هي إمّا مدود مطلقة يوقف عليها بصورتها ، و إمّا ملحقة بحرف صائت تسبقه ، و قد تتكرر في كلمة الفاصلة فيضعف التكرير قيمتها بما لا يخفي جماله و أسر إيقاعه «<sup>(1)</sup> ، و بذلك يكون مبنى الصيغة مطابقاً لمعناها ، و ذلك للمناسبة الموجودة بينهما ، حيث أفادت دلالة الانتهاء ، أي لمّا أسري برسول الله ﷺ انتهى به إلى سدره المنتهى ، والسدر شجرة النبق تتبع من أصلها الأنهار وهي عن يمين العرش ، و قيل هي في السماء السابعة<sup>(2)</sup> .

**ب - دلالتها على اسم المكان :** و هي دلالة صرفية محتملة أيضاً ، أيدها مبنى الصيغة الصرفية ، إذ وردت على بناء " مُفْتَعَل " ، وهو بناء يؤكد احتمالها الصرفي ، و بذلك تكون دالة على موضع الانتهاء ، و هو ما يؤكد سياق الآية ، فهي تتحدث عن إسرائ النبي ﷺ و رؤيته لجبريل<sup>a</sup> ، إذ رآه عند سدره المنتهى ، أي : بقربها<sup>(3)</sup> وعلى هذا الأساس ، فإن الصيغة يحتمل أن تكون دالة على حدث الانتهاء في حد ذاته و يمكن أن تكون دالة على مكان الانتهاء ، و هو انفتاح دلالي أكده كثير من أهل اللغة والتفسير<sup>(4)</sup> ، يقول الشوكاني : « و المنتهى مكان الانتهاء ، أو مصدر ميمي ، والمراد به الانتهاء نفسه »<sup>(5)</sup> .

(1) - عزّ الدين علي السّيد : التكرير بين المثير و التأثير ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1398 هـ - 1978 م ط 2 ، 1407 هـ - 1986 م ، ص 65 .

(2) - ينظر : محمّد علي الصّابوني : صفوة التّفاسير ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، لبنان ، ط 4 ، 1402 هـ ، 1981 م م 3 / ص 27 .

(3) - الرّازي : المصدر السابق ، ج 28 / ص 292 .

(4) - ينظر : الرّمخشري : المصدر السابق ، م 4 / ص 286 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 157 أبو السّعود ، محمّد بن محمّد العمادي : تفسير أبي السّعود المسمّى إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم ، دار إحياء النّراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ج 8 / ص 156 ، الشّوكاني : المصدر السابق ، ج 27 / ص 1418 ، الألوسي :

المصدر السابق ، م 14 / ج 27 / ص 66 ، و يراجع أيضاً : ناصر عقيل أحمد الرّغول : المرجع السابق ، ص 196 .

(5) - الشّوكاني : المصدر السابق ، ج 27 / ص 1418 .

## وفحوى القول في صيغة " منتهى " مايلي :

1 - شملت صيغة " منتهى " في سياقها النصّي دلالة مزدوجة القيمة ؛ المصدر الميمي الدالّ على حدث الانتهاء ، و اسم المكان الدالّ على موضع الانتهاء ، لذلك صنّفت ضمن الصيغ المحتملة .

2 - صنّفت الصيغة ضمن الصيغ المحتملة مراعاة لضوابط صرفيّة و دلاليّة ، و هي على هذا النحو :

أ - الضابطة الصرفي : و يتجلّى في ورود الصيغة على بناء مؤهّل لأنّ يحتمل الدلالتين معا فبناء " مفتعل " بناء يصاغ على هيئته كلّ من المصدر الميمي و اسم المكان من غير الثلاثي .

ب - الضابطة الدلاليّة : و يتمثّل في انفتاح السّياق على الدلالتين معا من دون تعارض ، وقد حقق ذلك تعدّدًا صيغيًا على مستوى المبنى ، و ثراء دلاليًا على مستوى سياق الآية ، فقد قيل في " المنتهى " تسعة أقوال ، يقول أبو حيّان الأندلسي : « و المنتهى موضع الانتهاء ؛ لأنّه ينتهي إليها علم كلّ عالم ، و لا يعلم ما وراءها صعدًا إلى الله عزّ و جلّ ، أو ينتهي إليها كلّ من مات على الإيمان من كلّ جيل ، أو ينتهي إليها ما نزل من أمر الله تعالى ، و لا تتجاوزها ملائكة العلوّ و ما صعد من الأرض ، و لا تتجاوزها ملائكة السفّل ، أو تنتهي إليها أرواح الشهداء ، أو كأنّها في منتهى الجنّة و آخرها ، أو تنتهي إليها الملائكة و الأنبياء ، و يقفون عندها ، أو ينتهي إليها علم الأنبياء و يعزب علمهم عمّا وراءها ، أو تنتهي إليها الأعمال أو لانتهاء من رفع إليها في الكرامة » (1) .

2 - تعدّد الاحتمالات الدلاليّة لصيغ المصدر الميمي من الفعل غير الثلاثي الواردة على بناء " مستفعل " :

لاشك في أنّ تعدّد الاحتمالات الدلاليّة لصيغ المصدر الميمي من غير الثلاثي الواردة على بناء " مستفعل " كان مرجعه الأساس اشتراكها مع صيغ اسمي الزّمان و المكان و اسم

(1) - أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 8 / 157 .

المفعول في البناء نفسه ، إذ تصاغ كلّها بالطريقة نفسها ، و قد أسهم هذا الاشتراك الصيغي إسهاما كبيرا في انفتاح الصيغة الواحدة على عدّة معان ، و هو ما أكسبها ثراء لغويا ، حيث إنّ المعنى « رافد مهمّ من روافد الثراء اللغوي بصفة عامّة ، و طريق من طرق الاتّساع في استعمال الصيغ الصرفيّة بصفة خاصّة » (1) ، وفيما يلي توضيح لهذا التوسّع :

**جدول رقم (07) : بوضّح تعدّد الاحتمالات الدلاليّة لصيغ المصدر الميمي من الفعل غير الثلاثي**

**الواردة على بناء " مُسْتَفْعَل " :**

البناء	الصيغة	احتمالاتها الدلاليّة	موطنها
مُسْتَفْعَل	مُسْتَقَرٌّ	- مصدر ميمي أو اسم مكان - مصدر ميمي . - مصدر ميمي + اسم مكان . - مصدر ميمي + اسم زمان + اسم مكان .	﴿ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ ﴾ [ القيامة : 12 ]
	مُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ	- مصدر ميمي + اسم مكان بالنسبة لصيغة مستقر . - مصدر ميمي + اسم مكان + اسم مفعول بالنسبة لصيغة مستودع . - اسم مكان بالنسبة للصيغتين	﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ [ هود : 06 ]

يتّضح من خلال هذا الجدول أنّ صيغ المصدر الميمي من الفعل غير الثلاثي الواردة على بناء " مُسْتَفْعَل " لم تقد دلالة واحدة فقط ، و إنّما أفادت احتمالات دلاليّة كثيرة ، وهي على هذا النحو :

**2 - 1 - بناء " مُسْتَفْعَل " بين دلالة المصدر الميمي و اسمي الزّمان و المكان :**

√ ومن أمثلة هذا التّعّد الدلالي في التّنزيل العزيز ، قول الحقّ تبارك وتعالى : ﴿ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ ﴾ [القيامة : 12] ، حيث حملت صيغة " مُسْتَقَرٌّ " شحنة دلاليّة كبيرة أهلّتها لأنّ تعبّر عن مجموعة من الاحتمالات الدلاليّة ، و هي على هذا النحو :

(1) - حجاج أنور عبد الكريم : المرجع السابق ، ص 293 .

أ- دلالتها على المصدر الميمي أو اسم المكان : أي يحتمل أن تكون دالة على المصدر بمعنى الاستقرار ، أي إلى ربك يومئذ استقرار العباد ، و يحتمل أن تكون دالة على اسم المكان بمعنى مكان الاستقرار من جنة ونار <sup>(1)</sup> ، وهو احتمال دلالي أكده كل من الزمخشري و أبي حيّان الأندلسي ، و الألويسي <sup>(2)</sup> يقول أبوحيّان الأندلسي : « أي : الاستقرار أو موضع استقرار من جنة ، أو نار إلى مشيئته تعالى يدخل من يشاء الجنة ويدخل من شاء النار » <sup>(3)</sup> .

ب- دلالتها على المصدر الميمي : أي بمعنى استقرارهم عند ربهم وهي دلالة أثبتها الطاهر بن عاشور في قوله : « المستقر مصدر ميمي ، من استقرّ ، إذا قرّ في المكان ولم ينتقل و السّين و التّاء للمبالغة في الوصف » <sup>(4)</sup> .

ت- دلالتها على المصدر الميمي و اسم المكان معا : أي بمعنى استقرارهم ، و الله وحده لا غير من يحدّد مكان استقرارهم ، وهو ما ذهب إليه الطبري ، حيث أكدّ اجتماع الدّالّتين معا يقول : « إلى ربك أيّها الإنسان يومئذ الاستقرار ، وهو الذي يُقرّ جميع خلقه مقرّهم » <sup>(5)</sup> .

ث - دلالتها على المصدر الميمي و اسمي الزّمان و المكان : و بذلك تكون الصّيغة أفادت المعاني مجتمعة ، و لا سبيل إلى ترجيح أحدها ؛ لأنّها كلّها مرادة ومقصودة ، يقول فاضل السّامرائي : « ثم إنّ اختيار كلمة " مستقرّ " ، اختيار دقيق محكم أيضا ، ذلك أنّ هذه الكلمة تدلّ على المصدر بمعنى الاستقرار ، وتدلّ على اسم المكان بمعنى مكان الاستقرار وتدلّ على اسم الزّمان بمعنى زمان الاستقرار » <sup>(6)</sup> .

(1)- ينظر : الزمخشري : المصدر السابق ، م 4 / ص 501 .

(2)- ينظر : الزمخشري : المصدر السابق ، م 4 / ص 501 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 5 / ص 377 الألويسي : المصدر السابق ، م 15 / ج 29 / ص 199 .

(3)- أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 5 / ص 377

(4)- الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 12 / ج 29 / ص 346 .

(5)- الطبري : المصدر السابق ، م 7 / ص 411 .

(6)- فاضل صالح السامرائي : لمسات بيانية في نصوص من التّنزيل ، دار عمار للنشر و التّوزيع ، عمّان ، الأردن ، ط 3 1423 هـ - 2003 م ، ص 210 .

## و خلاصة القول في هذا المقام مايلي :

1- عبّرت صيغة " مُسْتَقَرَّ " عن مجموعة من الاحتمالات الدلالية ، و لو كان التعبير بصيغة " الاستقرار " لما أفادت تلك الاحتمالات كلّها .

2- احتملت الصيغة الصّرفيّة عدّة وظائف صرفيّة تماشيا مع ضوابط صرفيّة ، و أخرى دلاليّة و هي على هذا النحو :

أ- الضّابط الصّرفي : و يتجلّى في ارتباط كلّ احتمال صرفي بما يوحي إليه البناء التّصريفي الذي يحتمل أن تكون الصّيغة قد وردت عليه ؛ فدلالة المصدر الميمي استنتجت بناء على ما أوحى به البناء التّصريفي الذي وردت عليه الصّيغة ، إذ وردت على البناء " مُسْتَفْعَل " ، و هو بناء يصاغ عليه المصدر الميمي من الفعل غير الثلاثي ، و ذلك بقلب ياء المضارعة ميما مضمومة و فتح ما قبل آخره ، و هو ما وردت عليه صيغة " مُسْتَقَرَّ " ، ففعلها " اسْتَقَرَّ يَسْتَقِرُّ " ، و المصدر الميمي منه بقلب ياء المضارعة ميما مضمومة و فتح ما قبل الآخر أي : " مُسْتَقَرَّ " ، أمّا دلالتا المصدر الميمي واسم المكان معا ، فقد حدّدتا معا لاشتراك المصدر الميمي و اسم المكان من غير الثلاثي في البناء نفسه ، إذ يصاغ كلّ منهما من الفعل غير الثلاثي بالطريقة نفسها ، و هو ما وردت عليه صيغة " مُسْتَقَرَّ " ، ففعلها " اسْتَقَرَّ يَسْتَقِرُّ " والمصدر الميمي و اسم المكان منه بقلب ياء المضارعة ميما مضمومة و فتح ما قبل الآخر أي : " مُسْتَقَرَّ " ، و على هذا الأساس وردت الصّيغة محتملة للدّلاتين معا من دون ترجيح أمّا احتمال دلالتها على المصدر الميمي فقط ، فقد يعود إلى ترجيح هذه الدّلالة على غرار دلالة اسم المكان ، على الرّغم من اشتراكهما في البناء نفسه ، وكذلك بالنّسبة لدلالاتها على إحدى الوظيفتين الصّرفيتين ؛ المصدر الميمي ، أو اسم المكان ، فقد يعود إلى ترجيح إحداها على غرار الأخرى ، أمّا دلالتها على الاحتمالات الدلاليّة الثلاثة معا ؛ المصدر الميمي و اسم المكان ، و اسم الزّمان ، فيعود إلى سببين ؛ أولهما : الاشتراك الحاصل بين هذه الصّيغ

الثلاث ؛ إذ تصاغ من الفعل غير الثلاثي على نحو واحد ، أي بقلب ياء المضارعة ميمًا مضمومة و فتح ما قبل الآخر ، و قد وردت صيغة " مُسْتَقَرَّ " ممثلة لهذا الاشتراك ، و ثانيهما غياب القرينة التي بواسطتها ترجّح صيغة على غرار الأخرى ، فغياب القرينة يفضي إلى تقبّل الاحتمالات جميعًا من دون ترجيح ، إذ الصيغة صالحة لها جميعًا ، يقول هادي نهر : « ... ويمكنك التمييز بينهم بالقرائن ، فإن لم تجد قرينة ، فكلّ منها صالح أن يكون للزمان أو المكان ، أو للمصدر الميمي ، أو لصيغة المفعول » (1).

**ب - الضابط الدلالي :** و يتجلى في مناسبة كلّ احتمال صرفي لما أفاده سياقيا ؛ فدلالة المصدر الميمي مناسبة لاختيار حدث الاستقرار ، و دلالتا المصدر الميمي و اسم المكان معا مناسبة أيضا لاختيار حدث الاستقرار و مكانه ، فكلّ مرتبط بالآخر ، و لا يمكن الفصل بينهما و دلالتا المصدر الميمي أو اسم المكان ، كلّ على حدة مناسبة أيضا لترك الصيغة محتملة أحد الاحتمالين ، و هو ما أفضى إلى توسّع دلالة الصيغة ، فبدلا من دلالتها على معنى واحد أصبحت محتملة أحد الوجهين ، أمّا تقبّل الصيغة للاحتمالات الثلاثة ، فكونها صالحة للتعبير عنها جميعًا ، فهي تدلّ على حدث الاستقرار و مكانه و زمانه ، لذا فإنّ اختيار صيغة " مُسْتَقَرَّ " هو اختيار دقيق محكم ؛ لأنها عبّرت عن ثلاث وظائف صرفية في آن واحد .

## 2 - 2 - بناء " مُسْتَقَرَّ " بين دلالة المصدر الميمي و اسم المكان و اسم المفعول :

و نظير هذا التوسّع الدلالي لصيغ المصدر الميمي الآتي من اشتراكها مع صيغ أخرى صيغتا " مُسْتَقَرَّ " و " مُسْتَوْدَع " في قول الحقّ تبارك و تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ [ هود : 06 ] ، حيث شملنا احتمالين دلاليين ، و هما على هذا النحو :

(1) - هادي نهر : المرجع السابق ، ص 159 .

أ- دلالة المصدر الميمي ، واسم المكان بالنسبة لصيغة " مُسْتَقَرَّ " ، و دلالة المصدر الميمي و اسم المكان ، و اسم المفعول بالنسبة لصيغة " مُسْتَوْدَع " ، و على هذا الأساس يكون معنى الصيغة الأولى : استقرارها إذا دلّت على المصدر ، و موضع استقرارها إذا دلّت على اسم المكان ، و يكون معنى الصيغة الثانية استيادها إذا دلّت على المصدر ، و مكان استيادها إذا دلّت على اسم المكان ، و على من وقع عليه فعل الاستياد إذا دلّت على اسم المفعول ، و قد ذهب إلى توجيه دلالة هاتين الصيغتين على هذا النحو أبو حيان الأندلسي يقول : « و مستقرّ و مستودع يحتمل أن يكونا مصدرين ، و يحتمل أن يكونا اسمي مكان و يحتمل مستودع أن يكون اسم مفعول لتعدّي الفعل منه، و لا يحتمله مستقرّ للزوم فعله»<sup>(1)</sup> وقد وافق السّمين الحلبي أبا حيان الأندلسي فيما ذهب إليه <sup>(2)</sup> .

ب- دلالة اسم المكان فقط : وهذا يعني أنّ الصيغتين معا دالتان على اسم المكان فقط و على هذا الأساس يكون المعنى مكان استقرارها و استيادها ، و قد ذهب إلى تأكيد هذا الاحتمال الدلالي أكثر المفسرين <sup>(3)</sup> ، يقول البقاعي مؤكداً هذا الأمر : « و يعلم مستقرّها ؛ أي مكانها الذي تستقرّ فيه ، و مستودعها ، أي موضعها الذي تودع فيه قبل الاستقرار من صلب أو رحم ، أو بيضة ، أو بعده من قبر ، أو فلاة ، أو غير ذلك ... » <sup>(4)</sup> .

و ممّا سبق ذكره يمكن تسجيل بعض الملاحظات :

- (1) - أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 5 / ص 205 .
- (2) - ينظر: السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 6 / ص 289 .
- (3) - ينظر: الزّمخشري : المصدر السابق ، م 2 / ص 350 ، ابن عطية : المصدر السابق ، ص 932 ، الرازي : المصدر السابق ، م 13 / ج 17 / ص 194 - 195 ، البقاعي : المصدر السابق ، ج 9 / ص 237 - 238 ، الشوكاني المصدر السابق، ج 12 / ص 647 ، الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 5 / ص 12 ، ص 6 . 289 .
- (4) - البقاعي : المصدر السابق ، ج 9 / ص 238 - 237 .

1 - توسّعت صيغتا " مستقرّ ، و مستودع " ، حيث أفادتتا احتمالين دلاليين ؛ أولهما : دلالة صيغة " مستقرّ " على المصدر الميمي ، و اسم المكان ، و دلالة صيغة " مستودع " على المصدر الميمي ، و اسم المكان ، و اسم المفعول ، وثانيهما : دلالتهما على اسم المكان فقط.

2 - شملت الصيغتان الصّرفيتان احتمالين دلاليين تماشياً مع ضوابط صرفيّة و نحويّة ودلاليّة تمّ الاحتكام إليها ، و هي على هذا النحو :

أ - الضّابط الصّرفي : و يتجلّى في أنّ تحديد دلالاتي المصدر الميمي و اسم المكان بالنسبة لصيغة " مستقرّ " كان انطلاقاً من اشتراكهما معا في البناء نفسه ، إذ يصاغ كلّ منهما من الفعل غير الثلاثي بالطريقة نفسها ، و هو ما وردت عليه صيغة " مُستقرّ " ، ففعلها " استقرّ يَسْتَقِرُّ " ، و المصدر الميمي و اسم المكان منه بقلب ياء المضارعة ميما مضمومة و فتح ما قبل الآخر ، أي " مُستقرّ " ، و على هذا الأساس وردت الصيغة محتملة للدالتين معا من دون ترجيح ، أمّا دلالة صيغة " مُستودع " على الوظائف الصّرفيّة الثلاث ؛ المصدر الميمي و اسم المكان ، و اسم المفعول ، فيعود إلى سببين ؛ أولهما : الاشتراك الحاصل بين هذه الصيغ الثلاث ؛ إذ تصاغ من الفعل غير الثلاثي على نحو واحد ، أي بقلب ياء المضارعة ميما مضمومة و فتح ما قبل الآخر ، و قد وردت صيغة " مُستودع " ممثّلة لهذا الاشتراك ، يقول زكريا الأنصاري ( ت 926 هـ ) موضّحاً هذا الاشتراك : « و يجيء المصدر من غيره ، أي غير الثلاثي المجرد بأنّه يكون ثلاثياً مزيداً فيه ، أو رباعياً مجرّداً ، أو مزيداً فيه على زنة اسم المفعول ... و هو يصلح المفعول و المصدر و اسم الزّمان و المكان ... »<sup>(1)</sup> ، و ثانيهما : صلاحية الصيغة لتقبّل الوظائف الصّرفيّة الثلاث لغياب القرينة التي بواسطتها ترجّح صيغة على غرار الأخرى ، فغياب القرينة يفضي إلى تقبّل الاحتمالات جميعاً من دون ترجيح ، أمّا

(1) - الأنصاري المصري ، زكريا بن محمّد : المناهج الكافية في شرح الشّافية ، تصحيح عثمان حلمي ، المطبعة العامرة 1311 هـ ، عالم الكتب ، بيروت ، ج 2 / ص 45 .

احتمال دلالتيهما على اسم المكان فقط ، فقد يعود إلى ترجيح هذه الدلالة على غرار دلالاتي اسم المفعول والمصدر الميمي ، على الرغم من اشتراكهما في البناء نفسه .

**ب- الضابط النحوي :** و يتجلى في أنّ دلالة اسم المفعول حدّدت بالنسبة لصيغة " مُسْتَوْدَع " و لم تحدّد بالنسبة لصيغة " مُسْتَقَرَّ " على أساس أنّ اسم المفعول يصاغ من المتعدّي ، و هو ما تجلّى في صيغة " مُسْتَوْدَع " ، ففعلها " اسْتَوْدَع " متعدّد ، بينما صيغة " مُسْتَقَرَّ " فعلها لازم لذلك لا يصاغ منها اسم المفعول ، و حتّى إن أريد صياغته من اللازم ، فلا بدّ من تقدير ظرف أو جار و مجرور ، أو مصدر ، و لا داعي للتقدير في هذا الموطن ، يقول أحمد الحملاوي : « و لا يصاغ اسم المفعول من اللازم إلّا مع الظرف ، أو الجارّ و المجرور أو المصدر » (1) .

**ت - الضابط الدلالي :** و يتجلى في أنّ دلالاتي المصدر الميمي و اسم المكان بالنسبة لصيغة " مُسْتَقَرَّ " ، مناسبتان لدلالاتي حدث الاستقرار و موضعه ، أمّا تقبل صيغة " مُسْتَوْدَع " للاحتتمالات الدلالية الثلاثة ؛ المصدر الميمي ، و اسم المكان ، و اسم المفعول ، فكونها صالحة للتعبير عنها جميعا ، فهي تدلّ على حدث الاستقرار و مكانه ، و على من وقع عليه فعل الاستيداع ، فانه عزّ و جلّ يعلم استقرار الدّواب واستيداعها ، و يعلم مكان استقرارها في الأرض ، و مكان استيداعها في الصّلب ، أو الرّحم ، أو البيضة ، و يعلم أيضا من الدّواب بالضبط التي وقع عليها فعل الاستيداع ، أمّا دلالة اسم المكان فقط بالنسبة للصيغتين ، فهي مناسبة أيضا للتركيز على موضعي الاستقرار و الاستيداع ، بغض النظر عن الحدث في حدّ ذاته ، فالحدث معلوم ، ولا شكّ في أنّه مرتبط بالمكان ارتباطا تلازميا ، فلا جدوى من التذكير به ثانية ، وعلى العكس من ذلك فالموضع مجهول لا يعلمه إلاّ الله ، لذا وجب التركيز عليه

(1) - أحمد الحملاوي : المرجع السابق ، ص 47 .

و عليه فإنّ كلّ صيغة وضعت ، فهي مناسبة لدلالاتها السياقية ، و هنا يحصل التّطابق بين المعاني الصّرفيّة المستنتجة من الأبنية ، وبين معانيها السياقية .

و يستنتج ممّا سبق ذكره حول توسّع صيغ المصدر الميمي من الفعل غير الثلاثي في القرآن الكريم بمختلف أبنيته ما يلي :

- توسّعت صيغ المصدر الميمي من الفعل غير الثلاثي ، لاعتبارات معيّنة :

\*الطّاقة الدلالية التي تمتلكها كلّ صيغة ؛ إذ هناك من الصّيغ من كانت طاقتها الدلالية لا تؤهلها سوى لقبول معنيين فقط ، وهناك من كانت لها طاقة دلالية كبيرة أهلتها إلى احتمال أكثر من دلالة .

\*اختلاف المفسّرين و اللّغويين حول تقديرها .

\* تعدّد قراءات صيغ المصدر الميمي ، فلتعدّها أثر كبير في تعدّد دلالاتها ، لذلك كان ترجيح المفسّرين لدلالة صيغة من الصّيغ يعود إلى ترجيحهم أيضا لقراءة من القراءات .

\*اشتراك صيغ المصدر الميمي مع اسمي الزّمان و المكان و اسم المفعول في كلّ حالات بنائها ، حيث تصاغ هذه الصّيغ بالطريقة نفسها ، و كلّ هذا يؤدّي إلى صلاحية البناء الواحد لتقبّل مختلف الاحتمالات الدلالية ، و هو أمر يؤكّد توسّعها .

- توسّعت صيغ المصدر الميمي المشتقّ من الفعل غير الثلاثي توسّعا كبيرا ، حيث لم تفقد دلالة المصدر الميمي فقط ، بل أفادت في الوقت نفسه دلالات متعدّدة ؛ كدلالاتها على اسمي الزّمان و المكان ، و اسم المفعول ، وقد يعود سبب هذا التعدّد أيضا إلى سببين ؛ أوّلهما : الاشتراك الحاصل بين هذه الصّيغ ، إذ تصاغ من غير الثلاثي بالطريقة نفسها ، و ثانيهما : غياب القرينة التي بواسطتها ترجّح صيغة على غرار الأخرى ، فغياب القرينة يفضي إلى تقبّل الاحتمالات جميعا من دون ترجيح .

- تعميم دلالات الصيغ حيث تنتقل من دلالاتها الخاصة إلى دلالات أعمّ و أشمل من ذلك .
- اختلفت أيضا صيغ المصدر الميمي من غير الثلاثي في عدد احتمالات كلّ صيغة ، إذ هناك من الصيغ ما أفادت احتمالين دلاليين ، وهناك من احتملت ثلاث احتمالات ، و هناك من احتملت أكثر من ذلك .

الفصل الرَّابِع :

التَّوَسُّعُ الدَّلَالِيُّ لِصِيغِ مَصْدَرِي الْمَرَّةِ وَالْمَيْئَةِ

المبحث الأول : التَّوَسُّعُ الدَّلَالِيُّ لِصِيغِ مَصْدَرِ الْمَرَّةِ

المبحث الثاني : التَّوَسُّعُ الدَّلَالِيُّ لِصِيغِ مَصْدَرِ الْمَيْئَةِ

## المبحث الأول : التوسّع الدلالي لصيغ مصدر المرّة :

أولاً : مصدر المرّة - مفهومه - صوته :

أ- مفهومه :

مصدر المرّة يصاغ للدلالة على أنّ الفعل حدث مرّة واحدة ، و يسمّى أحيانا اسم المرّة (1) ، كما يسمّى أيضا بمصدر العدد ، و المصدر العددي ، و الوحدة ، و الواحدة ، و الفعلة (2).

ب- صوته :

يُصاغ مصدر المرّة من مصدر الفعل الثلاثي المجرد على وزن " فَعْلَةٌ " بفتح الفاء وسكون العين (3) ، وهنا لا بدّ من إضافة قرينة إذا كان المصدر العاديّ ينتهي بالتاء ، أي على وزن " فَعْلَةٌ " ؛ كَرَحْمَةٍ وَاحِدَةٍ (4) ، أي : إذا كان المصدر الأصليّ منتهيا بتاء ، فلا بدّ من إضافة لفظة " واحدة " له ليصبح دالاً على المرّة ، و ذلك ليسهل التقريق بين المصدرين الأصلي و مصدر المرّة .

---

(1)- ينظر: عباس حسن : المرجع السابق ، ج3/ ص 186 ، 225 ، هادي نهر : المرجع السابق ، ص 76 ، محمد سالم محيسن : تصنيف الأفعال و الأسماء في ضوء أساليب القرآن ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1407 هـ - 1987 م ص 347 .

(2)- ينظر: راجي الأسمر : المعجم المفصل في علم الصّرف ، مراجعة إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة ، بيروت لبنان ، 1418 هـ - 1997 م ، ص 382 .

(3)- ينظر: الرّضويّ الإسترأبادي : المصدر السابق ، ج1/ ص 178 ، محمّد الطنطاوي : المرجع السابق ، ص 79 ، محمد سالم محيسن : المرجع السابق ص 348 .

(4)- ينظر: هادي نهر : المرجع السابق ، ص 76 - 77 ، فخر الدين قباوة : المرجع السابق ، ص 143 .

أما صياغة مصدر المرّة للفعل المزيد ، فإن يزداد على المصدر منه تاء التانيث ، نحو أكرمته إكرامة<sup>(1)</sup> ، أما إذا كان المصدر الأصلي من غير الثلاثي ينتهي بتاء ، فتضاف إليه لفظة " واحدة " ، نحو : استعانة واحدة<sup>(2)</sup> .

### ثانياً : تعدّد الاحتمالات الدلالية لصيغ مصدر المرّة :

قد تتجاوز صيغ مصدر المرّة حدود دلالتها الأصلية الممتلئة في الدلالة على الحدث المقيد ، وذلك بحدوث الفعل مرّة واحدة ، لتحمل دلالات أخرى ، و لتوضيح هذه المسألة لا بدّ من عرض بعض شواهدا في القرآن الكريم ، وهي ممثلة على هذا النحو :

#### جدول رقم : (08) يوضح تعدّد الاحتمالات الدلالية لصيغ مصدر المرّة :

البناء	الصيغة	احتمالاتها الدلالية	موطنها
فَعَلَة	لَوْمَة	- مصدر مرّة . - مصدر أصلي .	﴿ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [ المائدة : 54 ]
	نَعْمَة	- مصدر مرّة - مصدر أصلي	﴿ كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ وَنَعْمَةٍ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ ﴾ [ الدخان : 25 - 27 ]
عُرْفَة	عُرْفَة	- مصدر مرّة و اسم مصدر بمعنى اسم المفعول . - مصدر مرّة و اسم مصدر أوهما لغتان .	﴿ إِلَّا مَنِ اعْتَرَفَ عُرْفَةً بِيَدِهِ ﴾ [ البقرة : 249 ]
فَعَلَة	فَعَلَة	- مصدر مرّة . - مصدر هيئة .	﴿ وَفَعَلتْ فَعَلتَكَ الَّتِي فَعَلتْ وَأنتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ [ الشعراء : 19 ]

(1) - ينظر : الرضوي الإسترأبادي ، المرجع السابق ، ج1/ ص 179 ، فخر الدين قباوة : المرجع السابق ، ص 143 - 144  
(2) - ينظر : عباس حسن : المرجع السابق ، ج 3 / ، ص 228 ، محمد الطنطاوي : المرجع السابق ، ص 80 ، راجي الأسمر : المرجع السابق ، ص 382 .

يتّضح من خلال هذا الجدول أنّ صيغ مصدر المرّة كان لها حظّ التوسّع أيضا ، غير أنّ صيغها لم تتوسّع بالطريقة نفسها ، فهناك من الصيغ من كانت لها قابلية إفادة احتماليين دلاليين ، وهناك من كانت لها قابلية إفادة أكثر من ذلك ، و فيما يلي توضيح لذلك :

### 1- بناء " فَعَلَةٌ " بين دلالة مصدر المرّة و المصدر الأصلي :

لوممّا ورد في التّنزيل العزيز على هذا النحو صيغة " لَوْمَةٌ " في قول الحقّ تبارك و تعالى : ﴿ وَلَا يَخَافُونَ يَوْمًا لَأَيُّ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [ المائدة : 54 ] حيث أفادت احتماليين دلاليين بحسب اختلاف أقوال اللّغويين والمفسّرين، وهما على هذا النحو :

أ- دلالتها على مصدر المرّة : كما هو جليّ من شكلها الخارجي ، إذ يُصاغ مصدر المرّة على البناء التّصريفي " فَعَلَةٌ " إذا كان فعله ثلاثيا ، فاللّومة إذا هي المرّة الواحدة من اللّوم ، وقد نكّرت لدلالتها على المبالغة ؛ إذ المؤمنون لا يابّهون للوم أحد من المنافقين و الكفّار ، يقول الرّمخشري مؤكّدا هذا المعنى : « و اللّومة المرّة من اللّوم ، وفيها وفي التّكثير مبالغتان ، كأنّه قيل : لا يخافون شيئا قط من لوم أحد من اللّوام ، وذلك إشارة إلى ما وصف به القوم من المحبّة و الذلّة و العزّة و المجاهدة و انتفاء خوف اللّومة »<sup>(1)</sup> ، وهو مذهب ذهب إليه أيضا كلّ من الرّازي و البيضاوي في تفسيريهما<sup>(2)</sup> ، وقد وافقهما في ذلك محمود صافي في إعرابه<sup>(3)</sup> .

ب- دلالتها على المصدر الأصلي : أي إنّ البناء التّصريفي للصّيغة مثل مصدر المرّة هيئة وشكلا فقط ، لكنّه وظّف في سياقه الشّريف للدّلالة على المصدر الأصلي " لوم " ، وقد أكّد هذا المعنى انطلاقا من القرائن المحاطة بالصّيغة : وهي :

- ورود الصّيغة نكرة في سياق النّفي ، لذلك أفادت اللّوم بصفة عامة .

(1)- الرّمخشري : المصدر السّابق ، م/1 ص 604 .

(2)- ينظر: الرّازي : المصدر السّابق ، ج/12 ص 27 ، البيضاوي : المصدر السّابق ، م/1 ج 6 / ص 445 .

(3)- محمود صافي : المرجع السّابق ، م/3 ج 6 / ص 385 .

- السّياق العام الذي وردت فيه الصّيغة ، فالمؤمنون لا يخافون جميع أنواع اللّوم من جميع اللّائمين ، وهو وصف يؤكّد صدق إيمانهم حتى لا يصرفهم عنه شيء من الإغراق و اللّوم لأنّ الانصياع للملام آية ضعف اليقين و العزيمة<sup>(1)</sup> ، وهو احتمال دلاليّ ذهب إليه أبو حيّان الأندلسي ، ووافقه في ذلك الطّاهر بن عاشور<sup>(2)</sup> .

### وفحوى القول في هذه الصّيغة ما يلي :

1- أفادت صيغة " لومة" الواردة على البناء التصريفي " فَعْلَةٌ " دلالتين ، إمّا أن تكون دالة على مصدر المرّة كما هو جليّ من شكلها الخارجي ، أو دالة على المصدر الأصلي من باب تناوب الصّيغتين ، و هو أمر يؤكّد توسّعها .

2 - شملت الصّيغة الصّرفيّة احتمالين دلاليّين تماشيا مع ضوابط صرفيّة و دلاليّة، تمّ الاحتكام إليها، و هي على هذا النّحو:

أ- الضّابط الصّرفي : و يتجلّى في أنّ دلالة مصدر المرّة حدّدت انطلاقا من البناء التصريفي الذي وردت عليه الصّيغة ، حيث و ردت على البناء " فَعْلَةٌ " ، و هو مبنى يفيد دلالة مصدر المرّة ، إذ قياس صوغه من الثلاثي أن يكون على هذا البناء ، أمّا دلالتها على المصدر الأصلي ، فقد حدّدت على أساس التّنابؤ الحاصل بين الصّيغتين حيث ورد مصدر المرّة " لَوْمَةٌ " دالا على المصدر الأصلي " لوم " .

ب - الضّابط الدلالي : ويتجلّى في مناسبة كلّ وظيفة صرفية لما أفادته سياقيا ، فدلالة الصّيغة " لَوْمَةٌ " على مصدر المرّة مناسبة للمرّة الواحدة من اللّوم مبالغة في ذلك ، ودلالتها

(1)- ينظر : الطّاهر بن عاشور : المصدر السّابق ، م3/ ج6 / ص 238 .

(2)- ينظر: أبو حيّان الأندلسي : المصدر السّابق ، ج3/ ص 525 ، الطّاهر بن عاشور : المصدر نفسه ، م3/ ج6/ ص

على المصدر الأصلي مناسبة أيضا لدلالة اللّوم بصفة عامة ، لأنّ تكبيرها يفيد العموم ، لذلك فالصيغة صالحة للاحتمالين معا .

لومن الصيغ التي مثلت هذا المنحى من التوسّع ، صيغة " نَعْمَة " في قول الحقّ تبارك

وتعالى : ﴿ كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنّاتٍ وَعُيُونٍ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ وَنَعْمَةٍ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ ﴾ [ الدّخّان : 25 - 27 ] ، حيث أفادت أيضا دلالتين ، و هما :

أ - دلالتها على مصدر المرّة : و هي دلالة يؤكّدها البناء الصّرفي الذي وردت عليه الصّيغة حيث وردت على بناء " فَعْلَة " ، و هو بناء يصاغ على هيئته مصدر المرّة من الفعل الثلاثي يقول الأصفهاني : « و بناء النّعمة بناء المرّة من الفعل كالضّريّة والشّتمّة »<sup>(1)</sup> ، وهي في هذا السياق تدلّ على نضارة العيش و لذاعة الحياة<sup>(2)</sup> ، و قد أوثّر توظيف صيغة اسم المرّة لحكمة دلالية تتجلّى في أنّ التعبير بالإفراد بصيغة المرّة يدلّ على أنّها نعمة محتقرة لدى الله سبحانه وتعالى ؛ لأنّها نعمة الدّنيا الزّائلة ، و إن كانت عند المخاطب بمكان عظيم ، و الحكمة من الإفراد تتمثّل في احتقار تلك النّعم على كثرتها ، فهي لا توازي في مجموعها نعمة مفردة من نعم الآخرة<sup>(3)</sup> .

ب- دلالتها على المصدر الأصلي : حيث إنّ الصّيغة وردت على هيئة اسم المرّة ، لكنّها لم تقد المرّة ، بل أفادت دلالة الحدث بصفة عامّة ، و هي دلالة أكّدها الطّاهر بن عاشور في قوله : « و النّعمة بفتح النّون : اسم للنعيم مصوغ على زنة المرّة ، و ليس المراد به المرّة بل مطلق المصدر باعتبار أنّ مجموع أحوال النّعيم صار كالشيء الواحد و هو أبلغ و أجمع في تصوير معنى المصدر ، و هذا هو المناسب للفعل " تركوا " لأنّ المتروك هو أشخاص الأمور التي ينعم بها و ليس المتروك ، و هو المعنى المصدرية »<sup>(4)</sup> .

(1)- ينظر: الأصفهاني : المصدر السابق ، ص 645 .

(2)- ينظر: ابن عطية : المصدر السابق ، ص 1693 ، أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 36 ، عودة الله منبع القيسي : سرّ الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة من أصل لغوي واحد في القرآن ، دار البشير ، عمان ، الأردن مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1996 م ، ص 312.. 316 .

(3)- ينظر: عبد الحميد أحمد هنداوي : الإعجاز الصّرفي في القرآن الكريم ، ص 96 .

(4)- الطّاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 10 / ج 25 / ص 302 .

و يستنتج من خلال ما قيل حول توسّع هذه الصيغة ما يلي :

1- احتملت صيغة " نَعْمَة " الواردة على البناء التصريفي " فَعْلَة " دالتين ، إمّا أن تكون دالة على مصدر المرّة ، كما هو جليّ من شكلها الخارجي ، أو دالة على المصدر الأصلي من باب تناوب الصيغتين ، و هو أمر يؤكّد توسّعها .

2- شملت الصيغة الصرفيّة احتمالين دلاليين تماشيا مع ضوابط صرفيّة و دلاليّة، تمّ الاحتكام إليها، و هي على هذا النحو:

أ - الضابطة الصرفيّة : و يتجلّى في أنّ دلالة مصدر المرّة حدّدت انطلاقا من البناء التصريفي الذي وردت عليه الصيغة ، حيث و ردت على البناء " فَعْلَة " ، و هو مبني يفيد دلالة مصدر المرّة ، إذ قياس صوغه من الثلاثي أن يكون على هذا البناء ، أمّا دلالتها على المصدر الأصلي ، فقد حدّدت على أساس التناوب الحاصل بين الصيغتين حيث ورد مصدر المرّة " نَعْمَة " دالا على المصدر الأصلي " التّنعّم " .

ب - الضابطة الدلاليّة : ويتجلّى في مناسبة كلّ وظيفة صرفية لما أفادته سياقيا ، فدلالة الصيغة " نَعْمَة " على مصدر المرّة مناسبة للمرّة الواحدة من التّنعّم ، ودلالتها على المصدر الأصلي مناسبة أيضا لدلالة التّنعّم بصفة عامة ، حيث إنّ قوم فرعون أهلكم الله سبحانه وتعالى و أغرقهم بعد تكذيبهم بموسى عليه السّلام ، فحرموا بذلك من جلّ نعم الدّنيا التي كانوا ينعمون بها .

2- بناء " فَعْلَة " بين دلالة مصدر المرّة و اسم المصدر بمعنى اسم المفعول :

للقرآيات القرآنية أثر واضح في تعدّد الاحتمالات الدلالية للصيغة الصرفية الواحدة ، وقد أيد القرآن الكريم هذا الأمر، ومن ذلك قول الحقّ تبارك وتعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْتَرِفُ بِغُرْفَةٍ بِإِذْنِكَ ﴾ [ البقرة : 249 ] ، إذ تباينت آراء المفسّرين و اللّغويين حول صيغة " غُرْفَة " تبعا لتباين قراءتها وهو ما أدّى إلى تعدّد احتمالاتها الدلاليّة ، و يمكن إجمالها على هذا النحو :

أ- دلالتها على مصدر المرّة ، و اسم المصدر بمعنى اسم المفعول : فلاحتمال الأول على أساس القراءة بالفتح ، و هي قراءة ابن كثير و نافع و أبي عمرو (1) ، و الاحتمال الثاني على أساس القراءة بالضمّ ، و هي قراءة عاصم و ابن عامر و حمزة و الكسائي (2) ، و عليه يكون معناها على وجهين أيضا ؛ إمّا دلالتها على شرب الماء بكفّ اليد مرّة واحدة بغضّ النّظر عن مقداره ، و إمّا المقدار المغروف من الماء ، وكلا المعنيين محتملان ، وهو ما ذهب إليه أكثر المفسّرين (3) ، يقول الطّاهر بن عاشور مبينا وجهي قراءة " غرْفَة " ، مفرقا بينهما في المعنى: « و العَرْفَةُ بفتح الغين في قراءة نافع ، و ابن كثير ، و ابن عامر و أبي جعفر ، المرّة من العَرْفِ وهو أخذ الماء باليد ، وقراءة حمزة ، وعاصم ، و الكسائي ، و يعقوب وخلف بضمّ الغين ، وهو المقدار المغروف من الماء » (4) .

ب- دلالتها على مصدر المرّة و اسم المصدر بمعنى اسم المفعول ، أو هما لغتان بمعنى واحد : فدلالتها على المرّة يكون على أساس قراءتها بالفتح ، ودلالتها على اسم المصدر الدال على اسم المفعول على أساس قراءتها بالضمّ ، وقد لا يجوز التفريق بينهما ؛ لأنهما لغتان فكلتاهما تؤدّيان معنى المصدر ، أو اسم المصدر بمعنى اسم المفعول سواء قرئتا بالفتح أو الضمّ ، يقول ابن منظور : « روي عن يونس أنّه قال : عَرْفَةٌ و غَرْفَةٌ عربيّتان » (5) ، و هو مذهب ذهب إليه الشّوكاني في قوله : « ... و قد قرئ بفتح الغين ، و ضمّها فالفتح للمرّة

(1) ينظر: ابن مجاهد : المصدر السابق ، ص 187 ، ابن زنجلة : المصدر السابق ، ج 1 / ص 140 ، ابن أبي مريم المصدر السابق ، ص 336 .

(2) ينظر: ابن مجاهد : المصدر نفسه ، ص 187 ، ابن زنجلة : المصدر نفسه ، ج 1 / ص 140 ، ابن أبي مريم المصدر نفسه ، ص 336 .

(3) - ينظر: أبو عبيدة : المصدر السابق ، ج 1/ ص 77 ، الزّمخشري : المصدر السابق ، م 1/ ص 276 ، الرّازي المصدر السابق ، ج 6 / ص 196 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 2/ ص 269 ، الطّاهر بن عاشور المصدر السابق م 1/ ج 2/ ص 498 .

(4) - الطّاهر بن عاشور ، المصدر نفسه ، م 1/ ج 2/ ص 498 .

(5) - ابن منظور : المصدر السابق ، م 5 / ج 36 / ص 3242 ، باب الغين ، مادّة (عَرْفَ ) .

و الضمّ اسم للشّيء المغترف ، و قيل : بالفتح الغرفة بالكفّ الواحدة ، و بالضمّ الغرفة بالكفّين و قيل : هما لغتان بمعنى واحد «<sup>(1)</sup> .

و يستخلص ممّا قيل سابقا حول توسّع صيغة " غرفة " ما يلي :

1 - توسّعت صيغة " غرفة " مفيدة احتمالين دلاليين ، و قد سوّغ توسّعها إلى :

أ - قراءتها على وجهين مختلفين ؛ إذ قرئت بالفتح و الضمّ ، و قد أدّى الاختلاف في قراءتها إلى الاختلاف في تحديد وظيفتها الصرفيّة ، فالفتح جعلها تؤدّي وظيفة مصدر المرّة ، و الضمّ جعلها تؤدّي وظيفة اسم المصدر الدالّ على اسم المفعول ، والفتح و الضمّ جعلها بمعنى واحد.

ب - اختلاف المفسّرين و اللّغويين حول تحديد دلالتها ، صرفيا و دلاليًا .

2- أدّى الاختلاف في قراءة الصّيغة بضمّ الفاء وفتحها أيضا إلى الاختلاف في تحديد دلالتها السياقيّة ، فالفتح في " غُرْفَة " جعلها تفيد معنى غرف الماء بكفّ اليد مرّة واحدة ، والضمّ في " غُرْفَة " جعلها تفيد معنى ملء الكفّ بالماء المغترف " المشروب " أو المقدار المعروف .

3- حدّد المعنى الوظيفي للصّيغة الممثلة في دلالتها على مصدر المرّة أو اسم المصدر بمعنى اسم المفعول احتكاما إلى بعض الضوابط :

أ - الضابط الصّرفي : ويتمثّل في ورود الصّيغة على البناء التصريفي " فَعْلَة " وهو ما يوافق صوغ مصدر المرّة من الفعل الثلاثي " غَرَفَ " على هذا البناء ، أمّا تصنيفها ضمن اسم المصدر الدالّ على اسم المفعول ، فكان انطلاقا من :

(1)- الشّوكاني : المصدر السّابق ، ج 2 / ص 170 .

- يصاغ مصدر المرّة من الفعل غير الثلاثي ، بزيادة لاحقة التاء في آخر الاسم ؛ و بذلك يكون المصدر من الفعل " اغترف " هو " اغترافة " وليس " غرفة " .

- التناوب الحاصل بين الصيغتين ، إذ حلّت صيغة اسم المصدر "عُرْفَة " محلّ صيغة اسم المفعول " المغترف " قصد المبالغة في الوصف ، لتبيان صفة الماء المغترف ، و هي ظاهرة لها حضورها في العربية ، فالمصادر ترد دالة على المشتقات في أسلوب خاصّ يسمّيه النحاة الوصف بالمصدر ، وذلك قصد إفادة المبالغة (1) ، أمّا احتمال دلالتها على معنى واحد سواء قرئت بالفتح ، أو الضمّ ، فمردّه إلى اختلاف اللغات .

ب - الضابط الدلالي : و يتمثل في إفادة صيغة مصدر المرّة " غرفة " انطلاقا من بنائها التصريفي دلالة غرف الماء بكفّ اليد مرّة واحدة ، وبذلك يكون ميناها مطابقا لمعناها ، ويتمثل في إفادة صيغة اسم المصدر الدال على اسم المفعول ، أي : غرفة بمعنى المغترف دلالة ملء الكفّ بالماء المغترف ؛ لأنّ الذي لا يُعْرِفُ لا يُسَمَّى عُرْفَة ، و يتمثل في عدّهما لغتين بمعنى واحد لعدم التقريب بين المعنيين .

4- قد يكون ضبط الصيغة " فتحا وضما " على أساس اختلاف اللغات ، وهو أمر لا يمكن تجاهله ، حيث ينسب الفتح إلى أهل الحجاز ، و ينسب الضمّ إلى أهل البادية من العالية ونجد و تميم و أسد ، إذ تلائم الفتحة البيئة الحضريّة لما فيها من خفة ، بينما تناسب الضمّة أهل البادية لتقلها (2).

5- أدّى الاختلاف في قراءة الصيغة بضمّ الفاء وفتحها إلى الاختلاف أيضا في تحديد إعرابها فإذا ضمّت فإؤها أعربت مفعولا به على معنى المغترف ، و إذا فتحت أعربت نائبا عن المفعول

(1) ينظر : سيبويه : المصدر السابق ، ج 2 / ص 120 ، ابن جنّي : المصدر السابق ، ج 3 / ص 189 ، 259 - 260 .

(2) ينظر : عبده الزاجحي : اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1996 م ، ص 122

المطلق على معنى ماء عَرَفَةٍ ، يقول ابن أبي مريم ( ت بعد 565 هـ ) مؤكداً هذا الأمر : « ووجه ذلك أنّ عَرَفَةً بالفتح مصدر ، فهو للمرة الواحدة ، كضربته ضربةً ، و هو منصوب ههنا على المصدر ، و المفعول به محذوف ، و التقدير : إلاّ من اغترف ماءً عَرَفَةً ، و قرأ الباقون عَرَفَةً بالضمّ ، و هي اسم للقدر المغترف من الماء ، كالأكلّة للقدر الذي يؤكل ، فالفعل ههنا قد عدّي إلى المفعول به ، و هو العُرْفَةُ ؛ لأنها هي المُعْتَرَفَةُ » (1) .

6- القول بأنّ قراءة الصيغة بوجهين مختلفين لم يؤدّ إلى اختلاف المعنى أمر يحتاج إلى إعادة النظر ؛ لأنّ ضبط الكلمات في العربية بحركات معينة مرهون بتحديد دلالة معينة ، هذا من جهة ، و من جهة أخرى ، فإنّ التسليم بهذه الفكرة يلغي قضية تعدّد القراءات القرآنية و أثرها في تحديد المعنى كما يلغي جهود اللغويين و المفسرين في هذا المجال .

7- لا ينبغي ترجيح أحد الاحتمالات الدلالية للصيغة ، لأنها كلّها صالحة و مطلوبة ، كما لا يمكن ترجيح إحدى القراءتين ، لأنّ ترجيح إحداها يؤدّي إلى تحديد معنى معين ممّا يؤدّي إلى إخراج الصيغة من دائرة التوسّع ، لتصبح بذلك صيغة غير احتمالية ، يقول أبو حيان الأندلسي : « وهذا التّرجيح الذي يذكره المفسرون و النّحويون بين القراءتين لا ينبغي ؛ لأنّ هذه القراءات كلّها صحيحة و مروية ثابتة عن رسول الله <sup>S</sup> ، ولكلّ منها وجه ظاهر حسن في العربية ، فلا يمكن فيها ترجيح قراءة على قراءة » (2) .

### 3- بقاء " فَعَلَّة " بين دلالة مصدر المرة و الهيئة :

لومن أمثلة توسّع صيغ مصدر المرة الآتي من اختلاف القراءات القرآنية أيضاً صيغة " فَعَلَّة " في قوله جلّ جلاله : ﴿ وَفَعَلَتْ فَعَلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ ، [الشعراء : 19] ، إذ قرئت صيغة " فَعَلَّة " بفتح الفاء و كسرهما ، و هو ما أدّى إلى تعدّد أقوال المفسرين واللغويين حول احتمالاتها الدلالية ، و هي على هذا النحو :

(1) ابن أبي مريم : المصدر السابق ، ج 1 / ص 336 .

(2) - أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 2 / ص 275 .

أ- دلالتها على مصدر المرّة : وهي دلالة فرضتها قراءة الصيغة بفتح الفاء ، و هي قراءة الجمهور <sup>(1)</sup> ، و بذلك تكون الصيغة واردة على البناء التصريفي " فَعَلَّة " ، و هو بناء يرد عليه مصدر المرّة من الفعل الثلاثي ، هذا فضلا عما أفادته الصيغة ، و هي داخل سياقها النَّصِّي إذ دلّت على الوكزة الواحدة ، أي قتل النَّفس مرّة واحدة ، و يعضد هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ ﴾ [القصص : 15] وقد قصد من " الفَعَلَّة " في الآية قتل موسى القبطي وهو خبّاز فرعون ، لذلك وبّخه على فعلته بوصفها بالاسم الموصول " التي " للدلالة على عظم خطره ومبلغ فظاعته التي يؤكدها بقوله : « وَقَعَلْتَ فَعَلْتَكِ الَّتِي فَعَلْتَ » ، وجملة الحال " و أنت من الكافرين " تشير إلى الإصرار على الاستهجان <sup>(2)</sup> .

ب- دلالتها على مصدر الهيئة : و هي دلالة فرضتها قراءة الصيغة بكسر الفاء ، و هي قراءة الشعبي <sup>(3)</sup> ، و بذلك تكون الصيغة واردة على البناء التصريفي " فَعَلَّة " ، و هو بناء يرد عليه مصدر الهيئة من الفعل الثلاثي ، يقول ابن جنّي : « الفِعْلَةُ كناية عن الحال التي تكون عليها كالرّكبة ، و الجِلسَةُ ، و المِشيَةُ ، و الإِكْلَةُ ، فجرت مجرى قولك : و فَعَلْتَ فِعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ »

(1)- ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات السبع و عللها حقه و قدّم له عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين ، الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 1 ، 1413 هـ - 1992 م ، ج 2 / ص 132 ، العكبري : المصدر السابق ، م 2 / ص 212 ، عبد اللطيف الخطيب : المرجع السابق ، م 6 / ص 406 .

(2)- ينظر: الرّمخشري : المصدر السابق ، م 3 / ص 281 ، البيضاوي : المصدر السابق ، م 2/ ج 19/ ص 537 ، ابن منظور : المصدر السابق ، م 5/ ج 38 ، ص 3438 ، 3439 ، باب الفاء ، مادّة (فَعَلَ ) ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ج 7/ ص 10 ، الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 8/ ج 19 ، ص 112 ، محمود صافي : المرجع السابق م 10/ ج 19 / ص 61 .

(3)- ينظر: ابن خالويه : المصدر السابق ، ج 2 / ص 132 ، ابن جنّي : المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها ، تحقيق علي النجدي ناصف ، عبد الفتّاح إسماعيل شلبي ، لجنة إحياء التّراث الإسلامي ، القاهرة ، مصر 1414 هـ ، 1994 م ، ج 2/ ص 127 ، العكبري : المصدر السابق ، م 2 / ص 212 ، عبد اللطيف الخطيب : المرجع السابق ، م 6 / ص 406 .

(1) ، هذا فضلا عمّا أفادته الصّيغة ، و هي داخل سياقها النّصي ، إذ دلّت على القتل بالوكزة وهو نوع من القتل ، و هو احتمال دلاليّ ذهب إليه مجموعة من العلماء ، إذ جمعوا بين الاحتمالين معا ؛ مصدر المرّة ، و مصدر الهيئة من دون ترجيح أحد الاحتمالين (2) ، يقول الزّمخشري : « ... و عن الشّعبي : فعَلْتَك بالكسر ، و هي قتلة القبطي ؛ لأنّه قتله بالوكزة وهو ضرب من القتل ، و أمّا الفَعْلَةُ ، فلأنّها كانت وكزة واحدة ، عدّد عليه نعمته من تربيته وتبليغه مبلغ الرّجال ، ووبّخه بما جرى على يده من قتل خبّازه ، و عظّم ذلك و فطّعه » (3) وعليه و انطلاقا من إفادة صيغة " فَعْلَةُ " لوظيفتين صرفيتين ، فإنّها أفادت أيضا معنيين سياقيّين ، تمثّل أحدهما في القيام بالفعل للمرّة الواحدة ، و تمثّل الآخر في تحديد هيئة الفعل .

### ويتّضح ممّا سبق ما يلي :

1- توسّعت صيغة " فَعْلَةُ " محتملة وظيفتين صرفيتين في آن واحد ، تمثّلت إحداها في دلالتها على مصدر المرّة ، و تمثّلت الأخرى في دلالتها على مصدر الهيئة ، و يرجع توسّعها إلى اختلاف قراءتها ، حيث قرئت بالفتح على أساس دلالة مصدر المرّة ، و قرئت بالكسر على أساس دلالتها على مصدر الهيئة .

2- احتملت الصّيغة دالتين مركزيّتين في آن واحد، و هما دلالتا مصدر المرّة، و مصدر الهيئة؛ لأنّ البناء " فَعْلَةُ " بناء قياسيّ يرد عليه مصدر المرّة من الفعل الثلاثي، والبناء " فَعْلَةُ " بناء قياسي يرد عليه مصدر الهيئة من الفعل الثلاثي أيضا.

### 3- القول بدلالة الصّيغة على مصدر المرّة يعود إلى ضوابط مختلفة :

(1) - ينظر: ابن جنّي : المصدر السّابق ، ج2/ ص 127 .

(2) - ينظر: الزّمخشري : المصدر السّابق ، م 3 / ص 281 ، ابن عطية : المصدر السّابق ، ص 1396 ، ابن الجوزي : المصدر السّابق ، ص 1027 ، البيضاوي : المصدر السّابق ، م2/ ج19/ ص 537 ، ابن منظور : المصدر السّابق ، م5/ ج38 / ص 3438 ، 3439 ، باب الفاء ، مادّة ( فَعَلَ ) ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السّابق ، ج7/ ص 10 .

(3) - الزّمخشري : المصدر نفسه ، م 3 / ص 281 .

أ- ضابط القراءات : وقد قرئت بالفتح على الوجه الأغلب ، و ذلك لأنّ الفتح أخف الصّوائت القصيرة في العربيّة ، و الضمّ أثقلها (1) .

ب- الضّابط الصّرفي : وهو ورود الصّيغة على البناء التّصريفى " فَعَلَة " مقيدة بالمرّة الواحدة.

ج - الضّابط الدلالي : وهو معنى الصّيغة الممثل في القيام بالفعل للمرّة الواحدة ، أي : القتل بوكزة واحدة .

4- القول بدلالة الصّيغة على مصدر الهيئة يعود أيضا إلى ضوابط مختلفة :

أ- ضابط القراءات : وقد قرئت بالكسر ، وهي قراءة شاذة قرأ بها الشّعبي .

ب- الضّابط الصّرفي : وهو ورود الصّيغة على البناء التّصريفى " فَعَلَة " مقيدة بالوصف.

ج - الضّابط الدلالي : وهو معنى الصّيغة في سياقها الشّريف الممثل في تحديد هيئة الفعل أي : القتل بالوكزة وهو نوع من القتل .

5- لم يستطع المفسّرون و اللّغويون أن يلغوا دلالة الصّيغة على مصدر الهيئة على الرّغم من قراءتها الشّاذة ، وبذلك يستنتج أنّ الصّيغة وظفت في الآية القرآنية للدلالة على المعنيين معا لأنّ المعنيين مرادان في الوقت نفسه .

(1) عبده الزاجحي : اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنية ، ص 120 .

## المبحث الثاني : التوسّع الدلالي لصيغ مصدر الهيئة :

أولاً : مصدر الهيئة - مفهومه - صوغه :

أ- مفهومه :

مصدر الهيئة اسم مصوغ من المصدر الأصلي للدلالة على صفة الحدث عند وقوعه (1).

ب- صوغه :

يصاغ مصدر الهيئة للفعل الثلاثي المجرد على وزن " فِعْلَةٌ " ، و إذا كان المصدر الأصلي على " فِعْلَةٌ " جيء بقرينة تدلّ على النوع ، نحو : خدمت أبي خِدْمَةَ المحبّين ، يعيش الصّالح عيشة سعيدة (2) ، أي : إذا كان المصدر الأصلي على زنة " فِعْلَةٌ " أيضاً ، فلا بدّ من إضافة قرينة تبين حالته ، ليصبح دالاً على الهيئة ، ومن ثمة يزول اللبس بين المصدرين الأصلي ، ومصدر الهيئة .

أمّا صوغه من غير الثلاثي (3) ، فيكون عن طريق المحافظة على صيغة المصدر الأصلي نفسها مع وصفها ، أو إضافتها ، نحو : التكلّم الكثير مُدْعَاةً للملل ، استقبلت الضّيف استقبالَ الحفاوة (4) .

## ثانياً: تعدّد الاحتمالات الدلالية لصيغ مصدر الهيئة :

قد توحى صيغ مصدر الهيئة الواردة على البناء التصريفي " فِعْلَةٌ " بدلالات أخرى إضافة إلى دلالتها الوضعية ، لأنّها صيغ احتمالية أيضاً ، ومن شواهدها في القرآن العظيم ما يشير إليه هذا الجدول :

(1)- ينظر: فخر الدّين قباوة : المرجع السّابق ، ص 144 .

(2)- ينظر: فخر الدّين قباوة ، المرجع نفسه ، ص 145 ، أحمد الحملاوي ، المرجع السّابق ، ص 45 .

(3)- لا يصاغ مصدر الهيئة من الفعل غير الثلاثي عند معظم النّحاة و اللّغويين إلّا سماعاً ، منهم : ابن هشام : أوضح المسالك ، ج 1 / ص 123 ، أحمد الحملاوي : المرجع السّابق ، ص 211 ، عبّاس حسن : المرجع السّابق ، ج 3 / ص 229 ، عبده الرّاجحي : التّطبيق الصّرفي ، دار النّهضة العربيّة ، بيروت ، لبنان ، ص 74 ، محمود سليمان ياقوت : المرجع السّابق ، ص 211 .

(4)- ينظر: عبّاس حسن : المرجع نفسه ، ج 3 / ص 229 ، محمود سليمان ياقوت : المرجع نفسه ، ص 212 ، 213 .

جدول رقم : (09) يوضح تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ مصدر الهيئة :

البناء	الصيغة	احتمالاتها الدلالية	موطنها
فِعْلَةٌ	حِطَّةٌ	- مصدر هيئة + ظرف مكان - مجرد كلمة - مصدر أصلي + مصدر هيئة + اسم جنس	﴿ وَقُولُوا حِطَّةً نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [ البقرة : 58 ]
	خَلْفَةٌ	- مصدر هيئة بمعنى النسب . - مصدر أصلي + مصدر هيئة بمعنى النسب - اسم مصدر - مصدر أصلي - مصدر هيئة أو اسم مصدر	﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴾ [الفرقان : 62 ]
	شِقْوَةٌ	- مصدر هيئة على قراءة الصيغة بكسر الشين من غير ألف - مصدر أصلي على قراءة الصيغة بفتح الشين و إثبات الألف - مصدر أصلي على القراءتين معا	﴿ قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ ﴾ [ المؤمنون : 106 ]

يتضح من خلال هذا الجدول أنّ صيغ مصدر الهيئة لم تتسع كثيرا مثل مثيلاتها في بنى صرفية أخرى ، إذ معظم صيغ مصدر الهيئة الواردة في التنزيل العزيز ، هي صيغ غير احتمالية ، فمبانيها مطابقة لمعانيها ، و يعزى عدم توسّعها إلى مجموعة من الأسباب أهمّها :

\* عدم قدرة هذه الصيغ على تحمّل كثير من المعاني ، لأنّ مبانيها مقيدة بالوصف ، كما أنّ ضوابط صوغها محدّدة ، لا تقبل كثرة الاحتمالات .

\* عدم اختلاف المفسرين و اللّغويين حول تصنيفها .

1 - بناء "فِعْلَةٌ" بين دلالة مصدر الهيئة و ظرفه المكان و المصدر الأصلي و اسم الجنس :

لومن شواهد الصيغ المتوسّعة في التنزيل العزيز على هذا النحو ، صيغة " حِطَّةٌ " في

قول الحقّ تبارك وتعالى : ﴿ وَقُولُوا حِطَّةً نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [ البقرة : 58 ]

فصيغة "حِطَّة" مأخوذة من الفعل حَطَّ يَحُطُّ ، حَطًّا ، وهو بمعنى : إنزال الشيء من علوّ وقد حَطَّطت الرّجل ، و جارية محطوطة المتنين ، وهي كلمة أمر بها بني إسرائيل ، ومعناه حُطَّ عَنَّا ذنوبنا ، وقيل معناه : قولوا : صوابا (1) .

و " الحَطُّ " : الوضع ، حَطَّه ، يَحُطُّه ، حَطًّا ، فانحطَّ ، و حَطَّ الله عنه وزرّه في الدّعاء وَضَعَهُ ، و الاسم : الحِطَّةُ ، وحكي أنّ بني إسرائيل إنّما قيل لهم : وقولوا حِطَّةً ليستحطّوا بذلك أوزارهم فتحطّ عنهم ... ، وهي فعلة من حَطَّ الشيء يَحُطُّه ، إذا أنزله و ألقاه (2) .

وانطلاقاً من المعنى المعجمي لهذه الصّيغة ، فإنّ دلالتها عند المفسّرين و اللّغويين وردت أيضاً على أوجه مختلفة ، و هي كما يلي :

أ- دلالتها على مصدر الهيئة ، و ظرف المكان : وهي دلالة أكدها كلّ من الزّمخشري والبيضاوي (3) ، يقول الزّمخشري : « حِطَّةٌ فِعْلَةٌ ، من الحَطِّ ، كالجِلسَةِ ، و الرّكبةِ ، وهي خبر مبتدأ محذوف ، أي مسألنتنا حِطَّةً ، و أمرك حِطَّةً ، و الأصل : النّصب ، بمعنى : حَطَّ عَنَّا ذنوبنا حِطَّةً ، و إنّما رفعت لتعطي معنى الثّبات ، كقوله : صَبْرٌ جميل فكلانا مبتلى ، والأصل صَبْرًا على : اصبر صبرًا ، و قرأ ابن أبي عبيدة بالنّصب على الأصل ، وقيل معناه : أمرنا حِطَّةً ، أي نحطّ في هذه القرية ، ونستقرّ فيها ، فإنّ قلت : هل يجوز أن تنصب " حِطَّةً " في قراءة من نصبها بقولوا ، على معنى قولوا هذه الكلمة ؟ قلت : لا يبعد ، و الأجود أن تنصب بإضمار فعلها ، و ينتصب محلّ ذلك المضمرب " قولوا " » (4) .

(1) - ينظر: الرّاعب الأصفهاني : المصدر السابق ، ج/1 ص 162 .

(2) - ينظر: ابن منظور : المصدر السابق ، م 2 / ج11 ص 914 ، باب الحاء ، مادّة ( حَطَّط ) .

(3) - ينظر: الزّمخشري : المصدر السابق ، م 1 / ص 137 ، البيضاوي : المصدر السابق ، م 1 / ج1 ص 103 .

(4) - الزّمخشري : المصدر السابق ، م 1 / ص 137 - 138 .

و يستنتج ممّا سبق ذكره أنّ القول بدلالة " حطّة " على مصدر الهيئة ، أو ظرف المكان أفضى أيضا إلى الاختلاف في وجوه إعرابها ، إذ قدّرت على أساس هاتين الدّالّتين كما يلي :

أ- دلالتها على مصدر الهيئة أفضى إلى إعرابها : خيرا لمبتدأ محذوف تقديره مسألتنا أو سؤالنا أو أمرُك ، أو مفعولا مطلقا للفعل " حُطَّ " على معنى : " قولوا حُطَّ عنا ذنوبنا حِطّة " .

ب - دلالتها على ظرف المكان أفضى إلى إعرابها على وجهين ، إمّا أن تكون ظرف مكان مقدّر بـ " نحط في هذه القرية ونستقر فيها " ، أو مفعولا به للفعل " قولوا " على معنى قولوا هذه الكلمة .

غير أنّ الأجود عند الزّمخشري هو نصبها على أساس حذف فعلها " حطَّ " ، وتصبح جملة مقول القول في محلّ نصب مفعول به ، فتكون بذلك دالّة على مصدر الهيئة.

ب- دلالتها على مجرد كلمة : وهي دلالة أكّدها كلّ ابن قتيبة و ابن الجوزي و القرطبي <sup>(1)</sup> . على اختلاف أقوالهم في تقدير هذه الكلمة ، فابن قتيبة يذكر أنّها كلمة أمرّوا أن يقولوها في معنى الاستغفار ، من حَطَطْتُ ، أي حُطَّ عنا ذنوبنا <sup>(2)</sup> . بينما يرى ابن الجوزي بأنّ الكلمة تقدّر بثلاثة تقديرات ، إمّا أن تكون حطَّ عنا ذنوبنا ، أو قولوا : هذا الأمر حقّ كما قيل لكم أو قولهم : لا إله إلاّ الله ، وهو قول يحطّ عنهم خطاياهم <sup>(3)</sup> . بينما ذهب القرطبي إلى أنّها

---

1- ينظر: ابن قتيبة : تفسير غريب القرآن ، ص 50 ، ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 63 ، القرطبي : المصدر السابق ، ج1/ ص 374 .

2- ينظر: ابن قتيبة : المصدر السابق ، ص 50 .

3- ينظر: ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 63 .

لفظة عبرانية تفسيرها حنطة حمراء ، وكان قصدهم خلاف ما أمرهم الله به ، فعصوا وتمردوا واستهزؤوا ، فعاقبهم الله بالرجز وهو العذاب (1) .

و على هذا الأساس يكون ضبط آخر الكلمة أيضا على وجهين ، إمّا النَّصْب ، أو الرفع فالنَّصْب يكون على أساس تقدير اللفظ ب : " حُطَّ عَنَّا ذُنُوبَنَا " ، أو " لا إله الله " ، وبذلك تكون مفعولا به للفعل " قولوا " ، على تقدير جملة مقول القول في محلّ نصب ، أمّا الرفع فيكون على أساس تقدير مبتدأ محذوف تقديره ، " مسألتنا " ، أو " أمرنا " ، أو " هي " .

ب- دلالتها على مصدر أصلي على وزن " فَعَلَّة " ، ومصدر هيئة على وزن " فِعْلَةٌ " و اسم جنس بمعنى " التَّوْبَةُ " : وهي دلالة أكدها أبو حيان الأندلسي في قوله : « حَطَّة على وزن فَعْلَةٌ ، من الحطّ ، وهو مصدر كالحطّ ، وقيل هو هيئة ، وحال كالجلسة و القعدة ... وقال أحمد بن يحيى و أبان بن تغلب(2) : الحِطَّة : التَّوْبَةُ و أنشدوا : فاز بالحِطَّة التي جعل الله بها ذُنْبَ عبده مغفورا ، أي : فاز بالتَّوْبَةُ وتفسيرهما الحِطَّة بالتَّوْبَةُ ، إنّما هو تفسير باللازم لا المرادف ، لأنّ مَنْ حُطَّ عنه الذَّنْب ، فقد ثيب عليه »(3) .

و ممّا سبق ذكره يتبيّن ما يلي :

1 - توسّعت صيغة " حِطَّة " ؛ حيث أفادت دلالات مختلفة تبعا لتعدّد احتمالاتها الدلالية، وهي :  
أ- احتمال دلالتها على مصدر الهيئة أو ظرف المكان .  
ب- احتمال دلالتها على مجرد كلمة قيلت من قبل بني إسرائيل بغض النّظر عمّا هي هذه الكلمة .

ت- احتمال دلالتها على المصدر الأصلي ، أو مصدر الهيئة ، أو اسم الجنس .

(1) - ينظر: القرطبي : المصدر السابق ، ج 1 / ص 374 .

(2) - أبان بن تغلب بن رباح الجريري أبو سعيد البكري ، قال ياقوت ، كان قارئاً فقيها لغويا إماميا ثقة عظيم المنزلة ، جليل القدر ، توفّي سنة إحدى وأربعين ومائة (141هـ) ، راجع : أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 1 / ص 378 .

(3) - أبو حيان الأندلسي : المصدر نفسه ، ج 1 / ص 378 .

2 - تعدّد أوجه قراءاتها ، إذ قرئت بالرفع ، وقرئت بالنصب ، وقد أفضى هذا الأمر إلى تعدّد دلالاتها ، و أوجه إعرابها ، و قد تمثّلت هذه الأوجه في :

- خبر لمبتدأ محذوف تقديره مسألتنا ، أو سؤالنا ، أو أمرنا ، أو أمرك ، أو هي ، وذلك على أساس قراءتها بالرفع .

- مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره : حطّ ، أو أخطأ .

- مفعول به على أساس محلّ جملة مقول القول .

- ظرف مكان ، وتقديره : أن نحط في هذه القرية ونستقرّ فيها ، وكلّ هذه الأوجه على أساس قراءتها بالنصب .

3 - القول باحتمال دلالتها على المصدر الأصلي أمر مستبعد ؛ لأنّ المصدر الأصلي من الفعل حطّ ، هو الحطّ ، وليس حطّة<sup>(1)</sup> ، لذلك قد يكون اسم مصدر وليس مصدرا ، أمّا مصدر الهيئة ، فهو حطّة على وزن " فِعْلَة " وهو الوزن القياسي لهذا المصدر .

2 - بناء " فِعْلَة " بين دلالة مصدر الهيئة بمعنى النسب والمصدر الأصلي و اسم المصدر :

و من مثل تعدّد الاحتمالات الدلالية لصيغ مصدر الهيئة ، صيغة "خِلفَة" في قول الحقّ تبارك وتعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلفَةً لِّمَنۢ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴾ [ الفرقان : 62 ] إذ تعدّدت احتمالاتها الدلالية بحسب اختلاف أقوال المفسّرين و اللّغويين فيها وهي على هذا النحو :

أ- دلالتها على مصدر الهيئة بمعنى النسب : وهي دلالة فرضتها الهيئة الخارجيّة للصيغة حيث وردت على البناء التصريفي " فِعْلَة " ، و هو البناء القياسي لأبنية مصدر الهيئة من الفعل الثلاثي ، هذا فضلا عن تأكيد السّياق لهذه الدلالة ، وعليه يكون المعنى الحالة التي يخلف عليها اللّيل النّهار ، كلّ واحد منهما الآخر ، بمعنى جعلهما ذوي خلفه ، أي يخلف

(1) - ينظر: ابن منظور : المصدر السابق ، م 2 / ج 11 / ص 914 ، باب الحاء ، مادّة ( حَطَّط ) .

أحدهما الآخر ، يقول الزّمخشري : « الخِلفَةُ : من خَلَفَ ، كالرّكبة من رَكَبَ ، وهي الحالة التي يخلف عليها اللّيل و النّهار كلّ واحد منهما الآخر ، و المعنى : جعلهما ذوي خلفة ، أي ذوي عقبة ، أي يعقب هذا ذاك وذاك هذا »<sup>(1)</sup> ، وقد أكّد هذه الدّلالة أيضا كلّ من البيضاوي والثعالبي و الطّاهر بن عاشور<sup>(2)</sup> .

ب- دلالتها على المصدر الأصلي ، ومصدر الهيئة بمعنى النّسب : وهي دلالة أثبتها أبو حيّان الأندلسي في قوله : « و انتصب خلفة على الحال ، فقليل هو مصدر خلف خلفة ، وقيل هو اسم هيئة كالرّكبة ، ووقع حالا اسم الهيئة في قولهم مررت بماء قعدة رجل ، وهي الحالة التي يخلف عليها اللّيل و النّهار كلّ واحد منهما الآخر ، و المعنى : جعلهما ذوي خلفة ، أي : ذوي عقبة ، أي : يعقب هذا ذاك وذاك هذا »<sup>(3)</sup> .

ت- دلالتها على اسم المصدر بمعنى المخالفة : لأنّ فعل " المخالفة " هو " خالف " وهو على وزن " فاعل " ، ولذلك يكون مصدره قياسيا على وزن " مُفاعلة أو فعّالا " ، لا " خِلفَة " ، وبذلك يكون المعنى أنّ كلاً من اللّيل و النّهار يخالفان بعضهما ، وقد أكّد هذه الدّلالة الطّبري أثناء ذكره لمجمل الاحتمالات الدّلالية للصّيغة ، يقول : « وقال آخرون : بل معناه : أنّه جعل كلّ واحد منهما مخالفا صاحبه ، فجعل هذا أسود وهذا أبيض »<sup>(4)</sup> ، وهذا ما أكّده أيضا كلّ من ابن عطية و ابن الجوزي ، أثناء ذكرهما أيضا احتمالات الصّيغة ، حيث ذكرا أيضا أنّها تفيد

(1) - الزّمخشري : المصدر السّابق ، م3/ص 266-267 .

(2) - ينظر : البيضاوي : المصدر السّابق ، م2/ج19/ص 529 ، الثعالبي : المصدر السّابق ، ج4/ص 215 ، الطّاهر بن عاشور : م8 / ج18/ص 65 .

(3) - أبو حيّان الأندلسي : المصدر السّابق ، ج6/ص 468 .

(4) - الطّبري : المصدر السّابق ، م5 / ص 482 .

معنى أنّ كلّ واحد منهما يخالف صاحبه دون ذكر نوع الصيغة ، أهي مصدر أصليّ ، أم مصدر هيئة (1) .

ث- دلالتها على المصدر الأصلي : وهي دلالة أكدها أبو عبيدة من دون احتمال آخر ، يقول مؤكّداً ذلك : « أن يجيء الليل بعد النهار ، ويجيء النهار بعد الليل ، يخلف منه وجعلهما خلفةً ، وهما اثنان ، لأنّ الخلفة مصدر ، فلفظه من الواحد و الاثنان و الجميع من المذكر والمؤنث واحد » (2) . وهي دلالة أكدها أيضاً عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت 1376 هـ) ، إذ رأى أنّ الليل و النهار يخلفان بعضهما ، فهما لا يجتمعان و لا يرتفعان (3) .

ج- دلالتها على مصدر الهيئة ، أو اسم المصدر ، وهو معنى أكده محمود صافي في قوله « خلفة مصدر هيئة من خلف الثلاثي باب نصر ، أو اسم مصدر بمعنى المخالفة وزنه فعلة » (4) .

ومما سبق ذكره تتضح بعض الملاحظات يمكن إجمالها على هذا النحو :

- 1- تعددت احتمالات دلالة الصيغة بتعدد أقوال المفسرين و اللغويين فيها .
- 2- قدّم بعض المفسرين و اللغويين للصيغة شروحا سياقية ، دون ذكرهم المعنى الصرّفي لها وذلك كما هو الحال عند الطبري و ابن الجوزي .

(1)- ينظر: ابن عطية : المصدر السابق ، ص 1388 ، ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 1020 - 1021 .

(2)- أبو عبيدة ، المصدر السابق ، ج 2 / ص 79 .

(3)- ينظر: السعدي ، عبد الرحمن بن ناصر : تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، تقديم عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل محمد الصالح العثيمين ، اعتنى به تحقيقاً و مقابلة عبد الرحمن بن معلّ اللويحق ، ط 1 ، 1423 هـ ، 2002 م مؤسّسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ج 19 / ص 586 .

(4)- محمود صافي : المرجع السابق ، م 10 / ج 19 / ص 38 .

3- تمّ الاحتكام في تصنيف هذه الصّيغة ضمن الاحتمالات الدلاليّة المذكورة إلى ضوابط صرفيّة ، و أخرى دلاليّة ، و هي على هذا النحو :

أ - الضابطة الصّرفيّة : و يتجلّى في أنّ دلالة مصدر الهيئة استنتجت من خلال مبنى الصّيغة حيث وردت على البناء " فِعْلَةٌ " ، و هو بناء يصاغ عليه مصدر الهيئة إذا كان فعله ثلاثيا أمّا دلالتا المصدر الأصلي و مصدر الهيئة ، فمرجعهما أنّ البناء " فِعْلَةٌ " هو بناء مشترك بينهما ، إذ يرد المصدر الأصلي سماعا على هذا البناء " (1) ، و يرد مصدر الهيئة قياسا على البناء نفسه (2) ، فالمصدر الأصلي السّماعي للفعل " خَافَ " ، إمّا أن يكون " خَافًا " على وزن " فَعَلًا " ، و إمّا أن يكون " خِيفَةٌ " على وزن " فِعْلَةٌ " ، و كلاهما مصدران سماعيان لكلّ ما ورد من الباب " فَعَلَ يَقْعُلُ " (3) ، أمّا مصدر الهيئة من الفعل " خَافَ " فيكون " خِيفَةٌ " ، أمّا القول باحتمال دلالة الصّيغة على المصدر الأصلي فقط ، فيعود إلى مجيء المصدر السّماعي على البناء " فِعْلَةٌ " ، أمّا احتمال دلالتها على اسم المصدر بدلا من المصدر ، فمرجعه أنّ المصدر الأصلي للفعل " خالف " قياسا هو إمّا " خلافا " أو " مخالفة " ، انطلاقا من أنّ بناء " فاعل " يكون مصدره إمّا " فِعَالًا " أو " مُفَاعَلَةٌ " .

ب- الضابطة الدلاليّة : ويتجلّى في مناسبة كلّ معنى صرفي لما أفاده سياقيا ، فدلالة الصّيغة على مصدر الهيئة مناسبة للمعنى الذي وضعت له ، و هو الحالة التي يخلف عليها اللّيل والنّهار كلّ واحد منهما الآخر ، فهما يتعاقبان توقيتا لعبادة عباده له عزّ وجلّ ، ودلالاتها على المعنيين معا ، أي دلالتها على المصدر الأصلي ، ومصدر الهيئة مناسبة أيضا ، كونها صالحة للتّعبير عنهما معا ، فهي تدلّ على حدث الخلف ، إذ يخلف اللّيل النّهار ، و يخلف النّهار اللّيل ، فكلاهما يخلفان بعضهما ، كما تدلّ في الوقت نفسه على تبيان الحالة التي

(1)- ينظر: خديجة الحديثي : المرجع السّابق ، ص 231 .

(2)- ينظر: فخر الدّين قباوة : المرجع السّابق ، ص 145 .

(3)- ينظر: خديجة الحديثي : المرجع السّابق ، ص 227 - 231 .

يخلف عليها اللّيل و النهار كلّ واحد منهما الآخر ، أمّا دلالتها على اسم المصدر فهي محتملة أيضا ، فكلّ منهما يخالف الآخر ، في اللّون ، أو في أشياء أخرى ، و عليه فكلّ وظيفة صرفية احتملتها الصّيغة كانت مناسبة لما وضعت له .

4- أعربت صيغة " خِلفَة " على وجهين ، إمّا مفعول ثانٍ للفعل " جعل " ، أو حال ، فالإعراب الأوّل حدّد على أساس أنّ الفعل " جَعَلَ " يتعدّى إلى مفعولين إذا ورد بمعنى التحويل والإعراب الثّاني على أساس معنى الصّيغة الدّالة على حالة اللّيل و النهار وهما يتعاقبان .

5- لا ينبغي ترجيح أحد الاحتمالات الدلالية ، لأنها كلّها مقصودة ومبتغاة ، وترجيح أحدها يخرجها من دائرة التوسّع ، المرتبط بتعدّد الاحتمالات الدلالية من غير ترجيح .

### 3- بناء " فِغْلَة " بين دلالة مصدر المهيئة والمصدر الأصلي :

و من نظائر هذا التوسّع في التنزيل العزيز صيغة " شِفْوَة " في قول الحقّ تبارك وتعالى : ﴿ قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِفْوَاتِنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ ﴾ [ المؤمنون : 106 ] ، إذ تعدّدت احتمالاتها الدلالية تبعا لتعدّد قراءتها ، إذ قرئت بكسر الشّين من غير ألف ، و هي قراءة الجمهور ، و قرئت أيضا بفتح الشّين و إثبات الألف ، و هي قراءة حمزة و الكسائي (1) و على هذا الأساس اختلف اللّغويون و المفسّرون حول توجيه بنائها لتتنسّع بذلك دائرة احتمالاتها الدلالية على هذا النحو :

أ- دلالتها على مصدر الهيئة على قراءة الصّيغة بكسر الشّين من غير ألف : و هي قراءة فرضت على الصّيغة أن تكون على بناء " فِغْلَة " ، و هو مبنى صرفي يرد عليه مصدر

(1) - ينظر: الفارسي : المصدر السابق ، ج 4 / ص 35 - 36 ، ابن زنجلة : المصدر السابق ، ص 491 ، الأصبهاني المصدر السابق ص 314 ، أحمد بن محمّد البنّا : إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر " المسمّى " منتهى الأمانى و المسرّات في علوم القراءات ، حقّقه و قدّم له شعبان محمّد إسماعيل ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة ، ط 1 ، 1407 هـ - 1987 م ، ج 2 / ص 288 .

الهيئة من الفعل الثلاثي من باب " فَعَلَ يَفْعَلُ " ، وعليه تكون صيغة " شِفْقَوَة " مأخوذة من الفعل " شَقِيَ يَشْقَى " ، مصدرا لبيان الهيئة ، أي حال الشقاء ، و هي دلالة ذهب إليها كل من الرّازي ، و الطّاهر بن عاشور <sup>(1)</sup> ، يقول الطّاهر بن عاشور مؤكّدا هذه الدّلالة : « الشّقوة بكسر الشّين ، و سكون القاف في قراءة الجمهور ، و هي زنة الهيئة من الشّقاء » <sup>(2)</sup> و المراد بذلك أنّ أهواءهم و لذّاتهم و شهواتهم هي التي قادتهم إلى سوء الأعمال التي كانت سببا ظاهرا للشّقاوة <sup>(3)</sup> .

ب- دلالتها على المصدر الأصلي على قراءة الصّيغة بفتح الشّين و إثبات الألف : و هي قراءة فرضت على الصّيغة أن تكون على بناء " فَعَالَة " ، و هو مبنى صرفي يرد عليه المصدر الأصلي من الفعل الثلاثي من باب " فَعَلَ يَفْعَلُ " ، على نحو : قَنَعَ يَقْنَعُ قَنَاعَةً وَرَهْدَ يَرْهَدُ رَهَادَةً <sup>(4)</sup> ، يقول الطّاهر بن عاشور : « و قرأ حمزة و الكسائي و خلف " شَقَاوَتَنَا " بفتح الشّين وبألف بعد القاف ، و هو مصدر على صيغة الفَعَالَة ، مثل : الجَزَالَة والسَّدَاجَة ، وعليه تكون صيغة " شَقَاوَة " مأخوذة من الفعل " شَقِيَ يَشْقَى " ، مصدرا أصليا بمعنى حدث الشّقاء لا هيئته ، و هي سوء العاقبة التي علم الله أنّهم يستحقّونها بسوء أعمالهم » <sup>(5)</sup> .

ت- دلالتها على المصدر الأصلي على القراءتين معا ، أي سواء أقرئت بكسر الشّين من غير ألف ، أم بفتح الشّين و إثبات الألف ؛ لأنّ المصدر الأصلي يصاغ من الفعل الثلاثي

1- ينظر: الرّازي : المصدر السّابق ، ج 23 / ص 125 ، الطّاهر بن عاشور : المصدر السّابق ، م 8 / ج 18 / ص 128 .

2- الطّاهر بن عاشور : المصدر نفسه ، م 8 / ج 18 / ص 128 .

3- ينظر: أبو حيّان الأندلسي ، المصدر السّابق ، ج 6 / ص 389 ، البقاعي : المصدر السّابق ، ج 13 / ص 189 الشّوكاني : المصدر السّابق ، ج 18 / ص 993 .

4- ينظر: سيبويه : المصدر السّابق ، ج 4 / ص 16 .

5- الرّمخسري : المصدر السّابق ، م 3 / ص 187 .

من باب " فَعَلَ يَفْعُلُ " على وزن " فِعْلَةٌ " ، نحو: خَيْلَةٌ ، خَفِيَّةٌ (1) ، و يصاغ في الوقت نفسه على وزن " فَعَالَةٌ " ، نحو: فَنَاعَةٌ ، زَهَادَةٌ (2) ، و عليه فهما لغتان بمعنى واحد (3) ، فالشقاوة لغة فاشية ، و الشقوة لغة كثيرة في الحجاز (4) ، و المراد بذلك سوء العاقبة التي يستحقها أهل النار بسوء أعمالهم التي كانت سببا في شقاوتهم (5) .

و يستنتج من خلال ما سبق ذكره حول توسّع صيغة " شِقْوَةٌ " ما يلي :

1 - أفادت صيغة " شِقْوَةٌ " ثلاثة احتمالات دلالية ، وفقا لقراءتها على وجهين متباينين بكسر الشين و حذف الألف ، و فتح الشين و إثبات الألف .

2 - احتكم في تصنيف الصيغة ضمن الاحتمالات الدلالية المذكورة سابقا إلى ضوابط مختلفة :

أ - الضابط الصرفي : و يتجلى في أنّ الدلالة المركزية للصيغة و المتجلية في دلالة مصدر الهيئة استنتجت من خلال البناء التصريفي الذي وردت عليه الصيغة ، حيث وردت على البناء " فِعْلَةٌ " ، و هو بناء قياسي يرد عليه مصدر الهيئة من الفعل الثلاثي المجرد ، أمّا دلالة المصدر الأصلي فقد استنتجت هي الأخرى انطلاقا من البناء الذي وردت عليه الصيغة أيضا حيث وردت على وزن " فَعَالَةٌ " ، و هو بناء يرد عليه المصدر الأصلي من الفعل الثلاثي من باب " فَعَلَ يَفْعُلُ " ، أمّا دلالتها على المصدر الأصلي على الرغم من اختلاف شكل البنائين فقد يعود إلى صلاحيتهما للدلالة على معنى واحد ، لأنّ المصدر الأصلي يصاغ من الفعل الثلاثي من باب " فَعَلَ يَفْعُلُ " على وزنين هما " فِعْلَةٌ " و " فَعَالَةٌ " .

(1)- ينظر: ابن يعيش : المصدر السابق ، ج 4 / ص 49 .

(2)- ينظر: سيويه : المصدر السابق ، ج 4 / ص 16 .

(3)- ينظر: الرّجّاج : المصدر السابق ، ج 4 / ص 23 ، ابن عطية : المصدر السابق ، ص 1340 ، أبو حيان

الأندلسي : المصدر السابق ، ج 6 / ص 389 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 370 .

(4)- ينظر: أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 6 / ص 389 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 8 / ص

370 .

(5)- ينظر: الرّمخشري : المصدر السابق ، م 3 / ص 187 ، البيضاوي : المصدر السابق ، م 2 / ج 18 / ص 481

الشوكاني : المصدر السابق ، ج 18 / ص 993 ، أحمد بن محمّد البنّا : المصدر السابق ، ج 2 / ص 288 .

ب - ضابط القراءات : و قد كان لهذا الضابط الدور الحاسم في التفريق بين المعاني فالقراءة بكسر الشين و حذف الألف ، فرضت ورود الصيغة على البناء " فَعْلَةٌ " و هو بناء يثبت دلالة مصدر الهيئة ، و القراءة بفتح الشين و إثبات الألف فرضت ورود الصيغة على البناء " فَعَالَةٌ " و هو بناء يثبت دلالة المصدر الأصلي ، في حين أنّ القراءة بالوجهين معا من دون تفريق ، فقد فرضت ورود الصيغة على البناءين معا ، " فَعْلَةٌ ، و فَعَالَةٌ " ، و هما بناءان يثبتان دلالة المصدر الأصلي ، و عليه فكلّ قراءة و جهت الصيغة نحو بناء مختلف و من ثمة نحو دلالة مختلفة .

ت - الضابط الدلالي : ويتجلى في مناسبة كلّ وظيفة صرفية لما أفادته سياقيا ، فدلالة الصيغة " شِفْوَةٌ " على مصدر الهيئة مناسبة لحال شقاء أهل النّار ، ودلالاتها على المصدر الأصلي مناسبة أيضا لدلالة حدث الشّقاء بغضّ النّظر عن هيئته ، أمّا دلالاتها على المصدر الأصلي على القراءتين معا ، فهي مناسبة أيضا للدلالة على حدث الشّقاء ؛ لأنّ القراءتين تشيران إلى معنى واحد ، لذلك فالصيغة صالحة لتقبّل الاحتمالات كلّها .

**ويستنتج من خلال ما سبقت دراسته حول توسّع صيغ مصدرى المرّة و الهيئة ما يلي :**

- توسّعت صيغ مصدرى المرّة و الهيئة ، إذ لم تفد دلالاتها الوضعية فقط ، و إنّما أفادت دلالات أخرى غير التي وضعت لها ؛ و يعزى السّبب الرئيس في هذا التوسّع إلى تعدّد قراءاتها حيث أسهمت القراءات القرآنية بشكل كبير في توجيه دلالات هذه الصيغ .

- لم تتوسّع صيغ مصدرى المرّة و الهيئة توسّع بقيّة صيغ المصادر الأخرى ، إذ إنّ مبانيها كانت مطابقة لمعانيها ، وقد يعود عدم توسّعها مثل مثيلاتها في بنى صرفية أخرى إلى أسباب يمكن ذكرها على هذا النحو :

أ- عدم قابلية هذه الصيغ لتحمل الكثير من المعاني ؛ لأنّ الحدث منها مقيّد بالدلالة على الوصف ، أو الدلالة على المرّة الواحدة ، كما أنّ ضوابط صوغها محدّدة ، إذ يصاغ مصدر المرّة من الثلاثي على وزن " فَعْلَةٌ " ، و يصاغ مصدر الهيئة على وزن " فِعْلَةٌ " وهو ما يرد كثيرا في القرآن الكريم على هذا النحو ، إذ ا فتقيدهما بهذه القرائن جعلهما يغلقان باب تعدّد الاحتمال .

ب - عدم اختلاف المفسّرين و اللّغويين حول تصنيف صيغها .

- دلّت صيغ مصدرى المرّة و الهيئة إلى جانب دلالتها الأصليّة على المصدر الأصلي ، و قد يعود سبب احتمالها لهذه الدّلالة بالضّبط إلى اشتراكهما بناء مع صيغ المصدر الأصلي في البناءين " فَعْلَةٌ ، و فِعْلَةٌ " ؛ ففي البناء " فَعْلَةٌ " يقع الاشتراك بين مصدر المرّة و المصدر الأصلي ، إذ يرد المصدر الأصلي من الثّلاثي سماعا على هذا البناء ، و يرد مصدر المرّة من الثّلاثي قياسا على البناء نفسه أيضا ، و هنا يحصل الاشتراك بين ما سمع من صيغ المصدر الأصلي ، و بين ما قيس من مصدر المرّة ، ممّا يؤدّي إلى تقبّل الاحتمالين الدّلاليين معا وهو أمر يؤكّد توسّعها .

وفي البناء " فِعْلَةٌ " يقع الاشتراك أيضا بين مصدر الهيئة و المصدر الأصلي ، إذ يرد المصدر الأصلي من الثّلاثي سماعا على هذا البناء ، و يرد مصدر الهيئة من الثّلاثي قياسا على البناء نفسه أيضا ، و هنا يحصل الاشتراك بين ما سمع من صيغ المصدر الأصلي وبين ما قيس من مصدر الهيئة ، ممّا يؤدّي إلى تقبّل الاحتمالين الدّلاليين معا ، و هو أمر يؤكّد توسّعها أيضا، يقول السّامرائي: « و قد يكون كلّ من فَعْلَةٌ و فِعْلَةٌ كسائر المصادر كالرّحمة والشّدّة » (1)

- تعدّد الاحتمالات الدّلالية لصيغ مصدرى المرّة و الهيئة كان نتيجة الاحتكام إلى بعض الضّوابط ، منها :

- ضابط القراءة.

- ضابط تعدّد اللّغات.

- ضابط السّياق .

وبالتّالي، فاختلاف قراءة الصّيغتين ، و اختلاف ضبطهما نتيجة تعدّد لهجاتهما واختلاف سياقاتهما ، نتج عنه اختلاف وتعدّد في الدّلالة .

(1) - فاضل صالح السّامرائي : معاني الأبنية في العربيّة ، ص 34 .

## الباب الثاني

التوسّع الدلاليّ لصيغ المشتقات في القرآن الكريم

الفصل الأول : التوسّع الدلاليّ لصيغ اسم الفاعل

واسم المفعول

الفصل الثاني : التوسّع الدلاليّ لصيغ الصفة المشبهة

وصيغ المبالغة

الفصل الثالث : التوسّع الدلاليّ لصيغ اسمي الزمان

والمكان

الفصل الرابع : التوسّع الدلاليّ لصيغ اسم التفضيل

واسم الآلة

## الفصل الأول :

التوسّع الدّالّيّ لصيغ اسم الفاعل واسم المفعول

المبحث الأول : التّوسّع الدّالّيّ لصيغ اسم الفاعل

المبحث الثاني : التّوسّع الدّالّيّ لصيغ اسم المفعول

## المبحث الأول : التوسّع الدلالي لصيغ اسم الفاعل

تتوسّع صيغ المشتقات بمختلف أنماطها لتشمل دلالات متباينة ، كلّها صالحة من غير ترجيح إحداها على الأخرى ، ذلك أنّ كلّ صيغة من هذه الصيغ تتعدّى حدود دلالتها المركزية لتشمل دلالات مختلفة ؛ فهي صيغ ليست هامة أو ساكنة ، إنّها صيغ توليدية ، لها قابلية التعدّد الدلالي ، كأن تدلّ صيغة اسم فاعل على معناها الوضعي كما هو باد من خلال هيئتها الخارجية ، ثم تتسع لتفيد معاني أخرى غير معناها الذي وضعت له ، كدلالتها على اسم المفعول ، أو المصدر ، أو الصّفة المشبّهة ، أو صيغة المبالغة ، أو دلالتها على معنيين أو أكثر من ذلك ، وكذا الأمر بالنسبة لبقية صيغ المشتقات الأخرى ، إذ قد تفيد كلّ صيغة من هذه الصيغ ، إضافة إلى دلالتها الأصلية دلالات أخرى غير التي وضعت لها في الأصل .

كما تتناوب هذه الصيغ فيما بينها ، فيحلّ بعضها محلّ بعض ، دون أن يكون تعارض بين الصيغة النائية و الصيغة المنوبة عنها ، و بذلك يكون لهذا التناوب قيمة دلالية كبيرة ، إذ إنّه لا يثبت المعنى الكامن في الكلمة الواردة في السياق فحسب ، بل تتمّ في ذات الوقت عملية استحضار للكلمة المنوب عنها ، و ما ينجّر عنها من معان ، فتحدث عملية مزاجية بين الكلمتين ، المنوبة عنها و النائية ، ومن ثمّ تزوج المعنيين ممّا يؤدي في النهاية إلى إثراء المعنى (1) .

كما تشترك هذه الصيغ في بعض أبنيتها ، ممّا يؤدي إلى اتّساع مجال تأويلها و تعدّد احتمالاتها الدلالية ، كاشتراك الصّفة المشبّهة وصيغة المبالغة و اسم الفاعل واسم المفعول و المصدر في الوزن " فَعِيل " ، و اشتراك المصدر و اسم الفاعل في الوزن " فاعِلَة " و اشتراك اسم التفضيل و الصّفة المشبّهة في الوزن " أفْعَل " ، و اشتراك اسمي الزّمان و المكان و المصدر الميمي من الثلاثي في الوزنين " مَفْعَل " ، و مَفْعِل " ، و اشتراك اسمي الزّمان

(1) - ينظر: فتح الله أحمد سليمان : الأسلوبية - مدخل نظري ودراسة تطبيقية - الناشر مكتبة الآداب ( علي حسن ) القاهرة مصر 1425 هـ ، 2004 م ، ص 91 .

والمكان و المصدر الميمي و اسم المفعول من غير الثلاثي في مختلف الأبنية ؛ لأنها تصاغ بالطريقة نفسها ، فاشترك هذه الصيغ يسهم بلا شكّ في توسّع دلالاتها ؛ لأنّ البناء الواحد يصبح صالحاً للتعبير عن مختلف الدلالات .

والتوسّع الدلاليّ لصيغ المشتقات يشمل كلاً من اسم الفاعل ، و اسم المفعول ، و الصّفة المشبّهة ، وصيغة المبالغة ، و اسمي الزّمان ، و المكان ، و اسم التّفصيل ، و اسم الآلة ، ذلك أنّ كلّ صيغة من صيغ هذه المشتقات تتّسع لتشمل معاني وظيفية متعدّدة ، إضافة إلى معانيها الأصليّة ، و على هذا الأساس فإنّ هذا المبحث سيتناول توسّع صيغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي ، و ذلك باستقراء الصيغ التي تعدّدت دلالاتها في القرآن الكريم ، ثمّ تحليلها ، بالاعتماد على أهمّ الضوابط الصرفيّة و الدلاليّة التي احتكم إليها ، و التي صنّفت على إثرها هذه الصيغ ضمن الصيغ المحتملة .

#### أولاً : اسم الفاعل - مضمومه - صوته :

#### أ - مضمومه :

المراد باسم الفاعل أنّه وصف مشتقّ يدلّ على من قام بالفعل على وجه الانقطاع و التّجدّد ، و هو في ذلك يقع موقع وسط بين الفعل و الصّفة المشبّهة في درجة الثبوت ، فلا يدلّ على الحدوث والتجدّد بدرجة الفعل ، فهو أثبت و أدوم ، و لا يدلّ على الثبوت بدرجة الصّفة المشبّهة ، فهي أكثر ثبوتاً و استمراراً منه (1) .

---

(1) - ينظر: أحمد مختار عمر : أسماء الله الحسنى - دراسة في البنية و الدلالة ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1417 هـ - 1997 م ، ص 93 ، فاضل مصطفى السّاقى : أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل و الوظيفة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة 1397 هـ - 1997 م ، ص 298 .

بج - صوته :

يصاغ اسم الفاعل على طريقتين ، من الثلاثي و من غير الثلاثي ؛ فمن الثلاثي يصاغ على وزن فاعل غالبا ، و من غير الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة و كسر ما قبل الآخر (1) .

ثانيا- تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي :

يأخذ اسم الفاعل أبعادا دلالية أخرى غير دلالاته الأصلية ، كدلالاته على اسم المفعول أو المصدر ، أو الصفة المشبهة ، و غيرها من الوظائف الصرفية الأخرى ، وليس يخفى أن هذه الظاهرة لها شيوع في العربية ، و قد تنبّه عليها علماء اللغة و أفردوا لها فصولا (2) ، و من ذلك ما ذكره ابن جنّي في كتابه " الخصائص " تحت عنوان : « باب في اللفظ يرد محتملا لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه ، أيجازان جميعا فيه ، أم يقتصر على الأقوى

---

(1) - ينظر : أحمد الحملاوي : المرجع السابق ، ص 46 ، رمضان عبد الله : الصيغ الصرفية في ضوء علم اللغة المعاصر ط 1 ، 2006 م ، مكتبة بستان المعرفة ، الإسكندرية ، 89 - 90 ، فاضل مصطفى الساقى ، المرجع السابق ، ص 298 - 299 .

(2) - الأنباري ، محمد بن القاسم : الأضداد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، لبنان 1407هـ-1987 م ، ص 125 ... 129 ، ابن خالويه : ليس في كلام العرب ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، مكّة المكرمة ، ط2 ، 1399 هـ - 1979 م ، ص 158 ، ابن فارس : الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، علّق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان ط1 ، 1418 هـ -1997 م ، ص 168 ، الثعالبي ، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل : فقه اللغة و أسرار العربية ، تحقيق ياسين الأيوبي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1420هـ - 2000 م ، القسم الثاني ص 365 ، ابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل : المخصّص ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، مصر ، ط1 1331هـ ، ج 15 / ص 70 ، السيوطي : المزهر في علوم اللغة و أنواعها ، ج 2 / ص 89 ، أحمد الحملاوي : المرجع السابق ، ص 46 - 48 محمود سليمان ياقوت : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ، دار المعرفة الجامعية ، 2005 م ص 214 ... 220 ، رمضان عبد الله : المرجع السابق ، ص 26 .

منهما دون صاحبه» (1) ، يقول مؤكّداً هذا الأمر : « اعلم أنّ المذهب في هذا و نحوه ، أن يعتقد الأقوى منهما مذهباً و لا يمتنع مع ذلك أن يكون الآخر مراداً وقولاً ، من ذلك قوله :

\* كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا \* (2)

فالقول أنّ يكون " ناهياً " اسمَ الفاعلِ من " نَهَيْتُ " ، كسَاعٍ من سَعَيْتُ و " سَارٍ " من " سَرَيْتُ " وقد يجوز مع هذا أن يكون " ناهياً " هنا مصدراً ، كالفَالِحِ ، والبَاطِلِ ، والعَائِرِ و البَاغِزِ (3) ونحو ذلك ممّا جاء فيه المصدر على " فَاعِلٍ " ، حتى كأنّه قال : كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَهْيًا ، وِرْدُعًا ، أي ذا نهيٍ ، فحُذِفَ المضاف وعَلِّقَت اللّام بما يدلّ عليه الكلام ولا تكون على هذا معلّقة بنفس الناهي؛ لأنّ المصدرَ لا يتقدّم شيء من صلته عليه « (4).

فصيغة اسم الفاعل " ناهياً " صيغة مُتَّسَعَةٌ ، فبدلاً من أن تكون صيغة شكلية دالة على بنائها الخارجي كما وُضِعَتْ له ، تحوّلت إلى صيغة توليدية ، إذ جمعت بين المعنيين ؛ اسم الفاعل و المصدر في الوقت نفسه ، و كلّ معنى من هذين المعنيين مراد وصحيح ، و لا سبيل إلى ترجيح أحدهما .

وعلى نحو ما سبق ، فإنّ صيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي اتّسمت أيضاً في التنزيل العزيز بثناء دلالاتها ، و ذلك أنّ الصيغة الواحدة تتولّد عنها صيغ جديدة ، ووظائف دلالية متنوّعة ، و هو ما سيتمّ توضيحه في الجدول الآتي :

(1) - ابن جنّي : الخصائص ، ج 2 / ص 488 .

(2) - البيت لسُحَيْمِ عَبْدِ بَنِي الْحَسَّاسِ ، و صدره ، عُمَيْرَةٌ وَدَّعُ إِذْ تَجَهَّزْتُ غَادِيًا ، ينظر : ديوانه ، تحقيق عبد العزيز الميمني مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1369 هـ - 1950 ، ص 16 ، و قد ورد في هامش الخصائص ، ج 2 ، ص 488 على هذا النحو أيضا .

(3) - الفَالِحُ : الجملُ نو السّنامين الضّخم ، والفَالِحُ ، مكيالٌ ضخمٌ ، الفالِح في القمار ، القامر ، الفالِح ، ريح تأخذ الإنسان يرتعش منها ، كما ورد في معجم العين ، ج 6 / ص 127 ، باب الفاء ، مادة (فَلَجَ ) .

- العَائِرُ : كلّ ما أعلّ العين فعقرَ ، سُمّي بذلك ؛ لأنّ العين تُعْمَضُ له ، ولا يتمكّن صاحبها من النّظر ؛ لأنّ العين كأنّها تُعَوَّرُ ، كما ورد في لسان العرب ، م 4 / ج 35 / ص 3165 ، باب العين ، مادة (عَوَّرَ ) .

- البَاغِزُ : من بَغَرَ ، البَغْرُ ، الضّرْبُ بالرجلِ و العصا ، و البَاغِزُ : المقيمُ على الفجورِ ، و قيل هو منه ، و البَغْرُ ، النّشاط في الإبل خاصةً ، و البَاغِزُ مثل ذلك ، كما ورد في لسان العرب ، م 1 / ج 4 / ص 319 ، باب الباء مادة (بَغَرَ) .

(4) - ابن جنّي : المصدر السابق ، ج 2 / ص 488 .

**جدول (10) : بوضّح تعدّد الاحتمالات الدلالية لصيغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي**

البناء	صيغ اسم الفاعل	احتمالاتها الدلالية	موطنها
فَاعِل	راضية	- اسم فاعل - اسم مفعول - النسب - اسم فاعل على سبيل المجاز	﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ [ الحاقّة : 21 ]
	عاصم	- اسم فاعل - اسم مفعول - النسب - اسم الفاعل و المفعول معا	﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [ هود : 43 ]
	ساجر	- اسم فاعل - صيغة مبالغة	﴿ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَاحِرٍ غَلِيمٍ ﴾ [ الأعراف : 112 ]
	الطاغية	- اسم فاعل - المصدر - صيغة مبالغة	﴿ فَأَمَّا تَمُودُ فَأَهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ ﴾ [ الحاقّة : 05 ] [

يستنتج من خلال ما تمّ ذكره في الجدول أنّ صيغ اسم الفاعل وظّفت في النصّ القرآني لإفادة أكثر من معنى ، إذ دلّت على وظيفتها الصّرفيّة ، كما هو جليّ من شكلها الخارجي و دلّت في الوقت نفسه على دلالات أخرى غير التي وضعت لها في الأصل ، نظرا للطاقة الدلالية التي تمتلكها هذه الصّيغ من جهة ، ونظرا لتفاعلها مع مقتضيات سياق النصّ من جهة أخرى ، و فيما يلي تفصيل لذلك :

**1 - بناء " فاعِل " بين دلالة اسم الفاعل و المفعول و النسب :**

أو من أمثلة ما يحتمل هذه الدلالات في القرآن الكريم ، قوله عزّ وجلّ : ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ [ الحاقّة : 21 ] ، حيث شملت صيغة " راضية " أربعة احتمالات دلالية ، وهي على هذا النحو :

أ - دلالتها على اسم الفاعل : و هي دلالة صرفيّة استنتجت من خلال مبنى الصّيغة الصّرفية الواردة على وزن " فاعِل " ، مع إضافة لاحقة تاء التّأنيث ، و هو مبنى صرفي

يصاغ عليه اسم الفاعل من الفعل الثلاثي غالباً (1) ، و الصيغة بهذا المبنى وافقت زنة الفواصل " حسابيّه ، عالية ، دانية ... " وذلك تحقيقاً لإيقاع جميل ، و لو جاءت بغير ذلك لانكسر الإيقاع (2) ، و عليه فالصيغة باقية على بابها ، فيكون بذلك مبناها قد طابق معناها ، و قد وجّهت على أساس أنّها متّصفة بالفعل ، لا قائمة به ، يقول الطّبرسي ( ت 548 هـ ) : « أي في حالة من العيش ، راضية يرضاها ، بأن لقي الثّواب و أمن العقاب » (3) ؛ أي : أنّ العيشة قد رضيت عن نفسها عندما صادفت من استحقّها من أهلها ، فالمقام كلّه رضا ، هي راضية عن أهلها ، و هم راضون بما نالوه منها (4) .

**ب - دلالتها على اسم المفعول :** وبذلك يكون مبنى الصيغة الصرّفيّة خالف معناها ، ففَاعِلْ أدّى دلالة مفعول ، و هو تناوب دلالي يحصل بين الصيغ ، فيحلّ بعضها محلّ بعض ، يقول ابن مالك : « و رُبَّمَا خَلَفَ فَاعِلٌ مَفْعُولًا ، و مَفْعُولٌ فَاعِلًا » (5) ، و عليه تكون صيغة " راضية " الدّالة بنائياً على اسم الفاعل قد قامت بأداء الدّور الدلالي المنوط بصيغة اسم المفعول " مَرْضِيَّة " ، مثل : دافقٌ بمعنى مدفوقٍ ، وقد ذهب هذا المذهب كثير من المفسرين (6) .

ويرتبط ورود اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول بأسباب يذكرها الفراء على هذا النّحو :

(1) - ينظر: أحمد الحملاوي : المرجع السابق ، ص 46 ، رمضان عبد الله : المرجع السابق ، ص 89 - 90 ، فاضل مصطفى السّاقى : المرجع السابق ، ص 298 - 299 .

(2) - ينظر: السيّد خضر : فواصل الآيات القرآنية - دراسة بلاغية دلالية - ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط 1 ، 1420 هـ - 2000 م ، ط 2 ، 1430 هـ ، 2009 م ، ص 111 - 112 .

(3) - الطّبرسي : أبو علي الفضل بن الحسن : مجمع البيان في تفسير القرآن ، دار المرتضى ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1427 هـ ، 2006 م ، ج 10 / ص 83 .

(4) - ينظر: طه محمّد الجندي : التّناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل ، دار الكتب المصريّة ، ص 67 .

(5) - ابن مالك : تسهيل الفوائد ، ص 136 .

(6) - ينظر: الفراء : المصدر السابق ، م 3 / ص 80 ، الطّبري : المصدر السابق ، م 7 / ص 362 ، العكبري : التّبيان في إعراب القرآن - القسم الثّاني / ص 1237 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 10 / ص 334 ، النّعالبي : الجواهر الحسان ، ج 5 / ص 363 ، الألوسي : المصدر السابق ، م 15 / ج 29 ، ص 71 .

- اختيار التراكيب النحوية الصحيحة ، فالصواب أن يكون التركيب " رَضِيْتُ هذه المَعِيْشَةَ " وليس " رَضِيْتُ هذه المَعِيْشَةَ ، و " دُفِقَ المَاءُ " ، و ليس " دُفِقَ المَاءُ " ، يقول : « و لا تتكرن أن يخرج المفعول على فاعِلٍ ، ألا ترى قوله : ﴿ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾ [ الطَّارِقُ : 06 ] فمعناه و الله أعلم مدفوق ، و قوله : ﴿ فِي عَيْشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ [ الحَاقَّةُ : 21 ] ، معناها مرضِيَّةٌ .... تستدلّ على ذلك أنّك تقول : رَضِيْتُ هذه المَعِيْشَةَ ، و لا تقول : رَضِيْتُ و دُفِقَ المَاءُ و لا تقول : دُفِقَ ، و تقول : كُسِبِيَ العَرِيَانُ ، و لا تقول : كَسَا ... » (1) .

- إفادة الصّيغة لمعنى المدح ، أو الذّمّ ، يقول : « و قوله : ﴿ فَهُوَ فِي عَيْشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ : « فيها الرّضاء ، العرب تقول : هذا ليل نائمٌ وسرٌّ كاتمٌ ، وماءٌ دافِقٌ ، فيجعلونه فاعلا وهو مفعول في الأصل ، وذلك : أنّهم يريدون وجه المدح أو الذّمّ ، فيقولون ذلك لا على بناء الفعل ، و لو كان فعلا مصرّحا لم يُقَل ذلك فيه ؛ لأنّه لا يجوز أن تقول للضّارب : مضروب ولا للمضروب ضارب ؛ لأنّه لا مدح فيه ، ولا ذمّ » (2) .

- توافق رؤوس الآيات و لهجات بعض القبائل ، و وقوع اسم الفاعل نعتا : ففاعل عند أهل الحجاز يستعمل عموما بمعنى المفعول ، و ذلك إذا ورد نعتا ، و ممّا ساعد في هذا الأمر توافق رؤوس الآيات ، يقول : « و قوله عزّ و جلّ : ﴿ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾ أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم ، أن يجعلوا المَفْعُولَ فاعِلاً إذا كان في مذهب نعتٍ ، كقول العرب : هذا سرٌّ كاتمٌ و همّ ناصِبٌ ، و لَيْلٌ نَائِمٌ ، و عَيْشَةٌ رَّاضِيَةٌ ، و أعان على ذلك أنّها توافق رؤوس الآيات التي هنّ معهنّ » (3) .

(1) - الفراء : المصدر السابق ، م 1 / ص 334 .

(2) - الفراء : المصدر نفسه ، م 3 / ص 80 .

(3) - المصدر السابق ، م 3 / ص 143 - 144 .

ت - دلالتها على النسب : حيث حمّلت الصيغة " راضية " على معنى النسب ، وذلك لمجيئها على البناء فاعل الدال على معنى مفعول ، و قد أطلقت على صاحب الشيء من غير مزاولة له و كثرة معالجة ، و هي دلالة أكدها بعض اللغويين <sup>(1)</sup> ، يقول سيبويه : « و أمّا ما يكون ذا شيء ، و ليس بصنعة يعالجها ، فإنّه ممّا يكون " فاعلاً " ، و ذلك قولك لذي الدرع دارعٌ ، و لذي النبل نابلٌ... »<sup>(2)</sup> ، و قد ذهب إلى تأكيد هذه الدلالة كثير من المفسرين <sup>(3)</sup> . و عليه يكون معنى الصيغة أنّها ذات رضا .

ث - دلالتها على اسم الفاعل مجازاً : و ذلك لأنّ الفعل في صيغة " راضية " أسند إلى غير فاعله الحقيقي ، فليست العيشة هي الراضية ، و إنّما صاحب العيشة هو من رضي بها ، و قد أسند الرضا إلى العيشة كناية عن رضا صاحبها ، و لملازمة العيشة حالة صاحبها وهو الراضي لا هي ، و قد ذهب هذا المذهب كثير من المفسرين <sup>(4)</sup> ، يقول الطاهر بن عاشور : « ووصف عيشة بـ " راضية " مجاز عقليّ لملازمة العيشة حالة صاحبها وهو العائش ملازمة الصفة لموصوفها ، والراضي هو صاحب العيشة لا العيشة لأنّ " راضية " اسم فاعل " رضيت " إذا حصل لها الرضا ، وهو الفرح ، و الغبطة و العيشة ليست راضيةً ، ولكنّها لحسنها رضي

(1) - سيبويه : المصدر السابق ، ج 3 / ص 382 ، المبرّد : المقتضب ، ج 3 / ص 161... 163 ، ابن جنّي المصدر السابق ، ج 1 / ص 151 ، 152 .

(2) - سيبويه : المصدر السابق ، ج 3 / ص 381 .

(3) - ينظر : أبو جعفر النخّاس : المصدر السابق ، ج 5 / ص 22 ، الزّمخشري : المصدر السابق ، م 4 / ص 451 أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 319 ، العكبري : المصدر السابق ، القسم الثّاني ، ص 1237 الألوّسي : المصدر السابق ، م 15 ، ج 29 ، ص 71 .

(4) - ينظر : الزّمخشري : المصدر السابق ، م 4 / ص 451 ، البيضاوي : المصدر السابق ، م 3 / ج 29 / ص 443 السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 10 / ص 334 ، العكبري : المصدر السابق ، القسم الثّاني ، ص 1237 ، الألوّسي المصدر السابق ، م 15 / ج 29 / ص 71 ، الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 12 / ج 29 / ص 132 - 133 .

صاحبها ، فوصفها بـ " راضية " من إسناد الوصف إلى غير ما هو له ، وهو من المبالغة لأنه يدلّ على شدة الرضا بسببها حتى سرى إليها « (1).

إذا ، فالذي سوّج المجاز و حسنّه هو المشابهة بين صاحب العيشة و العيشة في تعلّق الفعل بهما فتعلّقه بصاحب العيشة من حيث صدور الرضا منه ، و تعلّقه بالعيشة من حيث وقوعه عليها ، وذلك للمبالغة في جمال العيشة ، و أنّها من الرّوعة ، بحيث يتخيّل أنّها وهي لا تعقل و لا تحسّ ، قد شاركت في هذا الرضا (2).

و مجمل القول في هذه الصّيغة ما يلي :

1 - انفتحت صيغة " راضية " مفيدة أربعة احتمالات دلالية ، أولها : اسم الفاعل على حقيقته وثانيها : اسم المفعول ، و هو ممّا جاء فيه فاعل بمعنى مفعول ، و ثالثها : النسب ، أي ذات رضا ، و رابعها : اسم الفاعل على غير حقيقته ، و هي بذلك حقّقت توسّعا كبيرا .

2 - تحوّلت الدلالة المركزيّة للصّيغة الممثلة في دلالة اسم الفاعل ، كما ينبىء بذلك بناؤها إلى دلالة فرعيّة إذ إنّ معظم أهل اللّغة و التّفسير ركّزوا على المعاني الأخرى ، و هي دلالة اسم المفعول ، و النسب و المجاز ، بينما تحوّلت الدلالات الهامشيّة في أصل وضعها إلى دلالات مركزيّة ، و بذلك فقد حصل تبادل في مواقع الدلالات ، فما كان مركزيا أصبح هامشيا و ما كان هامشيا أصبح مركزيا .

3 - احتكم في تصنيف الصّيغة ضمن الاحتمالات المذكورة سابقا إلى ضوابط صرفيّة وأخرى دلالية و هي على هذا النحو :

أ - الضّابط الصّرفي : و يتجلّى في أنّ دلالة اسم الفاعل على سبيل الحقيقة حدّدت بناء على الإقرار بفكرة أنّ لكلّ صيغة معنى صرفيا خاصا بها ، وأصيلا فيها ، لا ينفكّ عنها و إلغاءه هو إلغاء جهود علماء اللّغة في ربطهم كلّ صيغة بمعنى خاص بها ، وهو ملحظ

(1) - الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 12 / ج 29 / ص 132-133 .

(2) - ينظر : عبد الفتاح لاشين : المعاني في ضوء أساليب القرآن ، مكتبة الأموية للطباعة و النشر و التوزيع ، ط 4 1983 م ، ص 145 ، و بسيوني عبد الفتاح فيود : من بلاغة النظم القرآني ، مطبعة الحسين الإسلاميّة ، القاهرة ، ط 1 1413 هـ - 1992 م ، ص 147 .

يؤكد فكرة مطابقة مبنى الصيغة لمعناها ، فورودها على بناء " فاعل " ، أثبت لها دلالة الفاعلية لأن اسم الفاعل يصاغ من الثلاثي غالبا على هذا البناء ، أما خروج الصيغة عن دلالتها الأصلية إلى دلالات أخرى ، فمردّه أنّ الصيغ الصرفية غالبا ما تفتح على دلالات أخرى غير دلالاتها الوضعية ، فتكتسب دلالات جديدة ، وذلك لتمييزها بصفة التوليدية و الإنتاجية فهي صيغ لها قابلية التعدّد الدلالي ، فدلالاتها على اسم المفعول حدّدت على أساس التناوب الدلالي الذي غالبا ما يحصل بين صيغتي اسم الفاعل ، و المفعول ، فيرد كلّ منهما بدلالة الآخر ، أما دلالتها على النسب ، فقد استنتجت بناء على أنّ ما يكون ذا شيء ، فإنّه ممّا يكون فاعلا ، وقد نسبت صفة الرضا إلى العيشة ، أما دلالتها على اسم الفاعل على سبيل المجاز ، فقد حدّدت بناء على أنّ الفعل في الصيغة أسند إلى غير فاعله الحقيقي ، إذ التركيب الصحيح هو رَضِيْتُ هذه المَعِيشَةَ ، و ليس رَضِيْتُ المَعِيشَةَ ، و بذلك فالتاء في صيغة راضية « ليست التاء التي يخرج بها اسم الفاعل على التأنيث ، لتأنيث الفعل من لفظه ؛ لأنها لو كانت تلك لفسد القول ، ألا ترى أنّه لا يقال : ضَرَبْتُ النَّاقَةَ ، و لا رَضِيْتُ المَعِيشَةَ ، و إذا لم تكن إيّاها وجب أن تكون التي للمبالغة ، كَفَرُوقَةَ ، و صَرُورَةَ ، و داهية ، و راوية ، ممّا لحقته التاء للمبالغة و الغاية » (1).

ب - الضابط الدلالي : و يتجلّى في موافقة المعاني الصرفية للمعاني السياقية ، فدلالة اسم الفاعل على حقيقته موافقة لمعنى أنّ العيشة هي التي رضيت بنفسها عندما صادفت من استحقّها من أهلها ، فالمقام كلّهُ رضا ، و دلالة اسم المفعول موافقة لمعنى أنّ العيشة وقع عليها فعل الرضا ، فهي مَرْضِيَّة ، و دلالة النسب موافقة أيضا لمعنى أنّها ذات رضا ، و قد أطلقت على صاحب العيشة ، و دلالة اسم الفاعل على سبيل المجاز موافقة أيضا لمعنى أنّ العيشة ليست هي الراضية ، و إنّما صاحب العيشة هو من رضي بها ، و قد أسند الرضا

(1) - ابن جنّي : المصدر السابق ، ج 1 / 153 .

إلى العيشة كناية عن رضا صاحبها ، و لملابسة العيشة حالة صاحبها ، وهو الرّاضي لا هي فالصيغة صالحة للتعبير عن كلّ هذه المعاني من غير ترجيح .

و قد اتّسعت صيغة " عاصم " في قول الحقّ تبارك و تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ

اللّهِ ﴾ [ هود : 43 ] ، إذ شملت أربعة احتمالات دلالية ، و هي على هذا النحو :

أ- دلالتها على اسم الفاعل : و ذلك بالنظر إلى بنيتها الخارجيّة ، حيث وردت على بناء " فاعِل " ، و هو مبنى يصاغ عليه اسم الفاعل من الثلاثي ، وعليه تكون الصيغة باقية على بابها الأصلي ، فيكون بذلك مبناها قد طابق معناها ، يقول المبرّد : « فالعاصم الفاعل و " مِنْ رَجِمَ " معصوم ... »<sup>(1)</sup> ، و قد أيد أبو علي الفارسي ما ذهب إليه المبرّد في أنّ " عاصِمًا " فاعِلٌ على حقيقته<sup>(2)</sup> .

و هو مذهب ذهب إليه كثير من المفسرين<sup>(3)</sup> ، يقول أبو جعفر النّحاس منكرًا مجيء فاعِلٍ بمعنى مفعول : « و المعنى لا يعصم اليوم من أمر الله إلاّ الرّاحم ، أي : الله جلّ و عزّ و يُحَسِّنُ هذا لأنك لم تجعل عاصما بمعنى معصوم فتخرجه من بابهِ »<sup>(4)</sup> ، فلا مانع اليوم من أمره الذي قد نزل بعباده من الغرق و الهلاك ، إلاّ من رحمه فأنقذه منه ، فهو الذي يمنع من يشاء من خلقه ، و يعصم<sup>(5)</sup> ، و عليه فالصيغة على هذا الأساس باقية على حالها ، فهي غير محتملة ، إذ تدلّ على القائم بحدث المنع ، و حدث الرّحمة معا ، و هو الله عزّ و جلّ .

(1)- المبرّد : المصدر السابق ، ج 4 / ص 412 .

(2)- ينظر: الفارسي : الإيضاح العُضدي ، حقّقه و قدّم له حسن شانلي فرهور ، ط 1 ، 1389 هـ - 1969 م ، ج 1 ص 212 .

(3)- ينظر: الطّبري : المصدر السابق ، م 4 / ص 279 ، السّجستاني ، أبو بكر محمّد بن عزيز : غريب القرآن المسمّى بنزهة القلوب ، عنى بتصحيحه و ترقيمه و ضبط ألفاظه و تعليق حواشيه لجنة من أفاضل العلماء ، مكتبة و مطبعة محمّد علي صبيح و أولاده ، الأزهر ، 1382 هـ - 1963 م ، ص 142 ، الرّازي : المصدر السابق ، ج 17 / ص 242 القرطبي : المصدر السابق ، م 5 / ج 12 / ص 39 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 5 / ص 227 السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 6 / ص 332 .

(4)- أبو جعفر النّحاس : المصدر السابق ، ج 2 / ص 285 .

(5)- ينظر: الطّبري : المصدر السابق ، م 4 / ص 279 .

ب - دلالتها على اسم المفعول : حيث إنّ صيغة " عاصم " وردت بمعنى " معصوم " و بذلك يكون مبنى الصيغة الصرفية خالف معناها ، ففاعل أدى دلالة مفعول ، و هو تتأوب دلاليّ يحصل بين الصيغ ، فيحلّ بعضها محلّ بعض ، و قد وجّه ابن قتيبة في " باب مخالفة ظاهر اللفظ معناه " (1) ، دلالتها على أنّها : " اسم مفعول " معصوم " جاء على هيئة اسم الفاعل والمعنى المتعين : لا أحد معصوم من أمره (2) ، و قد ذهب مذهبه كثير من اللغويين (3) ووافقهم أيضا كثير من المفسرين (4) ، و عليه فالصيغة على هذا الأساس مخالفة لمبناها فهي محتملة دلالة اسم المفعول ، إذ تدلّ على من وقع عليه فعل العصمة ، فلا أحد معصوم من عذاب الله و هلاكه ، إلا من رحمه ، فإنّه يُعصم .

ت- دلالتها على النسب : أي : ذو عصمة ، والتقدير : لا ذا عصمة إلا المرحوم ، وقد ذهب إلى تأكيد هذه الدلالة مجموعة من اللغويين (5) ، يقول ابن جنّي : « و كذلك قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ ، أي : لا ذا عصمة ، و ذو العصمة يكون مفعولا ، كما يكون فاعلا ، فمن هنا قيل : إنّ معناه لا معصوم ... و ذو الشيء قد يكون مفعولا ، كما يكون فاعلا « (6) ، و قد ذهب إلى تأكيد هذه الدلالة كثير من المفسرين (1) ، و عليه يكون معنى الصيغة ذا عصمة ، و قد أطلقت على عاصم وعلى معصوم في الوقت نفسه .

(1) - ينظر: ابن قتيبة : تأويل مشكل القرآن ، ص 275 .

(2) - ينظر: المصدر نفسه، ص 296 .

(3) - ينظر: ابن فارس : المصدر السابق ، ص 168 ، الثعالبي : فقه اللغة و سرّ العربية ، القسم الثاني ، ص 365 السيوطي : المزهر في علوم اللغة ، ج 2 / ص 365 .

(4) - ينظر: الفراء : المصدر السابق ، م 1 / ص 333 - 334 ، الرّجّاج : المصدر السابق ، ج 3 / ص 45 ، أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 5 / ص 227 ، السمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 6 / ص 332 ، الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 5 / ج 12 / ص 77 .

(5) - ينظر: سيبويه : المصدر السابق ، ج 3 / ص 382 ، المبرّد : المصدر السابق ، ج 3 / ص 161 ... 163 ، ابن جنّي : المصدر السابق ، ج 1 / ص 151 ، 152 .

(6) - ابن جنّي : المصدر السابق ، ج 1 / ص 152 - 153 .

ث - دلالتها على اسم الفاعل و المفعول معا : حيث احتوت الصيغة في مضمونها دلالتين معا ؛ الأولى بالبناء ، و الثانية بالتلازم ، فالعاصم و المعصوم متلازمان ، و لا يمكن الفصل بينهما ، و بذلك تكون الصيغة دالة على نفي كل عاصم سوى الله عزّ و جلّ و على نفي كلّ معصوم سوى من رحمه جلّ جلاله ، و قد تنبّه إلى الجمع بين هاتين الدالتين كلّ من ابن الأنباري ، و الأصفهاني ، و ابن قيم الجوزية<sup>(2)</sup> ، يقول ابن القيم : « فإِنَّه تعالى لما ذكر العاصم استدعى معصوما مفهوما من السياق ، فكأنّه قيل : لا معصوم اليوم من أمره إلا مَنْ رَحِمَهُ ، فَإِنَّه لما قال : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ بقي الذهن طالبا للمعصوم ، فكأنّه قيل : فمن الذي يُعَصِّمُ ، فأجيب : " لا يُعَصِّمُ إِلَّا مَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ " ، و دلّ هذا اللفظ باختصاره و جلالته و فصاحته على نفي كلّ عاصم سواه ، و على نفي كلّ معصوم سوى من رحمه الله فدلّ الاستثناء على أمرين : على المعصوم مَنْ هو ، و على عاصمه ، وهو ذو الرحمة و هذا من أبلغ الكلام ، و أفصحه ، و أوجزه ، و لا يلتفت إلى ما قيل في الآية بعد ذلك<sup>(3)</sup> إذا فصيغة عاصم حملت دلالتين مزدوجتين في آن واحد ؛ اسم الفاعل و المفعول معا .

و ممّا سبق ذكره حول صيغة " عاصم " يمكن تسجيل بعض الملاحظات :

1- توسّعت صيغة " عاصم " مفيدة أربعة احتمالات دلالية ، أولهما : دلالتها على اسم الفاعل كما هو باد من هيئتها الخارجية ، و ثانيهما : دلالتها على اسم المفعول ، و هو من باب تبادل المعاني الوظيفية بين الصيغ ، إذ تحلّ صيغة اسم الفاعل محلّ اسم المفعول ، و تحلّ صيغة اسم المفعول محلّ اسم الفاعل ، و ثالثهما : دلالتها على النسب ، و هو من باب أنّ ما يرد على بناء " فاعل " يحتمل دلالة النسب ، و رابعهما : دلالتها على المعنيين معا ؛ اسم الفاعل

(1) - ينظر: الرَّجَاج : المصدر السابق ، ج 3 / ص 45 ، الرّازي : المصدر السابق ، ج 17 / ص 242 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 5 / ص 227 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 6 / ص 332 .

(2) - ينظر: ابن الأنباري : المصدر السابق ، ص 128 - 129 ، الأصفهاني : المصدر السابق ، ج 2 / ص 438 ، مادة ( عَصَمَ ) ، ابن قيم الجوزية : بدائع الفوائد ، تحقيق علي بن محمّد العمران ، إشراف بكر بن عبد الله أبوزيد ، دار عالم للفوائد للنشر و التوزيع ، جدّة ، السّعودية ، م 3 / ص 940 .

(3) ابن قيم الجوزية : المصدر السابق ، م 3 / ص 940 .

والمفعول معا ، و هو من باب عدم الفصل بين المعنيين ؛ فكلاهما محصل للآخر ، و كلّ هذه المعاني مرادة ، وقد أسهمت في تحقيق التوسّع ، يقول السامرائي : « فإذا أردت أكثر من معنى في تعبير واحد كان من باب الاتّساع في المعنى » (1).

2- احتكم في تصنيف الصّيغة ضمن الاحتمالات الدلالية المذكورة مراعاة لضوابط صرفية و دلالية ، وهي كما يلي :

أ - الضّابط الصّرفي : و يتجلّى في أنّ دلالة اسم الفاعل حدّدت بناء على ما ينبئ به بناء الصّيغة ، إذ وردت على البناء " فاعِل " ، و هو بناء يبقي الصّيغة على بابها ؛ لأنّ اسم الفاعل يصاغ على هذا البناء من الفعل الثلاثي ، أما دلالة اسم المفعول ، فقد حدّدت على أساس تبادل المعاني الوظيفية بين الصّيغ ، إذ تحلّ صيغة اسم الفاعل محلّ اسم المفعول و تحلّ صيغة اسم المفعول محلّ اسم الفاعل ، في حين أنّ دلالة النّسب ، فقد حدّدت بناء على أنّ ما يرد على بناء " فاعِل " ، فإنّه يحتمل دلالة النّسب ، أمّا دلالتها على المعنيين معا ؛ اسم الفاعل و المفعول معا ، فهو من باب عدم الفصل بين المعنيين ؛ فكلاهما محصل للآخر .

ب - الضّابط الدلالي : و يتجلّى في مطابقة المعاني الوظيفية للصّيغة لمعانيها السياقية فدلالة اسم الفاعل مطابقة لدلالة الصّيغة على القائم بالحدث ، فالله عزّ و جلّ وحده العاصم لعباده من كلّ عذاب ، أو غرق ، أو هلاك ، و هو الرّاحم لعباده ، و دلالة اسم المفعول مطابقة لدلالة الصّيغة أيضا على من وقع عليه فعل العصمة ، فلا أحد معصوم من عذاب الله و هلاكه ، إلّا من رحمه ، فإنّه يُعصم ، و هو تناسب دلاليّ أحدثته دلالة الصّيغة على معنى النّسب ، إذ تنسب العصمة لله وحده ، كما تنسب الرّحمة له وحده فقط ، و هو تطابق دلاليّ أقرّته أيضا دلالة الصّيغة على معنيي الفاعل و المفعول ، إذ كلاهما متلازمان ، فهو نفي لكلّ عاصم سوى الله عزّ و جلّ ، و نفي في الوقت نفسه لكلّ معصوم سوى من رحمه الله عزّ و جلّ

(1) - فاضل صالح السامرائي : الجملة العربية و المعنى ، ص 170 .

## 2- بناء " فاعِل " بين دلالة اسم الفاعل و صيغة المبالغة :

أو من لطيف التوسّع في معنى الصيغ الصرفية قوله تعالى: ﴿ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ ﴾

[ الأعراف : 112 ] ، إذ اتّسعت صيغة " ساحر " مفيدة احتمالين دلاليين :

أ - دلالتها على اسم الفاعل : و هي دلالة فرضتها قراءة الصيغة بإثبات الألف والتخفيف وهي قراءة ابن كثير ، و نافع ، و أبي عمرو ، و عاصم ، و ابن عامر (1) ، و يعضد هذه القراءة تناسبها مع قراءة آيات أخرى بالصيغة نفسها ، نحو: ﴿ قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ﴾ [ الأعراف : 109 ] ، ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى ﴾ [ طه : 69 ] ﴿ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ مُّبِينٌ ﴾ [ يونس : 02 ] ، و بذلك تكون الصيغة واردة على البناء التصريفي " فاعِل " ، و هو بناء يرد عليه اسم الفاعل من الفعل الثلاثي ، و على هذا الأساس يكون معنى الصيغة القائم بفعل السحر ، و هو أحد سحرة فرعون .

ب - دلالتها على صيغة المبالغة : و هي دلالة فرضتها قراءة الصيغة أيضا بحذف الألف والتشديد ، أي : سحّار ، و هي قراءة حمزة ، و الكسائي ، و خلف (2) ، و يعضد هذه القراءة سببان ، أولهما : تناسبها مع قراءة آيات أخرى بالصيغة نفسها ، نحو: ﴿ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ ﴾ [ الشعراء : 37 ] ، ﴿ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ مُّبِينٌ ﴾ [ يونس : 02 ] ، و ثانيهما : مجاورتها لصيغة المبالغة " عليم " ، و بذلك تكون الصيغة واردة على البناء التصريفي " فعّال " ، و هو بناء

(1) - ينظر: ابن خالويه : الحجة في القراءات السبع ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، لبنان ، ط 3 1399 هـ ، 1979 م ، ص 160 ، الأصبهاني : أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران ، المبسوط في القراءات العشر تحقيق سبيع حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ص 112 ، ابن زنجلة : المصدر السابق ، ص 292 = ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 510 ، الرّازي : المصدر السابق ، ج 14 / ص 208 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 4 / ص 360 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 5 / ص 407 - 408 .

(2) - ينظر: ابن خالويه : المصدر السابق ، ص 160 ، الأصبهاني : المصدر السابق ، ص 212 ، ابن زنجلة : المصدر السابق ، ص 292 ، ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 510 ، الرّازي : المصدر السابق ، ج 14 / ص 208 ، أبوحيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 4 / ص 360 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 5 / ص 407 - 408 .

قياسي في أبنية صيغة المبالغة ، و على هذا الأساس يكون معنى الصيغة تكرير فعل السحر والإكثار منه حتى يصبح صناعة .

ووجه الإعجاز في هذا التوسّع ملحظان : **أولهما** : أنّ صيغة واحدة قامت مقام صيغتين ، فاشتملت على معنيين متباينين ، **وثانيهما** : أن سبب هذا التباين الدلالي مرجعه قراءة هذه الصيغة على وجهين مختلفين ، وهو الأمر الذي أوماً إليه مجموعة من المفسرين (1) يقول **السّمين الحلبي** : « و قرأ الأخوان هنا ، و في يونس " بكلّ سحّار " ، و الباقر بكّلّ ساحر ولا خلاف أنّ الذي في الشعراء " بكلّ سحّار " ، و ساحر و سحّار ، مثل عالم و علامّ و قد عرف أنّ فعلاً مثلاً مبالغة ، و يُرجّح " سحّار " أنّه مجاور لعليم ، و كلاهما مثال مبالغة ، و يرجّح ساحر أنّه تقدّم مثله في قوله : " إنّ هذا لساحرٌ ، و هذا مناسب له « (2) .

إذا ، ومما سبق ذكره حول توسّع صيغة " ساحر " يمكن تسجيل بعض الملاحظات :

**1 -** توسّعت صيغة " ساحر " مفيدة احتمالين دلاليين معا ، و هما دلالتها على اسم الفاعل و دلالتها على صيغة المبالغة ، و مردّ إفادتها الاحتمالين معا ، هو قراءتها على الوجهين حيث قرئت بإثبات الألف و التخفيف ، و هي قراءة وافقت دلالتها على الفاعلية ، و قراءتها بحذف الألف و التشديد ، و هي قراءة وافقت دلالتها على المبالغة .

**2 -** الدلالتان اللتان شملتهما الصيغة دلالتان مركزيتان ، إذ لا يمكن ترجيح أولوية دلالة على أخرى ، و لا قراءة على غيرها ، فكلتا هما جائزتان و مقبولتان .

---

(1) - ينظر: ابن الجوزي : المصدر نفسه ، ص 510 ، الرازي : المصدر نفسه ، ج 14 / ص 208 ، أبوحيان الأندلسي المصدر نفسه ، ج 4 / ص 360 ، السّمين الحلبي : المصدر نفسه ، ج 5 / ص 407 - 408 ، الطاهر بن عاشور المصدر نفسه ، ج 4 / ص 45 .

(2) - السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 5 / ص 407 - 408 .

3 - احتكم في تصنيف الصيغة ضمن الاحتمالين الدلاليين المذكورين مراعاة لضوابط رئيسة و هي كما يلي:

أ- الضابط الصرفي : و يتجلى في أن دلالة اسم الفاعل استنتجت بناء على الهيئة التصريفية التي وردت عليها الصيغة ، إذ وردت على بناء " فاعِل " ، و هو بناء يؤكد انتماءها التصرفي في حين أنّ دلالة صيغة المبالغة قد حدّدت أيضا بناء على ما يوحي به بناؤها الخارجي ، إذ وردت على بناء " فَعَّال " ، و هو بناء يؤكد أيضا انتماءها التصرفي .

ب- الضابط الدلالي : و يتجلى في مناسبة وظيفة الصيغة صرفيا مع ما أفادته سياقيا ، حيث ناسبت دلالة الصيغة على اسم الفاعل دلالتها على القائم بحدث السّحر على سبيل مجرد القيام بالحدث فقط ، كما ناسبت دلالتها على صيغة المبالغة دلالة المبالغة في حدث السّحر و المهارة فيه ، و الإكثار من العلم بصناعته ، و بذلك تتحقّق مقولة أنّ كلّ زيادة في المبنى تصاحبها زيادة في المعنى ، وهنا يتجلى الفرق بين الصيغتين ، فالأولى دلّت على مجرد القيام بفعل السّحر ، و الثانية دلّت على التّكثير من القيام بالفعل نفسه ، يقول ابن الأثير : « اعلم أنّ اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ، ثم نقل إلى وزن آخر أكثر منه ، فلا بدّ من أن يتضمّن من المعنى أكثر ممّا تضمّنه أولا ؛ لأنّ الألفاظ أدلّة على المعاني ، و أمثلة للإبانة عنها ، فإذا زيد في الألفاظ ، أوجبت القسمة زيادة المعاني ، وهذا لا نزاع فيه لبيانه »<sup>(1)</sup> ، وعلى الرّغم من الاختلاف بين دلالتى الصيغة ، إلاّ أنّه لا يمكن ترجيح إحداهما ؛ لأنّهما مرادتان في الوقت نفسه .

ت- ضابط القراءات : و يتجلى في أنّ قراءة الصيغة بإثبات الألف بعد الحاء وجّهت دلالتها الصرفيّة على أساس اسم فاعل ، و قراءتها بالألف بعد الحاء مع تشديدها وجّهت دلالتها

(1)- ابن الأثير ، ضياء الدّين : المثل السائر في أدب الكاتب و الشّاعر ، تحقيق أحمد الحوفي ، و بدوي طبانة ، دار نهضة مصر للطبع و النشر ، القاهرة ، ط 2 ، القسم الثّاني ، ص 241 .

على أساس صيغة المبالغة ، إذا فالتباين في القراءات يحدث تباينا في دلالة الصيغة الصرفية الواحدة يقول أحمد سعد محمد : « و قد يرد تغاير القراءات في المبنى لمعنيين متغايرين ولا يُحْمَل على اختلاف لهجات العرب فيما بينها ، و أكثر ما تردّد من مظاهره أن يتعاقب على الحرف صيغتان أو أكثر من الصيغ التي يغلب عليها اختلاف معانيها ؛ تبعا لسنن العرب في كلامها ، وجرياً على سياقها القرآني بملاساته و قراءاته » (1) .

### 3- بناء " فاعِل " بين دلالة اسم الفاعل و المصدر و صيغة المبالغة :

ل و من أمثلة هذا التوسّع ، قول الحقّ تبارك وتعالى : ﴿ فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ ﴾ [الحاقة : 05] ، إذ دلّت صيغة " الطَّاغِيَةِ " على احتمالين دلاليين ، و هما :

أ- دلالتها على اسم الفاعل : وهي دلالة استتجت من خلال بنائها الصرفي ، حيث إنّها وردت على بناء " فاعِل " و هو بناء يؤكد انتماءها الصرفي ، فاسم الفاعل يصاغ من الفعل الثلاثي على هذا النحو ، و بهذا يكون معناها السياقي على تقدير موصوف محذوف تقديره الفعلة الطاغية التي فعلوها و هي عقر الناقة ، أو الفئة الطاغية ، أو الواقعة المجاوزة للحدّ في الشدّة ، أو الرّجفة الطاغية ، أو الصّيحة التي جاوزت الحدّ (2) ، أي : أنّها نوع من العذاب أهلك به ثمود بسبب طغيانهم .

ب- دلالتها على المصدر : و هي دلالة مستنتجة من خلال مبنى الصيغة الصرفية ، الواردة على وزن " فاعِلَة " وهو مبنى صرفي من مباني المصادر الثلاثية السماعية ، إذ ترد بعض المصادر السماعية على هذا البناء ، نحو : فالج ، نائل ، فارح ، عاقبة ، لائمة ، خائنة

(1) - أحمد سعد محمد : التّوجيه البلاغيّ للقراءات القرآنية ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ص 71 .

(2) - ينظر : الرّمخشري : المصدر السابق ، م 4 / ص 447 ، أبو حيّان الأندلسي : البحر المحيط ، ج 8 / ص 315 - 316 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 10 / ص 424 ، الشّوكاني : المصدر السابق ، ج 29 / ص 1523 الألوّسي : المصدر السابق ، م 15 / ج 29 / ص 61 .

كاذبة ، طاغية ، لاغية<sup>(1)</sup> ، و يراد بها في هذا المقام الطغيان و هو مجاوزة الحد<sup>(2)</sup> ، أي : فأما ثمود فأهلكوا بالطغيان ، ويؤيد هذه الدلالة ما ورد في قول أبي حيان الأندلسي : « وقال ابن عباس وابن زيد أيضا و أبو عبيدة ما معناه : الطاغية مصدر كالعاقبة ، فكأنه قال بطغيانهم ، وبدلّ عليه ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا ﴾ [ الشَّمْس : 11 ] »<sup>(3)</sup> .

ت- دلالتها على صيغة المبالغة : و هي دلالة استنتجت بناء على أنّ الهاء المضافة في الطاغية هي للمبالغة ، و ذلك لأنّ التاء تأتي للمبالغة في الوصف ، كراوية لكثير الرواية<sup>(4)</sup> و الطاغية في هذا السياق هو عاقر الناقة ، و قد أهلكوا كلّهم بسببه لرضاهم بفعله<sup>(5)</sup> .  
و فحوى القول في صيغة " الطاغية " مايلي :

1- توسّعت صيغة " الطاغية " ، حيث شملت ثلاثة احتمالات دلالية ، و هي اسم الفاعل والمصدر ، و صيغة المبالغة .  
2- صنّفت الصيغة ضمن الاحتمالات الدلالية مراعاة لضوابط صرفية ، و أخرى دلالية وهي على هذا النحو :

أ- الضابط الصرفي : ويتجلّى في أنّ دلالتها على المصدر استنتجت من خلال مبنى الصيغة الصرفية الواردة على البناء التصريفي " فاعلة " ، حيث إنّ هذا البناء بناء يرد عليه المصدر مثل : الكاذبة للكذب ، والباقية للبقاء ، و الخائنة للخيانة ، في حين أنّ دلالتها على اسم الفاعل

---

(1)- ينظر : المبرّد : الكامل ، م 1 / ص 156 ، أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب ، ج 2 / ص 488 - 489 ، فخر الدين قباوة ، المرجع السابق ، ص 135 - 136 .

(2)- ينظر : الرّجاج : المصدر السابق ، ج 5 / ص 213 ، أبو حيان الأندلسي : البحر المحيط ، ج 8 / ص 315 - 316 السمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 10 / ص 424 ، الشوكاني : المصدر السابق ، ج 29 / ص 1523 .

(3)- أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 315 - 316 .

(4)- ينظر : السيوطي : المزهر في علوم اللّغة ، ج 2 / ص 243 ، فاضل صالح السامرائي ، معاني الأبنية ، ص 104 .

(5)- ينظر : أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 315 - 316 ، السمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 10 / ص 424 ، الشوكاني : المصدر السابق ، ج 29 / ص 1523 ، الألوسي : المصدر السابق ، م 15 / ج 29 / ص

فقد كان مردّها أنّ الصّيغة باقية على بابها ، و الهاء للتأنيث ، و الطّاغية وصف لموصوف محذوف .

ب- الضّابط الدلالي: و يتجلى في مناسبة كلّ وظيفة صرفيّة لما أدته من دلالة ؛ فوظيفة المصدر موافقة لدلالة الصّيغة على حدث الطّغيان في حد ذاته ، في حين أنّ وظيفة اسم الفاعل تكون هي الأخرى مناسبة لما أدته من دلالة ؛ وهي وصف لموصوف محذوف قدر بعدة تقديرات ممثلة في الفعلة الطّاغية التي فعلوها و هي عقر النّاقة ، أو الفئة الطّاغية أو الواقعة المجاوزة للحدّ في الشدّة ، أو الرّجفة الطّاغية ، أو الصّيحة التي جاوزت الحدّ ، بينما وظيفة المبالغة فقد أفادت دلالة مجاوزة الحدّ في الطّغيان و هو وصف قيل بشأن عاقر النّاقة .

ثالثا : تعدّد الاحتمالات الدلالية لصيغ اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي :

أوحّت صيغ اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي في التّزليل العزيز ، إضافة إلى دلالتها الأصليّة إلى وظائف صرفيّة أخرى ، و هو ما سيتمّ توضيحه في الجدول الآتي :

جدول (11) : يوضّح تعدّد الاحتمالات الدلالية لصيغ اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي

البناء	الصّيغة	احتمالاتها الدلالية	موطنها
مُفْعِل	مُبْصِرَةٌ	- اسم فاعل - النسب - اسم مفعول - اسم مكان	﴿ وَأَتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهٖ وَمَا نُرْسِلُ بِآيَاتٍ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴾ [ الإسراء : 59 ] .
	مُرْدِفِين	- اسم فاعل على قراءة الكسر - اسم مفعول على قراءة الفتح	﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِآلِفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾ [ الأنفال : 09 ]
مُفْعَل	مُبَيِّنَةٌ	- اسم فاعل على قراءة الكسر - اسم مفعول على قراءة الفتح	﴿ وَلَا تَعْضَلُوهُمْ لِيَتَذَهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَاهُمْ إِلَّا أَن يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ﴾ [ النساء : 19 ]
مَنْفَعِل	مُنْفِطِرٌ	- اسم فاعل - النسب	﴿ السَّمَاءُ مُنْفِطِرٌ بِهٖ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا ﴾ [ المزمل : 18 ]

يلحظ من خلال هذا الجدول أنّ صيغ اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي في القرآن الكريم لم تكثف هي الأخرى بالدلالة على الوظيفة الصّرفيّة المنوطة بها فقط ، والممثلة في الدلالة على وصف الفاعل بالحدث ، أو القائم به على سبيل الحدوث و التجدّد ، بل تعدّت حدود هذه الوظيفة ، لتشمل احتمالات دلاليّة أخرى ، و من شواهد ذلك :

1- بناء " مُفْعِل " :

### 1-1 - بناء " مُفْعِل " بين دلالة اسم الفاعل و التّسبب و اسم المكان :

و من أمثلة صيغ اسم الفاعل من غير الثلاثي الواردة في التّنزيل العزيز على هذا البناء صيغة " مُبْصِرَة " في قوله جلّ شأنه : ﴿ وَأَتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهٖ وَمَا نُزِّلُ بِالآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴾ [الإسراء : 59] ، حيث شملت معاني متباينة ، وهي على هذا النحو :

أ - دلالتها على اسم الفاعل : و هي دلالة فرضتها قراءة الصّيغة بضمّ الميم و كسر الصّاد و هي قراءة الجمهور <sup>(1)</sup> ، و على أساس هذه القراءة تكون صيغة " مُبْصِرَة " واردة على البناء التّصريفي " مُفْعِل " ، و التّاء للتّأنيث ، من الفعل " أَبْصَرَ " المزيد بالهمزة ، و هو بناء يرد عليه اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي ، إذ يصاغ منه بإبدال ياء مضارعه ميما مضمومة ، و كسر ما قبل آخره ، و وبذلك يكون المعنى تبصرهم ، أي تبين لهم ، فالناقّة آية وقع منها فعل الإبصار ، و إلى هذا المعنى أشار القرطبي في قوله : « أي آية دالّة مضيئة ، نيّرة

(1) - ينظر: الرّجّاج : المصدر السابق ، ج 3 / ص 247 ، ابن عطية : المصدر السابق ، ص 1152 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 6 / ص 51 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 7 / ص 376 - 377 ، الشنقيطي ، محمّد الأمين بن محمّد المختار الجكني : تفسير القرآن بالقرآن من أضواء البيان ، إعداد سيّد محمّد ساداتي الشنقيطي ، ط 1 ، دار الفضيلة ، الرياض ، السّعودية ، دار الهدى النّبوي ، مصر ، المنصورة ، ط 1 ، 1426 هـ - 2005 م ، ص 485 ، الألوسي : المصدر السابق ، م 8 / ج 15 / ص 144 ، الطّاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 6 / ج 15 / ص 144 .

على صدق صالح ، وعلى قدرة الله تعالى « (1) ، و قد أسند الإبصار إلى الناقة على سبيل المجاز لأنها ليست القائمة بفعل الإبصار على وجه الحقيقة ، وإنما هي آية مبصرة ، جعلها الله بيّنة لأهل ثمود كي يبصروا بها الحق ؛ لأنهم لم يؤمنوا به ، و لم يصدقوا معجزاته ، و قد ذهب إلى تأكيد هذه الدلالة كثير من المفسرين (2) .

**ب - دلالتها على اسم المفعول :** و هي دلالة فرضتها قراءة الصيغة بضم الميم و فتح الصاد و هي قراءة قوم (3) ، و على أساس هذه القراءة تكون صيغة " مُبَصَّرَة " واردة على البناء التصريفي " مُفْعَل " ، و التاء للتأنيث ، من الفعل " أَبْصَرَ " المزيد بالهمزة ، و هو بناء يرد عليه اسم المفعول من الفعل غير الثلاثي ، إذ يصاغ منه بإبدال ياء المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره ، و وبذلك يكون المعنى يبصرها الناس ، أي : أن الناقة آية وقع عليها فعل الإبصار من قبلهم ، لعلمهم يتعظون ، فيؤمنون ، و قد ذهب إلى تأكيد هذه الدلالة كثير من المفسرين (4) ، يقول أبو حيان الأندلسي : «... و قرأ قوم بفتح الصاد اسم مفعول ، أي يبصرها الناس و يشاهدونها » (5) .

(1) - القرطبي : المصدر السابق : م5 ، ج10 ، ص 213 .

(2) - ينظر : الرَّجَّاج : المصدر السابق ، ج 3 / ص 230 ، الرَّاظِي : المصدر السابق ، ج 20 / ص 236 ، أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 6 / ص 51 ، الشَّنْقِيطِي : المصدر السابق ، ص 485 ، الألوَسي : المصدر السابق ، م 8 / ج 15 / ص 144 ، الطَّاهِر بن عاشور : المصدر السابق ، م 6 / ج 15 / ص 144 .

(3) - ينظر : الرَّجَّاج : المصدر السابق ، ج 3 / ص 247 ، ابن عطية : المصدر السابق ، ص 1152 ، أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 6 / ص 51 ، السَّمِين الحلبِي : المصدر السابق ، ج 7 / ص 376 - 377 ، الألوَسي : المصدر السابق ، م 8 / ج 15 / ص 144 ، الطَّاهِر بن عاشور : المصدر السابق ، م 6 / ج 15 / ص 144 .

(4) - ينظر : الرَّجَّاج : المصدر السابق ، ج 3 / ص 247 ، ابن عطية : المصدر السابق ، ص 1152 ، أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 6 / ص 51 ، السَّمِين الحلبِي : المصدر السابق ، ج 6 / ص 376 - 377 .

(5) - أبو حيان الأندلسي : المصدر نفسه ، ج 6 / ص 51 .

ت- دلالتها على النسب : و هي دلالة فرضتها قراءة الصيغة بضم الميم و كسر الصاد وهي قراءة الجمهور (1) ، و على أساس هذه القراءة تكون صيغة " مُبْصِرَة " بمعنى ذات إبصار فالنّاقة آية ، و هي ذات إبصار لمن يشاهدونها ، إذ لمّا كانت سببا في الإبصار نسب إليها (2) وهي دلالة ذهب إليها كثير من أهل اللّغة و التّفسير (3) ، يقول الرّازي : « أي ذات إبصار لمن تأملها يبصر بها رشده ، و يستدلّ بها على صدق ذلك الرّسول » (4) .

ث - دلالتها على اسم المكان : و هي دلالة فرضتها قراءة الصيغة بفتح الميم و الصاد و هي قراءة قتادة ، و علي بن الحسين (5) ، و على أساس هذه القراءة تكون صيغة " مُبْصِرَة " واردة على البناء التّصريفّي " مَفْعَل " ، مع إضافة لاحقة تاء التّأنيث ، و هو بناء يصاغ عليه اسم المكان ممّا كان مضارعه مفتوح العين ، أو مضمومها ، من الصّحيح و غيره ، و ممّا كان معتلّ اللّام مطلقا (6) ، و عليه تكون الصيغة مصوغة من الفعل الثلاثي " بَصَرَ " ، و هي بمعنى

1- ينظر: الرّجّاج : المصدر السّابق ، ج 3 / ص 247 ، ابن عطية : المصدر السّابق ، ص 1152 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السّابق ، ج 6 / ص 51 ، السّمين الحلبي : المصدر السّابق ، ج 6 / ص 376 - 377 ، الشنقيطي : المصدر السّابق ، ص 485 ، الألوّسي : المصدر السّابق ، م 8 / ج 15 / ص 144 ، الطّاهر بن عاشور : المصدر السّابق ، م 6 / ج 15 / ص 144 .

2- ينظر: السّمين الحلبي : المصدر السّابق ، ج 6 / ص 376 - 377 .

3- ينظر: أبو جعفر النّحاس : المصدر السّابق ، ج 2 / ص 340 ، ابن عطية : المصدر السّابق ، ص 1152 ، الرّازي المصدر السّابق ، ج 20 / ص 236 ، البيضاوي : المصدر السّابق ، م 2 / ج 15 ، ص 308 ، السّمين الحلبي : المصدر السّابق ، ج 6 / ص 376 - 377 ، الألوّسي : المصدر السّابق ، م 8 / ج 15 / ص 144 ، الطّاهر بن عاشور المصدر السّابق ، م 6 / ج 15 / ص 144 .

4- الرّازي ، المصدر السّابق ، ج 20 / ص 236 .

5- ينظر: ابن عطية : المصدر السّابق ، ص 1152 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السّابق ، ج 6 / ص 51 السّمين الحلبي : المصدر السّابق ، ص 376 - 377 ، الألوّسي : المصدر السّابق ، م 8 / ج 15 / ص 144 ، أحمد مختار عمر ، عبد العال سالم مكرم : معجم القراءات القرآنيّة ، ط 2 ، 1048 هـ ، 1988 م ، مطبوعات جامعة الكويت ج 3 / ص 310 .

6- ينظر: خديجة الحديثي : المرجع السّابق ، ص 287 ، فاضل صالح السّامرائي : معاني الأبنية في العربيّة ، ص 36 .

بمعنى محلّ إِبصار ، و هي دلالة ذهب إليها بعض المفسّرين (1) ، يقول الألويسي : « وقرأ قتادة " مَبْصِرَةٌ " بفتح الميم و الصّاد ، أي محلّ إِبصار بجعل الحامل على الشّيء بمنزلة محلّه ، نحو : الولد مَبْحَلَةٌ مَجَبَّةٌ » (2) .

إذا ، و ممّا سبق ذكره حول توسّع صيغة " مَبْصِرَةٌ " يمكن تسجيل بعض الملاحظات :

1 - أفادت صيغة " مَبْصِرَةٌ " عدّة احتمالات دلالية ، و مردّد هذا التّعّدّد الدلالي ، هو قراءتها على أوجه مختلفة ، لأنّ التّباين في القراءات يفضي حتماً إلى التّباين في الدلالات .

2 - تمّ الاحتكام في تصنيف الصّيغة ضمن احتمالاتها الدلالية المذكورة إلى ضوابط مختلفة :

أ - الضّابط الصّرفي : و يتجلّى في أنّ كلّ وظيفة صرفيّة استنتجت كانت انطلاقاً من البناء التّصريفية الذي وضعت فيه الصّيغة ، فدلالة اسم الفاعل حدّدت بناء على أنّ الصّيغة وردت على بناء " مُفْعَل " مع إضافة لاحقة تاء التّأنيث ، و هو بناء يرد عليه اسم الفاعل من غير التّلاثي ، إذ يصاغ من غير التّلاثي بإبدال ياء مضارعه و كسر ما قبل آخره ، و عليه تكون الصّيغة مأخوذة من الفعل التّلاثي المزيد بالهمزة " أبصر " ، و دلالة اسم المفعول حدّدت أيضاً انطلاقاً ممّا وردت عليه الصّيغة ، إذ وردت على بناء " مُفْعَل " ، مع إضافة لاحقة تاء التّأنيث وهو بناء يرد عليه اسم المفعول من غير التّلاثي ، إذ يصاغ من غير التّلاثي بإبدال ياء مضارعه ميماً مضمومة و فتح ما قبل آخره ، و عليه تكون الصّيغة مأخوذة من الفعل التّلاثي المبني للمجهول المزيد بالهمزة " أبصِرَ " ، و حدّدت دلالة النّسب بناء على أنّ اسم الفاعل قد يدلّ على هذا المعنى إذا نسب إلى الشّيء ، يقول سيبيويه : « و أمّا ما يكون ذا شيء ، وليس بصنعة يعالجها ، فإنّه ممّا يكون " فاعلاً " ، و ذلك قولك لذي الدّرع دَارِعٌ ، ولذي النّبيل

1- ينظر : أبو جعفر النّحاس : المصدر السّابق ، ج 2 / ص 340 ، ابن عطية : المصدر السّابق ، ص 1152 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السّابق ، ج 6 / ص 51 ، السّمين الحلبي : المصدر السّابق ، ص 376 - 377 ، الألويسي المصدر السّابق ، م 8 / ج 15 / ص 144 .

2- الألويسي : المصدر السّابق ، م 8 / ج 15 / ص 144 .

نَائِلٌ...»<sup>(1)</sup>، و دلالة اسم المكان حدّدت أيضا انطلاقا ممّا وردت عليه الصّيغة ، إذ وردت على بناء " مَفْعَلٌ " ، مع إضافة لاحقة تاء التأنيث ، و هو بناء يرد عليه اسم المكان من الفعل الثلاثي المضموم العين في المضارع " بَصَرَ - يَبْصُرُ " ، إذا ، فكلّ وظيفة صرفيّة محتملة كانت مطابقة للبناء الذي يحتمل أن تكون الصّيغة وردت عليه .

**ب - الضّابط الدلالي :** و يتجلى في مطابقة المعاني الوظيفية للصّيغة لمعانيها السياقية فدلالة اسم الفاعل مطابقة لدلالة الصّيغة على القائم بحدث الإبصار على سبيل المجاز ، لا الحقيقة لأنّ النّاقة ليست هي القائمة بالفعل ، و إنّما هي آية تبصرهم و تبين لهم أنّها معجزة دالّة على صدق النّبّيّ صالح ، و على قدرة الله سبحانه و تعالى ، و دلالة اسم المفعول مطابقة لدلالة الصّيغة أيضا على من وقع عليه فعل الإبصار، و هي ناقة النّبّيّ صالح ، فقد أبصرها أهل ثمود الذين كذبوا بآيات الله ، و معجزاته ، و هو تناسب دلاليّ أحدثته دلالة الصّيغة على معنى النّسب ، إذ ينسب الإبصار لمن يشاهدونها ، و يتأمّلونها ، و هو تطابق دلاليّ أفزّته أيضا دلالة الصّيغة على معنى اسم المكان ، فناقة النّبّيّ صالح ، و هي آية الله سبحانه و تعالى أصبحت محلّ و موضع إبصار لكلّ النّاس ، لعلمهم يؤمنون ، إذا ، فكلّ صيغة ناسبت دلالتها السياقيّة المحتملة ، و التي لا يمكن الاستغناء عن إحداها .

**ت - ضابط القراءات :** و هو ضابط رئيس ، و جهّته على أساسه الصّيغة ، فقراءتها بضمّ ميمها و كسر صادها ، و جهّته دلالتها الصرفيّة على أنّها اسم فاعل ، أو أنّها دالّة على النّسب وقراءتها بضمّ ميمها ، و فتح صادها ، و جهّته دلالتها على أنّها اسم مفعول ، و قراءتها بفتح ميمها و صادها و جهّته دلالتها على أنّها اسم مكان .

(1) - سيبويه : المصدر السابق ، ج 3 / ص 381 .

3 - كلّ الدلالات الصّرفيّة التي احتملتها الصّيغة أساسيّة ، و رئيسة ؛ لأنّها مرتبطة بقراءة الصّيغة على أوجه مختلفة ، و لا يمكن ترجيح قراءة على أخرى ، و عليه فالصيغة صالحة لأن تشمل كلّ الدلالات .

### 1-2 - بناء " مُفْعِل " بين دلالة اسم الفاعل واسم المفعول :

لومن مثل توسّع الصّيغ الصّرفية الناتج عن القراءات المختلفة ، صيغة " مردفين " في قول الحقّ تبارك و تعالى : ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَنْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾ [ الأنفال : 09 ] ، إذ إنّ قراءتها على وجهين ؛ أوجبت احتمال دلالتها على وظيفتين صرفيتين ، وهما :

أ - دلالتها على اسم الفاعل : و هي دلالة فرضتها قراءة الصّيغة بكسر الدال ، و هي قراءة ابن كثير ، و أبي عمرو ، و عاصم ، و ابن عامر ، و حمزة ، و الكسائي (1) ، و بذلك تكون الصّيغة واردة على البناء التصريفي " مُفْعِلِينَ " ، بصيغة جمع المذكر السالم ، و هو بناء يرد عليه اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي " أَرَدَفَ " المزيد بالهمزة ، إذ يصاغ منه بإبدال ياء مضارعه ميما مضمومة ، و كسر ما قبل آخره ، و على هذا الأساس يكون الفعل للملائكة و المعنى على وجهين ؛ فهم من قاموا بفعل الإرداف ، إذ أتوا بعد المؤمنين لنصرتهم ، و ذلك بعد استغاثتهم لربّهم ، فأمدّهم إيّاهم بهم ، أو أنّهم أَرَدَفُوا غيرهم خلفهم لنصرة المؤمنين (2) فالْمُرْدِفُونَ في الوجه الأوّل هم المؤمنون ، و الْمُرْدَفُونَ هم الملائكة ، أي أنّ الملائكة أَرَدَفَتْ

(1) - ينظر: الفارسي : المصدر السابق ، ج 3 / ص 85 ، الأصبهاني : المصدر السابق ، ص 220 ، ابن زنجلة المصدر السابق ، ص 307 ، مكّي بن أبي طالب القيسي : المصدر السابق ، ج 1 / ص 489 ، ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 542 ، ابن الجزري ، الحافظ أبو الخير محمّد بن بن محمّد الدمشقي : النّشر في القراءات العشر ، أشرف على تصحيحه و مراجعته علي محمّد الضّباع ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ج 2 / ص 275 - 276 .

(2) - ينظر: الفارسي ، المصدر نفسه ، ج 3 / ص 85 ، ابن زنجلة : المصدر نفسه ، ص 307 - 308 ، مكّي بن أبي طالب القيسي ، المصدر نفسه ، ج 1 / ص 489 ، ابن الجوزي : المصدر نفسه ، ص 542 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 5 / ص 568 .

خلفها المؤمنين ، بينما في الوجه الثاني يكون المُرْدِفُونَ و المُرْدِفُونَ من جنس واحد ، وهم الملائكة ، أي أنّ الملائكة أردفت خلفها ملائكة أخرى .

ب - دلالتها على اسم المفعول : و هي دلالة فرضتها قراءة الصيغة بفتح الدال ، و هي قراءة نافع ، و أبي بكر عن عاصم ، و أبي جعفر ، و يعقوب (1) ، و بذلك تكون الصيغة واردة على البناء التصريفي " مُفْعَلِينَ " ، بصيغة جمع المذكر السالم ، و هو بناء يرد عليه اسم المفعول من الفعل غير الثلاثي " أُرْدَفَ " المزيد بالهمزة ، إذ يصاغ منه بإبدال ياء مضارعه ميما مضمومة ، و فتح ما قبل آخره ، و على هذا الأساس يكون الفعل لله عزّ و جلّ والمعنى أنّه تبارك و تعالى أردف الملائكة ، أي بعثهم على آثار من تقدّمهم (2) ، و بذلك فقد يكون المُرْدِفُونَ هم المؤمنون ، و المُرْدِفُونَ هم الملائكة .

إذا و تبعا لقراءة الصيغة على نحوين مختلفين ، فإنّها احتملت وظيفتين صرفيتين متباينتين ، و هما اسم الفاعل ، و اسم المفعول ، يقول ابن خالويه : « " مردفين " يُقرأ بكسر الدال وفتحها ، فالحجّة لمن كسر الدال : أنّه جعل الفعل للملائكة ، فأتى باسم الفاعل من " أُرْدَفَ " والحجّة لمن فتح الدال : أنّه جعل الفعل لله عزّ و جل ، فأتى باسم المفعول به من " أُرْدَفَ " » (3) .

---

(1) - ينظر: الفارسي ، المصدر السابق، ج 3 / ص 85 ، الأصبهاني : المصدر السابق ، ص 220 ، ابن زنجلة المصدر السابق، ص 307 ، مكّي بن أبي طالب القيسي : المصدر السابق ، ج 1 / ص 489 ، ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 542 ، ابن الجزري ، المصدر السابق ، ج 2 / ص 275 .

(2) - ينظر: أبو جعفر النحاس : المصدر السابق ، ج 2 / ص 178 ، ابن خالويه : المصدر السابق ، ص 169 ، ابن زنجلة : المصدر السابق ، ص 307 ، مكّي بن أبي طالب القيسي : المصدر السابق ، ج 1 / ص 489 ، ابن الجوزي المصدر السابق ، ص 542 ، العكبري : المصدر السابق ، ق 2 / ص 617 .

(3) - ابن خالويه ، المصدر السابق ، ص 169 .

## و خلاصة القول في صيغة " مردفين " مايلى :

1 - توسّعت صيغة " مُرْدِفَيْن " مفيدة احتمالين دلاليين ، تمثّل الأوّل في دلالتها على اسم الفاعل ، و تمثّل الثاني في دلالتها على اسم المفعول ، و مردّ توسّعها هو قراءتها على وجهين بالكسر ، وبالفتح .

2 - الاختلاف في معنيي الفعلين " رَدَفَ " ، و " أَرَدَفَ " ، فَرَدِفْتُ الرَّجُلَ يعني ركبت خلفه و أَرَدَفْتُهُ يعني أركبته خلفي <sup>(1)</sup> لم يكن فاصلا حاسما عند اللغويين و المفسّرين في التّفريق بين معاني صيغة " مردفين " بقراءة الكسر ، و الفتح ، إذ هناك من استعمل ردف بمعنى أُرْدَفَ و هناك من فرّق بينهما ، و هناك من جعل معنى ردف في معنى أُرْدَفَ ، و هو الأمر الذي أدّى إلى تضارب آرائهم حول تحديد معنى الصّيغة بدقّة .

3 - صنّفت الصّيغة ضمن الاحتمالين الدلاليين المذكورين سابقا مراعاة لضوابط مختلفة :

أ - الضّابطة الصّرفي : و يتجلّى في أنّ دلالة اسم الفاعل استنتجت بناء على أنّ الصّيغة وضعت في قالب تصريفي يؤكّد انتماءها ، إذ وردت على وزن " مُفْعِل " ، و هو بناء يرد عليه اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي الذي يصاغ بقلب ياء المضارعة ميما مضمومة ، و كسر ما قبل آخره ، فالفعل أَرَدَفَ " فعل مزيد بالهمزة ، و اسم فاعله طبقا للقاعدة يكون مُرْدِفًا ، مع إضافة لاحقة الواو و النون الدالّة على جمع المذكر السالم ، أمّا دلالة اسم المفعول ، فقد استنتجت أيضا انطلاقا ممّا أوجبه البناء الخارجي للصّيغة ، إذ وردت على وزن " مُفْعَل " و هو بناء يرد على منواله اسم المفعول من غير الثلاثي ، إذ يصاغ منه بقلب ياء المضارعة ميما مضمومة ، و فتح ما قبل آخره ، فالفعل " أُرْدَفَ " فعل مزيد بالهمزة ، و اسم مفعوله طبقا

---

(1) - ينظر: الرّجّاج : المصدر السابق ، ج 2 / ص 402 ، ابن خالويه : المصدر السابق ، ص 169 ، ابن منظور المصدر السابق ، م 3 / ج 17 / ص 1625 - 1626 ، باب الرّاء ، مادّة ( رَدَفَ ) .

للقاعدة يكون مُرَدِّفًا ، مع إضافة لاحقة الواو و النون الدالة على جمع المذكر السالم ، فكلّ بناء مناسب لما وضع له .

**3- الضابط الدلالي :** و يتجلى في مناسبة السياق للمعاني الصرفية المحتملة ، فدلالة اسم الفاعل ناسبت توجيه الصيغة إلى أنّ القائم بالفعل هم الملائكة ، وبذلك وجّه المعنى على وجهين ؛ فالملائكة هم من قاموا بفعل الإرداف ، حيث أتوا بعد المؤمنين ، و بالتالي فالمؤمنون هم المُرَدِّفُونَ ، و الملائكة هم المُرَدِّفُونَ ، أو أنّ الملائكة هم من أَرَدَفُوا غيرهم من الملائكة خلفهم ، و بالتالي يكون المُرَدِّفُونَ و المُرَدِّفُونَ من جنس واحد ، أمّا دلالة اسم المفعول فقد ناسبت أيضا توجيه الصيغة إلى أنّ القائم بالفعل هو الله عزّ و جلّ ، و من وقع عليه الفعل هم الملائكة ، و بذلك وجّه المعنى أنّ تبارك وتعالى هو من أَرَدَفَ الملائكة ، أي بعثهم على آثار من تقدّمهم ، و بذلك فقد يكون المُرَدِّفُونَ هم المؤمنون ، و المُرَدِّفُونَ هم الملائكة .

**ت- ضابط القراءات :** و هو ضابط رئيس ، وجّهت على أساسه الصيغة ، فقراءتها بكسر دالها وجّهت دلالتها الصرفية على أنّها اسم فاعل ، و قراءتها بفتح دالها وجّهت دلالتها على أنّها اسم المفعول .

**4 - الاحتمالان الدلاليان متداخلان، و كلاهما يُسلم للآخر؛ لأنّ السياق يحتمل الدلالتين معا** فالملائكة مُرَدِّفُونَ و مُرَدِّفُونَ، و كذا الأمر بالنسبة للمؤمنين فهم مُرَدِّفُونَ و مُرَدِّفُونَ، فكلّ منهم مُتَّبِعٌ، و مُتَّبَعٌ.

2 - بناء " مُعَجَّل " :

1-2 - بناء " مُعَجَّل " بين دلالة اسم الفاعل واسم المفعول :

و من نظائر توسّع صيغ اسم الفاعل من غير الثلاثي في التنزيل العزيز على هذا البناء قول الحقّ تبارك و تعالى : ﴿ وَلَا تَعْضَلُوهُمْ لِيَذُوبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَاهُمْ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ ﴾ [ النساء : 19 ] ، حيث شملت صيغة " مُبِينَةٍ " التي قرئت على وجهين احتمالين دلاليين و هما :

أ - دلالتها على اسم الفاعل : و هي دلالة فرضتها قراءة الصيغة بكسر الياء ، و هي قراءة ابن عامر ، و عاصم برواية حفص ، و حمزة ، و الكسائي ، و خلف ، و أبي جعفر ، و نافع و أبي عمرو ، و يعقوب (1) ، و يعضد هذه القراءة تناسبها مع قراءة آيات أخرى بالصيغة نفسها نحو : ﴿ وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مُّبِينَاتٍ ﴾ [ النور : 34 ] ، ﴿ لَقَدْ أَنْزَلْنَا آيَاتٍ مُّبِينَاتٍ ﴾ [ النور : 46 ] ﴿ وَلَا يَخْرُجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ ﴾ [ الطلاق : 01 ] ، ﴿ رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبِينَاتٍ ﴾ [ الطلاق : 11 ] ، حيث قرئت الصيغتان " مُبِينَةٍ " و " مُبِينَاتٍ " بالكسر أيضا ، و هي قراءة ابن عامر ، و عاصم برواية حفص ، و حمزة و الكسائي (2) ، و بذلك تكون الصيغة واردة على البناء التصريفي " مُفَعَّل " ، و التاء للتأنيث من الفعل " بَيَّنَّ " المزيد بالتضعيف ، و هو بناء يرد عليه اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي إذ يصاغ منه بقلب ياء مضارعه ميمًا مضمومة و كسر ما قبل آخره ، و على هذا الأساس يكون معنى الصيغة أنّ الفاحشة هي الفاعلة والمبينة

(1) - ينظر: ابن خالويه : المصدر السابق ، ص 121 ، الأصبهاني : المصدر السابق ، ص 177 ، ابن زنجلة : المصدر السابق ص 196 ، مكّي بن أبي طالب القيسي : المصدر السابق ، ج 1/ص 383 ، ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 267 ، محمد سالم محيسن : المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، مصر ، ط 2 ، 1408 هـ - 1988 م ، ج 1 / ص 404 .

(2) - ينظر: الفارسي : المصدر السابق ، ج 2/ ص 353 ، الأصبهاني : المصدر السابق ، ص 177 ، ابن الجوزي المصدر السابق ، ص 267 .

على فاعلها (1) ، فالفعل مضاف إليها لأنها تبين عن نفسها أنها فاحشة يقبح فعلها (2) ، فهي بيّنة في نفسها ظاهرة (3) .

**ب - دلالتها على اسم المفعول :** وهي دلالة فرضتها قراءة الصيغة أيضا بفتح الياء وهي قراءة ابن كثير ، و أبي بكر عن عاصم (4) ، و يعضد هذه القراءة تناسبها مع قراءة آيات أخرى بالصيغة نفسها ، نحو: ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ ﴾ [الأحزاب : 30] ﴿ وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مُّبِينَاتٍ ﴾ [النور : 34] ، ﴿ لَقَدْ أَنْزَلْنَا آيَاتٍ مُّبِينَاتٍ ﴾ [النور : 46] ﴿ وَلَا يَخْرُجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ ﴾ [الطلاق : 01] ، ﴿ رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبِينَاتٍ ﴾ [الطلاق : 11] ، حيث قرئت الصيغتان " مبينة " و " مبينات " بالفتح أيضا ، و بذلك تكون صيغة " مبينة " واردة على البناء التصريفي " مفعّل " ، و التاء للتأنيث ، من الفعل " بُيِّنَ " المزيد بالتضعيف ، و هو بناء يرد عليه اسم المفعول من الفعل غير الثلاثي ، إذ يصاغ منه بقلب ياء مضارعه ميمًا مضمومة ، و فتح ما قبل آخره وعلى هذا الأساس يكون معنى الصيغة أنّ الفاحشة مفعول بها ، أي وقع عليها فعل الفاعل فالله تعالى بيّنها ، و بذلك تكون قد أجريت على مالم يسم فاعله (5) .

1- ينظر: ابن خالويه : المصدر السابق ، ص 121 ، ابن زنجلة : المصدر السابق ، ص ، 292 .

2- ينظر: مكّي بن أبي طالب القيسي : المصدر السابق ، ج 1 / ص 383 .

3- ينظر: الطبري : المصدر السابق ، ج 2 / ص 422 ، ابن زنجلة : المصدر السابق ، ص 292 ، مكّي بن أبي طالب القيسي : المصدر السابق ، ج 1 / ص 383 ، أبوحيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 4 / ص 360 ، محمد سالم محيسن : المرجع السابق ، ج 1 / ص 404 .

4- ينظر: الفارسي : المصدر السابق ، ج 2 / ص 353 ، الأصبهاني : المصدر السابق ، ص 177 ، ابن زنجلة : المصدر السابق : ص 292 ، مكّي بن أبي طالب القيسي : المصدر السابق ، ج 1 / ص 383 ، ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 267 ، أبوحيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 4 / ص 360 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 3 / ص 631 .

5- ينظر: ابن خالويه : المصدر السابق ، ص 121 ، ابن زنجلة : المصدر السابق ، ص ، 292 ، مكّي بن أبي طالب القيسي : المصدر السابق ، ج 1 / ص 383 .

و مما سبق ذكره حول توسّع صيغة " مُبَيَّنَةٌ " يمكن تسجيل بعض الملاحظات :

1- احتملت صيغة " مبيّنة " وظيفتين صرفيتين، و هما دلالتها على اسم الفاعل، و دلالتها على اسم المفعول، و مرجع ذلك إلى قراءتها على وجهين، بكسر يائها وفتحها.

2- الدّالّتان الصّرفيتان للصّيغة أساسيتان ، فالصّيغة صالحة لأن تكون دالّة على اسم الفاعل و صالحة لأن تكون دالّة على اسم المفعول ، و لا يمكن ترجيح أحد الاحتمالين ؛ ففي دلالة الصّيغتين تداخل ، و كلاهما محصّل للآخر ؛ فالفاحشة سواء أكانت نشوزا أو زنا لا تكون ظاهرة إلاّ و هي مُبيّنةٌ ، و لا مُبيّنةٌ إلاّ و هي مُبيّنةٌ .

3- احتكم في تصنيف الصّيغة ضمن الاحتمالين الدّالّيين المذكورين مراعاة لضوابط، و هي كما يلي:

أ - الضّابط الصّرفي : و يتجلّى في أنّ دلالة اسم الفاعل استنتجت بناء على الهيئة التّصريفية التي وردت عليها الصّيغة ، إذ وردت على بناء " مُفَعَّل " ، و هو بناء فرضته قراءة الصّيغة بكسر الياء ، و هو مطابق لصوغ اسم الفاعل من غير التّلاثي ، في حين أنّ دلالة صيغة اسم المفعول قد حدّدت أيضا بناء على ما يوحي به بناؤها الخارجي ، إذ وردت على بناء " مُفَعَّل " و هو بناء فرضته قراءة الصّيغة بفتح الياء ، و هو مطابق لصوغ اسم المفعول من غير التّلاثي

ب - الضّابط الدّلالي : و يتجلّى في مناسبة وظيفة الصّيغة صرفيا مع ما أفادته سياقيا حيث ناسبت دلالة الصّيغة على اسم الفاعل دلالة أنّ الفاحشة هي الفاعلة و الظّاهرة والمبيّنة على فاعلها ، كما ناسبت دلالتها على اسم المفعول دلالة أنّ الفاحشة مفعول بها ، و قد بيّنت بفعل فاعل أراد تبيينها ، إذ لا تكون مُبيّنةٌ إلاّ و هي مُبيّنةٌ ، و بذلك تتحقّق مقولة أنّ كلّ اختلاف في المبنى يصاحبه اختلاف في المعنى .

ت - ضابط القراءات : و يتجلّى في أنّ قراءة الصّيغة بكسر يائها وجّهت دلالتها الصّرفيّة على أساس أنّها اسم فاعل ، و قراءتها بفتح يائها وجّهت دلالتها على أساس أنّها اسم مفعول .

### 3- بناء " مُنْفَعِل " بين دلالة اسم الفاعل والنسب :

ل/و على صعيد صرفي آخر تتوسّع صيغة " مُنْفَطِر " في قول الحقّ تبارك و تعالى

﴿ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا ﴾ [المزمل : 18] ، مفيدة احتمالين دلاليين ، و هما

أ - دلالتها على اسم الفاعل : و هي دلالة صرفيّة حدّدت من خلال الهيئة التصريفية التي وردت عليها الصيغة ، إذ وردت على وزن " مُنْفَعِل " و هو بناء تصريفي يرد عليه اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي " انفطر " المزيد بألف الوصل و النون ، إذ يصاغ منه بقلب ياء مضارعه ميما مضمومة ، و كسر ما قبل آخره ، و قد ذكّرت الصيغة لعدّة أسباب ، أولها : أنّ السماء أوّلت بمعنى السّقف ، لذلك وردت صيغة " منفطر " بصيغة المذكر ، لا المؤنث<sup>(1)</sup> و ثانيها : جواز تذكير و تأنيث لفظة السماء ، و هي في هذا المقام في وجه التذكير<sup>(2)</sup> وثالثها : ورود الاسم الموصوف و هو السماء غير حقيقي التأنيث ، لذلك يجوز إجراء وصفه على التذكير و التأنيث ، و هو في هذا المقام أجري على وجه التذكير<sup>(3)</sup> ، و رابعها : التخفيف أي : إنّ الصيغة تحتوي على حرفين زائدين ، و هما : الميم ، و النون ، و بإضافة الحرف

(1) - ينظر: أبو عبيدة : المصدر السابق ، ج 2 / ص 274 ، الطبرسي : المصدر السابق ، ج 10 / ص 128 الزمخشري : المصدر السابق ، م 4 / ص 484 ، ابن عطية : المصدر السابق ، ص 1914 ، السمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 10 / ص 528 ، أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 357 ، الألوسي : المصدر السابق ، م 15 / ج 29 / ص 157 - 158 ، الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 12 / ج 29 / ص 276 ، و ينظر أيضا علي عبد الله حسين العنكبي ، الحمل على المعنى في العربية ، ديوان الوقف السني ، بغداد ، العراق ، ط 1 ، 1433 هـ - 2012 م ، ص 32 .

(2) - ينظر: الفراء : المصدر السابق ، م 3 / ص 94 ، الطبرسي : المصدر السابق ، ج 10 / ص 128 ، ابن عطية المصدر السابق ، ص 1914 ، السمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 10 / ص 528 ، أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 357 ، الألوسي : المصدر السابق ، م 15 / ج 29 / ص 158 ، الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 12 / ج 29 / ص 276 .

(3) - ينظر: ابن عطية : المصدر السابق ، ص 1914 ، الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 12 / ج 29 / ص 276 .

الثالث وهو تاء التأنيث أصبحت الكلمة معرّضة للتثقل ، و هو أمر مناف للفصاحة (1) وخامسها : احتمال وقوع الحذف ، و يكون التقدير : السماء شيء مُنْفَطِر ، أي : إن الصيغة صفة لخبر محذوف مقدر بمذكر ، و هو شيء ، و على هذا الأساس يكون المعنى انشقاق السماء و تصدّعها في ذلك اليوم الشّدِيد الهول ، و هو يوم قيام الساعة ، أو بسبب ذلك اليوم وهوله و شدّته (2) ، و سادسها : عدّ كلمة السماء اسم جنس الذي بينه و بين مفرده تاء التأنيث و اسم الجنس يجوز فيه التذكير و التأنيث ، فجاء " منفطر " على التذكير (3) .

ب - دلالتها على النسب : أي بمعنى ذات انفطار ، و هي دلالة ذهب إليها الكثير من علماء اللّغة و أهل التفسير (4) ، و يرجع السبب في القول بهذا المعنى إلى عدم تأدية الصيغة معنى الفعلية ، إذ لو أجريت على الفعل للزمت علامة التأنيث صيغة " منفطر " ، يقول المبرّد : « قال الخليل : إنّما قيل منفطر ، و لم يُقَل " منفطرة " ، لأنّه أريد به النسب ، كقولك : دجاجة معضِلٌ ، و امرأة مرضعٌ ، و ظبيّة مُشَدِنٌ ، و إذا جاءت على الفعل لم يَجُزْ إلا " منفطرة " كقوله : " مُنْشَقَّة " ، على قولك : انشقت » (5) .

1- ينظر: الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 12 / ج 29 / ص 276 .

2- ينظر: الرّمخسري : المصدر السابق ، م 4 / ص 484 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 357 الألوّسي : المصدر السابق ، م 15 / ج 29 / ص 157 .

3- ينظر: الطبرسي : المصدر السابق ، ج 10 / ص 128 ، ابن عطية : المصدر السابق ، ص 1914 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 10 / ص 528 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر نفسه ، ج 8 / ص 357 ، الألوّسي : المصدر نفسه ، م 15 / ج 29 / ص 158 ، و ينظر أيضا علي عبد الله حسين العنكبي ، المرجع السابق ، ص 35 .

4- ينظر: المبرّد : المذكّر و المؤنث ، حقه و قدّم له و علّق عليه رمضان عبد التّوّاب ، صلاح الدّين الهادي ، مطبعة دار الكتب 1970 م ، ص 122 ، الطبرسي : المصدر السابق ، ج 10 / ص 128 ، ابن عطية : المصدر السابق ، ص 1914 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 357 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 10 / ص 528 ، الألوّسي : المصدر السابق ، م 15 / ج 29 / ص 158 ، فاضل صالح السامرائي : معاني الأبنية في العربية ، ص 48 - 49 ، صبحي الصّالح : دراسات في فقه اللّغة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1379 هـ ، 1960 م ص 87 - 88 .

5- المبرّد : المصدر السابق ، ص 122 .

## و مما سبق ذكره حول صيغة " منفطر " يستنتج ما يلي :

1- أفادت صيغة " منفطر " في سياقها احتمالين دلاليين ، تمثل الاحتمال الأول في دلالتها على اسم الفاعل ، و تمثل الاحتمال الثاني في دلالة النسب ، و كلا الاحتمالين مرادان و بذلك فهي صيغة متسعة .

2 - صنفت الصيغة ضمن الاحتمالين الدلاليين المذكورين سابقا مراعاة لضوابط مختلفة :

أ - الضابط الصرفي : و يتجلى في أنّ دلالة اسم الفاعل استنتجت انطلاقا من عاملين أساسيين ؛ أولهما : ورود الصيغة في قالب تصريفي يؤكد انتماءها ، إذ وردت على وزن " مُفَعِّل " ، و هو بناء يرد عليه اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي الذي يصاغ بقلب ياء المضارعة ميمًا مضمومة ، و كسر ما قبل آخره ، فالفعل " انفطر " فعل مزيد بهمزة الوصل والتون ، و اسم فاعله طبقا للقاعدة يكون " منفطرا " ، و ثانيهما : ورود الصيغة بهيئة المذكر لا المؤنث ، أمّا دلالة النسب ، فقد استنتجت أيضا انطلاقا من عاملين أساسيين ، أولهما عدم إجراء الصيغة على فعلها ، أي : إنّها لم ترد بمعنى انفطرت ، و لو وردت بهذا المعنى لجاءت الصيغة على هيئة المؤنث ، يقول السامرائي : « فإذا جرى الاسم على الفعل لزمه الفرق بين المذكر و المؤنث ، كما كان كذلك في الفعل ، و إذا لم يكن جاريا على الفعل كان بمنزلة المنسوب ... » <sup>(1)</sup> ، و ثانيهما ورود الصيغة على هيئة المذكر ، إذ لو أريد بها اسم الفاعل لوردت " منفطرة " بدلا من " منفطر " .

ب - الضابط الدلالي : و يتجلى في مناسبة كلّ معنى صرفي لكلّ معنى سياقي محتمل فدلالة اسم الفاعل ناسبت توجيه الصيغة إلى أنّ السماء تنفطر و تتشقق في ذلك اليوم من هوله و قيل بسبب ذلك اليوم و هوله و شدّته ، أمّا دلالة النسب فقد ناسبت أيضا توجيه الصيغة إلى أنّها ذات انفطار ، أي تُسبب حدث الانفطار إلى السماء على سبيل أنّها صاحبتة ، و بذلك يكون المعنيان المحتملان جائزين و مقبولين ؛ لأنّ السياق يحتملها معا .

1- فاضل صالح السامرائي : معاني الأبنية في العربية ، ص 49 .

و يستخلص مما سبق ذكره حول توسّع صيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي و غير

الثلاثي ما يلي :

- توسّعت صيغ اسم الفاعل في القرآن الكريم بنمطيه الثلاثي و غير الثلاثي ، حيث دلّت على اسم الفاعل كما هي عليه صورتها ، وفي الوقت نفسه احتملت دلالات أخرى غير التي وضعت لها ؛ فقد شملت في بعض الأحيان احتماليين دلاليين ، وشملت في أحيان أخرى ثلاث احتمالات ، أو أكثر من ذلك ، دون ترجيح أحدها ، و يرجع توسّعها إلى عوامل كثيرة ، منها :

• مدى تقبّل الصيغ الصرفية لتعدّد الاحتمالات الدلالية ، فالصيغة الواحدة تعبّر عن معان متباينة ومرادة في وقت واحد ، فبدل الإتيان بثلاث صيغ مختلفة، تجمع هذه الصيغ في صيغة واحدة تحتل كل المعاني .

حمل هذه الصيغ في طبيّاتها شحنة دلالية كبيرة تجعلها توسّع نطاق المعنى توسيعا لا مثيل له .

• نقلها من المعنى الخاصّ الدال عليها و هو دلالتها على وصف الفاعل بالحدث إلى معنى أعمّ و أشمل، وهو دلالتها على المصدر و بعض المشتقات الصرفية ؛ كاسم المفعول و الصفة المشبهة و صيغة المبالغة ، و بعض المعاني الأخرى ، كالنسب .

• الخلاف الصرفي بين اللغويين و المفسّرين حول توجيه هذه الصيغ ، إذ تختلف الضوابط الصرفية التي يحتكمون إليها في توجيهها ، فينجرّ عن ذلك اختلاف في تحديد دلالتها أو في توسّعها ، أو في إبقائها على بابها الأصلي .

• قراءة الصيغ على أوجه مختلفة ، حيث يقترن توجيه الصيغة صرفيا و دلاليا بطريقة قراءتها فالتعدّد في القراءات يفضي بلا شك إلى التعدّد في الصيغ والدلالات .

• التناوب الدلالي الذي يحصل بين هذه الصيغ ، و بين بعض الصيغ الصرفية الأخرى ، كتناوبها مع اسم المفعول ، و الصفة المشبهة ، و صيغة المبالغة ، و المصدر ، إذ تقوم صيغة اسم

الفاعل بأداء الدور الدلالي المنوط بهذه الصيغ ، و قد يكون الأمر عكسيا ، إذ تقوم هذه الصيغ بأداء الدور الدلالي المنوط بصيغة اسم الفاعل ، و هو أمر يسهم في توسّع المعنى و إثرائه يقول **فتح الله أحمد سليمان** : « و قيمة التناوب أنه لا يثبت المعنى الكامن في الكلمة الواردة في السياق فحسب ، بل تتم في ذات الوقت عملية استحضار للكلمة المنوب عنها ، و ما ينجر عنها من معان ، فتحدث عملية مزاججة بين الكلمتين ، المنوبة عنها و النّائبة ، و من ثمّ تزوج المعنيين ممّا يؤدي في النهاية إلى إثراء المعنى »<sup>(1)</sup> .

• الاشتراك الصيغي بين صيغ اسم الفاعل من الثلاثي و بعض الصيغ الأخرى التي تتفق معها شكلا ، و من ذلك اشتراكها مع صيغة الصّفة المشبّهة و صيغة المبالغة في الوزنين " **فَعْل** و **فَعِيل** " ، و اشتراكها مع المصدر في الوزن " **فاعلة** " ، و هو أمر يفتح باب تعدّد الاحتمالات الدلالية للصيغة .

- توسّعت صيغ اسم الفاعل في النصّ القرآني توسّعا لا مثيل له إلى حدّ وقع الإشكال في تصنيفها في كثير من الأحيان ، فهناك من اكتفى بالجمع بين معنيين صرفيين لا أكثر وهناك من تردّد بين معنيين متباينين ، وهناك من رأى أنّ الأرجح في تصنيفها هو التّوفيق بين المعاني الصّرفية ، وهناك من رأى أنّ الكلّ جائز ، وبعضها أقرب من بعض .

- تُحوّل صيغ اسم الفاعل من الثلاثي إلى صيغة المبالغة ، و ذلك إذا أفادت دلالتها وصيغة المبالغة هي صيغة محوّلة في الأصل عن صيغة اسم الفاعل .

- وردت صيغ اسم الفاعل من الثلاثي مفيدة دلالة صيغة المبالغة و الصّفة المشبّهة أثناء ورودها في سياق الجملة الاسمية.

(1) - فتح الله أحمد سليمان : المرجع السّابق ، ص 91 .

- وردت صيغ اسم الفاعل من الثلاثي مفيدة دلالة الصفة المشبهة أثناء ورودها متصلة بالخالق عز وجل؛ لأن الصفات المتعلقة به لا يتخللها تجدد و لا حدوث، بل إنها تتسم بالثبات و الدوام.
- عدّ ضابط القراءات القرآنية عاملاً أساسياً في توسّع صيغ اسم الفاعل من غير الثلاثي فمعظم الصيغ التي توسّعت كان مردّها إلى هذا الضابط ؛ فالتباین في القراءات يفضي إلى التباین في الدلالات ، و على العكس من ذلك ، فإنّ توسّع صيغ اسم الفاعل من الثلاثي كان مردّه إلى أسباب متعدّدة و مختلفة .
- اقترن إثبات مخالفة مبنى صيغ اسم الفاعل لمعناها بالسياق ، و ما يحيط به من قرائن لفظية و معنوية ، إذ لا يمكن فهم معنى أيّ صيغة على نحو تام ، إلا إذا أدرجت ضمن سياقها النصّي ، و ما يحيط به من قرائن .
- تحوّلت صيغ اسم الفاعل في النصّ القرآني من صيغ شكلية سطحية تحتمل معنى واحداً إلى صيغ توليدية تحمل معاني عدّة في آن واحد ، وهذه المعاني كلّها مرادة و مطلوبة من غير ترجيح ، وهو من باب التوسّع .
- وردت صيغ اسم الفاعل في كثير من النصوص القرآنية غير محتملة؛ أي أنّ مبانيها مطابقة لمعانيها، وهي بهذه الحالة تخرج من دائرة التوسّع.

## المبحث الثاني: التوسّع الدلالي لصيغ اسم المفعول

أولاً: اسم المفعول - مفهومه - صوته :

أ - مفهومه :

المراد باسم المفعول أنه اسم مشتقّ من الفعل المضارع المبني للمجهول يدلّ على من وقع عليه الفعل ، أو وصف من وقع عليه الفعل حدوثاً لا ثبوتاً (1) ، و هو في ذلك يقال فيه ما قيل في اسم الفاعل من حيث دلالاته على الحدوث و الثبوت ، فهو يدلّ على الثبوت إذا ما قيس بالفعل وعلى الحدوث إذا ما قيس بالصّفة المشبّهة (2) .

ب - صوته :

يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي الصّحيح و المثال على وزن مفعول (3) ، في حين أنّ صياغته من معتلّ العين أو اللّام ، فتكون على هذا النّحو :

\*إذا كان الفعل أجوف ، فإنّ اسم المفعول منه يحدث فيه إعلال ، فإذا كان مضارع عينه واوا أو ياءً ، فإنّ اسم المفعول منه يكون على وزن المضارع ، نحو: قال - يقول - مَقُولٌ .

\*و إذا كان مضارع الفعل عينه ألفا ، فإنّ اسم المفعول منه يكون أيضاً على الوزن السّابق بشرط إعادة الألف إلى أصلها ، و تتمّ معرفة ذلك بالرجوع إلى المصدر الأصليّ ، نحو : خاف - يخاف - مَخُوفٌ ( من الخوف ) ، هاب - يَهَابُ - مَهِيْبٌ ( من الهَيْبَة ) (1) .

---

(1) - ينظر: ابن هشام : شرح شذور الذهب ، ص 406 ، هادي نهر : المرجع السّابق ، ص 130 ، فخر الدّين قباوة : المرجع السّابق ، ص 155 ، فاضل صالح السّامرائي : معاني الأبنية في العربيّة ، ص 52 ، عبد القادر عبد الجليل : علم الصّرف الصّوتي عمّان ، الأردن ، 1988 م ، ص 294 .

(2) - ينظر: فاضل صالح السّامرائي : المرجع نفسه ، ص 52 .

(3) - ينظر: محمّد الطنطاوي : المرجع السابق ، ص 88 ، عبد الصّبور شاهين : المنهج الصّوتي للبنية العربيّة ، ص 116 .

\* أمّا إذا كان الفعل ناقصا ، فإنّ اسم المفعول منه يحدث فيه إعلال أيضا ، حيث يُؤتى بالمضارع من الفعل ، مع وضع مكان حرف المضارعة ميما مفتوحة ، ثمّ تضعيف الحرف الأخير ، أي لام الفعل الذي هو حرف علّة ، مثل : دعا - يدعُو - مدعُو ، رمى - يرمي - مرمي (2) .  
أمّا صياغة اسم المفعول من غير الثلاثي ، فتكون بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر (3) .

### ثانيا - تعدّد الاحتمالات الدلالية لصيغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي :

لاسّم المفعول وظيفة صرفية أساسية تتجلى في دلالاته على وصف من وقع عليه الفعل أو وصف المفعول بالحدث وصفا متجددا ، و إضافة إلى هذا المعنى المركزي ، فإنّه يفيد في النصّ القرآني احتمالات دلالية أخرى ، سواء أكان مصوغا من الثلاثي على وزن " مَفْعُول " أو مصوغا من غير الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره ، و فيما يلي توضيح لهذا التعدّد الدلالي من الفعل الثلاثي :

#### جدول (12) : يوضّح تعدّد الاحتمالات الدلالية لصيغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي

البناء	صيغ اسم المفعول	احتمالاتها الدلالية	موطنها
مستورا		- اسم المفعول - النسب - اسم الفاعل	﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴾ [الإسراء : 45]

(1) - ينظر: ابن عصفور الإشبيلي ، أبو الحسن علي بن مؤمن : الممتع في التصريف ، تحقيق فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1407 هـ - 1987 م ، ج 2 / ص 454 - 455 ، عبد الصبور شاهين : المرجع السابق ص 116 ، هادي نهر : المرجع السابق ، ص 131 ، صبري المتوّلي : علم الصّرف - أصول البناء و قوانين التحليل - دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2002 م ، ص 106 .

(2) - ينظر: الأزهرى ، خالد بن عبد الله : شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، تحقيق محمّد باسل عيون السّود ، منشورات محمّد علي بيضون ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ج 2 / ص 43 - 44 ، عبد الصبور شاهين : المرجع السابق ، ص 116 ، هادي نهر : المرجع السابق ، ص 131 ، صبري المتوّلي : المرجع السابق ص 106 .

(3) - ينظر: ابن هشام : المصدر السابق ، ص 406 ، ابن مالك : المصدر السابق ، ص 138 ، الأزهرى ، خالد بن عبد الله : المصدر نفسه ، ج 2 / ص 44 ، عبد الصبور شاهين : المرجع نفسه ، ص 116 ، فاضل مصطفى السّاقى : المرجع السابق ، ص 299 .

مفعول	- المبالغة	
مَسْحُورًا	- اسم المفعول - اسم الفاعل	﴿ فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴾ [ الإسراء : 101 ]
الْمَفْتُونُ	- اسم المفعول - المصدر	﴿ فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَبْيَكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾ [ القلم : 5 - 6 ]
حَصُورًا	- اسم المفعول . - اسم الفاعل . - صيغة مبالغة .	﴿ فَتَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحَارِبِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [ آل عمران : 39 ]
حَصِيرًا	_ اسم المفعول . _ اسم الفاعل . _ الاسم المفرد .	﴿ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا ﴾ [ الإسراء : 8 ]

يلحظ من خلال هذا الجدول أنّ صيغ اسم المفعول توسّعت في القرآن الكريم ، حيث لم تؤدّ وظيفتها الصّرفيّة التي وضعت لها فقط ، بل أفادت دلالات أخرى ، كلّها مرادة ومحتملة الوقوع و لا يمكن ترجيح إحداها على الأخرى ، و فيما يلي توضيح لذلك :

### 1- بناء " مَفْعُول " :

#### 1-1 - بناء " مَفْعُول " بين دلالة اسم المفعول واسم الفاعل والنسب والمبالغة :

لومن أمثلة احتمال الصّيغ الواردة على بناء " مفعول " في القرآن الكريم لهذه الدلالات قول الحقّ تبارك وتعالى : ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴾ [ الإسراء : 45 ] ، حيث شملت صيغة " مستور " أربع دلالات متباينة ، و هي على هذا النحو :

أ - دلالتها على اسم المفعول : و ذلك بالنظر إلى هيئتها الخارجيّة ، حيث وردت على وزن " مفعول " و هو بناء يرد عليه اسم المفعول من الفعل الثلاثي ، " وهي بهذا التّصنيف تكون باقية على بابها الأصليّ ، و بذلك يتحقّق الإيقاع في الفواصل ، يقول السيد خضر : « فلفظ المفعول يحقّق التّوافق الإيقاعيّ في الفواصل ، و لو كان اللفظ " ساترا " لذهب ذلك الإيقاع المتحقّق بثلاثة

أحرف مكرّرة في هذه الفواصل جميعا ، أولها الواو ، و هي لا تعاقب الألف في مدّ الفاصلة إلا نادرا <sup>(1)</sup> ، لذلك يكون المعنى أنّ الحجاب نفسه مستور عن الأعين ، فهي لا تراه ، و هو لا يُرى و هو معنى ذهب إليه كثير من أهل اللّغة و التّفسير <sup>(2)</sup> ، يقول أبو حيّان الأندلسي : « والظاهر إقرار " مستورا " على موضوعه من كونه اسم مفعول ، أي : مستور عن أعين الكفّار فلا يرونه ، أو مستور به الرّسول عن رؤيتهم » <sup>(3)</sup> .

**ب - دلالتها على النّسب :** أي : ذو ستر ، و ذلك لأنّ ذا الشّيء صالح لمعنى الفاعل والمفعول ، كما ذهب إلى ذلك ابن جنّي <sup>(4)</sup> ، فيكون المعنى أنّ الحجاب ذو ستر ، و قد ذهب هذا المذهب كثير من أهل اللّغة و التّفسير <sup>(5)</sup> ، يقول السّمين الحلبي : « و قيل هو على النّسب أي : ذو ستر ، كقولهم : مكانٌ مهوّلٌ ، و جاريةٌ معنوّجةٌ ، أي : ذو هؤلٍ ، و ذاتٌ عُنجٍ » <sup>(6)</sup> .

**ت - دلالتها على اسم الفاعل :** و ذلك لأنّ اسم الفاعل قد يجيء بلفظ المفعول ، كما يجيء اسم المفعول بلفظ الفاعل ، و بذلك يكون المعنى أنّ الحجاب ساتر ، لا مستور ، و هو مذهب ذهب إليه الأخفش الأوسط في قوله : « لأنّ الفاعل قد يكون في لفظ المفعول ، كما تقول :

(1) - السّيد خضر : المرجع السّابق ، ص 112 .

(2) - ينظر: الأخفش الأوسط ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة : معاني القرآن ، تحقيق هدى محمود قراة ، مكتبة الخانجي القاهرة ، مصر ، ط 1 ، 1411هـ - 1990 م ، ج 2 / ص 424 ، الزّجاج : المصدر السّابق ، ج 3 / ص 243 ، أبو جعفر النّحاس : المصدر السّابق ، ج 2 / ص 426 ، الرّمخشري : المصدر السّابق ، م 2 / ص 612 ، ابن عطية : المصدر السّابق ، ص 1146 ، البيضاوي : المصدر السّابق ، م 2 / ج 15 / ص 305 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 6 / ص 39 ، السّمين الحلبي : المصدر السّابق ، ج 7 / ص 362 ، الشّوكاني : المصدر السّابق ، ج 15 / ص 825 .

(3) - أبو حيّان الأندلسي : المصدر السّابق ، ج 6 / ص 39 .

(4) - ينظر: ابن جنّي : المصدر السّابق ، ج 1 / ص 153 .

(5) - ينظر: الرّمخشري : المصدر السّابق ، م 2 / ص 612 ، البيضاوي : المصدر السّابق ، م 2 / ج 15 / ص 305 أبو حيّان الأندلسي : المصدر السّابق ، ج 6 / ص 39 ، السّمين الحلبي : المصدر السّابق ، ج 7 / ص 362 ، الشّوكاني : المصدر السّابق ، ج 15 / ص 825 .

(6) - السّمين الحلبي : المصدر السّابق ، ج 7 / ص 362 .

" إِنَّكَ مَشْوُومٌ عَلَيْنَا ، وَ مَيِّمُونَ " ، وَ إِنَّمَا هُوَ : " شَائِمٌ وَ يَامِنٌ " ؛ لِأَنَّهُ مِنْ " شَأَمَهُمْ وَ يَمَنَّهُمْ " وَ الْحِجَابُ هَاهُنَا هُوَ السَّائِرُ وَ قَالَ : " مَسْتَوْرًا " (1) ، وَ قَدْ ذَهَبَ مَذْهَبُهُ كَثِيرٌ مِنَ اللَّغَوِيِّينَ وَ الْمَفْسَّرِينَ (2) ، حَيْثُ إِنَّ الْمَعْنَى يَكُونُ : إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ النَّاطِقُ بِالْبِرَاهِينِ الدَّالَّةِ عَلَى الْحَقِّ جَعَلْنَا بِمَقْتَضَى حِكْمَتِنَا فِي الْهُدَايَةِ وَ الْإِضْلَالِ بَيْنَكَ وَ بَيْنَ الْكُفْرَةِ حِجَابًا يَمْنَعُهُمْ عَنِ الْحَقِّ وَ جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكْثَةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ، وَ جَعَلْنَا فِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَ عَلَى أَبْصَارِهِمْ غَشَاوَةً (3) .

**ت- المبالغة :** عَلَى أَسَاسٍ مَا يَضْفِيهِ السِّيَاقُ عَلَى الصَّيْغَةِ ، حَيْثُ إِنَّ هَذِهِ الْمَبَالِغَةَ لَا تَظْهَرُ مَعَ حَمَلِهِ عَلَى مَعْنَى " فَاعِلٍ " ، بَلْ تَظْهَرُ مَعَ إِبْقَاءِ الصَّيْغَةِ عَلَى بَابِهَا الْأَصْلِيِّ ؛ أَي : عَلَى مَعْنَى " مَفْعُولٍ " ، وَ هُوَ مَعْنَى ذَهَبَ إِلَيْهِ الطَّاهِرُ بْنُ عَاشُورٍ فِي قَوْلِهِ : « وَ وَصَفَ الْحِجَابَ بِالْمَسْتَوْرِ مَبَالِغَةً فِي حَقِيقَةِ جِنْسِهِ ، أَي حِجَابًا بِالْغَايَةِ فِي حِجْبٍ مَا يَحْجِبُهُ هُوَ حَتَّى كَأَنَّهُ مَسْتَوْرٌ بِسَائِرِ آخِرٍ ، فَذَلِكَ فِي قُوَّةٍ أَنْ يُقَالَ : جَعَلْنَا حِجَابًا فَوْقَ حِجَابٍ ، وَ نَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴾ [ الْفُرْقَانُ : 22 ] ، أَوْ أُرِيدَ أَنَّهُ حِجَابٌ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْحِجْبِ الْمَعْرُوفَةِ ، فَهُوَ حِجَابٌ لَا تَرَاهُ الْأَعْيُنُ ، وَ لَكِنَّهَا تَرَى آثَارَ أَمْثَالِهِ « (4) ، وَ رَغْمَ الْإِقْرَارِ بِهَذَا الْمَعْنَى ، إِلَّا أَنَّ هُنَاكَ مَنْ أَنْكَرَهُ عَلَى أَسَاسٍ أَنَّ الْمَبَالِغَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بِاسْمِ الْفَاعِلِ (5) ، يَقُولُ ابْنُ عَطِيَّةَ : « وَ قِيلَ : هُوَ عَلَى جِهَةِ جِهَةِ الْمَبَالِغَةِ ، كَمَا قَالُوا : شِعْرُ شَاعِرٍ ، وَ هَذَا مُعْتَرِضٌ بِأَنَّ الْمَبَالِغَةَ أَبَدًا إِنَّمَا تَكُونُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ وَ مِنَ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ ، فَلَوْ قَالَ تَعَالَى : حِجَابًا حَاجِبًا لَكَانَ التَّنْظِيرُ صَحِيحًا « (6) .

(1) - الْأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ : الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ، ج 2 / ص 424 .

(2) - يَنْظُرُ : الطَّبْرِيُّ : الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ، م 5 / ص 34 ، الرَّجَّاجُ : الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ، ج 3 / ص 242 ، الثَّعَالِبِيُّ الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ، الْقِسْمُ الثَّانِي ، ص 366 ، أَبُو حَيَّانَ الْأَنْدَلِسِيُّ : الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ، ج 6 / ص 39 ، السَّمِينُ الْحَلْبِيُّ الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ، ج 7 / ص 363 ، الشُّوْكَانِيُّ : الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ، ج 15 / ص 825 .

(3) - يَنْظُرُ : بَسِيوْنِي فَيُودُ : مِنْ بِلَاغَةِ النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ ، ص 148 ، وَ عِلْمُ الْمَعَانِي - دَرَاةٌ بِلَاغِيَّةٌ وَ نَقْدِيَّةٌ لِمَسَائِلِ الْمَعَانِي مَوْسَسَةٌ الْمُخْتَارِ لِلنَّشْرِ وَ التَّوْزِيْعِ ، الْقَاهِرَةُ ، 1425 هـ - 2004 م ، ص 54 - 55 .

(4) - الطَّاهِرُ بْنُ عَاشُورٍ : الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ، م 6 / ج 15 / ص 117 .

(5) - يَنْظُرُ : ابْنُ عَطِيَّةَ : الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ، ص 1146 ، أَبُو حَيَّانَ الْأَنْدَلِسِيُّ : الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ، ج 6 / ص 39 السَّمِينُ الْحَلْبِيُّ : الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ، ج 7 / ص 363 .

(6) - ابْنُ عَطِيَّةَ : الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ، ص 1146 .

## وفحوى القول في هذه الصيغة مايلي :

1 - أثر النظم القرآنيّ التعبير عن أربعة معانٍ متباينة بصيغة واحدة ممثلة في اسم المفعول " مستور " لما تتطوي عليه هذه الصيغة من شحنة دلالية كبيرة وسّعت نطاق المعنى توسيعاً لا مثيل له .

2- تمّ الاحتكام في تصنيف الصيغة ضمن الاحتمالات الدلالية المذكورة سابقاً مراعاة لضوابط و هي كما يلي :

أ - الضابطة الصّرفي : و يتجلى في أنّ دلالة اسم المفعول استتجت بناء على الهيئة التصريفية التي وردت عليها الصيغة ، إذ وردت على البناء "مفعول" ، و هو بناء يؤكّد انتماءها التصرفي ، و بذلك تكون الصيغة باقية على بابها الأصلي ، و هو أمر يؤكّد فكرة أنّ لكلّ صيغة قيمتها الدلالية المرتبطة بها ، و التي لا يجوز التخلّي عنها بأيّ حال من الأحوال ، أمّا دلالة اسم الفاعل ، فقد حدّدت بناء على التناوب الذي يحصل بين صيغتي اسم الفاعل والمفعول ، إذ يرد كلّ منهما بلفظ الآخر ، و هو أمر يؤكّد فكرة أنّ القالب الصّرفي مؤهّل لأنّ يُطوّعَ ، وذلك للتعبير عن دلالة أخرى غير دلالاته التي وضع لها في الأصل ، في حين أنّ دلالة النسب ، فقد حدّدت على أساس أنّ صاحب الشيء قد يكون على هيئة الفاعل ، كما قد يكون على هيئة المفعول ، و قد وردت الصيغة على هيئة المفعول مكتسبة ظلال الفاعل ، أمّا دلالة المبالغة ، فقد حدّدت على أساس أنّ المبالغة لا تكون فقط باسم الفاعل ، بل قد تكون باسم المفعول أيضاً .

ب - الضابطة الدلالي : و يتجلى في مناسبة وظيفة الصيغة صرفياً مع ما أفادته سياقياً ، حيث ناسبت دلالة الصيغة على اسم المفعول دلالتها على أنّ الحجاب مستور عن أعين الناس ، فلا يروونه ، فهو الذي وقع عليه فعل السّتر ، كما ناسبت دلالتها على اسم الفاعل دلالة أنّ الحجاب هو السّائر الذي يحجب عن البصر ما وراءه ، فهو القائم بفعل السّتر ، و هو تناسب دلالي أحدثته

دلالة النسب ، إذ نسب السّتر إلى الحجاب بغض النّظر عن أنّه ساتر ، أو مستور ، وقد ناسبت المبالغة أيضا دلالة المبالغة في حدث السّتر والإخفاء ، فالحجاب ساتر لغيره ، مستور بنفسه ، فهو ساتر و مستور في آن واحد .

### 1-2 - بناء " مفعول " بين دلالة اسم المفعول واسم الفاعل:

أو من مثل هذا التوسّع ، قول الحقّ تبارك و تعالى : ﴿ فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُورًا ﴾ [الإسراء : 101] ، حيث أفادت صيغة " مسحور " الواردة على بناء " مفعول " دلالتين في آن واحد ، و هما على هذا النحو :

أ - دلالتها على اسم المفعول : و هي الدلالة المركزيّة للصّيغة ، التي ينبئ بها قلبها الصّرفي حيث وردت على وزن مفعول ، و هو قالب تصريفي يؤكّد دلالتها ، و على هذا الأساس تكون الصّيغة محتفظة بمعناها الخاصّ بها و الأصيل فيها ، و هو مذهب ذهب إلى تأكيده مجموعة من العلماء <sup>(1)</sup> ، يقول ابن قيم الجوزية مؤكّدا دلالتها الأصليّة « أنّ المسحور على بابه ، وهو مَنْ سُحِرَ حتى جُنَّ ، فقالوا : مسحورٌ ، مثل مجنون زائل العقل لا يَعْقِلُ ما يقول ، فإنّ المسحور الذي لا يُتَّبَعُ : هو الذي قد فسد عقله بحيث لا يدري ما يقول فهو كالمجنون » <sup>(2)</sup> ، و يرجع سبب هذا الوصف بالذات إلى أنّ فرعون يرى موسى مسحورا بسبب كلامه الغريب عن نهج فرعون في قومه فكأنّه قال له " سُحِرْتَ فاختلّ عقلك " ، و لذلك اختلّ كلامك و ادّعيّت ما ادّعيّت <sup>(3)</sup> .

(1) - ينظر: الرّجّاج : المصدر السّابق ، ج 3 / ص 263 ، الرّمخشري : المصدر السّابق ، م 2 / ص 663 ، البيضاوي المصدر السّابق ، م 2 ج 15 / ص 322 ، ابن قيم الجوزية : بدائع الفوائد ، م 2 / ص 744 ، أبو حيّان الأندلسي المصدر السّابق ، ج 6 / ص 83 ، السّمين الحلبي : المصدر السّابق ، ج 7 ، ص 422 ، الشّوكاني : المصدر السّابق ج 15 / ص 845 .

(2) - ابن قيم الجوزية : المصدر السّابق ، م 2 / ص 744 .

(3) - الألويسي : المصدر السّابق ، ج 8 / ص 251 .

ب - دلالتها على اسم الفاعل : و بذلك تكون صيغة " مسحورا " أفادت معنى " ساحر " ، وهو من باب تناوب الصيغتين ، و قد ذهب إلى هذا المذهب مجموعة من العلماء <sup>(1)</sup> ، يقول الطبري : « و قد يجوز أن يكون المراد ، إني لأظنك يا موسى ساحرا ، فوضع مفعول موضع فاعلٍ ، كما قيل إنك مشؤومٌ علينا وميمونٌ ، وإنما هو شائمٌ ، و يامنٌ و قد تأول بعضهم حجابا مستورا بمعنى حجابا ساترا ، والعرب قد تخرج فاعلاً بلفظٍ مفعولٍ كثيرا » <sup>(2)</sup> ، و يرجع سبب وصف فرعون موسى عليه السلام بأنه ساحر لما رآه منه من قلب العصا ونحوه <sup>(3)</sup> .

ويستنتج من خلال ما سبق ذكره حول توسّع صيغة " مسحور " مايلي :

1- احتملت الصيغة في هذا المقام وظيفتين صرفيتين ؛ اسم المفعول على أساس معناها الوضعي ، واسم الفاعل على أساس التناوب بين الصيغتين ، إذ يوضع مفعول موضع فاعلٍ و بذلك تكون الصيغة قد اختزنت في طياتها معنيين صرفيين ، وهما اسم الفاعل و المفعول معا كما اختزنت أيضا معنيين سياقيين ، و هما : أنّ فرعون يرى موسى مسحورا بسبب كلامه الغريب عن نهج فرعون في قومه ، فكأنه قال له " سُحرت فاختلّ عقلك " ، و لذلك اختلّ كلامك وادّعت ما ادّعت <sup>(4)</sup> ، و يراه أيضا ساحرا بسبب ما رآه منه من قلب العصا ونحوه <sup>(5)</sup>

2 - احتكم في تصنيف الصيغة ضمن الاحتمالين الدلاليين المذكورين ؛ أي : اسم الفاعل و المفعول معا إلى ضابطين أساسيين ، و هما :

---

(1) - ينظر: الطبري : المصدر السابق ، م 5 / ص 72 ، أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 6 / ص 83 السمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 7 / ص 422 ، الشوكاني : المصدر السابق ، ج 15 / ص 845 ، الألوسي المصدر السابق ، ج 8 / ص 251 .

(2) - الطبري : المصدر السابق ، م 5 / ص 72 .

(3) - ينظر: السمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 7 / ص 422 ، الألوسي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 251 .

(4) - ينظر: السمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 7 / ص 422 ، الألوسي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 251 .

(5) - ينظر: السمين الحلبي : المصدر نفسه ، ج 7 / ص 422 ، الألوسي : المصدر نفسه ، ج 8 / ص 251 .

أ - الضابط الصرفي : و يتجلى في أنّ دلالة الصيغة على اسم المفعول استنتجت على أساس إبقائها على بابها ، و من ثمة محافظتها على الدور الدلالي المنوط بها ، و هو دور مستنتج من خلال بنائها الخارجي ، أمّا دلالة اسم الفاعل فقد استنتجت على أساس التناوب الدلالي الذي غالبا ما يحصل بين صيغتي اسم الفاعل و المفعول ، إذ تحلّ إحداها محلّ الأخرى ، و هو كثير في كلام العرب .

ب - الضابط الدلالي : و يتجلى في أنّ السياق يحتمل المعنيين معا من دون ترجيح ، فالصيغة تحتمل دلالة اسم المفعول ؛ لأنّ فرعون وصف موسى - عليه السلام - بالمسحور ؛ و قد وصفه بهذا الوصف لأنّه خرج عن نهجه ، و هي دلالة سالحة و مقبولة ، و تحتمل دلالة اسم الفاعل لأنّ فرعون وصف موسى - عليه السلام - أيضا بالسّاحر لما أتى به من أعاجيب ، كانقلاب العصا و نحوها ، و هي دلالة سالحة و مقبولة أيضا ، فموسى في نظر فرعون و قومه مسحور و ساحر في الوقت نفسه ، فالنّبأين في الوظيفتين الصرفيتين أدّى إلى النّبأين في دلالتيهما السياقيتين ، إذ المسحور هو من سحره غيره ، أما السّاحر فهو العالم بالسّحر ، حتّى وإن لم يقم بهذا الفعل .

### 1 - 3 - بناء " مفعول " بين دلالة اسم المفعول و المصدر :

لومّا ورد في القرآن الكريم حاملا لهاتين الدالّتين صيغة " المفتون " في قوله عزّ وجلّ : ﴿ فَسْتَبْصِرْ وَبُيْضِرُونَ بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ ﴾ [ القلم : 05-06 ] ، و فيما يلي توضيح لذلك :

أ- دلالتها على اسم المفعول : و هو المعنى الأصلي للصيغة ، كما هو ظاهر من بنيتها الشكلية ، و على هذا الأساس قدر المعنى على ثلاثة أوجه ؛ أولهما : أَيُّكُمْ الْمَفْتُونُ (1)

(1) - ينظر: أبو عبيدة : المصدر السابق ، ج 2 / ص 264 ، ابن قتيبة : تأويل مشكل القرآن ، ص 248 ، أبوحيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 303 ، السمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 10 / ص 401 ، الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 12 / ج 29 / ص 66 .

و المفتون هو المجنون<sup>(1)</sup> ، ويكون تقدير إعراب الآية على هذا النحو :

- الباء زائدة ، و أيّ : مبتدأ ، و المفتون : خبر المبتدأ<sup>(2)</sup>.

و ثانيهما : في أيّ فرقة و طائفة منكم المفتون<sup>(3)</sup> ، و يكون تقدير إعراب الآية على هذا النحو :

- الباء أصلية بمعنى " في " ، و الجار و المجرور متعلّق بمحذوف خبر مقدّم ، و المفتون مبتدأ مؤخر<sup>(4)</sup> .

و ثالثها : بأيّكم فتنّ المفتون<sup>(5)</sup> ، و على هذا الأساس حُذِف المضاف ، و أقيم المضاف

إليه مقامه ، و تكون الباب سببية<sup>(6)</sup> ، و الجار و المجرور متعلّق بمحذوف خبر مقدّم للمبتدأ " المفتون " <sup>(7)</sup> .

**ب - دلالتها على المصدر :** وهو من باب تناوب صيغتي اسم المفعول و المصدر ، حيث نابت صيغة اسم المفعول عن صيغة المصدر ، و انتقلت من معناها الوظيفي الأساسي إلى معنى المصدر ، و هو الدلالة على الحدث المجرد من الزمن ، يقول ابن يعيش : « و أمّا ما جاء بلفظ

---

(1) - ينظر: الزّمخشري : المصدر السابق ، م 4 / ص 436 ، الطّاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 12 / ج 29 / ص 66 .

(2) - ينظر: أبو جعفر النّحاس : المصدر السابق ، ج 5 / ص 7 ، ابن عطية : المصدر السابق ، ص 1883 ، الرّضويّ الإسترلابادي : المرجع السابق ، ج 1 / ص 174 ، محمود سليمان ياقوت : إعراب القرآن الكريم ، م 10 ، ص 4766 .

(3) - ينظر: الفراء : المصدر السابق ، م 3 / ص 72 ، الزّجاج : المصدر السابق ، ج 5 / ص 205 ، ابن عطية المصدر السابق ، ص 1883 ، ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 1460 ، الطّاهر بن عاشور : المصدر السابق م 12 / ج 29 / ص 66 .

(4) - ينظر: أبو جعفر النّحاس : المصدر السابق ، ج 5 / ص 7 ، ابن عطية : المصدر السابق ، ص 1883 ، الرّضويّ الإسترلابادي : المرجع السابق ، ج 1 / ص 174 .

(5) - القول في البحر المحيط ، ج 8 / ص 303 ، و الدرر المصنوّن ، ج 10 / ص 401 ، منسوب إلى الأخفش ، و لكنّه بالرجوع إلى كتابه ، ج 2 / ص 547 ، لم يتمّ العثور على هذا المعنى ، بل إنّ المعنى المصرّح به هو أنّ المفتون بمعنى الفتنة ؛ أي : أنّ اسم المفعول أفاد دلالة المصدر ، فيكون المعنى عندئذ : بأيّكم هي الفتنة .

(6) - ينظر: السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 10 / ص 401 .

(7) - ينظر: محمود صافي : المرجع السابق ، م 15 / ج 30 / ص 35 .

المفعول ، قولهم : الميسور ، و المعسور ، و المرفوع ، و الموضوع ، و المعقول ، و المجلود فأكثر التحويين يذهبون إلى أنّها مصادر جاءت على مفعول <sup>(1)</sup> ، و على هذا الأساس قدر المعنى على وجهين : أولهما : الفتون ، و الفتون هو الجنون ؛ أي : فستبصر و يبصرون بأيكم الجنون <sup>(2)</sup> ، و ثانيهما : الفتنة ، و الفتنة هي الجنون أيضا ؛ أي : بأيكم هي الفتنة <sup>(3)</sup> ، و على وجهين تكون الباء للملابسة و الجار و المجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و المفتون مصدر مبتدأ مؤخر <sup>(4)</sup> .

### و خلاصة القول في هذه الصيغة مايلي :

1- أفادت الصيغة احتمالين دلاليين ، أولهما : دلالتها على اسم المفعول ، و ثانيهما : دلالتها على المصدر ، و كلا الوجهين محتمل ؛ لأنّ السياق يقبل الاحتمالين معا ، و هو ما يتناسب و مفهوم التوسّع القائم على تعدّد الاحتمالات الدلالية من غير ترجيح .

2- كان لاختلاف أهل اللغة و التفسير دور كبير في توسّع الصيغة ، إذ أدى اختلافهم حول تقديرهم لمعنى الصيغة إلى احتمالها عدّة معان .

3- تمّ الاحتكام في تصنيف الصيغة ضمن الاحتمالين الدلاليين إلى ضوابط :

أ- الضابط الصرفي : و يتجلى في أنّ دلالة اسم المفعول حدّدت بناء على البناء التصريفي الذي وردت عليه الصيغة ، حيث وردت على وزن مفعول ، و هو بناء يصاغ عليه اسم المفعول من

---

(1) - ابن يعيش : المصدر السابق ، ج 4 / ص 62 - 63 .

(2) - ينظر: الفراء : المصدر السابق ، م 3 / ص 72 ، الطبري : المصدر السابق ، م 7 / ص 345 ، أبو جعفر النحاس المصدر السابق ج 5 / ص 7 ، الرّمخشري : المصدر السابق ، م 4 / ص 436 ، ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 1460 ، القرطبي : المصدر السابق ، م 9 / ج 17 / ص 446 ، السمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 10 / ص 401 محمود سليمان ياقوت : المرجع السابق ، م 10 / ص 4765 .

(3) - ينظر: الأخفش الأوسط : المصدر السابق ، ج 2 / ص 547 ، أبو جعفر النحاس : المصدر السابق ، ج 5 / ص 7 ابن يعيش : المصدر السابق ، ج 4 / ص 63 ، الرّضي الإسترابادي : المرجع السابق ، ج 1 / ص 174 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 303 ، فاضل مصطفى السّاقى : المرجع السابق ، ص 302 .

(4) - ينظر: الرّضي الإسترابادي : المرجع السابق ، ج 1 / ص 174 ، الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 12 / ج 29 ، ص 67 ، محمود صافي : المرجع السابق ، م 15 / ج 30 / ص 35 .

الفعل الثلاثي ، فصيغة " مفتون " مأخوذة من الفعل الثلاثي " فُتِنَ " ، و تطبيقاً للقاعدة يكون اسم المفعول منها على النحو الذي وردت عليه الصيغة في بابها الوضعي ، أما دلالتها على المصدر فقد حدّدت بناءً على التناوب الذي يحصل غالباً بين الصيغتين ، إذ قد يرد المصدر مفيداً دلالة اسم المفعول ، و قد يرد اسم المفعول مفيداً دلالة المصدر ، و هذا يعني أنّ صيغة اسم المفعول في بنيتها السطحية الظاهرة عبّرت عن دلالة اسم المفعول ، و في بنيتها العميقة عبّرت عن دلالة أخرى تمثّلت في دلالة المصدر ، وعليه فإنّ تقبّل الصيغة للاحتمالين معا ؛ اسم المفعول و المصدر ينبئ بأنّ البناء " مفعول " بناءً مشترك بينهما ، غير أنّ الفرق بينهما يكمن في أنّ دلالاته على اسم المفعول هي دلالة مركزية ، في حين أنّ دلالاته على المصدر هي دلالة ثانوية لأنّه ليس كلّ ما ورد على وزن " مفعول " فإنّه يفيد دلالة المصدر .

**ب- الضابط الدلالي :** و يتجلّى في أنّ تقبّل الصيغة للوظيفتين الصّرفيتين معا ، أي دلالة اسم المفعول ، و دلالة المصدر ، يرجع إلى تقبّل السياق للاحتمالين الدلاليين معا ، إذ قدرّ المعنى على اسم المفعول بأيكم المفتون ، أو في أيّ طائفة منكم المفتون ، أو بأيكم فُتِنُ المفتون ، و على المصدر قدرّ المعنى بأيكم الفتون ، أو الفتنة ، و كلّ معنى من هذه المعاني محتمل الوقوع و هو مناسب للوظيفة الصّرفية التي احتملتها الصيغة .

**ت - الضابط النحوي :** و يتجلّى في أنّ احتمال دلالة الصيغة على معنى معيّن كان مرتبطاً بتحديد الوظيفة النحوية للباء المتّصلة باسم الاستفهام " أيّ " ، و مرتبطاً أيضاً بتحديد وظيفة " أيّكم المفتون " ، إذ جعلت الباء على عدّة أوجه :

\*زائدة ، كزيادتها في " بحسبك " ، على الرّغم من ردّ هذا القول عند بعض أهل العربية يقول **الزجاج :** « و الباء في بأيكم المفتون لا يجوز أن تكون لغوا ، و ليس هذا جائزاً في العربية في

قول أحد من أهلها « (1) ، و هو قول يوافقهُ السّمين الحلبّي ، إذ يرى بأنّ الباء لا تزداد في المبتدأ إلاّ في " حسبك " فقط (2) ، و على هذا الأساس يكون " أيّ " مبتدأ و " المفتون " خبر .

\*أصليّة بمعنى " في " ؛ أي : ظرفية .

\*سببية .

و على المعنيين يكون الجارّ و المجرور " بأيّ " متعلّقًا بخبر محذوف مقدّم ، و يكون المفتون اسم مفعول مبتدأ مؤخرًا ، كما جعلت الباء على وجه واحد ، و هو أنّها للملابسة ، و على هذا الأساس يكون الجارّ و المجرور متعلّقًا بمحذوف خبر مقدّم ، و يكون المفتون مصدرًا مبتدأ مؤخرًا ، و بذلك يكون التوسّع في الوظائف النحوية للصيغة ، أو ما يحيط بها ، مرتبطًا أيضًا بتوسّع وظيفتها الصرفيّة .

2- بناء " فَعُول " :

2 - 1 - بناء " فَعُول " بين دلالة اسم المفعول و اسم الفاعل و صيغة المبالغة :

أو من أمثلة توسّع صيغ اسم المفعول الواردة على بناء " فَعُول " ، و هو مبنى سماعي في أبنية اسم المفعول ، قوله عزّ و جلّ : ﴿ فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَ حَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [ آل عمران : 39 ] حيث توسّعت صيغة " حَصُور " لتشتمل على أكثر من احتمال دلاليّ ، و قد حصرت هذه الاحتمالات الدلالية على هذا النحو :

أ - دلالتها على اسم المفعول : و هي دلالة صرفيّة محتملة فرضها البناء الصرفي الذي وردت عليه الصيغة ، حيث وردت على وزن " فَعُول " ، و هو مبنى سماعي يرد عليه اسم

(1) - الرّجّاج : المصدر السّابق ، ج 5 / ص 205 .

(2) - ينظر: السّمين الحلبّي : المصدر السّابق ، ج 10 / ص 401 .

المفعول من الثلاثي ، و هو من الأبنية التي تتوب عن مفعول (1) ، و ذلك لغرض دلالي وهو إفادة المبالغة (2) ، و بذلك تكون صيغة " حصور " قد أفادت دلالة محصور ، و هو مذهب بعض اللّغويين و المفسّرين (3) ، يقول ابن قتيبة : « الحَصُورُ : الذي لا يأتي النّساء ، و هو فَعُولٌ بمعنى مَفْعُولٌ ، كأنّه مَحْصُورٌ عنهنّ ، أي : مأخوذ محبوس عنهنّ ، و أصل الحصر الحبس و مثله ممّا جاء فيه " فَعُولٌ " بمعنى " مفعول " رَكُوبٌ بمعنى مركوب ، و حَلُوبٌ بمعنى محلوب ، و هَيُوبٌ بمعنى مَهَيْبٌ » (4) .

ب - دلالتها على اسم الفاعل : و هي دلالة صرفيّة محتملة أيضا فرضها البناء الصّرفي الذي وردت عليه الصّيغة ، حيث وردت على وزن " فَعُولٌ " ، و هو مبنى سماعي يرد عليه اسم الفاعل من الثلاثي ، و هو من الأبنية التي تتوب عن فاعل مفيدة المبالغة (5) ، و بذلك تكون صيغة " حصور " قد أفادت دلالة حاصر ، و هو ما ذهب إليه بعض اللّغويين و المفسّرين (6) يقول الزّمخشري : « و الحصور الذي لا يقرب النّساء حصرا لنفسه ، أي : منعا لها من الشّهوات ، و قيل هو الذي لا يدخل مع القوم في الميسر » (7) .

(1) - ينظر : فخر الدّين قباوة : المرجع السّابق ، ص 158 - 159 ، هادي نهر : المرجع السّابق ، ص 133 .

(2) - ينظر : فاضل صالح السّامرائي : معاني الأبنية في العربيّة ، ص 63 . .

(3) - ينظر : ابن قتيبة ، تفسير غريب القرآن ، ص 105 ، ابن الجوزي : المصدر السّابق ، ص 192 ، القرطبي المصدر السّابق ، م 2 / ج 3 / ص 447 ، الشّوكاني : المصدر السّابق ، ج 3 / ص 216 ، الطّاهر بن عاشور المصدر السّابق ، م 2 / ج 3 / ص 241 .

(4) - ابن قتيبة : المصدر السّابق ، ص 105 .

(5) - ينظر : فاضل صالح السّامرائي ، المرجع السّابق ، ص 63 .

(6) - ينظر : الفراء : المصدر السّابق ، م 1 / ص 151 ، الزّجاج : المصدر السّابق ، ج 1 / ص 406 - 407 ، الطّبري المصدر السّابق ، ج 2 / ص 251 ، الرّاعب الأصفهاني : المصدر السّابق ، ج 1 ، ص 158 ، كتاب الحاء ، الحاء و ما يتّصل بها مادّة ( حَصَرَ ) ، الزّمخشري : المصدر السّابق ، م 1 / ص 336 ، القرطبي : المصدر السّابق ، م 2 / ج 3 / ص 447 - 448 ، الألوسي : المصدر السّابق ، م 2 / ج 3 / ص 199 ، محمود صافي : المرجع السّابق ، م 2 / ج 4 / ص 172 .

(7) - الزّمخشري : المصدر السّابق ، م 1 / ص 336 .

ت - دلالتها على صيغة المبالغة ، و هي دلالة صرفية محتملة أيضا فرضها البناء الصرفي الذي وردت عليه الصيغة ، حيث وردت على وزن " فَعُول " ، و هو من الأبنية القياسية المشهورة في أبنية المبالغة (1) ، و بذلك تكون صيغة " حصور " قد أفادت دلالة المبالغة مبنى ومعنى ؛ لأنّ معانى الصيغ تستوحى من البناء نفسه للمناسبة المتلمّسة في تلك الأوزان بين الناحية البنائية و الناحية المعنوية (2) ، و هو ما ذهب إليه بعض المفسرين (3) ، يقول الألوسي:

الألوسي:

« و يجوز أن يراد بالحصور المبالغ في حصر النفس و حبسها عن الشهوات مع القدرة » (4) .

إذا ، يستنتج من خلال ماسبق ذكره حول صيغة " حصور " ما يلي :

1- اختزنت الصيغة في طياتها ثلاثة احتمالات دلالية ؛ اسم المفعول ، و اسم الفاعل و صيغة المبالغة ، و بذلك فهي صيغة متسعة ، و قد يعود تعدّد احتمالاتها الدلالية إلى باعث يتجلى في عمومية دلالتها ، يقول مهدي أسعد عرّار: « و الظاهر أنّ الباعث على تعدّد المعاني الواقعة تحت " حصورا " في سياقها هو أنّها تدلّ على العمومية لعلّة أرادها الحقّ تنزّه ، فأصل " الحصر " الحبس و المنع (5) ، و لما كان الحبس يقع على أشياء متباينة في العالم الخارجي كحبس الشهوة ، أو السرّ ، أو النفس - لما كان ذلك كذلك - أذن بانفتاح دلالتها ، و تعدّد وجوه القول عليها » (6) .

(1) - ينظر: عباس حسن : المرجع السابق ، ج 3 / ص 258 - 259 ، أحمد الحملوي : المرجع السابق ، ص 46

(2) - ينظر: محمّد محمّد يونس علي ، المعنى و ظلال المعنى ، ص 189 .

(3) - ينظر: البيضاوي : المصدر السابق ، م 1 / ج 3 / ص 259 ، الألوسي : المصدر السابق ، م 2 / ج 3 / ص 200 .

(4) - الألوسي ، المصدر السابق ، م 2 / ج 3 / ص 200 .

(5) - ينظر: ابن منظور ، المصدر السابق ، م 2 / ج 11 ص 897 ، باب الحاء ، مادة ( حصر ) .

(6) - مهدي أسعد عرّار : مباحث لسانية في ظواهر قرآنية ، ص 32 .

2 - تحوّلت الدلالة المركزيّة الممتّلة في صيغة المبالغة بوصف البناء " فَعُول " بناء قياسيًّا في أبنية المبالغة إلى دلالة هامشيّة ، ذلك أنّ أقلّية من المفسّرين فقط ذهبوا إلى توجيه الصّيغة على هذا النّحو ، بينما تحوّلت الدّالّتان الهامشيّتان الممتّلتان في اسم المفعول ، و اسم الفاعل بوصف البناء " فَعُول " بناء سماعيًّا في أبنية اسم المفعول ، و اسم الفاعل ؛ لأنّه ينوب عنهما إلى دالّتين مركزيّتين ، ذلك أنّ أكثرية اللّغويين و المفسّرين ذهبوا إلى توجيه الصّيغة على التّحوّين المذكورين ، لذلك فإنّ توسّع الصّيغة ينتج عنه تحوّل مابين الدّالّتين ؛ المركزيّة و الهامشيّة للصّيغة ، فقد يصبح ما هو أساسي و مركزي هامشيا و فرعيًّا ، و على العكس من ذلك ، فقد يصبح ما هو هامشي و فرعي أساسيًّا و مركزيًّا .

3- احتفظت الصّيغة بدلالاتها المركزيّة ، على الرّغم من وجود دالّتين هامشيّتين لها ، حيث إنّ لذة النّصّ تتحقّق بأكبر قدر ممكن عن طريق الغوص في أغوار الأبعاد الجماليّة التي عمّقتها الدلالات الهامشيّة المحيطة به (1) ، و هو ما يؤكّد فكرة مفادها أنّ التوسّع الدلالي للصّيغ الصّرفيّة لا يراد به إلغاء المعنى المركزي للصّيغة بالمعنى الهامشي ، بل إنّّه يثبت المعاني كلّها في آن واحد .

4- لا يمكن ترجيح دلالة على أخرى ؛ فكلّ الدّلالات محتملة في سياق واحد ، يقول مهدي أسعد عزّار مؤكّداً هذا الأمر : « و كلّ ذلك محتملٌ يجيء مجيئاً صالحاً ، ووجه الإعجاز ههنا هو انفتاح دلالاتها ، و انتفاء اقتصارها على معنى على وجه الإحكام ، كلّ ذلك فيه تلميح ، بل تصريح بشرف هذا التّبيّ الحصور الذي لا يُخرِجُ سرّاً ، أو الذي لا يخرُجُ مع النّدامي أو الذي اجتهد في إزالة الشّهوة و حصرها تعفُّفاً ، و ليس يخفي ثانياً و ثالثاً أنّ كلمة واحدة وهي " حصورا" في هذا السّياق الشّريف ، حمالةٌ لأوجهٍ متقبّلةٍ في دلالتها متضافرةً ، و هي وجهة أخرى ، تُغني عن جمل كثيرةٍ ، و قولٍ بسيطٍ » (2) .

(1) - محمّد محمّد يونس علي : المرجع السّابق ، ص 192 .

(2) - مهدي أسعد عزّار : المرجع السّابق ، ص 33 .

5- احتكم في تصنيف الصيغة ضمن الاحتمالات الدلالية المذكورة إلى ضوابط أساسية : و هي على هذا النحو :

أ - الضابط الصرفي : و يتجلى في أنّ دلالة اسم المفعول حدّدت بناء على البناء التصريفي المحتمل الذي وضعت فيه الصيغة ، حيث وردت على وزن " فَعُول " ، و هو بناء سماعي يرد عليه اسم المفعول من الفعل الثلاثي ، فصيغة " حَصُور " مأخوذة من الفعل الثلاثي " حُصِرَ " و تطبيقا للقاعدة يكون اسم المفعول منها قياسا على وزن " مفعول " ؛ أي : مَحْصُور ، لكنّه ورد على وزن " فَعُول " ، و ذلك لأنّ " فَعُول " ينوب عن مفعول و يؤدّي معناه ، أمّا دلالتها على اسم الفاعل ، فقد حدّدت أيضا بناء على البناء التصريفي المحتمل الذي وضعت فيه الصيغة حيث وردت على وزن " فَعُول " ، و هو بناء سماعي يرد عليه اسم الفاعل أيضا من الفعل الثلاثي ، فصيغة " حَصُور " مأخوذة من الفعل الثلاثي " حَصَرَ " ، و تطبيقا للقاعدة يكون اسم الفاعل منها قياسا على وزن " فَاعِل " ؛ أي : حاصِر ، لكنّه ورد على وزن " فَعُول " ، و ذلك لأنّ " فَعُول " ينوب عن " فاعِل " أيضا و يؤدّي معناه ، و هذا يعني أنّ بناء " فَعُول " ينوب عن الفاعل و المفعول معا ، في حين أنّ احتمال دلالة الصيغة على صيغة المبالغة ، و هو بابها الأصلي ، فيعود إلى أنّ البناء " فَعُول " بناء قياسي في أبنية المبالغة ، فحَصُور صيغة مبالغة مأخوذة من الفعل الثلاثي المتعدّي " حَصَرَ " ، وعليه فإنّ تقبّل الصيغة للاحتتمالات الثلاثة ؛ اسم المفعول ، و اسم الفاعل ، و صيغة المبالغة ، ينبئ بأنّ بناء " فَعُول " بناء مشترك بين الصيغ الثلاث ، غير أنّ الفرق بينهم يكمن في أنّ دلالاته على اسم المفعول و اسم الفاعل كانت دلالة هامشيّة لكنّها أصبحت مركزيّة ، في حين أنّ دلالاته على صيغة المبالغة كانت دلالة مركزيّة لكنّها أصبحت دلالة هامشيّة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإنّ المبالغة في البناء " فَعُول " تختلف من صيغة إلى أخرى ، فالمبالغة التي حقّقتها صيغة " حَصُور " الدالة على صيغة المبالغة هي الأقوى و الأكثر دلالة ؛ لأنها مبالغة أصلية و أساسية في الصيغة ، في حين أنّ المبالغة

التي حققتها صيغة " حصور " الدالة على اسم المفعول ، و اسم الفاعل ، هي الأقل دلالة ؛ لأنها مبالغة ثانوية و فرعية في الصيغة ، اكتسبتها بفعل عامل النيابة .

**ب - الضابط الدلالي :** و يتجلى في أن تقبل الصيغة للاحتتمالات الدلالية الثلاثة يعود إلى أن السياق يحتملها جميعا ، فدالاتها على اسم المفعول يحتملها السياق ، حيث إن يحي عليه السلام وقع عليه الوصف بالحصور ، لشدة تعفّفه وكبحه لجماح شهواته ؛ أي : محصور و ممتنع عن التقرب من النساء مع المقدرة على ذلك ، و المقام هو مقام مدح ، و ليس مقام ذمّ ، و دالاتها على اسم الفاعل يحتملها السياق أيضا ، حيث إن يحي عليه السلام وصف بالقائم بفعل الحصر أي : حاصر ، و الحاصر هو الذي يحصر نفسه عن الشهوات ، و هو الذي لا يأتي النساء وهو القادر على ذلك ، كما يحتمل السياق أيضا دلالة المبالغة ، حيث إن يحي عليه السلام وصف بالحصور ؛ لأنه كان مبالغا في حبس نفسه عن الشهوات مع مقدرته على ذلك ، فالأمر لا يتوقّف عند الوصف بالحصر ، أو القيام به فقط ، و إنّما في المبالغة فيه ، و عليه فلا يمكن ترجيح احتمال دلاليّ على آخر ، فالسياق مفتوح على الاحتمالات الدلالية كلّها ، فيحي<sup>S</sup> وصف بالحاصر و المحصور و المبالغ في الحصر .

### 3- بناء " فَعِيل " :

#### 3 - 1 - بناء " فَعِيل " بين دلالة اسم المفعول و اسم الفاعل و الاسم المفرد :

لَو من أمثلة هذا التوسّع في القرآن الكريم صيغة " حصير " في قوله عزّ وجلّ : ﴿ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا ﴾ [ الإسراء : 8 ] ، حيث أفادت الصيغة ثلاثة احتمالات دلالية ، و هي على هذا النحو :

أ- دالاتها على اسم المفعول : و مردّ توجيه الصيغة على هذا النحو إلى أسباب متعدّدة

منها:

\* ورودها على بناء " فَعِيل " ، و هو بناء ينوب عن مفعول ، و هو مع كثرته غير مقيس (1) .  
 \* ورود الصيغة بصيغة المذكر ؛ لأنَّ فَعِيلا عندما يرد بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث ، يقول سيبويه : « و أمّا فعيل إذا كان في معنى مفعول فهو في المؤنث و المذكر سواء ، و هو بمنزلة فَعُول .... ، و تقول شاة ذبيح ، كما تقول ناقة كسير » (2) ، و يقول ابن الأنباري أيضا : « و إذا كان فعيل بمعنى مفعول لم يدخل الهاء في مؤنثه ، كقولك : عين كحيل ، و كفّ خضيب ، و لحيّة دهين ، معناه : عين مكحولة و كفّ مخضوبة ، و لحيّة مدهونة ، فصُرف عن مفعول إلى " فعيل " ، فألزم التذكير فرقا بين ماله الفعل ، و بين ما الفعل واقع عليه ، و كأنّ الذي هو فاعِلٌ أولى بثبات الهاء فيه ؛ لأنّه مبنيّ على الفعل والذي هو مفعول أولى بالتذكير ؛ لأنّه معدول عن بناء الفعل » (3) .

\* ورود بناء " فَعِيل " في القرآن الكريم كثيرا مفيدا دلالة اسم المفعول بصيغة " مفعول " ورود بناء " فَعِيل " في العربية مفيدا معاني صيغ أخرى ، كالاسم ، و المصدر و الصفة المشبهة ، و صيغة المبالغة ، و اسم الفاعل ، و اسم المفعول ، إذا ، فهو بناء مشترك بين هذه الصيغ .

\* تأكيد السياق لدلالة اسم المفعول " محصور " ، على تقدير متعلق ، أي : محصور فيه وقد ذهب هذا المذهب كثير من اللغويين و المفسرين (4) .

(1) - ينظر: السيوطي : همع الهوامع ، ج 6 / ص 58 - 59 ، خديجة الخديشي : المرجع السابق ، ص 281 ، فخر الدين قباوة : المرجع السابق ، ص 158 .

(2) - سيبويه : المصدر السابق ، ج 3 / ص 647 ، و ينظر أيضا: الرضيّ الإسترأبادي : المرجع السابق ، ج 2 / ص 141 ، فخر الدين قباوة : المرجع السابق ، ص 158 .

(3) - الأنباري ، أبو بكر محمد بن القاسم : المذكر و المؤنث ، حقه و علق عليه محمد عبد الخالق عضيمة ، راجعه و صنع فهارسه رمضان عبد التّواب ، 1419 هـ - 1999 م ، القاهرة ، مصر ، ج 2 / ص 15 .

(4) - ينظر: ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 804 ، الرزاي : المصدر السابق ، ج 20 / ص 161 ، الشوكاني المصدر السابق ، ج 15 / ص 812 ، الطاهر بن عاشور ، المصدر السابق ، م 6 / ج 15 / ص 39 .

**ب- دلالتها على اسم الفاعل :** و هي دلالة صرفية محتملة أيضا ، و مردّ هذا التوجيه إلى أسباب متعدّدة أيضا ، منها :

\* ورودها على بناء " **فَعِيل** " ، و هو بناء ينوب عن فاعِل ، و يفيد معناه (1) .

\* ورود الموصوف بصيغة المذكر ؛ لأنّ **فَعِيلًا** عندما يرد بمعنى فاعِل يلزمه التأنيث إذا كان الموصوف مؤنثا ، و يلزمه التذكير إذا كان الموصوف مذكرا ؛ ففَعِيل بمعنى فاعل يلزم المطابقة ، يقول ابن السكّيت : « وإذا كان فعيل في تأويل فاعِل فإنّ مؤنثه بالهاء ، نحو : كريم و كريمة ، و شريف و شريفة ، و رحيم و رحيمة ، و عتيق في الرقّة و الجمال و عتيقة و سعيد و سعيدة » (2) ، و قد عدل في هذا المقام عن المطابقة ، و أرجع ذلك لأسباب منها ما تعلّق بلفظة " جهنّم " ، إذ أولت بأنّ تأنيثها غير حقيقي ، أو لأنّها أفادت معنى السّجن والمحبس ، أو لأنّها بمعنى الفراش ، و منها ما تعلّق بالصّيغة ، إذ أولت بمعنى النسب أي : ذات حصر ، على نحو تامر و لابن ، يقول السّمين الحلبي : « يجوز أن يكون بمعنى فاعِل أي : حاصرة لهم ، محيطّة بهم ، و على هذا فكان ينبغي أن يؤنث بالتاء كخبيرة و أجبب بأنّها على النسب ؛ أي : ذات حَصْرٍ ، كقوله : ﴿ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾ [المزمل : 18] أي ذات انفطار ، ... و قيل : إنّما لم يؤنث ؛ لأنّ تأنيث " جهنّم " مجازي ، و قيل لأنّها في معنى السّجن و المحبَس ، و قيل : لأنّها بمعنى فراش » (3) .

\* ورود البناء " **فَعِيل** " في القرآن الكريم كثيرا مفيدا دلالة اسم الفاعل بصيغة " فاعِل "

(1) - ينظر: محمّد الطنطاوي : المرجع السابق ، ص 86 ، هادي نهر : المرجع السابق ، ص 118 ، شعبان صلاح :

تصريف الأسماء في اللّغة العربيّة ، دار الثقافة العربيّة ، القاهرة ، ص 30 .

(2) - ابن السكّيت : المصدر السابق ، ج 2 / ص 357 ، ابن الأنباري : المصدر السابق ، ج 2 / ص 15 ، محمّد

الطنطاوي : المرجع السابق ، ص 144 .

(3) - السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 7 / ص 319 .

\*ورود البناء " فعيل " في العربية مفيدا معاني صيغ أخرى ، كالاسم ، و المصدر و الصفة المشبهة ، و صيغة المبالغة ، و اسم الفاعل ، و اسم المفعول ، إذا ، فهو بناء مشترك بين هذه الصيغ .

\*تأكيد السياق لدلالة اسم الفاعل " حاصر " ، فيكون المراد منها المكان الذي يحصر الكافرين فلا يستطيعون الخروج منه ؛ أي : حابسا مانعا لهم من الخروج ، و هو مذهب كثير من اللغويين و المفسرين (1) ، يقول الطاهر بن عاشور مثبتا دلالة الصيغة على المعنيين معا اسم الفاعل و المفعول معا : « و الحصير المكان الذي يحصر فيه ، فلا يستطاع الخروج منه فهو إما فعيل بمعنى فاعل ، و إما بمعنى مفعول على تقدير متعلق ، أي محصور فيه » (2) .

ت - دلالتها على اسم مفرد : بمعنى الفراش و المهاد ؛ أي أنّ جهنم هي فراش و مهاد للكافرين ، و هي بمثابة الحصير لهم ، و هي دلالة ذهب إلى تأكيدها أيضا مجموعة من اللغويين و المفسرين (3) ، يقول الشوكاني بعد ذكره للوجهين السابقين : « ... و قيل فراشا و مهادا ، و أراد على هذا بالحصير الحصير الذي يفرشه الناس » (4) .

### و خلاصة القول في هذه الصيغة ما يلي :

1 - أفادت الصيغة ثلاثة احتمالات دلالية، اسم المفعول، اسم الفاعل، اسم مفرد، و بذلك فهي صيغة متسعة.

(1) ينظر: ابن قتيبة : المصدر السابق ، ص 251 ، الزاغب الأصفهاني : المصدر السابق ، ج 1 ، ص 158 ، كتاب الحاء ، الحاء و ما يتصل بها ، مادة ( حَصَرَ ) ، الرزاي : المصدر السابق ، ج 20 / ص 161 ، العكبري : المصدر السابق ، القسم الثاني ، ص 814 ، السمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 7 / ص 319 ، البقاعي : المصدر السابق ج 11 / ص 379 ، الألوسي : المصدر السابق ، م 8 / ج 15 / ص 31 ، الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 6 / ج 15 / ص 39 .

(2) - الطاهر بن عاشور ، المصدر السابق ، م 6 ج 15 ، ص 39 .

(3) - ينظر: أبو عبيدة : المصدر السابق ، ج 1 / ص 371 ، الطبري : المصدر السابق ، م 5 / ص 13 ، البقاعي المصدر السابق ، ج 11 / ص 379 ، الشوكاني : المصدر السابق ، ج 15 / ص 812 ، الألوسي : المصدر السابق م 8 / ج 15 / ص 31 .

(4) - الشوكاني : المصدر نفسه ، ج 15 / ص 812 .

2- إن ورود الصيغة على بناء " فعيل " بمعنى الفاعل ، أو المفعول أبلغ من ورودها على البناءين " فاعل " و " مفعول " ، و هنا يتجلى الفرق بينهما ، إذ تخرج الصيغة من مجرد وصف القيام بالحدث ، أو وصف من وقع عليهم الحدث إلى المبالغة في وصفهما .

3 - تم الاحتكام في تصنيف الصيغة ضمن الاحتمالات الدلالية المذكورة إلى ضوابط ، و هي على هذا النحو :

أ - الضابط الصرفي : و يتجلى في أنّ دلالة اسم المفعول استنتجت بناء على البناء الصرفي الذي وردت عليه الصيغة ، حيث وردت على بناء " فعيل " ، و هو بناء ينوب عن اسم المفعول و يفيد معناه ، هذا من جهة ، و من جهة أخرى ، فإنّ بناء " فعيل " إذا ورد بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر و المؤنث ، و هو تطابق حدث بين لفظة جهنّم و صيغة " حصير " ، أمّا دلالة اسم الفاعل فقد حدّدت بناء على البناء الذي وردت عليه الصيغة أيضا ، حيث وردت على البناء " فعيل " ، وهو بناء ينوب أيضا عن اسم الفاعل و يفيد معناه ، هذا من جهة و من جهة أخرى ، فإنّ البناء فعيل إذا ورد بمعنى فاعل فإنّ مؤنثه بالهاء ، و لم ترد الصيغة في هذا المقام على النحو الذي ذكرت ، و قد أرجع ذلك لعدّة أسباب ؛ أولها : أنّ تأنيث جهنّم تأنيث مجازي ، و هو مناسب لورودها بالتذكير بدلا من التأنيث ، يقول الأنباري : « قد يأتي فعيل في تأويل فاعل للذكر فيه حظّ ، فيأتي بغير هاء ، يقال : ناقةٌ سدّيسٌ ، إذا ألفت سدّيسها ، و الجمع سدوسٌ ، و يقال : بعيرٌ فتيقٌ ، و ناقة فتيقٌ ، أي : تفنق في الخصب ... و يقال : ثوبٌ قشيبٌ ، و ملاءةٌ قشيبٌ إذا كانا جديدين ، و إنّما لم يدخلوا هاء التأنيث في هذا و للمذكر فيه حظّ ؛ لأنّ الناقة و الملاءة ليس تأنيثهما تأنيثا حقيقيا » (1) ، و ثانيها : تأويلها بمعنى السّجن و المحبس ، أو الفراش ، وهي معاني تفيد التذكير ، و هو مناسب لورودها بالتذكير أيضا بدلا من التأنيث ، أمّا دلالتها على الاسم المفرد ، فقد حدّدت بناء على خروج

(1) - الأنباري : المصدر السابق ، ج 2 / ص 24 .

الصيغة عن أداء معنى الوصفية ؛ لأنها أولت بمعنى الفراش و المهاد ، وهي دلالة مطابقة لمفهوم الاسم ، إذ هو « ما دلّ على معنى مفرد ، و ذلك المعنى يكون شخصا و غير شخص فالشخص ، نحو : رجلٌ ، و فرسٌ ، و حجرٌ ، و بلدٌ ، و عمرٌ ، و بكرٌ ، و أما ما كان غير شخص ، فنحو : الضرب ، و الأكل ، و الظنّ ، و العلم ، و اليوم ، و الليل ، و الساعة » (1)

إذا ، فكلّ الوظائف الصرفية التي احتملتها الصيغة جائزة و مقبولة .

**ب - الضابط الدلالي :** و يتجلى في مناسبة الوظائف الصرفية التي احتملتها الصيغة للمعاني السياقية المحتملة أيضا ، فجهنّم مكان حاصر للكافرين ، وهي سجن لهم لا يستطيعون الفرار منه ؛ لأنها تحيط بهم من كلّ صوب ، و يدلّ على ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ﴾ [ الكهف : 29 ] ، و هي مكان يُحصر فيه الكافرون ، و محصور لهم و هي أيضا فراشهم و مهادهم ، و يدلّ على ذلك قوله تعالى : ﴿ لَهُمْ مِّنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴾ [ الأعراف : 41 ] ، و عليه فكلّ مناسب لما وضع له.

### ثالثا - تعدّد الاحتمالات الدلالية لصيغ اسم المفعول من الفعل غير الثلاثي :

اتّسمت صيغ اسم المفعول من الفعل غير الثلاثي في التنزيل العزيز بثناء دلالاتها حيث إنّ الصيغة الواحدة تولّدت عنها صيغ جديدة ، و دلالات متنوّعة ، و هو ما سيتمّ توضيحه في الجدول الآتي :

### جدول (13) : يوضّح تعدّد الاحتمالات الدلالية لصيغ اسم المفعول من الفعل غير الثلاثي

البناء	الصيغة	احتمالاتها الدلالية	مواطنها
	المُخْلِصِينَ	- اسم مفعول على قراءة الفتح . - اسم فاعل على قراءة الكسر .	﴿ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلِصِينَ ﴾ [ يوسف : 24 ] .

(1) - المصدر نفسه ، ج 2 / ص 24 .

<p>﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ ﴾ [ النحل : 62 ] .</p>	<p>- اسم مفعول على قراءة سكون الفاء و فتح الراء و تخفيفها من الفعل " أَفْرَطَ " . - اسم مفعول على قراءة فتح الفاء و الراء و تشديدها من الفعل " فُرِطَ " . - اسم فاعل على قراءة سكون الفاء و كسر الراء و تخفيفها من الفعل " أَفْرَطَ " . - اسم فاعل على قراءة فتح الفاء و كسر الراء و تشديدها من الفعل " فُرِطَ " .</p>	<p>مُفْرَطُونَ</p>	<p>مُفْعَل</p>
<p>﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ إِنَّا لَمُعْزِمُونَ ﴾ [ الواقعة : 65 - 66 ]</p>	<p>- اسم مفعول مشتق من الغرام . - اسم مفعول مشتق من العزم</p>	<p>مُعْزِمُونَ</p>	
<p>﴿ اِرْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ ﴾ [ ص : 42 ]</p>	<p>- اسم مفعول - اسم مكان</p>	<p>مُغْتَسَلٌ</p>	<p>مُفْتَعَل</p>
<p>﴿ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [ الأعراف : 24 ]</p>	<p>- اسم مفعول . - اسم مكان . - مصدر ميمي . - اسم زمان .</p>	<p>مُسْتَقَرٌّ</p>	<p>مُسْتَفْعَل</p>

يلحظ من خلال هذا الجدول أنّ صيغ اسم المفعول من الفعل غير الثلاثي في القرآن الكريم بمختلف أبنيتها لم تكتف هي الأخرى بالدلالة على الوظيفة الصّرفيّة المنوطة بها فقط والممثلة في الدلالة على من وقع عليه الحدث ، أو وصفه ، بل تعدّت حدود هذه الوظيفة لتشمل احتمالات دلالية أخرى ، ومن شواهد ذلك :

### 1- بناء " مُفْعَل " بين دلالة اسم المفعول واسم الفاعل :

و من أمثلة توسّع صيغ اسم المفعول من الفعل غير الثلاثي في التّنزيل العزيز الواردة على بناء " مُفْعَل " صيغة " الْمُخْلِصِينَ " في قوله جلّ شأنه : ﴿ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلِصِينَ ﴾ [ يوسف : 24 ] ، حيث شملت احتمالين دلاليين تبعاً لقراءتها على وجهين ، و هما :

أ- دلالتها على اسم المفعول : وهي دلالة فرضتها قراءة الصيغة بفتح اللام ، وهي قراءة أبي جعفر ، و نافع ، و عاصم ، و حمزة و الكسائي ، و خلف (1) ، و بذلك تكون الصيغة واردة على البناء التصريفي " مُفْعَلَيْنَ " ، بصيغة جمع المذكر السالم ، و هو بناء يرد عليه اسم المفعول من الفعل غير الثلاثي " أَخْلَصَ " المزيد بالهمزة ، إذ يصاغ منه بقلب حرف مضارعه ميمًا مضمومة ، و فتح ما قبل آخره ، وعلى هذا الأساس يكون المعنى : أن يوسف عليه السلام وقع عليه فعل الإخلاص ؛ أي : أنه كان ممن اجتباهم الله و اختارهم ، و أخلصهم من كل سوء (2) .

ب - دلالتها على اسم الفاعل : وهي دلالة فرضتها قراءة الصيغة بكسر اللام ، وهي قراءة ابن عامر ، و ابن كثير ، و أبي عمرو ، و يعقوب (3) ، و بذلك تكون الصيغة واردة على البناء التصريفي " مُفْعَلَيْنَ " ، بصيغة جمع المذكر السالم ، و هو بناء يرد عليه اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي " أَخْلَصَ " المزيد بالهمزة ، إذ يصاغ منه بقلب حرف مضارعه ميمًا مضمومة ، و كسر ما قبل آخره ، و على هذا الأساس يكون المعنى أن يوسف عليه السلام هو من قام بفعل الإخلاص ، و هو ممن أخلص طاعته الله (4) .

---

(1) - ينظر: الأصبهاني : المصدر السابق ، ص 246 ، ابن زنجلة : المصدر السابق ، ص 359 ، مكّي بن أبي طالب القيسي : المصدر السابق ، ج 2 / ص 9 ، ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 692 ، عبد اللطيف الخطيب : المرجع السابق ، م 4 / ص 228 .

(2) - ينظر: السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 6 / ص 470 ، أبو شامة الدمشقي ، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم : إبراز المعاني من حرز المعاني في القراءات السبع للإمام الشاطبي ، تحقيق و تقديم و ضبط إبراهيم عوّض دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ص 534 .

(3) - ينظر: الأصبهاني : المصدر السابق ، ص 246 ، ابن زنجلة : المصدر السابق ، ص 358 ، مكّي بن أبي طالب القيسي : المصدر السابق ، ج 2 / ص 09 - 10 ، ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 692 ، عبد اللطيف الخطيب : المرجع السابق ، م 4 / ص 228 - 229 .

(4) - ينظر: أبو شامة الدمشقي : المصدر السابق ، ص 534 ، الشوكاني : المصدر السابق ، ج 12 / ص 691 .

إذا ، فصيغة " مُخْلِصِينَ " حملت دلالتين مزدوجتين في آن واحد ؛ اسم المفعول على أساس قراءة الصيغة بفتح لامها ، و بذلك تكون باقية على بابها الأصلي ، و اسم الفاعل على أساس قراءة الصيغة بكسر لامها ، و بذلك تكون خرجت عن بابها الأصلي ، و هما دالتان متلازمتان لا يمكن الفصل بينهما ، يقول القرطبي : « .... و قد كان يوسف عليه السلام بهاتين الصفتين ؛ لأنه كان مُخْلِصًا في طاعة الله تعالى مُسْتَخْلَصًا لرسالة الله تعالى » (1) .

### و خلاصة القول في صيغة " المُخْلِصِينَ " مايلي :

1 - توسّعت صيغة " المُخْلِصِينَ " مفيدة احتمالين دلاليين ، تمثل الأول في دلالتها على اسم المفعول ، و تمثل الثاني في دلالتها على اسم الفاعل ، و مردّ توسّعها هو قراءتها على وجهين بفتح لامها ، و كسرهما .

2 - التباين في قراءة الصيغة أدّى إلى التباين في وظيفتها الصرفية ، و من ثمة في دلالتها السياقية .

3 - صنّفت الصيغة ضمن الاحتمالين الدلاليين المذكورين سابقا مراعاة لضوابط مختلفة :

أ - الضابط الصرفي : و يتجلى في أنّ دلالة اسم المفعول استنتجت بناء على أنّ الصيغة وضعت في قالب تصريفي يؤكّد انتماءها ، إذ وردت على وزن " مُفْعَل " ، و هو بناء يرد على منواله اسم المفعول من غير الثلاثي ، إذ يصاغ منه بقلب ياء المضارعة ميمًا مضمومة و فتح ما قبل آخره ، فالفعل " أُخْلِصَ " فعل مزيد بالهمزة ، و اسم مفعوله طبقا للقاعدة يكون مُخْلِصًا ، مع إضافة لاحقة الياء و النون الدالة على جمع المذكر السالم ، أمّا دلالة اسم الفاعل فقد استنتجت أيضا بناء على أنّ الصيغة وضعت في قالب تصريفي يؤكّد انتماءها ، إذ وردت على وزن " مُفْعَل " ، و هو بناء يرد عليه اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي الذي يصاغ بقلب

ياء المضارعة ميمًا مضمومة ، و كسر ما قبل آخره ، فالفعل " أَخْلَصَ " فعل مزيد بالهمزة و اسم فاعله طبقًا للقاعدة يكون مُخْلِصًا ، مع إضافة لاحقة الياء و النون الدالة على جمع المذكر السالم ، و على هذا الأساس يكون كلّ بناء مناسبًا لما وضع له .

**ب - الضابطة الدلالية :** و يتجلى في مناسبة السياق للمعنيين الصّرفيين المحتملين ، فدلالة اسم المفعول ناسبت توجيه معنى الصّيغة إلى أنّ القائم بالفعل هو الله عزّ و جلّ ، و من وقع عليه الفعل هو يوسف عليه السّلام ؛ أي إنّ تبارك وتعالى هو من أخلص يوسف عليه السّلام ، من كلّ سوء أو فاحشة ، أمّا دلالة اسم الفاعل فقد ناسبت أيضا توجيه معنى الصّيغة إلى أنّ القائم بالفعل هو يوسف عليه السّلام ؛ أي : إنّ يوسف عليه السّلام هو من قام بفعل الإخلاص، و هو ممّن أخلص طاعته لله عزّ و جلّ .

**ت - ضابطه القراءات :** و هو ضابط رئيس، وجّهت على أساسه الصّيغة، فقراءتها بفتح لامها وجّهت دلالتها الصّرفيّة على أنّها اسم مفعول، و قراءتها بكسر لامها وجّهت دلالتها على أنّها اسم فاعل.

**4 - الاحتمالان الدلاليان متداخلان ، و كلاهما يُسلم للآخر ؛ لأنّ السياق يحتملها معا ، فقد كان يوسف عليه السّلام مُخْلِصًا في طاعة الله تعالى ، و في الوقت نفسه مُخْلِصًا بإخلاص الله إيّاه .**

لومن مثل توسّع صيغ اسم المفعول الناتج عن القراءات المختلفة ، صيغة " مُفْرَطُونَ " في قول الحقّ تبارك و تعالى : ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ ﴾ [ النحل : 62 ] ، إذ إنّ قراءتها على وجهين أوجبت احتمال دلالتها على وظيفتين صرفيتين ، وهما :

أ - دلالتها على اسم المفعول : و هي دلالة فرضتها قراءة الصيغة على وجهين ؛ أولهما : قراءتها بسكون الفاء و تخفيف الراء و فتحها ، و هي قراءة الأكثرية <sup>(1)</sup> ، و بذلك تكون الصيغة واردة على البناء التصريفي " مُفْعَل " ، مع إضافة لاحقة الواو و التّون الدّالة على جمع المذكر السّالم ، و هو بناء يرد عليه اسم المفعول من الفعل غير الثلاثي " أُفْرِطَ " المزيد بالهمزة ، إذ يصاغ منه بقلب ياء مضارعه ميمًا مضمومة ، و فتح ما قبل آخره ، وعلى هذا الأساس يكون المعنى على وجهين ؛ الوجه الأوّل : مخلّفون ، متروكون في النّار ، منسيون فيها <sup>(2)</sup> و الوجه الثّاني : مُعْجَلُونَ ، مُقَدَّمُونَ إلى النّار <sup>(3)</sup> .

و ثانيهما : قراءتها بفتح الفاء و الراء و تشديدها ، و هي قراءة ابن عامر <sup>(4)</sup> ، و بذلك تكون الصيغة واردة على البناء التصريفي " مُفْعَل " ، مع إضافة لاحقة الواو و التّون الدّالة على جمع المذكر السّالم ، و هو بناء يرد عليه اسم المفعول من الفعل غير الثلاثي " فُرِطَ " المزيد بتضعيف العين ، إذ يصاغ منه بقلب ياء مضارعه ميمًا مضمومة ، و فتح ما قبل آخره ، و قد وجّه معناها على أنّها تحمل المعنى نفسه الذي حملته الصيغة التي قرئت بتسكين الفاء و فتح

(1) - ينظر: ابن خالويه :المصدر السابق ، ص 212 ، الفارسي : المصدر السابق ، ج 3 / ص 376 ، ابن زنجلة المصدر السابق ، ص 391 ، مكّي بن أبي طالب القيسي : المصدر السابق ، ج 2 / ص 38 ، سيّد لاشين أبو الفرج خالد بن محمّد الحافظ : تقريب المعاني في شرح جرز الأمان في القراءات السّبع ، مكتبة دار الزّمان للنشر و التّوزيع المدينة المنورة ، المملكة العربيّة السّعوديّة ، ط 5 ، 1424 هـ - 2003 م ، ص 310 .

(2) - ينظر: الطّبري : المصدر السابق ، م 4 / ص 531 ، ابن خالويه : المصدر السابق ، ص 212 ، الفارسي المصدر السابق ، ج 3 / ص 376 ، ابن زنجلة : المصدر السابق ، ص 391 ، مكّي بن أبي طالب القيسي : المصدر = السابق ، ج 2 / ص 38 ، ابن الجوزي :المصدر السابق ، ص 782-783 ، الرّازي :المصدر السابق ، ج 20 / ص 63 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 7 / ص 247 .

(3) - ينظر: ابن قتيبة : تفسير غريب القرآن ، ص 244 - 245 ، أبو جعفر النّحاس : المصدر السابق ، ج 2 / ص 400 ، ابن خالويه : المصدر السابق ، ص 212 ، الفارسي : المصدر السابق ، ج 3 / ص 376 ، ابن زنجلة : المصدر السابق ، ص 391 ، مكّي بن أبي طالب القيسي : المصدر السابق ، ج 2 ، ص 38 ، ابن الجوزي : المصدر السابق ص 782-783 ، الرّازي : المصدر السابق ، ج 20 / ص 63 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 7 / ص 247 .

(4) - ينظر: الدّائي : المصدر السابق ، ص 588 ، ابن الجوزي ، المصدر السابق ، ص 783 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ج 7 / ص 249 .

الراء و تخفيفها ؛ و كأنّ أفعل و فعّل بمعنى واحد ، يقول الزّجاج : « فمعنى مُفَرِّطُونَ مُقَدَّمُونَ إلى النَّارِ ، و كذلك مُفَرِّطُونَ ، و من فسّر متروكون ، فهو كذلك ، أي قد جُعِلُوا مُقَدَّمِينَ في العذاب أبدا متروكين فيه » (1) ، و الملاحظ على هذا القول المسلّم بتساوي معني الصّيغتين على الرّغم من اختلاف بناءيهما أنّه يلغي فكرة أنّ الاختلاف في المبنى يؤدّي إلى الاختلاف في المعنى ، و أنّ الزيادة في المبنى تؤدّي إلى الزيادة في المعنى ، و هو قول غير مسلّم به فالاختلاف في المبنى يؤدّي إلى الاختلاف في المعنى ، و الزيادة في المبنى تؤدّي إلى الزيادة في المعنى ، و على هذا الأساس فإنّ صيغة " مُفَرِّطُونَ " تختلف مبنى و معنى عن صيغة " مُفَرِّطُونَ " ، يقول أبو جعفر النّحاس : « مُفَرِّطُونَ : مضيّعون متجاوزون لما يجب ، و منه أن تقولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ ﴿ [ الزمر : 56 ] ، و في التّشديد معنى المبالغة و التّكثير » (2) .

ب- دلالتها على اسم الفاعل : و هي دلالة فرضتها قراءة الصّيغة على وجهين ؛ أولهما قراءتها بسكون الفاء و تخفيف الراء و كسرهما ، و هي قراءة نافع (3) ، و بذلك تكون الصّيغة واردة على البناء التصريفي " مُفَعِّل " ، مع إضافة لاحقة الواو و النون الدالة على جمع المذكر السالم ، و هو بناء يرد عليه اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي " أَفَرَطَ " المزيد بالهمزة ، إذ يصاغ منه بقلب ياء مضارعه ميما مضمومة ، و كسر ما قبل آخره ، وعلى هذا الأساس يكون المعنى : الإفراط و تجاوز الحدّ في معصية الله (4) ، الإسراف و الإكثار من المعاصي (1)

(1) - الزّجاج : المصدر السابق ، ج 3 / ص 208 .

(2) - أبو جعفر النّحاس : المصدر السابق ، ج 2 / ص 400 .

(3) - ينظر: ابن خالويه : المصدر السابق ، ص 212 ، الفارسي : المصدر السابق ، ج 3 / ص 376 ، ابن زنجلة المصدر السابق ، ص 391 ، مكّي بن أبي طالب القيسي : المصدر السابق ، ج 2 / ص 38 ، ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 783 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 7 / ص 247 ، سيّد لاشين أبو الفرح ، خالد بن محمّد الحافظ : المصدر السابق ، ص 310 .

(4) - ينظر: الزّجاج : المصدر السابق ، ج 3 / ص 208 ، ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 783 ، السّمين الحلبي المصدر السابق ، ج 7 / ص 248 .

و ثانيهما : قراءتها بفتح الفاء و تشديد الراء و كسرهما ، و هي قراءة أبي جعفر وابن أبي عبله<sup>(2)</sup> ، و بذلك تكون الصيغة واردة على البناء التصريفي " مُفَعَّل " ، مع إضافة لاحقة الواو و النون الدالة على جمع المذكر السالم ، و هو بناء يرد عليه اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي " فَرَطَ " المزيد بتضعيف العين ، إذ يصاغ منه بقلب ياء مضارعه ميمًا مضمومة و كسر ما قبل آخره ، و قد وجّه المعنى بالتقريب في الدنيا على حساب الآخرة<sup>(3)</sup> .

و يتبين مما سبق ذكره ما يأتي ذكره :

1 - توسّعت صيغة " مُفَرَطُونَ " حاملة أربعة أبنية صرفية ، و هي مُفَعَّل ، مُفَعَّل ، مُفَعَّل ، مُفَعَّل ، و مردّد هذا التوسّع هو قراءتها على أربعة أوجه ، إذ كلّ قراءة تحيل إلى بناء مختلف عن الآخر ، و من ثمة إلى دلالة مختلفة عن الأخرى .

2 - احتكم في تصنيف الصيغة ضمن الاحتمالين الدلاليين السابقين إلى ضوابط أساسية و هي :

أ - الضابط الصرفي : و يتجلى في أنّ كلّ صيغة احتملت دلالة صرفية معينة ، كان ذلك بالنظر إلى البناء الصرفي الذي احتملته ، فدلالته على اسم المفعول كانت بالنظر إلى أنّ البناء الذي احتملته هو إمّا " مُفَعَّل أو مُفَعَّل " ، و هما بناءان يرد عليهما اسم المفعول من غير الثلاثي ، إذ يصاغ من غير الثلاثي بقلب ياء المضارعة ميمًا مضمومة و فتح ما قبل الآخر أمّا دلالتها على اسم الفاعل فقد كانت بالنظر إلى أنّ البناء الذي احتملته أيضا هو إمّا " مُفَعَّل

(1) - ابن زنجلة : المصدر السابق ، ص 391 .

(2) - ينظر: الزّجاج : المصدر السابق ، ج 3 / ص 208 ، ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 783 ، السّمين الحلبي المصدر السابق ، ج 7 / ص 248 - 249 .

(3) - ينظر: الزّجاج : المصدر نفسه ، ج 3 / ص 208 ، ابن الجوزي : المصدر نفسه ، ص 783 .

أو **مُفَعَّل** " ، و هما بناءان يرد عليهما اسم الفاعل من غير الثلاثي ، إذ يصاغ من غير الثلاثي بقلب ياء المضارعة ميما مضمومة و كسر ما قبل الآخر ، إذا فُكِّلَ مناسب لما وضع له .

**ب - الضابطة الدلالية :** و يتجلى في انفتاح الصيغة على معان كثيرة احتواها السياق مجملة فدلالته على اسم المفعول الوارد على البناء " **مُفَعَّل** " ناسبت توجيهه معنى الصيغة إلى أن المشركين مفعول بهم لما لم يسم فاعله ، فهم مخلفون ، متروكون في النار ، منسيون فيها **مُعْجَلُونَ** ، **مُقَدَّمُونَ** إليها ، كما ناسبت أيضا دلالتها على اسم المفعول الوارد على البناء " **مُفَعَّل** " توجيه معناها إلى المبالغة و التكثر فيما سيفعل بهم ، أما دلالة اسم الفاعل الوارد على البناء " **مُفَعَّل** " فقد ناسبت أيضا توجيهه معنى الصيغة إلى أن الفعل للمشركين ، فقد أسرفوا و أكثروا من المعاصي ، كما أنهم تجاوزوا الحد في معصية الله ، و قد ناسبت أيضا دلالتها على اسم الفاعل الوارد على البناء " **مُفَعَّل** " توجيه معناها إلى المبالغة و التكثر فيما قاموا به من معاص و قد أفرطوا في السعي وراء الدنيا على حساب الآخرة .

**ت - ضابطة القراءات :** و هو ضابط رئيس ، و جهت على أساسه الصيغة ، فقراءتها بسكون الفاء و فتح الراء و تخفيفها و جهت دلالتها الصرفية على أنها اسم مفعول مشتق من الفعل " **أَفْرَطَ** " ، و قراءتها بفتح الفاء و الراء و تشديدها و جهت دلالتها الصرفية على أنها اسم مفعول مشتق من الفعل " **فَرَطَ** " ، و قراءتها بسكون الفاء و كسر الراء و تخفيفها و جهت دلالتها على أنها اسم فاعل مشتق من الفعل " **أَفْرَطَ** " ، و قراءتها بفتح الفاء و كسر الراء و تشديدها و جهت دلالتها على أنها اسم فاعل مشتق من الفعل " **فَرَطَ** " .

## 2 - بناء " **مُفَعَّل** " و دلالة اسم المفعول المتعدد الاشتقاق :

مما لا شك فيه أن تعدد اشتقاق الصيغة يحدث تعددا في دلالتها ، وهو أمر وارد في لغة التنزيل بكثرة ، و من ذلك قوله تعالى : ﴿ **لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ** إِنَّا **لَمُغْرَمُونَ** ﴾

[ الواقعة : 65 - 66 ] ، حيث اتسعت صيغة اسم المفعول " مُغْرَمُونَ " المصاغة من الفعل المبني للمجهول " أُغْرِمَ " لتشمل معنيين ، و هما على هذا النحو :

أ - دلالتها على اسم المفعول المشتق من " الغرام " : و الغرام : العذاب الشديد و الهلاك يقول الرّاعب الأصفهاني : « الغرام ما ينوب الإنسان من شدة و مصيبة ، قال : ﴿ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ﴾ [ الفرقان : 65 ] ، من قولهم : هو مغرم بالنساء ، أي يلزمهن ملازمة الغريم » (1) .

ب - دلالتها على اسم المفعول المشتق من الغرم ، و الغرم إلزام غرامة النّفقة ، يقول الرّاعب الأصفهاني : « الغرم : ما يُنوب الإنسان في ماله من ضرر لغير جنّاية منه أو خيانة ، يقال غرِم كذا غُرْمًا ومغرّمًا و أُغْرِمَ فلانٌ غرّامَةً ، قال : ﴿ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴾ [ الواقعة : 66 ] ، ﴿ فَهُمْ مِّنْ مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ ﴾ [ الطّور : 40 ] (2) ، و قد ذهب إلى تأكيد هذين الاحتمالين الدلاليين كثير من أهل اللّغة و التّفسير (3) ، يقول أبو حيّان الأندلسي : « لِمُغْرَمُونَ : أي معذبون من الغرام ، و هو أكثر العذاب ، قال : إن يعذب يكن غراما و إن يع - ط جزيلًا فإنّه لا يبالي ، أو لمحمّلون الغرم في النّفقة ، إذ ذهب عتًا » (4) .

و يلحظ ممّا سبق ذكره حول صيغة " مُغْرَمُونَ " ما يلي :

1- أفادت الصّيغة معنيين متباينين ، و لكنّهما محتملان ومرادان في وقت واحد ، و سبب هذا التّباين الدلالي مرجعه اختلاف اشتقاقها ، إذ يحتمل أن تكون مشتقة من الغرام ، و يحتمل أيضا أن تكون مشتقة من الغرم .

(1) - الرّاعب الأصفهاني : المصدر السابق ، ج 2 / ص 466 ، الغين و ما يتصل بها ، كتاب الغين ، مادة ( غِرِم ) .

(2) - ينظر : المصدر السابق ، ج 2 / ص 466 ، الغين و ما يتصل بها ، كتاب الغين ، مادة ( غِرِم ) .

(3) - ينظر : الرّمخسري : المصدر السابق ، م 4 / ص 323 ، ابن عطية : المصدر السابق ، ص 1814 ، البيضاوي المصدر السابق ، م 3 / ج 27 / ص 366 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 211 ، السّمين الحلبي المصدر السابق ، ج 10 / ص 217 .

(4) - أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 211 .

2- أدت الصيغة معنى صرفيا واحدا ، و هو معنى اسم المفعول على الرغم من اختلاف اشتقاقها و هذا يعني أنّ تعدّد معناها لم يكن تعدّدا وظيفيا وهو دلالة المبنى الواحد على معان صرفية متباينة كما مرّ سابقا ، و إنّما هذا التعدّد كان محصورا في المعنى اللغوي .

3- عبّرت الصيغة عن معنيين محتملين ومراديين في وقت واحد ، إذ لا يمكن الاستغناء عن أحدهما ؛ إذ إنّ عذاب و هلاك كفار قريش و المكذّبين يوم البعث يتجلّى في سياق هذه الآية في أنّهم سيغرّمون زرعهم و ما أنفقوا فيه ، كما يتجلّى أيضا في العذاب الشّديد الذي سوف يلحقهم جرّاء ما كانوا يفعلون ، إذا فالمعنيان متكاملان ، و كلاهما يسلم للآخر .

### 3- بناء " مُفْتَعَلٌ " بين دلالة اسم المفعول و اسم المكان :

لـتتوسّع صيغ اسم المفعول في التنزيل العزيز بفعل عامل الاشتراك الصيغي ، حيث تتحد صيغه شكلا من غير الثلاثي أحيانا مع صيغ المصدر الميمي ، و أحيانا مع اسمي الزّمان و المكان ، و أحيانا أخرى معهم جميعا ، ممّا يؤدّي إلى انفتاح الصيغة الصرفية الواحدة على أكثر من معنى ، و ممّا ورد مشتركا مع صيغ اسم المكان الواردة على بناء " مُفْتَعَلٌ " قول الحقّ تبارك و تعالى : ﴿ اَرْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ ﴾ [ ص : 42 ] حيث شملت صيغة " مُغْتَسَلٌ " احتمالين دلاليين ، و هما على هذا النحو :

أ - دلالتها على اسم المفعول : و هي دلالة صرفية استنتجت من خلال مبنى الصيغة ، إذ وردت الصيغة " مُغْتَسَلٌ " على البناء التصريفي " مُفْتَعَلٌ " ، و هو بناء يرد عليه اسم المفعول من غير الثلاثي ، إذ يصاغ على هذا النحو ، و ذلك بقلب ياء المضارعة ميما مضمومة و فتح ما قبل آخره ، هذا فضلا عن تأكيد سياقها لهذا المعنى ، فهي بمعنى الماء الذي يغتسل به أيّوب عليه السّلام و يشرب منه فيبرأ باطنه و ظاهره من كلّ داء أصابه ، و هي دلالة ذهب

إليها بعض المفسرين<sup>(1)</sup> ، يقول الطاهر بن عاشور : « ومغتسل اسم مفعول من فعل اغتسل أي مغتسل به فهو على حذف حرف الجرّ »<sup>(2)</sup> .

ب- دلالتها على اسم المكان : وهي دلالة صرفية فرضها البناء التصريفي الذي وردت عليه الصيغة أيضا، إذ وردت الصيغة " مُغْتَسَلٌ " على البناء التصريفي " مُفْتَعَلٌ " ، وهو بناء يرد عليه اسم المكان من غير الثلاثي أيضا ، إذ يصاغ على هذا النحو ، و ذلك بقلب ياء المضارعة ميمًا مضمومة و فتح ما قبل آخره ، هذا فضلا عن تأكيد سياقها لهذا المعنى ، فهي بمعنى الموضع الذي يغتسل فيه ، وهي دلالة ذهب إليها بعض المفسرين أيضا<sup>(3)</sup> ، يقول الشوكاني : « ... و قيل إنّ المغتسل هو المكان الذي يغتسل فيه ، قال قتادة : هما عينان بأرض الشام في أرض يقال لها : الحلبية ، فاغتسل من إحدهما ، فأذهب الله ظاهر دائه وشرب من الأخرى ، فأذهب الله باطن دائه و كذا قال الحسن ، و قال مقاتل : نبعث عين جارية ، فاغتسل فيها فخرج صحيحا ، ثم نبعث عين أخرى فشرب منها ماءً عذبا باردا »<sup>(4)</sup> .

و مما سبق ذكره حول توسّع صيغة " مغتسل " يمكن تسجيل بعض الملاحظات :

1- انفتحت صيغة " مغتسل " على احتمالين دلاليين ، وهما اسم المفعول و اسم المكان و كلا الاحتمالين مقبولان ، فالسياق يحتملها معا من دون ترجيح .

---

(1)- ينظر: الزمخشري: المصدر السابق، م3/ص 658 ، ابن عطية: المصدر السابق ، ص 1602 ، البيضاوي المصدر السابق ، م3/ج23/ص 175 ، أبو حيان الأندلسي: المصدر السابق ، ج 7 / ص 384 ، الشوكاني: المصدر السابق ، ج 23 / ص 1266 ، الألوسي: المصدر السابق ، م12/ج 23 / ص 266 ، الطاهر بن عاشور: المصدر السابق ، م 9 / ج 23 / ص 270 .

(2)- الطاهر بن عاشور: المصدر نفسه ، م 9 / ج 23 / ص 270 .

(3)- ينظر: ابن عطية: المصدر السابق ، ص 1602 ، أبو حيان الأندلسي: المصدر السابق ، ج 7 / ص 384 الشوكاني: المصدر السابق ، ج 23 ، ص 1266 ، الألوسي: المصدر السابق ، م12/ج 23 / ص 266 .

(4)- الشوكاني: المصدر السابق ، ج 23 ، ص 1266 .

2- صنفت صيغة " **مغتسل** " ضمن الاحتمالين المذكورين مراعاة لضوابط صرفية و أخرى دلالية ، و هي على هذا النحو :

أ- **الضابط الصرفي** : ويتجلى في أن دلالة اسم المفعول حدّدت بناء على ما يوحي به الشكل الخارجي للصيغة ، إذ وردت على البناء التصريفي " **مُفْتَعَل** " ، و هو بناء تصريفي موافق لقياس صوغ اسم المفعول من غير الثلاثي ، حيث يصاغ من غير الثلاثي بقلب ياء المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره ، و كذا الأمر بالنسبة لدلالة اسم المكان ، فقد استنتجت بناء على ما يوحي به شكلها الخارجي ، إذ وردت على البناء التصريفي " **مُفْتَعَل** " و هو بناء تصريفي موافق لقياس صوغ اسم المكان من غير الثلاثي ، حيث يصاغ من غير الثلاثي بقلب ياء المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره ، و عليه فإنّ احتمال الصيغة للمعنيين معا يعود إلى اشتراك كلّ من اسم المكان و اسم المفعول في البناء التصريفي " **مُفْتَعَل** " إذ كلاهما يصاغ من غير الثلاثي بالطريقة نفسها ، أي بقلب ياء المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر ، وقد وافقت هذه الصياغة البناء التصريفي الذي احتملته صيغة " **مُفْتَعَل** " .

ب - **الضابط الدلالي** : و يتجلى في تطابق المعاني الوظيفية مع المعاني السياقية ، فدلالة اسم المفعول ، استنتجت من خلال ما أفادته صيغة " **مغتسل** " سياقيا ، حيث أفادت تأكيد دلالة من وقع عليه الحدث ، وهو الماء الذي اغتسل به أيوب عليه السلام ، أمّا دلالة اسم المكان ، فقد استنتجت من خلال ما أفادته الصيغة سياقيا أيضا ، حيث أفادت دلالة المكان الذي اغتسل فيه أيوب عليه السلام وبذلك فالصيغة صالحة للتعبير عن الاحتمالين معا من دون ترجيح ، لاسيما أنّها صيغة توليدية وردت على بناء مشترك بين الصيغتين ، فهي تفيد الماء الذي اغتسل به أيوب عليه السلام و تعني أيضا المكان الذي اغتسل فيه .

4- بناء " **مستعمل** " بين دلالة اسم المفعول و المصدر الميمي و اسمي الزمان و المكان :

أو من أمثلة توسّع صيغ اسم المفعول من غير الثلاثي في التّزليل الحكيم الواردة على بناء "مُسْتَفْعَل" صيغة "مُسْتَقَرَّ" في قول الحقّ تبارك و تعالی : ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [الأعراف : 24] ، حيث شملت الاحتمالات الدلالية الآتية :

أ - دلالتها على اسم المفعول : و هي دلالة صرفية محتملة أيدها البناء التصريفي للصيغة حيث وردت على البناء "مُسْتَفْعَل" ، و هو بناء يرد عليه اسم المفعول من غير الثلاثي ، إذ يصاغ على هذا النحو ، و ذلك بقلب ياء المضارعة ميما مضمومة و فتح ما قبل آخره ، هذا إضافة إلى تقدير محذوف ممثل في الجار و المجرور ، و ذلك لأنّ اسم المفعول يصاغ من المتعدّي ، و إن صيغ من اللازم فلا بدّ من تقدير محذوف ، سواء أكان ظرفا ، أو جارا ومجرورا ، أو مصدرا ، و قد قدّر في هذا الموطن بالجار و المجرور " عليه " ، و قد ذهب إلى تأكيد هذا الاحتمال الدلالي الألوّسي في قوله : « مستقرّ ، أي استقرار ، أو موضع استقرار فهو إمّا مصدر ميمي ، أو اسم مكان ، وجوّز أن يكون اسم مفعول بمعنى ما استقرّ ملككم عليه و جاز تصرفكم فيه ..... ، و لا يخفى أنّه خلاف الظاهر و محتاج إلى الحذف و الإيصال »(1) .

ب - دلالتها على اسم المكان : و هي دلالة صرفية محتملة فرضها البناء التصريفي للصيغة أيضا، حيث وردت على البناء "مُسْتَفْعَل" ، و هو بناء يرد عليه اسم المكان من غير الثلاثي أيضا ، هذا فضلا عن تأكيد السياق لهذا المعنى ، فهي بمعنى موضع الاستقرار ، وهي دلالة

ذهب إليها بعض المفسرين<sup>(1)</sup> ، يقول الشوكاني : « **وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرًّا** » ، أي : موضع استقرار<sup>(2)</sup> .

**ت- دلالتها على المصدر الميمي :** و هي دلالة صرفية محتملة أيضا ، حيث وردت الصيغة على البناء " **مُسْتَفْعَل** " و هو بناء يصلح للدلالة على المصدر الميمي من غير الثلاثي ، هذا فضلا عن تأكيد السياق لهذا المعنى ، فهي بمعنى حدث الاستقرار ، وهي دلالة ذهب إليها بعض المفسرين<sup>(3)</sup> ، يقول الطاهر بن عاشور : « **والمستقر مصدر ميمي ، و الاستقرار هو المكث** »<sup>(4)</sup> .

**ث - دلالتها على اسم الزمان :** و هي دلالة صرفية محتملة أيضا ، حيث إنّ الصيغة وردت على البناء " **مُسْتَفْعَل** " ، و هو بناء يرد عليه اسم الزمان من غير الثلاثي ، هذا فضلا عن تقبل السياق لهذا المعنى أيضا ، فقد تفيد معنى زمن الاستقرار ، و هي دلالة ذهب إليها ابن عطية في قوله : « **و قوله تعالى : مستقر لفظ عام لزمن الحياة ، و لزمن الإقامة في القبور** »<sup>(5)</sup> .

و مما سبق ذكره حول توسّع صيغة " **مستقر** " يستنتج ما يلي :

1- توسّعت صيغة " **مستقر** " مفيدة أربعة احتمالات دلالية ، و هي دلالتها على اسم المفعول و اسم المكان ، و المصدر الميمي ، و اسم الزمان .

---

(1)- ينظر: الطبري : المصدر السابق ، م 3/ ص 417 ، الزمخشري : المصدر السابق ، م 2 / ص 92 ، البيضاوي المصدر السابق ، م 1 / ج 8 / ص 539 ، الشوكاني : المصدر السابق ، ج 8 ، ص 469 ، الألوسي : المصدر السابق م 4/ ج 8 / ص 466 .

(2)- الشوكاني : المصدر نفسه ، ج 8 / ص 469 .

(3)- ينظر: الزمخشري : المصدر السابق ، م 2 / ص 92 ، البيضاوي : المصدر السابق ، م 1 / ج 8 / ص 539 الألوسي : المصدر السابق ، م 4/ ج 8 / ص 466 ، الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 4/ ج 8 / ص 69 .

(4)- الطاهر بن عاشور : المصدر نفسه ، م 4 / ج 8 / ص 69 .

(5)- ابن عطية : المصدر السابق ، ص 694 .

2- صنفت الصيغة ضمن الاحتمالات الدلالية المذكورة مراعاة لضوابط صرفية ونحوية و دلالية ، و هي على هذا النحو :

أ - الضابط الصرفي : و يتجلى في أنّ قبول الصيغة للاحتتمالات الدلالية الأربعة ؛ اسم المفعول ، اسم المكان ، المصدر الميمي ، اسم الزمان ، يعود إلى اشتراكهم شكلا حيث إنّ الكلّ يصاغ من غير الثلاثي بالطريقة نفسها ، و ذلك بقلب ياء المضارعة ميما مضمومة و فتح ما قبل الآخر ، و هو ما عبرت عنه الصيغة الواردة على البناء " مُسْتَفْعَل " .

ب - الضابط النحوي : و يتجلى في أنّ دلالة الصيغة على اسم المفعول يعود إلى تقدير محذوف تقديره الجار و المجرور "عليه" ؛ لأنّ صوغ اسم المفعول من الفعل غير المتعدّي لا يكون إلاّ مع الظرف أو الجارّ و المجرور أو المصدر (1) .

ت - الضابط الدلالي : و يتجلى في تقبّل السياق لهذه الاحتمالات ، حيث أفادت الصيغة و هي داخل سياقها دلالة من وقع عليهم فعل الاستقرار ، و دلالة موضعه ، و دلالة زمنه و دلالة الحدث في حدّ ذاته .

و ممّا سبق ذكره حول توسّع صيغة اسم المفعول بنمطيه الثلاثي و غير الثلاثي يستنتج ما يلي :

\_ توسّعت صيغ اسم المفعول بنمطيه الثلاثي و غير الثلاثي ، حيث لم تكنف بدلالاتها على الوظيفة الصرفية المنوطة بها فقط ، و إنّما تعدّت حدود دلالتها الأصلية لتشمل احتمالات دلالية أخرى ، و مرد توسّعها إلى أسباب متعدّدة ، منها :

• مدى تقبّل الصيغ الصرفية لتعدّد الاحتمالات الدلالية ، فالصيغة الواحدة مؤهّلة لتحمل معاني متباينة ومرادة في وقت واحد .

(1)- ينظر: أحمد الحملاوي : المرجع السابق ، ص 47 .

- حمل هذه الصيغ في طبيّاتها شحنة دلاليّة كبيرة تجعلها توسّع نطاق المعنى توسيعاً لا مثيل له .
  - الخلاف الصّرفي بين اللّغويين و المفسّرين حول توجيه هذه الصّيغ ، إذ تختلف الضّوابط الصّرفية التي يحتكمون إليها في توجيهها ، فينجرّ عن ذلك اختلاف في تحديد دلالتها أو في توسّعها ، أو في إبقائها على بابها الأصلي .
  - قراءة الصّيغ على أوجه مختلفة ، حيث يقترن توجيه الصّيغة صرفياً و دلالياً بطريقة قراءة الصّيغة ، فالتعدّد في القراءات يفضي بلا شك إلى التعدّد في الصّيغ والدلالات .
  - التّناوب الدلالي الذي يحصل بين هذه الصّيغ ، و بين بعض الصّيغ الصّرفيّة الأخرى كتناوبها مع اسم الفاعل ، و الصّفة المشبّهة ، و صيغة المبالغة ، و المصدر ، إذ تقوم صيغ اسم المفعول بأداء الدّور الدلالي المنوط بهذه الصّيغ ، و قد يكون الأمر عكسياً ، إذ تقوم هذه الصّيغ بأداء الدّور الدلالي المنوط بصيغ اسم المفعول ، و هو أمر يسهم في توسّع المعنى و إثرائه .
  - الاشتراك الصّيغي بين صيغ اسم المفعول من الثّلاثي و بعض الصّيغ الأخرى التي تتّفق معها شكلاً ، و من ذلك اشتراكها مع صيغة المبالغة في الوزنين " فَعُول و فَعِيل و اشتراكها مع المصدر في الوزن " مفعول " ، و اشتراكها مع الاسم المفرد في الوزن " فَعِيل " و اشتراكها من غير الثّلاثي مع صيغ المصدر الميمي ، و اسمي الزّمان و المكان مع غياب القرينة التي ترجح معنى على آخر ، و هو أمر يفتح باب تعدّد الاحتمالات الدلاليّة للصّيغة الواحدة .
  - نقلها من المعنى الخاصّ الدالّ عليها، وهو دلالتها على وصف المفعول بالحدث إلى معنى أعمّ و أشمل، وهو دلالتها على المصدر وبعض المشتقات الصّرفيّة؛ كاسم الفاعل و الصّفة المشبّهة و صيغة المبالغة، و بعض المعاني الأخرى، كالاسم المفرد والنّسب.
- وردت صيغ اسم المفعول من الثّلاثي مفيدة دلالة صيغة المبالغة و الصّفة المشبّهة أثناء ورودها في سياق الجملة الاسميّة.

- وردت صيغ اسم المفعول من الثلاثي دالة على المبالغة ، و هو ما يؤكد فكرة أنّ المبالغة لا ترد باسم الفاعل فقط ، و إنّما قد ترد على هيئة اسم المفعول .

- وردت صيغ اسم المفعول من الثلاثي دالة على النسب ، و هو ما يؤكد فكرة أنّ صاحب الشيء لا يكون على هيئة اسم الفاعل فقط ، و إنّما قد يكون على هيئة اسم المفعول .

- نابت بعض الأبنية السماعية الصرفية السماعية لاسم المفعول عن الأبنية القياسية له و أدت دلالتها ، و من ذلك " فَعُول و فعيل " ، و هما بناءان ينوبان عن اسم الفاعل أيضا ويؤدّيان دلالاته .

- تتحوّل الدلالة المركزيّة لبعض الأبنية إلى دلالات هامشيّة ، و على العكس من ذلك تتحوّل الدلالات الهامشيّة لبعض الأبنية إلى دلالات مركزيّة ، و ذلك بفعل عامل السياق إذ يحدث هذا الأخير انقلابا مفاجئا في دلالات الصيغ ، و من ذلك تحوّل دلالات البناءين " فَعُول و فعيل " من دلالات هامشيّة في اسم المفعول إلى دلالات مركزيّة ، و تحوّلها من دلالات مركزيّة في صيغة المبالغة إلى دلالات هامشيّة .

- أسهمت القراءات القرآنية إسهاما كبيرا في توسّع صيغ اسم المفعول من غير الثلاثي فمعظم الصيغ التي توسّعت كان مردّها إلى تباين قراءاتها ؛ فالتباين في القراءات يفضي إلى التباين في الدلالات ، و على العكس من ذلك ، فإنّ توسّع صيغ اسم المفعول من الثلاثي كان مردّه إلى أسباب متعدّدة و مختلفة .

- تحوّلت صيغ اسم المفعول في النّص القرآني من صيغ شكلية سطحية تحتل معنى واحدا إلى صيغ توليديّة تحمل معاني عدّة في آن واحد ، وهذه المعاني كلّها مرادة ومطلوبة من غير ترجيح ، و يجب إظهارها جميعا ، وهو من باب التوسّع.

- كان لاشتقاق صيغ اسم المفعول دور كبير في توسّع معانيها ، إذ الاشتقاق في المبنى يؤدي إلى التوسّع في المعنى .

- حافظت صيغ اسم المفعول في كثير من النصوص القرآنية على الدور الدلالي المنوط بها أي أنّ مبانيها مطابقة لمعانيها، وهي بهذه الحالة تخرج من دائرة التوسّع.

## الفصل الثاني :

التوسّع الدلاليّ لصيغ الصّفة المشبّهة وصيغ المبالغة

المبحث الأول : التوسّع الدلاليّ لصيغ الصّفة المشبّهة

المبحث الثاني : التوسّع الدلاليّ لصيغ المبالغة

## المبحث الأول : التوسع الدلالي لصيغ الصفة المشبهة

أولاً : الصفة المشبهة - مفهومها - أبنيتها :

أ - مفهومها :

يراد بالصفة المشبهة باسم الفاعل ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت

(1) .

و المستنتج من خلال هذا المفهوم أن للصفة المشبهة ضوابط رئيسة تجعلها تختلف عن بقية المشتقات الأخرى ، وتكمن هذه الضوابط في كونها لا تشتق إلا من الفعل اللازم<sup>(2)</sup> وكونها أيضا مرتبطة بثبات الصفة و استمرارها في الموصوف ، بيد أن لهذا الثبات ثلاث درجات ثبات دائم و ثبات قصير الأمد و ثبات سريع الزوال<sup>(3)</sup> .

1- ينظر: الرضي الإسترابادي : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، دراسة و تحقيق يحي بشير مصري ، أشرفت على طباعته إدارة الثقافة و النشر بجامعة محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، السعودية ، ط 1 ، 1417 هـ / 1996 م ، القسم الثاني ، ص 745 ، عباس حسن : المرجع السابق ، ج 3 / ص 284 ، خديجة الحديثي : المرجع السابق ، ص 275 .

2- مسألة اشتقاق الصفة المشبهة من الفعل اللازم دون المتعدي مسألة وقع فيها جدال كبير بين العلماء ، فمن الذين ذكروا أمثلة عن الصفة المشبهة المأخوذة من الفعل المتعدي : سيوييه : المصدر السابق ، ج 1 / ص 194 - 196 - 198 المبرّد ، المقتضب ، ج 4 / ص 158 ... 164 ، ابن السراج : المصدر السابق ، ج 1 / ص 131 ... 136 ، ابن يعيش المصدر السابق ، ج 4 / ص 106 ، و كان بعضهم يجيز اشتقاقها من المتعدي ، و لكنّه نادر الوقوع ، منهم : الفارسي الإيضاح العضدي ، ج 1 / 154 ، ابن مالك : تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد ، ص 139 - 140 ، الأزهري ، خالد بن عبد الله : المصدر السابق ، ج 2 / ص 45 ، عباس حسن : المرجع السابق ، ج 3 / ص 294 - 295 ، فخر الدين قباوة المرجع السابق ، ص 162 ، و من الذين كانوا أكثر حرصا على اعتماد ضابط اللزوم في اشتقاق الصفة المشبهة : ابن يعيش المصدر السابق ، ج 4 / ص 106 - 107 ، الرضي الإسترابادي : شرح الشافية ، ج 1 / ص 148 - 149 ، ، ابن هشام أوضح المسالك ، ج 3 / ص 247 ، خالد الأزهري : المرجع السابق ، ج 2 / ص 48 ، السيوطي : همع الهوامع ، ج 6 / ص 58 ، عباس حسن : المرجع السابق ج 3 / ص 285 ، أحمد الحملوي : المرجع السابق ، ص 47 ، فخر الدين قباوة المرجع السابق ، ص 162 .

3- ينظر: حسن قراقيش : الصّرف و النّظام و اللّغوي ، دار الكرمل ، ط 1 ، 1990 م ، ص 36 ، فخر الدين قباوة المرجع السابق ، ص 66 ، فاضل صالح السامرائي : المرجع السابق ، ص 67 .

## ب- أبنيتها :

للصفة المشبهة أبنية كثيرة بغض النظر عن مسألة سماعها أو قياسها (1) ، يمكن إجمالها على هذا النحو :

1- **فِعِل** : مبنى صرفي رئيس في مباني الصفة المشبهة وظيفته الأساسية هي الدلالة على ثبوت الصفة في الموصوف ، وملازمته له حتى صارت طبيعة و سجية فيه

ويكثر في باب ، فَعُل ، مثل قَبَحَ فهو قَبِيحٌ ، و بُلَغَ فهو بَلِيغٌ ، و خَطَبَ فهو خَطِيبٌ (2) .

2- **فَعُولٌ** مبنى صرفي دال على ترسخ و ثبوت الصفة في الموصوف (3) ، وقد يؤخذ من الفعل الثلاثي المتعدّي ، وهو بذلك يصنّف هذا التصنيف سماعا لا قياسيا ، إلا أنّ دلالاته على الثبوت و الملازمة هي التي توجب له هذا التصنيف مثل : غَفُورٌ ، شَكُورٌ ، رَوْوفٌ .

3- **فَعَلٌ** ، **فَعَلٌ** : مبنيان صرفيان دالان على ثبوت الأوصاف في الهيئات و المعنويات نحو : : فَحْمٌ ، ضَخْمٌ ، حَسَنٌ ، بَطَلٌ (4) .

**فَعِلٌ** : مبنى صرفي دال على ثبوت صفة سريعة الزوال مصحوبة بخفة و اندفاع وهيجان في الموصوف ، نحو : وَجِعٌ ، نَكِدٌ ، عَسِرٌ ، فَرِحٌ ، قَلِقٌ ... (5) .

4- **فَاعِلٌ** : مبنى صرفي يشترط في دلالاته على الصفة المشبهة ملازمة الصفة للموصوف على وجه الدوام ، نحو : طَاهِرُ الْقَلْبِ ، صَاحِبُ الْبَيْتِ ، نَاعِمُ الْعَيْشِ (6) .

5- **أَفْعَلٌ** : مبنى صرفي مؤنثه ، **فَعْلَاءٌ** ، وهو ما جاء للدلالة على لون أو عيب أو حلى مثل : أَسْوَدٌ ، سَوْدَاءٌ ، أَعْوَرٌ ، عَوْرَاءٌ ، أَصْلَعٌ ، صَلْعَاءٌ ، أَكْهَلٌ ، كَحْلَاءٌ (7) .

(1) - وقع أيضا جدال كبير حول مسألة القياس و السماع في الصفة المشبهة ، وللتفصيل في هذا الموضوع الذي يحتاج إلى بحث متخصص في هذا المجال فقط و جب الرجوع إلى : سيف الدين طه الفقراء : المرجع السابق ، ص 48... 55 .

(2) - ينظر : فاضل صالح السامرائي : المرجع السابق ، ص 83 - 86 .

(3) - ينظر : عبده الزجاجي : المرجع السابق ، ص 80 .

(4) - ينظر : محمود عكاشة : المرجع السابق ، ص 84 .

(5) - ينظر : الرضوي الإسترابادي : المصدر السابق ، ج 1 / ص 143 - 144 .

(6) - ينظر : محمود سليمان ياقوت : المرجع السابق ، ص 246 .

(7) - ينظر : الرضوي الإسترابادي : المصدر السابق ، ج 1 ، ص 143 - 144 ، فاضل صالح السامرائي : المرجع السابق

**فَعْلَانٌ** : مبنى صرفي مؤنثه ، **فَعَلَى** ، ويكون في الامتلاء ، و العيوب الباطنية و بعض الصفات مثل : عطشان ، وشبَعان ، و غَضبان ، وسَكَران ، غير أن إسماعيل عمايرة ذهب إلى أن هذا الوزن من أوزان المبالغة في اللغات السامية ، ودلالته عليها أدق لأن صفاته غير ثابتة مثل الغضب و الظمأ (1) .

6- **فَعَلٌ** : مبنى صرفي يبني من **فَعَلَ** ، مثل : ضَحَمٌ ، وشَهَمٌ ، وصَعَبٌ ، ومن **فَعَلَ** المضَعَف

، نحو : رَثٌ ، وَعَفٌ ، وَعَضٌ ، أو من **فَعِلَ** ، مثل : سَبِطٌ فهو سَبِطٌ ، ووعِرَ فهو وَعِرٌ (2)

7- **فُعَالٌ** : مبنى صرفي يبني غالبا من **فَعَلَ** ، مثل : شَجَاعٌ ، وفُرَاتٌ ، و أَجَاجٌ وكُبَارٌ و طُوالٌ ، وقال الرّضي إنّه غير مطرّد (3) .

8- **فِيَعِلٌ** ، و**فِيَعَلٌ** : مبنيان صرفيان يصاغ الأول من **فَعَلَ** الأجوف ، ويصاغ الثاني من الصحيح العين ، مثل : سَيِّدٌ ، وطَيِّبٌ ، وجَيِّدٌ ، ومَيِّتٌ .... (4) .

9- اسم الفاعل المضاف إلى فاعله أو المفعول المضاف إلى نائب فاعله من غير الثلاثي

مثل : مُرْتَفِعُ القَامَةِ ، مُنْطَلِقُ اللِّسَانِ ، مُرْخَرَفُ النِّيَابِ ، مُرْزَلُ النَّفْسِ ، .... (5)

10- **فِعْلٌ** ، مبنى صرفي يرد في باب **فَعَلَ** ، نحو: صَفِرَ جيب المسرف ، فهو صِفْرٌ ، كما يرد في باب **فَعَلَ** ، نحو : مَلَحَ البحر ، فهو مَلَحٌ (6) .

11- **فُعْلٌ** ، مبنى صرفي يرد في باب **فَعَلَ** اللّازم ، نحو: حَرَّ القوي ، فهو حُرٌّ ، كما يرد في باب **فَعَلَ** ، نحو : صَلَبَ الحديد ، فهو صَلَبٌ (7) .

و للصفة المشبهة أبنية سماعية كثيرة ، وقد ذكرها فخر الدّين قباوة في كتابه تصريف الأسماء و الأفعال (8) ، وفيما يلي توضيح لتعدّد الاحتمالات الدلالية لبعض صيغها .

(1)- ينظر: الرّضي الإسترابادي : المصدر السابق ، ج 1 ، ص 144 ، إسماعيل أحمد عمايرة : المشتقات ، نظرة مقارنة مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، 1419 هـ - 1999 م ، العدد 56 / ص 59 .

(2)- عباس حسن : المرجع السابق ، ج 3 / ص 287 ، سيف الدّين طه الفقراء : المرجع السابق ، ص 56 .

(3)- ينظر: الرّضي الإسترابادي : المصدر السابق ، ج 1 / ص 148 .

(4)- ينظر: المصدر نفسه ، ج 1 / ص 148 .

(5)- ينظر: فخر الدّين قباوة : المرجع السابق ، ص 163 - 164 .

(6)- ينظر: عباس حسن : المرجع السابق ، ج 3 / ص 288 .

(7)- ينظر: المرجع نفسه ، ج 3 / ص 288 .

(8)- ينظر: فخر الدّين قباوة : المرجع السابق ، ص 165 .

### ثانياً - تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ الصفة المشبهة :

تتسع صيغ الصفة المشبهة في القرآن الكريم لتحتمل دلالات كثيرة كلها مرادة ومقصودة من غير ترجيح إحداها على الأخرى ، إذ لا يدل المبنى الصرفي على معنى وظيفي واحد، بل إضافة إلى دلالاته المستنبطة من هيئته الخارجية ، فإنه يحمل في طياته إمكانات دلالية أخرى تجعله يوسع المعنى توسيعاً لا مثيل له ، ومن أمثلة ما ورد في التنزيل العزيز على هذا النمط ما هو موضَّح في الجدول الآتي :

جدول (14) : يوضح تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ الصفة المشبهة

البناء	الصيغة	احتمالاتها الدلالية	موطنها
فَعِيل	بَدِيعٌ	- الصفة المشبهة - اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد فَعَلَ - اسم الفاعل من الفعل المزيد أَفَعَلَ - صيغة المبالغة	﴿ يَبِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [ البقرة : 117 ] .
	نَجِيًّا	- الصفة المشبهة - اسم الفاعل - اسم الجنس الإفرادي - المصدر	﴿ فَلَمَّا اسْتِيسَأُوا مِنْهُ خُلُوصًا نَجِيًّا ﴾ [ يوسف : 80 ]
فِعَال	غَلَاظٌ شِدَادٌ	- الصفة المشبهة - صيغة المبالغة	﴿ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ ﴾ [ التحريم : 06 ]
فِعْل	العَرِمِ	- الصفة المشبهة - صيغة مبالغة - الاسم المفرد - اسم الجنس الجمعي - اسم الجمع	﴿ فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ ﴾ [ سبأ : 16 ]
فُعُول	ذُلُولٌ	- الصفة المشبهة - صيغة المبالغة	﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذُلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلِّمَةٌ لَا أَسِيَّةَ فِيهَا ﴾ [ البقرة : 71 ]
فِعْلَةٌ	نَخْرَةٌ	- الصفة المشبهة - اسم الفاعل - اسم الفاعل على أساس أن " فِعْلًا " لغة في اسم الفاعل " فَاعِلٌ "	﴿ أَنَذَا كُنَّا عِظَامًا نَخْرَةً ﴾ [ النازعات : 11 ]

يلحظ ممّا سبق ذكره في الجدول أنّ صيغ الصفة المشبهة بمختلف أبنيتها توسّعت حيث لم تعبّر عن المعنى الذي وضعت له فقط ، و هو وصف الفاعل بالحدث على سبيل الثبوت والدوام ، بل إضافة إلى المعنى الذي وضعت له عبّرت عن دلالات أخرى ، و هي على هذا النحو :

1 - بناء " فَعِيل " :

1-1 - بناء " فَعِيل " بين دلالة الصفة المشبّهة واسم الفاعل و صيغة المبالغة :

√ و من أمثلة احتمال هذا البناء لهذه الدلالات صيغة " بديع " في قول الحقّ تبارك وتعالى : ﴿ يَدْعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ ، [ البقرة : 117 ] ، وفيما يلي ذكر لدلالاتها المحتملة :

أ - دلالتها على الصفة المشبّهة : وهو احتمال فرضه مبناهما الصّرفي الذي عدّ مبنى رئيساً في مباني الصفة المشبّهة الذي يكثر في باب " فَعَل " ، وهو توجه أقرّ به الزّمخشري في قوله « يقال بَدَعَ الشيء فهو بديعٌ ، كقولك بَرَعَ الرَّجُلُ فهو بزيغٌ ، و " بديع السموات " من إضافة الصفة المشبّهة إلى فاعلها ، أي بديع سماواته و أرضه » (1) ، ووافقه كلّ من أبي حيّان الأندلسي والسّمين الحلبي (2) .

ب - دلالتها على اسم الفاعل من الفعل المجرّد بَدَعَ : أي أنّ " فَعِيلًا " ورد بمعنى " فَاعِل " ويكون المعنى على هذا الأساس أنّ الله عزّ و جلّ بدأ الخلق على ما أراد على غير مثالٍ تقدّمه ، وهو خالق السموات و الأرض (3) ، وهي دلالة أشار إليها الطاهر بن عاشور في قوله : « البديع مشتق من الإبداع وهو الإنشاء على غير مثال ، فهو عبارة عن إنشاء المنشآت على غير مثال سابق ، وذلك هو خلق أصول الأنواع وما يتولّد من متولّداتها ، فخلق السموات إبداع ، وخلق الأرض إبداع ، وخلق آدم إبداع ، وخلق نظام التناسل إبداع

(1) - الزّمخشري : المصدر السابق ، م 1 / ص 171 .

(2) - ينظر : أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 1 / ص 533 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 2 / ص 85 .

(3) - ابن منظور : المصدر السابق ، م 1 / ج 4 / ص 230 ، باب الباء ، مادّة ( بَدَعَ ) .

وهو فعيل بمعنى فاعل ، ففعل هو مشتق من بدع المجرد مثل قدر إذا صح ، وورد بدع بمعنى قدر بقلّة ... «(1).

ت- دلالتها على اسم الفاعل من الفعل المزيد أبدع : أي أنّ " فعلا " ورد بمعنى " مفعّل " و بديعا بمعنى مبدع ، و يكون المعنى على هذا الأساس أنّ الله عزّ و جلّ مبدع السموات والأرض ، وهو المنشئ و المحدث الذي لم يسبقه إلى إنشاء مثله و إحدائه أحد (2) ، و هي دلالة ذهب إليها الكثير من أهل اللّغة و التفسير (3).

ث- دلالتها على صيغة المبالغة : وهو احتمال فرضه مبناها الصّرفي الذي عدّ أيضا مبنى رئيسا في مباني صيغة المبالغة الذي يرد في باب " فَعَلَ " ، إذ تتّضح درجة المبالغة في أنّ البديع من يحدث شيئا على غير مثال و احتذاء ، وهو توجه أقرّ به الطّبرسي في قوله : « البديعُ بمعنى المبدعُ ، كالسميع بمعنى المسموعُ ، و بينهما فرق ، من حيث إنّ في " بديع " مبالغة ليست في " مبدع " ، و يستحقّ الوصف به في غير حال الفعل على الحقيقة ، بمعنى أنّ من شأنه إنشاء الأشياء على غير مثال و احتذاء »(4).

و ممّا سبق ذكره حول توسّع صيغة "بديع" يمكن تسجيل بعض الملاحظات :

- 1- توسّعت صيغة " بديع " مفيدة خمسة احتمالات دلالية ، و كلّ هذه الاحتمالات مقصودة فالسياق يقبل أن تكون الصّيغة دالة على كلّ الاحتمالات .
- 2 - حافظت الصّيغة على دلالتها الأصليّة الممتلئة في دلالتها على الصّفة المشبهة على الرّغم من وجود دلالات أخرى إلى جانبها ، و هو ما يؤكّد فكرة أنّ التوسّع لا يعني إلغاء معنى بمعنى آخر ، و إنّما يعني إثبات المعاني كلّها في سياق واحد .

(1) - الطّاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م1 / ج1 / ص 687 .

(2) - ينظر: الطّبري : المصدر السابق ، م 1 / ص 128 .

(3) - ينظر: الطّبري : المصدر نفسه ، م 1 / ص 128 ، الطّبرسي : المصدر السابق ، ج 1 / ص 266 ، الرّمخشري المصدر السابق ، م1 / ص 171 ، ابن عطية : المصدر السابق ، ص 128 ، البيضاوي : المصدر السابق ، م 1 / ج 1 / ص 132 ، الرّازي : المصدر السابق ، ج4 / ص 27 ، ابن منظور : المصدر السابق ، م 1 / ج 4 / ص 230 ، باب الباء مادّة (بَدَع) ، الطّاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م1 / ج1 / ص 687 .

(4) - الطّبرسي : المصدر السابق ، ج 1 / ص 266 .

3- تحوّلت الدلالة الأصلية للصيغة الممثلة في دلالة الصفة المشبهة إلى دلالة فرعية ، مقارنة مع بعض الدلالات الفرعية ، إذ تحوّلت دلالة اسم الفاعل من الفعل المزيد إلى دلالة مركزية على الرّغم من كونها في الأصل دلالة فرعية ، فأكثر المفسّرين ذهبوا إلى توجيه الصيغة على هذا النحو ، على الرّغم من إقرار بعضهم بأنّ " فعيل " بمعنى " مفعّل " غير مقيس ، يقول السّمين الحلبي : « ... و كأن النّظر الذي ذكره الرّمخشري - و الله أعلم - هو أنّ " فعيلًا " بمعنى " مفعّل " غير مقيس »<sup>(1)</sup>.

4- صنّفت الصيغة ضمن الاحتمالات الدلالية السابقة مراعاة لضوابط صرفية و دلالية وهي على هذا النحو :

أ - الضّابط الصرفي : و يتجلّى في أنّ تصنيف الصيغة ضمن صيغ الصفة المشبهة مرده إلى ما هو آت :

- ورود صيغة " بديع " على بناء " فعيل " ، و هو مبنى رئيس في أبنية الصفة المشبهة .
- يكثر بناء " فعيل " في باب " فَعَّلَ " ، و قد وردت الصيغة من الفعل " بَدَعَ " .
- ترد الصفة المشبهة من الفعل الثلاثي اللّازم ، و قد وردت الصيغة من الفعل الثلاثي اللّازم " بَدَعَ " .

و مرّد تصنيف الصيغة ضمن صيغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد إلى أنّ " فعيلًا " يرد بمعنى " فاعِل " ، يقول الحملاوي : « و قد يأتي فعيل مرادًا به فاعِل ، كقدير بمعنى قادر »<sup>(2)</sup> ، أمّا تصنيفها ضمن صيغ اسم الفاعل من الفعل المزيد ، فيعود إلى أنّ " فعيلًا " قد يرد بمعنى " مفعّل " لإفادة المبالغة ، يقول الرّضي الإسترابادي : « و قد جاء فعيل مبالغة مفعّل »<sup>(3)</sup> ، في حين أنّ تصنيفها ضمن صيغ المبالغة ، فيرجع إلى أنّ بناء " فعيل " يعدّ من الأبنية المشهورة فيها ، و هو بذلك يعدّ بناءً مشتركًا بين صيغها و صيغ الصفة المشبهة .

ب - الضّابط الدلالي : و يتجلّى في توافق المعاني الصرفية مع ما تحيل إليه من معان سياقية ، فالصفة المشبهة " بديع " تحيل إلى رسوخ الصفة و دوامها في الموصوف

(1) - السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 2 / ص 84 - 85 .

(2) - أحمد الحملاوي : المرجع السابق ، ص 46 .

(3) - الرّضي الإسترابادي : شرح الكافية ، القسم الثاني ، ص 734 .

إذ لا تتفك صفة الإبداع عن الله عزّ وجلّ ، وهي خصوصية من خصوصياته ، وهي غير قابلة للتجدد أو الحدوث ، كما تحيل و هي مفيدة دلالة اسم الفاعل من الثلاثي " بدع " إلى أنّ الله عزّ وجلّ هو خالق السموات و الأرض ، وهو من يبدأ الخلق على النحو الذي يريده في حين أنّ دلالتها على اسم الفاعل من غير الثلاثي " أبداع " ، فقد أحالت إلى المبالغة في صفة الإبداع ، فسبحانه تعالى خالق الأشياء و مبدعها على غير مثال و احتذاء ، و قد أحالت أيضا دلالتها على المبالغة إلى المعنى نفسه مع الزيادة فيها ، لأنّ المبالغة في اسم الفاعل ناتجة عن تحويل الصيغة من " فَعِيل " إلى " مُفْعِل " ، و بذلك فهي مبالغة فرعية بينما المبالغة المستنتجة من الصيغة و هي باقية على بنائها الأصلي مبالغة حقيقية ، لذلك تكون المبالغة المستنتجة من اسم الفاعل أقلّ درجة من المبالغة المستنتجة من صيغة المبالغة .

#### 1-2 - بناء " فَعِيل " بين دلالة الصفة المشبهة و اسم الفاعل و اسم الجنس الإفرادي و المصدر :

و من أمثلة ما يحتمل هذه الدلالات صيغة " نَجِيًّا " في قوله عزّ وجلّ : ﴿ فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾ [ يوسف : 80 ] ، و قد وقع فيها إعلال بالقلب ، حيث إنّ أصلها نَجِيؤٌ - بسكون الياء و تحريك الواو - فلما اجتمعنا و الأولى منهما ساكنة قلبت الواو ياءً و أدغمت مع الياء الثانية فأصبحت " نَجِيًّا " (1) ، و فيما يلي توضيح لدلالاتها المحتملة :

أ- دلالتها على الصفة المشبهة : وهي دلالة صرفية محتملة فرضها البناء الصرفي الذي وردت عليه الصيغة ، إذ وردت على بناء " فَعِيل " ، و هو بناء رئيس في أبنية الصفة المشبهة يرد أيضا في باب " فَعَلَّ " من اللّازم المضعّف ، أو المعتلّ اللّام (2) ، هذا فضلا عمّا أفادته الصيغة و هي داخل سياقها النّصي ، ذلك أنّ صفة التّاجي أصبحت ملازمة لإخوة يوسف عليه السّلام لأنّهم عرفوا بتزوير الأحداث و تقليب الأمور ، فكأنّما هذه الصيغة جاءت لتعبّر عن كون

(1) - ينظر : محمود صافي : المرجع السابق ، م 7 / ج 13 ، ص 46 .

(2) - ينظر : فخر الدين قباوة : المرجع السابق ، ص 163 .

التَّاجِي عادة لهم ، يقول عبد الرَّحْمَنِ بن ناصر السَّعْدِي (ت 1376هـ) : « اجتمعوا وحدهم ليس معهم غيرهم ، وجعلوا يتتاجون فيما بينهم » (1) .

ب- دلالتها على اسم الفاعل : و هي دلالة صرفية محتملة أيضا ، حيث إنَّ " فَعِيلًا " قد يرد بمعنى " مُفَاعِل " على اعتبار التَّوَابِ الحاصل بينهما ؛ أي أنَّ " نَجِيًّا " أفادت معنى " المُتَّاجِي " ، وهي دلالة ذهب إلى تأكيدها كثير من المفسرين (2) ، يقول الألويسي : « لأنَّ فَعِيلًا من أبنية المصادر هو فَعِيلٌ بمعنى مُفَاعِلٌ ، كجليس بمعنى مُجَالِسٍ ، وكعشير بمعنى مُعَاشِرٍ ، أي : مُتَّاجٍ بعضهم بعضا ، فيكونون مُتَّاجِينَ وجمعه أُنْجِيَّةٌ » (3) .

ت - دلالتها على اسم الجنس الإفرادي : و هي دلالة صرفية محتملة أيضا ؛ لأنَّ اسم الجنس الإفرادي يعبرُّ به عن الواحد و الجمع ، و المذكر و المؤنث ، و القليل والكثير ، وهي دلالة ذهب إلى تأكيدها الكثير من المفسرين (4) ، يقول أبو حيان الأندلسي : « و هو لفظ يوصف به من له نجوى ، واحدا كان أو جماعة ، مؤنثا أو مذكرا ، فهو كعدل ، و يجمع على أُنْجِيَّةٌ » (5) .

ث - دلالتها على المصدر : و هي دلالة صرفية محتملة أيضا ؛ لأنَّ " فَعِيلًا " من أبنية المصادر على الأصل ، و هو بمعنى التَّاجِي ، و هي دلالة ذهب إليها كثير من المفسرين أيضا (6) ، يقول الزَّمخَشَرِي : « النَّجِيٌّ على معنيين ، يكون بمعنى المُتَّاجِي ، كالعشير

(1) - السَّعْدِي ، عبد الرحمن بن ناصر : تيسير الكريم الرَّحْمَنِ في تفسير كلام المَثَانِ ، تحقيق عبد الرحمن بن معلَّى اللُّويحِق ط 1 ، 1423 هـ ، 2002 م ، مؤسَّسة الرِّسَالَةِ ، بيروت ، لبنان ، ج 12 / ص 403 .

(2) - ينظر: الزَّمخَشَرِي : المصدر السَّابِق ، م 2 / ص 452 ، القُرْطُبِي : م 5 / ج 13 / ص 217 ، أبو حِيَّان الأندلسي المصدر السَّابِق ، ج 5 / ص 330 ، السَّمِين الحَلْبِي : المصدر السَّابِق ، ج 6 / ص 538 ، الألويسي : المصدر السَّابِق م 7 ، ج 13 ، ص 47 .

(3) - الألويسي ، المصدر السَّابِق ، م 7 ، ج 13 ، ص 47 .

(4) - ينظر: البَغْوِي : المصدر السَّابِق ، م 4 / ج 13 / ص 265 ، ابن عَطِيَّة : المصدر السَّابِق ، ص 1012 ، ابن الجوزي : المصدر السَّابِق ، ص 712 ، القُرْطُبِي : المصدر السَّابِق ، م 5 / ج 13 / ص 217 ، أبو حِيَّان الأندلسي المصدر السَّابِق ، ج 5 / ص 330 ، السَّمِين الحَلْبِي : المصدر السَّابِق ، ج 6 / ص 538 .

(5) - أبو حِيَّان الأندلسي : المصدر السَّابِق ، ج 5 / ص 330 .

(6) - ينظر: البَغْوِي : المصدر السَّابِق ، م 4 / ج 13 / ص 265 ، الزَّمخَشَرِي : المصدر السَّابِق ، م 2 / ص 452 أبو حِيَّان الأندلسي : المصدر السَّابِق ، ج 5 / ص 330 ، السَّمِين الحَلْبِي : المصدر السَّابِق ، ج 6 / ص 538 الألويسي : المصدر السَّابِق ، م 7 ، ج 13 ، ص 47 ، الطَّاهِر بن عَاشُور : المصدر السَّابِق ، م 6 / ج 13 / ص 39 .

و السّمير بمعنى : المُعاشِر و المُسامِر ، و بمعنى المصدر الذي هو التّاجي ، كما قيل التّجوى بمعناه « (1) .

و يتّضح ممّا سبق قوله حول صيغة " نجيّ " ما يلي :

1- احتملت الصّيغة عدّة احتمالات دلالية على اختلاف آراء اللّغويين و المفسّرين ، فهي بمعنى الصّفة المشبّهة ، و اسم فاعل ، و اسم جنس إفرادي ، و مصدر ، وكلّ هذه المعاني مرادة من غير ترجيح ، وقد يعود السّر في تعدّد الاحتمالات الدلالية لها إلى أنّ صيغة فَعِيل لها ضلال و إحياءات متعدّدة ، حيث يتسلّل إلى معناها الأصلي معان متعدّدة (2) ، هذا من جهة ، و من جهة أخرى فقد يعود السّبب إلى تعميم دلالتها ، حيث انتقلت من دلالة خاصّة ممثّلة في الصّفة المشبّهة إلى دلالة أعمّ و أشمل ، و هي دلالتها على اسم الفاعل من الثلاثي وغير الثلاثي ، و غيرها من الدلالات .

2- على الرّغم من أنّ البناء " فَعِيل " الذي وردت عليه الصّيغة بناء رئيس في أبنية الصّفة المشبّهة ، إلّا أنّ معظم المفسّرين ذهبوا إلى توجيه دلالتها على أنّها اسم فاعل ، و اسم جنس إفرادي ، و مصدر ، و ذلك لأنّ « السّيّاق إلى جانب كونه يضفي ظلّالا من الدلالات الإيحائية على الكلمة ، فهو قد يقلب الكلمة إلى ضدّ معناها المعهود » (3) .

فهو له القدرة على اختراق ما هو مألوف و تحويله إلى ما هو غير مألوف ، و وعلى العكس من ذلك اختراق ما هو غير مألوف و تحويله إلى ما هو مألوف .

3 - تعدّد احتمالات الصّيغة كان مردّه أيضا إلى أنّ البناء " فَعِيل " بناء مشترك بين هذه الصّيغ ، فهو يحتمل هذه المعاني كلّها دون ترجيح ، يقول أحمد الحملاوي : « قد ظهر لك ممّا تقدّم أنّ فَعِيلا يأتي مصدرا ، و بمعنى فاعِل ، و بمعنى مفعول ، و صفة مشبّهة ، و يأتي أيضا بمعنى مُفَاعِل بضمّ الميم و كسر العين ، كجليس و سمير ، بمعنى مُجَالِس و مُسامِر

(1) - الزّمخشري : المصدر السابق ، م 2 / ص 452 .

(2) - ينظر: عبد الحميد أحمد هنداوي : الإعجاز الصّرفي في القرآن الكريم ، دراسة نظرية تطبيقية ، التّوظيف البلاغي لصيغة الكلمة ط 1 ، 1429 هـ ، 2008 م ، عالم الكتب الحديث ، دار الكتاب العالمي ، عمّان ، الأردن ، ص 105 .

(3) - المهدي إبراهيم الغويل : السّيّاق و أثره في المعنى ، أكاديمية الفكر الجماهيري ، دار الكتب الوطنية بنغازي ، ليبيا 2011 م ، ص 23 .

ويعنى مُفَعَل بضمّ الميم وفتح العين ، كحَكِيم بمعنى مُحَكَم ، ويعنى مُفَعَل بضمّ الميم و كسر العين ، كبَدِيع بمعنى مُبْدِع « (1) .

4 - صنّفت الصّيغة ضمن الاحتمالات الدّلالّيّة السّابقة مراعاة لضوابط صرفيّة ، و دلاليّة و هي على هذا النّحو :

أ - الضّابط الصّرفي : و يتجلّى في أنّ كلّ احتمال دلاليّ ارتبط بما يفيد البناء الذي احتملت الصّيغة أن تكون واردة عليه ، فقد احتملت دلالة الصّفة المشبّهة ؛ لأنّ البناء " فَعِيل " بناء رئيس في أبنية الصّفة المشبّهة ، و احتملت دلالة اسم الفاعل ؛ لأنّ البناء " فَعِيل " يرد بمعنى البناء " مُفَاعِل " ، و ذلك من باب التّناوب بينهما ، إذ يحلّ أحدهما محلّ الآخر ، و احتملت دلالة اسم الجنس الإفرادي لدلالته على الواحد و الجماعة ، و المذكر و المؤنث ، و هي في هذا المقام وردت على صيغة المفرد المذكر ؛ لأنّ الوصف بالمصدر يلزم الإفراد و التّذكير كما احتملت دلالة المصدر ؛ لأنّ البناء " فَعِيل " من أبنية المصدر على الأصل ، و عليه فإنّ الصّيغة احتملت هذه الاحتمالات ؛ لأنّ البناء " فَعِيل " بناء مؤهّل لاستيعاب أكثر من احتمال دلاليّ .

ب - الضّابط الدّلالي : و يتجلّى في تقبّل السّياق لهذه الاحتمالات ، إذ تحيل الصّفة المشبّهة إلى دلالة ثبات و لزوم صفة التّناجي في إخوة يوسف عليه السّلام ، حيث أصبحت هذه الصّفة من عاداتهم ، كما تحيل وهي مفيدة دلالة اسم الفاعل إلى أنّ إخوة يوسف عليه السّلام هم القائمون بفعل التّناجي لا غير ، إذ كانوا يناجون بعضهم بعضا ، وذلك حين يأسهم من ردّ أخيهم إليهم ، في حين فقد أحالت دلالة اسم الجنس الإفرادي إلى انفرادهم و هم يناجون بعضهم بعضا ، بينما أحالت دلالة المصدر إلى حدث التّناجي في حدّ ذاته ، و قد كان تتاجيهم في تدبير أمرهم و مواجهة أبيهم بخبر عجزهم عن ردّ أخيهم ، و عليه فإنّ كلّ الوظائف الصّرفيّة التي احتملتها الصّيغة كانت مناسبة لما أفادته و هي داخل سياقها النّصي .

## 2- بناء " فِعَال " بين دلالة الصفة المشبهة و صيغة المبالغة :

√ و من نظائر توسع صيغ الصفة المشبهة الواردة على بناء " فِعَال " صيغتا " غِلَاطٌ و شِدَادٌ " في قوله عز وجلّ : ﴿ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاطٌ شِدَادٌ ﴾ [ التَّحْرِيم : 06 ] ، حيث احتملت داللتين معا :

أ - دالتهما على الصفة المشبهة ، و هي دلالة صرفية محتملة فرضها البناء الصرفي الذي وردت عليهما صيغتا " غِلَاطٌ و شِدَادٌ " ، حيث وردتا على بناء " فِعَال " ، و هو بناء سماعي في أبنية الصفة المشبهة (1) ، إضافة إلى إفادة الصفة المشبهة الثبوت و اللزوم في موصوفها (2) ، حيث أظهرت الصيغتان ثبوت و لزوم الغلظة و الشدة في هؤلاء الملائكة الذين كلفوا بتعذيب أهل النار ، و كأن هاتين الصفتين طبيعة و غريزة فيهم ، و كأنهم مخلوقون و مجبولون بهما ، فهم غلاظ القلوب لا يرحمون أهل النار ، أقوياء شداد الأبدان ، يقول القرطبي بشأن هذين الاستخدامين اللغويين : « يعني الملائكة الزبانية غلاظ القلوب لا يرحمون إذا أسترجموا خلّقوا من الغضب ، و حُبّب إليهم عذاب الخلق ، كما حُبّب لآدم أكل الطعام و الشراب شدادٌ ؛ أي شداد الأبدان ، و قيل غِلَاطٌ الأفعال ، شدادُ الأفعال ، و قيل غِلَاطٌ في أخذهم أهل النار ، شِدَادٌ عليهم ، يقال فلان : شديد على فلان ، أي قويّ عليه يعذّبه بأنواع العذاب و قيل : أراد بالغلظ ضخامة أجسامهم ، و بالشدة القوة » (3).

و قد أكد الألويسي أيضا دلالة الصفة المشبهة في هاتين الصيغتين المرتبطتين بثبات الأوصاف و ملازمتها للملائكة خزنة النار ، يقول : « غِلَاطٌ الأفعال ، شِدَادُ الأفعال ، أو غِلَاطٌ الخلق شِدَادُ الخلق ، أقوياء على الأفعال الشديدة » (4).

ب- دالتهما على صيغة المبالغة : وهي دلالة صرفية محتملة أيضا فرضها البناء الصرفي الذي وردت عليهما الصيغتان ، حيث وردتا على بناء " فِعَال " ، و هو بناء سماعي في أبنية

(1) - ينظر : فاضل صالح السامرائي : معاني الأبنية في العربية ، ص 88 ، فخر الدين قباوة : المرجع السابق ، ص 165 .

(2) - ينظر : الرضوي الإسترابادي : شرح الكافية ، ج 2 / ص 745 ، فاضل صالح السامرائي : المرجع نفسه ، ص 65 فخر الدين قباوة : المرجع نفسه ، ص 160 .

(3) - القرطبي : المصدر السابق ، م 9 / ج 18 / ص 420 ، و ينظر أيضا : الشوكاني : المصدر السابق ، ج 28 / ص 1507 .

(4) - الألويسي : المصدر السابق ، م 14 / ج 28 / ص 469 .

صيغة المبالغة (1) ، هذا فضلا عما تحمله الصيغتان من إحياءات غير التي وضعت لهما فمجئها على صورة التكرير وهب الصيغة معنى المبالغة ، أي : المبالغة في الغلظة و الشدة وهذه المبالغة تضيف إلى عذاب النار عذابا آخر (2) .

و يتبين مما سبق ذكره حول صيغتي " غلاظ و شداد " مايلي :

1 - توسعت صيغتا " غلاظ و شداد " في سياقهما النصي مفيدتان احتمالين دلاليين ؛ أولهما : دلالتهما على الصفة المشبهة ، و ثانيهما : دلالتهما على صيغة المبالغة ، وكلا الاحتمالين مرادان في الوقت نفسه ، لأن السياق يقبلهما معا .

2 - أوحى الصيغتان بدالتين مركزيتين في آن واحد ، فكلاهما متكاملتان ، فثبات صفتي الغلظة و الشدة في ملائكة أهل النار مقترن بقوته و المبالغة فيه .

3- صنفت الصيغتان ضمن الاحتمالين المذكورين مراعاة لضابطين أساسيين ، وهما :

أ - الضابط الصرفي : و يتجلى في أن قبول الصيغتين للاحتمالين معا يعود إلى اشتراكهما في بناء " فِعَال " ، فهو بناء سماعي في أبنيتها .

ب - الضابط الدلالي : و يتجلى في تجانس المعنيين معا ، حيث إن ثبات صفة الغلظة و الشدة في ملائكة أهل النار يحيل أيضا إلى شدته و قوته و المبالغة فيه ، و هو ما وافق دلالة الصيغتين على الصفة المشبهة و صيغة المبالغة ي آن واحد .

3- بناء " فِعَال " بين دلالة الصفة المشبهة و صيغة المبالغة و الاسم المفرد و اسم الجنس الجمعي و اسم الجمع :

لومن أمثلة تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ الصفة المشبهة الواردة على بناء " فِعَال " في لغة التنزيل ، قول الحق تبارك وتعالى : ﴿ فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ ﴾ [ سبأ : 16 ] حيث احتملت صيغة " العَرِم " عدة احتمالات دلالية ، و هي على هذا النحو :

أ- دلالتها على الصفة المشبهة : وهي دلالة فرضها قالب الصرفي الذي وردت عليه الصيغة حيث وردت على وزن " فِعَال " ، و هو قالب قياسي في قوالب الصفة المشبهة ، و بذلك تكون

(1)- ينظر: السيّد محمد حسين فضل الله ، من وحي القرآن ، دار الملاك ، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، 1419 هـ - 1998 م / 22 ص 316 .

(2)- ينظر: خديجة الحديثي : المرجع السابق ، ص 269 - 274 .

من باب إضافة الموصوف إلى صفته ، و التقدير : السيل العرم ، يقول السمين الحلبي مبيّنا أحد وجوهها : « قوله : " سيل العرم " : فيه أوجه ؛ أحدها : أنه من باب إضافة الموصوف لصفته في الأصل ، إذ الأصل : السيل العرم ، و العرم : الشديّد ، و أصله من العرامة ، وهي الشراسة و الصعوبة ... » (1).

**ب- دلالتها على المبالغة :** و هي دلالة صرفيّة محتملة أيضا فرضها البناء الصرّفي للصيغة إذ إنّ البناء " فَعِل " بناء قياسي في أبنية صيغة المبالغة ، غير أنّ وروده في الصفة المشبهة أكثر ، و بذلك فإنّه من المحتمل أن يكون قد حصل تطوّر في دلالتها ، حيث انتقلت من دلالتها على الصفة المشبهة إلى دلالتها على المبالغة ، و بذلك تكون الصيغة في هذا المقام دالة على معنى الشدة و القوّة و الكثرة ؛ أي المطر الغزير والشديد ، يقول ابن عطية : « فكأنه صفة للسيل من العرامة ، و الإضافة إلى الصفة مبالغة وهي كثيرة في كلام العرب وقيل : العرم صفة للمطر الشديد الذي كان عند ذلك السيل » (2).

**ت- دلالتها على الاسم المفرد :** يعني أنّ صيغة " العرم " كانت مجرد اسم مفرد باختلاف تقديراته تبعا لاختلاف العلماء حول تقديره ، وقد جمع القرطبي أقوالهم في قوله : « و العرم فيما روى ابن عباس : السدّ ، فالتقدير سيل السدّ العرم ، وقال عطاء العرم : اسم الوادي قتادة : العرم ، وادي سبأ كانت تجتمع إليه مسایل الأودية ... ، و قال الزجاج : العرم اسم الجرذ الذي نقب السكر عليهم ، وهو الذي يقال له الخلد ، وقاله قتاده أيضا ،... ، وقد قال ابن الأعرابي أيضا : العرم من أسماء الفأر ، وقال مجاهد و ابن أبي نجيح العرم ماء أحمر أرسله الله تعالى في السدّ فشقه وهدمه ، ... و قال عمرو بن شحبيب العرم : المُسنّة » (3)

**ث- دلالتها على اسم الجنس الجمعي :** أي أنّ صيغة " العرم " جمع لا مفرد لها من لفظها إلاّ بالتاء المربوطة ، يقول الزمخشري عن هذا الاحتمال : « وقيل العرم ، جمع عرمة

(1) - السمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 9 / ص 171 .

(2) - ابن عطية : المصدر السابق ، ص 1535 ، وينظر أيضا : أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 7 / ص 260 ، السمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 9 / ص 171 ، الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 9 / ج 22 /

ص 169

(3) - القرطبي : المصدر السابق ، م 7 ، ج 13 / ص 570 .

وهي الحجارة المركومة ، ويقال للكُدس من الطَّعام عَرْمَة « (1) ، وقد ذكر الطَّاهر بن عاشور جواز هذا الاحتمال أيضا في قوله : العَرِم اسم جمع عرمة بوزن شجرة (2) .

**ج- دلالتها على اسم الجمع :** وهو الجمع الذي لا مفرد له من لفظه ، وعليه لا يكون مفرد عَرْمَة ، يقول الطَّاهر بن عاشور : « وقيل لا واحد له من لفظه ، وهو ما بُني ليمسك الماء لغة يمنية وحشية » (3) .

ويلحظ مما سبق ذكره حول صيغة " العرم " ما يلي :

**1- حملت صيغة " العرم " في طبيعتها طاقة دلالية كبيرة جعلتها تختزن العديد من الاحتمالات الدلالية ، كلها مرادة من غير ترجيح ، حيث أفادت إلى جانب دلالتها الأصلية الممثلة في الصفة المشبهة دلالات أخرى ، كدلالتها على المبالغة ، و الاسم المفرد ، واسم الجنس الجمعي ، و اسم الجمع ، و هو من باب التوسع في وظيفة الصيغة الصرفية ، يقول السامرائي : « فإذا أردت أكثر من معنى في تعبير واحد كان من باب الاتساع في المعنى » (4) .**

**2- صنفت الصيغة ضمن الاحتمالات الدلالية المذكورة مراعاة لضوابط صرفية و دلالية وهي على هذا النحو :**

**أ - الضابطة الصرفية :** و يتجلى في أنّ دلالة صيغة " العرم " على الصفة المشبهة استنتجت انطلاقا من البناء الصرفي الذي احتملته ، إذ وردت على بناء " فَعِل " ، و هو بناء قياسي في أبنية الصفة المشبهة ، يرد في بابي " فَعِل " ، و " فَعَل " ، و الغالب فيه أن يكون من الفعل اللّازم من باب " فَعِل " ، أمّا دلالتها على المبالغة فقد حدّدت أيضا انطلاقا من أنّ بناء " فَعِل " هو بناء قياسي في أبنية صيغة المبالغة ، و بذلك فهو بناء مشترك بين الصيغتين ، غير أنّ الفرق بينهما يتجلى في أنّ " فَعِلًا " في الصفة المشبهة يدلّ على الأعراض و على الهيج والخفة ، بينما يدلّ في صيغة المبالغة على الكثرة و التكرار ، يقول السامرائي : « و فَعِلٌ - كما مرّ ذكره - يدلّ على الأعراض و الهيج و الخفة ، نحو: فرِحَ وأشِرَّ ، و أسِفَّ

(1) - الزمخشري : المصدر السابق ، م 3 / ص 531 ، أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 7 / ص 259

(2) - الطَّاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 9 / ج 22 / ص 169 .

(3) - المصدر نفسه ، م 9 / ج 22 / ص 169 .

(4) - فاضل صالح السامرائي : الجملة العربية و المعنى ، ص 170 .

و هو مستعار إلى المبالغة منه ، فحين تقول : هو حذِرٌ كان المعنى أنه كثر منه الفعل كثرة لا ترقى إلى درجة الثبوت ، غير أنه مصحوب بهيجان و خفة و اندفاع « (1) ، أما دلالتها على الاسم المفرد ، فقد حددت بناء على خروج الصيغة عن أداء معنى الوصفية ؛ لأنها أولت بتقديرات عدة ، منها : السدّ ، اسم الوادي ، وادي سبأ ، اسم الجرذ ... وهي تقديرات مطابقة لمفهوم الاسم ، إذ هو « ما دلّ على معنى مفرد ، و ذلك المعنى يكون شخصا و غير شخص فالشخص ، نحو : رجلٌ ، و فرسٌ ، و حجرٌ ، و بلدٌ ، و عمرٌ و بكرٌ ، و أما ما كان غير شخص ، فنحو : الضرب ، و الأكل ، و الظنّ ، و العلم ، و اليوم و الليل و الساعة » (2) و قد دلت أيضا على اسم الجنس الجمعي انطلاقا من دلالتها على هذا الجمع الذي يميّز مفرده عنه بالتاء الزائدة « فاسم الجنس الجمعي ما تضمّن معنى الجمع دالا على الجنس و مفرده يميّز منه بالتاء الزائدة في آخره ، أو بيائي النسب في آخره » (3) و قد احتملت أيضا دلالة اسم الجمع ، و هو تقدير موافق لمفهومه ، إذ « هو ما تضمّن معنى الجمع وليس له مفرد من لفظه » (4) ، إذا ، فكلّ الوظائف الصرفية التي احتملتها الصيغة جائزة و مقبولة و كلّ مناسب لما هو محتمل .

**ب - الضابط الدلالي :** و يتجلى في مناسبة السياق للمعاني الصرفية المحتملة ، فدلالة الصفة المشبهة ناسبت توجيه معنى الصيغة إلى وصف السيل بالعزم ، أي : الشّدِيد المدمّر ، إذ لما أعرض أهل سبأ عن شكر الله و طاعته ، أرسل عليهم السيل الجارف الذي اجتاح أراضيهم وأفسد مزارعهم و أجلاهم عن ديارهم ، و مرّهم شرّ تمزيق ، أما دلالة صيغة المبالغة ، فقد ناسبت أيضا توجيه معنى الصيغة إلى وصف السيل بالمطر القويّ و الكثير ، و هو مناسب لهلاكهم و دمارهم ، فالجحود و البطر يؤدّيان إلى الخراب و الدمار وإلى زوال النعم ، كما ناسبت دلالة الاسم المفرد دلالة تقديراته السياقية ، و هي السدّ ، اسم الوادي ، وادي سبأ ، اسم الجرذ ... ، و الأمر كذلك بالنسبة لدلالة اسم الجنس الجمعي ، فهو مناسب لتوجيه الصيغة

( 1 ) - فاضل صالح السامرائي : معاني الأبنية في العربية ، ص 102 .

( 2 ) - ابن الأثيري : المصدر السابق ، ج 2 / ص 24 .

( 3 ) - فخر الدين قباوة : المرجع السابق ، ص 223 .

( 4 ) - المرجع السابق ، ص 222 .

على أنها « جمع عَرِمَة ، و هي كلّ ما بني أو سنم ليمسك الماء » (1) ، و أيضا دلالة اسم الجمع المرتبط بتوجيه الصيغة على أنها جمع لامفرد له من لفظه ، و هي ما بني ليمسك الماء أيضا .

#### 4- بناء " فَعُول " بين دلالة الصفة المشبهة و صيغة المبالغة :

و من أمثلة توسّع صيغ الصفة المشبهة الواردة على بناء " فَعُول " صيغة " ذلول " في قوله عزّ وجلّ : ﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلِّمَةً لَا شِيَةَ فِيهَا ﴾ [ البقرة : 71 ] ، حيث احتملت دالتين معا :

أ - دلالتها على الصفة المشبهة : و هي دلالة صرفية محتملة فرضها البناء الصرفي الذي وردت عليه الصيغة ، حيث وردت على بناء " فَعُول " ، و هو مبنى صرفي دالّ على ترسخ وثبوت الصفة في الموصوف (2) ، و على هذا الأساس يكون المعنى وصف البقرة بأنها غير مذلّة ؛ أي أنها لم تذلل بالعمل ، لا في سقي ، و لا في حرث ، و هو وصف لازم لها ، لا يتغيّر و لا يتجدّد ، و هو توجه أقرّ به الزّمخشري في قوله : « لا ذلول : صفة لبقرة بمعنى بقرة غير ذلول ، يعني لم تذلل للكراب ، و إثارة الأرض ، و لا هي من التّواضح التي يسنى عليها لسقي الحروث » (3) ، و هي دلالة أكدها بعض اللّغويين و المفسّرين أيضا (4) .

ب - دلالتها على صيغة المبالغة : و هو احتمال صرفي فرضه مبنائها الصرفي أيضا ، حيث عدّ مبنى رئيسا في مباني صيغة المبالغة (5) ، و هو مبنى يوضع لمن يكثر منه الفعل (6)

(1) - أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 7 / ص 259 .

(2) - ينظر : عبده الرّاجحي : المرجع السابق ، ص 80 ، محمّد الطنطاوي : المرجع السابق ، ص 92 .

(3) - الزّمخشري : المصدر السابق ، م 1 / ص 145 .

(4) - ينظر : ابن عطية : المصدر السابق ، ص 100 ، البيضاوي : المصدر السابق ، م 1 / ج 1 / ص 111 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 1 / ص 421 ، محمود صافي : المرجع السابق ، م 1 / ج 1 / ص 160 .

(5) - ينظر : عباس حسن : المرجع السابق ، ج 3 / ص 258 - 259 ، أحمد الحملاوي : المرجع السابق ، ص 46 ، فضل صالح السامرائي : المرجع السابق ، ص 94 ، عبده الرّاجحي : المرجع السابق ، ص 77 - 78 .

(6) - السيوطي : همع الهوامع ، ج 5 / ص 88 .

و على هذا الأساس يكون المعنى المبالغة في نفي ذلّ البقرة ، كونها بقرة غير عادية ، فهي غير مسخرة للأعمال التي تقوم بها بقية الدواب الأخرى ، يقول العكبري : « إذا وقع فعولٌ صفة لم يدخله الهاء للتأنيث ، تقول : امرأة صبور ، شكور ، و هو بناء للمبالغة » (1).

و فحوى القول في هذه الصيغة مايلي :

1 - توسّعت صيغة " ذلّول " في سياقها النصّي مفيدة احتمالين دلاليين ؛ الصفة المشبهة و صيغة المبالغة ، و مردّ توسّعها إلى كونها وردت على بناء " فعول " ، و هو بناء مشترك بين الصيغتين ، على الرغم من اختلاف ضوابطهما .

2 - صنّفت الصيغة ضمن الاحتمالين المذكورين مراعاة لضوابط صرفيّة ، و أخرى دلاليّة و هي على هذا النحو :

أ - الضابطة الصرفيّة : و يتجلى في أنّ دلالة الصفة المشبهة استنتجت بناء على أنّ الصيغة وضعت في قالب تصريفي يؤكّد انتماءها ، إذ وردت على وزن " فعول " ، وهو من الأبنية القليلة التي ترد على منوالها الصفة المشبهة ، إذا ما قورن ببعض الأبنية الأخرى كفعيل " وفعل " إضافة إلى ورود الصيغة من فعل لازم ، و هو ضابط رئيس في ضوابط الصفة المشبهة فذلّول أصلها من الذلّ بالكسر : اللين ، و هو ضدّ الصعوبة ، يقال : دابة ذلّولٌ بينة الذلّ (2) و يقال « ذلّ ذللت ، يذلّ ، إذلل ، ذلّ ، ذلاً ، ذلاً ، فهو ذلّولٌ ، ذلّ الحيوانٌ : سهّل و انقاد ذلّ البعيرُ ، فرس ذلّولٌ ، سهّل الانقيادِ » (3) ، أمّا دلالة صيغة المبالغة فقد استنتجت أيضاً بناء على أنّ الصيغة وضعت في قالب تصريفي يؤكّد انتماءها ، حيث إنّ بناء

(1) - العكبري : المصدر السابق ، القسم الأوّل / ص 76 .

(2) - ينظر: أحمد مختار عمر : بمساعدة فريق عمل ، معجم اللغة العربيّة المعاصرة ، عالم الكتب القاهرة ، مصر ط 1 / 1429 هـ - 2008 م ، م 1 / ص 819 ، مادة ( ذلّ ) .

(3) - الجوهري : المصدر السابق ، م 4 / ص 1701 ، مادة ( ذلّ ) .

" فَعُول " هو من الأبنية القياسيّة و المشهورة في صيغ المبالغة (1) ، إضافة إلى قبول صوغها من اللّازم والمتعدّي ، و استواء المذكّر و المؤنث فيها إذا علم الموصوف بها (2) .

وعليه فإنّ تقبّل الصّيغة للاحتمالين الدّلاليين ؛ الصّفة المشبّهة ، و صيغة المبالغة ينبئ بأنّ بناء " فَعُول " بناء مشترك بين الصّيغتين .

ب - الضّابط الدّلالِيّ : و يتجلّى في انفتاح الصّيغة على معنيين احتواهما السّياق معا فدالاتها على الصّفة المشبّهة ناسبت توجيه معنى الصّيغة إلى أنّ صفة نفي التّدلّ صفة ملازمة للبقرة ، فهي غير معتادة لا على الحرث و لا على السّقي ، كما ناسبت أيضا دلالتها على صيغة المبالغة توجيه معناها إلى المبالغة في عدم انقياد و تدليل و تطويع هذه البقرة ؛ لأنّها بقرة لا تشبه بقيّة الدّواب الأخرى المسخّرة للسّقي و الحرث و غيرها من الأعمال .

#### 5- بناء " فَعْلَة " بين دلالة الصّفة المشبّهة و اسم الفاعل:

وردت كثير من الصّيغ في القرآن الكريم على بناء " فَعْلَة " مفيدة احتمالات دلاليّة عدّة و ذلك نظرا لتعدد قراءتها ، و من أمثلة ذلك ، قول الحقّ تبارك و تعالى : ﴿ أُنذَا كُنَّا عِظَامًا نَخْرَةً ﴾ [ النّازعات : 11 ] إذ اتّسعت صيغة " نَخْرَة " مفيدة احتمالين دلاليين :

أ - دلالتها على الصّفة المشبّهة : و هي دلالة صرفيّة محتملة مردّها إلى ما هو آت :

- ورودها على بناء صرفي قياسي في أبنية الصّفة المشبّهة لما كان ماضيه على وزن " فَعِلَّ " بفتح الفاء و كسر العين (3) ، و المؤنث منه على وزن " فَعْلَة " ، و جمعه على وزن " فَعْلُون " (1) .

1 - ينظر: فخر الدّين قباوة : المرجع السّابق ، ص 153 ، عبده الرّاجحي : المرجع السّابق ، ص 77 - 78 ، رمضان عبد الله : المرجع السّابق ، ص 93 .

2 - ينظر: فخر الدّين قباوة ، المرجع نفسه ، ص 153 .

3 - ينظر: الرّضي الإسترأبادي : المصدر السّابق ، ج 1 / ص 143 - 144 .

- قراءتها بحذف الألف بعد النون ، و هي قراءة ابن كثير و نافع و أبي عمرو ، و ابن عامر و حفص عن عاصم ، و الكسائي<sup>(2)</sup> ، و هي قراءة فرضت ورودها على بناء " فَعِل " و هو بناء أكد انتماءها الصّرفي .
- ورودها من فعل لازم ، إذ يحتمل أن تكون مشتقة من الفعل " نَخِرَ " ، يقال : « نَخِرَ العَظْمُ فهو نَخِرٌ ، إذا بلى و رَمَّ »<sup>(3)</sup> .
- ثبوت الصفة في الموصوف ، و ذلك لأنّ النخرة التي قد بليت و الناخرة التي لم تتخر بعد يقول ابن زنجلة « و قرأ الباقر : " عظاما نَخِرَة " بغير ألف ، و حجّتهم في ذلك أن ما كان صفة منتظر لم يكن ، فهو بالألف ، و ما كان وقع ، فهو بغير ألف »<sup>(4)</sup> .
- ورودها على بناء " فَعِل " يحقق بلاغتها ، فهي أبلغ من " فَاعِل " ، و قد خالفت رؤوس الآي التي قبلها و بعدها مراعاة للمعنى على حساب اللفظ ، يقول الطبري : « و أفصح اللغتين عندنا و أشهرهما عندنا " نَخِرَة " بغير ألف ، بمعنى : بالية ، غير أنّ رؤوس الآي قبلها و بعدها جاءت بالألف ، فأعجب إليّ لذلك أن تُلحَق ناخرة بها ليتفق هو و سائر رؤوس الآيات ، لولا ذلك كان أعجب القراءتين إليّ حذف الألف منها »<sup>(5)</sup> ، و هو اختيار صرفي يؤكده الألوسي أيضا ، حيث يرى أنّ زيادة المبنى لا تؤدّي دائما إلى زيادة المعنى يقول : « و قراءة الأكثرين أبلغ ، فقد صرّحوا بأنّ " فَعِلًا " أبلغ من " فَاعِل " ، و إن كانت

(1) - ينظر: المؤدّب ، أبو القاسم بن محمّد بن سعيد : دقائق التصريف ، تحقيق حاتم صالح الضامن ، ط 1 ، 1425 هـ - 2004 م ، دار البشائر للطباعة و النشر و التوزيع ، دمشق ، سوريا ، ص 105 .

(2) - ينظر: الأزهري : معاني القراءات ، ج 3 / ص 119 ، ابن خالويه : المصدر السابق ، ص 362 ، الفارسي المصدر السابق ، ج 4 / ص 515 ، ابن زنجلة : المصدر السابق ، ص 748 ، مكّي بن أبي طالب القيسي : المصدر السابق ، ج 2 / ص 361 ، عبد اللطيف الخطيب : المرجع السابق ، م 10 / ص 281 .

(3) - ابن منظور : المصدر السابق ، م 6 / ج 48 / ص 4375 ، باب النون ، مادّة ( نَخَرَ ) .

(4) - ابن زنجلة : المصدر السابق ، ص 748 .

(5) - الطبري : المصدر السابق ، م 7 / 452 .

حروفه أكثر، وقولهم : زيادة المبنى تدلّ على زيادة المعنى أغلبي ، أو إذا اتّحد النوع لا إذا اختلف ، كأن كان **فَاعِلِ** اسم فاعل و **فَعِلِ** صفة مشبّهة «<sup>(1)</sup> .

• دلالتها على أنها البالية ، أي أنّ العظام قد بليت و صارت فارغة بعد طول عهد و هي دلالة ذهب إليها كثير من أهل اللّغة و التفسير <sup>(2)</sup> ، يقول **الطاهر بن عاشور** : « " نَخِرَةٌ " صفة مشتقة من قولهم : نَخِرَ العظم ، إذا بلي ، فصار فارغ الوسط كالقصبه »<sup>(3)</sup> .

**ب- دلالتها على اسم الفاعل** : و هي دلالة صرفية محتملة أيضا ، و مردّها إلى هو آت :

\* ورودها على بناء صرفي قياسي في أبنية اسم الفاعل ، حيث يصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على هذا الوزن .

\*قراءتها بإثبات الألف بعد النون ، و هي قراءة عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي <sup>(4)</sup> و هي قراءة فرضت ورودها على بناء " **فَاعِلِ** " ، و هو بناء أكد انتماءها الصّرفي .

\*موافقة رؤوس الآيات ، فالآيات التي وردت قبل الصيغة و بعدها وردت على بناء " **فَاعِلِ** " و بذلك يتحقّق الانسجام و التّناسق بين الصيغ ، يقول **ابن خالويه** ، « والأجود إثبات الألف ليوافق اللفظ ما قبلها وبعدها من رؤوس الآي » <sup>(5)</sup> ، و قد تتبّه على ذلك **أحمد مختار عمر**

(1) - الألوّسي : المصدر السابق ، م 15 ، ج 30 ، ص 292 .

(2) - ينظر: **الطبري** : المصدر السابق ، م 7 / 452 ، **ابن خالويه** : المصدر السابق ، ص 370 ، **الفارسي** : المصدر السابق ، ج 4 / ص 515 ، **ابن زنجلة** : المصدر السابق ، ص 748 ، **مكي بن أبي طالب القيسي** : المصدر السابق ج 2 / ص 361 ، **البغوي** : المصدر السابق ، م 8 / ج 30 / ص 327 ، **ابن عطية** : المصدر السابق ، ص 1945 **السنين الحلبي** : ج 10 / ص 672 ، **الألوّسي** : المصدر السابق ، م 15 / ج 30 / ص 291 ، **الطاهر بن عاشور** المصدر السابق ، م 12 / ج 30 / ص 70 .

(3) - **الطاهر بن عاشور** : المصدر السابق ، م 12 / ج 30 / ص 70 .

(4) - **الأزهري** : المصدر السابق ج 3 / ص 119 ، **ابن خالويه** : المصدر السابق ، ص 362 ، **الفارسي** : المصدر السابق ، ج 4 / ص 515 ، **ابن زنجلة** : المصدر السابق ، ص 748 ، **مكي بن أبي طالب القيسي** : المصدر السابق ج 2 / ص 361 .

(5) - **ابن خالويه** : المصدر السابق ، ص 362 ، و ينظر أيضا : **عبد اللطيف الخطيب** ، المرجع السابق ، م 10 / ص

أيضا ، حيث يقول : « و نجد بعض القراء يفضّل لفظا على آخر بسبب ما يحقّقه من انسجام و تلاؤم في الفاصلة مع ما قبلها و ما بعدها » (1) .

\*ورودها من فعل لازم ، و متعدّد ، إذ تصاغ الصّفة المشبّهة من اللّازم ، بينما يصاغ اسم الفاعل منهما .

\*عدم ثبوت الصّفة في الموصوف ، و ذلك لأنّ النّخرة التي قد بليت و النّاخرة التي لم تتخر بعد ، يقول السّمين الحلبي « فاعِلٌ لمن صدر منه الفعل ، و فَعِلٌ لمن كان فيه غريزة أو كالغريزة .... » و قيل : ناخرة ، أي : صارت الرّيح تتخرّ فيها ، أي تصوّت و نخرّة ، أي تتخرّ فيها دائما » (2) .

\* دلالتها على أنّها الفارغة ، أي أنّ العظام إذا مرّت الرّيح في جوفها أحدثت صوتا ، و هي دلالة ذهب إليها الكثير من أهل اللّغة و التّفسير أيضا (3) ، يقول البغوي : « و النّاخرة المجوّفة التي تمرّ فيها الرّيح فتتخر ، أي تصوّت » (4) .

ت- دلالتها على اسم الفاعل على أساس أنّ " فَعِلا " لغة في اسم الفاعل " فاعِل " : وهي دلالة صرفيّة محتملة ، ومردّها إلى ما هو آت :

\*عدم التّفرقة بين قراءتها بإثبات الألف ، أو بحذفها ، و هي قراءة الكسائي ، حيث كان لا يهتم لطريقة قراءتها ، بالألف أم بغير الألف (1) .

1- أحمد مختار عمر : دراسات لغويّة في القرآن الكريم و قراءاته ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط 1 ، 1421 هـ ، 2001 م ص 76 .

2- السّمين الحلبي : المصدر السّابق ، ج 10 / ص 672 .

3- ينظر: الطّبري : المصدر السّابق ، م 7 / 452 ، ابن خالويه : المصدر السّابق ، ص 370 ، الفارسي : المصدر السّابق ج 4 / ص 515 ، ابن زنجلة ، المصدر السّابق ، ص 748 ، مكّي بن أبي طالب القيسي ، المصدر السّابق ، ج 2 / ص 361 ، البغوي : المصدر السّابق ، م 8 / ج 30 / ص 327 ، الرّمخشري : المصدر السّابق ، م 4 / ص 522 السّمين الحلبي ، ج 10 / ص 672 ، الألوسي : المصدر السّابق ، م 15 ، ج 30 ، ص 291 .

4- البغوي ، المصدر السابق ، م 8 / ج 30 / ص 327 .

\*ورود " فَعِل " لغة في اسم الفاعل " فاعِل " ، فهما لغتان في نَاخِرَة و نَخِرَة ، و هما بمعنى واحد ، وقد ذهب إلى القول بهذا الرّأي كثير من أهل اللّغة و التّفسير<sup>(2)</sup> ، يقول ابن عطية : « و حكي عن أبي عبيدة ، و أبي حاتم ، و الفرّاء ، و غيرهم أنّ النّاخرة و النّخرة بمعنى واحد كطامِع و طَمِع و حاذِر و حَذِرِ »<sup>(3)</sup> .

\*ورودها بمعنى البالية سواء قرئت بإثبات الألف أم بحذفها ، وقد ذهب إلى القول بهذا الرّأي كثير من أهل اللّغة و التّفسير أيضا<sup>(4)</sup> ، يقول القيسي : « و أكثر النّاس على أنّهما سواء بمعنى البالية التي قد حَوّت ، فدخلت الرّيح فيها ، فيسمع لها فيها نخير ، و هو صوت يحدث فيها من جريان الرّيح فيها »<sup>(5)</sup> .

و ممّا سبق ذكره حول توسّع صيغة " نَخِرَة " يمكن تسجيل بعض الملاحظات :

1 - توسّعت صيغة " نَخِرَة " مفيدة ثلاثة احتمالات دلاليّة ، و هي دلالتها على الصّفة المشبّهة و دلالتها على اسم الفاعل ، و دلالتها على اسم الفاعل على أساس أنّ " فَعِلًا " لغة في اسم

1- الفارسي : المصدر السابق ، ج 4 / ص 515 ، مكّي بن أبي طالب القيسي : المصدر السابق ، ج 2 / ص 361 .

2- ينظر: الفرّاء : المصدر السابق ، م 3 / ص 221 ، الطّبري : المصدر السابق ، م 7 / ص 452 ، ابن خالويه المصدر السابق ، ص 370 ، الفارسي : المصدر السابق ، ج 4 / ص 515 ، ابن زنجلة : المصدر السابق ، ص 748 مكّي بن أبي طالب القيسي : المصدر السابق ، ج 2 / ص 361 ، البغوي : المصدر السابق ، م 8 / ج 30 / ص 327 الزّمخشري : المصدر السابق ، م 4 / ص 522 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 10 / ص 672 ، الألوّسي المصدر السابق ، م 15 ، ج 30 ، ص 291 ، عائشة عبد الرّحمن بنت الشّاطي : التّفسير البياني للقرآن الكريم ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 7 ، ج 1 / ص 136 .

3- ابن عطية ، المصدر السابق ، ص 1945 .

4- ينظر: الفرّاء : المصدر السابق ، م 3 / ص 221 ، الطّبري : المصدر السابق ، م 7 / ص 452 ، ابن خالويه المصدر السابق ، ص 370 ، الفارسي : المصدر السابق ، ج 4 / ص 515 ، ابن زنجلة : المصدر السابق ، ص 748 مكّي بن أبي طالب القيسي : المصدر السابق ، ج 2 / ص 361 ، البغوي : المصدر السابق ، م 8 / ج 30 / ص 327 الزّمخشري : المصدر السابق ، م 4 / ص 522 ، السّمين الحلبي : ج 10 / ص 672 ، الألوّسي : المصدر السابق ، م 15 ، ج 30 / ص 291 ، عائشة عبد الرّحمن بنت الشّاطي : المرجع السابق ، ج 1 / ص 136 .

5- مكّي بن أبي طالب القيسي : المصدر السابق ، ج 2 / ص 361 .

الفاعل " فاعِل " ، و مردّ إفادتها هذه الاحتمالات هو قراءتها على ثلاثة أوجه ، حيث قرئت بحذف الألف ، و هي قراءة وافقت دلالتها على الصفة المشبهة ، و قرئت بإثبات الألف و هي قراءة وافقت دلالتها على الفاعلية ، و قرئت بهما معا دون تفريق ، و هي قراءة وافقت دلالتها على الفاعلية أيضا ، على أساس أنّ " فعلاً " لغة في " فاعِل " .

2 - الدلالات التي شملتها الصيغة كلّها دلالات مركزية، إذ لا يمكن ترجيح دلالة على أخرى ولا قراءة على غيرها، فكّلها جائزة و مقبولة.

3 - احتكم في تصنيف الصيغة ضمن الاحتمالات الدلالية المذكورة مراعاة لضوابط، و هي كما يلي:

أ - الضابط الصرفي : و يتجلى في أنّ دلالة الصفة المشبهة استنتجت بناء على الهيئة التصريفية التي احتملتها الصيغة ، إذ يحتمل أن تكون على بناء " فَعِل " ، و هو احتمال أكدته قراءة الصيغة بحذف الألف بعد نونها ، و هو ما أكد انتماؤها التصريفي ، و قد حدّدت دلالة اسم الفاعل أيضا بناء على ما يوحي به بناؤها الخارجي ، إذ يحتمل أن تكون على بناء " فاعِل " و هو احتمال أكدته قراءة الصيغة بإثبات الألف بعد نونها ، وهو ما أكد انتماؤها التصريفي أيضا ، و قد دلّت الصيغة على معنى واحد ، و هو اسم الفاعل بناء على عدّ " فعِل " و " فاعِل " لغتين ، سواء قرئت بإثبات الألف بعد نونها ، أم بغيرها .

ب- الضابط الدلالي : و يتجلى في مناسبة وظيفة الصيغة صرفيا مع ما أفادته سياقيا ، حيث ناسبت دلالة الصيغة على الصفة المشبهة دلالتها على ثبات وصف العظام بأنّها بالية أي إنّ العظام قد بليت و صارت فارغة بعد طول عهد ، لذلك أصبحت الرياح تنخر فيها دائما ، كما ناسبت دلالتها على اسم الفاعل دلالة وصف العظام بأنّها فارغة ، حيث أصبحت الرياح تنخر فيها ، بعد أن لم تكن كذلك ، و قد ناسبت دلالتها على أنّها اسم فاعل ؛ لأنّ " فعلاً " و " فاعِلاً

" لغتان بمعنى واحد دلالة المزج بين المعنيين ، حيث إنه و بعد أن صارت العظام بالية وفارغة أصبحت الرياح تتخر فيها ، فيُسمع لها فيها نخير ، إذا ، فكلّ مناسب لما وضع له .

ت- ضابط القراءات : و يتجلى في أنّ قراءة الصيغة بحذف الألف بعد نونها وجّهت دلالتها الصرّفية على أساس الصفة المشبهة ، و قراءتها بالألف بعد نونها وجّهت دلالتها على أساس اسم الفاعل ، و قراءتها بالوجهين معا من دون تفريق وجّهت دلالتها على أنّهما لغتان بمعنى واحد .

و يستنتج ممّا سبق ذكره حول توسّع صيغ الصفة المشبهة ما يلي :

- توسّعت صيغ الصفة المشبهة بمختلف أبنيتها ، حيث لم تعبّر عن المعنى الذي وضعت له فقط ، بل إضافة إلى المعنى الذي وضعت له ، عبّرت عن دلالات أخرى ، كدلالتها على صيغة المبالغة ، و اسم الفاعل ، و المصدر ، و اسم الجنس الإفرادي ، و اسم الجنس الجمعي ، و اسم الجنس ، و هو ما يؤكّد مفهوم التوسّع في دلالة الصيغ ، حيث يقصد به إيراد أكثر من معنى واحد في السياق نفسه .

- حملت صيغ الصفة المشبهة بمختلف أبنيتها احتمالات دلالية كثيرة ، ويعود السبب في ذلك إلى :

\* قابليتها للتعدّد الدلالي ، حيث تحتوي صيغها على طاقة دلالية كبيرة تجعلها تضمّن صيغتين ، أو ثلاث صيغ ، أو أكثر من ذلك في صيغة واحدة تحمل المعاني كلّها .  
\* اختلاف المفسّرين واللّغويين حول تقديرها .

\* تناوبها مع صيغ أخرى ؛ كتناوبها مع صيغ اسم الفاعل ، حيث أفادت بعض الصيغ التي وردت على بناء " فَعِيل " دلالة اسم الفاعل " فاعِل " ، و " مُفْعِل " ، و " مُفَاعِل " .

\* اشتراكها مع صيغ أخرى في بعض الأبنية ، ومن ذلك : اشتراكها مع صيغ المبالغة في الأبنية " فَعِيل " ، " فَعِل " ، " فَعَال " ، " فَعُول " ، و اشتراكها مع المصدر في بناء " فَعِيل " .

\* نقل بعض أبنيتها من المعنى الخاصّ الدالّ عليها و هو دلالة الصّفة المشبّهة إلى معنى أعمّ و أشمل ، وهو دلالتها على بعض الوظائف الصرفيّة الأخرى ، و من ذلك نقل البناء " فَعِيل " و " فَعَل " من الصّفة المشبّهة لإفادة معنى المبالغة ، و نقل البناء " فَعِيل " من الصّفة المشبّهة لإفادة معنى اسم الفاعل و اسم المفعول ، و نقله من المصدر إلى الصّفة المشبّهة وصيغة المبالغة .

\* قراءة بعض صيغها على أوجه مختلفة ، إذ الاختلاف في القراءة يؤدّي بلا شكّ إلى التباين الدلالي ، ومن ثمة إلى التعدّد الدلاليّ .

- كان للصيغ التي وردت على بناء " فَعِيل " مجال أكبر للتوسّع بالنظر إلى بقيّة الصيغ الأخرى ، إذ حملت في طياتها طاقة دلاليّة كبيرة جعلتها تختزن العديد من الاحتمالات الدلاليّة ، كلّها مرادة من غير ترجيح .

- أسهم السّياق بشكل كبير في توسّع الصيغ ، حيث كانت له القدرة على استيعاب أكثر من احتمال دلاليّ لصيغة واحدة ، من جهة ، و اختراق ما هو مألوف ، و تحويله إلى ما هو غير مألوف ، والعكس ، من جهة أخرى .

## المبحث الثاني : التوسّع الدلالي لصيغ المبالغة

أولاً : صيغة المبالغة - مضمومما - أبنيتهما :

أ - مضمومما :

عدت صيغة المبالغة من المشتقات الملحقة باسم الفاعل ، إذ إنه يحوّل إليها لإفادة المبالغة والكثرة<sup>(1)</sup> ، و هي « كلّ وصف مشتقّ من فعل لازم أو متعدّد ، مجرد ، أو مزيد صحيح أو معتلّ ، يدلّ على ذات ووصف قائم بهذه الذات التي صدر منها هذا الفعل أو توجّه منها ، بشرط أن يكون الوصف دالاً على المبالغة بقوّته أو بكثرتّه أو بتكراره أو بمجموع هذه الأمور »<sup>(2)</sup> .

ويتّضح من خلال ما سبق ذكره أنّ صيغة المبالغة تتفق مع صيغة اسم الفاعل في الدلالة على القيام بحدث ما ، أو الاتّصاف به ، غير أنّها تختلف عنه في كونها تفيد الدلالة على الكثرة و المبالغة ، في حين يفيد الدلالة على القلّة و الكثرة .

ب - أبنيتهما :

لصيغة المبالغة أبنية كثيرة ومتعدّدة تتفاوت في شهرتها وذيوعها<sup>(3)</sup> ، و يمكن حصر بعضها على هذا النحو :

- (1) - ينظر : سيبويه : المصدر السابق ، ج 1 / ص 110 ، المبرد : المصدر السابق ، ج 2 / ص 112 ، أحمد الحملاوي : المرجع السابق ، ص 46 ، فخر الدين قباوة : المرجع السابق ، ص 153 ، خديجة الحديثي : المرجع السابق ، ص 269 .
- (2) - صبري المتولّي : المرجع السابق ، ص 61 .
- (3) - لا يسع البحث للخوض في مسألة قياس وسماع أبنية المبالغة ، وقد وقع اختلاف كبير بين علماء اللّغة القدماء والمحدثين حول هذه المسألة ، و للتوسّع في هذا المجال ينبغي الرجوع إلى : سيبويه : المصدر السابق ، ج 1 / ص 110

1- **فَعَالٌ** : مبنى صرفي تأتي المبالغة فيه من تكرار وقوع الفعل مرّة بعد مرّة أخرى ، وهو من أقوى أبنية المبالغة دلالة على الشّيء الملازم لصاحبه حتى يصبح حرفة ملازمة له في الوصف (1).

2- **فَعُولٌ** : من أبنية المبالغة تفيد وصف المداوم على الشّيء المكثّر فيه ، بحيث قوي عليه (2) وهو بناء مشترك بين الصّفة المشبّهة وصيغة المبالغة ، و المصدر .

3- **فَعِيلٌ** : من أبنية المبالغة يدلّ على معاناة الأمر و تكراره حتى أصبح كأنّه خلقة في صاحبه وطبيعة فيه (3) ، وهو بناء مشترك بين الصّفة المشبّهة و صيغة المبالغة ، وقد يكون منقولاً من " فَعِيل " الذي هو من أبنية الصّفة المشبّهة ، غير أنّ الفرق بينهما يتجلّى في أنّ " فَعِيل " الخاصّ بالصّفة المشبّهة يدلّ على الثّبوت فيما هو خلقة ، أو بمنزلتها ، بينما " فَعِيل " الخاصّ بالمبالغة يدلّ على تكرار الأمر وتكثيره حتى أصبح كأنّه خلقة فيه (4).

4- **فَعِلٌ** : مبنى صرفي يطلق على من صار له الفعل عادة (5) ، ويطلق على الذي يكثر منه الفعل كثرة لا ترقى إلى درجة الثّبوت ، غير أنّه مصحوب بهيجان و خفة و اندفاع ، و قد يكون الأصل فيه أيضاً أنّه من أبنية الصّفة المشبّهة ، لكنّه نقل إلى أبنية صيغة المبالغة

---

المبرّد : المصدر السّابق ، ج/2 ص 112...115 ، ابن السّراج ، المصدر السّابق ، ج/2 ص 123...125 ، أحمد الحملاوي المرجع السّابق ، ص 46 ، عبده الرّاجحي : المرجع السّابق ، ص 77 - 78 ، فخر الدّين قباوة : المرجع السّابق ، ص 153...155 .

- 1- ينظر: المبرّد : المصدر السّابق ، ج 3 / ص 161 ، الرّضوي الإسترأبادي : المرجع السّابق ، ج 2 / ص 84 - 85 ابن يعيش : المصدر السّابق ، ج 4 / ص 88 ، فاضل صالح السّامرائي : معاني الأبنية في العربيّة ، ص 94...96 .
- 2- ينظر: الفارابي ، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم : ديوان الأدب ، تحقيق أحمد مختار عمر ، مراجعة إبراهيم أنيس مؤسّسة الشّعب للصحافة و الطّباعة و النّشر ، القاهرة ، مصر ، ج 3 / ص 370 ، العسكري ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل : الفروق اللّغويّة تحقيق محمّد إبراهيم سليم ، دار العلم و النّفاعة للنّشر و التّوزيع ، القاهرة ، مصر ، ص 24 السيّوطي : همع الهوامع ، ج 5 / ص 88 ، فاضل صالح السّامرائي : المرجع السّابق ، ص 100 .
- 3- ينظر: السيّوطي : المصدر نفسه ، ج 5 / ص 88 ، فاضل صالح السّامرائي : المرجع نفسه ، ص 102 - 103 .
- 4- ينظر: السّامرائي : المرجع نفسه ، ص 102 .
- 5- ينظر: السيّوطي : المصدر السّابق ، ج 5 / ص 88 .

ويتجلى الفرق بينهما في أن الأول خاص بالأعراض الثابتة ، و الثاني خاص بتكثير الفعل وتكراره ، بحيث لا يرقى إلى درجة الثبوت (1) .

5- **مِفْعَال** : وهو مبنى صرفي يدل على تكثير وقوع الحدث و تكراره و المداومة عليه حتى يصبح عادة في صاحبه (2) ، و هو مبنى يرد أيضا في أبنية اسم الآلة (3) .

6- **فِعْيَلٌ** : وهو مبنى صرفي كثير الاستخدام في اللغة ، على الرغم من عدّه ضمن الأبنية السماعية ، و يخصّص لمن فعل الشيء مرّة أو مرّتين ، حتى يكثر منه أو يكون له عادة (4) .

7- **فُعَالٌ و فُعَالٌ** : مبنيان صرفيان معدولان عن بناء " فَعِيل " الخاصّ بالصفة المشبهة ، و الذي يتحوّل إلى " فُعَال " أثناء المبالغة في الوصف ؛ كطَوِيل و طُوَال ، كما يتحوّل أيضا إلى " فُعَال " بتشديد العين ، إذ أريد الزيادة في المبالغة فيه ، نحو: كُبَار ، عَجَاب (5) .

8- **فَعْلَانٌ** : وهو مبنى صرفي مشترك بين الصفة المشبهة و صيغة المبالغة ، و يكون لما دلّ على خلو أو امتلاء في الوصف أو المبالغة فيه (6) ، ونظرا لدلالة هذا البناء على صفة غير ثابتة ، فقد ارتأى إسماعيل عمارة تصنيفه ضمن أبنية المبالغة (7) ، وهو أمر لا يمكن رفضه

(1)- ينظر: فاضل صالح السامرائي: معاني الأبنية في العربية، ص 102 .

(2)- ينظر: سيبويه: المصدر السابق، ج 1/ ص 110 ، المبرد: المصدر السابق، ج 2 / ص 112 - 113 ، الفارابي المصدر السابق، ج 1 / ص 310 ، ابن فارس: الصحابي في فقه اللغة العربية و مسائلها و سنن العرب في كلامها ، ص 170 .

(3)- ينظر: السيوطي: المصدر السابق، ج 5 / ص 88 .

(4)- ينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب، حقه و علق على حواشيه ووضع فهارسه محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ص 330 - 331 ، الفارابي، المصدر السابق، ج 1 / ص 339 - 340 ، فاضل صالح السامرائي: المرجع السابق، ص 103 - 104 .

(5)- ينظر: فاضل صالح السامرائي: المرجع السابق، ص 103 .

(6)- ينظر: سيبويه، المصدر السابق، ج 4 / ص 23 - 24 ، الرضي الاستربادي: المصدر السابق، ج 1 / ص 144

(7)- ينظر: إسماعيل أحمد عمارة: المرجع السابق، ص 59 .

لأن دلالة بناء " فَعْلَان " على الصفة المشبهة مرتبطة بالثبوت و الاستمرار ، بينما دلالاته على صيغة المبالغة مرتبطة بتكرار الحدث وتجده من غير ثبوت ، وهو فرق أساسي بين الصيغتين وجب مراعاته .

9- فَعْلَوْتُ : وهو مبنى صرفي أضيفت له الواو و التاء للمبالغة، يقول ابن جنّي : « و المأكوتُ فَعْلَوْتُ منه ، زادوا الواو و التاء للمبالغة بزيادة اللفظ »<sup>(1)</sup> .

10- فُعْلَاءَةٌ : مبنى صرفي يفيد الدلالة على الكثرة و المبالغة <sup>(2)</sup> .

و بالإضافة إلى هذه الأبنية ، فقد أثبت الأداء اللغوي كثير من الأبنية ؛ منها : فاعولٌ مَفْعِيلٌ ، فَيُعُولٌ ، مِفْعَلٌ ، فُعُولٌ ، مِفْعِيلٌ ، فَعَالَةٌ ... <sup>(3)</sup> .

### ثانياً - تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ المبالغة :

لا تعتبر الصيغة الصرفية في كثير من الأحيان عن منحائها الحقيقي من خلال شكلها الخارجي ، حيث إنّ بناءها يعبر عن دلالتها التي وضعت لها ، لكن حضورها في السياق النصّي يضيف إليها دلالات أخرى تضاف إلى دلالتها الأصلية ، و هو ما يؤدي إلى توسعها و إثراء دلالتها ، و من شواهد ذلك ما يوضّحه الجدول الآتي :

### جدول (15) : يوضّح تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ المبالغة

موطنها	احتمالاتها الدلالية	صيغ المبالغة	البناء
﴿ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴾ [ التين : 03 ]	- صيغة مبالغة - صفة مشبهة - اسم مفعول - اسم فاعل	الأميين	

(1) - ابن جنّي ، المحتسبُ في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها ، ج2 / ص 218 .

(2) - ينظر: ابن قتيبة : المصدر السابق ، 542 ، السيوطي : المزهري في علوم اللغة و أنواعها ، ج 2 / ص 243 .

(3) - ينظر: السيوطي : المصدر نفسه ، ج 2 / ص 243 ، فخر الدين قباوة : المرجع السابق ، ص 154-155 صبري المتولي : المرجع السابق ، ص 61 .

<p>﴿ ذَلِكْ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ ﴾ [ آل عمران : 58 ]</p>	<p>- صيغة مبالغة - اسم مفعول - اسم فاعل - النسب</p>	<p>الحكيم</p>	<p>فَعِيل</p>
<p>﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ [ الفرقان : 48 ]</p>	<p>- صيغة مبالغة - مصدر - اسم مصدر - اسم فاعل - صفة مشبهة</p>	<p>طهُورًا</p>	<p>فَعُول</p>
<p>﴿ نَحْنُ أَكْثَرُ بِمَا يَقُولُونَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِحَبِيرٍ ﴾ [ ق : 45 ]</p>	<p>- صيغة مبالغة - اسم فاعل - اسم مفعول</p>	<p>جَبَّارٍ</p>	<p>فَعَال</p>
<p>﴿ إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ﴾ [ النبأ : 21 ]</p>	<p>- صيغة مبالغة - اسم مفرد - النسب - اسم فاعل بمعنى فاعلة - اسم فاعل بمعنى متفعل - مصدر</p>	<p>مِرْصَادٍ</p>	<p>مِفْعَال</p>

يتضح من خلال الجدول أنّ صيغ المبالغة الواردة في القرآن الكريم بمختلف أبنيتها سواء أكانت سماعية أم قياسية ، أفادت دلالات صرفية متعددة ، إلى جانب دلالتها التي وضعت لها وفيما يلي توضيح لذلك :

#### 1- بناء فَعِيل :

1-1 - بناء " فَعِيل " بين دلالة صيغة المبالغة و الصفة المشبهة و اسم المفعول و اسم الفاعل :

لأو من أمثلة توسّع صيغ المبالغة الواردة على هذا البناء ، قول الحقّ تبارك وتعالى ﴿ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴾ [ التين : 03 ] ، حيث أفادت صيغة " الأمين " هذه الاحتمالات الدلالية

أ- دلالتها على صيغة المبالغة : و هي الدلالة المركزية للصيغة ، حيث إنّها وردت على بناء " فَعِيل " ، و هو بناء عدّ من الأبنية المشهورة في أبنية المبالغة ، يقول سيبويه :

« و أجروا اسم الفاعل ، إذا أرادوا أن يببالغوا في الأمر مُجْراه إذا كان على بناء فاعِلٍ ؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعلٍ من إيقاع الفعل ، إلاّ أنّه يريد أن يُحدِّثَ عن المبالغة ، فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى : فَعُولٌ ، و فَعَّالٌ ، و مِفْعَالٌ ، و فَعِلٌ ، و قد جاء : فَعِيلٌ ، كَرَحِيمٍ و عَلِيمٍ ، و سَمِيعٍ ، و بَصِيرٍ »<sup>(1)</sup> ، و بذلك يكون مبنى الصيغة مطابقا لمعناها ، حيث وصف البلد وهو مَكَّةُ المَكْرَمَةُ بالأمين مبالغة فيما يتميز به هذا البلد و هو بلد يأمن كلّ من دخله سواء أكان إنسانا أم حيوانا أم طيرا ، و هي دلالة ذهب إلى تأكيدها كلّ من أبي حيان الأندلسي و السّمين الحلبي<sup>(2)</sup> ، وقد وافقهما عبد الخالق عزيمة في مذهبهما<sup>(3)</sup> يقول أبو حيان : « وهذا البلد الأمين هو مَكَّةُ ، و أمينٌ للمبالغة أي : أمن من فيه ومن دخله ، وما فيه من طير وحيوان »<sup>(4)</sup> .

ب- دلالتها على الصفة المشبهة : وهو احتمال فرضه مبناها الصّرفي الذي عدّ أيضا مبنى رئيسا في مباني الصفة المشبهة الذي يكثر في باب " فَعَلٌ " <sup>(5)</sup> ، وهو توجه أقرّ به أيضا كلّ من أبي حيان الأندلسي و السّمين الحلبي<sup>(6)</sup> ، و وافق عليه عبد الخالق عزيمة<sup>(7)</sup> ، يقول السّمين الحلبي : « و يجوز أن يكون من : أَمَّنَ الرَّجُلُ بضمّ الميم ، أمانة فهو أمين و أمانته : حِفْظُهُ من دخله كما يحفظُ الأمين ما يُؤْتَمَنُ عليه »<sup>(8)</sup> .

- (1) - سيوييه : المصدر السابق ، ج 1 / ص 110 ، و ينظر أيضا : أحمد الحملاوي : المرجع السابق ، ص 46 .
- (2) - ينظر : أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 486 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 11 / ص 52 .
- (3) - ينظر : محمّد عبد الخالق عزيمة ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، دار الحديث ، القاهرة ، ق 2 / ج 4 / ص 35 .
- (4) - أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 486 .
- (5) - ينظر : فاضل صالح السّامرائي : معاني الأبنية في العربية ، ص 83 - 86 .
- (6) - ينظر : أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 486 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 11 / ص 52 .
- (7) - ينظر : محمّد عبد الخالق عزيمة : المرجع السابق ، ق 2 / ج 4 / ص 35 .
- (8) - السّمين الحلبي ، المصدر السابق ، ج 11 / ص 52 .

ت- دلالتها على اسم المفعول : و هي دلالة صرفية محتملة أيضا فرضها البناء الذي وردت عليه الصيغة ، حيث وردت على بناء " فَعِيل " ، و هو مبنى سماعي يرد عليه اسم المفعول من الثلاثي ، و هو من الأبنية التي تنوب عن مفعول (1) ، و بذلك تكون صيغة " الأَمِين " قد أفادت دلالة المأمون ، و هو مذهب كثير من المفسرين و اللغويين (2) ، يقول السمين الحلبي : « ويجوز أن يكون بمعنى مفعول من أَمِنَه ؛ لآتته مأمون الغوائل » (3) .

ث- دلالتها على اسم الفاعل : و هي دلالة صرفية محتملة أيضا ، فرضها البناء الذي وردت عليه الصيغة ، حيث وردت على بناء " فَعِيل " ، و هو بناء ينوب عن " فاعِل " و يفيد معناه (4) ، لذلك فإن " الأَمِين " دلّ على " الآمِن " ، وهي دلالة أكدها كثير من المفسرين (5) (5) يقول البغوي مؤكدا هذه الدلالة : « أي : الآمِن ، يعني ، مكة ، يأمنُ فيه الناس في الجاهلية والإسلام » (6) .

### وفحوى القول في مجمل الدلالات الصرفية التي اختزنتها صيغة " الأَمِين " ما يلي :

- 1- ينظر: السيوطي : همع الهوامع ، ج 6 / ص 58 - 59 ، خديجة الحديثي : المرجع السابق ، فخر الدين قباوة المرجع السابق ص 158 .
- 2- ينظر: البيضاوي ، المصدر السابق ، م 3 / ج 30 / ص 549 ، أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 486 ، السمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 11 / ص 52 ، الشوكاني : المصدر السابق ، م 8 / ج 30 / ص 1637 الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 12 / ج 30 / ص 422 ، محمد عبد الخالق عزيمة : المرجع السابق ، ق 2 / ج 4 / ص 35 .
- 3- السمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 11 / ص 52 .
- 4- ينظر: محمد الطنطاوي : المرجع السابق ، ص 86 ، هادي نهر : المرجع السابق ، ص 118 ، شعبان صلاح : المرجع السابق ، ص 30 .
- 5- ينظر: الفراء : المصدر السابق ، م 3 / ص 166 ، البغوي : المصدر السابق ، م 8 / ج 30 / ص 471 ، ابن عطية المصدر السابق ، ص 1990 ، ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 1566-1567 ، البيضاوي : المصدر السابق ، م 3 / ج 30 / ص 549 ، القرطبي : المصدر السابق ، م 10 ، ج 20 / ص 354-355 ، الشوكاني : المصدر السابق ، م 8 / ج 30 / ص 1637 ، الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 12 / ج 30 / ص 422 .
- 6- البغوي : المصدر السابق ، م 8 / ج 30 / ص 471 .

1- تعددت الوظائف الصرفية لصيغة " الأيمن " الواردة على بناء " فَعِيل " ، فشملت المبالغة واسم الفاعل ، و الصفة المشبهة ، و اسم المفعول ، وقد كان مردّ هذا التعدد الصرفي إلى :

أ - الاختلاف الكبير الذي وقع بين المفسرين حول تقدير الصيغة .

ب - مدى تقبل هذه الصيغة لمختلف الوظائف الصرفية ؛ لأنّ بناءها التصريفي بناء مشترك بين مجموعة من المشتقات .

2- صنفت الصيغة ضمن الوظائف الصرفية المذكورة مراعاة لضوابط صرفية ، و دلالية و فيما يلي تفصيلها :

أ - الضابط الصرفي : و يتجلى في أنّ تقبل الصيغة لكلّ وظيفة صرفية كان بالنظر إلى عدّة أسباب ؛ فمردّ دلالة الصيغة على المبالغة إلى عدّة عوامل ، أهمّها :

• بناء " فَعِيل " من الأبنية القياسية المشهورة في أبنية المبالغة، يقول أحمد الحملاوي : « و قد تحوّل صيغة " فاعِل " للدلالة على الكثرة و المبالغة في الحدث إلى أوزان خمسة مشهورة تسمّى صيغ المبالغة ، و هي : " فَعَالٌ " بتشديد العين كأكَّالٍ ، و شَرَّابٍ ، و " مَفْعَالٌ " كمنْحَارٍ ، و " فَعُولٌ " ، كغَفُورٍ ، و " فَعِيلٌ " : كسميعٍ ، و " فَعِلٍ " بفتح الفاء وكسر العين كحذِرٍ « (1) .

• دلالة بناء " فَعِيل " على معاناة الأمر وتكراره حتّى أصبح كأنّه خِلقة في صاحبه ؛ فوصف البلد بالأيمن مقترن بتكرار فعل الأمن فيه حتّى أصبح صفة متعلّقة به .

• يبنى بناء " فَعِيل " من الأبواب الصرفية الثلاثة [ فَعِل ، فَعَلَ ، فَعُل ] ، وقد حدّد فعل بناء " فَعِيل " في هذا المقام بـ " أَمِنَ " .

• بناء " فَعِيل " يأتي من اللازم و المتعدّي ، وصيغ المبالغة تأتي من المتعدّية أكثر من اللازمة و " أَمِنَ " فعل متعدّد .

• تصاغ صيغة المبالغة من الفعل المتعدّي ، و هو مقياس رئيس تصنّف على أساسه صيغة المبالغة (1) .

و يعود احتمال دلالة الصيغة على الصفة المشبهة إلى أسباب كثيرة أيضا ، منها :

\* بناء " فَعِيل " بناء رئيس في أبنية الصفة المشبهة ، و قد يكون هذا البناء منقولا من أبنية الصفة المشبهة إلى أبنية صيغة المبالغة ، كما ذهب بعض اللغويين ، يقول السامرائي : « وتوضيح الأمر أنّ هذا البناء منقول من " فَعِيل " الذي هو من أبنية الصفة المشبهة أيضا » (2) .

• يبني بناء " فَعِيل " من الأبواب الصرفيّة الثلاثة [ فَعَلَ ، فَعِلَ ، فَعَّلَ ] ، و يكثر في باب " فَعَّلَ " و قد حدّد فعل بناء " فَعِيل " على هذا التصنيف " ب : أَمِنَ " ، يقول ابن منظور : « ولقد أَمِنَ يَأْمُنُ أمانة » (3) .

• تصاغ الصفة المشبهة من الفعل اللازم ، و هو مقياس رئيس تصنّف على أساسه الصفة المشبهة (4) .

• تكثر الصفة المشبهة في باب " فَعَّلَ " ، و أمّا ما جاء منها متعدّيا ، فهو ملحق بباب " فَعَّلَ " المضموم العين ، إذ قد يحوّل " فَعَلَ ، أو فَعِلَ " إلى " فَعَّلَ " للدلالة على الثبوت .

• الإقرار بدلالة بناء " فَعِيل " على الصفة المشبهة ، بدلا من صيغة المبالغة يعود أيضا إلى أنّ " فَعِيلًا " إذا أريد به المبالغة حوّل إلى " فُعَال " ، و إذا أريد الزيادة في المبالغة حوّل إلى " فُعَال " (5)

(1) - ينظر: أحمد مختار عمر ، أسماء الله الحسنى - دراسة في البنية و الدلالة ، ص 97 .

(2) - فاضل صالح السامرائي : المرجع السابق ، ص 102 ، و ينظر أيضا : أحمد مختار عمر ، المرجع نفسه ، ص 97 .

(3) - ابن منظور ، المصدر السابق ، م/1ج/2 / ص 141 ، باب الهمزة ، مادة ( أَمِنَ ) .

(4) - ينظر: أحمد مختار عمر : المرجع السابق ، ص 97 .

(5) - ينظر: فاضل صالح السامرائي : المرجع السابق ، ص 86 .

و مردّ احتمال دلالة الصيغة على اسم المفعول إلى عوامل كثيرة ، أهمّها :

• بناء " فَعِيل " من الأبنية السماعيّة في أبنية اسم المفعول ، و التي تنوب عن مفعول إذا دلّت على المبالغة ، يقول السامرائي : « ومن الصيغ التي تفيد مبالغة اسم المفعول فُعْلَةٌ نحو صُرْعَةٌ وهو الذي يُصْرَعُ كثيرا ،...، وفَعِيلٌ ، نحو حميد ، وهو الذي لا يزال يُحَمَدُ كثيرا ، و رجيم ، وهو الذي يُرْجَمُ كثيرا »<sup>(1)</sup> .

• إيراد " فَعِيل " الدالّ على المبالغة بمعنى مفعول من باب التناوب الحاصل بين الصيغتين فصيغة المبالغة ترد دالّة على اسم المفعول ، و اسم المفعول يرد دالّا على المبالغة ، فكلاهما يحلّ محلّ الآخر .

• تمّ اختيار بناء " فَعِيل " بدلا من " مفعول " على الرّغم من دلالاته عليه ؛ لأنّ " فَعِيلًا " أبلغ من " مفعول " و أشدّ ، فإنّ صيغة " مفعول " تدلّ على الشدّة و الضّعف في الوصف بخلاف " فَعِيل " التي تفيد الشدّة و المبالغة في الوصف<sup>(2)</sup> ، فالوصف بمأمون يكون أقلّ دلالة وبلاغة من الوصف بمأمين الذي كان أمنا بالغا ، لذا عدل عن مأمون إلى أمين .

و يعود احتمال دلالة الصيغة على اسم الفاعل إلى أسباب كثيرة ، و هي على هذا النّحو :

• بناء " فَعِيل " من الأبنية السماعيّة في أبنية اسم الفاعل ، و التي تنوب عن فاعل إذا دلّت على المبالغة .

• دلالة بناء " فَعِيل " على بناء " فاعل " ، و " فاعِل " بناء قياسي في أبنية اسم الفاعل .

• بناء " فاعِل " بناء محوّل إلى المبالغة إذا دلّ على التكرار و الكثرة .

ب - الضّابط الدلالي : و يتجلّى في أنّ تقبّل الصيغة للاحتتمالات الدلاليّة الأربعة يعود إلى أنّ السياق يحتملها جميعا ، فدلالاتها على صيغة المبالغة يحتملها السياق ، حيث وُصِفَ البلد بالأمين وهو مكّة المكرّمة مبالغة فيما يميّز به هذا البلد ، بحيث يأمن النّاس و الطّير و الحيوان

(1) - المرجع السابق ، ص 63 .

(2) - ينظر: فاضل صالح السامرائي: معاني الأبنية في العربيّة ، ص 54 .

وهي دلالة موافقة لما اقتضاه سياق الآية ، كما يحتمل السياق أيضا دلالة الصفة المشبهة ، وهو أمر يناسب ثبات واستمرار صفة الأمن في هذا البلد ، و هو تناسب تقتضيه دلالة صيغة " الأمين " على اسم المفعول " المأمون " ، فكل من دخل مكة المكرمة من إنسان أو طير أو حيوان ، فهو مأمون من كل الغوائل ، و هو تناسب تقتضيه دلالة اسم الفاعل أيضا ، حيث إنّ الآمن " هو الذي يأمن كل من دخل إلى البلد الممثل في مكة المكرمة ، أو أنّ الذي يدخله سيكون آمنا ، و عليه فلا يمكن ترجيح احتمال دلاليّ على آخر ، فالسياق مفتوح على الاحتمالات الدلالية كلّها فمكة المكرمة بلد وصف بالأمن و المأمون ، كما وصف بثبات صفة الأمن فيه والمبالغة فيها ، و هذا بخلاف ما لو تمّ التعبير عنها بصيغة " الآمن " أو " المأمون " ، ممّا يقصر الكلام على معنى واحد ، إذ وبدلا من التعبير بأربع صيغ عبّر عن سياق الآية بصيغة واحدة ، شملت عدّة مدلولات ، وهو ما يؤكد توسّعها ، يقول السامرائي : « إنّه باختيار لفظ " الأمين " جمع معنيي الأمن و الأمانة ، و جمع معنى اسم الفاعل و اسم المفعول ، و جمع الحقيقة و المجاز فهو أمين و مأمون ، و هذه المعاني كلّها مرادة مطلوبة » (1) .

## 1-2- بناء " فعيل " بين دلالة صيغة المبالغة و اسم المفعول و اسم الفاعل و التسمية :

لومن شواهد تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ المبالغة التي وردت أيضا على بناء " فعيل " صيغة " حكيم " في قوله عزّ وجلّ ﴿ ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذُّكْرِ الْحَكِيمِ ﴾ [ آل عمران : 58 ] حيث شملت عدّة احتمالات دلالية ، كلّها مرادة ومطلوبة من غير ترجيح أحدها ، وفيما يلي تفصيل لذلك :

أ- دلالتها على صيغة المبالغة : و هي الدلالة الأصلية للصيغة ، حيث إنّها وردت على بناء " فعيل " ، و هو بناء عدّ من الأبنية المشهورة في أبنية المبالغة (2) ، و بذلك يكون مبنى الصيغة

(1)- فاضل صالح السامرائي : التعبير القرآني ، ص 341 .

(2)- ينظر : سيبويه : المصدر السابق ، ج 1 / ص 110 ، أحمد الحملاوي : المرجع السابق ، ص 46 .

مطابقا لمعناها ، فالقرآن العظيم وصف بالحكيم ؛ لأنه في غاية الإتقان و الإحكام والبيان وهو توجه أقرّ به كثير من المفسرين (1) يقول السمين الحلبي : « و الحكيم صيغة مبالغة مُحَوَّلٌ من فاعِلٍ ؛ كضربٍ من ضاربٍ ، ووَصِفَ الكتابَ بذلك مجازا ؛ لأنّ هذه الصفة في الحقيقة لمُنزِله و المتكلم به ، فوَصِفَ بصفة مَنْ هو من سببه ، و هو الباري تبارك و تعالى أو لأنّه ناطقٌ بالحكمة ، أو لأنّه أحكمٌ في نظمه » (2) .

ب- دلالتها على اسم المفعول : و هي دلالة صرفية محتملة أيضا فرضها البناء الذي وردت عليه الصيغة ، حيث وردت على بناء " فَعِيل " ، و هو بناء ينوب عن " مُفْعَل " و يفيد معناه (3) ، لذلك فإنّ " الحكيم " دلّ على " المُحَكَّم " ، و هي دلالة ذهب إليها كثير من المفسرين (4) ، يقول الرّازي : « و الثالث : أنّه بمعنى المُحَكَّم ، فَعِيلٌ بمعنى مُفْعَلٌ ، قال الأزهري ، وهو شائع في اللّغة ، لأنّ حكمت يجري مجرى أحكمت في المعنى ، فَرَدَّ إلى الأصل ، و معنى المُحَكَّم في القرآن أنّه أحكم عن تطرّق وجوه الخلل إليه » (5) .

ت- دلالتها على اسم الفاعل : و هي دلالة صرفية محتملة أيضا ، فرضها البناء الذي وردت عليه الصيغة ، حيث وردت على بناء " فَعِيل " ، و هو بناء ينوب عن " فاعِل " و يفيد معناه (6)

(1) - ينظر: الزمخشري : المصدر السابق ، م 1 / ص 343 ، الرّازي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 82 ، أبو حيّان

الأندلسي : المصدر السابق ، ج 2/ص 499 ، السمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 3 / ص 217 .

(2) - السمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 3 / ص 217 .

(3) - ينظر: أحمد الحملاوي : المرجع السابق ، ص 48 .

(4) - ينظر: ابن عطية : المصدر السابق ، ص 309 ، الرّازي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 82 ، البيضاوي : المصدر

السابق ، م 1 / ج 3 / ص 265 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 2/ص 499 ، السمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 3 / ص 217 .

(5) - الرّازي : المصدر نفسه ، ج 8 / ص 82 .

(6) - ينظر: أحمد الحملاوي : المرجع السابق ، ص 48 ، محمّد الطنطاوي : المرجع السابق ، ص 86 ، هادي نهر :

المرجع السابق ، ص 118 .

لذلك فإنّ " الحكيم " دلّ على " الحاكم " ، وهي دلالة أكّدها بعض المفسّرين (1) ، يقول ابن عطية : « و يحتمل أن يتأوّل بمعنى مصرّح بالحكمة ، فيكون بناء اسم فاعل » (2) .

ث- دلالتها على النسب : و هي دلالة صرفيّة محتملة أيضا ، و بذلك يكون المعنى ذي الحكمة ، و هي دلالة ذهب إليها بعض المفسّرين (3) ، يقول الرّازي في وصف القرآن العظيم بكونه ذكرا حكيمًا ، ذاكرا أحد وجوهه : « الثّاني : معناه : ذو الحكمة في تأليفه و نظمه وكثرة علومه » (4) .

### و يتبيّن ممّا قيل حول توسّع صيغة " الحكيم " ما يلي :

1- توسّعت صيغة " حكيم " في سياقها الشّريف توسّعا كبيرا، حيث شملت العديد من الاحتمالات الدلاليّة؛ صيغة مبالغة، اسم مفعول، اسم فاعل، النسب.

2 - استنتجت الوظائف الصّرفيّة لصيغة " حكيم " مراعاة لضوابط صرفيّة، و أخرى دلاليّة وفيما يلي تفصيل لذلك :

أ - الضّابط الصّرفي : و يتجلّى في أنّ بناء " فَعِيل " بناء مؤهّل لاحتمال أكثر من معنى لذلك اختزنت الصّيغة في طيّاتها عدّة احتمالات دلاليّة ، و كلّ احتمال دلالي له ما يبرّره فصيغة المبالغة وجهت عل هذا النّحو لأسباب ، منها :

- بناء " فَعِيل " مبني يؤدي وظيفة صيغة المبالغة ، وهو من الأبنية المشهورة في صيغ المبالغة
- بناء " فَعِيل " يبنى من الأبواب الصّرفيّة الثلاثة [ فَعَل ، فَعَلَ ، فَعُل ] ، وقد حدّد فعل بناء " فَعِيل " في هذا المقام بـ " حَكَمَ " .

(1)- ينظر: ابن عطية : المصدر السابق ، ص 309 ، الرّازي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 82 .

(2)- ابن عطية : المصدر نفسه ، ص 309 .

(3)- ينظر: الطّبري : المصدر السابق ، م/2 ص 268 ، ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 198 ، الرّازي : المصدر

السابق ج 8 / ص 82 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج2/ص 499 .

(4)- الرّازي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 82 .

- بناء " فَعِيل " يأتي من اللازم و المتعدّي، وصيغ المبالغة تأتي من المتعدّي أكثر من اللازم و " حَكَمَ " فعل متعدّد.

و يعود احتمال دلالة الصيغة على اسم المفعول إلى أسباب كثيرة أيضا ، منها :

- بناء " فَعِيل " يرد دالاً على اسم المفعول " مُفْعَل " ، و هو تتاوب يحصل بينهما ، إذ قد ينوب بناء عن آخر ، و يحصل التبادل بينهما .

- بناء " فَعِيل " أوّل بدلالة اسم المفعول ؛ لأنّ اسم المفعول يُصاغ قياساً من الفعل الثلاثي على وزن مفعول ، ومن غير الثلاثي بقلب ياء المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل آخره ، وبناء على هذا ، فإنّ " حكيم " وردت بمعنى " مُحَكَم " ؛ أي أنّ اسم المفعول مصوغ من الفعل " أَحَكَمَ " وهو فعل غير ثلاثي .

و مردّ احتمال دلالة الصيغة على اسم الفاعل إلى أسباب كثيرة أيضا ، منها :

- بناء " فَعِيل " من الأبنية السماعيّة في أبنية اسم الفاعل ، و التي تتوب عن فاعل إذا دلّت على المبالغة .

- بناء " فَعِيل " دلّ على بناء " فاعِل " ، و " فاعِل " بناء قياسي في أبنية اسم الفاعل ؛ إذ يصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي قياساً على وزن " فاعِل " .

- بناء " فاعِل " بناء محوّل إلى المبالغة إذا دلّ على التكرار و الكثرة .

و مردّ احتمال دلالة الصيغة على النسب إلى تأويلها بمعنى ذي الحكمة .

ب - الضابط الدلالي : و يتجلّى في تقبل السياق للاحتمالات الدلالية كلّها ، حيث إنّ صيغة المبالغة تحيل إلى أنّ القرآن العظيم وصف بالحكمة لكثرة حكمه ، و قمة بيانه ، و دقة إتقانه و تحيل دلالة اسم المفعول إلى أنّه المُحَكَم ، فقد أُحْكِمَ عن تطرّق و جوه الخلل إليه ، و منه قال تبارك و تعالى : ﴿ الرِّبِّيَّتَابُ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ [ هود : 01 ] و تحيل دلالة اسم الفاعل إلى أنّه الحَاكِمُ الذي تستخرج و تستفاد منه الأحكام ، و قد قال

تبارك و تعالى : ﴿ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيُحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ ﴾ [ البقرة : 213 ] ، و تحيل دلالة النّسب إلى كونه ذا حكمة ، لبلوغه صفة الكمال في التّأليف و النّظم و البيان .

3 - لا يمكن ترجيح أحد الاحتمالات الدّلالِيّة التي اختزنتها صيغة " حكيم " على غرار بقية الاحتمالات الأخرى ؛ لأنّها كلّها جائزة و مقبولة ، يقول السّامرائي : « و هذه المعاني كلّها مرادة مطلوبة ، فهو كتاب مُحَكَّم و حَاكِمٌ ؛ لأنّه مهيمن على الكتب الأخرى ، و على سائر الأحكام و الشّرائع ، و حَكِيمٌ ينطق بالحكمة » (1) .

2 - بناء " فَعُول " بين دلالة صيغة المبالغة و المصدر و اسم المصدر و اسم الفاعل و الصّفة المشبّهة :

√ و من أمثلة ما يحتمل هذه الدّلالات، قول الحقّ تبارك و تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ [ الفرقان:48] ، حيث أفادت صيغة " طَهُور " عدّة احتمالات دلاليّة ، منها :

أ- دلالتها على المبالغة : وهي دلالة أكدها المبني الصّرفي للصّيغة الممثل في " فَعُول " ، فهو من أبنية المبالغة القياسيّة (2) ، و هو مبني يوضع لمن يكثر منه الفعل (3) ، و على هذا الأساس يكون المعنى المبالغة في طهارة الماء المنزل من السّماء ، فهو طاهرٌ في نفسه مُطَهَّرٌ لغيره ، وهي دلالة ذهب إليها كثير من اللّغويين و المفسّرين (4) ، يقول ابن عطية : « و الطّهور

(1) - فاضل صالح السّامرائي : الجملة العربيّة و المعنى ، ص 172 .

(2) - ينظر: عبّاس حسن : المرجع السّابق ، ج 3 / ص 258 - 259 ، أحمد الحملاوي : المرجع السّابق ، ص 46 عبده الرّاجحي : المرجع السّابق ، ص 77 - 78 .

(3) - ينظر: السيوطي ، همع الهوامع ، ج 5 / ص 88 .

(4) - ينظر: البغوي : المصدر السّابق ، م 6 / ج 19 / ص 87 ، الزّمخشري : المصدر السّابق ، م 3 / ص 261 ، ابن عطية : المصدر السّابق ، ص 1385 ، القرطبي : المصدر السّابق ، م 7 / ج 19 / ص 39 ، ابن منظور : المصدر السّابق ، م 4 / ج 31 / ص 2712 - 2713 ، باب الطّاء ، مادّة ( طَهَّرَ ) ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السّابق ، ج 6 / ص 462 - 463 ، السّمين الحلبي : المصدر السّابق ، ج 8 / ص 487 ، الطّاهر بن عاشور : المصدر السّابق م 8 / ج 19 / ص 47 .

بناءً مبالغة في "طاهر" ، وهذه المبالغة اقتضت في ماء السماء ، و في كل ما هو منه ويسبيله أن يكون طاهراً ومطهراً ، فإذا أفرط التغيير بخاطره بالخبث لم يكن الماء طاهراً و لا مطهراً»<sup>(1)</sup>

ب - دلالتها على المصدر : و هي دلالة صرفية محتملة أيضا ، حيث إن بناء "فَعُول" هو بناء سماعي في أبنية المصدر الثلاثي أيضا ، و قد ذهب سيبويه إلى أن هناك خمسة مصادر جاءت على وزن "فَعُول" وهي : وَضُوء ، وَطَهُور ، وَوُلُوع ، وَوُقُود ، وَقَبُول<sup>(2)</sup> ، و بذلك يكون المعنى متجليا في تأكيد حدث طهارة الماء المنزل من السماء ، و قد ذهب طائفة من أهل اللغة و التفسير إلى هذا المعنى<sup>(3)</sup> ، يقول الراغب الأصفهاني : « الطَّهُورُ قد يكون مصدرا فيما حكى سيبويه ، في قولهم : تَطَهَّرْتُ طَهُورًا ، و تَوَضَّأْتُ وَضُوءًا ، فهذا مصدرٌ على فَعُولٍ و مثله وَقَدَّتْ وَقُودًا »<sup>(4)</sup> .

ت- دلالتها على اسم المصدر: و هي دلالة صرفية محتملة أيضا ، كونها دللت على ما يُتَطَهَّرُ به ، و هي دلالة توافق أحد مفاهيم اسم المصدر ، يقول السيوطي : « و قد يقولون مصدر و اسم مصدر في الشئيين المتغايرين لفظا ، أحدهما للفعل ، و الآخر للآلة التي يُستعمل بها الفعل ؛ كالتَّطَهُورِ و الطَّهْوَرِ ، و الأَكْلِ و الأَكُلِ ، فالتَّطَهُورُ المصدر ، و الطَّهْوَرُ اسم ما يُتَطَهَّرُ به ، و الأَكْلُ المصدر ، و الأَكْلُ كُلُّ ما يُؤْكَلُ »<sup>(5)</sup> ، و قد ذهب إلى تأكيد هذه الدلالة كثير

(1) - ابن عطية : المصدر السابق ، ص 1385 .

(2) - ينظر: سيبويه : المصدر السابق ، ج 4 / ص 42 .

(3) - ينظر: الراغب الأصفهاني : المصدر السابق ، ج 2 / ص 401 - 402 ، باب الطاء وما يتصل بها ، مادة (طَهَرَ) ابن منظور : المصدر السابق ، م 4 / ج 31 / ص 2712 ، أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 6 / ص 462 - 463 ، السمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 487 ، الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 8 / ج 19 / ص 47 .

(4) - الراغب الأصفهاني : المصدر السابق ، ج 2 / ص 401 - 402 ، باب الطاء وما يتصل بها ، مادة (طَهَرَ) .

(5) - السيوطي : الأشباه و النظائر في النحو ، ج 4 / ص 46 .

من اللّغويين و المفسّرين (1) ، يقول أبو حيان لأندلسي : « و إمّا أن يكون اسما لما يُتَطَهَّرُ به كالسَّحُور و الفَطُورِ » (2) .

ث - دلالتها على اسم الفاعل : و هي دلالة صرفيّة محتملة أيضا ، حيث إنّ " فَعُولًا " ، قد يرد بمعنى " فاعِل " ؛ أي أنّ " طَهُورًا " وردت بمعنى " طَاهِرٍ " ، و هي دلالة ذهب إلى تأكيدها بعض اللّغويين و المفسّرين (3) ، يقول القرطبي : « و قيل إنّ طَهُورًا بمعنى طَاهِرٍ ، و هو قول أبي حنيفة ، و تعلق بقوله تعالى : ﴿ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴾ [ الإنسان : 21 ] ، يعني طَاهِرًا » (4) .

ج - دلالتها على الصفة المشبهة : و هي دلالة صرفيّة محتملة فرضها البناء الصّرفي الذي وردت عليه الصّيغة أيضا ، حيث وردت على بناء " فَعُول " ، و هو مبنى صرفي يدلّ على ترسّخ وثبوت الصّفة في الموصوف (5) ، و على هذا الأساس يكون المعنى وصف الماء المنزل من السّماء بالطّهور على سبيل ثبات و لزوم هذه الصّفة ، و هي دلالة ذهب إليها قليل من اللّغويين و المفسّرين (6) ، يقول محمود صافي : « طَهُورًا : صفة مشبّهة من الثلاثي طَهَرَ يَطْهَرُ ، باب نَصَرَ و باب كَرَّمَ كَرَّمَ ، و زنه فَعُول بفتح الفاء ، أو مصدر طَهَرَ استعمل صفة للمبالغة » (7) .

### وفحوى القول في توسّع صيغة " طَهُور " ما يلي :

(1) - ينظر: الرّاعب الأصفهاني : المصدر السّابق ، ج 2 / ص 401 - 402 ، باب الطّاء وما يتّصل بها ، مادّة ( طَهَرَ ) البغوي : المصدر السّابق ، م 6 / ج 19 / ص 87 ، القرطبي : المصدر السّابق ، م 7 / ج 19 / ص 39 ، ابن منظور المصدر السّابق ، م 4 / ج 31 / ص 2712 ، أبو حيان الأندلسي : المصدر السّابق ، ج 6 / ص 462 - 463 السّمين الحلبي : المصدر السّابق ، ج 8 / ص 487 .

(2) - أبو حيان الأندلسي : المصدر السّابق ، ج 6 / ص 462 - 463 .

(3) - ينظر: البغوي : المصدر السّابق ، م 6 / ج 19 / ص 87 ، القرطبي : المصدر السّابق ، م 7 / ج 19 / ص 39 ابن منظور : المصدر السّابق ، م 4 / ج 31 / ص 2712 - 2713 .

(4) - القرطبي : المصدر السّابق ، م 7 / ج 19 / ص 39 .

(5) - ينظر: عبده الرّاجحي : المرجع السّابق ، ص 80 ، محمّد الطّنطاوي : المرجع السّابق ، ص 92 .

(6) - ينظر: الرّاعب الأصفهاني : المصدر السّابق ، ج 2/ص 401-402 ، الرّمخشري : المصدر السّابق ، م 3 / ص 261 ، محمود صافي : المرجع السّابق ، م 10 / ج 19 / ص 28 .

(7) - المرجع نفسه ، م 10 / ج 19 / ص 28 .

1- اشتملت الصيغة على احتمالات دلالية متعددة كلها جائزة و مقبولة ؛ فقد دلت على المبالغة و المصدر ، و اسم المصدر، و اسم الفاعل من دون مبالغة ، و الصفة المشبهة ، وبذلك فهي صيغة متسعة .

2- روعي في تصنيف الصيغة ضمن الاحتمالات الدلالية المذكورة بعض الضوابط الصرفية و الدلالية ، و فيما يلي تفصيلها :

أ - الضابط الصرفي : ويتجلى في أنّ دلالة صيغة المبالغة حددت على أساس :

- ورود الصيغة على بناء " فَعُول " ، و هو بناء قياسي في أبنية صيغة المبالغة .

\* دلالة بناء " فَعُول " على وصف المداوم على الشيء المكثّر فيه بحيث قوي عليه (1) ، وهي دلالة أثبتت في صيغة " طَهُور " لمداومة صفة الطهارة التي يتمييز بها ماء السماء، فهو لا يشوبه كدّر .

- يبنى بناء " فَعُول " من الأبواب الصرفية الأربعة : [ فَعَلَ يَفْعُلُ ، فَعَلَ يَفْعِلُ ، فَعَلَ يَفْعُلُ ، فَعَلَ يَفْعُلُ ] ، وقد حدّد باب صيغة " طَهُور " بـ : [ فَعَلَ يَفْعُلُ ] ، أي : طَهَرَ - يَطْهُرُ .

- الغالب في بناء " فَعُول " هو الدلالة على المبالغة ، يقول ابن منظور: « الماء الطهور بالفتح هو الذي يرفع الحدث ويزيل النجس ، لأنّ فعولاً من أبنية المبالغة ، فكأنه تنهى في الطهارة » (2)
- \* قد تكون الصيغة معدولة عن المصدر ؛ لأنّ المصدر يدلّ على المبالغة إذ وصف ، وقد أقرّ النحاة بهذا الأمر (3) .

ويتجلى في أنّ دلالة المصدر حددت على أساس :

- (1) - ينظر: فاضل صالح السامرائي : معاني الأبنية في العربية ، ص 100 .
- (2) - ابن منظور : المصدر السابق ، م 4 / ج 31 / ص 2712 - 2713 ، باب الطاء ، مادة ( طَهَرَ ) .
- (3) - ينظر: سيبويه : المصدر السابق ، ج 2 / ص 120 ، ج 3 / ص 237 ، ابن جنّي : الخصائص ، ج 2 / ص 202 - ج 3 / ص 189 .

\*ورود الصيغة على بناء يوحي بدلالاتها المصدرية ، إذ وردت على البناء التصريفي " فَعُول " وهو بناء سماعي في أبنية المصدر الثلاثي ، وقد وردت بعض المصادر على هذا الوزن نحو : وَضُوءٌ ، وَلُوعٌ ، وَقُودٌ ، وَقَبُولٌ ، يقول سيبويه مؤكداً هذه الفكرة : « هذا باب ما جاء من المصادر على " فَعُول " ، وذلك قولك : تَوَضَّأتُ وَضُوءًا حَسَنًا وَتَطَهَّرْتُ طَهُّورًا حَسَنًا وَ أُوْلِعْتُ وَلُوعًا »<sup>(1)</sup> ، وقد أثبت ابن منظور كلام سيبويه في قوله : « وقال سيبويه الطَّهُّورُ بالفتح يقع على الماء و المصدر معا »<sup>(2)</sup> .

\*ورود بناء " فَعُول " بفتح الطاء دالاً على اسم المصدر والمصدر معا .  
و قد حدت دلالة اسم المصدر على أساس :

\* ورود المصدر " طَهُّور " على غير فعله ، إذ القياس فيه أن يكون مصوغاً من الفعل " طَهَّرَ " لكنه صيغ من الفعل " تَطَهَّرَ " ، الذي يكون قياس مصدره " تَطَهَّرًا " ، وهو ما وافق أحد تعريفات الصرّفين لاسم المصدر ، إذ قالوا في تعريفه : « إنّه ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه ، وخالفه بخلوه لفظاً و تقديراً من بعض حروف عامله - الفعل - أو غيره دون تعويض »<sup>(3)</sup> .

\* الأكثر في " فَعُول " ، إذا كان مصدراً الضمّ ، وإذا كان اسم مصدر الفتح ، وهو ما ذهب إليه سيبويه ، بعد ذكره للمصادر الخمسة التي وردت على وزن " فَعُول " ، يقول : « وسمعنا من العرب من يقول : وَقَدَّتِ النَّارُ وَقُودًا عَالِيًا ، وَ قَبِلَهُ قَبُولًا ، وَ الْوُقُودُ أَكْثَرُ ، وَ الْوُقُودُ الْحَطْبُ »<sup>(4)</sup> ، و هو المعروف في اللغة<sup>(5)</sup> ، فالقياس في " فَعُول " إذا دلّ على المصدر أن يكون بضمّ الطاء ، لا بفتحها ، و إذا دلّ على اسم المصدر أن يكون بفتح الطاء لا بضمّها فالفتح للاسم ، و الضمّ للمصدر .

(1) - ابن منظور : المصدر السابق ، م 4 / ج 30 / ص 2712 ، باب الطاء ، مادة ( طَهَّرَ ) .

(2) - السيوطي : الأشباه و النظائر ، ج 2 / ص 46 .

(3) - عباس حسن : المرجع السابق ، ج 3 / ص 209 .

(4) - سيبويه : المصدر السابق ، ج 4 / ص 42 .

(5) - ينظر: القرطبي : المصدر السابق ، م 7 / ج 19 / ص 39 ، ابن منظور : المصدر السابق ، م 4 / ج 31 / ص

2712 ، مادة ( طَهَّرَ ) .

\* من بين الفروق بين المصدر ، و اسم المصدر عند الصّرفيين أنّ المصدر للفعل ، واسم المصدر للآلة التي يستعمل بها الفعل ، يقول السيوطي : « و قد يقولون مصدرا ، أو اسم مصدر في الشّيئين المتغايرين لفظا ، أحدهما للفعل ، والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل كالطّهور ، و الطّهور ، و الأكل و الأكل ، فالطّهور المصدر ، و الطّهور اسم ما يُتَطَهَّرُ به و الأكلُ : المصدر ، و الأكلُ كلّ ما يُؤكَلُ »<sup>(1)</sup> ، وهو تعليل صرفي احتكم إليه بعض المفسرين في توجيههم للصيغة .  
أما دلالة اسم الفاعل ، فقد حدّدت على أساس :

- دلالة صيغة " طهّور " على " طاهر " من دون مبالغة .
- اسم الفاعل " طاهر " يُصاغ على هذا النحو إذا كان فعلة ثلاثيا ، و القياس في فعله هو " طهّر " بالفتح بدلا من " طهّر " ؛ لأنّ صوغه من " طهّر " بالضمّ يكون على وزن " فعِل " أو " فعِيل " ؛ أي : طهّر ، أو طهّير ، و القياس في اسم الفاعل من الثلاثي هو " فاعِل "

و قد استنتجت دلالة الصفة المشبهة ، وهي دلالة أشار إليها قليل من اللغويين و المفسرين<sup>(2)</sup> ، على أساس :

\* بناء " فعول " هو من أبنية الصفة المشبهة أيضا ، وهو مبني يدلّ على ترسخ و ثبوت الصفة في الموصوف<sup>(3)</sup> ، و طهّور صفة وصف بها الماء المنزل من السماء ، وهو وصف يدلّ على ثبوته ودوامه .

(1) - السيوطي : الأشباه و النظائر ، ج 4 / ص 46 .

(2) - ينظر : الراغب الأصفهاني : المصدر السابق ، ج 2/ص 401-402 ، الرّمخشري : المصدر السابق ، م 3 / ص 261 .

(3) - ينظر : عبده الرّاجحي : المرجع السابق ، ص 80 .

\* تصاغ الصفة المشبهة قياساً من الفعل اللّازم ، ولهذا فإنّ فعل صيغة " طَهُور " هو " طَهَّر " ، يقول ابن منظور : « و قد طَهَرَ يَطْهَرُ و طَهَّرَ طُهُرًا و طَهَّارَةً » (1)

ب - الضابطة الدلالي : ويتجلى في أنّ سياق الآية يحتمل كلّ الدلالات من دون ترجيح إحداها ؛ حيث إنّ صيغة المبالغة تحيل إلى المبالغة في وصف الماء المنزل من السماء فهو في منتهى الطهارة ، لا يشوبه كدرٌ و لا دنسٌ ، بخلاف الماء الذي يستخرج من الأرض فقد تزال طهارته بما يشوبه ، كما يحيل المصدر إلى التركيز على حدث الطهارة ، فماء السماء منزل للتطهير ، كما يحيل اسم المصدر إلى دلالة الذي يتطهر به ، وهو الماء المنزل من السماء ، و الذي وصف أيضاً بأنه طاهر على سبيل اسم الفاعل ، و قد وصف بثبات هذه الصفة و دوامها على سبيل الصفة المشبهة ، و بذلك تكون كلّ المعاني المختزنة في صيغة " طَهُور " مرادة ومطلوبة ، و لا سبيل إلى ترجيح أحدها ، فالماء المنزل من السماء طَاهِرٌ ، مُنْطَهَّرٌ مُطَهَّرٌ ، و طَهِيرٌ و طَهُورٌ .

### 3- بناء " فَعَّال " بين صيغة المبالغة و اسم الفاعل و اسم المفعول :

ل و من أمثلة توسّع صيغ المبالغة في القرآن الكريم الواردة على بناء " فَعَّال " ، صيغة " جَبَّار " في قوله جلّ جلاله : ﴿ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ ﴾ [ ق : 45 ] ، إذ اشتملت على ثلاثة احتمالات دلالية ، و فيما يلي تفصيلها :

أ- دلالتها على المبالغة : وهي دلالة فرضتها هيئتها الخارجيّة ، حيث وردت على بناء قياسي في أبنية صيغة المبالغة (2) ، و بذلك يكون مبناها مطابقاً لمعناها ، يقول ابن عطية : « ويقال جَبَّرْتُهُ على كذا ، أي قسرتّه ، فجَبَّارٌ مبالغة من جَبَّرَ » (1) .

(1) - ابن منظور : المصدر السابق ، م 4 / ج 31 / ص 2712 ، مادة ( طَهَّر ) .

(2) - ينظر : سيبويه : المصدر السابق ، ج 1 / ص 110 ، المبرّد : المصدر السابق ، ج 2 / ص 112 ، أحمد الحملاوي المرجع السابق ، ص 46 ، راجي الأسمر : المرجع السابق ، ص 294 .

ب- دلالتها على اسم الفاعل : و هي دلالة صرفية محتملة ، حيث إنّ بناء " فَعَّال " ورد بمعنى "مُفْعَل" ، و هو من الشذوذ ، أي : أنّ " جَبَّاراً " وردت بمعنى " مُجْبِرٍ " من الفعل " أَجْبَرَ " ، على غير قياس ، يقول الفراء : « والعرب لا تقول : فَعَّالٌ من أفعلت ، لا يقولون هذا خَرَّاجٌ ، ولا دَخَّالٌ ، يريدون مُدْخِلٌ و لا مُخْرِجٌ من أدخلت و أخرجت ، إنّما يقولون : دَخَّالٌ من دخلت و فَعَّالٌ من فعلت ، وقد قالت العرب درّاك من أدركت ، وهو شاذٌّ ، فإن حملت الجبّار على هذا المعنى ، فهو وجه ، وقد سمعت بعض العرب يقول : جبره على الأمر يريد : أجبره ، فالجبّار من هذه اللّغة صحيح يراد به : يقهرهم ويجبرهم »<sup>(2)</sup> .

ت- دلالتها على اسم المفعول : وهو معنى استنبط تقديراً ممّا قاله المفسرون ، إذ تأولوا جبّاراً بمُسلّطٍ ، بفتح اللّام ، أي : وقع عليه فعل التسلّط ، وهو معنى أورده الطّبري في قوله : « وما أنت عليهم جبّار ، وما أنت عليهم بمُسلّطٍ »<sup>(3)</sup> ، ووافقه البغوي والبيضاوي والشوكاني فيما ذهب إليه<sup>(4)</sup> .

و بتتبع ما قيل عن توسّع صيغة " جبّار " يمكن تسجيل بعض الملاحظات :

1- أدت صيغة " جبّار " بينائها التصريفي " فَعَّال " ثلاث وظائف صرفية ؛ تمثلت الأولى في دلالة المبالغة ، وتجلّت الثانية في اسم الفاعل " مُفْعَل " ، و تمثلت الأخيرة في اسم المفعول وبناء على هذا التعدّد الوظيفي ، فقد صنّفت ضمن الصيغ التي توسّعت .

2- استنتجت الوظائف الصرفية الثلاث المذكورة سابقاً احتكاماً إلى بعض الضوابط الصرفية و الدلالية ، و هي على هذا النحو :

- 1- ابن عطية : المصدر السابق ، ص 1759 .
- 2- الفراء : المصدر السابق ، م 2/ص 365 .
- 3- الطّبري : المصدر السابق ، م 7 / ص 108 .
- 4- ينظر: البغوي : المصدر السابق ، م 7 / ج 26 / ص 367 ، البيضاوي : المصدر السابق ، م 3/ ج 26 / ص 319 .

أ- الضابط الصرفي : و يتجلى في أن تقبل الصيغة لهذه الاحتمالات الدلالية له ما يبرره ؛ إذ احتملت دلالة المبالغة لأسباب ، منها :

\* بناء " فَعَّال " مبني يؤدي وظيفة صيغة المبالغة ، وهو من الأبنية المشهورة و القياسية في صيغ المبالغة .

\* القياس في أبنية المبالغة أن تصاغ من الفعل الثلاثي ، و صيغة المبالغة "جَبَّار" بنيت من الفعل " جَبَّر " .

• أبنية صيغ المبالغة القياسية تأتي من المتعدّي ، ماعدا بناء " فَعَّال " يأتي من اللازم و المتعدّي على حدّ سواء ، و " جَبَّر " فعل متعدّد .

و يعود احتمال دلالة الصيغة على اسم الفاعل إلى أسباب ، منها :

• ورود صيغة " جَبَّار " من الفعل المزيد " أجبر " وجه في العربية على الرغم من شذوذه ، إذ وعلى الرغم من أن القياس في أبنية المبالغة أن تكون مشتقة من الأفعال الثلاثية ، إلا أن هذا لم يمنع من ورود بعض أبنية المبالغة التي صيغت من الأفعال غير الثلاثية ، ومن ذلك أن بناء فَعَّال ، مَفْعَال ، فَعِيل ، و فَعُول ، بنيت من " أَفْعَلَ " ، في نحو دَرَّكَ من أدْرَكَ ومِعْطَاء من أعطى ، ونذير ، و أليم من أنذر و آلم ، ورهوق من أرهق<sup>(1)</sup> .

• قد يكون " جَبَّر " ورد بمعنى " أجبر " وهما لغتان<sup>(2)</sup> .

و مردّ احتمالها دلالة اسم المفعول إلى :

• ورود صيغة " جَبَّار " بمعنى مُسَلِّط ، وهذا الأخير اسم مفعول مصوغ من الفعل الثلاثي المزيد بحرف ، أي : " سَلَّط " ، و بذلك يكون مبنى الصيغة مخالفا لمعناها .

(1) - ينظر : السيوطي : همع الهوامع ، ج6 / ص 60 .

(2) - ينظر : ابن منظور : المصدر السابق ، م1 / ج7 / ص 536 / باب الجيم ، مادة ( جَبَّر ) .

ب - الضابط الدلالي : و يتجلى في تقبل السياق للاحتمالات الدلالية كلها ، حيث إن صيغة المبالغة تحيل إلى المبالغة في نفي صفة الجبر ؛ لأنّ الرسول ﷺ لم يكن يوماً مجبراً لأحد ولم يُبعث لكي يجبر الناس على الإيمان ، و إنّما بعث لكي يكون داعياً مذكراً ، لذلك فنفي الكثير من الجبر يقتضي نفي القليل ، كما تحيل دلالة اسم الفاعل إلى أنّ صيغة " جبار " وردت بمعنى " مُجبر " ، و هو نفي من دون مبالغة فقد تكون دالة على المعنى المجرد الذي لا مبالغة فيه ، فالرسول ﷺ ليس بمجبر ، و إنّما هو دافع ومذكّر فقط ، و قد أحالت دلالة اسم المفعول إلى نفي فعل التسلط ، وقد وقع على الرسول ﷺ و لم يكن هو القائم بالفعل فإله عزّ وجلّ ينفي أن يكون نبيّه مسلطاً على المشركين بل هو مبعوث لنشر الدعوة و التذكير بها.

3- حوّلت صيغة " جبار " من بنية سطحية دالة على نفي فعل الجبر فقط ، إلى بنية توليدية شملت ثلاثة معان ؛ تمثلت في تكرار نفي صفة الجبر و المُجبر و المُجبر في آن واحد ، وهي بهذه المعاني مجتمعة عدت صيغة متّسعة.

#### 4 - بناء " مفعّال " بين صيغة المبالغة و الاسم المفرد و التّسبب و اسم الفاعل و المصدر :

لومن نظائر توسّع صيغ المبالغة في القرآن الكريم على بناء " مفعّال " صيغة " مرصّاد " في قول الحقّ تبارك وتعالى : ﴿ إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ﴾ [ النبأ : 21 ] ، حيث احتملت مدلولات عدّة ، وسيتمّ إيرادها على هذا النحو :

أ- دلالتها على المبالغة : وهي دلالة فرضتها الهيئة الخارجية للصيغة ، فبناء " مفعّال " من أبنية المبالغة القياسية<sup>(1)</sup> ، يقول الرازي : « المِرْصَادُ مِفْعَالٌ مِنَ الرَّصْدِ ، وَهُوَ التَّرَقُّبُ بِمَعْنَى أَنَّ ذَلِكَ يَكْثُرُ مِنْهُ ، وَ الْمِفْعَالُ مِنْ أَبْنِيَةِ الْمِبَالِغَةِ ؛ كَالْمِعْطَارِ وَ الْمِعْمَارِ وَ الْمِطْعَانَ قِيلَ

(1)- ينظر: سيبويه : المصدر السابق ، ج 1 / ص 110 ، المرّيد : المصدر السابق ، ج 2 / ص 112 ، أحمد

الحملاوي المرجع السابق ، ص 46 ، راجي الأسمر : المرجع السابق ، ص 294 .

إنّها ترصد أعداء الله وتشقّ عليهم»<sup>(1)</sup> ، وقد ذهب هذا المذهب بعض المفسّرين أيضا<sup>(2)</sup> يقول الطّاهر بن عاشور مؤكّداً ذلك : « ويجوز أن يكون مرصّاداً زنة مبالغة للرّاصد الشّديد الرّصد ، مثل صفة مغيّار ومعطّار ، وصفت به جهنّم على طريقة الاستعارة »<sup>(3)</sup> .

ب- دلالتها على الاسم المفرد : بمعنى الموضع و المكان الذي يرصد فيه نار الكفّار نحو : مضمار للموضع الذي تضر في الخيل ، ومنهاج للمكان الذي ينهج فيه<sup>(4)</sup> .

ت- بمعنى النّسب : أي ذات رصّد ، وهو معنى أكده الطّبري في قوله : « إنّ جهنّم كانت ذات رصّد لأهلها الذين كانوا يكذبون في الدّنيا بها و بالميعاد إلى الله في الآخرة ، ولغيرهم من المصدّقين بها ، ومعنى الكلام ، إنّ جهنّم كانت ذات ارتقاب ترقب من يجتاها وترصدّهم »<sup>(5)</sup> ووافقته كلّ من القرطبي و أبي حيّان الأندلسي<sup>(6)</sup> .

ت- اسم فاعل بمعنى فاعلة : أي راصدة من رصّدت ، وهو بناء يدلّ على اسم الفاعل من الفعل الثّلاثي ، وهو معنى أكده القرطبي في قوله : « عن أبي سنان أنّها بمعنى راصدة تجازيهم بأفعالهم »<sup>(7)</sup> .

ث- اسم فاعل بمعنى متفعل : أي مُترصدّة من ترصدّت ، وهو بناء يدلّ على اسم الفاعل من الفعل المزيد ، وذلك بقلب ياء مضارعه ميما مضمومة وكسر ما قبل آخره ، وهو معنى

(1) - الرّازي : المصدر السّابق ، ج 31 / ص 13 .

(2) - ينظر : القرطبي : المصدر السّابق ، م10/ج 30 / ص 147 ، البقاعي : المصدر السّابق ، ج 21 / ص 203

الشّوكاني : المصدر السّابق ، ج 30 / ص 1575-1576 ، الطّاهر بن عاشور : المصدر السّابق ، م12/ج30/ص 35 .

(3) - الطّاهر بن عاشور : المصدر نفسه ، م12/ج30/ص 35 .

(4) - ينظر : الرّازي : المصدر السّابق ، ج31/ص 13 ، القرطبي : المصدر السّابق ، م10/ج30/ص 147 ، البقاعي :

المصدر السّابق ، ج21/ص 203 ، الشّوكاني : المصدر السّابق ، ج30/ص 1575 ، الطّاهر بن عاشور : المصدر

السّابق ، م12/ج30/ص 35 .

(5) - الطّبري : المصدر السّابق ، م7/ص 443 .

(6) - ينظر : القرطبي : المصدر السّابق ، م10/ج30/ص 146 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السّابق ، ج8/ص 405 .

(7) - القرطبي : المصدر السّابق ، م10 / ج30/ص 147 .

أوضحه القرطبي في قوله : « فجهنم معدّة ، مترصدّة ، مُتَفَعِّل من الرّصد ، وهو التّرقّب ، أي هي متطلّعة لمن يأتي »<sup>(1)</sup>.

ج- دلالتها على المصدر : أي رَصَدٌ ، وقد دلّ المصدر على المبالغة للوصف ، وهو معنى أوضحه الطّاهر بن عاشور في قوله : « ويجوز أن يكون مرصّاد مصدرا على وزن المفعّال أي : رَصَدًا ، و الإخبار به عن جهنّم للمبالغة حتى كأنّها أصل الرّصد ، أي لا تفلت أحدا ممّن حقّ عليهم دخولها »<sup>(2)</sup>.

إذا ، يتبيّن ممّا سبق ذكره حول دلالة صيغة " مرصّاد " في السياق القرآني ما يلي :

1- اختزنت صيغة " مرصّاد " في طيّاتها عدّة دلالات ، كلّها جائزة و مقبولة ، و هو من باب التّوسّع في دلالة الصّيغة الصّرفيّة الواحدة ، حيث تؤدّي في سياق واحد عدّة دلالات ، يقول محمود أحمد نحلة : « من خصائص البيان القرآني في جزء عمّ أنك تجد عددا من الألفاظ يحتمل بوزنه الصّرفي أكثر من صيغة ، فإذا التمست في المقام أو سياق الكلام ما يصرفك إلى صيغة واحدة من الصّيغ لم تجد إلى ذلك سبيلا ، و هذا نوع من اللّبس الحاذق و المقصود لا يُسَلِّمُ سرّه لكلّ أحد ، فهو ممّا يسمّونه " المطمع الممتنع " ، إذا رأيتّه حسبته سهلا ، فإذا حاولته عزّ المنال ، واستوعر المسلك ، و لا تملك إزاءه إلاّ الإذعان لهذه البراعة المعجزة و التّسليم باحتمالاته جميعا دون تفضيل إيفاء بما عسى أن يكون أريد »<sup>(3)</sup>.

2- استنتجت الدلّالات المذكورة سابقا احتكاما إلى بعض الضّوابط الصّرفيّة و الدلاليّة ، و فيما يلي تفصيلها :

1- المصدر السابق ، م/10ج/30ص 147 .

2- الطّاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م/12ج/30ص 35 .

3- محمود أحمد نحلة : لغة القرآن الكريم في جزء عمّ ، دار النّهضة العربيّة ، بيروت ، لبنان ، 1981 م ، ص 435 -

أ- الضابط الصرفي : ويتجلى في أنّ الصيغة احتملت دلالة صيغة المبالغة لأسباب عدّة منها :

- ورود الصيغة "مرصاد" على وزن "مِفْعَال" ، وهو مبنى رئيس في أبنية المبالغة .
- يبني البناء "مِفْعَال" الدال على المبالغة من الفعل المتعدّي ، و صيغة "مِرْصَاد" صيغت من الفعل "رَصَد" وهو فعل متعدّد .

و قد احتملت الصيغة أيضا دلالة الاسم المفرد ؛ لأنها دلّت على الاسم الممثل في الموضع أو المكان أو المحلّ ، كما احتملت دلالة النسب أيضا ، حيث قدر الحذف قبل الصيغة بـ " ذات " وهو استعمال لغوي وارد بكثرة في كلام العرب ، و مردّ احتمالها دلالة اسم الفاعل " فاعلة " هو من باب التناوب بين الصيغتين ، حيث أفادت صيغة مرصاد دلالة راصدة من دون مبالغة على سبيل القيام بحدث الرصد فقط ، كما استنتجت دلالة اسم الفاعل على نحو آخر أي مصوغة من الفعل غير الثلاثي بمعنى مُنْفَعلة ، و هو تناوب يحصل أيضا بين الصيغتين حيث تحلّ إحدهما محلّ الأخرى ، أمّا دلالة المصدر ، فقد كان مردّها إلى :

- ورود الصيغة على بناء يثبت دلالتها ، حيث إنّ بناء "مِفْعَال" هو بناء يرد أيضا في أبنية المصدر الثلاثي ، و هو بناء مشترك بين صيغ المبالغة ، و اسم الآلة ، و المصدر .
- دلالة المصدر على المبالغة للوصف مسألة أقرّ بها النحاة ؛ لأنّ المصدر إذا أريد به الدلالة على المبالغة وصف .

ب - الضابط الدلالي : و يتجلى في مناسبة كلّ احتمال صرفي لما أفاده سياقيا ، فمرصاد صيغة وردت على البناء التصريفي "مِفْعَال" الدال على تكثير وقوع الحدث وتكراره ، وهو ما وافق دلالة هذه الصيغة في سياقها ، إذ دلّت على أنّ جهنّم شديدة الرصد ، يقول البقاعي : « أو هي راصدة بليغة الرصد للكفار حتى صارت مجسّدة من الرصد لتجمع أصحابها ، فلا

يفوت منهم واحد ؛ كالمطعان لكثير الطّعن ، و المكثّر للمبالغ في الإكثار <sup>(1)</sup> ، و هي صيغة أفادت دلالة الاسم المفرد ، و هو مناسب لدلالة السياق ، إذ أولت بالموضع و المكان الذي يرصد فيه خزنة النار الكفّار ، و هي صيغة أفادت دلالة التّسبب ؛ فجهتّم نسب إليها الرّصد لأنّها ترصد كلّ الذين يكذبون بيوم الميعاد ، و قد أفادت أيضا دلالة اسم الفاعل " راصدة " و هي دلالة مناسبة لحدث الرّصد من دون مبالغة ، فجهتّم راصدة لكلّ الكفّار لتجازيهم على أفعالهم ، و هي صيغة أفادت أيضا دلالة اسم الفاعل " مُترصّدة ، لمناسبة السياق لذلك فجهتّم مترصّدة لكلّ كافر ، متطلّعة لمن يأتي ، وهي صيغة أفادت دلالة المصدر ، و هي مدرجة في سياقها ؛ أي دلّت على حدث الرّصد ، فجهتّم ترصد كلّ الذين حقّ عليهم دخولها .

**ويستنتج من خلال ما سبق ذكره عن توسّع صيغ المبالغة في القرآن الكريم ما يلي :**

- اشتملت صيغ المبالغة على معان كثيرة إضافة إلى دلالتها الأصليّة المستنتجة من خلال هيئاتها الخارجيّة المتّفق عليها من قبل الصّرفيين ، وقد كان مرّد هذا التّعّد الدلالي للصيغة الصّرفيّة الواحدة إلى عوامل كثيرة ، منها .

● اشتمال كلّ صيغة من صيغ المبالغة على طاقة دلاليّة كبيرة أهلتها لاختزان العديد من المعاني.

● اختلاف آراء المفسّرين و اللّغويين حول تحديد دلالة هذه الصّيغ .

● قراءة الصّيغة على أوجه مختلفة ، إذ تعدّد القراءات يفضي بلا شك إلى تعدّد الاحتمالات الدلالية للصيغة الصّرفيّة الواحدة .

● التّناوب الدلالي الحاصل بين مختلف صيغها وصيغ صّرفيّة أخرى ، إذ تتناوب الصّيغ فيما بينها ، ويحلّ بعضها محلّ الآخر ، وهو ما يؤدّي إلى توسّع دائرة احتمالاتها الدلالية .

● الاشتراك الصّيغي الحاصل بين أبنية المبالغة وبعض أبنية الصّيغ الصّرفيّة الأخرى كاشتراكها مع الصّفّة المشبّهة في الأبنية : **فَعِيل** ، **فَعُول** ، **فَعِل** ، **فَعْلان** ، و اشتراكها مع

(1) - البقاعي : المصدر السابق ، ج21/ ص 203 .

المصدر في الأبنية : **فَعِيل** ، **فُعُول** ، **مِفْعَال** ، و اشتراكها مع اسم الآلة في البناءين **مِفْعَال** **فَاعُول** ، فعلى الرغم من محاولة الصّرفيين إيجاد الفروق بين دلالاتها ، إلا أنّ تلك الفروق لم تكن ضابطة حاسما بالنسبة للمفسّرين أثناء التّفريق بينها ، ممّا جعلهم يختلفون في تصنيفها و هو أمر أدّى إلى توسّع دلالاتها .

- تطوّر في دلالة ووظيفة بعض أبنية المبالغة ، حيث نقلت من الدلالة على وظائف صرفيّة أخرى إلى الدلالة على صيغة المبالغة ، و من ذلك صيغة " **فَعِيل** " التي نقلت من المصدرية و الصّفة المشبّهة إلى صيغة المبالغة ، وكذلك صيغة " **فَعِل** " التي نقلت هي الأخرى من الصّفة المشبّهة لإفادة معنى المبالغة ، ونقل صيغتي " **فَاعُول** " و " **مِفْعَال** " من الآلة إلى المبالغة .

- لم يعتدّ المفسّرون بمسألة سماع وقياس أبنية المبالغة ، إذ كان الضّابط الأساسي بالنسبة إلى تحديد دلالات الصّيغ ، هو ما تؤدّيه من معنى وهي مدرجة في سياقها النّصّي .

- وردت كثير من صيغ المبالغة غير محتملة، حيث إنّ مبانيها كانت مطابقة لمعانيها؛ أي أنّها دلّت على المبالغة من غير أن تكون لها معان أخرى.

الفصل الثالث :

التوسّع الدلاليّ لصيغ اسمي الزّمان والمكان

المبحث الأول : التّوسّع الدلاليّ لصيغ اسم الزّمان

المبحث الثاني : التّوسّع الدلاليّ لصيغ اسم المكان

## المبحث الأول : التوسّع الدلالي لصيغ اسم الزمان

أولاً : اسما الزمان والمكان - مفهومهما - صوغهما :

أ - مفهومهما :

يعرّف اسما الزمان و المكان بأنّهما اسمان مبدوءان بميم زائدة للدلالة على مكان وقوع الفعل وزمانه (1) ، أو هما اسمان مصوغان من المصدر الأصلي للفعل بقصد الدلالة على أمرين معا هما المعنى المجرد الذي يدلّ عليه ذلك المصدر، مزيدا عليه الدلالة على زمان وقوعه أو مكان وقوعه (2) .

ويستخلص من هذين المفهومين أنّ اسمي الزمان و المكان هما اسمان مشتقان يدلّان على زمان ومكان وقوع الحدث .

ب - صوغهما :

يصاغ اسما الزمان و المكان على طريقتين ؛ من الثلاثي و من غير الثلاثي .

**1 - من الفعل الثلاثي : و يصاغان على بناءين :**

**أ - بناء مفعّل :** يصاغ اسما الزمان و المكان على هذا البناء من الفعل الثلاثي المجرد المكسور العين في المضارع ، ويكون في الصّحيح ، وفي المعتلّ الفاء بالواو صحيح اللّام و المعتلّ العين بالياء (3) .

---

(1) - ينظر: خديجة الحديثي : المرجع السابق ، ص 287 ، أحمد الحملاوي : المرجع السابق ، ص 52 .

(2) - ينظر: عباس حسن : المرجع السابق ، ج3/ ص 318 .

(3) - ينظر: سيبويه : المصدر السابق ، ج4/ ص 87 - 88 ، ابن مالك : المصدر السابق ، ص 208 ، الرضوي الإسترابادي : المصدر السابق ، ج3/ ص 181 .

ويُتضح ممّا سبق ذكره أنّ قياس صوغ أسماء الزّمان و المكان من الثّلاثي المكسور العين في المضارع صحيح اللّام هو " مَفْعَل " ، وعلى الرّغم من ضبط هذه القاعدة ، إلاّ أنّ هناك ألفاظا وردت عند العرب على وزن " مَفْعَل " شذوذاً ، و كانت القاعدة تقتضي أن تكون على وزن " مَفْعَل " ، يقول أحمد الحملاوي : « وقد سُمعت ألفاظ بالكسر وقياسها الفتح كالمَسْجِد للمكان الذي بُني للعبادة ، و إن لم يُسجد فيه ، والمَطْلَعُ ، و المَسْكِنُ ، و المَنْسِكُ والمَنْبِتُ والمَفْرِقُ ، و المَسْقِطُ ، و المَحْشِدُ ، و المَجْزِرُ ، و المَظِنَّةُ ، و المَشْرِقُ ، و المَغْرِبُ و سُمع الفتح في بعضها ، قالوا : مَسْكَنٌ ، و مَسْكٌ ، و مَفْرَقٌ ، و مَطْلَعٌ ، وقد جاء من المفتوح العين المَجْمِعُ بالكسر » (1) ، وقد يعود سبب خروج هذه الألفاظ عن قاعدتها الأصليّة إلى سببين :

1- الخروج عن أداء وظيفتها الصّرفيّة ؛ أي أنّها لم يقصد بها التّعبير عن اسم الزّمان أو المكان بالمعنى النّحوي ، بل هي أسماء لأماكن معيّنة ، فهي إطلاقات خاصّة لا تندرج تحت شروط الصّيغة (2) .

2- تعدّد اللّهجات : حيث كان سببا رئيسا في تعدّد الصّيغ واختلافها ، إذ تظّل الأنماط الخاصّة مستعملة إلى جانب الأنماط القياسيّة من دون تمييز (3) ، ونظرا لاستعمال هذه الصّيغ السّماعيّة و القياسيّة معا ، فقد يطغى استعمال الصّيغة غير القياسيّة على استعمال الصّيغة القياسيّة فتصبح الصّيغة القياسيّة وهي البنية العميقة غير مستعملة ، في حين تصبح الصّيغة غير القياسيّة مستعملة ، تقول الصّرايرة رانيا سالم : « ولقد استعملت العربيّة في بيئاتها

(1) - أحمد الحملاوي : المرجع السّابق ، ص 53 .

(2) - ينظر : عبد الصّبور شاهين ، المرجع السّابق ، ص 120 ، الصّرايرة رانيا سالم : صراع الأنماط اللّغوية بين النظريّات اللّغوية الحديثة و الدّراسات العربيّة - دراسة في بنية الكلمة العربيّة - دار الشّروق للنشر و التّوزيع ، عمّان الأردن ، ط 1 2002 م ، ص 95 .

(3) - ينظر : الصّرايرة رانيا سالم : المرجع نفسه ، ص 95 .

المختلفة عدّة أنماط استعمالية للتعبير عن اسم المكان من "شَرَقَ" ، وقد سارت هذه الأنماط على السنة النَّاس في مختلف بيئاتهم اللّغوية ، ويبدو أنّ صيغة "مَشْرِقَ" على الرّغم من أنّها غير متّفقة مع القاعدة ، قد رسّت في الاستعمال الفصيح ، في حين انحازت الصّيغة القياسيّة والصّيغ الأخرى إلى المراتب التي تليها <sup>(1)</sup>.

**3- تغيير دلالة الصّيغة من العموم إلى الخصوص :** حيث إنّ الفتح في الصّيغة يجعلها دالّة على عموم المكان ، بينما الكسر فيها يحولها إلى الدّلالة على معنى خاص ، وقد أشار إلى هذا الأمر أحد الباحثين ، و ذلك أثناء تحليل صيغتي "مسجد" و "مطّلع" ، يقول : « نلاحظ من هذا الذي ذكرناه أنّ لغة الكسر في هذه الألفاظ هي الفصيحة ، و إنّ كان القياس فيها هو الفتح ، و هذه المجازفة في تغيير حركة بنية الكلمة من الفتح الذي هو القياس إلى الكسر ، قد غير دلالة الكلمة من العموم إلى الخصوص ، فالكلمة بالفتح أصبحت تعني عموم المكان و بالكسر أصبحت للكلمة خصوصية معيّنة ، إذ صارت تطلق على مكان معيّن وهي مقيدة بذلك » <sup>(2)</sup>.

**ب - بناء مَفْعَل :** يصاغ اسما الزّمان و المكان على هذا البناء من الفعل الثلاثي المجرد المفتوح العين في المضارع ، أو مضمومها ، سواء أكان صحيحا ، أم معتلّ العين بالواو أم معتلّ اللّام <sup>(3)</sup>.

(1) - الصّرايرة رانيا سالم : المرجع السّابق ، ص 95 .

(2) - خديجة ريار الحمداني ، نافع علوان بُهلول الجبوري : الحركة و أهميتها في دلالة البنية الصّرفيّة - دراسة على وفق الاستعمال اللّغوي - مجلّة جامعة كركوك للدراسات الإنسانيّة ، العراق ، المجلد 7 ، العدد 3 ، 2012 م ، ص 7 .

(3) - ينظر : سيبويه : المصدر السّابق ، ج 4 / ص 89 - 90 ، 92 - 94 ، ابن السّراج : المصدر السّابق ، ج 3 / ص 142... 145 ، ابن مالك : المصدر السّابق ص 208 ، الرّضويّ الإسترابادي : المصدر السّابق ، ج 1 / ص 181 ، خديجة الحديثي : المرجع السّابق ، ص 287 .

ت- بناء مَفْعَلَة : تدخل لاحقة التاء على البناء " مَفْعَل " فيكون على " مَفْعَلَة " مراداً به المكان الذي يكثر فيه الشيء ، يقول سيبويه : « وذلك إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان وذلك قولك أرضٌ مسبَعَةٌ ومأسَدَةٌ و مدَابِئَةٌ ... » (1) .

ويبدو من خلال قول سيبويه أنّ هذا البناء يختصّ بدلالته على المكان الذي يكثر فيه الشيء ، و لا يختصّ بدلالته على اسم الزمان ، أمّا صوغه على هذا البناء فيكون على طريقة صوغ البناء " مَفْعَل " ، مع إضافة اللاحقة .

## 2- من الفعل غير الثلاثي :

يصاغان من غير الثلاثي على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر ، أي على زنة اسم المفعول (2) .

كما يصاغ أيضاً اسم المكان الذي يكثر فيه الشيء على الوزن نفسه ، أي على زنة اسم المفعول (3) .

والتوسّع الدلالي لصيغ اسمي الزمان و المكان يشمل كلاً من اسمي الزمان و المكان من الفعل الثلاثي المصوغ على وزن " مَفْعَل " ، أو مَفْعَل " ، و يشمل أيضاً اسمي الزمان و المكان من الفعل غير الثلاثي بأشكاله المختلفة ، و قد أيد القرآن الكريم هذا التوسّع ، و سيكون مجال اهتمام هذا المبحث متجلياً في التوسّع الدلالي لصيغ اسم الزمان في القرآن الكريم بنوعيه الثلاثي و غير الثلاثي .

1- سيبويه : المصدر السابق ، ج4/ ص 94 .

2- ينظر: سيبويه : المصدر نفسه ، ج4 / ص 95 ، عبده الزجاجي : المرجع السابق ، ص 86 ، فخر الدين قباوة : المرجع السابق ، ص 174 .

3- ينظر: سيبويه : المصدر نفسه، ج4 / ص 94 ، فخر الدين قباوة : المرجع نفسه ، ص 174 .

**ثانياً: تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ اسم الزمان من الفعل الثلاثي :**

وردت صيغ اسم الزمان من الفعل الثلاثي في القرآن الكريم باستعمالات خاصة ، حيث دلّت هذه الصيغ إضافة إلى دلالاتها الأصلية على دلالات أخرى ، وسيتم إيراد ذلك على هذا النحو :

**جدول (16) : يوضح تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ اسم الزمان من الفعل الثلاثي**

البناء	الصيغة	احتمالاتها الدلالية	موطنها
مفعّل	مَعاش	- اسم زمان - مصدر ميمي - مصدر ميمي + اسم زمان	﴿ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ﴾ [ النبا : 11 ]
	مَنام	- اسم زمان - مصدر ميمي - اسم زمان + مصدر ميمي	﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [ الزمر : 42 ]
مفعّل	مَسْجِد	- اسم زمان - اسم زمان أو مكان - مصدر ميمي - اسم مكان - اسم مكان + مصدر ميمي - اسم زمان أو اسم مكان أو مصدر ميمي - اسم مفرد	﴿ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [ الأعراف : 29 ]
	مَوْعِد	- اسم زمان - اسم زمان أو مصدر ميمي - اسم زمان + اسم مكان	﴿ وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ أَمْثَلُ لِمَا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا ﴾ [ الكهف : 59 ]

يتّضح من خلال هذا الجدول أنّ صيغ اسم الزمان من الفعل الثلاثي لم تفد دلالاتها الزمنية فقط كما هو باد من شكلها ، بل أفادت معاني أخرى تبعا لاختلاف اللغويين والمفسرين حول تقديرها ، من جهة ، وانفتاحها على مختلف الدلالات من جهة أخرى ، وسيتم توضيح ذلك باستقراء و تحليل بعض الصيغ التي وردت في القرآن الكريم .

1- بناء " مَعْلَل " بين دلالة اسم الزمان والمصدر الميمي :

لومن أمثلة الصيغ التي تعددت احتمالاتها الدلالية في التنزيل العزيز الواردة على هذا البناء صيغة " معاش " في قول الحق تبارك وتعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ﴾ [ النبا : 11 ] حيث إن أصلها مَعِيش ، بفتح الياء ، نقلت حركة حرف العلة " الياء " إلى الساكن الصحيح قبله " العين " ، فصارت مَعِيش ، تحركت الياء بعد فتح فقلبت ألفا (1) ، وفيما يلي توضيح لهذا التعدد:

أ- دلالتها على اسم الزمان : بمعنى زمان العيش ووقته ، حيث تستيقظون فيه لقضاء حوائجكم ومكاسبكم ، وهي دلالة ذهب إليها كل من الزمخشري ، و أبي حيان الأندلسي و الشوكاني (2) يقول الزمخشري : « أي وقت معاش تستيقظون فيه وتتقلبون في حوائجكم ومكاسبكم » (3) .

ب- دلالتها على المصدر الميمي : بمعنى " العيش " وهي دلالة أكدها مجموعة من اللغويين كسيبويه ، و ابن السراج ، و وافقها المفسرون كالبعوي و ابن الجوزي (4) ، يقول سيبويه مؤكدا دلالة المصدر الميمي " أي جعلناه عيشا " (5) ، و هو المعنى نفسه يؤكده البعوي في قوله « المعاش : العيش ، وكل ما يُعاش فيه فهو معاش ، أي جعلنا النهار سببا للمعاش والتصرف في المصالح » (6) .

1- ينظر: محمود صافي : المصدر السابق ، م15 / ج30 / ص 216 .

2- ينظر: الزمخشري : المصدر السابق ، م4/ص 524 ، أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج8/ص 403 الشوكاني : المصدر السابق ، ج 30 / ص 1574 .

3- الزمخشري : المصدر نفسه ، م4/ص 524 .

4- ينظر: سيبويه : المصدر السابق ، ج4/ص 88 ، ابن السراج : المصدر السابق ، ج3/ص 141 ، البعوي المصدر السابق م8/ج30/ص 312 ، ابن الجوزي ، المصدر السابق ، ص 1507 .

5- سيبويه : المصدر السابق ، ج 4 / ص 88 .

6- البعوي : المصدر السابق ، م8/ج30/ص 312 .

وقد تبعمهم أيضا في ذلك محمود صافي ، حيث أكد دلالة الصيغة على المصدر الميمي لا غير و لا يمكن أن تكون اسم زمان ، لأنه لم يثبت مجيئه في اللغة على هذا النحو (1) .

ت- دلالتها على المصدر الميمي و اسم الزمان معا : و معنى ذلك أن الصيغة تحتل الوجهين معا ، وهما وجهان ذهب إليهما كل من الرّازي ، و القرطبي ، و البيضاوي و الألوّسي و الطّاهر بن عاشور (2) ، يقول الرّازي « في المعاش وجهان ؛ أحدهما : أنه مصدر ، يقال : عاش يعيش عيشا ومعاشا ومعيشة و عيشة ، و على هذا التقدير ، فلا بدّ فيه من إضمار ، و المعنى وجعلنا النّهار وقت معاش ، و الثّاني : أن يكون معاشا مفعلاً وظرفا للتّعيش ، و على هذا ، لا حاجة إلى الإضمار ، و معنى كون النّهار معاشا أن الخلق إنّما يمكنهم التّقلب في حوائجهم و مكاسبهم في النّهار لا في اللّيل » (3) .

### و فحوى القول في آراء اللّغويين و المفسّرين حول دلالة هذه الصيغة ما يلي :

1- تعدّدت الاحتمالات الدلالية لصيغة " معاش " بتعدّد آراء المفسّرين و اللّغويين حولها حيث أفادت ثلاثة احتمالات :

- إمّا أن تكون دالة على اسم الزّمان .

- إمّا أن تكون دالة على المصدر الميمي .

- إمّا أن تكون دالة على الوجهين معا : أي المصدر الميمي و اسم الزّمان .

2- صنّف المفسّرون صيغة " معاش " ضمن صيغ اسم الزّمان سواء أكان تصريحهم مباشرا أو مقدّارا مراعاة لضوابط :

(1)- ينظر: محمود صافي : المرجع السابق ، م15 ، ج30 ، ص 216 .

(2)- ينظر: الرّازي : المصدر السابق ، ج31/ ص 8 ، القرطبي : المصدر السابق ، م10/ ج19 ، ص143 ، البيضاوي م3/ ج30/ ص488 ، الألوّسي : المصدر السابق ، م15/ ج30/ ص264 ، الطّاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م12/ ج30/ ص22 .

(3)- الرّازي : المصدر السابق ، ج31/ ص 8 .

أ- الضابط الصرفي : و يتجلى في أنّ دلالة اسم الزمان استنتجت بناء على جواز ورود اسمي الزمان و المكان على البناء التصريفي " مَفْعَل " من باب " فَعَلَ يَفْعُلُ " ، و ذلك أخذا برأي بعض اللّغويين الذين أجازوا ذلك ، يقول ابن السكّيت ( ت 244 ) : « و إذا كان الفعل من ذوات الثلاثة من نحو " كال يَكِيل " و أشباهه ، فإنّ الاسم منه مكسور ، و المصدر مفتوح ، من ذلك مال مَمِيلاً و مَمَالاً ، يذهب بالكسر إلى الأسماء ، و بالفتح إلى المصدر ، ولو فتحتهما جميعاً أو كسرتهما في المصدر و الاسم لجاز ، تقول العرب : المَعَاشُ و المَعِيشُ ، و المَعَابُ و المَعِيبُ ، و المَسَارُ و المَسِيرُ » (1) ، و هو أمر مخالف لما يقتضيه القياس الصرفي ، فما كان من باب " فَعَلَ - يَفْعُلُ " ، فالمصدر منه على " مَفْعَل " و اسمي الزمان و المكان على " مَفْعَل " ، يقول سيبويه : « أمّا ما كان من " فَعَلَ يَفْعُلُ " ، فإنّ موضع الفعل مَفْعُلٌ ، ... فإذا أردت المصدر بنيته على مَفْعَل ... و قد يجيء المَفْعَلُ يراد به الحين ، فإذا كان من " فَعَلَ يَفْعُلُ " بنيته على مَفْعَلٍ ، تجعل الحين الذي فيه الفعل كالمكان... » (2) ، أمّا دلالة المصدر الميمي فقد حدّدت بناء على ما يوحي به الشّكل الخارجي للصّيغة ، إذ وردت على البناء التصريفي " مَفْعَل " ، و هو ما يقتضيه القياس الصرفي ، فما كان من باب " فَعَلَ - يَفْعُلُ " فالمصدر منه على " مَفْعَل " و اسمي الزمان و المكان على " مَفْعَل " ، و هو مناسب لتصنيف صيغة " معاش " ضمن هذا الاحتمال ، أمّا احتمال دلالتها على المعنيين معا ؛ أي المصدر الميمي ، و اسم الزمان ، فمرده أيضا إلى البناء التصريفي الذي وردت عليه الصّيغة ، فالبناء " مَفْعَل " بناء مشترك يرد على منواله كلّ من اسم الزمان من باب " فَعَلَ يَفْعُلُ " على غير قياس و المصدر الميمي من الباب نفسه على القياس ، فكلّ مناسب لما وضع له .

(1) - ابن السكّيت ، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق : إصلاح المنطق ، شرح و تحقيق أحمد شاكر و عبد السلام محمّد هارون دار المعارف ، مصر ، ج 1 / ص 220 .

(2) - سيبويه : المصدر السابق ، ج 4 / ص 87 - 88 .

ب- الضابطة النحوي : و يتجلى في أنّ دلالة اسم الزمان حدّدت على أساس مراعاة مسألتين تتمثّل الأولى في تقدير المضاف المحذوف و الممثل في " وقت " ، و عليه يكون المعنى و جعل الله عزّ و جلّ النّهار وقتا للعمل و المكسب ، و تتمثّل الثانية في استعمال مصطلح اسم الزمان مرادفا لظرف الزمان ، و هي تسمية واردة في كتب النحويين المتأخّرين ، حيث إنّهم يطلقون التسميتين في موضع واحد ، و منهم ابن عقيل ، يقول : « ينقسم اسم الزمان و اسم المكان إلى متصرّف ، و غير متصرّف ، فالمتصرّف من ظرف الزمان أو المكان ما استعمل ظرفا ، و غير ظرف ، كيوم ، و مكان »<sup>(1)</sup> ، أمّا دلالة المصدر الميمي فقد حدّدت أيضا على أساس إضمار المضاف " وقت " ، و على هذا الأساس يكون المعنى وجعلنا النّهار وقت معاش ، أي وقت عيش ، و عليه فإضمار الظرف أساس لتحديد دلالاتي اسم الزمان و المصدر في الوقت نفسه .

ت- الضابطة الدلالي : و يتجلى في مناسبة كلّ وظيفة صرفيّة لما أدّته من دلالة سياقية فدلالة اسم الزمان استنتجت من خلال ما أفادته صيغة " معاش " سياقيا ، حيث أفادت زمان العيش أي : الوقت المخصّص للعمل و الكدّ و الكسب ، و هي دلالة مقبولة فرضها تطابق المعنى الوظيفي للصيغة مع سياقها ، و قد حصل هذا التّطابق أيضا بين دلالة الصّيغة على المصدر الميمي كوظيفة صرفيّة وبين ما أكّده السّياق من دلالة حدث العيش و ما يحتويه من تصرّف في المصالح ، وقضاء الحوائج ، أمّا تصنيف الصّيغة ضمن صيغ المصدر الميمي واسم الزمان معا ، فهو مناسب أيضا ، فالمعنيان مرادان وجائزان في الوقت نفسه ؛ فمعاش صيغة صرفيّة مشحونة دلاليًا ، و لا يمكن ترجيح معنى على آخر ، لأنّ الله عزّ و جلّ جعل لعباده وقتا محدّدا للحياة ، و التقلّب ، و الكسب ، و لا يكون هذا إلّا في النّهار .

(1) - ابن عقيل : شرح ابن عقيل ، ج 2 ، ص 198 .

لوعلى صعيد صرفي آخر تتوسّع صيغة " منام " في قول الحقّ تبارك وتعالى : ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الزّمر : 42] ، لتشمل ثلاثة احتمالات دلالية ، سيتمّ ذكرها على هذا النحو :

أ- دلالتها على اسم الزّمان : و هي دلالة فرضها البناء التصريفي الذي وردت عليه الصّيغة حيث وردت على البناء " مَفْعَل " ، و هو بناء يصاغ عليه اسم الزّمان ممّا كان مضارعه مفتوح العين ، يقول الرّضويّ الأسترابادي : « اعلم أنّهم بنوا الزّمان و المكان على المضارع ، فكسروا العين فيما مضارعه مكسور العين ، وفتحوها فيما مضارعه مفتوحها » <sup>(1)</sup> ، هذا فضلا عمّا أفادته الصّيغة و هي داخل سياقها النصّي ، حيث دلّت على معنى وقت النّوم ، وهو مذهب ذهب إليه الزّمخشري في قوله : « يريد ويتوفّى الأنفس التي لم تمت في منامها : أي يتوفّاها حين تنام تشبيها للنّائمين بالموتى » <sup>(2)</sup> ، وقد وافق هذا المعنى كلّ من أبي حيّان الأندلسي والسّمين الحلبي ، و الشّوكاني <sup>(3)</sup> .

ويبدو أنّ ترجيح هؤلاء المفسّرين لدلالة اسم الزّمان كان انطلاقاً ممّا ورد قبل هذه الآية وهو قول الحقّ تبارك وتعالى : ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزّمر : 42] ، إذ دلّ " ظرف الزّمان " حين " على زمن الموت ، ومن ذلك يمكن تقدير الظرف نفسه في قوله عزّ وجلّ : ﴿وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزّمر : 42] ، أي حين منامها .

ب- دلالتها على المصدر الميمي : و هي دلالة استنتجت أيضاً من خلال مبنى الصّيغة حيث وردت على البناء التصريفي " مَفْعَل " ، و هو بناء يرد عليه المصدر الميمي ممّا كان فعله

(1)- الرّضويّ الأسترابادي : المصدر السّابق ، ج 1 / ص 181 .

(2)- الزّمخشري : المصدر السّابق ، ج4/ ص 24 .

(3)- ينظر: أبو حيّان الأندلسي : المصدر السّابق ، ج7/ ص 414 ، السّمين الحلبي : المصدر السّابق ، ج9/ ص 431 الشّوكاني : المصدر السّابق ، ج24/ ص 1285 .

غير المثال الواوي الصّحيح اللّام ، سواء أكان الفعل بعد هذا صحيح اللّام ، أم معلّمها ، و سواء أكانت عين مضارعه مفتوحة ، أم لا (1) ، هذا إضافة إلى ما أفادته سياقيا ، إذ دلّت على معنى حدث النّوم ، بغض النّظر عن أجله ، وهو مذهب ذهب إليه كثير من أهل اللّغة و التّفسير (2) يقول الطّاهر بن عاشور مؤكّدا دلالة المصدر الميمي : « فكأنّه قيل يتوقّى الأنفس التي تموت في حالة نومها ، و الأنفس التي لم تمت في نومها فأفاقت » (3) .

ب- دلالتها على اسم الزّمان و المصدر الميمي : و هما دالتان يؤيّدهما الاشتراك الحاصل بينهما ، إذ كلّ منهما يصاغ على البناء التّصريفي " مَفْعَل " إذا كان مضارعهما مفتوح العين يقول ابن السكّيت : « فإذا كان يَفْعَلُ مفتوحا ، مثل : يخاف و يهاب ، أو كان مضموما ، مثل : يقول و يعول ، فالاسم و المصدر فيه مفتوحان » (4) ، وعليه يكون المعنى التّركيز على وقت النّوم و حدث النّوم معا ، وهو معنى انفرد به الألوّسي في قوله : « في منامها متعلّق بيتوقّى أي : يتوقّاها في وقت نومها ، على أنّ مناما اسم زمان ، وجوّز فيه كونه مصدرا ميميا بأن يقطع سبحانه تعلّقها بالأبدان تعلّق التّصرّف فيها عنها أيضا ، فتوقّى الأنفس حين الموت و توقّيها في وقت النّوم ، بمعنى قبضها عن الأبدان ، و قطع تعلّقها بها تعلّق التّصرّف ، إلا أنّ توقّيها حين الموت قطع لتعلّقها بها تعلّق التّصرّف ظاهرا و باطنا ، و توقّيها في وقت النّوم قطع لذلك ظاهرا فقط » (5) .

- 1- ينظر : محمّد الطنطاوي : المرجع السّابق ، ص 72 - 73 ، فخر الدين قباوة : المرجع السّابق ، ص 144 - 145 .
- 2- ينظر : الفراء : المصدر السّابق ، م 2 ، ص 300 ، الطّبري : المصدر السّابق ، ج 6/ ص 390 ، القرطبي : المصدر السّابق م 8 / ج 15/ 222 ، البيضاوي : المصدر السّابق ، م 3 / ج 24 / ص 190 ، الطّاهر بن عاشور : المصدر السّابق م 9 / ج 24 / ص 24 .
- 3- الطّاهر بن عاشور : المصدر السّابق ، م 9 / ج 24 / ص 24 .
- 4- ابن السكّيت : المصدر السّابق ، ص 221 .
- 5- الألوّسي : المصدر السّابق ، م 12 ، ج 24 / ص 349 .

### ومما تقدّم ذكره يستنتج ما يلي :

1- احتملت صيغة " منام " ثلاثة احتمالات دلاليّة ؛ دلالتها على اسم الزّمان ، دلالتها على المصدر الميمي ، دلالتها على المعنيين مجتمعين ، اسم الزّمان و المصدر الميمي ، وهو ما يؤكّد توسّع هذه الصّيغة .

2- تمّ تصنيف صيغة " منام " ضمن الاحتمالات الدّلالِيّة المذكورة مراعاة لضوابط معيّنة :

أ- الضّابط الصّرفي : ويتجلّى في أنّ دلالة اسم الزّمان استنتجت بناء على ورود الصّيغة على البناء التّصريفِي " مَفْعَل " ، و هو ما يوافق قياس طريقة صوغ اسم الزّمان من الفعل المعتلّ العين المفتوح المضارع ، أمّا دلالة المصدر الميمي فقد حدّدت أيضا انطلاقا من ورود الصّيغة على البناء " مَفْعَل " ، و هو موافق لقياس طريقة صوغه من الفعل المعتلّ العين المفتوح المضارع أيضا ، و هو بناء مشترك بين اسم الزّمان و المصدر الميمي ، الأمر الذي أدّى إلى صلاحية الصّيغة لتقبّل الاحتمالين معا .

ب - الضّابط النّحوي : ويتجلّى في أنّ تقدير دلالة اسم الزّمان حدّدت على أساس كون الآية ﴿ وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا ﴾ معطوفة على الآية التي قبلها وهي : ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا ﴾ ، إذ التقدير يتوفّى الأنفس حين موتها وحين نومها .

2- بناء " مَفْعَل " :

2 - 1 - بناء " مَفْعَل " بين دلالة اسمي الزّمان والمكان و المصدر الميمي و الاسم المفرد :

ومن أمثلة هذا التّوسّع ، قول الحقّ تبارك وتعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف : 29] ، حيث ذكر المفسّرون و اللّغويون في بيان صيغة " مَسْجِد " جملة من الاحتمالات الدّلالِيّة ، وسيتمّ ذكرها على هذا النّحو :

أ- دلالتها على اسم الزمان : أي بمعنى وقت كل صلاة ، وهي دلالة أكدها الزجاج في قوله :  
« أي وقت كل صلاة أقصدوه بصلاتكم » (1).

ب- دلالتها على اسم الزمان أو المكان : أي اسم الزمان ، بمعنى في كل وقت سجود ، واسم المكان بمعنى في كل مكان سجود ، وهو مذهب ذهب إليه الزمخشري قائلاً : « في كل وقت سجود ، أو في كل مكان سجود ، وهو الصلاة » (2) ، وقد وافقه الرأي كل من الرازي ، و أبي حيان الأندلسي ، و السمين الحلبي ، و البيضاوي ، و البقاعي ، و الشوكاني (3) ، غير أن الفرق بين هؤلاء العلماء يتجلى في أن الرازي ذكر الدالتين معا ، مع ترجيحه لدلالة اسم الزمان في حين ذكر أبو حيان الأندلسي كل الأقوال التي قيلت في هذه الصيغة دون ترجيح ، أما البقاعي فقد ذكر الدالتين معا ، دون تقييد المكان و الزمان .

ت- دلالتها على المصدر الميمي : بمعنى السجود بغض النظر عن مكانه وزمانه وقد ذهب إلى القول بهذا الاحتمال الدلالي كل من الطبري و السيوطي (4) ، يقول السيوطي مؤكداً هذا الاحتمال : « أي أخلصوا له سجودكم » (5).

ث- دلالتها على اسم المكان : وهي دلالة ذكرها ابن عطية (6) دون ترجيحه لمكان السجود هل هو كل موضع مخصص للصلاة ، أم الموضع المخصص بالكعبة ، وهو مذهب ذهب إليه

(1)- الزجاج : المصدر السابق ، ج2/ ص 330 .

(2)- الزمخشري : المصدر السابق ، م 2/ ج2/ ص 94 .

(3)- ينظر: الرازي : المصدر السابق ، ج14/ ص 61 ، البيضاوي : المصدر السابق ، م1/ ج8/ ص 541 ، أبو حيان

الأندلسي : المصدر السابق ، ج4/ ص 289 ، السمين الحلبي : المصدر السابق ، ج5/ ص 297 ، الشوكاني : المصدر السابق ، ج471/8 ، البقاعي : المصدر السابق ج385/7 .

(4)- ينظر: الطبري : المصدر السابق ، م 3 / ص 424 - 425 ، السيوطي : المصدر السابق ، ص 196 .

(5)- السيوطي : المصدر السابق، ص 196 .

(6)- ينظر: ابن عطية : المصدر السابق ، ص 696 - 697 .

الطاهر بن عاشور في قوله : « ومعنى " عند كلّ مسجد " عند كلّ مكان متّخذ لعبادة الله تعالى و اسم المسجد منقول في الإسلام للمكان المعين المحدود المتّخذ للصلاة »<sup>(1)</sup>.

ج- دلالتها على اسم المكان و المصدر الميمي : وهو احتمال دلالي ذكره البغوي في تفسيره<sup>(2)</sup>. وقد ذهب محمود صافي المذهب نفسه قائلاً : « " مَسْجِدٌ " اسم مكان من " سَجَدَ " الثلاثي باب " نَصَرَ " وزنه " مَفْعِلٌ " بكسر العين على غير قياس ، فالقياس أن تكون العين مفتوحة لأنّه مضموم العين في المضارع ، وقد يكون مصدرًا ميميًا على غير قياس أيضًا »<sup>(3)</sup>.

ح- دلالتها على اسم الزمان أو المكان أو المصدر الميمي : وقد ذهب إلى هذا الاحتمال الدلالي كلّ من ابن الجوزي ، و البيضاوي ، و الألويسي<sup>(4)</sup>.

يقول الألويسي : « و المَسْجِدُ اسم زمان أو مكان بالمعنى اللغوي ، وكان حقّه فتح العين لضمّها في المضارع ، إلّا أنّه ممّا شذّ عن القاعدة ، وزعم بعضهم أنّه مصدر ميمي و الوقت مقدّر قبله ، و السّجود مجاز عن الصّلاة »<sup>(5)</sup>.

خ- دلالتها على اسم بيت العبادة : وهي دلالة أكدها الصّرفيون ، حيث فرّقوا بين ورود الصّيغة بكسر الجيم ، وفتحها ، فقياس اسم المكان من البناء " فَعَلَ - يَفْعُلُ " هو " مَفْعَلٌ " وهو الأمر كذلك بالنسبة للمصدر ، أمّا ما ورد على غير ذلك ، أي بكسر عين " مَفْعِلٌ " ، فهو من باب السّماع ، غير أنّ صيغة " مَسْجِدٌ " ، فقد أوجبوا لها دلالة خاصّة يقول سيبويه :

1- الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م4/ج8/ص 88

2- ينظر: البغوي : المصدر السابق ، م4/ج8/ص233 .

3- محمود صافي : المرجع السابق ، م 4 / ج 8 / ص 391 .

4- ينظر: ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 490 ، البيضاوي : المصدر السابق ، م 1 / ج 8 / ص 541 ،

الألويسي المصدر السابق ، م4/ج8/ص 471 .

5- الألويسي : المصدر السابق ، م 4 / ج 8 / ص 471 .

« وقد كسروا الأماكن في هذا أيضا ، كأنهم أدخلوا الكسر أيضا ، كما أدخلوا الفتح ، وذلك المَنْبِتُ ، و المَطْلَعُ لمكان الطلوع ، و قالوا : البَصْرَةُ مَسْقُطُ رَأْسِي للموضع ، و السُّقُوطُ المَسْقُطُ و أَمَا المَسْجِدُ ، فَإِنَّه اسم للبيت ، ولست تريد به موضع السَّجود ، وموضع جبهتك ، لو أردت ذلك لقلت مَسْجِدًا » (1) .

ويؤكد ابن السكيت ( ت 244 هـ ) الأمر نفسه ، فيقول : « فإذا كان يَفْعُلُ مضموم العين مثل : دَخَلَ يَدْخُلُ ، وَخَرَجَ يَخْرُجُ أثرت العرب في الاسم و المصدر فتح العين ، قالوا دَخَلَ يَدْخُلُ مَدْخَلًا ، وهذا مَدْخَلُهُ ... إلا أحرفا من الأسماء ألزموها كسر العين ، من ذلك .... المَسْجِدُ .... » (2) .

إذا ، فورود صيغة " مَسْجِد " دالة على اسم للبيت الذي يُتَعَبَّدُ فيه ، لا موضع السَّجود مردّه إلى سببين رئيسين ؛ أولهما : يتمثل في خروج الصيغة عن قياسها الصَّرْفِي ، فقياسها من البناء " فَعَلَ يَفْعُلُ " للدلالة على المصدر أو اسم المكان هو الفتح ، أما ما ورد مكسورا فهو من باب السَّماع ، وثانيهما : يتجلى في خروج هذه الصيغة و ما شابهها عن أداء وظيفتها الصَّرْفِيَّة أي أنها لم يقصد بها التعبير عن اسم الزمان ، أو المكان بالمعنى التَّحْوِي ، بل هي أسماء لأماكن معيَّنة ، فهي إطلاقات خاصة لا تندرج تحت شروط الصيغة (3) .

ومن خلال ما تمّ عرضه من أقوال الصَّرْفِيِّين و المفسِّرين حول صيغة " مَسْجِد " وما أدته من احتمالات دلالية ، يمكن تسجيل بعض الملاحظات :

- (1) - سيبويه : المصدر السابق ، ج4/ص 90 ، و ينظر أيضا: الفراء : المصدر السابق ، ج2/ص 148 ، ابن السَّرَاج المصدر السابق ، ج3 / ص 142...144 ، الرِّضِيِّ الإِسْتِرابَاذِي : المصدر السابق ، ج1/ص 183 - 184 .
- (2) - ابن السكيت : المصدر السابق ، ص 120 ، و ينظر أيضا الكفوي ، أبو البقاء بن موسى الحسيني : معجم في المصطلحات و الفروق اللغوية ، قابله على نسخة خطية ، و أعدّه للطبع و وضع فهارسه ، عدنان درويش ، محمّد المصري مؤسّسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1419 هـ ، 1998 م ، ص 825 .
- (3) - ينظر: عبد الصبور شاهين : المرجع السابق ، ص 120 ، الصَّرَايِرَةُ رَانِيَا سَالِم : المرجع السابق ، ص 95 .

1- توسّعت صيغة " مَسْجِدٍ " الواردة على البناء التصريفي " مَفْعِلٌ " توسّعا كبيرا حيث أفادت

عدّة احتمالات دلالية هي :

- إمّا اسم زمان .
- إمّا اسم زمان أو مكان .
- إمّا مصدر ميمي .
- إمّا اسم مكان .
- إمّا اسم مكان + مصدر ميمي .
- إمّا اسم زمان ، أو مكان ، أو مصدر ميمي .
- إمّا اسم بيت .

وفي هذه الحالة تكون الصيغة قد حملت سبعة احتمالات دلالية ، و هي بذلك صيغة

متّسعة .

2- تمّ تصنيف صيغة " مَسْجِدٍ " عند المفسّرين ضمن الاحتمالات الدلالية المذكورة مراعاة

لضوابط معيّنة :

أ - الضّابط الصّرفي : و يتجلى في أنّ دلالة اسم الزّمان استتجت بناء على ما يوحي به الشّكل الخارجي للصّيغة ، إذ وردت على البناء " مَفْعِلٌ " ، و هو بناء يجوز أن يرد عليه اسم الزّمان ، من باب " فَعَلَ يَفْعُلُ " ، على الرّغم من أنّ القياس في ذلك هو " مَفْعِلٌ " ، يقول ابن السكّيت : « فإذا كان يَفْعُلُ مضموم العين ، مثل : دَخَلَ يَدْخُلُ ، وَخَرَجَ يَخْرُجُ آثرت العرب في الاسم و المصدر فتح العين ، قالوا : دَخَلَ يَدْخُلُ مَدْخَلًا ، وهذا مَدْخَلُهُ ... إلّا أحرفا من الأسماء ألزموها كسر العين ، من ذلك ....المَسْجِدُ ....، فجعلوا الكسر علامة للاسم ، وربّما فتحه بعض العرب في الاسم ...»<sup>(1)</sup> ، أمّا دلالتنا اسمي الزمان و المكان ، فنتجلى أيضا

1- ابن السكّيت : المصدر السّابق ، ص 120 .

في عدم مراعاة ما يقتضيه القياس الصّرفي ، و هو أنّ صوغ اسمي الزّمان و المكان من مضارع " يَفْعُلُ " ، يكون بفتح عين " مَفْعَلُ " ، غير أنّه أجاز ورودهما من مضارع " يَفْعُلُ " على وزن " مَفْعِلُ " سماعا ، لذلك فإنّ تصنيف الصّيغة ضمن صيغ اسمي الزّمان و المكان كان انطلاقا ممّا يقتضيه السّماع لا القياس ، و هو الأمر نفسه بالنّسبة لتصنيف الصّيغة ضمن صيغ المصدر الميمي ، إذ صنّفت على هذا الأساس سماعا ، لا قياسا ؛ لأنّ صوغ المصدر الميمي من مضارع " يَفْعُلُ " ، يكون بفتح عين " مَفْعَلُ " لا بكسرهما ، و كذلك بالنّسبة لتصنيفها ضمن الاحتمالات الدلالية الثلاث ؛ اسم الزّمان ، أو اسم المكان ، أو المصدر الميمي فتصنيفها كان سماعا ، لا قياسا للسبب نفسه ، فالكلّ يصاغ من مضارع " يَفْعُلُ " بفتح عين " مَفْعَلُ " لا بكسرهما ، يقول سيبويه : وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في " يَفْعُلُ " قالوا : أتيتك عند مَطْلَعِ الشّمس ، أي عند طلوع الشّمس ، و هذه لغة بني تميم ، و أمّا أهل الحجاز فيفتحون ، وقد كسروا الأماكن في هذا أيضا ، كأنهم أدخلوا الكسر أيضا ، كما أدخلوا الفتح وذلك : المنبئ ، و المَطْلَعُ لمكان الطلوع ، و قالوا : البَصْرَةُ مَسْقُطُ رأسي للموضع و السَّقُوطُ الْمَسْقُطُ « (1) ، أمّا عدم تصنيف الصّيغة ضمن صيغ اسم الزّمان أو المكان أو المصدر الميمي عند الصرفيين فيعود إلى أسباب ؛ يتجلّى أحدهما في أنّ القياس فيما يرد على " يَفْعُلُ " في المضارع هو " مَفْعَلُ " ، وليس " مَفْعِلًا " ، أمّا ما ورد دالا على تلك الصّيغ فهو من باب السّماع ، و القياس أولى عندهم ، وثانيهما أنّهما لغتان ، فالكسر في البناء " مَفْعِلُ " لغة بني تميم ، و الفتح فيه لغة أهل الحجاز (2) ، و ثالثهما في انتقال دلالة الكلمة من العموم إلى الخصوص ، حيث تكون بالفتح مطلقا عاما لمكان السّجود ، و تكون بالكسر البيت المخصّص للسّجود (3) .

(1) - سيبويه : المصدر السابق ، ج4/ص 90 .

(2) - ينظر : سيبويه : نفسه ، ج 4 / ص 90 ، ابن السّراج : المصدر السابق ، ج 3 / ص 142 .

(3) - ينظر : سيبويه : المصدر نفسه ، ج 4 / ص 90 ، الرّضّي الإستراباذي : المصدر السابق ، ج 1 / ص 183 - 184 .

ب- الضابط الدلالي : ويتجلى في تطابق الدلالات السياقية مع الوظائف الصرفية المحتملة للصيغة ، فدلالة اسم الزمان طابقت دلالة السياق و هي دلالة زمان وقت السجود ، وتقدير دلالاتي اسمي الزمان و المكان معا أيضا طابقت تقدير دلالة اسم الزمان بوقت السجود ودلالة اسم المكان بموضع السجود ، كما تجلت المطابقة أيضا في تقدير دلالة المصدر الميمي بحدث السجود دون النظر إلى مكانه ، أو زمانه ، فالأساس هو تأكيد الحدث و تقدير دلالة اسم المكان فقط فهو مطابق للتركيز على المكان المتخذ للعبادة لا غير ، أما تقدير الاحتمالات الثلاثة ؛ اسم الزمان ، و المكان ، و المصدر الميمي ، فيعود إلى أنّ هذه المعاني كلها مطلوبة و جائزة ، و بذلك يكون التركيز إما على وقت السجود ، أو مكانه ، أو تأكيد الحدث دون قرنه بزمانه ، أو مكانه ، و يكون معنى الصيغة الصرفي مطابقا لمعناه السياقي أيضا ، إذ قدرت باسم البيت المخصّص للعبادة لا موضعه .

## 1-2 - بناء " مَفْعَل " بين دلالة اسمي الزمان و المكان و المصدر الميمي :

√ و من الصيغ التي توسّعت في التنزيل العزيز على هذا النحو صيغة " مَوْعِد " في قوله جلّ جلاله : ﴿ وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ لِمَا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا ﴾ [ الكهف : 59 ] ، إذ تعددت أقوال أهل اللغة و التفسير حولها ، فكانت محتملة لهذه الأوجه :

أ- دلالتها على اسم الزمان : وهو اسم زمان الوعد ، أي الوقت أو الأجل الذي يهلكون فيه يقول الطبري مؤكداً هذه الدلالة « وجعلنا لمهلكم موعدا ، يعني ميقاتا و أجلا ، حين بلغوه جاءهم عذاب فأهلكناهم به »<sup>(1)</sup> ، وقد ذهب هذا المذهب أغلبية أهل اللغة و المفسرين<sup>(2)</sup> .

(1) - الطبري : المصدر السابق ، م/5 ص 116 .

(2) - ينظر : الفراء : المصدر السابق ، م / 2 ص 70 ، الزجاج : المصدر السابق ، ج/3 ص 297 ، النحاس : المصدر السابق ج/2 ص 463 ، العكبري : المصدر السابق ، ق / 2 ص 853 ، القرطبي : المصدر السابق ، م/6 ج/15 ص 11 ، البيضاوي : المصدر السابق ، م/2 ج 15 / ص 345 ، البغوي : المصدر السابق ، م/5 ، ج 15 ، ص 183 ، الألويسي : المصدر السابق ، م/8 ج 15/ص 407 ، الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م/6 ، ج 15 ، ص 358 .

ب- دلالتها على اسم الزّمان أو المصدر الميمي : وهي دلالة أكّدها الزّمخشري في قوله :  
و الموعد وقت أو مصدر «<sup>(1)</sup> . ووافقها بعض المفسّرين <sup>(2)</sup> .

ت- دلالتها على اسم الزّمان و اسم المكان : وهو احتمال دلالي تفرد به البقاعي في تفسيره  
يقول : « أي وقتا نحلّه بهم ومكانا لم نخلفه »<sup>(3)</sup> .

وفحوى القول في هذه الصّيغة ما يلي :

1- اتسعت صيغة " موعِد " لتحمل ثلاثة احتمالات دلالية بحسب تقدير اللّغويين و المفسّرين  
أولها احتمال دلالتها على اسم الزّمان ، و ثانيها احتمال دلالتها على اسم الزّمان أو المصدر  
الميمي ، و ثالثها : احتمال دلالتها على اسم الزّمان و المكان .

2- صنّفت هذه الصّيغة ضمن الاحتمالات الدلالية المذكورة احتكاما إلى ضوابط صرفيّة  
ودلاليّة ، و هي على هذا النّحو :

أ- الضّابط الصّرفي : و يتمثّل في أنّ دلالة اسم الزّمان حدّدت بناء على ما يوحي به القالب  
التّصريفية الذي وضعت فيه الصّيغة ، إذ وضعت في القالب التّصريفية " مَفْعِل " و هو قالب  
قياسي يرد عليه اسم الزّمان المصوغ من الفعل الثلاثي المعتل الفاء بالواو المكسور العين في  
المضارع من باب " فَعَلَ يَفْعُلُ " ، هذا من جهة ، وترجيح دلالة صيغة " مَهْلِك " سواء قرئت  
بضمّ الميم وفتح اللّام ، أو بفتح الميم و اللّام على المصدر الميمي ، ومن ثمة كان يستحسن  
أن ترجّح دلالة اسم الزّمان ليستقيم المعنى من جهة أخرى ، أمّا دلالتا اسم الزّمان أو المصدر  
الميمي فمردّهما إلى اشتراك كلّ من اسم الزّمان و المصدر الميمي في البناء " مَفْعِل " فكلّهما  
يصاغان من الفعل المعتلّ الفاء بالواو على هذا البناء ، و هو الأمر نفسه

(1) - الزّمخشري : المصدر السّابق ، م/2 ص 665 .

(2) - ينظر: الرّازي : المصدر السّابق ، ج 21 / ص 143 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السّابق ، ج 6 / ص 133

السّمين الحلبي : المصدر السّابق ، ج 7 / ص 517 .

(3) - البقاعي : المصدر السّابق ، ج 12 / ص 95 .

بالنسبة إلى استنتاج دلالاتي اسمي الزّمان و المكان ، إذ يعود ذلك إلى اشتراكهما في البناء " **مَفْعِل** " فكلاهما يصاغان من معتل الفاء بالواو بالطريقة نفسها .

ب- الضّابط الدلالي : ويتجلى في مناسبة كلّ وظيفة صرفية لما أدته من دلالة سياقية ، فدلالة صيغة " **مَوْعِد** " على اسم الزّمان موافقة لمعنى الوقت و الأجل و الميقات ، و دلالتها على اسم الزّمان أو المصدر الميمي موافقة أيضا لدلالة الوقت و الأجل بالنسبة لاسم الزّمان ، و تأكيد حدث الوعد ، وهو وعد الإهلاك بالنسبة للمصدر ، و كذا الأمر بالنسبة لدلالاتها على المعنيين مجتمعين ، أي دلالتها على اسمي الزّمان و المكان ، فهما مقبولان و جائزان ، فالصيغة توحى إلى دلالة وقت إهلاك المشركين ، ودلالة الموضع المخصّص لإهلاكهم .

3- كلّ المعاني التي أوردها المفسّرون و اللّغويون هي معان جائزة ومطلوبة ، و لا يمكن ترجيح أحدها ، فالمعنى الإجمالي مستقيم بتضافرها وتكاملها .

### ثالثا : تعدّد الاحتمالات الدلالية لصيغ اسم الزّمان من الفعل غير الثلاثي :

توسّعت صيغ اسم الزّمان من الفعل غير الثلاثي في التّنزيل العزيز توسّعا كبيرا ، ومردّ ذلك إلى أسباب متعدّدة ؛ منها ما يعود إلى ورود الصّيغة على بناء تصريفي مؤهّل لأن يحتوي مجموعة من الدّلالات ، ومنها ما يعود إلى اختلاف قراءات الصّيغة ، و منها ما يعود إلى تداخل مبانيها مع صيغ أخرى ، و منها ما يعود إلى قدرة المفسّرين و اللّغويين على تفكيك هذه الصّيغة وجعلها تتحوّل من صيغة سطحيّة غير محتملة إلى صيغة توليدية تحتمل العديد من الاحتمالات الدلالية ، ومن شواهد ذلك ما يشير إليه هذا الجدول :

**جدول (17) : يوضح تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ اسم الزمان من الفعل غير الثلاثي**

البناء	الصيغة	احتمالاتها الدلالية	موطنها
مُفْعَل	مُجْرَى + مُرْسَى	- اسم زمان + مصدر ميمي + اسم مكان على قراءة الصيغتين يضم ميميها . - اسم زمان + مصدر ميمي على قراءة الصيغتين يضم ميميها . - مصدر ميمي ، أو اسم زمان ، أو اسم مكان على قراءة الصيغتين بفتح ميميها . - مصدر ميمي فقط على قراءة الصيغة الأولى بفتح ميميها ، وقراءة الصيغة الثانية يضم ميميها . - اسم فاعل على قراءة الصيغتين بكسر راء الصيغة الأولى ، وسين الصيغة الثانية .	﴿ وَقَالَ اذْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [ هود : 41 ]
مُسْتَفْعَل	مُسْتَفْعَر	- اسم زمان . - اسم زمان + مصدر ميمي . - مصدر ميمي . - اسم مكان + اسم زمان . مصدر ميمي + اسم زمان + اسم مكان	﴿ لَكُلِّ نَبِيٍّ مُسْتَفْعَرٌ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [ الأنعام : 67 ]

يلحظ من خلال هذا الجدول أنّ صيغ اسم الزمان من غير الثلاثي في التنزيل العزيز توسّعت حيث لم تدلّ على المعنى الذي وضعت له فقط ، بل أفادت إلى جانب دلالتها الأصلية دلالات أخرى ، وقد جاء القرآن الكريم مؤيِّدا لهذا التوسّع ، كما نصّ على ذلك المفسّرون و اللّغويون ، و فيمايلي توضيح لذلك :

**1- بناء " مُفْعَل " بين دلالة اسمي الزمان و المكان و المصدر الميمي و اسم الفاعل :**

لومّا ورد من الصيغ المتسعة على بناء " مُفْعَل " ، صيغتا " مُجْرَى " و " مُرْسَى " في قول الحقّ تبارك وتعالى : ﴿ وَقَالَ اذْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [ هود : 41 ] ، إذ اختلف المفسّرون و اللّغويون اختلافا كبيرا حول تقدير الصيغتين تبعا

لاختلاف قراءتها ، وقد كان هذا التعدد في القراءات سببا في تعدد احتمالاتها الدلالية ، وسيتم ذكرها على هذا النحو :

أ- دلالتها على اسم الزمان + المصدر الميمي + اسم المكان : وذلك على قراءة الصيغتين "مُجْرَى و مُرْسَى" ، بضم ميميها ، و هي قراءة أهل الحرمين و أهل البصرة إلا من شذ منهم <sup>(1)</sup> ، يقول الزمخشري مؤكدا احتمالاتها الدلالية : « بسم الله وقت إجرائها ووقت إرسائها ، إمّا لأنّ المجرى و المرسى للوقت ، و إمّا لأنّهما مصدران كالإجراء و الإرساء ، حذف منهما الوقت المضاف ، كقولهم : خفوق النجم ومقدم الحاج ، ويجوز أن يراد مكانا الإجراء و الإرساء » <sup>(2)</sup> .

ب- دلالتها على اسم الزمان + المصدر الميمي : وذلك على قراءة الصيغتين بضم ميميها و هي دلالة أكدها الشوكاني في قوله : « قرأ أهل الحرمين و أهل البصرة بضم الميمين فيهما إلا من شذ منهم على أنّهما اسما زمان ، وهما : في موضع نصب على الظرفية ، أي وقت مجراها ومرساها ، ويجوز أن يكونا مصدرين ، أي وقت إجرائها و إرسائها » <sup>(3)</sup> .

ب- دلالتها على المصدر الميمي فقط : وذلك على قراءة الصيغتين بضم ميميها ، فيكون المعنى إجراؤها و إرساؤها ، وقد ذهب هذا المذهب البغوي أثناء عرضه لقراءات الصيغتين قائلا : « وقرأ الآخرون مجراها ومرساها ، بضم الميمين من أجريت و أرسيت ، أي : بسم الله إجراؤها و إرساؤها ، وهما أيضا مصدران » <sup>(4)</sup> ، ووافق ابن الجوزي و الطاهر بن عاشور على ذلك <sup>(5)</sup>

1- ينظر: ابن مجاهد : المصدر السابق ، ص 333 ، النحاس : المصدر السابق ، ج2/ص 283 ، الزمخشري المصدر السابق ، م2/ص 364 .

2- الزمخشري : المصدر السابق ، م2/ص 364 .

3- الشوكاني : المصدر السابق ، ج12/ص 658 .

4- البغوي : المصدر السابق ، م4/ج12/ص 178 .

5- ينظر: ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص654 ، الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م5/ج12/ص 74 .

ث- دلالتها على المصدر الميمي أو اسم الزمان أو اسم المكان : على قراءة الصيغتين بفتح ميميها ، من الفعلين الثلاثين " جرى ورسا " ، وهي قراءة الأعمش و ابن مسعود وعيسى الثقفى وزيد بن علي<sup>(1)</sup>. وهو مذهب ذهب إليه الزمخشري في قوله : « وَقُرِئَ مَجْرَاهَا وَمَرْسَاهَا بفتح الميم من "جرى ورسا" إمّا مصدرين أو وقتين أو مكانين »<sup>(2)</sup> .

وقد وافقه في ذلك كلّ من البيضاوي ، و أبي حيّان الأندلسي ، و البقاعي<sup>(3)</sup> .

ج - دلالتها على المصدر الميمي فقط على قراءة " مَجْرَى " بالفتح و " مُرْسَى " بالضمّ من الفعلين ؛ الثلاثي " جرى " وغير الثلاثي " أرسى " ، وهي قراءة الأعمش وحمزة و الكسائي<sup>(4)</sup> وهو احتمال دلاليّ ذهب إليه الطبري في قوله : « مَجْرَى بقراءة الفتح مسيرها ، مُرْسَاهَا بقراءة الضمّ وَقْفُهَا »<sup>(5)</sup> ، وقد ذهب هذا المذهب أيضا كل من البغوي ، و الزمخشري ، و ابن الجوزي الجوزي<sup>(6)</sup> .

ح- دلالتها على اسم الفاعل : وهي دلالة ذهب إلى تأكيدها مجموعة من المفسرين واللّغويين<sup>(7)</sup> ، و قد استنتجت هذه الدلالة بناء على قراءة كسر راء الصيغة الأولى ، و سين

---

(1)- ينظر: ابن عطية : المصدر السابق ، ص946 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج5/ص225-226 .

(2)- الزمخشري : المصدر السابق ، م2/ص364 .

(3)- ينظر: البيضاوي : المصدر السابق ، م2/ج12/ص131 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج5/ص225-226 ، البقاعي ، المصدر السابق ، ج9/ص287 .

(4)- ينظر: النّحاس ، المصدر السابق ، ص283 .

(5)- الطبري : المصدر السابق ، م4/ج278 .

(6)- ينظر: البغوي : المصدر السابق ، م4/ج12/ص178 ، الزمخشري : المصدر السابق ، م2/ص364 ، ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص554 .

(7)- ينظر: النّحاس : المصدر السابق ، ج2/ص283 ، الزمخشري : المصدر السابق ، م2/ص364 ، ابن عطية

: المصدر السابق ، ص947 ، البيضاوي : المصدر السابق ، م2/ج12/ص131 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر

السابق ، ج5/ص225-226 ، البقاعي : المصدر السابق ، ج9/ص287 ، الشوكاني : المصدر السابق ، ج12/ص658 .

الصيغة الثانية ، حيث إنّ أبا عمرو و حمزة و الكسائي يميلون الرّاء من " مُجراها " ، و يميل حمزة و الكسائي السّين من " مُرساها " <sup>(1)</sup> ، وهي أيضا « قراءة مجاهد و مسلم بن جُنْدب و عاصم الجحدري » <sup>(2)</sup> ، و على هذا الأساس تكون الصّيغتان مصوغتين من الفعلين " : أجرى و أرسى " .

ويمكن من خلال عرض أقوال اللّغويين والمفسّرين لدلالات الصّيغتين تسجيل بعض

#### النقاط :

1- اتّسعت الصّيغتان " مجرى ومرسى " فأدّت الكثير من الاحتمالات الدلاليّة منها :

- إمّا دلالتها على اسم الزّمان ، و المصدر الميمي ، و اسم المكان على قراءة الصّيغتين بضمّ ميميها .
- إمّا دلالتها على اسم الزّمان ، و المصدر الميمي على قراءة الصّيغتين بضمّ ميميها .
- إمّا دلالتها على المصدر الميمي على قراءة الصّيغتين بضمّ ميميها .
- إمّا دلالتها على أحد الاحتمالات المذكورة سابقا ، مصدر ميمي ، أو اسم مكان أو اسم زمان على قراءة الصّيغتين بفتح ميميها .
- إمّا دلالتها على المصدر الميمي على قراءة الصّيغة الأولى بالفتح ، وقراءة الثانية بالضمّ .
- إمّا دلالتها على اسم الفاعل بكسر راء الصّيغة الأولى و سين الصّيغة الثانية .

2- تعدّد الاحتمالات الدلاليّة لهاتين الصّيغتين يعود إلى أسباب عديدة منها :

- قراءتهما على أوجه مختلفة ، لأنّ الاختلاف في القراءات يؤدّي إلى تعدّد الدلالات .
- اختلاف المفسّرين حول تقديرهما .

(1)- ينظر: ابن مجاهد : المصدر السابق ، ص 333 ، الغكبري : إعراب القراءات الشّواذ ، م 1 / ص 662 .

(2)- التّحّاس : المصدر السابق ، ج 2 / ص 283 .

- احتواؤهما على طاقة دلالية كبيرة جعلتهما يحتويان على فيض هائل من الدلالات .
- الاختلاف في تقدير أصل فعليهما ، حيث قدرا على نحوين مختلفين : " أجرى - جرى "
- " أرسى - رسا " ، " -جرى - رسا " .

3- صنفت الصيغتان ضمن صيغ اسم الزمان و المكان و المصدر الميمي مراعاة لضوابط رئيسية :

أ - ضابط القراءات : حيث قرئت الصيغتين بضم ميميها ، وهي قراءة مناسبة لإدراج الصيغتين ضمن هذه الدلالات .

ب - الضابط الصرفي : ويتجلى في سببين ، أولهما : يتمثل في صوغ كل من اسم الزمان و المكان ، و المصدر الميمي من الفعل غير الثلاثي بالطريقة نفسها ، أي بقلب حرف المضارعة ميميا مضمومة وفتح ما قبل آخره ، و هو مناسب لما وردت الصيغتان عليه وثانيهما : يتجلى في أنّ فعلي الصيغتين حددا في " أجرى ، أرسى " وهو مناسب أيضا لصوغ اسمي الزمان و المكان و المصدر الميمي منهما .

ت - الضابط الدلالي : ويتمثل في دلالة اسم الزمان و المكان و المصدر الميمي على وقت إجراء السفينة و إرسائها ، ومكانيهما ، وتأكيد حدثي الإجراء و الإرساء .

4 - صنفت الصيغتان ضمن صيغ اسم الزمان و المصدر الميمي مراعاة لما ذكر سابقا فالصيغتان قرئتتا بالضمّ ، وهما تصاغان من غير الثلاثي بالطريقة نفسها .

5- صنفت الصيغتان ضمن صيغ المصدر الميمي فقط مراعاة للضوابط السابقة أيضا فالصيغتان قرئتتا بالضمّ ، وهو مناسب لهذا الاختيار، وصوغ المصدر الميمي يكون على زنة اسم المفعول من غير الثلاثي ، و هو مناسب أيضا لما وردت عليه الصيغتان ، ودلالة الصيغتان على تأكيد حدث إجراء السفينة واستقرارها مناسب لاختيار صيغة المصدر الميمي أيضا .

6- صنفت الصيغتان ضمن صيغ المصدر الميمي ، أو اسم الزمان ، أو المكان على قراءة الفتح مراعاة لضوابط أيضا :

أ- ضابط القراءات : حيث قرئت الصيغتان بفتح ميميها ، وهي قراءة مناسبة لإدراج الصيغتين ضمن هذه الدلالات .

ب- الضابط الصرفي : و يتجلى في اشتراك كل من المصدر الميمي و اسم المكان و اسم الزمان في بناء " مَفْعَل " إذا كان الفعل ثلاثيا معتل اللام ، فالكّل يصاغ على هذا النحو .

ت - الضابط الدلالي : ويتجلى في اختيار دلالة وقت الإجراء و الإرساء ومكانيهما و تأكيد الحدثين في الوقت نفسه .

7- صنفت الصيغتان ضمن صيغ المصدر الميمي على قراءة الفتح مراعاة لضوابط :

أ - ضابط القراءات : حيث قرئت الصيغة " مجرى " بالفتح ، وقرئت الصيغة " مرسى " بالضم وترجيح هذه القراءة هو قول الحق تبارك وتعالى في الآية الموالية : ﴿ وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجِ كَالْجِبَالِ ﴾ [ هود:42 ] ، إذ لو تمّ اختيار القراءة بالضم لقال تُجْرَى ، ولم يقرأ أحد بهذه القراءة يقول ابن عطية : « واختار الطبري قراءة " مجراها ومرساها " بفتح الميم الأولى ، وضم الثانية ورجحها بقوله تعالى " وهي تجري " ولم يقرأ أحد " تُجْرَى " <sup>(1)</sup> ، أمّا قراءة " مُرْسَى " بالضم فقد كان ترجيحها انطلاقا من قوله تعالى : ﴿ وَالْجِبَالُ أَرْسَاهَا ﴾ [ النازعات : 32 ] ، وقوله أيضا ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾ [ الأعراف : 187 ] <sup>(2)</sup> .

ب- الضابط الصرفي : ويتجلى في صوغ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي المعتل الآخر على البناء التصريفي " مَفْعَل " وهو مناسب لهذا الاختيار .

ت - الضابط الدلالي : ويتجلى في تأكيد دلالة الجري و الوقف و الثبات دون النظر إلى زمانيهما أو مكانيهما .

(1)- ابن عطية : المصدر السابق ، ص 946 .

(2)- ينظر: مكّي بن أبي طالب القيسي : المصدر السابق ، ج1/ص 528 .

8- صنفت الصيغتان " مجرى " و"مرسى " سواء أ قرئت بالفتح أم بالضمّ ضمن الاحتمالات الثلاثة " اسم زمان ، اسم مكان ، مصدر ميمي " على أساس تعدد اللغات ، فهما بمعنى واحد " فمجرى ومجرى " لغتان من " جرى و أجرى " ، مثل : ذهب و أذهبته ، وقد أجمعوا على الضمّ في " مرساها " من " أرسيت " وهم يقولون : رست<sup>(1)</sup> .

9 - صنفت الصيغتان ضمن صيغ اسم الفاعل انطلاقاً من ضوابط أيضاً .

أ - ضابط القراءات : حيث قرئت الصيغة " مجراها " بكسر رائها بدلاً من فتحها ، " و كسر سين " مرساها " أيضاً بدلاً من فتحها، وهو مناسب لإدراج الصيغتين ضمن صيغ اسم الفاعل لأنّ مبنييهما مطابق لمعنييهما .

ب - الضابط الصرفي : وهو صوغ اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي بقلب ياء المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر ، وهو مناسب لورود قراءة الصيغتين مجريها ومرسيها .

ت- الضابط الدلالي : وهو عدّ الصيغتين صفتين لله عزّ وجلّ ، فهو مجري ومرسي السفينة حيث لا تجري ولا تستقرّ إلاّ بإذنه .

10-الصيغتان " مجرى ومرسى " الواردتان على البناءين التصريفيين " مَفْعَل ، ومُفْعَل " صيغتان محتملتان المعاني مجتمعة ؛ اسم الزمان ، و اسم المكان و المصدر الميمي ، و اسم الفاعل ، وكلّ هذه المعاني صالحة و مقبولة ومقصودة ، و لا مجال إلى ترجيح أحدها فاحتمال اللفظة القرآنية لأكثر من صيغة صرفية ، من دون ترجيح إحداها ، لأنّها كلّها مرادة ومتوقّعة خاصية من خصائص البيان القرآني ، يقول محمود أحمد نحلة : « و هذا نوع من اللبس الحاذق ، و المقصود ، لا يُسلّم سرّه لكلّ أحد فهو ممّا يسمّونه الممتع الممتع ، إذا رأيت حسبته سهلاً ، فإذا حاولته عزّ المنال و استوعر المسلك ، و لا تملك إزائه إلاّ الإذعان لهذه البراعة المعجزة ، و التسليم باحتمالاته جميعاً دون تفضيل إيفاءً بما عسى أن يكون ، أو أريد

(1)- المصدر السابق ، ج/1ص 528 .

و ربما جاءت اللفظة على وزن مشترك بين صيغتين أو أكثر، فيتوقع القارئ أو السامع أن تكون إحدى هذه الصيغ مرادة ، و ما يكاد يستدعي كل احتمال حتى يتبين له أنها صيغة جديدة لا يخطر له ببال أن تجيء على هذه الصورة «<sup>(1)</sup> .

### 1- بناء " مُسْتَقَرَّ " بين دلالة اسمي الزمان والمكان و المصدر الميمي :

√ و من أمثلة توسّع صيغ اسم الزمان الواردة على البناء التصريفي " مُسْتَقَرَّ " صيغة " مستقرّ " في قوله جلّ شأنه : ﴿ لَكُلِّ نَبِيٍّ مُسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [ الأنعام : 67 ] حيث أفادت عدّة احتمالات دلالية تبعا لاختلاف أهل اللغة و التفسير حولها ، وهي على هذا النحو :

أ - دلالتها على اسم الزمان : و هي دلالة صرفية استنتجت من خلال مبنى الصيغة ، إذ وردت الصيغة " مُسْتَقَرٌّ " على البناء التصريفي " مُسْتَقَرَّ " ، و هو بناء يرد عليه اسم الزمان من غير الثلاثي ، إذ يصاغ على هذا النحو على وزن اسم المفعول ، و ذلك بقلب ياء المضارعة ميمًا مضمومة و فتح ما قبل آخره ، هذا فضلا عن دلالتها الزمنية المستنتجة من خلال سياقها ، فهي بمعنى وقت استقرار وحصول الوعيد الذي وعد الله به المشركين ، وهي دلالة ذهب إليها أكثر المفسرين<sup>(2)</sup> ، يقول الزمخشري مؤكدا دلالتها الزمنية : « مستقرّ وقت استقرارٍ وحصولٍ لأبدٍ منه »<sup>(3)</sup> ، وهي الدلالة نفسها يثبتها الألويسي مع نفيه تمام النفي دلالة المصدر الميمي ، يقول : « أي وقت استقرار ووقوع البتّة ، أو وقت استقراره بوقوع مدلوله وليس مصدرا ميميا »<sup>(4)</sup> .

(1) - محمود أحمد نحلة : المرجع السابق ، ص 435 - 436 .

(2) - ينظر: الزمخشري : المصدر السابق ، م/2 ص 33 ، ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 446 ، البيضاوي : المصدر السابق م/1 ج/7 ص 497 ، أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 4 / ص 156 ، الألويسي : المصدر السابق ، م/4 ج/7 ص 235 .

(3) - الزمخشري : المصدر نفسه ، م/2 ص 33 .

(4) - الألويسي : المصدر السابق ، م/4 ج/7 ص 235 .

ب- دلالتها على اسم الزمان + المصدر الميمي : و هي دلالة صرفية فرضها الاشتراك الصيغي بين الصيغتين ، إذ كلّ منهما يصاغ من غير الثلاثي على نحو واحد ، و هو قلب ياء المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره ، و هو ما أكّده صيغة " مستقرّ " ، فهي صالحة بنائيا للدلالة على المعنيين معا ، و هي صالحة سياقيا للدلالة عليهما أيضا ، فهي : بمعنى وقت الاستقرار و الانتهاء و الغاية و الجزاء ، وهو مذهب ذهب إليه الشوكاني<sup>(1)</sup> . ووافقهُ الطاهر بن عاشور معدّا دلالة المصدر الميمي مجازا ، يقول : « و المستقرّ وقت الاستقرار فهو اسم زمانه ، ولذلك صيغ بوزن اسم المفعول ، كما هو قياس صوغ اسم الزمان المشتقّ من غير الثلاثي ، و الاستقرار بمعنى الحصول ، أي لكلّ موعود به وقت يحصل فيه ، وهذا تحقيق للوعيد وتقويض زمانه إلى الله تعالى ، وقد يكون المستقرّ هنا مستعملا في الانتهاء و الغاية مجازا »<sup>(2)</sup> .

ت - دلالتها على المصدر الميمي فقط : و هي دلالة صرفية استنتجت أيضا من خلال مبنى الصيغة ، إذ وردت الصيغة " مُستقرّ " على البناء التصريفي " مُستفعل " ، و هو بناء يرد عليه المصدر الميمي من غير الثلاثي ، إذ يصاغ على هذا النحو على وزن اسم المفعول ، و ذلك بقلب ياء المضارعة ميما مضمومة و فتح ما قبل آخره ، هذا فضلا عن دلالتها المصدرية المستنتجة من خلال سياقها ، وقد استتجت دلالتها من قول الطبري ، حيث أكّدها من دون تصريح بذلك ، يقول : « لكلّ خبر مستقرّ ، يعني قرار يستقرّ عنده ، ونهاية ينتهي إليه فيتبين حقه وصدقته من كذبه وباطله »<sup>(3)</sup> ، وقد وافق الطبري فيما ذهب إليه كلّ من ابن عطية<sup>(4)</sup> و الثعالبي .

(1) - ينظر: الشوكاني : المصدر السابق ، ج7/ص 426 .

(2) - الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م3/ج7/ص 287 - 288 .

(3) - الطبري : المصدر السابق ، م3/ص 278 .

(4) - ينظر: ابن عطية : المصدر السابق ، ص 630 ، الثعالبي : المصدر السابق ، ج 2 / ص 478 .

ث- دلالتها على اسم المكان + اسم الزمان : وهي دلالة صرفية فرضها الاشتراك الصيغي بين الصيغتين أيضا ، إذ كلّ منهما يصاغ من غير الثلاثي على نحو واحد ، و هو قلب ياء المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره ، و هو ما أكدته صيغة " مستقرّ " ، فهي صالحة بنائيا للدلالة على اسم الزمان ، واسم المكان في الوقت نفسه ، و هي صالحة سياقيا للدلالة عليهما أيضا ، و قد تفرّد البقاعي بالتأكيد على الدالتين معا ، يقول : « ومعنى مستقرّ موضع ووقت قرار من صدق ، أو كذب ، أي لا بدّ أن يحطّ الخبر على واحد منهما لا ينفكّ خبر من الأخبار عن ذلك »<sup>(1)</sup>.

ج- دلالتها على المصدر الميمي + اسم الزمان + اسم المكان : وهي دلالة صرفية فرضها الاشتراك الصيغي بين الصيغ أيضا ، إذ الكلّ يصاغ من غير الثلاثي على نحو واحد ، و هو قلب ياء المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره ، و هو ما أكدته صيغة " مستقرّ " ، فهي صالحة بنائيا للدلالة على المعاني مجتمعة ، وهو ما ذكره البغوي في قوله : « مستقرّ حقيقة ومنتهى ينتهي إليه ، فيتبين صدقة من كذبه ، وحقّه من باطله ، إمّا في الدنيا و إمّا في الآخرة وقال مقاتل : لكلّ خبر يخبره الله وقته ، ومكان يقع فيه من غير خلف و لا تأخير ، وقال الكلبي : لكلّ قول وفعل حقيقة ، إمّا في الدنيا ، و إمّا في الآخرة ، وسوف تعملون ما كان في الدنيا فستعرفونه ، وما كان في الآخرة فسوف يبدو لكم »<sup>(2)</sup> ، وهي معان أكدّها محمود صافي في إعرابه<sup>(3)</sup>.

و يستنتج من أقوال اللغويين و المفسّرين حول صيغة " مستقرّ " ما يلي :

- 1- البقاعي : المصدر السابق ، ج 7 / ص 246 .
- 2- البغوي : المصدر السابق ، 52م 3 / ج 7 / ص 154 .
- 3- ينظر: محمود صافي : المصدر السابق ، م 4 / ج 7 / ص 180 .

1- أوجت صيغة " مستقرّ " الواردة على البناء التّصريفِي " مستفعل " إلى عدّة احتمالات دلاليّة كلّها مرادة و محتملة الوقوع من غير ترجيح أحدها ، فبدلا من الإتيان بصيغ اسم الزّمان والمكان ، و المصدر الميمي ، كلّ على حدة ، اجتمعت هذه الصّيغ الثلاث في صيغة واحدة عبّرت عن المعاني مجتمعة .

2- صنّفت صيغة " مستقرّ " ضمن الاحتمالات الدلاليّة المذكورة مراعاة لضوابط صرفية و أخرى دلاليّة، و هي على هذا النّحو:

أ- الضّابط الصّرفي : ويتجلّى في أن دلالة اسم الزّمان حدّدت بناء على ما يوحي به الشّكل الخارجِي للصّيغة ، إذ وردت على البناء التّصريفِي " مستفعل " ، و هو بناء تصريفِي موافق لقياس صوغ اسم الزّمان من غير الثّلاثي ، حيث يصاغ من غير الثّلاثي بقلب ياء المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره ، أمّا دلالتا اسم الزّمان و المصدر الميمي ، فيتجلّى في اشتراكهما في البناء " مستفعل " إذ كلاهما يصاغان قياسا على هذا المنوال إذا كان فعلاهما غير ثلاثي ، و هو السّبب نفسه لقبول احتمال دلالتهما على اسمي الزّمان و المكان ، و كذا الأمر بالنّسبة لدلالة المصدر الميمي ، فقد استنتجت بناء على ما يوحي به شكلها الخارجِي إذ وردت على البناء التّصريفِي " مستفعل " ، و هو بناء تصريفِي موافق لقياس صوغ المصدر الميمي من غير الثّلاثي ، حيث يصاغ من غير الثّلاثي بقلب ياء المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره ، أمّا احتمال دلالتها على المعاني مجتمعة ، فيعود إلى اشتراك كلّ من اسم الزّمان و المكان و المصدر الميمي في البناء التّصريفِي " مستفعل " ، إذ الكلّ يصاغ من غير الثّلاثي بالطريقة نفسها ، أي بقلب ياء المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر، وقد وافقت هذه الصّيغة البناء التّصريفِي الذي وردت عليه صيغة " مستقرّ " .

ب - الضّابط الدّلالِيّ : و يتجلّى في تطابق المعاني الوظيفية مع المعاني السّياقية ، فدلالة اسم الزّمان ، استنتجت من خلال ما أفادته صيغة " مستقرّ " سياقيا ، حيث أفادت تأكيد دلالة

الوعيد المقترن بوقت معيّن ، إذ لا يعلم هذا الأمر سوى الله وحده لا شريك الله ، وهو وقت لا مناص منه ، أمّا دلالتا اسمي الزّمان و المصدر الميمي ، فقد استنتجتا من خلال ما أفادته الصّيغة سياقيا أيضا ، إذ الغرض من جمع الدّالّتين معا هو التأكيد عليهما معا ، أي : تأكيد دلالتي الوقت و الأجل بالنّسبة لاسم الزّمان ، و تأكيد حدث الاستقرار الممثل في الغاية و الانتهاء بالنّسبة للمصدر الميمي ، أما تأكيد دلالة المصدر الميمي عل حدة ، فهو من باب تأكيد حدث القرار دون قرنه بزمان أو مكان ، و قد حدّدتا دلالتي اسمي الزّمان و المكان معا و ذلك للتأكيد على أنّ الصّيغة مقترنة بوقت و مكان الاستقرار ، أمّا اشتمال الصّيغة على الاحتمالات الثلاثة ، فذلك يرجع إلى صلاحيتها لتقبّل الاحتمالات كلّها من دون ترجيح لاسيما أنّها صيغة توليدية وردت على بناء مشترك بين الصّيغ الثلاث ، فهي تفيد أنّ الخبر الذي يخبره الله عزّ وجلّ وهو خبر البعث مرتبط بوقت و مكان يقع فيه من غير خلفٍ و لا تأخير .

## المبحث الثاني : التوسّع الدلالي لصيغ اسم المكان

أولاً : تعدّد الاحتمالات الدلالية لصيغ اسم المكان من الفعل الثلاثي :

تأتي الصيغة الصرفية الواحدة مفيدة لمعان متنوعة ، ويعود هذا التعدّد لالتقاء بناء مع بقية الصيغ الأخرى ، كما هو الحال في بناء " فَعِيل " الذي تتنوع دلالاته و استعمالاته بين المصدر و اسم الفاعل ، و اسم المفعول ، و كذلك بناء " فَعُول " الذي يدلّ على الصفة المشبهة وصيغة المبالغة و المصدر .

و صيغ اسم المكان أيضا من الصيغ التي تلتقي النقاء تاما مع صيغ اسم الزمان بناء سواء صيغت من الثلاثي أم من غير الثلاثي ، كما تلتقي مع صيغ المصدر الميمي من الثلاثي في أغلب الأبنية ، و من غير الثلاثي في جميع الأبنية ، كما تلتقي مع صيغ اسم المفعول من غير الثلاثي النقاء تاما .

و بقدر ما يكون هذا الأمر سببا في صعوبة التفريق بين هذه الصيغ بقدر ما يكون سببا في تعدّد الإمكانيات الدلالية للصيغة الصرفية الواحدة ، وهو أمر يؤدي في النهاية إلى إثراء اللغة و التوسّع في المعنى ، وفيما يلي توضيح لهذا التوسّع الذي كان مرجعه الأساس هذا الاشتراك :

جدول (18) : يوضح تعدّد الاحتمالات الدلالية لصيغ اسم المكان من الفعل الثلاثي

البناء	الصيغة	احتمالاتها الدلالية	مواطنها
مَفْعَل	مَعَاد	- اسم مكان - اسم مكان + اسم زمان	﴿ إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَى مَعَادٍ ﴾ [ القصص : 85 ]
	مَقَام	- اسم مكان بفتح الميم أو ضمّها - اسم مكان بفتح الميم ، و مصدر ميمي بضمّ الميم - اسم مكان + مصدر ميمي بفتح الميم أو ضمّها	﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾ [ الدخان : 51 ]

مَفْعَلٌ	- اسم مكان - اسم مكان + مصدر ميمي - مصدر ميمي - مصدر ميمي ، أو اسم زمان ، أو اسم مكان	﴿ بَل لَّهُمْ مَّوْعِدٌ لَّن يَجِدُوا مِن دُونِهِ مَوْئِلًا ﴾ [ الكهف : 58 ]
	- اسم مكان - اسم مكان + مصدر ميمي	﴿ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوْبِقًا ﴾ [ الكهف : 52 ]

يلحظ من خلال الجدول أنّ لصيغ اسم المكان رقعة واسعة في تكوين المضامين الدلالية فمنها ما أفادت احتمالين دلاليين ، و منها ما أفادت أكثر من ذلك ، فكل صيغة لا تكفي بالتعبير عن دلالتها الأصلية فقط ، بل إضافة إلى دلالتها تكتف في طياتها دلالات أخرى إنّها صيغ ليست ساكنة أو هامة ، بل هي صيغ حيّة تستمد حيويتها ونشاطها من خلال السياقات المختلفة التي ترد فيها ، ومن شواهد ذلك :

1- بناء " مَفْعَلٌ " :

1-1- بناء " مَفْعَلٌ " بين دلالة اسمي المكان والزمان :

√ ومن أمثلة توسّع صيغ اسم المكان من الفعل الثلاثي في التّزليل العزيز الواردة على هذا البناء ، قول الحقّ تبارك وتعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ ﴾ [ القصص 85 ] ، حيث توسّعت صيغة " مَعَادٍ " في هذا المقام مفيدة احتمالين دلاليين :

أ- دلالتها على اسم المكان : و هي دلالة صرفية فرضتها هيئتها الخارجية ، إذ وردت على البناء التّصريفي " مَفْعَلٌ " ، وهو بناء « يصاغ ممّا كان مضارعه مفتوح العين ، أو مضمومها من الصّحيح و غيره ، و ممّا كان معتلّ اللّام مطلقاً ... » <sup>(1)</sup> ، و عليه فإنّ صيغة " مَعَادٍ " اسم مكان مصوغ من الفعل الثلاثي " عاد" المضموم العين في المضارع ، أي " يَعُودُ " و فيه إعلال بالقلب ، أصله مَعُودٌ ، بسكون العين و فتح الواو ، استتقلت الحركة

(1) - خديجة الحديثي : المرجع السابق ، ص 287 .

على الواو فسكّنت ثم نقلت الحركة إلى العين ، فلمّا تحرّك ما قبل الواو قلبت ألفا « (1) ، هذا فضلا عن دلالتها المكانية المستفادة من السّياق ، فهي بمعنى موضع أو مكان العود و الرّجوع ، وقد يكون هذا المكان ممثلاً في المقام العالي المنزلة ، أو مكّة المكرّمة أو الجنّة ، وهو مذهب ذهب إليه أكثر اللّغويين و المفسّرين (2) ، يقول البيضاوي : « أي معادٍ وهو المقام المحمود الذي وعدك أن يبعثك فيه ، أو مكّة التي اعتدّت بها على أنّه من العادة رده إليها يوم الفتح ، كأنّه لمّا حكّم بأنّ العاقبة الحسنى في الدّارين ، روي أنّه لما بلغ جحفة في مهاجره اشتاق إلى مولده ، ومولد آبائه فنزلت » (3) .

ب- دلالتها على اسم المكان و الزّمان : و هي دلالة صرفية فرضها الاشتراك الصّيغي الحاصل بينهما ، فهما يصاغان بالطّريقة نفسها ، من الثّلاثي على وزني " مَفْعَل و مَفْعِل " أو من غير الثّلاثي ، وذلك بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة و فتح ما قبل الآخر ، هذا فضلا عن تقبّل السّياق للمعنيين معا ، و عليه يكون اسم المكان على ما سبق بيانه في القول الأوّل ، أي المقام الرّفيح ، أو مكّة ، أو الجنّة ، و اسم الزّمان على معنى زمان العود و الرّجوع إلى الله تعالى ، و هو يوم الآخرة ؛ لأنّ يوم الآخرة هو معاد كلّ البشر ، وهي دلالة أكدها كثير من المفسّرين (4) ، يقول الطّاهر بن عاشور مؤكّدا الدّاليتين معا : « و المَعَاد يجوز أن يكون مستعملا في معنى آخرِ أحوال الشّيء وقراره الذي لا انتقال منه تشبيها بالمكان العائد إليه بعد أن صدر منه أو كناية عن الآخرة ، فيكون مرادا به الحياة الآخرة ، ويجوز أن يراد بالمَعَاد معناه

(1)- محمود صافي : المرجع السّابق ، م 10 / ج 20 / ص 304 .

(2)- ينظر: الفراء : المصدر السّابق ، م2/ص204 ، الرّمخشري : المصدر السّابق ، م3/ص400 ، الرّازي ، المصدر

السّابق ، ج25 / ص 22 ، البيضاوي : المصدر السّابق ، م3/ج20 / ص 26 ، أبو حيّان الأندلسي ، المصدر السّابق ج7/ص 132 ، محمود صافي ، المرجع السّابق ، م10/ج20 /ص304 .

(3)- البيضاوي : المصدر نفسه ، م3/ج20/ص 26 .

(4)- ينظر: الطّبري : المصدر السّابق ، ج 6 / ص 51 ، ابن عطية : المصدر السّابق ، ص 1453 ، الألوّسي : المصدر

السّابق ، م 10 / ج 20 / ص 438 ، الطّاهر بن عاشور : المصدر السّابق ، م8 / ج 20 / ص 192 .

المشهود القريب من الحقيقة ، وهو ما يعود إليه المرء إن غاب عنه ، فيراد هنا بلده الذي كان به وهو مكّة ، وهذا الوجه يقتضي أنّه كناية عن خروجه منه ، ثم عوده إليه ، لأنّ الرّد يستلزم المفارقة « (1) .

و ممّا سبق ذكره يمكن تسجيل بعض النّقاط :

1- احتملت صيغة " معاد " احتمالين دلاليين ؛ تمثّل الاحتمال الأوّل في دلالتها على اسم المكان فقط ، وتمثّل احتمالها الثّاني في دلالتها على اسمي الزّمان و المكان معا ، و هي بذلك صيغة متّسعة ، فهي لم تكف بالتّعبير عن دلالة واحدة ، و إنّما أفادت دلالتين معا .

2- تمّ تصنيف صيغة " معاد " ضمن صيغ اسم المكان على أساس ضابطين :

أ- الضّابط الصّرفي : ويتجلّى في ورود الصّيغة على البناء التّصريفي " مَفْعَل " وهو بناء يصاغ على منواله اسم المكان من الثّلاثي المجرّد المعنّى العين المضموم في المضارع .

ب- الضّابط الدّلالي : ويتجلّى في دلالتها على اسم المكان باختلاف تقديراته ، هل هو المقام الرّفيع الذي يتبوّأه الرّسول صلّى الله عليه و سلّم ، أم مكّة المكرّمة مكان مولده ، ومقرّ رجوعه أم الجنّة مكان قراره الأخير .

1- تمّ تصنيف صيغة " معاد " ضمن صيغ اسمي الزّمان و المكان على أساس ضابطين :

أ- الضّابط الصّرفي : و يتجلّى في اشتراك كلّ من اسمي الزّمان و المكان في البناء التّصريفي " مَفْعَل " ؛ لأنّ كليهما يصاغان من الثّلاثي المجرّد المعنّى العين المضموم في المضارع على هذا النّحو .

ب- الضّابط الدّلالي : ويتجلّى في دلالة اسم المكان ، وقد سبقّت الإشارة إليه في القول الأوّل أمّا دلالته على اسم الزّمان فيتمثّل في معنى زمان العود و الرّجوع إلى الله تعالى ، وهو يوم القيامة .

(1)- الطّاهر بن عاشور : المصدر السّابق ، م8/ج20/ص 192 .

2- لصيغة "مَعَاد" وجهان للاشتقاق ، إمّا أن تكون من العادة ، و إمّا أن تكون من العَوْد ولم يكن هذا الاشتقاق ضابطاً للتمييز بين المعنيين عند المفسّرين ، إذ استعملت " العادة" في معنى العَوْدِ إلى المكان ، بغض النظر عن نوع المكان . واستعمل العَوْدُ بمعنى زمان العود أيضاً إلى الله تعالى وهو يوم القيامة ، وكلا المعنيين مختلفان ، فالعود بمعنى الرجوع ، أمّا العادة فبمعنى الاعتياد على فعل شيء معيّن .

### 1-2 - بناء " مَفْعَل " بين دلالة اسم المكان و المصدر الميمي:

لتنوّع الاستخدامات الصّرفية لصيغ اسم المكان الواردة على البناء التّصريفى " مَفْعَل " تبعا لحركة الميم و العين فيه ، فبفتح الميم و العين يصبح صالحاً للدلالة على اسم المكان والمصدر الميمي ، و في هذه الحالة يكون مصوغاً من الفعل الثلاثى ، وبضمّ الميم وفتح العين يصبح صالحاً أيضاً للدلالة على اسم المكان و المصدر الميمي ، ولكن صوغه في هذه الحالة يكون من غير الثلاثى ، ومما ورد على هذا النحو في التّنزيل العزيز قوله جلّ جلاله : ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾ [ الدّخان : 51 ] ، إذ تباينت آراء المفسّرين حول دلالة صيغة " مَقَام " التي قرئت على وجهين ؛ بفتح الميم ، و هي قراءة الجمهور ، و ضمّ الميم ، و هي قراءة نافع وابن عامر (1) ، لتكون بذلك مشتملة على ثلاثة احتمالات دلالية ، و هي على هذا النحو :

أ - دلالتها على اسم المكان : تبعا لقراءتها بفتح الميم أو ضمّها ، و هي على هذا النحو تكون دالة على المكان ، فالبفتح تكون مصوغة من الفعل الثلاثى " قام- يقوم " ، و هي بمعنى موضع القيام ، و بالضمّ تكون مصوغة من الفعل غير الثلاثى " أَقَامَ - يُقِيمُ " ، و هي بمعنى موضع الإقامة ، وكلاهما بمعنى واحد ، وهذا ما ذهب إليه الزّمخشرى في قوله : « بالفتح

(1)- ينظر: ابن خالويه : الحُجّة في القراءات السبع ، ص 239 ، 324 ، الأصبهاني : المصدر السابق ، ص 337

الرزازي : المصدر السابق ، ج 27 / ص 254 .

وهو موضع القيام ، و المراد : المكان ، وهو من الخاصّ الذي وقع مستعملاً في معنى العموم وبالضمّ وهو موضع الإقامة «<sup>(1)</sup> ، وقد ذهب هذا المذهب كثير من المفسّرين<sup>(2)</sup> .

ومما هو ملاحظ على ما ذهب إليه هؤلاء المفسّرون ، أنّهم أرجعوا القراءتين إلى معنى واحد يقول الألوّسي : « في موضع قيام ، و المراد بالقيام : النّبات و الملازمة ، كما في قوله تعالى : ﴿ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِماً ﴾ [ آل عمران : 75 ] ، و يكتنّى به عن الإقامة ، لأنّ المقيم ملازم لمكانه ، وهو مراد من قال : في مقام ، أي موضع إقامة ، وقرأ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، و زيد بن علي ، و أبو جعفر ، وشيبة ، و الأعرج ، والحسن ، وقتادة ، و نافع وابن عامر "مُقَام " بضمّ الميم ، ومعناه موضع إقامة ، وعلى ما قرّرنا ترجع القراءتان إلى معنى واحد «<sup>(3)</sup> .

ب- دلالتها على اسم المكان و المصدر الميمي : فاسم المكان على قراءة الفتح ، وهو موضع القيام ، و المصدر الميمي على قراءة الضمّ ، وهو بمعنى الإقامة ، و هو ما ذهب إليه كلّ من الفراء ، و ابن خالويه ، و ابن الجوزي<sup>(4)</sup> ، يقول الفراء : « قرأها الحسن ، و الأعمش و عاصم ، "مَقَام " ، و قرأها أهل المدينة " في مُقَام " بضمّ الميم ، و المَقَام بفتح الميم أجود في العربيّة ؛ لأنّه المكان ، و المُقَام : الإقامة ، و كلّ صواب «<sup>(5)</sup> .

(1) - الرّمخشري : المصدر السابق ، م 4 / ص 162 .

(2) - ينظر : الرّازي : المصدر السابق ، ج 27 ، ص 254 ، أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 40 الشّوكاني : المصدر السابق ، ج 25 / ص 1354 ، الألوّسي : المصدر السابق ، م 13 / ج 25 / ص 180 ، الطاهر بن عاشور المصدر السابق م 10 / ج 25 / ص 317 .

(3) - الألوّسي : المصدر السابق ، م 13 / ج 25 / ص 180 .

(4) - ينظر : الفراء : المصدر السابق ، م 2 / ص 335 ، ابن خالويه : المصدر السابق ، ص 239 ، 324 ، ابن الجوزي المصدر السابق ، ص 1252 .

(5) - الفراء : المصدر السابق ، م 2 / ص 335 .

ت- دلالتها على اسم المكان و المصدر الميمي : سواء أقرئت بالفتح أم بالضمّ ، فكلا الصيغتين " مَقَام أو مُقَام " تمثلان دلالة اسم المكان بمعنى موضع القيام ، وتمثلان دلالة المصدر الميمي بمعنى الإقامة ، وهي دلالة استنتجت من قول الجوهري : « أمّا المَقَام و المَقَام فقد يكون كلّ واحد منهما بمعنى الإقامة ، وقد يكون بمعنى موضع القيام »<sup>(1)</sup> .

### ويستنتج من خلال ما سبق عرضه ما يلي :

1- احتملت صيغة " مَقَام " ثلاثة احتمالات دلالية ، تمثل الاحتمال الأول في دلالتها على اسم المكان سواء أقرئت بالفتح أم بالضمّ ، ودلالة المكان هي موضع القيام ، أو موضع الإقامة ويتجلى الاحتمال الثاني في دلالتها على اسم المكان و المصدر الميمي ؛ فاسم المكان على قراءة الفتح ، وهو موضع القيام ، و المصدر الميمي على قراءة الضمّ و هو الإقامة ؛ وتمثل الاحتمال الثالث في دلالتها على اسم المكان و المصدر الميمي سواء أقرئت بالفتح أو الضمّ فدلالة اسم المكان على قراءة الوجهين ، وهي موضع القيام ، ودلالة المصدر الميمي على قراءة الوجهين أيضا وهي الإقامة ، و هي بهذه الاحتمالات الدلالية تكون صيغة متّسعة .

2- صنّفت صيغة " مَقَام " في الاحتمال الأوّل ضمن صيغ اسم المكان مراعاة لضابطين أساسيين ، و هما :

أ- الضابط الصّرفي : ويتمثل في صوغ اسم المكان من الفعل الثلاثي المضموم العين في المضارع على وزن " مَفْعَل " ، فهو من الفعل " قام - يقوم " ، ومن غير الثلاثي بقلب ياء المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره ، و هو من الفعل " أقام - يقيم " ، وهو مناسب للقراءتين معا .

(1)- الجوهري : المصدر السابق ، م 5 / ص 2017 ، باب الميم ، مادّة ( قَوْم ) .

ب- الضابط الدلالي : ويتمثل في قصر اسم المكان على دلالة موضع القيام ، وهو يكتفى به عن موضع الإقامة ، لأنّ المقيم ملازم لمكانه ، فالمكان الذي يلزم فيه المؤمنون إقامتهم هو الجنة ، وعلى هذا الأساس تمّ اعتبار القراءتين بمعنى واحد .

3- صنفت صيغة " مقام " في الاحتمال الثاني ضمن صيغ اسم المكان على قراءة الفتح وضمن صيغ المصدر الميمي على قراءة الضمّ مراعاة لضابطين رئيسيين :

أ- الضابط الصرفي : ويتجلى في صوغ اسم المكان من الفعل الثلاثي المضموم العين في المضارع على وزن " مَفْعَل " ، وهو ما وافق قراءة الفتح ، ويتمثل في صوغ المصدر الميمي من غير الثلاثي بقلب ياء المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل آخره ، وهو ما وافق قراءة الضمّ .

ب- الضابط الدلالي : ويتجلى في قصر دلالة اسم المكان على موضع القيام ، وقصر دلالة المصدر الميمي على الإقامة ، وكلاهما مختلفان ، فاسم المكان الممثل في موضع القيام مرتبط بتعيين مكان وقوع الفعل ، بينما المصدر الميمي الممثل في الإقامة مرتبط بالتأكيد على حدث المكوث دون تعيينه ، هذا من جهة ، و من جهة أخرى فإنّ دلالة الإقامة تختلف عن دلالة موضع القيام ، فالأولى مرتبطة بالثبات و اللزوم ، في حين لا ترتبط الثانية بهذا الأمر ، وهو حاصل الفرق بينهما ، إذا فالقراءتان لا تؤدّيان المعنى نفسه .

4- صنفت صيغة " مقام " في الاحتمال الثالث ضمن صيغ اسم المكان سواء أقرئت بالفتح أم بالضمّ ، إذ لا فرق بين القراءتين ، وضمن صيغ المصدر الميمي سواء أقرئت بالفتح أم بالضمّ أيضا ، و لا فرق بين القراءتين أيضا ، ويمكن إرجاع هذا الأمر إلى ضابطين أيضا

أ - الضابط الصرفي : ويتجلى في الاشتراك الصيغي بين اسم المكان و المصدر الميمي إذ يصاغ كلّ منهما على البناء " مَفْعَل " من الفعل الثلاثي المضموم العين في المضارع يقول ابن السكّيت : « فإذا كان " يَفْعَلُ " مفتوحا ، مثل : يَخَافُ و يَهَابُ ، أو كان مضموما ، مثل :

يَقُولُ ، و يَعُولُ ، فالاسم و المصدر فيه مفتوحان «<sup>(1)</sup> ، لذلك فهو مناسب لدلالة " مَقَام " على اسم المكان و المصدر الميمي في الوقت ذاته ، كما يصاغان من غير الثلاثي بالطريقة نفسها و هي قلب ياء المضارعة ميما مضمومة و فتح ما قبل آخره ، و هو أيضا مناسب لدلالة " مَقَام " على اسم المكان و المصدر الميمي في الوقت ذاته .

ب - الضابطة الدلالية : ويتجلى في اعتبار القراءتين بمعنى واحد ، سواء بالنسبة لقراءة الصيغة على الوجهين معا دالة على اسم المكان ، وهو موضع القيام ، أم بقراءة الصيغة أيضا على الوجهين معا دالة على المصدر الميمي ، وهو " الإقامة " ، إذا فلا فرق بين قراءة الفتح و الضم في اسم المكان ، و لا فرق أيضا بين قراءة الفتح و الضم في المصدر الميمي .

2 - بناء " مَفْعَل " :

1-2 - بناء " مَفْعَل " بين دلالة اسمي المكان و الزمان و المصدر الميمي :

√ ومن أمثلة تعدد دلالات صيغ اسم المكان من الثلاثي في القرآن العظيم الواردة على هذا البناء صيغة " مَوئِل " في قول الحق تبارك وتعالى : ﴿ بَل لَّهُمْ مَّوْعِدٌ لَّن يَجِدُوا مِن دُونِهِ مَوْئِلًا ﴾ [ الكهف : 58 ] ، فهي مشتقة من وَئَلَّ يَئِلُّ ، وَأَلَّ ، و وَوُؤَلَّ عَلَى فُعُول ، أي لجأ<sup>(2)</sup> ، لتكون بذلك احتمالاتها الدلالية ممثلة في :

أ- دلالتها على اسم المكان : وهو معنى مطابق لمبنى الصيغة ، فدلت بذلك على المنجى والملجأ ، وهو قول أكثر اللغويين و المفسرين<sup>(3)</sup> ، يقول الفراء : « المَوئِلُ : المنجى

(1) - ابن السكيت ، المصدر السابق ، ص 221 .

(2) - ينظر : الجوهري : المصدر السابق ، م5/ص 1838 ، فصل الواو ، مادة ( وَئَلَّ ) ، ابن منظور : المصدر السابق م 6/ج 53 /ص 4746 ، باب الواو ، مادة ( وَئَلَّ ) .

(3) - ينظر : ابن قتيبة : المصدر السابق ، ص 269 ، الزمخشري ، المصدر السابق ، م2/ص 664 ، ابن عطية المصدر السابق ص 1200 ، ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 858 ، البيضاوي : المصدر السابق ، م2/ص 345

وهو الملجأ في المعنى واحد ، و العرب تقول : إنّه لَيُؤَائِلُ إلى موضعه ، يريدون : يذهب إلى موضعه وحزّه «<sup>(1)</sup> .

ب- دلالتها على اسم المكان و المصدر الميمي : وقد ذهب إلى هذا الرأى العكبري ، وتبعه في ذلك الألوسي<sup>(2)</sup> ، يقول العكبري مؤكّدا الاحتمالين معا : « المَوئِل ، من وَأَلَّ يئِلُ إذا لَجَأَ ويصلح لهما أيضا »<sup>(3)</sup> ، ويقصد بقوله يصلح لهما أيضا احتمال دلالة الصيغة على المعنيين معا ، أي اسم المكان و المصدر الميمي ، وقد ذكر ذلك في تفسيره لصيغة " مَوْعِد " الواردة في الآية نفسها .

ت - دلالتها على المصدر الميمي : وهي دلالة أكدها السّمين الحلبي في قوله : « المَرْجِعُ من وَأَلَّ يئِلُ ... يقال : وَأَلَّ فلان يئِلُ وَأَلَّ و وُؤُولًا ، إذا لَجَأَ إليه ، وهو هنا مصدر »<sup>(4)</sup>  
ث - دلالتها على المصدر الميمي أو اسم زمان ، أو اسم مكان : وهي دلالة أكدها محمود صافي في قوله : « مَوئِلا هو مصدر ميمي من " فَعَلَ " ، وَأَلَّ الثَّلَاثِي بمعنى رجع ، من باب ضرب ، أو هو اسم زمان ، أو اسم مكان ، وزنه " مَفْعِل " بفتح الميم وكسر العين »<sup>(5)</sup>

ويتبيّن ممّا سبق ذكره من آراء حول هذه الصيغة ما يلي :

1- احتملت صيغة " مَوئِل " في سياقها أربعة احتمالات دلالية :

- إمّا اسم مكان فقط ، وهو قول أكثر اللّغويين و المفسّرين .
- إمّا اسم مكان + مصدر ميمي .

الشّوكاني : المصدر السّابق ، ج15/ص 866 ، محمّد عبد الخالق عزيمة : المرجع السّابق ، ق2/ج3/ص 302 ، مجمع اللغة العربيّة : معجم ألفاظ القرآن الكريم ، طبع بالهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية ، مصر ، 1410 هـ ، 1990 م ج2/ص 1158 ، باب الواو ، مادة ( وَأَلَّ ) .

- (1) - الفراء : المصدر السّابق ، م2/ص 70 .
- (2) - ينظر: العكبري ، المصدر السّابق ، ق2/ص 853 ، الألوسي ، المصدر السّابق ، م8/ج15/ص 407 .
- (3) - العكبري : المصدر نفسه ، ق 2 /ص 853 .
- (4) - السّمين الحلبي : المصدر السّابق ، ج7/ص 513 .
- (5) - محمود صافي : المرجع السّابق ، م8/ج15/ص 216 .

• إمّا مصدر ميمي .

• إمّا مصدر ميمي ، أو اسم زمان ، أو اسم مكان .

وطبقاً لتعدّد هذه الاحتمالات الدلالية ، فهي صيغة متّسعة .

2- صنّفت صيغة " مؤئل " في الاحتمال الأول ضمن صيغ اسم المكان مراعاة لضابطين أساسيين :

أ- الضّابط الصّرفي : ويتجلّى في صوغ اسم المكان من الفعل الثلاثي المجردّ المعتلّ الواو المكسور العين في المضارع على البناء التصريفي " مَفْعِل " ، وهو موافق لما وردت عليه الصّيغة ، إذ وردت على البناء التصريفي " مَفْعِل " ، و هي مصوغة من الفعل الثلاثي المعتلّ الواو ، المكسور العين في المضارع ، " وَأَلَّ يَيْلُ " ، يقول ابن السكّيت : « و ما كان فاء الفعل منه واوا ، و كان واقعا ، فإنّ المَفْعِلَ منه مكسورا ، مصدرا كان ، أو موضِعًا ... » (1) و عليه فهي مناسبة لاختيار دلالة اسم المكان .

ب- الضّابط الدلالي: ويتجلّى في دلالة اسم المكان على المكان ، وقد فسّر بالمُجَبِّ و المحرز و المنجى ، و المخلّص ، فهم في مكان قد وعدوا به ، و هو جهنّم ، فليس لهم مكان آخر يلجأون إليه .

3- صنّفت صيغة " مؤئل " في الاحتمال الثاني ضمن صيغ اسم المكان و المصدر الميمي على أساس ضابطين أساسيين :

أ- الضّابط الصّرفي: و يتجلّى في اشتراك كلّ من المصدر الميمي و اسم المكان في البناء التصريفي " مَفْعِل " ، فكلاهما يصاغان من الثلاثي المعتلّ الفاء بالواو الصّحيح اللّام ، المكسور

(1) - ابن السكّيت : المصدر السّابق ، ص 220 .

العين في المضارع على هذا البناء ، يقول سيبويه تحت عنوان " هذا باب ما كان من هذا النحو من بنات الواو التي الواو فيهنّ فاء " (1) : « فكلّ شيء من هذا كان " فَعَلَ " ، فإنّ المصدر منه من بنات الواو و المكان يبني على " مَفْعَل " ... » (2) .

ب- الضابطة الدلالي : ويتجلى في احتمال صيغة " مَوْعِد " الواردة في الآية نفسها دلالة اسم المكان و المصدر الميمي ، و انطلاقا من هذا فقد تمّ ترجيح دلالة صيغة " مَوْئِل " أيضا للدلالة على اسم المكان و المصدر الميمي ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى دلالة اسم المكان على المَلْجَأِ ، ودلالة المصدر الميمي على المَرْجِع ، أي تأكيد الرجوع دون النظر إلى تحديد المكان فكلّ مناسب لما وضع له .

4- يرجع القول في احتمال دلالة صيغة " مَوْئِل " على المصدر الميمي فقط أيضا إلى ضابطة التوجيه الصّرفي ، وقد تمّت الإشارة إليه سابقا ، وضابطة الدلالة ، وقد تمت الإشارة إليه من قبل أيضا .

5- تمّ تصنيف الصيغة ضمن أحد الاحتمالات الدلالية الثلاثة ؛ مصدر ميمي ، أو اسم مكان أو اسم زمان ، ويعود منطلقة أيضا إلى :

أ- الضابطة الصّرفي : ويتجلى في اشتراك كلّ من المصدر الميمي و اسم المكان و اسم الزّمان في البناء التصريفي " مَفْعَل " ، إذ الكلّ يصاغ من الثلاثي المجرد المعتلّ الفاء بالواو ، الصّحيح اللّام ، المكسور العين في المضارع على البناء نفسه ، يقول ابن عصفور ( ت 669 هـ ) « وأما المعتلّ الفاء بالواو ، فإنّ لم يكن المضارع منه متحرّك الفاء ، و كان " المَفْعَلُ " منه في الزّمان و المكان و المصدر مكسور العين ، نحو : مَوْعِد ، و مَوْهَب ... » (3) .

(1) - ينظر: سيبويه ، المصدر السابق ، ج4/ص 92 .

(2) - المصدر نفسه ، ج4/ص 92 .

(3) - ابن عصفور علي بن مؤمن : المقرب ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوّاري ، عبد الله الجبّوري ، 1971 م ، مطبعة العاني ، بغداد ، ج 2 / ص 493 .

ب- الضابط الدلالي : ويتمثل في دلالة اسم المكان على تحديد المكان وهو الملجأ الذي يُلجأ إليه ، ودلالة اسم الزمان على تحديد زمن اللجوء ، وهو يوم القيامة ، أو يوم الحساب ، ودلالة المصدر الميمي على تأكيد حدث اللجوء و الرجوع دون تعيين زمانه أو مكانه .

6- إذا تمّ الاحتكام إلى مراعاة الكثرة أو قول الأغلبية في تصنيف هذه الصيغة ، فإنّ الاحتمال الأرجح هو دلالة اسم المكان ، و إذا تمّ الاحتكام إلى قرن توسّع الصيغة بتعدد احتمالاتها الدلالية من دون ترجيح ، فكلّ الاحتمالات الدلالية إذا مقبولة وجائزة من غير ترجيح .

## 2 - 2 - بناء " مَفْعِل " بين دلالة اسم المكان و المصدر الميمي :

لومن أمثلة هذا التعدّد الدلالي قوله جلّ جلاله : ﴿ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ مَوْبِقًا ﴾ [ الكهف : 52 ] ، حيث شملت صيغة " مَوْبِق " المصوغة من وَبَقَ الرَّجُلُ يَبِقُ وَبَقًا وَوَبُقًا ، وَوَبِقًا ، وَوَبِقًا ، وَوَبِقًا ، وَوَبِقًا ، هَلَكَ ، وَ أُوْبِقَهُ هُو ، وَ أُوْبِقَهُ أَيضًا : دَلَّه وَ الْمَوْبِقُ مَفْعِلٌ مِنْهُ ، كَالْمَوْعِدِ مَفْعِلٌ مِنْ وَعَدَ يَعِدُ ، وَفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى ، وَبِقَ يُوْبِقُ وَبَقًا ، وَ أُوْبِقَهُ : أَهْلَكَهُ « (1) وَفِيهِ لُغَةٌ ثَالِثَةٌ : وَبِقَ ، يَبِقُ بِالْكَسْرِ فِيهِمَا ، وَ أُوْبِقَهُ ، أَي : أَهْلَكَهُ « (2) اِحتمالين دلاليين تبعا لاختلاف آراء اللغويين و المفسرين حولها ، و فيما يلي توضيح لذلك :

أ- دلالتها على اسم المكان : بمعنى موضع الهلاك ، أو المَهْلِك ، وقد وقع اختلاف في ذلك المَهْلِك ؛ إذ قيل بأنّه واد في جهنم يجري بدم وصيد ، وقيل إنّه نهر في النار يسيل نارا على حافته حيات أمثال البغال الدهم ، وقيل حاجز يحجز بين أهل النار و بين المؤمنين (3) ، و قد أكد هذا الاحتمال الدلالي بتقديراته المختلفة بعض المفسرين (4) ، يقول الطاهر بن عاشور :

(1) - ابن منظور : المصدر السابق ، م/6ج/53 ص 4755 ، باب الواو ، مادة ( وَبِقَ ) .

(2) - الجوهري : المصدر السابق ، م/4 ص 1562 ، فصل الواو ، مادة ( وَبِقَ )

(3) - ينظر : ابن عطية : المصدر السابق ، ص 1198 ، الألويسي : المصدر السابق ، م/8ج/15 ص 398 .

(4) - ينظر : الثعالبي : الجواهر الحسان ، ج/3 ص 531 ، الشوكاني : المصدر السابق ، ج/15 ص 864 ، السعدي

المصدر السابق ، ج/15 ص 480 ، الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م/6ج/15 ص 345 ، وينظر أيضا : مجمع

اللغة العربية : المصدر السابق ، ج/2 ص 1158 ، باب الواو ، مادة ( وبق ) .

« المَوْبِقُ مكان الوُوبُقِ ، أي الهلاك ، يقال وَبِقَ مِثْلَ وَعَدَ ، وَوَجِلَ ، وَوَرِثَ ، وَوَمَوْبِقُ هُنَا أُرِيدُ بِهِ جَهَنَّمَ »<sup>(1)</sup> .

د- دلالتها على المصدر الميمي و اسم المكان : بمعنى الهلاك ، و موضع الهلاك و هي دلالة ذهب إليها كثير من اللّغويين و المفسرين<sup>(2)</sup> ، يقول الزّمخشرى : « المَوْبِقُ المهلك من وَبِقَ يَبِقُ وَبُقًا ، وَوَبِقَ يَوْبِقُ وَبَقًا ؛ إِذَا هَلَكَ وَ أُوْبِقَهُ غَيْرُهُ ، وَيجوز أن يكون مصدرًا ، كالمورد و الموعد ، يعني : وجعلنا بينهم واديا من أودية جهنّم هو مكان الهلاك و العذاب الشّدِيد مشتركا يهلكون فيه جميعا ، وعن الحسن : موبقا عداوة و المعنى : عداوة هي في شدّتها هلاك »<sup>(3)</sup> .

ومما سبق ذكره يمكن تسجيل بعض الملاحظات :

1- دلّت صيغة " مَوْبِقُ " في سياقها على احتمالين دلاليين :

• احتمال دلالتها على اسم المكان فقط .

• احتمال دلالتها على اسم المكان و المصدر الميمي .

2- صنّفت صيغة " مَوْبِقُ " ضمن صيغ اسم المكان فقط مراعاة لضابطين رئيسيين :

أ- الضّابط الصّرفي: و يتمثّل في أنّ دلالة اسم المكان استنتجت من خلال مبنى الصّيغة حيث وردت على البناء التّصريفى " مَفْعِل " ، و هو بناء يصاغ عليه اسم المكان من الفعل الثّلاثى المعنّى الفاء بالواو ، الصّحيح اللّام ، المكسور العين فى المضارع .

---

1- الطّاهر بن عاشور ، المصدر نفسه ، م6/ ج15 / ص 345 .

2- ينظر: الفراء : المصدر السابق ، م 2 / ص 70 ، الزّمخشرى : المصدر السابق ، م 2 / ص 663 ، ابن عطية :

المصدر السابق ، ص 1198 ، العكبرى : المصدر السابق ، ق 2 / ص 851 ، البيضاوى : المصدر السابق ، م 2 / ج 15 / ص 344 ، السّمين الطّلبى : المصدر السابق ، ج 7 / ص 510 ، الألوسى : المصدر السابق ، م 8 / ج 15 / ص 398 ، محمود صافى : المرجع السابق ، م 8 / ج 15 / ص 208 : محمّد عبد الخالق عزيمة ، المرجع السابق ، ق 2 / ج 3 / ص 303 .

3- الزّمخشرى : المصدر السابق ، م 2 / ص 663 .

ب - الضابط الدلالي : ويتجلى في دلالة اسم المكان على معنى موضع الهلاك ، مع الاختلاف في تقدير مكان الهلاك ، بين واد جهنم ، ونهر في النار وحاجز بين أهل الضلالة والهدى ، أو بين المشركين وشركائهم ، وهي كلّها أماكن لهلاك المشركين وشركائهم .

3 - صنّفت صيغة " موبق " ضمن صيغ اسم المكان و المصدر مراعاة لضابطين أساسيين أيضا :

أ- الضابط الصرفي : ويتجلى في الاشتراك الحاصل بين اسم المكان و المصدر الميمي فكلاهما يصاغان من الثلاثي المجرد المعتلّ الفاء بالواو ، الصحيح اللام المكسور العين في المضارع على البناء التصريفي " مَفْعِل " ، وهو ما أدّى إلى قبول الاحتمالين الدلاليين معا .

ب- الضابط الدلالي : ويتمثل في قرن دلالة اسم المكان بمكان الهلاك ، وقرن دلالة المصدر الميمي بمعنيين هما الهلاك ، أو العداوة ، وكلّ منهما مناسب لما وُضع .

4- تمّ تصنيف صيغة " موبق " ضمن صيغ اسم المكان و المصدر الميمي من دون ترجيح لأنّ المعنيين مقبولان وجائزان ، ولا يمكن المفاضلة بينهما .

### ثانيا : تعدّد الاحتمالات الدلالية لصيغ اسم المكان من الفعل غير الثلاثي :

تتشارك صيغ اسم المكان مع صيغ اسم الزمان ، و صيغ المصدر الميمي ، و صيغ اسم المفعول من غير الثلاثي في طريقة الصياغة ، إذ تصاغ على نحو واحد ، و هو قلب ياء المضارعة ميما مضمومة و فتح ما قبل آخره ، الأمر الذي جعل هذه الصيغ تتداخل فيما بينها و يحلّ بعضها محلّ الآخر ، مما يؤدي إلى توسّع دلالاتها ، و لا يقف الأمر عند احتواء هذه الصيغ لبعضها ، إذ تحتل كلّ واحدة الأخرى ، بل إضافة إلى ذلك ، فقد تفيد كلّ واحدة منها دلالات أخرى غير دلالات الزمان ، و المكان ، و المصدر الميمي ، و اسم المفعول ، و فيما يلي توضيح لما أفادته بعض صيغ اسم المكان بمختلف هيئاتها من دلالات :

**جدول (19) : يوضح تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ اسم المكان من الفعل غير الثلاثي**

البناء	الصيغة	احتمالاتها الدلالية	موطنها
مُفْتَعَل	مُتَكِّأ	<ul style="list-style-type: none"> <li>- اسم مكان + اسم بمعنى الوسائد و الأفرشة</li> <li>- اسم بمعنى النمارق و الوسائد على قراءة التثقيف</li> <li>- اسم بمعنى الطعام على قراءة التثقيف واسم بمعنى الأترج أو الزماورد على قراءة التخفيف</li> <li>- اسم مكان + اسم بمعنى الوسائد و الأفرشة + اسم بمعنى النمارق و الوسائد على قراءة التثقيف + اسم بمعنى الطعام على قراءة التثقيف ، واسم بمعنى الأترج ، أو الزماورد على قراءة التخفيف</li> </ul>	<p>﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَكِّأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا ﴾ [يوسف: 31]</p>
مُسْتَفْعَل	مُسْتَقَرَّر مُسْتَوْدَع	<ul style="list-style-type: none"> <li>- اسم مكان على قراءتهما بالفتح + اسم الفاعل على قراءة " مستقرّر " بكسر القاف + اسم المفعول على قراءة " مستودع " بفتح الدال .</li> <li>- اسم مكان أو مصدر ميمي على قراءتهما بالفتح + اسم الفاعل + اسم المفعول على قراءة مستقرّر بكسر القاف وقراءة مستودع بفتح الدال</li> <li>- اسم مكان أو مصدر ميمي + اسم الفاعل على قراءة مستقرّر بكسر القاف مع رفض دلالتها على اسم المفعول .</li> </ul>	<p>﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِّنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرَّرًا ﴾ [الأنعام: 98]</p>

يلحظ ممّا سبق ذكره في الجدول أنّ صيغ اسم المكان من غير الثلاثي اتّسعت ليكون لها أكثر من معنى ، إذ كلّ صيغة من صيغه احتملت دلالتين أو أكثر، و فيما يلي شواهد من القرآن العظيم :

1- بناء " مُفْتَعَل " بين دلالة اسم المكان و بعض الأسماء :

√ ومن أمثلة ما ورد في التنزيل العزيز على هذا البناء حاملا لعدّة دلالات ، صيغة " مُتَكِّأ " في قول الحقّ تبارك وتعالى : ﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَكِّأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا ﴾ [يوسف: 31] ، حيث إنّ أصلها مُوتكأ ، أبدلت فاؤها تاء لمجيئها بعد

تاء الافتعال ، ثم أدمجت التاءان معا <sup>(1)</sup> ، وهي مصوغة من الفعل الثلاثي المزيد بحرف " اتَّكَأ " و فيما يلي توضيح لدلالاتها المحتملة :

أ- دلالتها على اسم المكان + اسم بمعنى الوسائد و الأفرشة : فاسم المكان بمعنى محلّ الاتكاء ، و الاسم بمعنى الوسائد و الأفرشة التي أعدتْ لهنّ للاتكاء ، وهي دلالة ذهب إليها الطبري ووافقهُ عليها الطاهر بن عاشور <sup>(2)</sup> ، يقول الطاهر بن عاشور : « و المتكأ محلّ الاتكاء ، و الاتكاء جلسة قريبة من الاضطجاع على الجنب مع انتصاب قليل في النصف الأعلى ، و إنّما يكون الاتكاء إذا أريد إطالة المكان و الاستراحة ، أي حضرتْ لهنّ نمارق يتكئن عليها لتناول الطعام ، وكان أهل الترف يأكلون متكئين » <sup>(3)</sup> .

ب- دلالتها على اسم بمعنى النمارق و الوسائد : وهي دلالة أكدّها كلّ من أبي عبيدة و الزجاج ، و البقاعي <sup>(4)</sup> ، يقول أبو عبيدة : أي : نِمْرَقًا تتكئ عليه ، و زعم قوم أنّه الأترج و هذا أبطل باطل في الأرض ، و لكن عسى أن يكون مع المتكأ أترج يأكلونه ، و يقال : ألق له متكأً <sup>(5)</sup> .

ت - دلالتها على اسم بمعنى الطّعام على قراءة التثقيّل ، و اسم بمعنى الأترج ، أو الزُّمَاورِدُ <sup>(6)</sup> على قراءة التّخفيف ، يقول ابن قتيبة مؤكّدا هذه الدّلالة : « مُتَكَّأً ، أي طعاما ، يقال اتَّكْنَا

1- ينظر: محمود صافي : المرجع السابق ، م/6ج/12 ص/ 418 .

2- ينظر: الطبري : المصدر السابق ، م/4 ص/ 348 ، الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 5 / ج/12 ص/ 262 .

3- الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 5 / ج/ 12 ص/ 262 .

4- ينظر: أبو عبيدة ، المصدر السابق ، ج1/ص/ 309 ، الزجاج : المصدر السابق ، ج 3 / ص/ 105 ، البقاعي المصدر السابق ، ج 10 / ص/ 72 .

5- أبو عبيدة : المصدر السابق ، ج 1 / ص/ 309 .

6- الأترجُ : هو شجر يعلو ، ناعم الأغصان و الورق و الثمر ، و ثمره كاللّيمون الكبار ، و هو ذهبي اللون ، زكي الرائحة حامض الماء ، ينظر: الثعالبي : المصدر السابق ، ج 3 / ص/ 322 ، الزُّمَاورِدُ : هو طعام من البيض و اللّحم ، معزب و العامّة يقولون بزماورد ، ينظر: ابن منظور : المصدر السابق ، م 6 / ، ج 46 ، ص 4129 ، باب الميم ، مادّة ( متك )

عند فلان ، إذ ا طعمنا ، ومن قرأ مُتْكَأً ، فإنه يريد الأتْرُجَ ، ويقال الزُّمَورِدُ ، وأياً ما كان فإنّي لا أحسبه سُمِّي مُتْكَأً إلاّ بالقطع ، كأنّه مأخوذ من البَتْكَ «<sup>(1)</sup>» ، ويقول أيضا في موطن آخر : « و أعتدت لهنّ متكأ ، وهو الطّعام ، و أعتدت لهنّ مُتْكَأً ، وهو الأتْرُجُ ، ويقال : الزُّمَورِدُ فدلّت هذه القراءة على معنى ذلك الطّعام ، و أنزل الله بالمعنيين جميعا »<sup>(2)</sup> .

ث- دلالتها على المعاني مجتمعة : أي دلالتها على المجلس ، وهو المكان الذي أعدّ للاتّكاء و اسم بمعنى الطّعام ، بغضّ النّظر عن نوع الطّعام ، و اسم بمعنى النّمارق و الأفرشة الفاخرة التي أعدّت للاتّكاء ، وهي دلالة أكدها كلّ من السّجستاني ، و الرّمخشري ، و ابن الجوزي و السّمين الحلبي ، و الشّوكاني <sup>(3)</sup> ، يقول ابن الجوزي : « أمّا المُتْكَأُ ففيه ثلاثة أقوال أحدها أنّه المجلس ، فالمعنى هيأت لهنّ مجلسا ، قاله الضّحّاك عن ابن عبّاس ، و الثاني الوسائد اللّائي يتكئن عليها ، قاله أبو صالح عن ابن عبّاس ، وقال الرّجّاج : المتكأ ما يُتْكَأُ عليه لطعام ، أو شراب ، أو حديث ، الثالث أنّه الطّعام ، قاله الحسن ، ومجاهد ، وقتادة ، قال ابن قتيبة : يقال اتكأنا عند فلان ، إذا طعمنا »<sup>(4)</sup> .

و من خلال تتبّع دلالات صيغة " مُتْكَأً " عند اللّغويين و المفسّرين يستنتج ما يلي :

1- اشتملت صيغة " مُتْكَأً " على دلالات متعدّدة ، نظرا لما تشتمل عليه من إحياءات و ظلال معنوية من جهة ، و اختلاف المفسّرين و اللّغويين حول تقدير المراد منها ، من جهة أخرى وهو ما يؤكّد ثراء الصّيغة القرآنيّة على غرار الصّيغ التي ترد في نصوص أخرى ، فحتما إنّها لا تحتوي على هذه الكثافة الدلاليّة التي تحتويها صيغ القرآن العظيم .

(1) - ابن قتيبة : تفسير غريب القرآن ، ص 216 - 217 .

(2) - ابن قتيبة : تأويل مشكل القرآن ، ص 41 .

(3) - ينظر: السّجستاني : المصدر السّابق ، ص 190 ، الرّمخشري : المصدر السّابق ، م 2 / 425 - 426 ، ابن الجوزي : المصدر السّابق ، ص 694 ، السّمين الحلبي ، المصدر السّابق ، ج 6 / ص 477 ... 479 ، الشّوكاني : المصدر السّابق ج12/ص 693 .

(4) - ابن الجوزي : المصدر السّابق ، ص 694 .

2- تمّ تصنيف صيغة " متكأ " ضمن صيغ اسم المكان و اسم بمعنى النمارق و الوسائد احتكاما لضوابط أساسية :

أ- الضابط الصرفي: ويتمثل في الهيئة التصريفية التي وردت عليها الصيغة ، إذ وردت في هيئة تثبت انتماءها ، إذ يصاغ اسم المكان من الفعل غير الثلاثي بقلب ياء المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل آخره ، وقد وردت الصيغة على هذا المنوال ، إذ صيغت من الفعل المزيد بحرفين " اتكأ " ، و قد أُوثر على نظيره الثلاثي " متكأ " ، وهو مناسب لاختيار دلالة اسم المكان ، أمّا دلالتها على اسم بمعنى النمارق و الوسائد ، فيعود إلى عدم مطابقة مبنى الصيغة لمعناها ، فالصيغة واردة على هيئة اسم المكان ، لكنّها أفادت سياقيا معنى النمارق والوسائد و كلاهما مرتبط بالآخر .

ب- الضابط الدلالي : ويتجلى في مطابقة مبنى الصيغة صرفيا مع معناها سياقيا ؛ لأنّ صيغة " متكأ " تدلّ سياقيا على المحلّ أو المجلس الذي أعدّ للنسوة بغية الاتكاء ، و لا شكّ في أنّه موضع يوحي بالانبساط و الراحة ، أمّا دلالتها على الاسم بمعنى النمارق ، و الوسائد فهي دلالة فرضها السياق أيضا ؛ إذ المجلس المعدّ للاتكاء ، لا بدّ أن يحتوي على نمارق و وسائد وذلك لضمان الراحة و المكوث أطول .

ت- ضابط القراءات : و يتجلى في قراءة الصيغة بالثقل ، وهو مناسب لتحديد الدلالتين معا اسم المكان ، و الاسم بمعنى النمارق و الوسائد .

3- تمّ تأكيد دلالة صيغة " متكأ " على اسم بمعنى النمارق و الوسائد فقط ؛ انطلاقا ممّا أفادته الصيغة ، و هي داخل سياقها ، و هي التأكيد على الذي أتكىّ عليه بغضّ النظر عن المكان .

4- تمّ تأكيد دلالة الصيغة على اسم بمعنى الطّعام ، أو الأترج ، أو الزّماورد ، مراعاة لضوابط :

أ- ضابط القراءات : إذ قرئت الصيغة بالثقل مؤدّية معنى الطّعام ، وقرئت بالتخفيف مؤدّية معنى الأترج ، أو الزّماورد .

ب- الضابط الدلالي : ويتجلى في أنّ الاتكاء قرن بتناول الطّعام ، وهو أسلوب متداول عند العرب ، إذ يقال اتكأنا عند فلان ، أي طعمنا ، و قد قرن أيضا بتناول الأترج ، أو الزّماورد وهو معنى يُستشف من خلال قوله تعالى : ﴿ وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سَكِينًا وَقَالَتِ اخْرِجْ عَلَيْنَ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [يوسف:31] ، إذ أكّدت لفظة " سَكِينًا " دلالة الأترج ، أو الزّماورد ؛ فالأترج نوع من الفواكه و الزّماورد نوع من الطّعام ، وقد أعدت السّكاكين لتقطيعها ، لذلك قيل : « اسم يعمّ جميع ما يقطع بالسّكين الأترج ، وغيره من الفواكه »<sup>(1)</sup>.

5- احتمال الصّيغة المعاني مجتمعة كان منطلقه أنّ كلّ الاحتمالات الدلالية جائزة من غير ترجيح أحدها ؛ فاسم المكان دال على هذا المعنى من حيث طريقة صوغه ، ومن حيث دلالاته على محلّ الاتكاء ، ودلالة الاسم سواء أكانت فاكهة ، أم نوعا من الطّعام من حيث القرائن المحاطة بالصّيغة ، حيث أكّدت لفظه " سَكِينًا " الواردة في الآية نفسها ذلك المعنى ، أمّا دلالة الاسم على النّمارق و الأفرشة ، فمن حيث أنّ الاتكاء بشكل مريح ، لا بدّ أن تعدّ له نمارق و أفرشة فاخرة تعبّر عن ترف أهل القصر، خاصّة و أنّ هذه النّمارق ، و الأفرشة أعدت في قصر العزيز ، فاختيار صيغة " مُتَّكَأً " في هذا الموطن هو في غاية البلاغة و البيان لما تشتمل عليه من شحنات إيحائية تغطّي كافّة المعاني المحتملة في ذلك الموقف .

6- قرئت الصّيغة على وجهين " مُتَّكَأً " بالنتّقل ، و " مُتَّكَأً " بالتّخفيف ، وقد وقع اختلاف كبير بين اللّغويين و المفسّرين حول أيّ القراءتين تحمل دلالة اسم المكان ، و أيّهما تحمل دلالة النّمارق ، و الأترج ، و الطّعام ، و الذي اعتقده في هذا المقام أنّ القراءة بالنتّقل تؤيّد دلالة اسم المكان ، أو النّمارق ، و هو مناسب لأن تكون الصّيغة مأخوذة من الفعل " اتَّكَأَ " أمّا القراءة بالتّخفيف فتؤيّد دلالة الأترج ، أو الزّماورد ، أو الطّعام ، وهو مناسب لأن تكون

(1)- أبو حيّان الأندلسي : المصدر السّابق ، ج5/ص300 .

الصيغة مأخوذة من الفعل " مَتَكَ " الدال في معاجم اللّغة على معنى " قطع " و " المُنْكَ " بمعنى الأترج ، و الزُّمَورِد (1) .

## 2- ببناء " مُسْتَقَرَّعِل " بين دلالة اسم المكان و المصدر الميمي و اسم الفاعل و اسم المفعول:

ومن أمثلة توسّع صيغ اسم المكان من غير الثلاثي في التنزيل العزيز على بناء " مُسْتَقَرَّعِل " صيغتا " مُسْتَقَرَّعِلٌ وَمُسْتَوْدَعٌ " في قوله جلّ جلاله : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرَّعِلٌ وَمُسْتَوْدَعٌ ﴾ [ الأنعام : 98 ] ، إذ اختلف أهل اللّغة و التفسير حول تقدير صيغتي " مُسْتَقَرَّعِلٌ وَمُسْتَوْدَعٌ " اختلافا كبيرا نتج عنه تعدّد في احتمالاتهما الدلالية ، و التي تدرج على هذا النحو :

أ- اسم مكان على قراءة الصيغتين بالفتح + اسم الفاعل على قراءة صيغة " مُسْتَقَرَّعِلٌ " بكسر القاف + اسم المفعول على قراءة صيغة " مُسْتَوْدَعٌ " بفتح الدال : وهي دلالة ذهب إليها ابن خالويه في قوله : « فمستقرّع : يقرأ بكسر القاف وفتحها ؛ فالحجّة لمن كسر : أنّه جعله اسم الفاعل من قولهم : قرّ الشيء ، فهو مستقرّع ، ومعناه مستقرّع في الأصلاب و مستودع في الأرحام ، وقيل في الأحياء وفي الأموات ، و الحجّة لمن فتح : أنّه أراد الموضع من قولهم : هذا مستقرّي ، وقيل معناه : مستقرّع في الدنيا أو القبر ، و مستودع في الجنّة أو النار » (2) و أكدها أيضا مكّي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) قائلا : « قرأ ابن كثير و أبو عمرو بكسر القاف ، جعله اسما غير ظرف ، على معنى : فمستقرّع في الأرحام بمعنى قارّ في الأرحام ؛ لأنّ " قرّ و استقرّ " بمعنى لا يتعديان ، ورفع بالابتداء والخبر محذوف ، أي فمنكم مستقرّع أي : فمنكم قارّ في الأرحام ، أي بعضكم قارّ في الأرحام وبعضكم مستودع في الأصلاب وقيل في القبور ، و هذا المستودع في قراءة من كسر القاف ، هو الإنسان بعينه

(1)- ينظر: ابن منظور : المصدر السابق ، م6 / ج46 / ص 4129 - 4130 ، باب الميم ، مادة ( مَتَكَ ) .

(2)- ابن خالويه : الحجّة في القراءات السبع ، ص 146 .

فتعطف اسما على اسم ، ... وقرأ الباقون بفتح القاف جعلوه اسم مكان ، ورفع أيضا بالابتداء و الخبر محذوف كأول ، و التقدير : فلكم مستقرّ ، أي : مقرّ ، أي : مكانا تقرّون فيه وتسكنون فيه ، ويكون " مستودع " أيضا اسم مكان على معنى : فلكم استقرار مكان استيداع " فمستقرّ " في قراءة من فتح القاف ليس هو الإنسان ، إنّما هو اسم لمكان الإنسان و المعنى : فلكم مستقرّ في الأرحام ومستودع في الأصلاب ، على معنى استقرار ومكان استيداع فتعطف مكانا على مكان، وهو الاختيار ؛ لأنّ أكثر القرّاء عليه «<sup>(1)</sup> ، وقد ذهب مذهب ابن خالويه والقيسي مجموعة من اللّغويين و المفسّرين ، أي أنّهم كانوا يقرّون بدلالة صيغتي " مستقرّ " و " مستودع " على اسم المكان بقراءة الفتح ، و اسم الفاعل بقراءة " مستقرّ " بكسر القاف ، و اسم المفعول بقراءة " مستودع " بفتح الدال ، غير أنّهم اختلفوا في تحديد موضعي الاستقرار والاستيداع<sup>(2)</sup> .

#### ويستنتج ممّا سبق ذكره ما يلي :

- اتّفاق كلّ من ابن خالويه ومكّي القيسي وغيرهم من اللّغويين و المفسّرين المذكورين سابقا على دلالة الصّيغتين " مستقرّ " ، و " مستودع " بقراءة الفتح على اسم المكان ودلالاتهما بكسر قاف الأولى على اسم الفاعل ، وفتح دال الثّانية على اسم المفعول .
- اتّفاقهم على دلالة صيغة " مستقرّ " بكسر القاف على معنى قارّ أو مستقرّ ودلالة صيغة " مستودع " بفتح الدال على مؤدع .
- اتّفاقهم على دلالة " مستودع " على اسم المفعول ، و قد رفضت هذه الدلالة من قبل الكثير من المفسّرين و اللّغويين .

(1) - مكّي بن أبي طالب القيسي : المصدر السابق ، ج1/ ص 442 .

(2) - ينظر : البغوي : المصدر السابق ، م3/ج7/ص 171-172 ، ابن الجوزي : المصدر السابق ، ص 456 ، العكبري

المصدر السابق ، ق2/ص523 ، الشوكاني ، المصدر السابق ، ج7/ص 437 .

• اختلافهم حول تحديد مكاني الاستقرار و الاستيداع ، فابن خالويه حدّد موضع الاستقرار بالأصلاّب ، أو الدنّيا ، أو القبر ، انطلاقا من تقديره لاسم الفاعل " مستقرّ بمعنى قارّ في الأصلاّب ، وحدّد موضع الاستيداع بالأرحام ، أو الجنّة ، أو النّار انطلاقا من تقديره لاسم المفعول " مستودع " بمعنى الأرحام ، أو الأرض ، أو القبر بينما يحدّد مكّي بن أبي طالب القيسي المكانين ، و اسم الفاعل و المفعول على عكس ما ذهب إليه ابن خالويه ، فموضع الاستقرار هو الأرحام ، انطلاقا من أنّ اسم الفاعل هو قارّ في الأرحام ، وموضع الاستيداع هو الأصلاّب ، أو القبور ، انطلاقا من أنّ اسم المفعول هو مستودع في الأصلاّب ، أو القبور أيضا.

وقد وافق العكبري ما ذهب إليه مكّي بن أبي طالب القيسي ، غير أنّه أضاف إلى موضع الاستقرار المتجليّ في البطون دلالة القبور أيضا .

أمّا البغوي ، و ابن الجوزي ، و الشوكاني ، فقد تعرّضوا لكلّ الأوجه التي ذكرها المفسّرون و اللّغويون في تقدير موضعي الاستقرار و الاستيداع دون ترجيح .

• اختلافهم حول ترجيح إحدى القراءات ، إذ رجّح مكّي بن أبي طالب القيسي قراءة الفتح و من ثمة تكون الصيغتان دالتين على اسم المكان ، في حين لم يرجّح البقية أيّ قراءة .

ب- اسم مكان أو مصدر ميمي على قراءة الصيغتين بالفتح + اسم الفاعل + اسم المفعول على قراءة صيغة " مستقرّ " بكسر القاف ، وقراءة صيغة " مستودع " بفتح الدالّ ، فيكون بذلك معنى الصيغتين على قراءة الفتح موضع استقرارهم و استيداعهم في الأرحام أو الأصلاّب أو القبور ، أو استقرارهم و استيداعهم في الأرحام أو الأصلاّب أو القبور ، أمّا قراءة " مستقرّ " بكسر القاف ، و " مستودع " بفتح الدالّ ، فتكون بمعنى قارّ في الأرحام ، أي : مُستقرّ ومستودع ، أي : مُودعٌ ، و هو احتمال دلاليّ ذهب إليه الزّمخشري في قوله : « من فتح

قاف المُسْتَقَرَّ ، كان المُسْتَوْدَعُ اسمَ مكانٍ مثله ، أو مصدرًا ، و من كسرهما ، كان اسم فاعل و المُسْتَوْدَعُ اسم مفعول ، و المعنى : فلکم مُسْتَقَرَّ في الرَّحْمِ و مُسْتَوْدَعُ في الصَّلْبِ أو مُسْتَقَرَّ فوق الأرض ، و مُسْتَوْدَعُ تحتها ، أو فمَنكم مُسْتَقَرَّ و مَنكم مُسْتَوْدَعُ<sup>(1)</sup> ، وهو ما أكده البيضاوي أيضا في قوله : « فلکم استقرار في الأصلاب ، أو فوق الأرض ، و استيداع في الأرحام أو تحت الأرض ، أو موضع استقرار و استيداع ، و قرأ ابن كثير و البصريان بكسر القاف على أنه اسم فاعل و المُسْتَوْدَعُ اسم مفعول ، أي : فمَنكم قارَّ ، و مَنكم مُسْتَوْدَعُ ؛ لأنَّ الاستقرار مَنًا دون الاستيداع »<sup>(2)</sup>.

ومن خلال قول كلٍّ من الزمخشري و البيضاوي يتم تسجيل بعض الملاحظات :

- اتفاهما حول حصر الدلالة الصّرفية لصيغتي " مُسْتَقَرَّ و مُسْتَوْدَعُ " في اسم المكان أو المصدر بقراءة الفتح ، و اسم الفاعل و اسم المفعول بقراءة الأولى بكسر القاف وقراءة الثانية بالفتح .
- اتفاهما حول تحديد الدلالة السّياقيّة لصيغتي " مُسْتَقَرَّ " المقروءة بالكسر ، و " مُسْتَوْدَعُ " المقروءة بالفتح ، إذ حدّدت الأولى بالقارَّ ، و الثانية بالمودَع .
- اتفاهما حول دلالة صيغة " مُسْتَوْدَعُ " على اسم المفعول ، و التي رفضت من قبل الكثير من المفسّرين .
- اختلافهما حول تحديد موضعي الاستقرار و الاستيداع ، إذ حدّد موضع الاستقرار عند الزّمخشري بالأرحام ، أو الأرض ، و موضع الاستيداع بالأصلاب ، أو القبور ، و هذا

(1) - الزّمخشري : المصدر السابق ، م 2 / ص 48 .

(2) - البيضاوي : المصدر السابق ، م 1 / ج 7 / ص 507-508 .

على عكس ما ذهب إليه البيضاوي ، فالاستقرار عنده يكون في الأصلاب ، أو الأرض والاستيداع يكون في الأرحام ، أو القبور .

• اختلافهما حول إعطاء الأولوية لدلالة صرفية على حساب دلالة صيغة صرفية أخرى إذ أعطى الزمخشري أولوية دلالة الصيغتين على اسم المكان أولاً ، ثم دالتهما على المصدر على عكس البيضاوي الذي أعطى أولوية دالتهما على المصدر الميمي أولاً ثم دالتهما على اسم المكان .

ت-اسم مكان أو مصدر ميمي + اسم الفاعل مع رفض دلالة اسم المفعول : وهي دلالة ذكرها أبو حيّان الأندلسي في قوله : « قرأ الجمهور بفتح القاف ، جعلوه مكانا ، أي موضع استقرار ، وموضع استيداع ، أو مصدرا ، أي : فاستقرار و استيداع ، ولا يكون " مُسْتَقَرَّ " اسم مفعول ؛ لأنه لا يتعدّى فعله فيبنى منه اسم مفعول ، و قرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر القاف اسم فاعل ، و على هذه القراءة يكون " مستودع " بفتح الدال اسم مفعول ...»<sup>(1)</sup> ، وقد وافقه الألويسي أيضا فيما ذهب إليه قائلا : « أي فلكم استقرار في الأصلاب ، أو فوق الأرض واستيداع في الأرحام ، أو في القبر ، أو موضع استقرار و استيداع فيما ذكر ... وقرأ ابن كثير و أبو عمرو " فمستقرّ " بكسر القاف وهو حينئذ اسم فاعل بمعنى : قارّ ، و " مستودع " اسم مفعول ، و المراد : فمنكم مستقرّ ومنكم مستودع ، ووجه كون الأوّل معلوما ، و الثاني مجهولا أنّ الاستقرار هنا بخلاف الاستيداع ، و المتعاطفان على القراءة الأولى مصدران أو اسما مكان ، و لا يجوز أن يكون الأوّل اسم مفعول لأنّ " استقرّ " لا يتعدّى ، وكذا الثاني ليكون كالأوّل »<sup>(2)</sup> .

ويستنتج من خلال ما ذكره أبو حيّان الأندلسي و الألويسي من تأويلات ما يلي :

(1)- أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 4 / ص 191 .

(2)- الألويسي : المصدر السابق ، م4/ج7/ص 302-303 .

• اتفق كلّ منهما على دلالة الصيغتين " مستقرّ " و " مستودع " بقراءة الفتح على اسم المكان أو المصدر الميمي، ودلالة " مستقرّ " بكسر القاف على اسم الفاعل و " مستودع " بفتح الدال على اسم المفعول.

• رفض كلّ منهما دلالة " مستودع " على اسم المفعول قياساً على رفضهما لدلالة " مستقرّ " على اسم المفعول ؛ لأنّ مستقرّ لا يتعدّى فعله و " مستودع " معطوف على مستقرّ، و حكم الثاني كحكم الأوّل ؛ لأنّهما متعاطفان .

• اختلف كلّ منهما في ذكره لأقوال المفسّرين حول تحديد موضعي الاستقرار و الاستيادع إذ ذكر الألوّسي أوجه الموضعين من دون ترجيح ، في حين ذكرها أبو حيّان ، إلّا أنّه رجّح في نهاية المطاف عدم تخصيص كلّ منهما ؛ لأنّهما متداخلان يقول : « الاستقرار و الاستيادع حالان يعتوران على الإنسان من الظّهر إلى الرّحم إلى الدّنيا ، إلى القبر إلى الحشر ، إلى الجنّة ، إلى النّار ، وفي كلّ رتبة يحصل له استقرار و استيادع استقرار بالإضافة إلى ما قبلها ، و استيادع بالإضافة إلى ما بعدها »<sup>(1)</sup> .

• اختلف كلّ منهما في إعطاء الأولوية لدلالة صرفية على حساب دلالة أخرى ، إذ أعطى أبو حيّان الأولوية لدلالة اسم المكان بالنّظر إلى دلالة المصدر الميمي ، بينما أعطى الألوّسي الأولوية للمصدر الميمي بالنّظر إلى اسم المكان .

• لم يذكر أبو حيّان رفضه لدلالة " مستودع " على اسم المفعول مباشرة ، بل استنتج ذلك من خلال رفضه لدلالة " مستقرّ " على اسم المفعول ؛ لأنّهما متعاطفان ، وما يجري على الأوّل يُجرى على الثاني ، على عكس الألوّسي فقد ذكر الأمر مباشرة ، و أجره على القياس .

(1) - أبو حيّان الأندلسي : المصدر السّابق ، ج4/ص 192 .

• تفرد أبو حيان الأندلسي بذكر قراءة أخرى رواها عن هارون الأعمور عن أبي عمرو وهي قراءة مستودع بكسر الدال على أساس اسم فاعل ، دون إعطاء أيّ تعليق بالرّفض أو القبول (1) .

وعلى غرار ما تمّ ذكره من أقوال المفسّرين و اللّغويين حول صيغتي " مستقرّ ومستودع " اللّتين شملت احتمالات دلالية كثيرة ، يمكن تسجيل بعض الملاحظات :

1- تمّ تصنيف صيغتي " مستقرّ " و " مستودع " ضمن صيغ اسم المكان أو المصدر الميمي احتكاما إلى ضوابط أساسية ، و هي على هذا النّحو :

أ- الضّابط الصّرفي : و يتجلّى في الاشتراك الحاصل بين الصّيغتين ، إذ يصاغان من غير الثلاثي على نحو واحد ، أي : بقلب ياء المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره و عليه فإنّ صيغتي " مستقرّ " و " مستودع " صيغتا على هذا النّحو ؛ لأنّ فعليهما مزيدان بثلاثة أحرف ، أي : " استقرّ " و " استودع " على وزن " استفعل " ، و عليه فإنّهما صيغتان مشتركتان بناء و صوغا .

ب- ضابط القراءات : و يتجلّى في قراءة الصّيغتين بالفتح ، وهو ما يوافق طريقة صوغهما من غير الثلاثي ، لذلك فالقراءة مناسبة لتصنيفهما .

ت- الضّابط الدلالي : و يتمثّل في دلالة اسم المكان على موضعي الاستقرار و الاستيداع بغضّ النّظر عن تقدير الموضعين ؛ لأنّه وقع خلاف كبير بين المفسّرين حول تقديرهما و دلالة المصدر الميمي على حدثي الاستقرار و الاستيداع ، بغضّ النّظر عن تقديرهما أيضا .

2- تمّ تصنيف صيغتي " مستقرّ " بكسر القاف ضمن صيغ اسم الفاعل ، و " مستودع " بفتح الدال ضمن صيغ اسم المفعول لاعتبارات عدّة :

(1) - ينظر: المصدر السابق ، ج4/ص 192 .

أ- الضابطة الصرفي : و يتجلى في صوغ اسم الفاعل من غير الثلاثي بقلب ياء المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل آخره ، أي أنّ " مستقرّ " مصوغ من الفعل المزيد بثلاثة أحرف " استقرّ " ، كما يتجلى أيضا في صوغ اسم المفعول من غير الثلاثي بقلب ياء المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره ، أي أنّ " مستودع " مصوغ من الفعل المزيد بثلاثة أحرف " استودع " .

ب- ضابطة القراءات : و يتجلى في أن دلالة اسم الفاعل حدّدت بناء على قراءة " مستقرّ " بكسر القاف ، أمّا دلالة اسم المفعول ، فقد حدّدت بناء على قراءة " مستودع " بفتح الدال لذلك فكلّ مناسب لما وضع له .

أ- الضابطة الدلالي : و يتجلى في دلالة اسم الفاعل " مستقرّ " على معنى قارّ ، بغض النظر عن مكان الاستقرار ، كما يتمثّل أيضا في دلالة اسم المفعول " مستودع " على معنى مودع بغضّ النظر أيضا عن مكان الإيداع ، إذا فاسم الفاعل يدلّ على فاعل الحدث ، و اسم المفعول يدلّ على من وقع عليه الحدث .

3- تمّ قبول دلالة صيغتي " مستقرّ " و " مستودع " عند بعض المفسّرين على اسم المفعول مراعاة لضابط نحوي و يتجلى في تقدير ظرف محذوف تقديره " هنا " ، بالنسبة لصيغة " مستقرّ " ، أي : " مستقرّ هنا " ؛ لأنّ صوغ اسم المفعول من الفعل غير المتعدّي لا يكون إلاّ مع الظرف أو الجارّ و المجرور أو المصدر (1) ، بينما صيغة " مستودع " فعلها " استودع " متعدّد .

4- تمّ رفض دلالة صيغتي " مستقرّ و مستودع " عند بعض المفسّرين على اسم المفعول مراعاة لضابط نحوي أيضا ، و يتجلى في عدم ضرورة تقدير الظرف بالنسبة لصيغة " مستقرّ " و عليه لا يمكن أن تكون " مستودع " دالّة على اسم المفعول ، وذلك ليحصل التناسق بين

(1) - ينظر: أحمد الحملاوي : المرجع السابق ، ص 47 .

المتعاطفين ؛ فاسم المكان يعطف على اسم المكان ، و المصدر الميمي يعطف على المصدر الميمي ، و الاسم يعطف على الاسم ، وما يجري على الأوّل يُجرى على الثّاني .

5- وقع اختلاف كبير بين المفسّرين حول تحديد موضعي الاستقرار و الاستيداع ، غير أنّ أرجح تأويل هو ما ذهب إليه الطّبري و أكدّه أبو حيّان الأندلسي من عدم تخصيص صيغة ما بمعنى معيّن ؛ لأنّ الله عزّ وجلّ لم يخصّص معنى دون آخر ، لأنّ الكلّ متداخل (1) ، وهو ما يتماشى مع مفهوم توسّع الصّيغ المرتبط بعدم التّرجيح ، لأنّ الكلّ جائز و مقبول .

ويستنتج من خلال دراسة التّوسّع الدّلاليّ لصيغ اسمي الزّمان و المكان في التّثزيل العزيز ما يلي :

- توسّعت صيغ اسمي الزّمان و المكان توسّعا كبيرا ، حيث لم تقد دلالاتها الموضوعية لها فقط ، بل أفادت إلى جانب ذلك دلالات كثيرة ، و مردّ ذلك إلى اعتبارات كثيرة ، منها :

- الطّاقة الإيحائية التي تمتلكها هذه الصّيغ ، إذ كلّ صيغة من صيغها تحمل في طياتها شحنات إيحائية كبيرة ، ممّا أهلها إلى تقبّل مختلف الاحتمالات الدّلالية من غير ترجيح
- الخلاف الصّرفي الواقع بين اللّغويين و المفسّرين حول تقديرها ، إذ كلّ يقدرها بحسب ما يحتكم إليه من ضوابط مختلفة ( صرفيّة ، نحويّة ، دلاليّة ) .
- قراءة الصّيغة على أوجه مختلفة ، و قد كان هذا الأمر سببا رئيسا في تنوع بنياتها ودلالاتها .

- تغيير دلالة الصّيغة من العموم إلى الخصوص ، أو من الخصوص إلى العموم .
- الاشتراك الصّيغي الحاصل بينها ، و بين صيغ المصدر الميمي من الثّلاثي في بعض حالات بنائها ، إذ تلتقي هذه الصّيغ التّقاء تامّا في بعض أبنيتها ، واشتراكها الحاصل بينها و بين المصدر الميمي ، واسم المفعول من غير الثّلاثي في جميع حالات بنائها ، إذ تلتقي هذه

(1)- ينظر: الطّبري: المصدر السّابق ، م/3 ص310 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السّابق ، ج/4 ص192.

الصّيغ التّقاء تامّاً في جميع أبنيتها ، ممّا يؤدّي إلى صلاحية البناء الواحد لتقبّل مختلف الاحتمالات الدلالية ، و هو أمر يؤكّد توسّع هذه الصّيغ .

- توسّعت صيغ اسمي الزّمان و المكان من الفعل الثلاثي الواردة على البنّاءين الصّرفيّين " **مَفْعَل** ، و **مَفْعِل** " ؛ بحيث لم تقد دلالتهم اسمي الزّمان و المكان فقط ، بل أفادت إلى جانب دلالتها الأصلية دلالات أخرى ، كدالاتها على المصدر الميمي ، وقد يعود سبب ذلك إلى الاشتراك الصّيغي بين اسمي الزّمان و المكان ، و المصدر الميمي في هذين البنّاءين ؛ ففي البناء " **مَفْعَل** " ، وقع الاشتراك بين الصّيغ الثلاث على هذا النحو :

• لمّا بنيت من الفعل الثلاثي الصّحيح ، المفتوح العين في المضارع ، أو المضموم نحو : مشرّب ، مدخّل .

• لمّا بنيت من الفعل الثلاثي المعتلّ العين ، المفتوح في المضارع ، نحو : منّام .

• لمّا بنيت من الفعل الثلاثي المعتلّ ، من الأجوف الواوي ، أو الناقص اليائي ، و لم تكسر عين مضارعه ، نحو : مَقَام ، مَحْيَا .

فالقياس في الصّيغ الثلاث أن تكون في هذه الحالات على البناء " **مَفْعَل** " ، و من هنا يحصل الاشتراك بينها ، فتتوسّع دلالاتها ؛ لأنّ البناء مرشّح لأن يقبل الاحتمالات الدلالية الثلاثة .

• لمّا بنيت من الفعل الثلاثي المعتلّ العين بالياء ، المكسور العين في المضارع فيما شدّ

من صيغ اسمي الزّمان و المكان ، إذ القياس فيها أن تكون في هذه الحالة على وزن **مَفْعِل** " لكنّها وردت على وزن " **مَفْعَل** " ، و فيما قيس من صيغ المصدر الميمي ، إذ تكون في هذه

الحالة على وزن " **مَفْعَل** " ، و هنا يحصل الاشتراك بين ما شدّ من صيغ اسمي الزّمان و المكان وبين ما قيس من صيغ المصدر الميمي ، نحو : معاش .

- و في البناء " **مَفْعِل** " وقع الاشتراك بين الصّيغ الثلاث على هذا النّحو \* لَمّا بنيت من الفعل الثلاثي المعتلّ الفاء بالواو ، الصّحيح الآخر ، المكسور العين في المضارع ، إذ القياس في الصّيغ الثلاث أن تكون على البناء " **مَفْعِل** " ، نحو : موبق ، موئل موعِد ، و من هنا يحصل الاشتراك بينها ، فتتوسّع دلالاتها .

\* لَمّا بنيت من الفعل الثلاثي الصّحيح ، المكسور العين في المضارع فيما قيس من صيغ اسمي الزّمان و المكان ، إذ ترد في هذه الحالة على وزن " **مَفْعِل** " ، و فيما شدّ من صيغ المصدر الميمي ، إذ القياس فيها أن ترد في هذه الحالة على وزن " **مَفْعَل** " ، لكنّها وردت على وزن " **مَفْعِل** " ، و من هنا يحصل الاشتراك بين ما قيس من صيغ اسمي الزّمان و المكان و بين ما شدّ من صيغ المصدر الميمي ، نحو : مرجع .

● لَمّا بنيت من الفعل الثلاثي المعتلّ الفاء بالياء ، المكسور العين في المضارع ، فيما قيس من صيغ اسمي الزّمان و المكان ، إذ تكون في هذه الحالة على البناء " **مَفْعِل** " و فيما شدّ من صيغ المصدر الميمي ، إذ القياس فيها أن تكون في هذه الحالة على البناء " **مَفْعَل** " ، و لكنّها وردت على وزن " **مَفْعِل** " ، و هنا يحصل الاشتراك بين ما قيس من صيغ اسمي الزّمان و المكان ، و بين ما شدّ من صيغ المصدر الميمي ، نحو : مَيَسِر

● لَمّا بنيت من الفعل الثلاثي المعتلّ العين بالياء ، المكسور العين في المضارع فيما قيس من صيغ اسمي الزّمان و المكان ، إذ تكون في هذه الحالة على وزن " **مَفْعِل** " ، و فيما شدّ من صيغ المصدر الميمي ، إذ القياس فيها أن تكون في هذه الحالة على وزن " **مَفْعَل** " ، و لكنّها وردت على وزن " **مَفْعِل** " ، و هنا يحصل الاشتراك بين ما قيس من اسمي الزّمان و المكان و بين ما شدّ من صيغ المصدر الميمي ، نحو : مَقِيل مصير .

• لمّا بنيت من الفعل الثلاثي الصّحيح ، المضموم العين في المضارع فيما شدّ منها ؛ إذ القياس في الصّيغ الثلاث " اسمي الزّمان ، و المكان ، و المصدر الميمي " ، أن تكون في هذه الحالة على وزن " مَفْعَل " ، لكنّها وردت على وزن " مَفْعِل " ، و هنا يحصل الاشتراك بينها ، نحو : مسجد .

- يختلف اسما الزّمان و المكان عن المصدر الميمي في صوغهما من الثلاثي في ثلاث حالات :

• إذا كان الفعل صحيحا ، مكسور العين في المضارع ، فإنّ المصدر الميمي على زنة " مَفْعَل " قياسا ، أمّا اسما الزّمان و المكان ، فعلى زنة " مَفْعِل " .

• إذا كان الفعل معتلّ العين بالياء ، مكسور العين في المضارع ، فإنّ المصدر على زنة " مَفْعَل " قياسا ، أمّا اسما الزّمان و المكان ، فعلى زنة " مَفْعِل " .

• إذا كان الفعل معتلّ الفاء بالياء مكسور العين في المضارع ، فإنّ المصدر على زنة " مَفْعَل " قياسا ، أمّا اسما الزّمان و المكان ، فعلى زنة " مَفْعِل " ، و رغم هذه الضوابط التي تميّز بين الصّيغ الثلاث ، إلا أنّ هذه الصّيغ وُجّهت على أساس احتمالها للدلالات الثلاث ، و هو ما يؤكّد فكرة أنّ صورة الكلمة و هيئتها تكون في كثير من الأحيان غير قادرة على التفريق بين الصّيغ بوصفها صيغا حيّة تستمد حيويتها و نشاطها من خلال تفاعلها مع السّياق ، و مختلف القرائن المحاطة بها .

- تشترك صيغ اسمي الزّمان و المكان في أبنيتهما جميعا ، من الثلاثي ، و غير الثلاثي ، إذ يصاغان بالطريقة نفسها ، و قد أدّى هذا الأمر إلى تداخلهما ، و تقاسمهما المعنى ، فغالبا ما تحتل صيغ اسم الزّمان دلالة اسم المكان ، و غالبا ما تحتل صيغ اسم المكان دلالة اسم الزّمان أيضا ، فكلاهما مرتبط بالآخر ، ولا يمكن الفصل بينهما ، فلا يُتّصور وقوع زمن

الحدث دون تعيين مكانه ، و على العكس من ذلك ، لا يُتّصور وقوع مكان الحدث دون تعيين زمانه .

- توسّعت صيغ اسمي الزّمان و المكان من الفعل غير الثلاثي توسّعا كبيرا ، حيث أفادت دلالات كثيرة ، كدالاتها على المصدر الميمي ، و دلالتها على اسم المفعول ، و قد يعود سبب هذا التّعّد أيضا إلى أسباب كثيرة منها :

• الاشتراك الحاصل بين هذه الصيغ ، إذ تصاغ من غير الثلاثي بالطريقة نفسها ، و يكون بذلك البناء الواحد صالحا للتعبير عن معنيين ، أو أكثر .

• تقبّل السياق الواحد لأكثر من احتمال دلاليّ في ظلّ غياب القرينة التي بواسطتها تُرّجح صيغة على غرار الأخرى ، فغيابها يفضي إلى تقبّل الاحتمالات جميعا من غير ترجيح .

- لم يكن توسّع صيغ اسمي الزّمان و المكان من الفعل غير الثلاثي مقتصرًا على إفادة دلالاتي المصدر الميمي ، و اسم المفعول فقط ، بل إلى جانب هذا ، فإنّ توسّعها شمل دلالات أخرى كدالاتها على بعض الأسماء .

- كان لصيغ اسم المكان بمختلف استخداماتها الصّرفية حظّ التّوسّع مقارنة مع توسّع صيغ اسم الزّمان بمختلف استخداماتها أيضا ، وقد يعود السّبب في ذلك إلى طبيعة اسم المكان الحسيّة الماديّة ، و طبيعة اسم الزّمان المعنوية .

- تمّ ذكر الاحتمالات الدّلالية لكلّ صيغة من صيغ اسم الزّمان و المكان من دون ترجيح أحد الاحتمالات الدّلالية تماشيا مع مفهوم التّوسّع المقترن بتعدّد الاحتمالات الدّلالية من غير ترجيح .

الفصل الرابع :

التوسّع الدلاليّ لصيغ اسم التّفصيل واسم الآلة

المبحث الأول : التّوسّع الدلاليّ لصيغ اسم التّفصيل

المبحث الثاني : التّوسّع الدلاليّ لصيغ اسم الآلة

## المبحث الأول : التوسّع الدلالي لصيغ اسم التفضيل

أولاً : اسم التفضيل - مضمومه - أبنيته - شروط صوغه :  
أ - مضمومه :

اسم التفضيل اسم مشتق يدلّ على أنّ شيئين اشتركا في صفة واحدة ، و أنّ أحدهما قد زاد على الآخر فيها ، ويسمّى الذي زادت الصّفة المعيّنة فيه مفضّلاً و الذي نُقصت فيه مفضّلاً عليه (1) .

ب - أبنيته :

لاسم التفضيل بناء قياسيّ واحد هو " أَفْعَل " و مؤنّته " فُعْلَى " ، وقد حذفت همزة " أَفْعَل " في ثلاث كلمات ، هي : خَيْرٌ ، شَرٌّ ، حَبٌّ ، لكثرة الاستعمال ، و يجوز استعمالها بالهمزة على الأصل (2) .

ج - شروط صوغه :

- لاسم التفضيل شروط لصوغه، و لا يُصاغ إلّا إذا توافرت، وهي جملة على هذا النحو:
- أن يكون الفعل ثلاثيّاً، فلا يبنى من فعل زائد على ثلاثة أحرف.
  - أن يكون الفعل متصرفاً، إذ لا يبنى من فعل جامد.
  - أن يكون معناه قابلاً للتفاوت، أي المفاضلة.
  - أن يكون فعله تامّاً، فلا يجوز صوغ اسم التفضيل من الأفعال الناقصة ؛ ككان وأخواتها لدلالاتها على الزّمن دون الحدث من جهة ، و لشبهها الشّديد بالأدوات من جهة أخرى .
  - أن يكون فعله مثبتاً لا منفيّاً.
  - أن يكون فعله مبنياً للمعلوم ، وقد شدّت بعض الصّيّغات لاسم التفضيل من أفعال مبنية للمجهول ، نحو : جُنّ ، قالوا : أجنُّ منه ، وكلام أخصر من غيره ، أي اخصر.

(1) - ينظر: راجي الأسمر : المرجع السابق ، ص 148 ، هادي نهر : المرجع السابق ، ص 146 .

(2) - ينظر: أحمد الحملاوي : المرجع السابق ص 49 ، راجي الأسمر : المرجع نفسه ، ص 148 ، هادي نهر : المرجع

نفسه ص 146 .

- ألا يكون الوصف منه على " أفعل " الذي مؤنثه " فَعْلَاءَ" ، بأن يكون دالاً على لون أو عيب أو حلية ، فلا يمكن القول : فلان أعور من فلان ، وقد اشترط عند صوغه من هذا النوع إضافة إليه " أكثر أو أشدّ " .

- أن يكون له فعل ، وقد شدّ ممّا لا فعل له ، نحو : هو أقمّن بكذا ، أي أحقّ بكذا (1)

### ثانياً : تعدّد الاحتمالات الدلالية لصيغ اسم التفضيل :

اشتملت صيغ اسم التفضيل في التنزيل الحكيم على شحنة دلالية كبيرة أهلتها لأن تشمل وظائف صرفية متنوّعة إضافة إلى دلالتها الأصلية ، فمن جهة فرضت مبانيها دلالات مباشرة واضحة ، و من جهة أخرى اكتسبت هذه المباني دلالات جديدة نتيجة لعلاقاتها المتبادلة وتفاعلها مع عناصر أخرى ، وبذلك تحقّق ثراؤها الدلالي .

و لا ينبغي إغفال أنّ هذه الصيغ لن تتحقّق فعاليتها إلاّ بإدراجها في سياقها ؛ لأنّ « كلّ نظرة إلى البناء الصرفيّ على أنّه مجرد مجموع من العناصر المكوّنة و الاعتقاد بأنّ أيّ عنصر مكوّن يمكن أن يظهر أو يختفي ، أو تتحدّد فاعليته ، دون أن يخضع لنشاط التّركيب ، إنّما هو إغفال لفاعلية اللّغة و تشكّلها الجماليّ » (2) ، ولا يعني هذا أن يكون تعارض بين ما يفرضه البناء ، و ما يستدعيه السّياق ، بل على العكس من ذلك فبينهما تعالق و تجاذب كبيران فوظيفة السّياق تتجلّى في خلق دلالات جديدة تضاف إلى الدلّالات المباشرة المستنتجة من البناء الصرفي ، و ليس إلغاؤها ، و صيغ اسم التّفضيل هي من الصيغ التي حققت هذه الفاعلية بفضل ما أفادته مبانيها من وظائف صرفية قريبة المرمى ، و ما أضافه إليها السّياق من دلالات مختلفة أكسبتها روحاً جديدة ، و فيما يلي توضيح لما أفادته هذه الصيغ من تعدّد دلاليّ :

(1)- ينظر : السيوطي : همع الهوامع ، ج 6 / ص 41 ... 47 ، أحمد الحملاوي : المرجع السابق ، ص 49- 50 .  
محمود سليمان ياقوت : المرجع السابق ، ص 249 ... 251 ، فخر الدّين قباوة : المرجع السابق ، ص 167 ... 169 .  
عبده الرّاجحي : المرجع السابق ، ص 94-95 .  
(2)- تامر سلوم : المرجع السابق ، ص 104 .

**جدول (20) : بوضّح تعدّد الاحتمالات الدلالية لصيغ اسم التفضيل**

البناء	الصيغة	احتمالاتها الدلالية	موطنها
أفعل	أَتَقَى	- اسم التفضيل - اسم الفاعل - صيغة مبالغة	﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى ﴾ [ الليل : 17 ]
أحصى	أَحْصَى	- اسم التفضيل - فعل ماض	﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا لَهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾ [ الكهف : 12 ]
الأخسرون	الأخسرون	- اسم التفضيل - المبالغة	﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَهُمْ سُوءُ الْعَذَابِ وَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْأَخْسَرُونَ ﴾ [ النمل : 05 ]
فُعلى	السُّوَى	- اسم التفضيل - اسم الجنس - المصدر	﴿ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوَى. أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [ الروم : 10 ]

يلحظ من خلال هذا الجدول أنّ صيغ اسم التفضيل ، قد توسّعت ؛ حيث لم تقف دلالتها التي وضعت لها فقط ، و إنّما أفادت دلالات أخرى ، فالوظيفة الدلالية المنوطة باسم التفضيل هي الدلالة على اشتراك المتفاضلين في الوصف بقصد بيان أنّ أحدهما أكثر اتّصافاً بتلك الصّفة كما قد تكون المفاضلة بين ضدّين في صفة من الصّفات تعرف في أحدهما ، ويعرف في الآخر ضدّها ، مع وجوب مراعاة الضوابط الصّرفيّة التي تصاغ على منوالها ، غير أنّ هذه الصّيغ احتوت على إحياءات دلالية مكنتها من إفادة دلالات أخرى غير التي وضعت لها ، و فيما يلي توضيح لذلك :

1- بناء أفعل :

1-1 - بناء " أفعل " بين دلالة اسم التفضيل و اسم الفاعل و صيغة المبالغة:

لاومن أمثلة هذا التعدّد الدلالي في القرآن الكريم قوله جلّ جلاله : ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى ﴾

[ الليل : 17 ] ، حيث " أفادت صيغة الأتقى " ثلاثة احتمالات دلالية ، وفيما يلي تفصيل لذلك :

### أ- دلالتها على صيغة اسم التفضيل :

وهي دلالة يؤكدّها مبنى الصيغة الصّرفيّة ، حيث وردت على البناء التصريفي " أفعل " معرّفًا بالألف و اللّام ، و يراد بها في سياقها المفاضلة في درجة التقوى ، أي أنّ التّفاوت حاصل في درجة التقوى ، فمن اتقى الشّرك و المعاصي ، فإنّه لا يدخلها ، و من اتقى الشّرك دون المعصية لا يُجنّبها و لا يلزم ذلك صلتها (1) .

فالمفاضلة هنا حاصلة جزاء حصول التّفاوت في درجة التقوى ، فهناك تقيّ أكثر تقوى من الآخر، إذ لا يُجنّب النّار إلّا الكامل في التقوى ، فمن لم يكن كاملا فيها كعصاة المسلمين لم يكن ممّن يجنّب النّار (2) .

وعليه فإنّ المفاضلة ، وكما يبدو من خلال سياق الآية تبدو في أنّ هناك متّقيا يتّقي الشّرك والمعاصي ، وهو بذلك يكون في ذروة التقوى ، وهناك متّقي يتّقي الشّرك دون المعاصي وهو بذلك يكون أقلّ تقوى ومكانة من الآخر ، يقول البقاعي مؤكّدا هذه الدلالة : « الأتقى أي الذي أسّس قوّته العلميّة أمكن تأسيس ، فكان في الذّروة من رتبة التقوى ، وهو الذي اتقى الشّرك و المعاصي ، وهو يفهم أنّ من لم يكن في الذّروة لا يكون كذلك ، فإنّ الفاسق يدخلها ثم يخرج منها » (3) .

ب- دلالتها على اسم الفاعل : وهي دلالة أكّدها القرطبي ، حيث وجّه دلالة الصّيغة انطلاقا من أنّ المفاضلة لا تكون بين تقيّ و أتقى ، وعليه يكون المعنى المتّقي الذي يتّقي الشّرك على وجه العموم ، يقول : « الأتقى ، أي المتّقي الخائف ، قال ابن عبّاس : هو أبوبكر رضي الله عنه يزحّج عن دخول النّار » (4) .

(1) - ينظر: البيضاوي : المصدر السابق ، م3/ ج 30 / ص 541 .

(2) - ينظر: الشوكاني : المصدر السابق ، ج 30 / ص 1630 .

(3) - البقاعي : المصدر السابق ، ج22/ ص 94-95 .

(4) - القرطبي : المصدر السابق ، م 10 / ج 30 / ص 332 .

ت-دلالاتها على المبالغة : حيث عُدل عن البناء " فَعِيل " إلى البناء " أَفْعَل " للدلالة على المبالغة ، وهي دلالة أكّدها كلّ من البغوي و القرطبي <sup>(1)</sup> ، يقول البغوي : « يريد بالأشقيّ الشقيّ و بالأنتقى التقيّ » <sup>(2)</sup>.

### وختلاصة القول في مدلولات صيغة " الأتقى " ، ما يلي :

1- احتملت صيغة الأتقى في سياقها القرآنيّ ثلاثة احتمالات دلاليّة ، فقد تكون دالّة على صيغة اسم التّفصيل كما هو جليّ من شكلها الخارجي ، وقد تكون دالّة على اسم الفاعل " متّق " انطلاقاً ممّا يفرضه سياقها ، حيث إنّ بناء " أَفْعَل " ورد بمعنى " فاعل " ، وقد تكون دالّة على المبالغة ، لأنّ " أَفْعَل " ورد بمعنى " فَعِيل " وهو احتمال جار في كلام العرب .

2- صنّفت الصّيغة ضمن الاحتمالات الدلاليّة المذكورة مراعاة لضوابط صرفيّة و دلاليّة ، وهي على هذا النحو :

أ - الضّابط الصّرفي : و يتجلّى في أنّ دلالة اسم التّفصيل حدّدت بناء على الهيئة التّصرفيّة التي وردت عليها الصّيغة، حيث وردت على بناء " أَفْعَل " ، و هو البناء القياسي لاسم التّفصيل في حين أنّ دلالاتي اسم الفاعل و المبالغة فقد حدّدتا بناء على خروج الصّيغة عن معناها الوضعي ، حيث إنّ مبناها خالف معناها .

ب - الضّابط الدلالي : و يتجلّى في انفتاح السّياق على الاحتمالات الدلاليّة التي اختزنتها الصّيغة دون ترجيح ، حيث إنّ الصّيغة أفادت دلالة التّفصيل انطلاقاً ممّا أدّته داخل سياقها إذ هناك تفاوت و مفاضلة في درجة التّقوى ، بين الذي يتّقي الشّرك و المعاصي ، و بين الذي يتّقي الشّرك دون المعصية ، فالذي يتّقي الشّرك و المعاصي ، فهو يُجنّبها و لا يدخلها و الذي يتّقي الشّرك دون المعصية ، فإنّه لا يُجنّبها و لا يصلّاها ، كما يحتمل أن تكون قد

1- البغوي : المصدر السّابق ، م 8/ج30/ ص 447 ، القرطبي : المصدر السّابق ، م 10/ج30/ ص 332 .

2- البغوي : المصدر نفسه ، م 8 / ج 30 / ص 447 .

أفادت دلالة اسم الفاعل أيضا ؛ و هي في هذه الحالة تكون مسلوية المفاضلة ؛ فالأتقى لا يراد به المفاضلة بين تقي و أتقى ، و إنما المتقي الذي يتقى ما نهاه عنه عزّ و جلّ على وجه العموم ، وهي دلالة مقبولة أيضا ، كما يحتمل أن تكون دالة على صيغة المبالغة ، و هي في هذه الحالة تكون قد حققت المبالغة في الوصف ، إذ يراد بالأتقى الشّدِيد التّقوى ، يقول الرّازي « إنّ المراد من هذا الأتقى هو أفضل الخلق ، فإذا كان كذلك وجب أن يكون المراد هو أبو بكر » (1).

### 2-1 - بناء " أفعل " بين دلالة اسم التفضيل و الفعل الماضي :

ل و من نظائر توسّع صيغ اسم التفضيل على هذا النحو ، قول الحقّ تبارك و تعالى : ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾ [ الكهف : 12 ] ، حيث أفادت صيغة " أحصى " احتمالين دلاليين ، و هما :

أ- دلالتها على صيغة اسم التفضيل : وهي دلالة مستنتجة من خلال مبنى الصيغة الواردة على وزن " أفعل " ، و هو مبنى صرفي يدلّ على اسم التفضيل ، و التفضيل حاصل في هذا المقام من اشتراك المتفاضلين في الوصف ، وهما الحزبان ، و بيان أنّ أحدهما أكثر اتّصافا بتلك الصفة ، أي أنّ أحد الحزبين كان أكثر إتقاناً و ضبطاً للإحصاء و العدّ لمدّة لبث أهل الكهف و هو احتمال دلالي ذهب إليه كثير من اللّغويين و المفسّرين (2) ، يقول الطّاهر بن عاشور: « فالوجه أنّ " أحصى " اسم تفضيل ، و التفضيل منصرف إلى ما في معنى الإحصاء من الضبط و الإصابة ، و المعنى : لنعلم أيّ الحزبين أتقن إحصاءً ، أي عدّا » (3).

(1) - الرّازي : المصدر السابق ، ج 31 / ص 205 .

(2) - ينظر: الفراء : المصدر السابق ، م 2 / ص 61 ، الطّبري : المصدر السابق ، م 5 / ص 82 ، الرّجّاج : المصدر السابق ، ج 3 / ص 271 ، النّحاس : المصدر السابق ، ج 2 / ص 450 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 7 /

ص 448 ، الطّاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 6 / ج 15 / ص 270 .

(3) - الطّاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 6 / ج 15 / ص 270 .

ب- دلالتها على الفعل الماضي : وهي دلالة مستنتجة من خلال مبنى الصيغة أيضا ، حيث إنّ " أحصى " هو فعل ماضٍ مزيد بحرف ورد على وزن " أفعل " ، و قد دلّ في سياق الآية على القيام بحدث الضبط و الحساب لمدة لبث أهل الكهف ، وقد ذهب هذا المذهب أيضا كثير من اللغويين و المفسرين (1) ، يقول الزمخشري : « و أحصى فعل ماضٍ ، أي : أيهم ضبط لأوقات لبثهم » (2) .

### و فحوى القول في توسّع صيغة " أحصى " ما يلي :

1- احتملت الصيغة " أحصى " وظيفتين صرفيتين ؛ تمثلت الأولى في دلالتها على صيغة اسم التفضيل ، وتمثلت الأخرى في دلالتها على الفعل الماضي .

2- تمّ الإقرار بدلالة الصيغة على الوظيفتين الصرفيتين؛ مراعاة لعدّة ضوابط، وهي كما يلي :

أ - الضابط الصرفي : ويتجلى في أنّ دلالة اسم التفضيل حدّدت على أساس :

- مطابقة مبنى الصيغة الصرفية لمعناها ، إذ وردت الصيغة على البناء التصريفي " أفعل " وهو بناء تصريفي قياسي في مباني اسم التفضيل .
- جواز صوغ اسم التفضيل من الفعل المزيد ، و هو ما ذهب إليه سيبويه في قوله « و بناؤه أبدا من " فَعَلَ " ، و " فَعِلَ " ، و " فَعُلَ " ، و " أفْعَلَ " » (3) .

\*صوغ اسم التفضيل من غير الثلاثي ليس قياسا ، إلاّ أنّه يرد في الاستعمال اللغوي .

أمّا احتمال دلالتها على الفعل الماضي ، فمردّه إلى ما هو آت :

---

(1)- ينظر: الفارسي : الإغفال ، تحقيق عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، 1424 هـ - 2003 م ، المجمع الثقافي ، دبي مركز جمعة الماجد للثقافة و التراث ، ج 2 / ص 359 ، الزمخشري : المصدر السابق ، م 2 / ص 643 ، ابن عطية المصدر السابق ، ص 1178 ، السمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 7 / ص 449 ، البقاعي : المصدر السابق ج 12 / ص 19 ، الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 6 / ج 15 / ص 269 - 270 .

(2) - الزمخشري : المصدر نفسه ، م 2 / ص 643 .

(3)- سيبويه : المصدر السابق ، ج 1 / ص 73 .

• صلاحية بناء " أفعل " الذي وردت عليه صيغة " أحصى " شكلا وهيئة للدلالة على الفعل الماضي .

• صوغ اسم التفضيل من الفعل الثلاثي المزيد ليس بقياس ، وما ورد من غير الثلاثي دالاً على اسم التفضيل فهو شاذ لا يقاس عليه ، و هو ما ذهب إليه كل من المبرّد ، و ابن السراج ، و الفارسي<sup>(1)</sup> ، يقول المبرّد : « و اعلم أنّ بناء التّعجب إنّما يكون من بنات الثلاثة ...، فإن قيل : فقد قلت : ما أعطاه للدراهم ، و أولاه بالمعروف ، و إنّما هو من أعطى ، و أولى ، فهذا و إن كان قد خرج إلى الأربعة فإنّما أصله الثلاثة ، و الهمزة في أوله زائدة »<sup>(2)</sup> .

ب - الضابط النحوي : ويتجلى في أنّ التوسّع في الوظائف الصرفية أفضى بدوره إلى التوسّع في الوظائف النحوية ، حيث أعربت كلمة " أمدا " بناء على التوجيه الأول للصيغة تمييزاً لاسم التفضيل " أحصى " <sup>(3)</sup> ، وقد تعرب أيضاً مفعولاً به لاسم التفضيل " أحصى " على مذهب الكوفيين ؛ لأنّ اسم التفضيل ينتصب المفعول به ؛ لأنّه مضمّن معنى المصدر فيعمل بذلك التضمين<sup>(4)</sup> ، و قد أعربت بناء على التوجيه الثاني مفعولاً به ؛ لأنّ اسم التفضيل لا يعمل في المفعول ، فالعامل في نصب " أمدا " هو الفعل " أحصى " <sup>(5)</sup> .

---

(1)- ينظر: المبرّد : المقتضب ، ج 4 / ص 178 ، ابن السراج : المصدر السابق ، ج 1 / ص 102 ، الفارسي المصدر السابق ، ج 2 / ص 359 .

(2)- المبرّد : المصدر نفسه ، ج 4 / ص 178 .

(3)- ينظر: الرّجّاج : المصدر السابق ، ج 3 / ص 271 ، النّحاس : المصدر السابق ، ج 2 / ص 450 ، العكبري المصدر السابق ، ق 2 / ص 839 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 6 / ص 101 ، الطّاهر بن عاشور المصدر السابق ، م 6 / ج 15 / ص 270 .

(4)- ينظر: أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 6 / ص 102 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 7 / ص 449 .

(5)- ينظر: العكبري : المصدر السابق ، ق 2 / ص 839 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 7 / ص 449 .

ت - الضابط الدلالي: و يتجلى في تقبل السياق للمعنيين معا ، فدلالة الصيغة على اسم التفضيل أحالت إلى المفاضلة بين الحزبين ، إذ حصل الاشتراك بينهما في إحصاء مدة لبث أهل الكهف ، غير أنه قد يكون حزب أدق إحصاء من الآخر ، وقد اختلف أهل التفسير في تعيين الحزبين ؛ أهم الفتية ، أي أصحاب الكهف ، أم هم أهل المدينة الذين بعث الفتية على عهدهم ، حتى كان عندهم التاريخ بأمد الفتية ، وهو قول الجمهور من المفسرين أم هما حزبان من الكافرين أو المؤمنين اختلفوا في مدة أصحاب الكهف (1) ، أما دلالاتها على الفعل الماضي ، فقد أحالت إلى حدث الإحصاء ، و ليس المفاضلة ، و عليه يكون معنى الآية : أي الحزبين قاما بضبط و إحصاء مدة لبث أهل الكهف ، و كلا المعنيين مرادان و لا يمكن ترجيح أحدهما ؛ فالحزبان قاما بإحصاء وعدّ أمد لبث أهل الكهف و في الوقت نفسه ، فقد يكون أحدهما أكثر دقة و إتقانا لإحصاء أمد لبثهم ، و هما معنيان انطويا تحت صيغة واحدة .

### 1 - 3 - بناء " أفعل " بين دلالة اسم التفضيل و صيغة المبالغة :

لومن مثل الصيغ التي تعددت وظائفها الصرفية أيضا صيغة " الأخرسون " في قوله جلّ جلاله : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَهُمْ سُوءُ الْعَذَابِ وَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْأَخْسَرُونَ ﴾ [ النمل : 05 ] ، حيث دلّت على احتمالين دلاليين ، و هما على هذا النحو :

أ - دلالاتها على اسم التفضيل : و هي دلالة صرفية محتملة فرضها البناء الصرفي الذي وردت عليه الصيغة ، حيث وردت على بناء " أفعل " ، و هو البناء القياسي لاسم التفضيل ، و بذلك يكون مبناها مطابقا لمعناها ، و قد حدّدت المشاركة من وجهين ؛ يتجلى الوجه الأول في أنّ المشاركة حصلت بين خسران الكافر في الآخرة و خسرانه في الدنيا ، فكانت خسارته في الآخرة

(1) - ينظر: ابن عطية : المصدر السابق ، ص 1178 - 1179 .

أعظم و أشدّ من خسارته في الدنيا ، و هي دلالة ذهب إليها أكثر المفسّرين <sup>(1)</sup> ، يقول أبو حيّان الأندلسي : « و الظاهر أنّ " الأخسرون " أفعل تفضيل ، و ذلك أنّ الكافر خسر الدنيا و الآخرة كما أخبر عنه - تعالى - و هو في الآخرة أكثر خسرانا ، إذ مآله إلى عقاب دائم ، و أمّا في الدنيا ، فإذا أصابه بلاء ، فقد يزول عنه ، و ينكشف ، فكثرة الخسران و زيادته ، إنّما ذلك له في الآخرة » <sup>(2)</sup> .

و يتجلّى الوجه الثاني في أنّ خسارة الكافر في الآخرة أكثر من خسارة غيره ممّن يشاركونه هذه الخسارة ، كعصاة المؤمنين ، فإنّهم يشاركون الكفار في الخسران ، لكنّ الكفار أعظم خسارة لأنّ عذابهم لا ينقطع ، يقول الألوّسي : « أي هم في الآخرة أشدّ الناس خسرانا لا غيرهم لحرمانهم الثّواب و استمرارهم في العقاب بخلاف عصاة المؤمنين » <sup>(3)</sup> .

ب- دلالتها على المبالغة : و بذلك يكون المعنى أنّه لا يوجد تشارك بين المؤمن و الكافر حتى يزيد أحدهما على الآخر ؛ لأنّ المؤمن لا يخسر أبدا ، لذلك فلا سبيل إلى المفاضلة بينهما ، يقول أبو حيّان الأندلسي : « وقال الكرمانى ، أفعل هنا للمبالغة لا للشركة ، كأنّه يقول ليس للمؤمن خسران البتّة ، حتّى يشركه فيه الكافر ، و يزيد عليه » <sup>(4)</sup> .

### و من خلال ما سبق يمكن تسجيل بعض الملاحظات :

1- توسّعت صيغة " الأخسرون " الواردة على وزن " أفعل " بإضافة سابقة الألف و اللّام لتشمل معنيين ، تجلّى المعنى الأوّل في اسم التفضيل ، و تجلّى المعنى الثاني في المبالغة .

- 1- ينظر: البيضاوي : المصدر السابق ، م/2ج/19 ص 560 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج/7ص 52 السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 571 ، البقاعي : المصدر السابق ، ج/14ص 126 ، الشوكاني : المصدر السابق ، ج/19ص 1072 ، الألوّسي ، المصدر السابق ، م/10ج/19ص 202 .
- 2- أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج/7ص 52 .
- 3- الألوّسي : المصدر السابق ، م 10 / ج 19 / ص 202 .
- 4- ينظر: أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج/7ص 52 ، السّمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 8 / ص 571 .

2- استنتجت الوظيفتان الصّرفيتان المذكورتان انطلاقاً من ضوابط صرفية و أخرى دلالية ، وهي على هذا النحو :

أ- الضابط الصّرفي : و يتجلى في أنّ دلالة اسم التفضيل حدّدت على أساس أنّ الصيغة وردت على بناء " أفعل " ، وهو البناء القياسي لاسم التفضيل ، و بذلك تكون الصيغة قد حافظت على دلالتها المركزية ، بينما دلالة المبالغة ، و هي دلالة فرعية ، فقد فرضها سياق الصيغة و بذلك يكون مبناها قد خالف معناها .

ب - الضابط الدلالي : و يتجلى في احتمال تضمين الصيغة للمعنيين ، فقد تكون دالة على اسم التفضيل ، و ذلك من باب أنّ هناك مشاركة بين خسران الكافر للدارين معا ، لكن خسران الدار الآخرة أعظم من خسران دار الدنيا ، أو أنّ المشاركة حصلت بين خسران الكفار و عصاة المؤمنين ، و لكن خسارة الكفار أزيد و أعظم من خسارة عصاة المؤمنين ، و هو معنى مقبول و قد تكون ضمّنت دلالة المبالغة ، و ذلك من باب خروجها عن معناها الوضعي ، حيث إنّ المؤمن لا يخسر أبداً ، و لا يوجد تشارك بينه و بين الكافر ، حتى يزيد أحدهما على الآخر و هو معنى مقبول أيضا .

## 2 - بناء " فُعَلَى " بين دلالة اسم التفضيل و اسم الجنس و المصدر:

و من نظائر توسّع صيغ اسم التفضيل في التنزيل العزيز الواردة على بناء " فُعَلَى " قول الحق تبارك و تعالى : ﴿ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّؤَىٰ ۖ أَن كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [ الروم : 10 ] ، إذ توسّعت صيغة " السُّؤَى " محتملة ثلاثة احتمالات دلالية بحسب تقدير أهل اللغة و علماء التفسير ، وهي على هذا النحو :

أ- دلالتها على اسم التفضيل : حيث وردت الصيغة على وزن " الفُعَلَى " مؤنّث لأفعل ، و قد استنتجت دلالة التفضيل على غرار الزيادة الحاصلة في الاتّصاف بالسوء ، حيث جرت المشاركة

في السوء بين هلاكهم في الدنيا وعاقبتهم في الآخرة ، فأسوأ العقوبات هي عقوبة الآخرة ، و هي دلالة ذهب إليها أكثر المفسرين <sup>(1)</sup> ، يقول البقاعي : « الحالة التي هي أسوأ ما يكون ، و هي خسارة الأنفس بالدمار في الدنيا ، و الخلود في العذاب في الأخرى ، جزاء لهم بجنس عملهم » <sup>(2)</sup>

ب - دلالتها على اسم الجنس : أي هي النار ، أو اسم لجهنم ، يقول البغوي : « السؤاى يعني الخلة التي تسوؤهم ، وهي النار ، وقيل السؤاى : اسم لجهنم ، كما أنّ الحسنى اسم للجنة » <sup>(3)</sup> ، وعليه يكون المعنى أنّ عاقبة الذين أشركوا هي النار جزاء تكذيبهم آيات الله واستهزائهم <sup>(4)</sup>

ت - دلالتها على المصدر : و هي دلالة صرفية محتملة أيضا ، على أساس ورودها على وزن " فُعَلَى " مشابهة ببعض المصادر كالرُجَعَى و البُشْرَى ، و هي دلالة أكدها بعض المفسرين <sup>(5)</sup> يقول البيضاوي : « و السؤاى تأنيث الأسوأ ؛ كالحُسْنَى ، أو مصدر ، كالبُشْرَى نُعِتَ به » <sup>(6)</sup> .

ويستخلص ممّا سبق ذكره ما يلي :

1- توسّعت صيغة " السؤاى " الواردة على البناء التصريفي " الفُعَلَى " ، فأدّت ثلاثة احتمالات دلالية ؛ تمثّلت في دلالتها على اسم التفضيل ، ودلالتها على اسم الجنس ، ودلالتها على المصدر ، و هي احتمالات دلالية جائزة و مقصودة ، لا يمكن ترجيح أحدها .

---

(1) - ينظر: البيضاوي : المصدر السابق ، م 3 / ج 21 / ص 47 ، أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 7 / ص 160 ، السمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 9 / ص 34 ، البقاعي : المصدر السابق ، ج 15 / ص 53 ، الشوكاني المصدر السابق ، ج 21 / ص 1128 .

(2) - البقاعي : المصدر السابق ، ج 15 / ص 53 .

(3) - البغوي : المصدر السابق ، م 6 / ج 21 / ص 264 .

(4) - ينظر: الشوكاني : المصدر السابق ، ج 21 / ص 1128 .

(5) - ينظر: البيضاوي : المصدر السابق ، م 3 / ج 21 / ص 47 ، أبو حيان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 7 / ص 160 ، السمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 9 / ص 34 ، الشوكاني ، المصدر السابق ، ج 21 / ص 1128 .

(6) - البيضاوي : المصدر نفسه ، م 3 / ج 21 / ص 47 .

2- استنتجت الاحتمالات الدلالية المذكورة انطلاقاً مما أفادته الصيغة صرفياً ودلالياً ، و فيما يلي بيان لذلك :

أ - الضابط الصرفي : و يتجلى في أنّ مردّ احتمال دلالة الصيغة على اسم التفضيل إلى ورودها على وزن " الفُعْلَى " ، وهو مؤنث " أفْعَل " الدال على اسم التفضيل ، وقد قرّر مجمع اللغة العربية قياسية تأنيث " أفْعَل " التفضيل المقترن بالألف و اللام على " الفُعْلَى " ؛ لأنّ اقترانه بـ " أل " يبعده عن الفعلية ، من حيث إنّ الأفعال لا تدخلها الألف و اللام ، وذلك يدنيه من الاسمية<sup>(1)</sup> ، في حين أنّ مردّ احتمالها دلالة اسم الجنس إلى خروجها عن دلالة الوصفية إلى دلالة الاسمية ، أمّا احتمال دلالتها على المصدر فيرجع إلى ورود الصيغة على وزن " فُعْلَى " ، وهو بناء يدرج ضمن أبنية المصادر الثلاثية ، وقد وردت كثير من المصادر على هذا النحو ؛ كالرُجْعَى و البُشْرَى .

ب - الضابط الدلالي : و يتجلى في انسجام الوظائف الصرفية التي احتملتها الصيغة مع ما أفادته سياقياً ، إذ دلّت صيغة " السُّوْأَى " في سياقها على التفضيل ، حيث إنّ الكافرين عوقبوا في الدنيا بالدمار و الهلاك ، وسيعاقبون أيضاً في الآخرة ، و لكنّ هلاك الآخرة سيكون أفظع و أشنع من هلاك الدنيا ، كما دلّت أيضاً على اسم الجنس جهنّم أو اسم لجهنّم ، وهي عاقبة الذين أشركوا بالله عز وجلّ وكذبوا بآياته ، كما دلّت أيضاً على المصدر ، وتكون الصيغة على هذا الأساس مسلوّبة المفاضلة ، إذ لا مفاضلة بين شيء سيئ و آخر أسوأ ، وعليه فالصيغة أفادت دلالة حدث السوء فقط و يتمثّل هذا السوء في عاقبة المشركين ، سواء أكانت هذه العاقبة في الدنيا أم في الآخرة ، و بذلك تكون الصيغة منفتحة على هذه الاحتمالات الدلالية كلّها ، يقول الشوكاني مجملاً احتمالاتها : « هي فُعْلَى من السوء تأنيث الأسوأ ، و هو الأقبح ، أي :

(1)- ينظر: عباس حسن : المرجع السابق ، ج3 / ص 414 .

كان عاقبتهم العقوبة التي هي أسوأ العقوبات ، و قيل : هي اسم لجهنم ، كما أنّ الحسنى اسم للجنة ، و يجوز أن تكون مصدرا ، كالبشرى ، و الذكري و صفت به العقوبة مبالغة<sup>(1)</sup>

و يستنتج من خلال دراسة توسّع صيغ اسم التفضيل في القرآن الكريم ما يلي :

- أفادت صيغ اسم التفضيل إضافة إلى دلالتها التي وضعت لها دلالات أخرى ، إذ جرّدت هذه الدلالات من معنى التفضيل ، وهو ما يؤكّد توسّعها ؛ لأنّ التوسّع الدلالي مرتبط بتعدد الاحتمالات الدلالية للصيغة الصرفية الواحدة من غير ترجيح .

- اختزنت صيغ اسم التفضيل في طياتها احتمالات دلالية أخرى ، إضافة إلى دلالتها الوضعية و مردّ ذلك إلى :

- الطّاقة الدلالية التي تحتملها هذه الصّيغ ، إذ تحوّل من صيغ سطحية إلى صيغ توليدية
- اشتراكها مع صيغ أخرى في بعض الأبنية ؛ كاشتراكها مع صيغ الصّفة المشبّهة في بناء " أفعل " ، و اشتراكها مع صيغ المصدر في بناء " فُعلى " .
- تناوبها مع صيغ أخرى ؛ كتناوبها مع اسم الفاعل ، و صيغة المبالغة ، و غير ذلك .
- اختلاف آراء المفسّرين و اللّغويين حول تقديرها ، إذ يرجع اختلافهم إلى الضّوابط الصرفية و الدلالية التي يحتكمون إليها .

- خرجت بعض صيغ اسم التفضيل عن الوظيفة الدلالية المنوطة بها ؛ وهي الدلالة على اشتراك المفضّل و المفضّل عليه في صفة ما ، و زيادة أحدهما على الآخر ، بل وردت مسلوقة المفاضلة دالة على وظائف صرفية أخرى ، كاسم الفاعل و المبالغة ، و الصّفة المشبّهة و المصدر .

- وردت صيغ اسم التفضيل في كثير من المواطن دالة على ما وضعت له ، وهي بذلك صيغ غير محتملة ، لذلك لم تدرج ضمن الصّيغ الصرفية المتوسّعة .

(1) - الشوكاني ، المصدر السابق ، ج 21 / ص 1128 .

## المبحث الثاني : التوسّع الدلالي لصيغ اسم الآلة

أولاً : اسم الآلة - مفهومه - صوته - أبنيته :

أ - مفهومه :

اسم الآلة هو نوع من المشتقات يؤتى به للدلالة على ما وقع الفعل بواسطته (1) .

ب - صوته :

يصاغ اسم الآلة قياساً من الفعل الثلاثي المتعدي (2) ، كما يصاغ أيضاً من الفعل اللازم

و قد يصاغ من غير الثلاثي المجرد سماعاً (3) .

ج - أبنيته :

لاسم الآلة سبعة أبنية قياسية ، ثلاثة منها ذكرت في كتب التصريف القديمة ، و هي

مِفْعَلٌ ، مِفْعَلَةٌ ، مِفْعَالٌ ، و أربعة منها ، أضافها المحدثون استجابة لما تقتضيه متطلبات

العصر ، و هي : فَعَالَةٌ ، فَاعِلَةٌ ، فَاعُولٌ (4) .

و هناك ألفاظ لاسم الآلة غير قياسية ، كالمُسْعَطِ ، و المُنْخَلِ ، و المُدُقِّ ، و المُدْهِنِ

و المُكْحَلَةِ ، و المُحْرَضَةِ (5) .

و سيتناول هذا المبحث بالدراسة و التحليل توسّع صيغ اسم الآلة في القرآن الكريم .

---

(1)- ينظر: عبد الصبور شاهين : المرجع السابق ، ص 161 ، عبد القادر عبد الجليل : المرجع السابق ، ص 323 .

(2)- ينظر: عبده الزجاجي : المرجع السابق ، ص 88 ، راجي الأسمر : المرجع السابق ، ص 80 ، فخر الدين قباوة : المرجع السابق ، ص 173 .

(3)- ينظر: عبده الزجاجي ، نفسه ، ص 88 ، راجي الأسمر : المرجع نفسه ، ص 80 ، فخر الدين قباوة : المرجع نفسه ص 173 .

(4)- ينظر: أحمد الحملاوي : المرجع السابق ، ص 53 ، فخر الدين قباوة : المرجع السابق ، ص 173 - 174 ، محمود سليمان ياقوت : المرجع السابق ، ص 272-273 .

(5)- ينظر: سيبويه : المصدر السابق ، ج 4 / ص 91 ، الرّضي الإستراباذي : المرجع السابق ، ج 1/ ص 186-187 أحمد الحملاوي : المرجع السابق ، ص 53 ، فاضل صالح السامرائي : المرجع السابق ، ص 111-112 .

### ثانياً : تعدّد الاحتمالات الدلالية لصيغ اسم الآلة :

باتت صورة الكلمة غير معتبرة بشكل نهائيّ في منحى التفريق بين الصيغ الصرفيّة لأنّ هناك عددا معتبرا من الأبنية تتخذ شكلا من أشكال صيغ ما ، غير أنّها وبعد وضعها في سياقاتها وتراكيبها المختلفة ، فإنّها لا تعطي المعنى الذي وضعت له فقط ، بل تفيد دلالات أخرى إلى جانب دلالتها الأصليّة ، يقول تامر سلوم : « إنّّه ينبغي أن نعتمد على نشاط السياق من أجل دحض فكرة البعد الواحد و الدلالات المباشرة ، و بدلا من أن يدرس البناء الصرفيّ دراسة وحدات منفصلة ، علينا أن ندرسه دراسة رموز ، ففاعليّة السياق هي قدرته على أن يخلق من الدلالات المباشرة رموزا وفيرة الأبعاد »<sup>(1)</sup> ، وليس يخفى أنّ اسم الآلة من هذه الصيغ التي لم تعبّر عن منحائها الحقيقي فقط ، كما هو ظاهر من هيئتها الشكليّة ، بل أفادت إلى جانب دلالتها الأصليّة دلالات أخرى فرضها السياق ، و من شواهد ذلك ما هو موضّح في الجدول الآتي :

#### جدول (22) : يوضّح تعدّد الاحتمالات الدلالية لصيغ اسم الآلة

البناء	الصيغة	احتمالاتها الدلالية	موظفها
مفاعل مفرده مفاعل . مفاعل	مفاتيح	- اسم الآلة - اسم المكان - مصدر ميمي	﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ﴾ [ الأنعام : 59 ]
فَاعُول	النَّافُور	- اسم الآلة . - صيغة المبالغة	﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّافُورِ ﴾ [ المدثر : 08 ]
مفاعل	الميزان	- اسم الآلة - المصدر	﴿ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ ﴾ [ الأعراف : 85 ]

يلحظ من خلال هذا الجدول أنّ صيغ اسم الآلة في القرآن الكريم أدّت بمختلف أبنيتها عدّة وظائف صرفيّة إلى جانب دلالتها الأصليّة ، و من شواهد ذلك :

(1) - تامر سلوم : المرجع السابق ، ص 108 .

## 1-بناء " مَفَاعِل " بين دلالة اسم الآلة و اسم المكان و المصدر الميمي :

لأو من أمثلة ما ورد في التّنزيل العزيز على هذا البناء حاملا لهذه الدلالات ، صيغة " مَفَاتِحَ " في قوله تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يُعَلِّمُهَا إِلَّا هُوَ ﴾ [ الأنعام : 59 ] ، و فيما يلي تفصيل لذلك :

أ - دلالتها على اسم الآلة : وهي دلالة مستنتجة من خلال البناء التصريفي الذي وردت عليه الصيغة ، حيث وردت على وزن " مَفَاعِل " بصيغة الجمع ، و مفرده " مِفْعَل " ، وهو وزن قياسي في أوزان اسم الآلة <sup>(1)</sup> ، لذلك حدّد مفرد الصيغة بـ " مِفْتَح " ، و هو المفتاح ، وقد أكدّ هذه الدلالة كثير من اللّغويين و المفسّرين <sup>(2)</sup> ، يقول الزّمخشري : « جعل للغيب مفاتيح على طريق الاستعارة ؛ لأنّ المفاتيح يُتَوَصَّلُ بها إلى ما في المخازن المُتَوَثَّقُ منها بالأغلاق و الأقفال و من عَلِمَ مفاتيحها و كيف تُفْتَحُ ، توَصَّلَ إليها ، فأراد أنّه هو المُتَوَصَّلُ إلى المغيبات وحده لا يتوصّل إليها غيره ، كمن عنده مفاتيح أقفال المخازن و يعلم فتحها ، فهو المُتَوَصَّلُ إلى ما في المخازن » <sup>(3)</sup> ، ويؤكّد أبو حيّان الأندلسي أيضا هذا الاحتمال الدلالي للصيغة ، يقول : « و المفاتيح جمع "مِفْتَح" - بكسر الميم - ، وهي الآلة التي يفتح بها ما أغلق ، قال الزّهراوي ومِفْتَحُ أفصح من " مِفْتَا ح " ، و يحتمل أن يكون جمع " مفتاح " لأنّه يجوز في مثل هذا أن لا يؤتى فيه بالياء » <sup>(4)</sup> .

1- ينظر : السيوطي : همع الهوامع ، ج 6 / ص 56 ، الرّضوي الإستراباذي : المرجع السّابق ، ج 1 / ص 188 ، أحمد

الحملاوي : المرجع السّابق ، ص 53 ، فخر الدّين قباوة : المرجع السّابق ، ص 173 .

2- ينظر : الزّمخشري : المصدر السّابق ، م2/ص 30 ، البيضاوي : المصدر السّابق ، م1/ج7/ص 495 ، أبو حيّان

الأندلسي : المصدر السّابق ، ج4/ص 148 ، السّمين الحلبي : المصدر السّابق ، ج 4 / ص 659 ، الشوكاني : المصدر

السّابق ، ج7/ص 423 ، الألوسي : المصدر السّابق ، م4/ج7/ص 210 ، الطّاهر بن عاشور : المصدر السّابق

م3/ج7/ص 270 ، محمود صافي : المرجع السّابق ، م 4 / ج 7 / ص 172 .

3- الزّمخشري : المصدر السّابق ، م2/ص 30 .

4- أبو حيّان الأندلسي : المصدر السّابق ، ج4/ص 148 .

ب - دلالتها على اسم المكان : فيكون بذلك مفرد " مَفَاتِح " هو " مَفْتَح " بفتح الميم ، وهو على وزن " مَفْعَل " ، و هو بناء تصريفي يدلّ على اسم المكان المصوغ من الفعل الثلاثي المجرد الصّحيح ، و بذلك يكون المعنى أنّ مخازن الغيب لا يعلمها إلاّ الله عزّ و جلّ ، و هي دلالة ذهب إليها أيضا جل اللّغويين و المفسّرين الذين رأوا باحتمال دلالتها على اسم الآلة (1) يقول الشّوكاني : « المفاتيح جمع " مَفْتَح " بالفتح ، وهو المخزن ؛ أي عنده مخازن الغيب جعل للأمور الغيبية مخازن تخزن فيها على طريق الاستعارة » (2) .

ت- دلالتها على المصدر الميمي : فيكون بذلك مفرد " مَفَاتِح " هو " مَفْتَح " أيضا بفتح الميم أي على وزن " مَفْعَل " ، حيث أفادت صيغة " مفاتيح " دلالة الفتح ، وهي دلالة ذكرها الواحدي في قوله « فعلى هذا " المَفَاتِح " جمع " المَفْتَح " ، بمعنى الفتح ، كأنّ المعنى عنده فتوح الغيب ، أي : هو يفتح الغيب على من يشاء من عباده » (3) .

وقد أشار محمود صافي إلى هذه الدلالة أيضا في " إعرابه " (4) .

### ويتّضح من خلال أقوال المفسّرين حول توسّع صيغة " مَفَاتِح " مايلي

1- احتملت صيغة " مَفَاتِح " ثلاث وظائف صرفيّة ، و هي اسم الآلة ، اسم المكان، المصدر الميمي ، و هو ما يؤكّد توسّعها ؛ أي : لم تدلّ على معنى واحد ، كما دلّ على ذلك مبناها الصّرفي ، وإنّما أفادت معاني أخرى إضافة إلى معناها الأصلي .

(1)- ينظر: الزّمخشري ، المصدر السّابق ، م/2/30، البيضاوي : المصدر السّابق ، ج/7/ص495 ، أبو حيّان الأندلسي

المصدر السّابق ، ج/4/ص148 ، السّمين الحلبي : المصدر السّابق ، ج 4 / ص 659 ، الشّوكاني : المصدر السّابق

ج/7/ص423 ، الألوسي : المصدر السّابق ، م/4/ج7 ، ص 210 ، الطّاهر بن عاشور : المصدر السّابق ، ج/7/ص270-

271 ، محمود صافي : المرجع السّابق ، م 4 / ج 7 / ص 172 .

(2)- الشّوكاني : المصدر السّابق ، ج/7/ص423 .

(3)- ينظر: الواحدي : المصدر السّابق ، ج 8 / ص 190 ، السّمين الحلبي : المصدر السّابق ، ج 4 / ص 660 .

(4)- محمود صافي : المرجع السّابق ، م 4 / ج 7 / ص 172 .

2- استنتجت الوظائف الصرفية المذكورة سابقا من صيغة "مفتاح" توافقا مع بعض الضوابط الصرفية والدلالية ، و هي على هذا النحو :

أ - الضابط الصرفي : ويتجلى في أنّ دلالة اسم الآلة حدّدت انطلاقا من :

• حدّد مفرد صيغة "مِفْتَا ح" بـ "مِفْتَح" ، أو "مِفْتَا ح" ، وعليه يكون المفرد الأول على وزن "مِفْعَل" ، و يكون المفرد الثاني على وزن "مِفْعَال" ، وكلا المفردين من أوزان صيغ اسم الآلة القياسية .

• يصاغ اسم الآلة قياسا من الفعل الثلاثي المتعدّي ، وهو أمر وافق صوغ صيغة "مَفَاتِح" فهي مصوغة من الفعل الثلاثي المتعدّي "فَتَحَ" .

و مردّ احتمال دلالة الصيغة على اسم المكان إلى ما هو آت :

• حدّد مفرد صيغة "مِفْتَا ح بـ" مَفْتَح " بفتح الميم ، وهو على وزن "مَفْعَل" ، و "مَفْعَل" بناء تصريفي في أبنية اسم المكان المصوغ من الثلاثي المجرد .

• يصاغ اسم المكان على وزن "مَفْعَل" إذا كان فعله ثلاثيا صحيحا مجردا من باب [فَعَلَ - يَفْعَل] وهو أمر وافق صوغ صيغة "مَفَاتِح" ، فهي مصوغة من الفعل الثلاثي الصحيح المجرد [فَتَحَ - يَفْتَحُ] .

أمّا احتمال دلالتها على المصدر الميمي ، فيعود إلى :

• حدّد مفرد صيغة "مِفْتَا ح بـ" مَفْتَح " أيضا بفتح الميم ، وهو على وزن "مَفْعَل" و"مَفْعَل" بناء تصريفي في أبنية المصدر الميمي المصوغ من الفعل الثلاثي المجرد .

• يصاغ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي المجرد إذا كان ليس مثلا واويا على وزن "مَفْعَل" .

ب - الضابط الدلالي : ويتجلى في مطابقة المباني الصرفية المحتملة لمعانيها السياقية حيث أفادت صيغة "مَفَاتِح" دلالة الآلة التي يُفتح بها ما أغلق ، وقد كان ذلك على وجه الاستعارة ، حيث جعل للأمور الغيبية مفاتيح يُتوصَّلُ بها إلى ما في المخازن ، كما أفادت أيضا دلالة المكان الممثل في المخازن ، حيث جعل للأمور الغيبية مخازن على وجه الاستعارة أيضا ، و قد أفادت أيضا دلالة التأكيد على حدث الفتح ، إذ يفتح سبحانه وتعالى الغيب على من يشاء ، و هي احتمالات دلالية مرادة و مقبولة آثرتها الصيغة مجتمعة .

## 2- بناء " فاعول " بين دلالة اسم الآلة و صيغة المبالغة :

و من نظائر توسّع صيغ اسم الآلة في التنزيل العزيز على هذا البناء ، صيغة " النَّاقُور" في قول الحقّ تبارك وتعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِرَ فِي النَّاقُورِ ﴾ [ المدثر: 08 ] ، حيث أفادت احتمالين دلاليين ، و فيما يلي توضيح لذلك :

أ- دلالتها على اسم الآلة : وهي دلالة صرفية محتملة استنتجت من خلال مبنى الصيغة الصرفية الواردة على بناء " فاعول " ، وهو مبنى قياسي في صيغ اسم الآلة أضافه المحدثون إلى صيغها فضلا على صيغ أخرى (1) ، و بذلك يكون معناها في سياقها النصي الصّور الذي ينفخ فيه ، والصّور هو شيء كهياة البوق ، وهو ما ينفخ فيه ، وهي دلالة أكدها كثير من أهل اللغة و التفسير (2) ، يقول الطاهر بن عاشور « و " الناقور" ، البوق الذي ينادى به الجيش ويسمى الصّور ، وهو قرن كبير ، أو شبهه ، ينفخ فيه النافخ لنداء ناس يجتمعون إليه

(1)- ينظر: أحمد الحملاوي : المرجع السابق ، ص 53 ، فخر الدين قباوة : المرجع السابق ، ص 173 - 174 ، محمود سليمان ياقوت : المرجع السابق ، ص 272-273 .

(2)- ينظر: الزجاج : المصدر السابق ، ج 5 / ص 246 ، الواحدي : المصدر السابق ، ج 22 / ص 412 - 413 الطبرسي : المصدر السابق ، ج 10 / ص 135 ، البيضاوي : المصدر السابق ، م 3 / ج 29 / ص 465 ، السمين الحلبي : المصدر السابق ، ج 10 / ص 541 - 542 ، الطاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 12 / ج 29 / ص 300 .

من جيش ، ونحوه ، و وزنه " فَاْعُول " ، وهو زنة لما يقع به الفعل من النّقر ، وهو صوت اللّسان مثل : الصّفير ، ففوله : نقر ، أي : صوت ، أي : صَوْتٌ مُصَوِّتٌ « (1) .

ب - دلالتها على صيغة المبالغة : وهي دلالة صرفيّة محتملة أيضا استتجت من خلال المبنى الصرفي للصّيغة ، إذ وردت على هيئة " فَاْعُول " ، و هو مبنى صرفي يندرج ضمن أبنية المبالغة السّماعيّة (2) ، وقد اقترنت في سياقها النّصّي بالمبالغة ؛ لأنّ الموقف يتعلّق بيوم القيامة وأهوالها ، وهي دلالة أكّدها البقاعي في قوله : « والتّعبير فيه بصيغة المبالغة وجعله فاعلا كالجاسوس إشارة إلى زيادة العظمة ، حتى كأنه هو الفاعل على هيئة هي في غاية الشّدّة والقوّة » (3) .

### وفحوى القول في توسّع صيغة " الناقور " مايلي :

1- استتجت الوظيفتان الصّرفيتان للصّيغة مراعاة لضوابط صرفيّة ، وأخرى دلاليّة ، و فيما يلي تفصيلها :

أ - الضّابط الصّرفي : ويتجلّى في أنّ إفادة الصّيغة لوظيفتين صرفيتين ، يرجع سببه إلى اشتراك كلّ من اسم الآلة و صيغة المبالغة في بناء " فَاْعُول " ، حيث إنّ بناء قياسي في أبنية اسم الآلة ، و بناء سماعي في أبنية صيغة المبالغة .

ب - الضّابط الدلالي : ويتجلّى في أنّ دلالة اسم الآلة أحالت إلى دلالة ما يقع به الفعل من النّقر ، وهي دلالة يقتضيها السّياق ، كما أحالت دلالة المبالغة إلى المبالغة في النّقر ، وهي دلالة يقتضيها السّياق أيضا .

(1) - الطّاهر بن عاشور ، المصدر السّابق ، م 12 / ج 29 / ص 300 .

(2) - ينظر: أحمد الحملاوي : المرجع السّابق ، ص 46 ، راجي الأسمر : المرجع السّابق ، ص 294 .

(3) - البقاعي : المصدر السّابق ، ج 21 / ص 46 .

2- قد يكون ذهاب كثير من اللغويين و المفسرين إلى القول بأن الصيغة أفادت معنى اسم الآلة مراعاة إلى تغليب ما هو قياسي ، على ما هو سماعي ، لأنّ بناء " فاعول " قياسي في أبنية اسم الآلة ، وسماعي في أبنية صيغة المبالغة .

3- لم يذكر الصّرفيون القدماء أنّ بناء " فاعول " من أبنية اسم الآلة القياسية ، على الرّغم من ذبوعه في التنزيل العزيز ، غير أنّ المحدثين انتبهوا إلى ذلك ، وذكروه ضمن أبنية اسم الآلة القياسية ، وهذا ما يؤكّد أنّ معاني الأبنية في العربية ليست جامدة أو خامدة بل هي معان حية قابلة للتغيير والتطور الدلاليين ، يقول أولمان : « تغيير المعنى ليس إلّا جانبا من جوانب التطور اللغوي ، و لا يمكن فهمه فهما تاما إلّا إذا نظرنا إليه من هذه الزاوية الواسعة ، فاللغة ليست هامة أو ساكنة بحال من الأحوال بالرّغم من أنّ تقدّمها قد يبدو بطيئا في بعض الأحيان ، فالأصوات و التراكيب و العناصر النحوية و صيغ الكلمات و معانيها معرضة كلّها للتغيير و التطور (1) .

### 3- بناء " مفعّال " بين دلالة اسم الآلة و المصدر :

ومن صيغ اسم الآلة التي مثلت محور التوسّع الصّرفي على بناء " مفعّال " صيغة " الميزان " في قول الحقّ تبارك وتعالى : ﴿ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ ﴾ [ الأعراف : 85 ] ، حيث توسّعت مشتملة على احتمالين دلاليين ، و هما :

أ- دلالتها على اسم الآلة : وهي دلالة مستنتجة من خلال بنائها التصريفي " مفعّال " فهو مبنى قياسي في أبنية اسم الآلة (2) ، وعليه يكون المعنى في هذا المقام ، الآلة التي يوزن بها ، أي

(1) - ستيفن أولمان : دور الكلمة في اللغة ، ص 153 .

(2) - ينظر : السيوطي : همع الهوامع ، ج 6 / ص 56 ، أحمد الحملاوي : المرجع السابق ، ص 53 ، فخر الدين قباوة المرجع السابق ، ص 173 ، راجي الأسمر : المرجع السابق ، ص 80 .

أوفوا آلة الوزن ، وهي دلالة أكدها كثير من المفسرين<sup>(1)</sup> ، يقول الشوكاني : « أمرهم بإيفاء الكيل و الميزان ؛ لأنهم كانوا أهل معاملة بالكيل و الوزن و كانوا لا يوفونهما ، وذكر الكيل الذي هو المصدر ، و عطف عليه الميزان الذي هو اسم للآلة »<sup>(2)</sup> .

ب- دلالتها على المصدر : وهي دلالة مستنتجة أيضا من خلال بنائها التصريفي " مفعّال " فهو مبنى من مباني المصدر الثلاثي ، وعليه يكون المعنى أوفوا الوزن ، و هي دلالة أكدها كثير من المفسرين أيضا<sup>(3)</sup> ، يقول الزمخشري : أريد بالكيل آلة الكيل ، وهو المكيال ، أو سمّي ما يكال به بالكيل ، كما قيل : العيش لما يُعَاش به ، أو أريد : فأوفوا الكيل ووزن الميزان ويجوز أن يكون الميزان ، كالميعة والميلاد بمعنى المصدر<sup>(4)</sup> .

### و يستنتج مما سبق ذكره حول صيغة " الميزان " مايلي :

1- أفادت صيغة " الميزان " وظيفتين صرفيتين في الوقت ذاته ، فالوظيفة الأولى تمثلت في اسم الآلة ، وتمثلت الوظيفة الثانية في المصدر ، و هو ما يدرجها ضمن الصيغ المتوسّعة .

2- استنتجت الوظيفتان الصّرفيتان المذكورتان سابقا احتكاما لضوابط صرفية و نحوية ودلالية و هي على هذا النحو:

- 1- ينظر: الطّبري : المصدر السابق ، م 3 / ص 456 ، الزّمخشري : المصدر السابق ، م 2 / ص 120 ، البيضاوي المصدر السابق ، م 1 / ج 8 / ص 557 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 4 / ص 339 ، الشوكاني : المصدر السابق ، ج 9 / ص 486 ، الألوسي : المصدر السابق ، م 4 / ج 8 / ص 561 ، الطّاهر بن عاشور : المصدر السابق ، م 4 / ج 8 / ص 244 .
- 2- الشوكاني : المصدر السابق ، ج 9 / ص 486 .
- 3- ينظر: الزّمخشري : المصدر السابق ، م 2 / ص 120 ، البيضاوي : المصدر السابق ، م 1 / ج 8 / ص 557 ، أبو حيّان الأندلسي : المصدر السابق ، ج 4 / ص 339 ، الشوكاني : المصدر السابق ، ج 9 / ص 486 ، الألوسي المصدر السابق ، م 4 / ج 8 / ص 561 .
- 4- الزّمخشري : المصدر السابق ، م 2 / ص 120 .

أ- الضابط الصرفي : ويتجلى في أنّ احتمال دلالة الصيغة على اسم الآلة يعود إلى ورودها على البناء التصريفي " مفعال " ، وهو مبنى قياسي في أبنيتها ، كما يعود احتمال دلالتها على المصدر إلى ورودها على البناء نفسه ، وهو مبنى من مباني أبنية المصدر الثلاثي ، ونظيره " الميعاد" بمعنى " الوعد" ، و بذلك يكون بناء " مفعال " مبنى مشترك بينهما ؛ أي يصلح لدلالته على اسم الآلة ، ويصلح في الوقت نفسه للدلالة على المصدر .

ب - الضابط النحوي: ويتجلى في أنّ دلالة الصيغة على اسم الآلة يعود إلى تناسب عطف "الميزان" على " المكيال" ؛ و ذلك لأنّ " الكيل " مصدر أفاد معنى اسم الآلة " المكيال " وبذلك يكون قد عطف اسم الآلة " الميزان " على اسم الآلة " الكيل " ، يقول الشوكاني « ف قيل المراد بالكيل : المكيال ، فتناسب عطف الميزان عليه »<sup>(1)</sup> ، و يعضد هذا التوجيه قول الحق تبارك و تعالى : ﴿ وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ﴾ [ هود : 85 ] .

و يتجلى في أنّ دلالة الصيغة على المصدر يعود إلى تناسب عطف " الميزان " المقدر بـ " الوزن " على " الكيل " من دون تقدير ، و بذلك يعطف المصدر " الوزن " على المصدر " الكيل " ، يقول الشوكاني : « وقيل المراد بالميزان : الوزن ، فيناسب الكيل »<sup>(2)</sup> .

ت - الضابط الدلالي : ويتجلى في انفتاح السياق على المعنيين معا ، حيث دلّت الصيغة في سياقها النصّي على اسم الآلة ؛ أي : الآلة التي يوزن بها ، و قد عرف بخس الميزان في تلك الفترة ، كما تحتمل الصيغة أيضا في السياق نفسه دلالة حدث " الوزن" بغضّ النظر عن آتته إذ أمر أهل شعيب - عليه السلام - بإيفاء الكيل و الوزن ؛ لأنّهم كانوا لا يوفونهما .

### و خلاصة القول في توسّع صيغ اسم الآلة في القرآن الكريم ما يلي:

- أفادت صيغ اسم الآلة بمختلف أبنيتها إضافة إلى دلالتها الأصلية احتمالات دلالية أخرى حيث دلّت بعض أبنيتها على اسم الآلة ، واسم المكان ، والمصدر الميمي ، ودلّت بعض منها

(1)- الشوكاني : المصدر السابق ، ج 9 / ص 486 .

(2)- المصدر نفسه ، ج 9 / ص 486 .

على اسم الآلة ، وصيغة المبالغة ، كما دلّت أخرى على اسم الآلة والمصدر الصّريح ، و يرجع سبب هذا التّوسّع إلى :

• الطّاقة الدلاليّة التي تمتلكها أبنية اسم الآلة ، إذ تختزن هذه الأبنية في طيّاتها طاقة دلاليّة كبيرة تؤهلّها لقبول احتمالات دلاليّة عدّة .

• اختلاف أهل اللّغة و التّفسير حول تقدير هذه الأبنية ، إذ كلّ يؤوّلها بحسب ما يحتكم إليه من ضوابط صرفيّة ، ونحويّة، ودلاليّة .

• اشتراكها مع صيغ أخرى في بعض الأبنية ؛ كاشتراكها مع صيغ المبالغة في بناء " فاعول " و اشتراكها مع صيغ المصدر و المبالغة في بناء " مفعّال " .

• تناوبها مع صيغ أخرى ؛ كدلالتها على اسم المكان ، و المصدر الصّريح ، و المصدر الميمي .

- لم يذكر الصّرفيون القدماء جلّ أبنية اسم الآلة ، على الرّغم من ذبوعها في القرآن الكريم في حين تنبّه إليها المحدثون ، و أدرجوها ضمن أبنية اسم الآلة ، ومن ذلك : فعّالة ، فاعلة .

- وردت كثير من صيغ اسم الآلة في القرآن الكريم دالّة على اسم الآلة ، وبذلك فهي صيغ غير محتملة .

الخاتمة

## الخاتمة

بَعْدَ رِحْلَةٍ تَقْصُّ وَ بَحْثِ شَيْقَةِ وَ مُضْنِيَةٍ عَن تَعَدِّدِ الْوِظَانِ الصَّرْفِيَّةِ وَ الدَّلَالِيَّةِ لِلصِّيغِ  
الصَّرْفِيَّةِ الْاسْمِيَّةِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ خَلَصَ الْبَحْثُ إِلَى نَتَائِجٍ كَثِيرَةٍ، مِنْ أْبْرَزِهَا:

- ارْتَبَطَ التَّوَسُّعُ فِي مَفْهُومِهِ اللُّغَوِيِّ بِإِنْتِاجِ الْأَلْفَاظِ وَتَوَلِيدِهَا ، شَرَطَ اقْتِرَانِ ذَلِكَ بِالطَّاقَةِ الْهَائِلَةِ  
الَّتِي تَنْسَمُّ بِهَا هَذِهِ الْأَلْفَاظُ ، سِوَاةٍ مِنْ حَيْثُ تَحْمَلُهَا وَتَقْبَلُهَا لِذَلَالَاتٍ كَثِيرَةٍ ، أَوْ مِنْ حَيْثُ  
اِكْتِسَابُهَا لِذَلَالَاتٍ جَدِيدَةٍ ، أَوْ مِنْ حَيْثُ خَرَفُهَا وَتَجَاوُزُهَا لِذَلَالَاتِهَا الْمَأْلُوفَةِ ، وَ هُوَ مَا يُوَكِّدُهُ  
مَفْهُومُهُ الْإِصْطِلَاحِيُّ ، إِذْ يُفْصَدُ بِهِ تَعَدُّدُ الْإِحْتِمَالَاتِ الدَّلَالِيَّةِ لِلْفِظِ الْوَاحِدِ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ ، إِذْ  
يَرْتَبِطُ بِعَنْصَرَيْنِ أَسَاسِيَيْنِ ؛ يَتِمَثَّلُ الْعَنْصَرُ الْأَوَّلُ فِي طَبِيعَةِ الْفِظِ فِي حَدِّ ذَاتِهِ ، بِحَيْثُ تَكُونُ لَهُ  
قَابِلِيَّةٌ تَعَدُّدِ الدَّلَالَاتِ ، وَ يَتِمَثَّلُ الْعَنْصَرُ الثَّانِي فِي مَدَى قُدْرَةِ الْمُتَلَقِّي عَلَى التَّأْوِيلِ ، وَ بِذَلِكَ  
فَالْمَفْهُومَانِ مُتَلَازِمَانِ ، وَ كِلَاهُمَا يُسَلِّمُ لِلآخَرِ .

- ثَبَّتَ حُضُورَ التَّوَسُّعِ فِي مُصَنَّفَاتِ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ الْقَدَمَاءِ ، وَ ذَلِكَ بِذِكْرِ مُخْتَلَفِ صِيغِهِ  
وَصُورِهِ ، دُونَ إِعْطَاءِ مَفْهُومٍ وَاضِحٍ لَهُ .

- إِنَّ ذِكْرَ مُخْتَلَفِ صِيغِ التَّوَسُّعِ وَ صُورِهِ عِنْدَ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ الْقَدَمَاءِ يُفْضِي إِلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ  
هُوَ الْخُرُوجُ عَنِ الْأَقْبِيَسَةِ النَّحْوِيَّةِ وَ الصَّرْفِيَّةِ ، وَ مُخْتَلَفِ التَّرَاكِيِبِ اللُّغَوِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ ، وَ هُوَ  
مَفْهُومُ أَكَّدِهِ الدَّارِسُونَ اللُّغَوِيُونَ الْمُحَدِّثُونَ .

- ثَبَّتَ أَنَّ تَحْدِيدَ مَفْهُومِ التَّوَسُّعِ بِشَكْلٍ وَاضِحٍ قَدْ سُجِّلَ فِي دَائِرَةِ الْأَدَبِ وَ النَّقْدِ ، وَ ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ  
مَفْهُومِ ذِكْرِهِ ابْنِ رَشِيْقِ الْقَيْرَوَانِيِّ ، وَ هُوَ الْمَفْهُومُ الَّذِي سَارَ عَلَى مَنَوَالِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْأَدْبَاءِ وَ النَّقَادِ  
الَّذِينَ جَاءُوا بَعْدَهُ ، وَ قَدْ أَكَّدَ الْأَدْبَاءُ وَ النَّقَادُ الْمُحَدِّثُونَ هَذَا الْمَفْهُومَ أَيْضًا .

-عُدَّ التَّوسُّعُ فِي الْمَفْهُومِ الْأَدَبِيِّ وَ النَّقْدِيِّ - قَدِيمًا وَ حَدِيثًا - نَمَطًا مِنْ أَنْمَاطِ الْإِبْدَاعِ فِي اللُّغَةِ وَ قَدْ ارْتَبَطَ بِعَنْصَرَيْنِ أُسَاسِيَيْنِ ؛ أَوْلَهُمَا الْكِفَاءَةُ اللُّغَوِيَّةُ لِلْفِظِ ، وَثَانِيَهُمَا بَرَاعَةُ الْمَتَلَقِّي ، إِذْ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ لَهُ مُؤَهَّلَاتٌ لُغَوِيَّةٌ كَبِيرَةٌ تَمَكِّنُهُ مِنْ اِكْتِشَافِ أَكْبَرَ قَدْرِ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي يَحْتَوِيهَا اللَّفْظُ .

-عُدَّ التَّوسُّعُ الدَّلَالِيُّ فِي الدَّرَاسَاتِ الدَّلَالِيَّةِ - قَدِيمًا وَ حَدِيثًا مَظْهَرًا مِنْ مَظَاهِرِ التَّطَوُّرِ الدَّلَالِيِّ وَ قَانُونًا مِنْ قَوَانِينِ تَغْيِيرِ مَعَانِي الْأَلْفَازِ وَ تَطَوُّرِهَا، وَشَكْلًا مِنْ أَشْكَالِ تَغْيِيرِ الْمَعْنَى.

- يَحْدُثُ التَّوسُّعُ الدَّلَالِيُّ فِي مَسْتَوِيَاتِ اللُّغَةِ الْمُتَبَايِنَةِ؛ الصَّوْتِيَّةِ، الصَّرْفِيَّةِ، التَّرْكِيبِيَّةِ وَالدَّلَالِيَّةِ وَ لِكُلِّ مَسْتَوًى مِنْ هَذِهِ الْمُسْتَوِيَّاتِ بَوَاعِثٌ تُسَهِّمُ فِي تَوْسُّعِ الْمَعْنَى وَ إِثْرَانِهِ .

- التَّوسُّعُ مُرْتَبِطٌ بِالسِّيَاقِ ، فَإِذَا احْتَمَلَ السِّيَاقُ عِدَّةَ مَعَانٍ مُجْتَمِعَةٍ فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ ، فَهَذَا هُوَ التَّوسُّعُ ، أَمَّا إِذَا كَانَ السِّيَاقُ يَنْصَرِفُ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ ، فَلَا يَوجِدُ تَوْسُّعًا .

- التَّوسُّعُ مُرْتَبِطٌ بِتَعَدُّدِ الْاِحْتِمَالَاتِ الدَّلَالِيَّةِ لِلْفِظِ الْوَاحِدِ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ ، فَإِذَا رُجِحَ اِحْتِمَالٌ دَلَالِيٌّ عَلَى آخَرَ ، خَرَجَ اللَّفْظُ مِنْ بَابِ التَّوسُّعِ .

- ارْتَبَطَ مَفْهُومُ التَّوسُّعِ الدَّلَالِيِّ لِلصِّيغِ الصَّرْفِيَّةِ الْإِسْمِيَّةِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِتَعَدُّدِ الْاِحْتِمَالَاتِ الدَّلَالِيَّةِ لِلصِّيغَةِ الصَّرْفِيَّةِ الْوَاحِدَةِ ، ذَلِكَ أَنْ كُلَّ صِيغَةٍ مِنَ الصِّيغِ الْإِسْمِيَّةِ تَتَعَدَّى حُدُودَ دَلَالَتِهَا الْمَرْكَزِيَّةِ لِتَشْمَلَ دَلَالَاتٍ مُخْتَلِفَةً يَحْتَمِلُهَا السِّيَاقُ جَمِيعًا مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ ؛ لِأَنَّ تَوْسُّعَهَا مُرْتَبِطٌ بِثَلَاثَةِ ضَوَابِطٍ ؛ أَوْلَهُمَا : اِحْتِمَالُ السِّيَاقِ الْوَاحِدِ لِعِدَّةِ مَعَانٍ مُجْتَمِعَةٍ فِي صِيغَةٍ صَرْفِيَّةٍ وَاحِدَةٍ وَثَانِيَهُمَا : غِيَابُ الْقَرِينَةِ الَّتِي تَحَدِّدُ مَعْنَى بَعِيْنِهِ ، وَ ثَالِثُهُمَا : عَدَمُ تَرْجِيحِ اِحْتِمَالِ دَلَالِيٍّ عَلَى آخَرَ.

- التَّوَسُّعُ الدَّلَالِيُّ لِلصِّيغِ الصَّرْفِيَّةِ الْأَسْمِيَّةِ خَاصِيَّةٌ مِنْ خِصَائِصِ الْإِعْجَازِ اللَّغَوِيِّ وَ الْبَيَانِيِّ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ تُظْهِرُ طَرَائِقَ اسْتِعْمَالِهِ لِهَذِهِ الصِّيغِ بِشَكْلِ بَارِعٍ وَ مَتَمِّيزٍ .

- اتَّضَحَ أَنَّهُ مِنْ خِصَائِصِ الْبَيَانِ الْقُرْآنِيِّ تَقَاطُعُ الصِّيغِ مَعَ بَعْضِهَا ، وَ إِحْلَالُ بَعْضِهَا مَكَانَ بَعْضِهَا الْآخَرَ ، حَيْثُ إِنَّ كَثِيرًا مِنْ أَلْفَافِ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ تَرِدُ مُحْتَمِلَةً بِنَائِهَا الصَّرْفِيِّ أَكْثَرَ مِنْ صِيغَةٍ ، وَ هُوَ مَا يُوَدِّي إِلَى فَتْحِ مَجَالٍ تَعَدَّدِ احْتِمَالِهَا الدَّلَالِيَّةِ .

- إِنَّ الصِّيغَةَ الصَّرْفِيَّةَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لَيْسَتْ مَجْرَدَ صِيغٍ مُحَدَّدَةِ الْمَعْنَى ، بَلْ هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ مُسْتَقَرٍّ تَلْتَقِي فِيهِ إِمْكَانَاتٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الدَّلَالَاتِ ، وَ هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ حِيْزٍ يَتَوَاجَدُ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ اِحْتِمَالٍ .

- إِنَّ التَّوَسُّعَ الدَّلَالِيَّ لِلصِّيغِ الصَّرْفِيَّةِ الْأَسْمِيَّةِ ظَاهِرٌ لُغَوِيَّةً وَرَدَتْ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِصُورَةٍ أَوْسَعٍ وَ أَشْمَلَ إِذَا مَا قُورِنَتْ بِوَرُودِهَا فِي اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ .

- التَّوَسُّعُ فِي الْوِظَائِفِ الصَّرْفِيَّةِ لِلصِّيغِ الصَّرْفِيَّةِ الْأَسْمِيَّةِ يُوَدِّي إِلَى تَوْسِيْعِ الْمَعْنَى ، وَإِثْرَائِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ هَذَا التَّوَسُّعَ لَا يُلْغِي مَعْنَى بِمَعْنَى آخَرَ ، بَلْ يُثَبِّتُ عِدَّةَ مَعَانٍ فِي أَنْ وَاحِدٍ ، وَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ وَجُودَ صِيغَةٍ بَدِيلَةٍ عَنْ صِيغَةٍ أُخْرَى فِي السِّيَاقِ يُوَدِّي إِلَى حُضُورِ عِدَّةِ مَعَانٍ ؛ مَعْنَى مَفْهُومٌ مِنَ الْبِنِيَةِ السَّطْحِيَّةِ لِلصِّيغَةِ ، وَ مَعَانٍ أُخْرَى عَمِيقَةً مُسْتَنْجَاةً مِمَّا تَخْتَرْنُهُ الصِّيغَةُ .

- سَلَكَتِ الصِّيغَةُ الصَّرْفِيَّةُ الْأَسْمِيَّةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي تَغْيِيرٍ وَ تَوْسُّعٍ دَلَالِيَّهَا طَرَائِقَ مُخْتَلِفَةً وَ مِنْ ذَلِكَ التَّعْمِيمُ وَ التَّخْصِيصُ ، فَتَعْمِيمُ دَلَالِيَّهَا يَكُونُ بَانْتِقَالِهَا مِنْ دَلَالَتِهَا الْخَاصَّةِ إِلَى دَلَالَةٍ أَعْمٍ وَ أَشْمَلَ مِنْ ذَلِكَ ، فَصِيغَةُ " فَعِيلٍ " مِثْلًا عُمِّتْ دَلَالَتُهَا ، وَ ذَلِكَ بَانْتِقَالِ دَلَالَتِهَا الْخَاصَّةِ الْمُمَثَّلَةِ فِي دَلَالَتِهَا عَلَى الْمَصْدَرِ إِلَى دَلَالَاتٍ أُخْرَى مُمَثَّلَةٌ فِي الْمَشْتَقَّاتِ ؛ كَدَلَالَتِهَا عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَ اسْمِ الْمَفْعُولِ ، وَ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ ، وَ صِيغَةُ الْمَبَالِغَةِ ، أَمَّا تَخْصِيصُ دَلَالَتِهَا فَيَكُونُ بَانْتِقَالِهَا مِنْ دَلَالَتِهَا الْعَامَّةِ إِلَى دَلَالَةٍ أَحْصَى ، فَصِيغَةُ " مِفْعَالٍ " مِثْلًا خُصِّصَتْ دَلَالَتُهَا

و ذلك بانتقال دلالتها العامة الممثلة في دلالتها على المصدر ، و صيغة المبالغة ، و اسم الآلة إلى دلالة خاصة ممثلة في دلالة اسم الآلة .

- التوسُّع الدَّلاليُّ للصَّيغِ الصَّرْفِيَّةِ الإِسْمِيَّةِ جعلها تكتسب قيمة مزدوجة ؛ تتجلى القيمة الأولى في المعاني الأصلية المُستنبطَة من مَبانيها ، و تتجلى القيمة الثَّانِيَّة في المعاني المُستمدَّة من السِّياق ، دون أن يكونَ هناكَ تعارضٌ بينهما ، فبينهُما ترابطٌ و تجاذبٌ كبيران وهو ما أسهم في تحقيق لذة النَّصِّ و كسبه قيمةً جماليةً كبيرةً ، و نقله من مستوى التَّعبيرِ العاديِّ إلى مستوى الإِبلاغِ الفنِّي .

- توسَّعت دلالات الصَّيغِ الصَّرْفِيَّةِ الإِسْمِيَّةِ من خلالِ أساليبِ اختصَّ بها القرآنُ الكريمُ لا غير ، و تتجلى أهمُّ هذه الأساليبِ في القراءاتِ القرآنيَّةِ ، حيث يقترنُ توجيهُ الصَّيغِ صرفياً ودلالياً بطريقةٍ قراءتها ، فالتَّعدُّدُ في القراءاتِ يُفضي إلى التَّعدُّدِ في الصَّيغِ و الدَّلالاتِ .

- التَّوسُّعُ الدَّلاليُّ للصَّيغِ الصَّرْفِيَّةِ الإِسْمِيَّةِ يشير إلى أنَّها صيغٌ إنتاجيَّةٌ ، فهي ليست هامةً أو ساكنةً ، بل هي صيغٌ حيَّةٌ تستمدُّ حيويَّتها و نشاطها من السِّياقِ ، فهو له قابليَّةُ التَّعبيرِ عن مجموعةٍ من الدَّلالاتِ في وقتٍ واحدٍ ، من جهة ، و له المَفدرةُ على خرقِ الدَّلالاتِ المألوفةِ من جهةٍ أُخرى .

- عُدَّ التَّناوُبُ الدَّلاليُّ الحَاصِلُ بين الصَّيغِ الصَّرْفِيَّةِ الإِسْمِيَّةِ بِمُختلَفِ أنواعِها ، واشتراكِها شكلاً في بعضِ الأبنيةِ مَظْهَريْنِ من مَظَاهِرِ التَّوسُّعِ الدَّلاليِّ للصَّيغِ الصَّرْفِيَّةِ .

- توسَّعت الصَّيغُ الصَّرْفِيَّةُ الإِسْمِيَّةُ في القرآنِ الكريمِ بِمُختلَفِ أنواعِها و أبنيتها ، حيث لم تكتفِ هذه الصَّيغُ بدَّلالتها على الوظيفةِ الصَّرْفِيَّةِ المَنوطةِ بها فقط ، و إنَّما تعدَّت حدودَ دَلالتها الأصليَّةِ لتشملَ احتمالاتِ دَلاليَّةٍ أُخرى ، و مرَّدُ توسُّعِها إلى أسبابٍ مُتعدِّدةٍ ، منها :

\* مدى تقبُّلِ الصَّيغِ الصَّرْفِيَّةِ لِتَعدُّدِ الاحتمالاتِ الدَّلاليَّةِ ، فالصيغةُ الواحدةُ مؤهَّلةٌ لِتحَميلِ معاني مُتباينةٍ و مُرادَّةٍ في وقتٍ واحدٍ .

\* حَمَلَ هَذِهِ الصِّيغِ فِي طِبَائِهَا شُحْنَةً دَلَالِيَّةً كَبِيرَةً تَجْعَلُهَا تَوْسَعُ نِطَاقِ الْمَعْنَى تَوْسِيعًا لَا مِثْلَ لَهُ .

\* الْخِلَافُ الصَّرْفِيُّ بَيْنَ اللَّغَوِيِّينَ وَ الْمُفَسِّرِينَ حَوْلَ تَوْجِيهِ هَذِهِ الصِّيغِ ، إِذْ تَخْتَلِفُ الضَّوَابِطُ الصَّرْفِيَّةُ الَّتِي يَحْتَكِمُونَ إِلَيْهَا فِي تَوْجِيهِهَا ، فَيَنْجَرُّ عَنْ ذَلِكَ اخْتِلَافٌ فِي تَحْدِيدِ دَلَالَتِهَا أَوْ فِي إِيقَائِهَا عَلَى بَابِهَا الْأَصْلِيِّ ، أَوْ فِي تَوْسُعِهَا .

\* قِرَاءَةُ الصِّيغِ عَلَى أَوْجِهِ مُخْتَلَفَةٌ ، حَيْثُ يَفْتَرْنُ تَوْجِيَهُ الصِّيغَةِ صَرَفِيًّا وَ دَلَالِيًّا بِطَرِيقَةِ قِرَاءَةِ الصِّيغَةِ ، فَالْتَعَدُّدُ فِي الْقِرَاءَاتِ يُفْضِي بِلا شَكِّ إِلَى التَّعَدُّدِ فِي الصِّيغِ وَالذَّلَالَاتِ .

\* تَعْمِيمُ دَلَالَاتِ الصِّيغِ وَ تَخْصِيصُهَا .

\* اخْتِلَافُ اللَّهْجَاتِ ، حَيْثُ يُوَدِّي هَذَا الْأَمْرُ إِلَى تَعَدُّدِ الصِّيغِ وَ الدَّلَالَاتِ .

\* التَّنَاقُوبُ الدَّلَالِيُّ الَّذِي يَحْصُلُ بَيْنَ هَذِهِ الصِّيغِ ، حَيْثُ يَحُلُّ بَعْضُهَا مَحَلَّ بَعْضٍ كَالْتَّنَاقُوبِ الَّذِي يَحْصُلُ بَيْنَ صِيَغِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَ الْمَصْدَرِ ، وَ صِيَغِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَ اسْمِ الْمَفْعُولِ ، وَ صِيَغِ الْمَصْدَرِ وَ بَعْضِ أَنْوَاعِ الْجُمُوعِ ، وَ صِيَغِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ ، وَ صِيَغِ الْمَصْدَرِ وَ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ ، وَ غَيْرِهَا ، إِذْ تَحُلُّ إِحْدَاهَا مَحَلَّ الْأُخْرَى ، وَ تَقُومُ كُلُّ مِنْهَا بِأَدَاءِ الدَّوْرِ الدَّلَالِيِّ الْمُنَوِّطِ بِغَيْرِهَا ، وَ هُوَ أَمْرٌ يُسَهِّمُ فِي تَوْسُعِ الْمَعْنَى وَ إِثْرَائِهِ .

\* اشْتِرَاكُ الصِّيغِ الصَّرْفِيَّةِ الْإِسْمِيَّةِ شَكْلًا فِي بَعْضِ الْأَبْنِيَّةِ ، مِمَّا يُوَدِّي إِلَى كَثْرَةِ احْتِمَالَاتِهَا الدَّلَالِيَّةِ ؛ وَ مِنْ ذَلِكَ اشْتِرَاكُ صِيَغِ الْمَصْدَرِ الثَّلَاثِيِّ مَعَ صِيَغِ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي بِنَاءِ " فَاعِلٍ " وَ مَعَ اسْمِ الْمَفْعُولِ فِي بِنَاءِ " مَفْعُولٍ " ، وَ مَعَ صِيَغِ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ فِي بِنَاءِ " فَعِيلٍ " ، وَ مَعَ صِيَغِ الْمَبَالِغَةِ فِي الْأَبْنِيَّةِ " مَفْعَالٍ " ، " فَعِيلٍ " ، وَ " فَعُولٍ " ، وَ مَعَ صِيَغِ الْمَصْدَرِ الْمَرَّةِ فِي بِنَاءِ " فَعْلَةٍ " ، وَ مَعَ صِيَغِ مَصْدَرِ الْهَيْئَةِ فِي بِنَاءِ " فِعْلَةٌ " وَ مَعَ صِيَغِ اسْمِ الْمَصْدَرِ فِي بِنَاءِ " فَعُولٍ " وَ اشْتِرَاكُ صِيَغِ الْمَصْدَرِ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ مَعَ اسْمِ الْمَصْدَرِ فِي بِنَاءِ " فِعْلَالٍ " ، وَ " فَعْلَالٍ "

و اشتراك صيغ المصدر الميمي من الثلاثي مع صيغ اسمي الزمان و المكان في بناءي " مَفْعَل " و " مَفْعَل " ، و من غير الثلاثي مع صيغ اسمي الزمان و المكان ، و اسم المفعول في مختلف الأبنية ، إذ تصاغ بالطريقة نفسها ، و اشتراك اسمِ الفاعِلِ من الثلاثي مع الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ و صيغ المبالغة في بناءي " فَعْل " و " فَعِيل " ، و اشتراكِ صِيغِ اسمِ المفعولِ و الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ ، و صِيغَةِ المُبَالِغَةِ في بناءي " فَعُول " ، و " فَعِيل " ، و اشتراكِ صِيغِ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ مع صِيغِ المُبَالِغَةِ في الأبنية " فَعِيل " ، و " فَعْل " ، و " فَعَال " ، و اشتراكِ صِيغِ المُبَالِغَةِ مع صِيغِ اسمِ الآلَةِ في بناء " مِفْعَال " ، و " فَاعُول " ، و اشتراكِ صِيغِ اسمِ التَّفْضِيلِ ، و صِيغِ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ في بناء " أَفْعَل " ، مع غِيَابِ القَرِينَةِ التي تُرْجِحُ معنَى عَلَى آخَرَ ، و هو أمر يفتحُ بابَ تَعَدُّدِ الاحْتِمالاتِ الدَّلَالِيَّةِ للصِّيغَةِ الواحِدَةِ ، وهو ما يؤدي في النِّهَايَةِ إلى إثراءِ المَعْنَى و تَوْسِعِهِ .

- اللُّجُوءُ إلى صِيغَةٍ صرْفِيَّةٍ بدلا من صِيغَةٍ أُخْرَى ضَرُورَةٌ لِتَحْقِيقِ التَّجَانُسِ في السِّيَاقِ و المُرَاوَجَةِ بين رؤوسِ الآياتِ .

- لا يُمكنُ لأيِّ صِيغَةٍ أن تتوبَّعَ عن غيرِها ، إذ لا بدَّ أن تكونَ هناكَ مشابهةٌ ، أو علاقةٌ بين الصِّيغَةِ النَّائِبَةِ الواردةِ في السِّيَاقِ ، و الصِّيغَةِ الأخرى المنوَبَةِ عنها ، و من ذلك ما تحقَّقَ من تشابهٍ بين صيغِ المشتقاتِ ، و هو أمرٌ يُظهِرُ دَقَّةَ اختيارِ التَّعبيرِ القرآنيِّ لصيغِ دونَ غيرها .

- إنَّ العلاقةَ بين الصِّيغَتَيْنِ ، النَّائِبَةِ و المنوَبَةِ عنها ، قد تصلُ إلى حدِّ التَّضادِ في الاستعمالِ ذلكَ أنَّ الصِّيغَةَ الواحِدَةَ تدلُّ في كثيرٍ من الأحيانِ على معنيينِ متضادَّينِ ، و هو ما يسهُمُ في إثراءِ المَعْنَى .

- إنَّ التَّضادَ الحاصلَ بين معنيي الصِّيغَةِ الواحِدَةِ لا يعني أنَّهما مُتعاكِسانِ ، و إنَّما هما معنيانِ متجانسانِ ، لا يمكنُ الاستغناءُ عن أحدهما .

- قد تصلُ العلاقةُ بين معاني الصَّيغِ في كثيرٍ من الأحيانِ إلى حدِّ الاشتراكِ ، ذلكَ أنَّ الصَّيغَةَ الواحدةَ تدلُّ على عدَّةٍ معانٍ ، كلُّها مرادةٌ في آنٍ واحدٍ .

- تتحوَّلُ الدَّلالاتُ المَرَكِزِيَّةُ لِبَعْضِ الصَّيغِ الصَّرْفِيَّةِ الاسْمِيَّةِ إلى دَلالاتٍ هَامِشِيَّةٍ، و على العكسِ من ذلكَ تتحوَّلُ دَلالاتُها الهَامِشِيَّةُ إلى دَلالاتٍ مَرَكِزِيَّةٍ، و ذلكَ بِفِعْلِ عاملِ السِّيَاقِ ، إذ يُحدِثُ هذا الأَخِيرُ تحوُّلاً في دَلالاتِ الصَّيغِ .

- تحوَّلتِ الصَّيغُ الصَّرْفِيَّةُ الاسْمِيَّةُ في النَّصِّ القرآنيِّ من صِيغٍ شكليَّةٍ سَطْحِيَّةٍ تحتمِلُ معنَى واحدًا إلى صِيغٍ تَوَلِيدِيَّةٍ تحمِلُ مَعانِي عدَّةٍ في آنٍ واحدٍ ، وهذه المعاني كلُّها مرادةٌ وصَحِيحَةٌ من غيرِ تَرَجِيحٍ ، وَجَبَ إظهارُها جَمِيعًا ، وهو من بابِ التَّوسُّعِ .

- أُحْتَكِمَ في تَصْنِيفِ الصَّيغِ الصَّرْفِيَّةِ الاسْمِيَّةِ في القرآنِ الكَرِيمِ المُحتمِلةِ عدَّةَ دَلالاتٍ إلى ضوابطِ صَرْفِيَّةٍ و نَحْوِيَّةٍ و دَلاليَّةٍ، إضافةً إلى ضابطِ القِرَاءَاتِ .

- حافظتِ الصَّيغُ الصَّرْفِيَّةُ الاسْمِيَّةُ بِمُخْتَلَفِ أنواعِها في القرآنِ الكَرِيمِ في كثيرٍ من المَواطِنِ على الدَّورِ الدَّلاليِّ المَنوُوطِ بِها؛ أيَّ أنَّ مَبانيها طابقت مَعانِيها، وهي بهذه الحالةِ تَخْرُجُ من دائرةِ التَّوسُّعِ .

- للسِّيَاقِ اللُّغويِّ دورٌ كبيرٌ في تَحديدِ المَنحَى الحَقِيقِيِّ لِلسَّيغِ الصَّرْفِيَّةِ الاسْمِيَّةِ ، فهو الذي يُدرِجُها ضِمْنَ إِطارِ التَّوسُّعِ ، وهو مَنْ يُخْرِجُها مِنْ ذَلِكَ الإِطارِ .

- أفادتِ صِيغُ المَصْدَرِ الثَّلَاثِيِّ بِمُخْتَلَفِ أبْنِيَّتِها إلى جَانِبِ دَلالاتِها الأَصْلِيَّةِ دَلالاتٍ أُخرى تَجَلَّتْ في دَلالاتِها على المُشْتَقَّاتِ ؛ كدَلالاتِها على اسمِ الفاعِلِ ، أو اسمِ المَفْعُولِ ، أو الصَّفَةِ المُشَبَّهَةِ ، أو صِيغَةِ المَبالِغَةِ ، و مَرَدُّ دَلالاتِها على هذه الوِظائِفِ الصَّرْفِيَّةِ بالدَّاتِ إلى أسبابِ عدَّةٍ ؛ أهمُّها :

\* نقلها من المعنى الخاص الدال عليها و هو دلالتها على الحدث إلى معنى أعمّ و أشمل وهو دلالتها على هذه المشتقات الصرفية ، و ذلك من باب وصف الفاعل بالحدث على سبيل التجدد والحدوث ، و وصفه على سبيل التكاثر و المبالغة ، أو الثبوت و الدوام ، و وصف المفعول بالحدث على سبيل التجدد و الحدوث .

\* إفادتها معنى المبالغة، وقد عبّر بكلّ من صيغ المصادر عن المشتقات في أسلوب خاصّ يُسمّى عند النحاة الوصف بالمصدر.

\* إفادتها معنى الحال ، وذلك لأنّ المصدر يوضع موضع المشتقّ إذا استعمل في موضع الحال.

- أدت صيغ المصدر الثلاثي بمختلف أبنيتها وظيفاً المشتقات ؛ كاسم الفاعل و اسم المفعول و الصفة المشبهة و صيغة المبالغة ، و بذلك يكون قد مزج بين دلالاته الأصلية الدالة على مُطلق الحدث و دلالة الوصف المشتق .

- أفادت صيغ المصدر الثلاثي بمختلف أبنيتها وظائف صرفية متعدّدة إلى جانب دلالاتها الوضعية ، وذلك بفعل عامل تعميم دلالتها ، حيث انتقلت من دلالة المصدر الخاصة بها إلى دلالات أعم و أشمل ، و هي دلالات المشتقات و بعض الأسماء ؛ كاسم الجمع و اسم الجنس و الاسم المفرد .

- وردت كثير من صيغ المصادر الثلاثية في القرآن الكريم على غير أفعالها الأصلية ، ممّا أدى إلى فتح مجال تعدّد احتمالاتها الدلالية .

- لم تُقدّ صيغ المصدر الأصلي من الفعل غير الثلاثي بمختلف أبنيتها دلالتها المصدرية فقط بل أفادت إلى جانب دلالتها الوضعية دلالات أخرى غير التي وُضعت لها كدلالتها على بعض

المُشْتَقَّاتِ ، من باب التَّنَاوُبِ ، و بَعْضِ الصِّيغِ الأُخْرَى ، كَصِيغِ الجَمْعِ ، و اسمِ المَصْدَرِ مِنْ بَابِ تَعَدُّدِ القِرَاءَاتِ ، و هُوَ أَمْرٌ يُؤَكِّدُ تَوْسِعَهَا .

- صِيغُ المَصْدَرِ المَتَعَدِّدَةِ الوِطَائِفِ الصَّرْفِيَّةِ أَكْثَرُ و رُودَا فِي القِرَانِ الكَرِيمِ مِنَ المَشْتَقَّاتِ ذَاتِ المَعَانِي الوِظِيفِيَّةِ المَتَعَدِّدَةِ، و يَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى أَنَّ المَصْدَرَ أَخْفُ مِمَّا لَوْ تُذَكَّرُ المَشْتَقَّاتُ.

- تَوَسَّعَتْ صِيغُ المَصْدَرِ المِيمِيِّ مِنَ الفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الوَارِدَةِ عَلَى البِنَاءِ الصَّرْفِيِّينَ " مَفْعَلٌ وَمَفْعِلٌ " ؛ بَحِيثٌ لَمْ تَفِدْ دَلَالَةَ المَصْدَرِ المِيمِيِّ فَقَطْ ، بَلْ أَفَادَتْ إِلَى جَانِبِ دَلَالَتِهَا الأَصْلِيَّةِ دَلَالَاتٍ أُخْرَى ؛ كَدَلَالَتِهَا عَلَى إِسْمِ الزَّمَانِ ، و إِسْمِ المَكَانِ ، و يَعُودُ السَّبَبُ الرَّئِيسُ فِي دَلَالَتِهَا عَلَى هَاتَيْنِ الوِظِيفَتَيْنِ بِالصَّبْطِ إِلَى الإِشْتِرَاكِ الصِّيغِيِّ بَيْنَ المَصْدَرِ المِيمِيِّ و اسْمِ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ فِي هَذَيْنِ البِنَاءَيْنِ ؛ ففِي البِنَاءِ " مَفْعَلٌ " ، وَقَعَ الإِشْتِرَاكُ بَيْنَ الصِّيغِ الثَّلَاثِ عَلَى هَذَا النِّحْوِ :

\* لَمَّا بَنِيَتْ مِنَ الفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الصَّحِيحِ، المَفْتُوحِ العَيْنِ فِي المِضَارِعِ، أَوْ المِضْمُومِ، نَحْوِ: مَشْرَبِ.

\* لَمَّا بَنِيَتْ مِنَ الفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ المَعْتَلِّ العَيْنِ، المَفْتُوحِ فِي المِضَارِعِ، نَحْوِ: مَنَامِ.

\* لَمَّا بَنِيَتْ مِنَ الفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ المَعْتَلِّ ، مِنَ الأَجُوفِ الوَاوِيِّ ، أَوْ النَّاْقِصِ اليَائِي ، و لَمْ تَكْسُرْ عَيْنَ مِضَارِعِهِ ، نَحْوِ : مَقَامِ ، مَحْيَا .

فَالقِيَاسُ فِي الصِّيغِ الثَّلَاثِ أَنْ تَكُونَ فِي هَذِهِ الحَالَاتِ عَلَى البِنَاءِ " مَفْعَلٌ " ، و مِنْ هُنَا يَحْصُلُ الإِشْتِرَاكُ بَيْنَهُمَا ، فَتَتَوَسَّعُ دَلَالَتُهَا ؛ لِأَنَّ البِنَاءَ مَرشَّحٌ لِأَنْ يَقْبَلَ الاحْتِمَالَاتِ الدَّلَالِيَّةِ الثَّلَاثِ .

و فِي البِنَاءِ " مَفْعِلٌ " وَقَعَ الإِشْتِرَاكُ بَيْنَ الصِّيغِ الثَّلَاثِ عَلَى هَذَا النِّحْوِ :

\* لَمَّا بُنِيَتْ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الْمَعْتَلِّ الْفَاءَ بِالْوَاوِ ، الصَّحِيحِ الْآخِرِ ، الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ فِي الْمَضَارِعِ ، إِذِ الْقِيَاسُ فِي الصِّيغِ الثَّلَاثِ أَنْ تَكُونَ عَلَى الْبِنَاءِ " مَفْعَلٌ " ، نَحْوُ: مَوْعِدٌ ، وَمِنْ هُنَا يَحْصُلُ الْإِشْتِرَاكُ بَيْنَهَا ، فَتَتَوَسَّعُ دَلَالَاتُهَا .

\* لَمَّا بُنِيَتْ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الْمَعْتَلِّ الْفَاءَ بِالْيَاءِ ، الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ فِي الْمَضَارِعِ ، فِيمَا شَدَّ مِنْ صِيغِ الْمَصْدَرِ الْمِيمِيِّ ؛ إِذِ الْقِيَاسُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَلَى وَزْنِ " مَفْعَلٌ " ، وَلَكِنَّهَا وَرَدَتْ عَلَى وَزْنِ " مَفْعِلٌ " ، وَتَكُونُ صِيغَ اسْمِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ قِيَاسًا عَلَى وَزْنِ " مَفْعِلٌ " وَهُنَا يَحْصُلُ الْإِشْتِرَاكُ بَيْنَ مَا شَدَّ مِنْ صِيغِ الْمَصْدَرِ الْمِيمِيِّ ، وَبَيْنَ مَا قِيسَ مِنْ اسْمِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، نَحْوُ : مَيْسِرٌ .

\* لَمَّا بُنِيَتْ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الْمَعْتَلِّ الْعَيْنَ بِالْيَاءِ ، الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ فِي الْمَضَارِعِ ، فِيمَا شَدَّ مِنْ صِيغِ الْمَصْدَرِ الْمِيمِيِّ ؛ إِذِ الْقِيَاسُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَلَى وَزْنِ " مَفْعَلٌ " وَلَكِنَّهَا وَرَدَتْ عَلَى وَزْنِ " مَفْعِلٌ " ، وَفِيمَا قِيسَ مِنْ صِيغِ اسْمِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، إِذِ تَكُونُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَلَى وَزْنِ " مَفْعِلٌ " وَهُنَا يَحْصُلُ الْإِشْتِرَاكُ بَيْنَ مَا شَدَّ مِنْ صِيغِ الْمَصْدَرِ الْمِيمِيِّ وَبَيْنَ مَا قِيسَ مِنْ صِيغِ اسْمِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، نَحْوُ : مَقِيلٌ ، مَصِيرٌ .

\* لَمَّا بُنِيَتْ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الصَّحِيحِ ، الْمَضْمُومِ الْعَيْنِ فِي الْمَضَارِعِ فِيمَا شَدَّ مِنْهَا ؛ إِذِ الْقِيَاسُ فِي الصِّيغِ الثَّلَاثِ " الْمَصْدَرِ الْمِيمِيِّ ، اسْمَا الزَّمَانِ ، وَالْمَكَانِ " أَنْ تَكُونَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَلَى وَزْنِ " مَفْعَلٌ " ، لَكِنَّهَا وَرَدَتْ عَلَى وَزْنِ " مَفْعِلٌ " ، وَهُنَا يَحْصُلُ الْإِشْتِرَاكُ بَيْنَهَا نَحْوُ : مَسْجِدٌ .

- لَمْ يَكُنْ تَوْسُعُ صِيغِ الْمَصْدَرِ الْمِيمِيِّ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ مُقْتَصِرًا عَلَى إِفَادَةِ دَلَالَتِي اسْمِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ فَقَطْ ، بَلْ إِلَى جَانِبِ هَذَا ، فَإِنَّ تَوْسُعَهَا شَمِلَ دَلَالَاتٍ أُخْرَى ؛ كَدَلَالَتِهَا عَلَى اسْمِ الْجِنْسِ .

- توسَّعت صِيغُ المَصْدَرِ المِيميِّ المُشْتَقِّ مِنَ الفِعْلِ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ تَوْسَعًا كَبِيرًا ، حيث لَمْ تَقْدِ دلالة المَصْدَرِ المِيميِّ فقط ، بَلْ أَفَادَتْ فِي الوَقْتِ نَفْسِهِ دَلَالَاتٍ مُتَعَدِّدَةً ؛ كدلالتها على اسمي الزَّمانِ و المَكَانِ ، و اسم المَفْعُولِ ، وقد يَعودُ سببُ هذا التَّعَدُّدِ إلى سببَينِ رَئيسَينِ أُولَهُمَا الاشتراكُ الحاصِلُ بين هَذِهِ الصِّيغِ ، إذ تصاغُ من غيرِ الثَّلَاثِيِّ بالطَّرِيقَةِ نَفْسِهَا ، و ثانيَهُمَا غيابُ القَرِينَةِ التي بواسطَتِها تُرَجَّحُ صِیغَةُ على غرارِ الأُخْرَى ، فغِيابُ القَرِينَةِ يُفْضِي إلى تَقَبُّلِ الاحتمالاتِ جَمِيعًا من دونِ تَرجيحٍ .

- لم تَتَوَسَّعْ صِیغُ مَصْدَرِي المَرَّةِ و الهِیئَةِ تَوْسَعًا بَقِيَّةَ صِیغِ المَصَادِرِ الأُخْرَى ، إذ إنَّ مَبَانِيهَا كانتْ مُطابِقَةً لِمَعَانِيهَا فِي غالِبِ الأَحْيانِ ، وقد يَعودُ عَدَمُ تَوْسِعِهَا كغَيرِها من الصِّيغِ الأُخْرَى إلى أسبابٍ ، أَهمُّها أَنَّ الحَدِثَ منها مُقَيَّدٌ بالدَّلالةِ على الوَصْفِ ، أو الدَّلالةِ على المَرَّةِ الواحِدَةِ كَمَا أَنَّ ضَوَابِطَ صَوغِهَا مُحدَّدَةٌ ، إذ يصاغُ مَصْدَرُ المَرَّةِ مِنَ الثَّلَاثِيِّ على وزنِ " فَعْلَةٌ " وَيُصاغُ مَصْدَرُ الهِیئَةِ على وزنِ " فَعْلَةٌ " ، فتَقْيِيدُهُما بِهَذِهِ القَرانِ جَعَلَهُما يَغْلِقانِ بابَ تَعَدُّدِ الاحْتِمَالِ .

- دَلَّتْ صِیغُ مَصْدَرِي المَرَّةِ و الهِیئَةِ إلى جانِبِ دَلالَتِها الأَصْلِيَّةِ على المَصْدَرِ الأَصْلِيِّ ، و قد يَعودُ سببُ اِحتمالِها لِهَذِهِ الدَّلالةِ بالضَّبِطِ إلى اشتراكِهما بِنِباءٍ مع صِیغِ المَصْدَرِ الأَصْلِيِّ فِي البِنايَينِ " فَعْلَةٌ ، و فَعْلَةٌ " ؛ ففِي البِنايِ " فَعْلَةٌ " يَقعُ الاشتراكُ بَينَ مَصْدَرِ المَرَّةِ و المَصْدَرِ الأَصْلِيِّ ، إذ يَردُ المَصْدَرُ الأَصْلِيُّ مِنَ الثَّلَاثِيِّ سَماعًا على هَذَا البِنايِ ، و يَردُ مَصْدَرُ المَرَّةِ مِنَ الثَّلَاثِيِّ قِياسًا على البِنايِ نَفْسِهِ أَيْضًا ، و هُنا يَحْصُلُ الاشتراكُ بَينَ ما سُمِعَ من صِیغِ المَصْدَرِ الأَصْلِيِّ ، و بَينَ ما قِيسَ من مَصْدَرِ المَرَّةِ ، مِمَّا يُوَدِّي إلى تَقَبُّلِ الاحتمالَينِ الدَّلاليَينِ معا وهو أمرٌ يُوَكِّدُ تَوْسِعَها .

وفي البناء " فِعْلَةٌ " يقع الاشتراك أيضا بين مصدر الهيئة و المصدر الأصلي ، إذ يرد المصدر الأصلي من الثلاثي سماعا على هذا البناء ، و يرد مصدر الهيئة من الثلاثي قياسا على البناء نفسه أيضا ، و هنا يحصل الاشتراك بين ما سُمِعَ من صيغ المصدر الأصلي و بين ما قيسَ من مصدر الهيئة ، مما يؤدي إلى تقبُّل الاحتمالين الدالَّيين معًا ، و هو أمرٌ يؤكِّد توسُّعها أيضًا .

- للقراءات القرآنيَّة أثرٌ كبيرٌ في توجيهه و تعدُّد دلالاتِ صيغِ مصدرَي المرَّة و الهيئة سواء أكانت هذه القراءات متواترة أم شاذة .

- أدت صيغُ اسمِ الفاعلِ من الفعلِ الثلاثيِّ في النِّصِّ القرآنيِّ وظائفَ صرفيَّةٍ كثيرةً ، منها اسمُ المفعولِ ، الصِّفَّةُ المشبَّهةُ ، صيغةُ المبالغةِ ، المصدرُ ، النسبُ ، و يُعزى هذا التعدُّد في الوظائفِ الصِّرفيَّةِ إلى أسباب كثيرة ، أهمُّها ؛ نقلها من المعنى الخاصِّ الدالِّ عليها ، و هو دلالتها على وصفِ الفاعلِ بالحدثِ إلى معنى أعمِّ و أشملٍ، وهو دلالتها على المصدرِ و بعض المشتقاتِ الصِّرفيَّةِ ؛ كاسمِ المفعولِ و الصِّفَّةِ المشبَّهةِ و صيغةِ المبالغةِ ، و بعض المعاني الأخرى ، كالنسب .

- أدى الاشتراك الصِّغي بين صيغِ اسمِ الفاعلِ من الثلاثيِّ و بعضِ الصِّغِ الأخرى التي تتفق معها شكلا ؛ كاشتراكها مع صيغةِ الصِّفَّةِ المشبَّهةِ و صيغةِ المبالغةِ في الوزنين " فَعْلٌ و فَعِيلٌ " و اشتراكها مع المصدرِ في الوزنِ " فاعِلَةٌ " ، إلى تعدُّد احتمالاتها الدلاليَّةِ .

- تُحوَّل صيغُ اسمِ الفاعلِ من الثلاثيِّ إلى صيغةِ المبالغةِ، و ذلك إذا أفادت دلالتها و صيغةُ المبالغةِ هي صيغةٌ محوَّلةٌ في الأصلِ عن صيغةِ اسمِ الفاعلِ.

- وردت صيغُ اسمِ الفاعلِ من الثلاثيِّ مفيدةً دلالةً صيغةِ المبالغةِ و الصِّفَّةِ المشبَّهةِ أثناء ورودها في سياق الجملة الاسميَّةِ.

- وردت صيغُ اسمِ الفاعلِ من الثلاثيِّ مفيدةٌ دلالةً الصِّفَةِ المشبَّهَةِ أثناءَ ورودها متَّصلةً بالخالقِ عزَّ وجلَّ؛ لأنَّ الصِّفَاتِ المتعلِّقَةِ به لا يتخلَّلها تجددٌ و لا حدوثٌ، بل إنَّها تتَّسَمُ بالثِّبَاتِ و الدَّوامِ.

- عُدَّ ضابطُ القراءاتِ القرآنيَّةِ عاملاً رئيساً في توسُّعِ صيغِ اسمِ الفاعلِ من غيرِ الثلاثيِّ فمعظمُ الصِّغِ التي توسَّعتْ كان مردُّها إلى هذا الضَّابطِ ؛ فالتَّعدُّدُ في القراءاتِ يُفضي إلى التَّعدُّدِ في الدِّلالاتِ .

- أفادتْ صيغُ اسمِ المفعولِ من الثلاثيِّ وظائفَ صرفيَّةً متعدِّدةً ، منها : دلالتها على اسمِ الفاعلِ و صيغةِ المبالغةِ و المصدرِ و الاسمِ المفردِ و النسبِ ، و يُعزى هذا التَّعدُّدُ في الوظائفِ الصِّرفيَّةِ إلى أسبابٍ كثيرةٍ ، أهمُّها ؛ نقلها من المعنى الخاصِّ الدَّالِّ عليها ، وهو دلالتها على وصفِ المفعولِ بالحدثِ إلى معنى أعمِّ و أشملِّ، وهو دلالتها على المصدرِ وبعضِ المشتقاتِ الصِّرفيَّةِ ؛ كاسمِ الفاعلِ و الصِّفَةِ المشبَّهَةِ و صيغةِ المبالغةِ ، و بعضِ المعاني الأخرى ، كالاسمِ المفردِ و النسبِ .

- أدَّى الاشتراكُ الصِّغِيَّ بين صيغِ اسمِ المفعولِ من الثلاثيِّ و بعضِ الصِّغِ الأخرى التي تتَّفَقُ معها شكلاً ، كاشتراكها مع صيغةِ المبالغةِ في الوزنين " فَعُولٌ و فَعِيلٌ " و اشتراكها مع المصدرِ في الوزنِ " مفعولٌ " و اشتراكها مع الاسمِ المفردِ في الوزنِ " فَعِيلٌ " إلى تعدُّدِ احتمالاتها الدِّلاليَّةِ .

- وردت صيغُ اسمِ المفعولِ من الثلاثيِّ مفيدةٌ دلالةً صيغةِ المبالغةِ و الصِّفَةِ المشبَّهَةِ أثناءَ ورودها في سياقِ الجملةِ الاسميَّةِ .

- وردتْ صيغُ اسمِ المفعولِ من الثلاثيِّ دالَّةً على المبالغةِ ، و هو ما يؤكِّدُ فكرةً أنَّ المبالغةَ لا تردُّ باسمِ الفاعلِ فقط ، و إنَّما قد تردُّ على هيئةِ اسمِ المفعولِ .

- وردت صيغ اسم المفعول من الثلاثي دالةً على النسب ، و هو ما يؤكدُ فكرةً أنّ صاحبَ الشيء لا يكون على هيئة اسمِ الفاعلِ فقط ، و إنّما قد يكون على هيئة اسمِ المفعولِ .

- نابت بعضُ الأبنية السماعيّة الصّرفيّة السّماعيّة لاسمِ المفعولِ عن الأبنية القياسيّة له و أدتْ دلالتّها ، و من ذلك " فَعُول و فَعِيل " ، و هما بناءان ينوبان عن اسمِ الفاعلِ أيضا ويؤدّيان دلالتّه .

- دلّت صيغُ اسمِ المفعولِ من غيرِ الثلاثيِّ على وظائفَ صرفيّةٍ أخرى ؛ كدلالتها على المصدر الميمي ، و اسمي الزّمانِ و المكانِ ، وذلك لاشتراكها شكلا مع هذه الصّيغِ حيث تصاغ بالطريقة نفسها ، مع غيابِ القرينة التي تُرجّحُ معنىً على آخر ، و هو ما يؤدّي إلى تقبُّلِ الاحتمالاتِ الدّلاليةِ كلّها .

- أسهمتِ القراءاتُ القرآنيّةُ إسهامًا كبيرًا في توسّعِ صيغِ اسمِ المفعولِ من غيرِ الثلاثيِّ فمعظمُ الصّيغِ التي توسّعتْ كان مردّها إلى تباينِ و تعدّدِ قراءاتها .

- توسّعتْ صيغُ الصّفَةِ المشبّهةِ ، فأفادت وظائفَ صرفيّةً متعدّدةً ، منها : صيغةُ المبالغةِ و اسمُ الفاعلِ ، و المصدرُ ، و اسمُ الجنسِ الإفراديِّ ، و اسمُ الجنسِ الجمعيِّ ، و اسمُ الجنسِ و هو ما يؤكدُ مفهومَ التّوسّعِ في دلالةِ الصّيغِ ، حيثُ يقصدُ به إيرادُ أكثر من معنى واحدٍ في السّياقِ نفسه .

- أكثرُ صيغِ الصّفَةِ المشبّهةِ توسّعتْ التي وردت على بناءٍ " فَعِيل " ، حيثُ أفادت في النّصِّ القرآنيِّ وظائفَ صرفيّةً متعدّدةً ، منها :

\*دلالتها على اسمِ الفاعلِ من الفعلِ الثلاثيِّ على زنةٍ " فاعِل " .

\*دلالتها على اسمِ الفاعلِ من الفعلِ غيرِ الثلاثيِّ على زنةٍ " مُفَعِل " .

\*دلالتها على اسمِ الفاعلِ من الفعلِ غيرِ الثلاثيِّ على زنةٍ " مُفَاعِل " .

## \* دلالتها على صيغة المبالغة .

- قد يكون توسع صيغ الصفة المشبهة راجعا إلى تعميم بعض أبنيتها ، و من ذلك البناء " **فَعِيل** " حيث انتقل من دلالاته الخاصة الممثلة في دلالة المصدر إلى دلالات أخرى ممثلة في المشتقات ؛ كدلالاته على اسم الفاعل ، و اسم المفعول ، و الصفة المشبهة ، وصيغة المبالغة و انتقال دلالاته أيضا الخاصة الممثلة في دلالاته على الصفة المشبهة إلى دلالة أعم و هي صيغة المبالغة ، و كذلك البناء " **فَعَل** " حيث انتقل هو الآخر من دلالة الصفة المشبهة إلى دلالة المبالغة .

- أدى الاشتراك الصيغي بين صيغ الصفة المشبهة و بعض الصيغ الأخرى التي تتفق معها شكلا ؛ كاشتراكها مع صيغ المبالغة في الأبنية " **فَعِيل** " ، " **فَعَل** " ، " **فِعَال** " " **فَعُول** " و اشتراكها مع المصدر في بناء " **فَعِيل** " إلى تعدد احتمالاتها الدلالية .

- كان لقراءة بعض صيغ الصفة المشبهة على أوجه مختلفة دور في تعدد دلالاتها ، إذ الاختلاف في القراءة يؤدي بلا شك إلى التباين الدلالي ، و من ثمة إلى التعدد الدلالي .

- أفادت صيغ المبالغة وظائف صرفية متعددة، منها: دلالاتها على المشتقات، مثل: اسم الفاعل من الثلاثي، و غير الثلاثي، الصفة المشبهة، اسم المفعول، و دلالاتها على المصدر ، و اسم المصدر، إضافة إلى دلالاتها على الاسم المفرد ، و النسب.

- أدى الاشتراك الصيغي الحاصل بين أبنية المبالغة وبعض أبنية الصيغ الصرفية الأخرى كاشتراكها مع الصفة المشبهة في الأبنية : **فَعِيل** ، **فَعُول** ، **فَعَل** و **فِعَال** ، و اشتراكها مع المصدر في الأبنية : **فَعِيل** ، **فَعُول** و **مِفْعَال** ، و اشتراكها مع اسم الآلة في البنائين **مِفْعَال** **فَاعُول** ، إلى توسع دلالاتها .

- على الرغم من محاولة الصّرفيين إيجاد الفروق بين دلالات أبنية صيغة المبالغة و بقية أبنية الصّيح المشتركة معها ، إلاّ أنّ تلك الفروق لم تكن ضابطاً حاسماً بالنسبة للمفسّرين أثناء التّفريق بينها ، ممّا جعلهم يختلفون في تصنيفها ، و هو أمر أدّى إلى توسّع دلالاتها .

- لم يعتدّ المفسّرون بمسألة سماع وقياس أبنية المبالغة ، إذ كان الضّابطُ الأساسيّ بالنسبة إلى تحديد دلالات الصّيح ، هو ما تؤدّيه من معنى وهي مدرجة في سياقها النّصي .

- قد يكون سبب احتمال دلالة البناءين " فَعُول و فَعِيل " على اسم الفاعل و اسم المفعول راجعا إلى انتقال دلالتهما من دلالة خاصّة بصيغة المبالغة و الصّفة المشبّهة إلى دلالة عامة تتعلّق باسم الفاعل و المفعول .

- قد يكون سبب احتمال دلالة البناء " فَعِل " على صيغة المبالغة و الصّفة المشبّهة راجعا إلى انتقال دلالاته من دلالة خاصّة بصيغة الصّفة المشبّهة إلى دلالة عامة تتعلّق بصيغة المبالغة

- قد يكون سبب احتمال دلالة البناء " فَعِيل " على صيغة المبالغة و المصدر راجعا إلى انتقال دلالاته من دلالة خاصّة بالمصدر إلى دلالة عامة تتعلّق بصيغة المبالغة .

- قد يكون سبب احتمال دلالة البناءين " فَاْعُول " و " مِفْعَال " على صيغة المبالغة و اسم الآلة راجعا إلى انتقال دلالتهما من دلالة خاصّة باسم الآلة إلى دلالة عامة تتعلّق بصيغة المبالغة .

- قد يكون سبب احتمال دلالة البناء " مِفْعَال " على المصدر و صيغة المبالغة و اسم الآلة إلى تخصّيص دلالاتها ، و ذلك بانتقال دلالاتها العامّة الممثلة في تلك الصّيح كلّها إلى دلالة خاصّة ممثلة في دلالة اسم الآلة .

- كان لتعدّد القراءات القرآنيّة أثرٌ في توجيهه و تعدّد دلالات بعض صيغ المبالغة .

- توسّعت صيغ اسميّ الزّمانِ و المكانِ من الفعلِ الثُّلاثيّ الواردةِ على البناءين الصّرفيّين " **مَفْعَل** ، و **مَفْعِل** " ؛ بحيث لم تفد دلالتيّ اسميّ الزّمانِ و المكانِ فقط ، بل أفادت إلى جانبِ دلالتها الأصليّةِ دلالاتٍ أخرى ؛ كدالتها على المصدرِ الميميِّ ، وقد يعود سببُ ذلك إلى الاشتراكِ الصّيغيِّ بين اسميّ الزّمانِ و المكانِ ، و المصدرِ الميميِّ في هذين البناءين ؛ ففي البناءِ " **مَفْعَل** " ، وقعَ الاشتراكُ بين الصّيغِ الثّلاثِ على هذا النّحو :

\* لَمَّا بَنِيَتْ مِنَ الْفِعْلِ الثُّلَاثِيِّ الصَّحِيحِ، الْمَفْتُوحِ الْعَيْنِ فِي الْمَضَارِعِ، أَوْ الْمَضْمُومِ ، نَحْو: **مَشْرَب** ، **مَدْخَل** .

\* لَمَّا بَنِيَتْ مِنَ الْفِعْلِ الثُّلَاثِيِّ الْمَعْتَلِّ الْعَيْنِ ، الْمَفْتُوحِ فِي الْمَضَارِعِ ، نَحْو : **مَنَام** .

\* لَمَّا بَنِيَتْ مِنَ الْفِعْلِ الثُّلَاثِيِّ الْمَعْتَلِّ ، مِنَ الْأَجُوفِ الْوَاوِيِّ ، أَوْ النَّاقِصِ الْيَائِيِّ وَ لَمْ تُكْسَرْ عَيْنُ مَضَارِعِهِ ، نَحْو : **مَقَام** ، **مَحْيَا** .

فالقياسُ في الصّيغِ الثّلاثِ أن تكونَ في هذه الحالاتِ على البناءِ " **مَفْعَل** " ، و من هنا يحصلُ الاشتراكُ بينها ، فتتوسّعُ دلالاتُها ؛ لأنَّ البناءَ مرشّحٌ لأن يقبلَ الاحتمالاتِ الدّلاليةَ الثّلاثةَ .

\* لَمَّا بَنِيَتْ مِنَ الْفِعْلِ الثُّلَاثِيِّ الْمَعْتَلِّ الْعَيْنِ بِالْيَاءِ ، الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ فِي الْمَضَارِعِ فِيمَا شَدَّ مِنْ صِيغِ اسْمِي الزّمانِ و المكانِ ، إذ القياسُ فيها أن تكونَ في هذه الحالةِ على وزنِ " **مَفْعِل** " لكنّها وردت على وزنِ " **مَفْعَل** " ، و فيما قيسَ من صيغِ المصدرِ الميميِّ ، إذ تكونُ في هذه الحالةِ على وزنِ " **مَفْعَل** " ، و هنا يحصلُ الاشتراكُ بينَ ما شَدَّ مِنْ صِيغِ اسْمِي الزّمانِ و المكانِ ، و بينَ ما قيسَ من صيغِ المصدرِ الميميِّ نحو: **مَعاش** .

و في البناء "مَفْعِل" وقع الاشتراك بين الصيغ الثلاث على هذا النحو :

\* لَمَّا بُنِيَتْ من الفعلِ الثُّلاثيِّ المعتلِّ الفاءِ بالواوِ ، الصَّحيحِ الآخرِ ، المكسورِ العينِ في المضارعِ ، إذ القياسُ في الصيغِ الثلاثِ أن تكونَ على البناءِ "مَفْعِل" ، نحو : موبِق ، موبِل موعِد ، ومن هنا يحصلُ الاشتراكُ بينها ، فتتوسَّعُ دلالاتُها .

\* لَمَّا بُنِيَتْ من الفعلِ الثُّلاثيِّ الصَّحيحِ ، المكسورِ العينِ في المضارعِ فيما قيسَ من صيغِ اسمي الزَّمانِ و المكانِ ، إذ تردُّ في هذه الحالةِ على وزنِ "مَفْعِل" ، و فيما شدَّ من صيغِ المصدرِ الميميِّ ، إذ القياسُ فيها أن تردَّ في هذه الحالةِ على وزنِ "مَفْعَل" ، لكنَّها وردتْ على وزنِ "مَفْعِل" ، و من هنا يحصلُ الاشتراكُ بين ما قيسَ من صيغِ اسمي الزَّمانِ و المكانِ و بينَ ما شدَّ من صيغِ المصدرِ الميميِّ ، نحو : مرجع .

\* لَمَّا بُنِيَتْ من الفعلِ الثُّلاثيِّ المعتلِّ الفاءِ بالياءِ ، المكسورِ العينِ في المضارعِ ، فيما قيسَ من صيغِ اسمي الزَّمانِ و المكانِ ، إذ تكونُ في هذه الحالةِ على البناءِ "مَفْعِل" و فيما شدَّ من صيغِ المصدرِ الميميِّ ، إذ القياسُ فيها أن تكونَ في هذه الحالةِ على البناءِ "مَفْعَل" و لكنَّها وردتْ على وزنِ "مَفْعِل" ، و هنا يحصلُ الاشتراكُ بين ما قيسَ من صيغِ اسمي الزَّمانِ و المكانِ ، و بينَ ما شدَّ من صيغِ المصدرِ الميميِّ ، نحو : ميسِر

\* لَمَّا بُنِيَتْ من الفعلِ الثُّلاثيِّ المعتلِّ العينِ بالياءِ ، المكسورِ العينِ في المضارعِ فيما قيسَ من صيغِ اسمي الزَّمانِ و المكانِ ، إذ تكونُ في هذه الحالةِ على وزنِ "مَفْعِل" و فيما شدَّ من صيغِ المصدرِ الميميِّ ، إذ القياسُ فيها أن تكونَ في هذه الحالةِ على وزنِ "مَفْعَل" ، و لكنَّها وردتْ على وزنِ "مَفْعِل" ، و هنا يحصلُ الاشتراكُ بين ما قيسَ من اسمي الزَّمانِ و المكانِ و بينَ ما شدَّ من صيغِ المصدرِ الميميِّ ، نحو : مقيل مصير .

\* لَمَّا بُنِيَتْ من الفعلِ الثُّلاثيِّ الصَّحيحِ ، المضمومِ العينِ في المضارعِ فيما شدَّ منها ؛ إذ القياسُ في الصيغِ الثُّلاثِ "اسمي الزَّمانِ ، و المكانِ ، و المصدرِ الميميِّ" ، أن تكونَ في هذه

الحالة على وزنٍ "مَفْعَل" ، لكنَّها وردتْ على وزنٍ "مَفْعِل" ، و هنا يحصلُ الاشتراكُ بينها نحو : مسجد .

- يختلفُ اسما الزَّمانِ و المكانِ عَنِ المصدرِ الميميِّ في صَوْغِهِمَا مِنَ الثَّلَاثِيِّ فِي ثَلَاثِ حالاتٍ :

\* إذا كانَ الفعلُ صحيحًا ، مكسورَ العينِ في المضارعِ ، فإنَّ المصدرَ الميميِّ على زِنَةِ "مَفْعَل" قياسًا ، أمَّا اسما الزَّمانِ و المكانِ ، فعلى زِنَةِ "مَفْعِل" .

\* إذا كانَ الفعلُ معتلَّ العينِ بالياءِ ، مكسورَ العينِ في المضارعِ ، فإنَّ المصدرَ على زِنَةِ "مَفْعَل" قياسًا ، أمَّا اسما الزَّمانِ و المكانِ ، فعلى زِنَةِ "مَفْعِل" .

\* إذا كانَ الفعلُ معتلَّ الفاءِ بالياءِ مكسورَ العينِ في المضارعِ ، فإنَّ المصدرَ على زِنَةِ "مَفْعَل" قياسًا ، أمَّا اسما الزَّمانِ و المكانِ ، فعلى زِنَةِ "مَفْعِل" ، و على الرَّغمِ من هذه الضَّوابطِ التي تميِّزُ بين الصَّيغِ الثَّلَاثِ ، إلاَّ أنَّ هذه الصَّيغَ وُجِّهتْ على أساسِ احتمالِها للدَّلالاتِ الثَّلَاثِ و هو ما يؤكِّدُ فكرةَ أنَّ صورةَ الكلمةِ و هيئَتها تكونُ في كثيرٍ من الأحيانِ غيرَ قادرةٍ على التَّفريقِ بين الصَّيغِ بوصفها صيغًا حيَّةً تستمدُّ حيويَّتها ونشاطها من خلالِ تفاعلِها مع السِّياقِ و مختلفِ القرائنِ المُحاطةِ بها .

- تشتركُ صيغُ اسمي الزَّمانِ و المكانِ في أُبنيتهما جميعًا ، من الثَّلَاثِيِّ ، و غيرِ الثَّلَاثِيِّ ، إذ يصاغان بالطَّرِيقَةِ نَفْسِها ، و قد أدَّى هذا الأمرُ إلى تداخلِهما ، و تقاسُمِهما المعنى ، فغالبًا ما تحتُمِلُ صيغُ اسمِ الزَّمانِ دلالةَ اسمِ المكانِ ، و غالبًا ما تحتُمِلُ صيغُ اسمِ المكانِ دلالةَ اسمِ الزَّمانِ أيضًا ، فكلاهما مرتبِطٌ بالآخرِ ، و لا يمكنُ الفصلُ بينهما ، فلا يُتَّصَرُفُ وقوعُ زمنِ الحدثِ دونَ تعيينِ مكانِهِ ، و على العكسِ من ذلك ، لا يُتَّصَرُفُ وقوعُ مكانِ الحدثِ دونَ تعيينِ زمانِهِ .

- توسَّعتْ صيغُ اسمي الزَّمانِ و المكانِ من الفعلِ غيرِ الثَّلَاثِيِّ توسُّعًا كبيرًا ، حيثُ أفادتْ دلالاتٍ كثيرةً ؛ كدالاتِها على المصدرِ الميميِّ ، و دلالاتِها على اسمِ المفعولِ ، و قد يعودُ سببُ هذا التَّعدُّدِ أيضًا إلى أسبابٍ كثيرةٍ ، منها :

\* الاشتراكُ الحاصلُ بين هذه الصيغ ، إذ تصاغُ من غيرِ الثلاثيِّ بالطريقةِ نفسها ، و يكونُ بذلك البناءُ الواحدُ صالحًا للتعبيرِ عن معنيين ، أو أكثر .

\* تقبلُ السياقِ الواحدِ لأكثرَ من احتمالٍ دلاليٍّ في ظلِّ غيابِ القرينةِ التي بواسطتها تُرجحُ صيغةٌ على غرارِ الأخرى ، فغيابُها يُفضي إلى تقبُّلِ الاحتمالاتِ جميعًا من غيرِ ترجيحٍ .

- لم يكن توسُّعُ صيغِ اسمي الزَّمانِ و المكانِ من الفِعْلِ غيرِ الثلاثيِّ مقتصرًا على إفادةِ دلالاتي المصدرِ الميميِّ ، و اسمِ المفعولِ فقط ، بل إلى جانبِ هذا ، فإنَّ توسُّعها شملَ دلالاتٍ أخرى كدلالاتِها على بعضِ الأسماءِ .

- كانَ لصيغِ اسمِ المكانِ بمختلفِ استخداماتها الصَّرْفِيَّةِ حُظُّ التَّوسُّعِ مقارنةً مع توسُّعِ صيغِ اسمِ الزَّمانِ بمختلفِ استخداماتها أيضًا، وقد يعودُ السَّبَبُ في ذلك إلى طبيعةِ اسمِ المكانِ الحسيَّةِ الماديَّةِ ، و طبيعةِ اسمِ الزَّمانِ المعنويةِ .

- اختزنتُ صيغُ اسمِ التَّفْضيلِ في طبيَّاتها احتمالاتٍ دلاليَّةً أخرى ، إضافةً إلى دلالاتِها الوضعيةِ منها : اسمُ الفاعلِ ، صيغةُ المبالغةِ ، الفعلُ الماضي ، الصِّفَةُ المشبَّهَةُ ، اسمُ الجنسِ المصدرُ .

- أدَّى الاشتراكُ الصِّيغيُّ الحاصلُ بين أبنيةِ اسمِ التَّفْضيلِ وبعضِ أبنيةِ الصِّيغِ الصَّرْفِيَّةِ الأخرى كاشتراكِها مع صيغِ الصِّفَةِ المُشبَّهَةِ في بناءِ " أَفْعَل " ، و اشتراكِها مع صيغِ المصدرِ في بناءِ " فُعَلَى " إلى توسُّعِ دلالاتِها .

- خرَّجتُ بعضُ صيغِ اسمِ التَّفْضيلِ عن الوظيفةِ الدَّلاليَّةِ المنوطةِ بها ، وهي الدَّلالةُ على اشتراكِ المفضَّلِ و المفضَّلِ عليه في صفةٍ ما ، و زيادةِ أحدهما على الآخرِ، بل وردتُ مسلوقةً المفاضلةِ دالةً على وظائفٍ صرْفِيَّةٍ أخرى ؛ كاسمِ الفاعلِ و المبالغةِ ، و الصِّفَةِ المشبَّهَةِ والمصدرِ .

- أفادت صيغ اسم الآلة بمختلف أبنيتها إضافة إلى دلالتها الأصلية احتمالات دلالية أخرى حيث دلت بعض أبنيتها على اسم الآلة ، واسم المكان ، والمصدر الميمي ، و دلت بعض منها على اسم الآلة ، وصيغة المبالغة ، كما دلت أخرى على اسم الآلة والمصدر الصريح .

- أدى الاشتراك الصيغي الحاصل بين أبنية اسم الآلة وبعض أبنية الصيغ الصرفية الأخرى كاشتراكها مع صيغ المبالغة في بناء " فاعول " و اشتراكها مع صيغ المصدر و المبالغة في بناء " مفعال " إلى توسع دلالاتها .

- قد يكون سبب احتمال دلالة البناء " مفعال " على المصدر و صيغة المبالغة و اسم الآلة إلى تخصيص دلالتها ، و ذلك بانتقال دلالتها العامة الممتلئة في تلك الصيغ كلها إلى دلالة خاصة ممتلئة في دلالة اسم الآلة ، كما تمت الإشارة سابقاً .

و أخيراً يوصي البحث أن تتجه طائفة من الدارسين و الباحثين في مجال الدراسات الصرفية و الدلالية في رحاب القرآن العظيم نحو توسيعه أكثر ، و ذلك انطلاقاً من النقائص التي وردت فيه ، كما يوصي أيضاً بالتوجه نحو دراسة التوسع الدلالي في إطار مستويات اللغة الأخرى ؛ كالمستوى الصوتي والتركيبي و المعجمي ، مع التركيز على دراستها دراسة تطبيقية .

والحمد لله رب العالمين

# الفهارس العامة

## فهرس الآيات القرآنية :

الصفحة	رقمها	الآية	رقمها	السورة
171	58	﴿ وَقُولُوا حِطَّةً نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴾	02	البقرة
109-102	60	﴿ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرِبَهُمْ كَلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾	02	البقرة
281 - 268	71	﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةً لَا شِيبَةَ فِيهَا ﴾	02	البقرة
269 - 268	117	﴿ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾	02	البقرة
29	137	﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾	02	البقرة
204 - 78	204	﴿ وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾	02	البقرة
305	213	﴿ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ﴾	02	البقرة
113-112	219	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ﴾	02	البقرة
51 - 38	245	﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾	02	البقرة
162- 158	249	﴿ إِلَّا مَنْ اعْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ﴾	02	البقرة
78 - 39	37	﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾	03	آل عمران
236 - 226	39	﴿ فَجَاءَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾	03	آل عمران
79 - 78	41	﴿ وَادْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴾	03	آل عمران

301 - 295	58	﴿ ذَلِكْ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ ﴾	03	آل عمران
358	75	﴿ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ﴾	03	آل عمران
215-205	19	﴿ وَلَا تَعْضَلُوهُمْ لِيَتَذَهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُمْ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ ﴾	04	النساء
129 - 128	31	﴿ إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا نُهَيْتُمْ عَنْهُ نُكْفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا ﴾	04	النساء
159- 158	54	﴿ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾	05	المائدة
403 - 402	59	﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ﴾	06	الأنعام
348- 341	67	﴿ لَكُلِّ نَبِيٍّ مُسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾	06	الأنعام
373- 368	98	﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ﴾	06	الأنعام
102-101	162	﴿ قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	06	الأنعام
258 - 247	24	﴿ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ ﴾	07	الأعراف
332 - 325	29	﴿ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾	07	الأعراف
246	41	﴿ لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴾	07	الأعراف
408-402	85	﴿ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ ﴾	07	الأعراف
200	109	﴿ قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ﴾	07	الأعراف
200 - 190	112	﴿ يَا ثَوَكُ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ ﴾	07	الأعراف
- 133 - 128 346	187	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾	07	الأعراف
211 - 205	09	﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِالْفِ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ ﴾	08	الأنفال

		﴿ مُرْدِفِينَ ﴾		
58 - 38	28	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾	09	التَّوْبَةُ
200	02	﴿ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ مُّبِينٌ ﴾	10	يُونُسَ
62-60 - 38	05	﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا ﴾	10	يُونُسَ
44 - 38	90	﴿ وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا ﴾	10	يُونُسَ
-136-128	93	﴿ وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَبَوَّأً صِدْقٍ ﴾	10	يُونُسَ
150-147	06	﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾	11	هُودَ
341	41	﴿ وَقَالَ ازْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾	11	هُودَ
346	42	﴿ وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ ﴾	11	هُودَ
196-190	43	﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾	11	هُودَ
410	85	﴿ وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ﴾	11	هُودَ
55 - 38	03	﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ ﴾	12	يُوسُفَ
39 - 38	20	﴿ وَشَرَّوهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾	12	يُوسُفَ
247-246	24	﴿ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ ﴾	12	يُوسُفَ
372 - 368	31	﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا ﴾	12	يُوسُفَ
368	31	﴿ وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْنَهُ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْتَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾	12	يُوسُفَ

272-268	80	﴿ فَلَمَّا اسْتَيْسُّوْا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾	12	يوسف
107	33	﴿ أَقْمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾	13	الرعد
250- 246	62	﴿ لَا جِرْمَ أَنْ لَهُمُ النَّارَ وَأَنْهُمْ مُفْرَطُونَ ﴾	16	النحل
241-226	08	﴿ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا ﴾	17	الإسراء
226-225	45	﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا ﴾	17	الإسراء
206 - 205	59	﴿ وَأَتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهٖ وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴾	17	الإسراء
226 - 230	101	﴿ فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴾	17	الإسراء
392 - 389	12	﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِئُوا أَمَدًا ﴾	18	الكهف
246	29	﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ﴾	18	الكهف
365-354	52	﴿ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوْبِقًا ﴾	18	الكهف
361-354	58	﴿ بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَّن يَجِدُوا مِن دُونِهِ مَوْثِقًا ﴾	18	الكهف
338-325	59	﴿ وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا ﴾	18	الكهف
67	62	﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾	19	مريم
120 - 112	58	﴿ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى ﴾	20	طه
120	59	﴿ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضَحَىٰ ﴾	20	طه
200	69	﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ ﴾	20	طه
179-171	106	﴿ قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ ﴾	23	المؤمنون
216 - 215	34	﴿ وَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مُّبِينَاتٍ ﴾	24	النور
216-215	46	﴿ لَقَدْ أَنْزَلْنَا آيَاتٍ مُّبِينَاتٍ ﴾	24	النور

228	22	﴿ وَيَقُولُونَ حَجْرًا مَّحْجُورًا ﴾	25	
117-112	24	﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾	25	الفرقان
305-295	48	﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾	25	الفرقان
175-171	62	﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً ﴾	25	الفرقان
254	65	﴿ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ﴾	25	الفرقان
166-158	19	﴿ وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾	26	الشعراء
200	37	﴿ يَا تُنُوكَ بِكُلِّ سَحَابٍ عَلِيمٍ ﴾	26	الشعراء
395-389	05	﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَهُمْ سُوءُ الْعَذَابِ وَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْآخَسْرُونَ ﴾	27	النمل
354-353	85	﴿ إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ ﴾	28	القصص
397-389	10	﴿ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوْأَىٰ أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ ﴾	30	الروم
216	30	﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنِ يَا تُبَاتِ مِنْكِ بَفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ ﴾	33	الأحزاب
138-128	07	﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾	34	سبأ
277-268	16	﴿ فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ ﴾	34	سبأ
78	05	﴿ تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ﴾	36	يس
256-246	42	﴿ اِرْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ ﴾	38	ص
325-330	42	﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾	39	الزمر
252	56	﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾	39	الزمر

64- 38	19	﴿ يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ ﴾	40	غافر
161-158	-25 -26 27	﴿ كَمْ تَرَكَوْا مِنْ جَنَاطٍ وَعَعْيُورٍ وَرُزُوقٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ وَنَعْمَةً كَانُوا فِيهَا فَآكِهِينَ ﴾	44	الدخان
357-353	51	﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾	44	الدخان
82-78	26	﴿ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ ﴾	47	محمد
255	40	﴿ فَهُمْ مِّنْ مَّغْرَمٍ مُّتَقَلُونَ ﴾	52	الطور
311-295	45	﴿ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ ﴾	50	ق
12	47	﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾	51	الذاريات
14-13	47	﴿ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾	51	الذاريات
142	14	﴿ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ﴾	53	النجم
142	04	﴿ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِّنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ ﴾	54	القمر
105-102	46	﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ ﴾	55	الرحمن
67	25	﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لُعَاوًا وَلَا تَنْثِيمًا ﴾	56	الواقعة
65	02	﴿ لَيْسَ لَوْفَعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾	56	الواقعة
-254-246	65- 66	﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴾	56	الواقعة
254	66	﴿ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴾	56	الواقعة
216-215	01	﴿ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ ﴾	65	الطلاق
13	07	﴿ لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ ﴾	65	الطلاق
216 -215	11	﴿ رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ ﴾	65	الطلاق

276-268	06	﴿ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاطٌ شِدَادٌ ﴾	66	التَّحْرِيم
46-38	30	﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَّعِينٍ ﴾	67	الملك
232-226	6-5	﴿ فَسْتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَبْيَكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾	68	القلم
203-190	05	﴿ فَأَمَّا تَمُودُ فَأَهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ ﴾	69	الحاقة
192-190	21	﴿ فَهُوَ فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾	69	الحاقة
71	17	﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾	71	نوح
71	08	﴿ وَتَبَيَّلَ إِلَيْهِ تَبْيِيلًا ﴾	73	المزمل
243-218-205	18	﴿ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا ﴾	73	المزمل
406-402	08	﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ ﴾	74	المدثر
147	12	﴿ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ ﴾	75	القيامة
307	21	﴿ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴾	76	الإنسان
326-325	11	﴿ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ﴾	78	النبا
314-295	21	﴿ إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ﴾	78	النبا
67	35	﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَابًا ﴾	78	النبا
283-268	11	﴿ أَنْذَا كُنَّا عِظَامًا نَخِرَةً ﴾	79	النازعات
346	32	﴿ وَالْجِبَالِ أَرْسَاهَا ﴾	79	النازعات
192	06	﴿ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾	86	الطارق
49-38	13	﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ ﴾	86	الطارق
66-39	11	﴿ لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَا غِيَةَ ﴾	88	الغاشية

204	11	﴿ كَذَّبَتْ نَمُودُ بِطَغْوَاهَا ﴾	91	الشمس
389	17	﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى ﴾	92	الليل
295 - 294	03	﴿ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴾	95	التين
90 - 78	01	﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾	99	الزلزلة
94 - 78	04	﴿ مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ ﴾	114	الناس

## فهرس مصادر ومراجع البحث :

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم .

أولاً : الكتب

أ - الكتب باللغة العربية

❖ ابن الأثير ، ضياء الدين ( ت 637 هـ ) :

1- المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر ، قدمه ، و حققه ، و علق عليه أحمد

الحوفي وبدوي طبانة ، دار نهضة مصر للطبع و النشر ، القاهرة ، مصر ، ط 2 .

❖ إبراهيم أنيس :

2- دلالة الألفاظ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط 2 ، 1963 م .

❖ أحمد الحملاوي ، ( ت 1351 هـ ) :

3- شذا العرف في فنّ الصّرف ، مراجعة و شرح حجر عاصي ، دار الفكر العربي

بيروت لبنان ، ط 1 ، 1999 م .

❖ أحمد بن محمد البنا ( ت 1117 هـ ) :

4- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر " المسمّى " منتهى الأمانى

و المسرّات في علوم القراءات ، حققه و قدّم له شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب

بيروت مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ط 1 ، 1407 هـ - 1987 م .

❖ أحمد سعد محمد :

5- التّوجيه البلاغيّ للقراءات القرآنية ، مكتبة الآداب ، القاهرة .

❖ أحمد محمّد عبد الدّائم :

6- معجم الأبنية - الأسماء والأفعال و المصادر ، الناشر مكتبة لبنان ناشرون ، ط 1  
2002 م .

❖ أحمد مختار عمر :

7- أسماء الله الحسنى - دراسة في البنية و الدلالة ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1417 هـ -  
1997 م .

8- دراسات لغويّة في القرآن الكريم و قراءاته ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط 1 ، 1421 هـ  
2001 م

9- علم الدلالة ، عالم الكتب ، القاهرة .

10- معجم اللّغة العربيّة المعاصرة ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، 1429 هـ -  
2008 م .

❖ أحمد مختار عمر ، عبد العال سالم مكرم :

11- معجم القراءات القرآنيّة مع مقدّمة في القراءات و أشهر القراء ، مطبوعات جامعة  
الكويت ، ط 2 ، 1408 هـ - 1988 م .

❖ حمد محمّد عبد الرّاضي :

12- استعمال الصّيغة العربيّة بين الوضع و النّقل ، مكتبة الثّقافة الدّينيّة ، القاهرة ، ط  
1 1428 هـ - 2007 م .

❖ أحمد محمّد قدّور :

13- مبادئ اللّسانيات ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط 3 ، 1429 هـ - 2008 م .

❖ الأخفش الأوسط ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، ( ت 215 هـ ) :

14- معاني القرآن ، تحقيق هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر  
، ط 1 ، 1411 هـ ، 1990 م .

❖ الأزهرى ، أبو منصور محمد بن أحمد ( ت 370 هـ ) :

15- معاني القراءات ، تحقيق عيد مصطفى درويش ، عوض بن محمد القوزى  
ط 1 ، 1414 هـ - 1993 م .

❖ الأزهرى ، خالد بن عبد الله ( ت 905 هـ ) :

16- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو تحقيق  
محمد باسل عيون السود ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية  
بيروت ، لبنان .

❖ الإستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن ، ( ت 686 هـ ) :

17- شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسين ، ومحمد الزفزاف ومحمد  
محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

18- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، دراسة و تحقيق حسن بن محمد بن إبراهيم  
الحفظي يحي بشير مصري ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض  
المملكة العربية السعودية ط 1 ، 1417 هـ - 1996 م .

❖ ابن أبي الإصبع المصري ، ( ت 654 هـ ) :

19- تحرير التّحبير في صناعة الشّعر و النّثر وبيان إعجاز القرآن ، تحقيق حفني  
محمد شرف ، القاهرة ، 1383 هـ 1963 م .

20- بديع القرآن ، تحقيق حفني محمد شرف ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ط 2 .

❖ الأصبهاني ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران ( ت 381 هـ ) :

21- المبسوط في القراءات العشر ، تحقيق سبيع حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللّغة  
العربية دمشق .

❖ الأصفهاني ، أبو القاسم الحسين المعروف بالرّاغب ( ت 502 هـ ) :

22- المفردات في غريب القرآن ، تمّ التّحقيق و الإعداد بمركز الدّراسات و البحوث  
بمكتبة نزار مصطفى الباز ، النّاشر مكتبة نزار مصطفى الباز .

❖ الألوسي ، أبو الفضل شهاب الدين السيّد محمود ( ت 1270 هـ ) :

23- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السّبع المثاني ، تحقيق وتخرّيج السيّد محمّد السيّد ، سيّد إبراهيم عمران ، دار الحديث القاهرة مصر ، 2005 م .

❖ الأنباري ، محمّد بن القاسم ، ( ت 327 هـ ) :

24- الأضداد ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصريّة ، صيدا بيروت لبنان 1407هـ-1987 م .

❖ الأندلسي ، أبو حيّان ، أثير الدّين أبو عبد الله محمّد بن يوسف ( ت 754 هـ )

25- ارتشاف الضّرب ، تحقيق و شرح و دراسة رجب عثمان محمّد ، مراجعة رمضان عبد التّوّاب ، النّاشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، 1418 هـ - 1998 م

26- البحر المحيط ، دراسة و تحقيق و تعليق عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوّض وآخريّن ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ط 1 ، 1413 هـ - 1993 م .

❖ الأنصاري المصري ، زكريا بن محمّد ، ( ت 926 هـ ) :

27- المناهج الكافية في شرح الشّافية ، تصحيح عثمان حلمي ، المطبعة العامرة ، عالم الكتب بيروت ، 1311 هـ .

❖ بسيوني عبد الفتّاح فيّود :

28- علم المعاني - دراسة بلاغيّة و نقديّة لمسائل المعاني ، مؤسّسة المختار للنّشر و التّوزيع ، القاهرة ، 1425 هـ - 2004 م .

29- من بلاغة النّظم القرآني ، مطبعة الحسين الإسلاميّة ، القاهرة ، ط 1 ، 1413 هـ - 1992 م .

❖ البغدادي ، عبد القادر بن عمر ( ت 1093 هـ ) :

30- خزانه الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، تحقيق و شرح محمّد هارون ، الناشر  
مكتبة الخانجي القاهرة ، ط 4 ، 1420 هـ ، 2000 م .

❖ البغوي ، أبو محمّد الحسين ، ( ت 516 هـ ) :

31- تفسير البغوي " معالم التنزيل " ، حققه و خرّج أحاديثه محمّد عبد الله النمر  
عثمان جمعة خميريّة ، سليمان مسلم الحرش ، دار طيبة للنشر و التوزيع الرياض  
1412 هـ .

❖ البقاعي ، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر ( ت 885 هـ ) :

32- نَظْمُ الدُّرَرِ فِي تَنَاسُبِ الآيَاتِ وَ السُّورِ ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة مصر .

❖ البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمّد الشيرازي ( ت  
791 هـ ) :

33- أنوار التنزيل و أسرار التأويل المسمّى تفسير البيضاوي ، حققه و علّق عليه و خرّج  
أحاديثه و ضبط نصّه محمّد صبحي بن حسن حلاق ، محمود أحمد الأطرش دار  
الرّشيد ، دمشق بيروت ، مؤسّسة الإيمان ، بيروت ، لبنان ، ط 1 1421 هـ ، 2000  
م .

❖ تامر سلوم :

34- نظريّة اللّغة و الجمال في النّقد العربيّ ، دار الحوار للنشر و التوزيع ، سورية  
ط 1 ، 1983 م ص 104 .

❖ تمام حسّان :

35- الأصول دراسة ابستمولوجية ، الهيئة المصرية العامّة للكتاب ، ط 1 .

- 36- اللّغة العربية معناها ومبناها ، دار الثّقافة ، الدّار البيضاء ، المغرب ، 1994 م .  
 37- مناهج البحث في اللّغة ، مكتبة الأنجلو المصريّة ، القاهرة ، 1990 م .

❖ الثّعالي ، عبد الرّحمن بن محمّد بن مخلوف أبو زيد ( ت 875 هـ ) :

- 38- الجواهرُ الحسانُ في تفسير القرآن حَقَّق أصوله على أربع نسخ خطّية ، وعلّق عليه وخرّج أحاديثه علي محمّد معوّض ، عادل أحمد عبد الموجود ، وشارك في تحقيقه عبد الفتّاح أبو سنّة ، دار إحياء الثّراث العربي بيروت ، لبنان ، ط 1 1418 هـ ، 1997 م .

❖ الثّعالي ، أبو منصور عبد الملك بن محمّد بن إسماعيل ( ت 430 هـ ) :

- 39- فقه اللّغة و أسرار العربيّة ، تحقيق ياسين الأيوبي ، المكتبة العصريّة صيدا بيروت لبنان ، ط 2 ، 1420 هـ - 2000 م .

❖ الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر ( ت 255 هـ ) :

- 40- الحيوان ، تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده ، مصر ، ط 2 ، 1386 هـ - 1966 م .

❖ جريّر :

- 41- ديوان جريّر ، دار بيروت للطّباعة و النّشر ، لبنان ، 1406 هـ - 1986 م .

❖ ابن الجزري ، الحافظ أبو الخير محمّد بن محمّد الدمشقي ( ت 833 هـ ) :

- 42- النّشر في القراءات العشر ، أشرف على تصحيحه و مراجعته علي محمّد الضّباع دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان .

❖ ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان ، ( ت 392 هـ ) :

- 43- الخصائص ، تحقيق محمّد علي النّجار ، دار الكتب المصريّة ، المكتبة العلميّة بيروت ، لبنان .

44- سرُ صناعة الإعراب ، دراسة و تحقيق حسن هنداوي .

45- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها ، تحقيق علي النجدي

ناصر ، عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة ، مصر

1414 هـ ، 1994 م

❖ ابن الجوزي ، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد ، (ت 597 هـ )

46- زاد المسير في علم التفسير، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، ط 3 - 1423 هـ

2002 م

❖ جوزيف فندريس :

47- اللغة ، تعريب عبد الحميد الدواخلي ، محمد القصاص ، مكتبة الأنجلو المصرية

القاهرة ، 1370 هـ - 1950 م .

❖ جون لاينز :

48- اللغة و المعنى و السياق: ترجمة عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية

العامة، بغداد، ط 1، 1987 م.

❖ الجوهري ، إسماعيل بن حماد الصّاح (ت 398 هـ) :

49- تاج اللغة وصحاح العربيّة - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين

بيروت، لبنان، ط 2، 1399 هـ ، 1979 م .

❖ ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان (ت 646 هـ) :

50- الأمالي ، تحقيق فخر صالح سليمان قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، دار

عمار عمان ، الأردن .

❖ الحساس ، سحيم عبد بني :

51- ديوان الحساس ، تحقيق عبد العزيز الميمني، الدّار القوميّة للطباعة و النّشر

القاهرة ، 1995 م .

❖ حسن قراقيش :

52- الصّرف و النّظام و اللّغوي ، دار الكرمل ، ط 1 ، 1990 م

❖ حسين المرصفي :

53- الوسيلة الأدبيّة إلى العلوم العربيّة ، تحقيق عبد العزيز الدسوقي ، مطبعة المدارس الملكية بدرب الجماميز ، القاهرة .

❖ حمدي بدر الدّين إبراهيم :

54- معجم الأوزان الصّرفيّة لكلمات القرآن الكريم ، مكتبة ابن تيميّة ، القاهرة ، ط 1  
1429 هـ - 2008 م .

❖ أبو الحسين عبد الله بن محمّد بن سفيان النّحوي :

55- التّفسّح في اللّغة ، تحقيق عادل هادي العبيدي ، دار دجلة ، عمان ، الأردن ط 1  
2011 م .

❖ ابن خالويه ، الحسين بن أحمد ( ت 370 هـ ) :

56- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، دار و مكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان  
1985 م

57- إعراب القراءات السّبع و علّها حقّقه و قدّم له عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين  
النّاشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 1 ، 1413 هـ - 1992 م .

58- الحُجّة في القراءات السّبع ، تحقيق عبد العال سالم مكرم دار الشّروق ، بيروت  
لبنان ط 3 ، 1399 هـ ، 1979 م .

59- ليس في كلام العرب ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، مكّة المكرّمة ، ط 2  
1399 هـ - 1979 م .

❖ خديجة الحديثي :

60- أبنية الصّرف في كتاب سيبويه ، منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ، ط 1 ، 1385 هـ 1965 م .

❖ الدّاني ، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت 444 هـ ) :

61- جامع البيان في القراءات السّبع المشهورة ، تحقيق محمّد صدوق ، منشورات علي بيضون ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1426 هـ - 2005 م .

❖ راجي الأسمر :

62- المعجم المفصل في علم الصرف ، مراجعة إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة بيروت ، لبنان .

❖ الرّازي ، فخر الدّين محمّد بن عمر (ت 604 هـ ) :

63- تفسير الفخر الرّازي المشتهر بالنّفسير الكبير و مفاتيح الغيب ، دار الفكر للطّباعة و النّشر و التّوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1401 هـ ، 1981 م .

❖ ابن رشيق أبو علي الحسن القيرواني الأزدي (ت 456 هـ ) :

64- العمدّة في محاسن الشّعري و آدابه و نقدّه ، حقّقه ، و فصّله ، و علّق حواشيه محمّد محي الدّين عبد الحميد ، دار الجليل ، بيروت ، لبنان ، ط 5 ، 1401 هـ 1981 م .

❖ رمضان عبد الله :

65- الصّينغ الصّرفية في ضوء علم اللّغة المعاصر ، مكتبة بستان المعرفة الإسكندرية ط 1 ، 2006 م .

❖ الرّجّاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري ، (ت 311 هـ ) :

66- معاني القرآن و إعرابه ، شرح و تحقيق عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب بيروت لبنان ، ط 1 ، 1408 هـ - 1988 م .

❖ الرّجّاجي، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق :

67- الجُمَلُ في النّحو ، حقّقه ، و قدّم له علي توفيق الحَمَد ، مؤسّسة الرّسالة ، بيروت لبنان ، دار الأمل ، إريد ، الأردن ، ط 1 ، 1404هـ - 1984 م .

❖ الرّمخشري ، أبو القاسم ، جار الله محمود بن عمر ( ت 538 هـ ) :

68- الكشّاف عن حقائق التّنزيل و عيون التّأويل في وجوه التّأويل ، و بهامشه الانتصاف للإمام أحمد بن المنير ، علّق على مشكله و شرح أبياته و معضله الشّربيني شريفة دار الحديث القاهرة ، 1433هـ-2012 م .

❖ ابن زنجلة ، أبو زرعة عبد الرّحمن بن محمّد :

69- حُجّة القراءات ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسّسة الرّسالة بيروت ، لبنان ، ط 5 ، 1418 هـ ، 1997 م .

❖ ستيفان أولمان :

70- دور الكلمة في اللغة ، ترجمة كمال بشر ، مكتبة الشّباب ، القاهرة ، 1975 م .

❖ ابن السّراج ، أبو بكر محمّد بن سهل ( ت 316 هـ ) :

71- الأصول في النّحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ، لبنان ط 3 ، 1417 هـ - 1996 م .

❖ السّجستاني ، أبو بكر محمّد بن عزيز ( ت 330هـ ) :

72- غريب القرآن المسمّى بنزهة القلوب عنى بتصحيحه و ترقيمه و ضبط ألفاظه و تعليق حواشيه لجنة من أفاضل العلماء ، مكتبة و مطبعة محمّد علي صبيح و أولاده ، الأزهر 1382 هـ - 1963 م .

❖ السّجلماسي ، أبو محمّد القاسم الأنصاري ( ت 704 هـ ) :

73- المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع ، تقديم و تحقيق علّال الغازي ، مكتبة المعارف الرّباط ، المغرب ، ط 1 ، 1401 هـ - 1980 م .

❖ السّدي عبد الرّحمن بن ناصر ( ت 1371 هـ ) :

74- تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المّنان ، تقديم عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل ، محمّد الصّالح العثيمين ، تحقيق عبد الرّحمن بن معلّ اللّويحق ، مؤسّسة الرّسالة ، بيروت لبنان 1423 هـ ، 2002 م .

❖ أبو السّعود ، محمّد بن محمّد العمادى : ( ت 982 هـ ) :

75- تفسير أبي السّعود المسمّى إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم ، دار إحياء النّراث العربي ، بيروت ، لبنان .

❖ ابن السّكّيت ، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ( ت 244 هـ ) :

76- إصلاح المنطق ، شرح و تحقيق أحمد شاكر وعبد السّلام محمّد هارون ، دار المعارف مصر .

❖ السّمين الحلبي ، أحمد بن يوسف ، ( ت 756 هـ ) :

77- الدرّ المصنوّ في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق أحمد محمّد الخراط ، دار القلم دمشق .

❖ سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ( ت 180 هـ ) :

78- الكتاب ، تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دار الرّفاعي بالرياض ، ط2 ، 1402 هـ-1982 م .

❖ السّيد الشريف الجرجاني ، علي بن محمّد ( ت 816 هـ ) :

❖ معجم التّعريفات ، تحقيق و دراسة محمّد صدّيق المنشاوي ، دار الفضيلة ، القاهرة مصر .

❖ السيد خضر :

79- فواصل الآيات القرآنية - دراسة بلاغيّة دلاليّة - ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط1 1420 هـ - 2000 م ، ط2 ، 1430 هـ ، 2009 م .

❖ سيّد لاشين أبو الفرح ، خالد بن محمّد الحافظ :

80- تقريب المعاني في شرح حِرز الأمان في القراءات السّبع ، مكتبة دار الزّمان للنّشر و التّوزيع ، المدينة المنوّرة ، المملكة العربيّة السّعوديّة ، ط 5 ، 1424 هـ - 2003 م

❖ السيّد محمّد حسين فضل الله :

81- من وحي القرآن ، دار الملاك ، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، 1419 هـ - 1998 م .

❖ ابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل ، ( ت 458 هـ ) :

82- المخصّص ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، مصر ، ط 1 ، 1331 هـ .

❖ السيوطي ، جلال الدّين عبد الرّحمن ( ت 911 هـ ) :

83- الأشباه و النّظائر في النّحو ، تحقيق عبد العال سالم مكرّم ، مؤسّسة الرّسالة بيروت لبنان ط 1 ، 1406 هـ ، 1985 م .

84- المزهري في علوم اللّغة و أنواعها ، تحقيق محمّد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

85- همعُ الهوامع في شرح الجوامع ، تحقيق و شرح عبد العال سالم مكرّم ، مؤسّسة الرّسالة بيروت ، لبنان .

❖ أبو شامة الدمشقي، عبد الرّحمن بن إسماعيل بن إبراهيم ( ت 665 هـ ) :

86- إبراز المعاني من حِرز المعاني في القراءات السّبع للإمام الشّاطبي ، تحقيق و تقديم و ضبط إبراهيم عَطوه عَوْض ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان .

❖ شعبان صلاح :

87- تصريف الأسماء في اللّغة العربيّة ، دار الثّقافة العربيّة ، القاهرة .

❖ شكري عياد :

88- اللّغة والإبداع ، مبادئ علم الأسلوب العربي ، انترناشيونال، برس ، ط 1 1988 م.

❖ شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا :

89- أسرار النحو ، تحقيق أحمد حسن حامد ، دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع  
دمشق ، ط 2 ، 1422 هـ - 2002 م .

❖ الشنقيطي : محمد الأمين بن محمد المختار الجكني ( ت 1393 هـ ) :

90- تفسير القرآن بالقرآن من أضواء البيان ، إعداد سيّد محمد ساداتي الشنقيطي دار  
الفضيلة الرياض ، السعودية ، دار الهدى النبوي ، مصر ، المنصورة ، ط 1 / 1426  
هـ ، 2005 م .

❖ الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد ( ت 1250 هـ ) :

91- فتح القدير الجامع بين فني الرواية و الدراية من علم التفسير ، اعتنى به وراجع  
أصوله يوسف الغوش ، دار المعرفة بيروت ، لبنان ، ط 4 ، 1428 هـ ، 2007 م .

❖ صبحي الصالح :

92- دراسات في فقه اللغة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1379 هـ -  
1960 م .

❖ صبري المتولي :

93- علم الصرف ، - أصول البناء وقوانين التحليل - دار غريب للطباعة و النشر  
و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2002 م .

❖ الصرايرة رانيا سالم :

94- صراع الأنماط اللغوية بين النظريات اللغوية الحديثة و الدراسات العربية - دراسة  
في بنية الكلمة العربية - دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ط 1  
2002 م .

❖ صفيّة مطهري :

95- الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2003 م .

❖ الطّبرسي ، أبو علي الفضل بن الحسن ، ( ت 548 هـ ) :

96- مَجْمَعُ البَيَانِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ ، دار المرتضى ، بيروت ، لبنان ، ط 1 1427 هـ  
2006 م .

❖ الطّبري ، محمّد بن جرير ، ( ت 310 هـ ) :

97- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، هذبّه و حقّقّه و ضبط نصّه و علّق عليه بشّار  
عوّاد معروف ، عصام فارس الحرثاني ، مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 1  
1415 هـ ، 1994 م .

❖ طه محمّد الجندي :

98- التّنابؤ الدّلالي بين صيغ الوصف العامل ، دار الكتب المصريّة .

❖ عائشة عبد الرّحمن بنت الشّاطئ :

99- التّفسير البياني للقرآن الكريم ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 7 .

❖ عادل هادي حمادي العبيدي :

100- التّوسّع في كتاب سيبويه ، مكتبة الثقافة الدّينيّة ، القاهرة ، 2004 م .

❖ ابن عاشور ، محمّد الطّاهر ( ت 1393 هـ ) :

101- التّحرير و التّنوير ، دار سحنون للنّشر و التّوزيع ، تونس .

❖ عبّاس حسن :

102- النّحو الوافي ، دار المعارف ، مصر ، ط 3 .

103- عبد الجليل منقور :

❖ علم الدّلالة - أصوله و مباحثه في التّراث العربي ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 1431 هـ - 2010 م .

❖ عبد الحميد أحمد هنداوي :

104- الإعجاز الصّرفي في القرآن الكريم - دراسة نظريّة تطبيقية - التّوظيف البلاغي لصيغة الكلمة ، جدارا للكتاب العالمي ، عمّان ، الأردن ، عالم الكتب الحديث ، إريد الأردن 2008 م .

❖ عبد الصّبور شاهين :

105- أثر القراءات في الأصوات و النّحو العربي - أبو عمرو بن العلاء - النّاشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 1 ، 1408 هـ - 1987 م .

106- المنهج الصّوتي للبنية العربيّة - رؤية جديدة في الصّرف العربي ، مؤسّسة الرّسالة بيروت لبنان ، 1400 هـ ، 1980 م .

❖ عبد الفتّاح لاشين :

107- المعاني في ضوء أساليب القرآن ، مكتبة الأموية للطّباعة و النّشر و التّوزيع ، ط 4 ، 1983 م .

❖ عبد القادر عبد الجليل :

108- علم الصّرف الصّوتي ، عمّان ، الأردن ، 1998 م .

❖ عبد اللّطيف الخطيب :

109- معجم القراءات ، دار سعد الدّين للنّشر و الطّباعة و التّوزيع ، القاهرة ، ط 1 1422 هـ - 2002 م .

❖ عبد الله بن صالح الفوزان :

110- دليل السّالك إلى ألفية ابن مالك ، دار المسلم للنّشر و التّوزيع .

❖ عبده الرّاجحي :

111- التّطبيق الصّرفي ، دار النّهضة العربيّة ، بيروت ، لبنان .

112- اللّهجات العربية في القراءات القرآنية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1996 م .

❖ أبو عبيدة ، معمر بن المثنى التيمي ، ( ت 210 هـ ) :

113- مجاز القرآن ، عارضه بأصوله و علّق عليه محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي القاهرة ، مصر .

❖ عزّ الدين علي السيّد :

114- التكرير بين المثير و التأثير ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1398 هـ - 1978 م ، ط 2 ، 1407 هـ - 1986 م .

❖ العسكري ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل ( ت 395 هـ ) :

115- الفروق اللغوية ، تحقيق محمد إبراهيم سليم ، دار العلم و الثقافة للنشر و التوزيع القاهرة ، مصر .

❖ ابن عصفور الإشبيلي ، أبو الحسن علي بن مؤمن ( ت 669 هـ ) :

116- المقرّب ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوّاري ، عبد الله الجبّوري ، مطبعة العاني بغداد 1971 م .

117- الممتع في التصريف ، تحقيق فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت لبنان ط 1 ، 1407 هـ - 1987 م .

❖ ابن عطية ، أبو محمد عبد الحقّ ( ت 541 هـ ) :

118- المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان .

❖ ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله ، ( ت 769 هـ ) :

119- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب منتخب ما قيل في شرح ابن عقيل ، يوسف الشّيخ البقاعي ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، 1991 م .

❖ العُكْبُرِي ، أبو البقاء عبد الله بن الحُسَيْن ( ت 616 هـ ) :

120- إعراب القراءات الشّواذ ، دراسة و تحقيق محمد السّيّدأحمد عزّوز ، عالم الكتب بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1417 هـ - 1996 م .

121- التّبيانُ في إعرابِ القرآنِ ، تحقيق علي محمّد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي وشركاؤه .

❖ علاء إسماعيل الحمزاوي :

122 - الجملة الدّنيا و الجملة الموسّعة في كتاب سيبويه - دراسة وصفية تحليلية - مكتبة لسان العرب .

❖ عودة الله منيع القيسي :

123- سرّ الإعجاز في تنوّع الصّيغ المشتقّة من أصل لغوي واحد في القرآن ، دار البشير عمّان ، الأردن ، مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 1 1996 م .

❖ علي عبد الله حسين العنكبي :

124- الحمل على المعنى في العربيّة ، ديوان الوقف السّنّي ، بغداد ، العراق ، ط 1 1433 هـ - 2012 م .

❖ غانم قدوري الحمد :

125- ظواهر لغويّة في القراءات القرآنيّة ، دار عمار للنّشر و التّوزيع ، ط 1 1427 هـ 2006 م

❖ الفارابي ، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم ( ت 350 هـ ) :

126- ديوان الأدب ، تحقيق أحمد مختار عمر ، مراجعة إبراهيم أنيس مؤسّسة الشّعب للصحّافة و الطّباعة و النّشر ، القاهرة ، مصر .

❖ ابن فارس ، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريّا ( ت 395 هـ ) :

127 - الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها علّق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلميّة - بيروت لبنان ، ط 1 ، 1418م -1997هـ .

128 - مقاييس اللّغة ، تحقيق وضبط عبد السّلام محمّد هارون ، دار الجيل بيروت لبنان ط 2 ، 1392 هـ ، 1972 م .

❖ الفارسي ، أبو علي الحسن بن عبد الغفّار (ت 377 هـ) :

129 - الإغفال ، تحقيق عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، الإمارات العربيّة المتحدّة مركز جمعة الماجد للثقافة و التّراث ، و المجمع النّقافي

130 - الإيضاح العُضدي ، حقّقه و قدّم له حسن شاذلي فرهور ، ط 1 1389 هـ 1969 م .

131 - الحُجّة في علل القراءات السّبع ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود علي محمّد معوّض شارك في تحقيقه أحمد عيسى حسن المعصراوي ، ط 1 1428 هـ - 2007 م .

❖ فاضل صالح السّامرائي :

132 - التّعبير القرآني ، دار عمار، عمان، الأردن ، ط 4 ، 1427 هـ - 2006 م .

133 - الجملة العربيّة و المعنى ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، ط 1 1421 هـ - 2000 م .

134 - لمسات بيانية في نصوص من التّنزيل ، دار عمار للنّشر و التّوزيع عمّان الأردن ، ط 3 ، 1423 هـ - 2003 م .

135 - معاني الأبنية في العربيّة ، دار عمار للنّشر و التّوزيع ، الأردن ، ط 2 1428 هـ - 2007 م .

❖ فاضل مصطفى السّاقى :

136 - أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل و الوظيفة ، مكتبة الخانجي القاهرة  
1397 هـ 1997 م .

❖ فايز الدّاية :

137 - علم الدّالة بين النّظريّة و التّطبيق - دراسة تاريخيّة - تأصيليّة - نقدية دار  
الفكر ، دمشق ، سورية ، دار الفكر المعاصر ، ط 2 ، 1417 هـ - 1996 م .

❖ فتح الله أحمد سليمان :

138 - الأسلوبية - مدخل نظري ودراسة تطبيقية - الناشر مكتبة الآداب القاهرة  
مصر 1425 هـ ، 2004 م .

❖ الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله ( ت 207 هـ ) :

139 - معاني القرآن ، قدّم له وعلّق عليه ووضع حواشيه و فهارسه ، إبراهيم شمس  
الدّين منشورات ، محمّد علي بيضون ، دار الكتب العلميّة بيروت ، لبنان  
ط 1423 هـ ، 2002 م .

❖ الفراهيدي ، الخليل بن أحمد :

140 - الجمل في النّحو ، تحقيق فخر الدّين قباوة ، مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 1  
، 1405 هـ - 1985 م .

❖ - كتاب العين ، تحقيق مهدي المخزومي ، إبراهيم السّامرائي ، دار ومكتبة الهلال .

❖ فخر الدّين قباوة :

141 - تصريف الأسماء و الأفعال ، مكتبة المعارف ، بيروت ، لبنان ، ط 2 1408 هـ -  
1988 م .

❖ الفقراء ، سيف الدّين طه :

142 - المشتقات الدّالة على الفاعليّة و المفعوليّة - دراسة صرفيّة دلاليّة إحصائيّة - عالم  
الكتب الحديث للنّشر و التّوزيع ، الأردن ، ط 1 ، 1425 هـ - 2004 م .

❖ ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم ، ( ت 276 هـ ) :

143- أدب الكاتب ، حققه و علّق على حواشيه ووضع فهرسه محمد الدّالي مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ، لبنان .

144- تأويل مشكل القرآن ، تحقيق أحمد صقر ، دار التّراث ، القاهرة ، ط 2 1393هـ- 1973 م .

145- تفسير غريب القرآن ، تحقيق أحمد صقر ، دار الكتب العلميّة بيروت لبنان 1398 هـ - 1979 م .

❖ القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري ( ت 671 هـ ) :

146- الجامع لأحكام القرآن ، راجعه ، و ضبطه ، و علّق عليه محمد إبراهيم الحفناوي خرّج أحاديثه محمود حامد عثمان ، دار الحديث ، القاهرة ، مصر ، 1431 هـ - 2010 م

❖ ابن القطّاع الصّقلي ، أبو القاسم علي بن جعفر السّعدي ( ت 515 هـ ) :

147- أبنية الأسماء و الأفعال و المصادر ، تحقيق و دراسة أحمد محمد عبد الدّائم ، مطبعة دار الكتب المصريّة ، القاهرة ، 1999 م .

148- الأفعال ، دائرة المعارف العثمانيّة بعاصمة الدولة الآصفيّة حيدر آباد الدّكن ، ط 1 1361 هـ .

❖ ابن القوطيّة ( ت 367 هـ ) :

149 - كتاب الأفعال ، تحقيق علي فودة ، النّاشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ط 1 1952 م ، ط 2 ، 1993 م .

❖ القيسي ، أبو محمد مكّي بن أبي طالب ، ( ت 437 هـ ) :

150 - الكشّف عن وجوه القراءات السّبع و عللها و حججها ، تحقيق محيي الدّين رمضان مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 3 ، 1404 هـ 1984 م .

- ❖ ابن قَيْمِ الجَوْزِيَّة ، أبو عبد الله مُحَمَّد بن أبي بكر بن أَيُّوب ( ت 751 هـ ) :
- 151 - بدائع الفوائد ، تحقيق علي بن مُحَمَّد العمران ، إشراف بكر بن عبد الله أبوزيد دار عالم للفوائد للنشر و التوزيع ، جدة ، السَّعُودِيَّة .
- ❖ الكفوي ، أبو البقاء بن موسى الحُسَيْنِي ( ت 1094 هـ ) :
- 152 - الكليات - معجم في المصطلحات و الفروق اللغويَّة ، قابله على نسخة خطيَّة و أعدّه للطَّبع و وضع فهارسه ، عدنان درويش ، مُحَمَّد المصري مؤسَّسة الرِّسالة بيروت لبنان ، ط2 ، 1419 هـ - 1998 م .
- ❖ المؤدِّب ، أبو القاسم بن مُحَمَّد بن سعيد ( ت 338 هـ ) :
- 153 - دقائق التَّصريف ، تحقيق حاتم صالح الضَّامن ، دار البشائر للطباعة و النَّشر و التوزيع دمشق ، سوريا ، ط 1 ، 1425 هـ - 2004 م .
- ❖ ابن مالك ، جمال الدِّين أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله ( ت 672 هـ ) :
- 154 - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق مُحَمَّد كامل بركات ، المكتبة العربيَّة القاهرة مصر ، 1387 هـ - 1967 م .
- ❖ المبرِّد ، أبو العباس ، مُحَمَّد بن يزيد ( ت 285 هـ ) :
- 155 - المقتضب ، تحقيق مُحَمَّد عبد الخالق عزيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة لجنة إحياء التَّراث الإسلامي ، القاهرة ، مصر 1415 هـ ، 1994
- 156 - الكَامِلُ ، حقَّقه و علَّق عليه و صنع فهارسه مُحَمَّد أحمد الدَّالي ، مؤسَّسة الرِّسالة للطباعة و النَّشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط 4 ، 1425 هـ - 2004 م .
- 157 - المذكَر و المؤنَّث ، حقَّقه و قدَّم له و علَّق عليه رمضان عبد التَّوَّاب صلاح الدِّين الهادي ، مطبعة دار الكتب ، 1970 م .
- ❖ ابن مجاهد ( ت 324 هـ ) :
- 158 - كتاب السَّبعة في القراءات ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف مصر .

❖ مجمع اللغة العربية :

159 - معجم ألفاظ القرآن الكريم ، طبع بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، مصر  
1410 هـ - 1990 م .

❖ محمد إقبال عروي :

160 - دور السياق في الترجيح بين الأقاويل التفسيرية - مراجعة منهجية - ط 1 1428 هـ -  
2007 م ، الكويت .

❖ محمد الأمين الخضري :

161 - الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ - دراسة تحليلية للإفراد و الجمع في القرآن  
مطبعة الحسين الإسلامية ، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، 1413 هـ - 1993 م .

❖ محمد الطنطاوي :

162 - تصريف الأسماء ، المملكة العربية السعودية ، ط 6 ، 1408 هـ .

❖ محمد المبارك :

163 - فقه اللغة و خصائص العربية - دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج  
العربية الأصل في التجديد و التوليد ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع  
بيروت ، لبنان .

❖ محمد العيد :

164 - المفارقة القرآنية - دراسة في بنية الدلالة - دار الفكر العربي ، بيروت لبنان ، ط 1  
1415 هـ - 1994 م .

❖ محمد حسنين أبو موسى :

165 - البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري و أثرها في الدراسات البلاغية ، دار الفكر  
العربي ، القاهرة .

❖ محمد حماسة عبد اللطيف :

166 - النحو و الدلالة - مدخل لدراسة المعنى التحويلي الدلالي - دار الشروق ، القاهرة ط  
1 ، 1420 هـ - 2000 م .

❖ محمد سالم محيسن :

167 - تصريف الأفعال و الأسماء في ضوء أساليب القرآن ، دار الكتاب العربي بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1407 هـ - 1987 م .

168 - المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ، دار الجيل بيروت ، لبنان مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، مصر ، ط 2 ، 1408 هـ - 1988 م .

❖ محمد عبد الخالق عزيمة ( ت 1404 هـ ) :

169 - دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، دار الحديث ، القاهرة .

❖ محمد علي الصابوني :

170 - صفوة التفاسير ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، لبنان ، ط 4 ، 1402 هـ - 1981 م

❖ محمد محمد يونس علي :

171 - المعنى و ظلال المعنى - أنظمة الدلالة في العربية - دار المدار الإسلامي بيروت لبنان ، ط 2 ، 2007 م .

❖ محمد علي الخولي :

172 - معجم علم اللغة النظري ، مكتبة لبنان ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1402 هـ - 1982 م

❖ محمود أحمد نحلة :

173 - لغة القرآن الكريم في جزء عم ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان 1981 م .

❖ محمود السّعران :

174 - علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان .

❖ محمود سليمان ياقوت :

175 - إعراب القرآن الكريم ، دار المعرفة الجامعية ، الأزاريطة ، الإسكندرية .

176 - الصّرف التّعليمي في القرآن الكريم ، مكتبة المنار الإسلامية ، ط 1 ، 1420 هـ -

1999 م .

177 - ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ، دار المعرفة الجامعية ، 2005 م .

178 - علم الجمال اللغوي ( المعاني ، البيان ، الإبداع ، البيان ) ، دار المعرفة الجامعية  
1995 م .

❖ محمود صافي :

179 - الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، مع فوائد نحوية مهمة إشراف اللجنة  
العلمية بدار الرشيد ، دار الرشيد ، دمشق ، بيروت ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، لبنان  
، ط 3 ، 1416 هـ 1995 م .

❖ محمود عكاشة :

180 - التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة ، دار النشر للجامعات ، القاهرة مصر ، 1433  
هـ 2011 م .

❖ محيي الدين الدرويش :

181 - إعراب القرآن الكريم و بيانه ، دار الإرشاد للشؤون الجامعية ، حمص ، سورية دار  
ابن كثير للطباعة و النشر و التوزيع ، دمشق ، بيروت اليمامة للطباعة و النشر  
و التوزيع ، دمشق ، بيروت ، ط 3 / 1412 هـ - 1992 م .

❖ ابن أبي مريم ، نصر بن علي بن محمد أبي عبد الله الشيرازي الفارسي الفسوي النحوي  
( ت بعد 565 هـ ) :

182 - الكتاب الموضح في وجوه القراءات و عللها ، تحقيق عمر حمدان الكبيسي مكة  
المكرمة ، ط 1 ، 1414 هـ - 1993 م .

❖ ممدوح عبد الرحمن الرمالي :

183 - العربية و الوظائف النحوية - دراسة في اتساع النظام و الأساليب - دار المعرفة  
الجامعية ، الأزاريطة ، مصر ، 1996 م .

❖ ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم ( ت 711 هـ ) :

184 - لسان العرب ، تحقيق عبد الله علي الكبير ، محمد أحمد حسب الله هاشم محمد الشاذلي دار المعارف ، القاهرة ، 1401 - 1981 م .

❖ المهدي إبراهيم الغويل :

185 - السّياق و أثره في المعنى ، أكاديمية الفكر الجماهيري ، دار الكتب الوطنية بنغازي ، ليبيا 2011 م .

❖ مهدي أسعد عرار :

186 - مباحثاتٌ لسانية في ظواهر قرآنية ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ط 1 ، 2008 م

❖ ناصر عقيل أحمد الزّغول :

187 - اسما المكان و الزّمان في القرآن الكريم - دراسة صرفيّة دلاليّة - جدار للكتاب العالمي ، عمّان ، عالم الكتب الحديث ، إربد ، الأردن ، ط 1 2006 م .

❖ النّحاس ، أبو جعفر ، أحمد بن محمد بن إسماعيل ( ت 338 هـ ) :

188 - إعراب القرآن تحقيق زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، 1409 هـ - 1988 م .

❖ هادي نهر :

189 - الصّرف الوافي ، - دراسة وصفية تطبيقية - ، عالم الكتب الحديث إربد الأردن ، ط 1 ، 1431 هـ - 2010 م .

❖ ابن هشام ، الأنصاري جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف ( ت 761 هـ ) :

190 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه عدّة السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصريّة، صيدا ، بيروت لبنان .

191 - شرح شنور الذهب في معرفة كلام العرب و معه كتاب منتهى الأدب بتحقيق شرح

شنور الذهب ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة

مصر .

192- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد ، دار الطّلائع ، القاهرة ، مصر .

❖ الواحدي ، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمّد ( ت 468 هـ ) :

193- التّفسير البسيط ، تحقيق محمّد بن عبد العزيز الخضير ، إشراف و إخراج عبد العزيز بن سطمّام بن عبد العزيز آل سعود ، تركي بن سهو العتيبي ، الرّياض السّعوديّة ، 1430هـ - 2009 م .

❖ ابن يعيش ، موفق الدّين أبو البقاء ( ت 643 هـ):

194 - شرح المفصّل ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب منشورات محمّد علي بيضون ، دار الكتب العلميّة بيروت ، لبنان ، ط 1 1422هـ ، 2001 م .

### ب - الكتب باللّغة الأجنبيّة

❖ André lalande:

195 - Vocabulair technique et critique de la philosophie,puf 13 , ed 1980.

❖ Robert. Galison et Daniel. Coste :

196 - Dictionnaire de didactique des langues.

❖ Coulthard, Malcolm :

197- Malcolm coulthard, C.N.Candlin: "An introduction to discource analysis; applied linguisties and language study ", second edition, Routledge, Taylor a Francis group Landon and New York, 2014.

ثانيا: الرّسائل الجامعيّة :

❖ رفيقة بن ميسية :

198 -الأبنيّة الصّرفيّة ودلالاتها في سورة يوسف ﷺ "إشراف سامي عبد الله أحمد الكناني

جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة ، الجزائر 2005 م - 2006 م ( مذكّرة

ماجستير) .

❖ عبد الله حسن الذنبيات :

199 - المصدر الميمي في القرآن الكريم - دراسة صرفية دلالية - إشراف محمد أمين الروابدة ، جامعة مؤتة ، الأردن ، 2009 م ، ( رسالة ماجستير ) .

❖ فريد بن عبد العزيز الزامل السليم :

200 - الخِلافُ النَّصْرِيُّ و أثره الدَّلاليُّ في القرآن الكريم - دراسة تحليلية - إشراف عبد الجبار توامي ، جامعة القصيم - المملكة العربية السعودية 1426 هـ - 1427 هـ ( رسالة ماجستير ) .

محمد نور الدين المنجد :

201 - اتساع الدلالة في الخطاب القرآني : إشراف سعيد الأيوبي ، جامعة المولى إسماعيل مكناس ، المغرب ، 2006 م - 2007 م ، ( أطروحة دكتوراه ) .

❖ هلال علي محمود الجحيشي " :

202 - العُدُولُ الصَّرْفِيُّ في القرآن الكريم - دراسة دلالية - إشراف محيي الدين توفيق إبراهيم جامعة الموصل ، العراق ، 1426 هـ - 2005 م ( أطروحة دكتوراه )

ثالثا : الدوريات

❖ إسماعيل أحمد عمايرة :

203 - المشتقات نظرة مقارنة ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد 56 السنة الثالثة والعشرون ، 1999 م .

204 - التطور التاريخي لأبنية المصادر في العربية دراسة مقارنة ، مجلة أبحاث اليرموك الأردن ، سلسلة الآداب و اللغويات ، المجلد 14 - العدد 1 ، 1996 م .

❖ بلقاسم بلعرج :

205- ظاهرة توسع المعنى في اللغة العربيّة - نماذج من القرآن الكريم - مجلّة التّراث العربي تصدر عن اتحاد الكتاب العربي، دمشق، العدد 105 ، السّنة السّابعة والعشرون 1428 هـ - 2007 م .

❖ حجاج أنور عبد الكريم :

206- الحمل على المعنى في صيغ جمع التّكسير ، مجلّة جامعة الطائف ، الآداب والتّربية ( اللغة العربيّة و آدابها ) ، المملكة العربيّة السّعوديّة ، المجلّد الثّاني ، العدد السّابع ، 1433 هـ - 2012 م .

❖ خديجة ربار الحمداني ، نافع علوان بّهلول الجبوري :

207- الحركة و أهميتها في دلالة البنية الصّرفيّة - دراسة على وفق الاستعمال اللّغوي - مجلّة جامعة كركوك للدراسات الإنسانيّة ، العراق ، المجلّد 07 ، العدد 03 ، 2012 م .

❖ شكران حمد شلاكة المالكي :

208- الصّيغ المشتركة في الأبواب الصّرفيّة ، مجلّة القادسيّة في الآداب والعلوم التّربويّة العراق ، العدد 01 ، المجلّد 08 ، 2009 م .

❖ محمّد فاضل السّامرائي :

209 - صور من اتّساع دلالة الألفاظ في تفسير الكشّاف ، مجلّة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة و اللغة العربيّة و آدابها ، السّعودية ، العدد ، 42 ، الجزء 19 ، 1428 هـ .

فهرس الموضوعات :

الصفحة	الموضوع
أ - بي	مقدمة :
	تمهيد :
12.....	ماهية التوسع الدلالي للصيغ الصرفية في القرآن الكريم.
12.....	أولاً : التوسع في مفهومه اللغوي و الاصطلاحي :
12.....	أ - التوسع لغة :
15.....	ب - التوسع اصطلاحاً :
21.....	ثانياً : ضوابط التوسع الدلالي للصيغ الصرفية في القرآن الكريم :
25.....	ثالثاً : أسباب التوسع الدلالي للصيغ الصرفية الاسمية في القرآن الكريم :
	الباب الأول : التوسع الدلالي لصيغ المصدر في القرآن الكريم :
	الفصل الأول : التوسع الدلالي لصيغ المصدر الأظلي :
33.....	المبحث الأول : التوسع الدلالي لصيغ المصدر الأظلي من الفعل الثلاثي :
33.....	أولاً : المصدر مفهومه، أنواعه، أبنيته:
33.....	أ - مفهومه :
34.....	ب - أنواعه :
34.....	ج - أبنيته من الفعل الثلاثي :
36.....	ثانياً : تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ المصدر الأظلي من الفعل الثلاثي :
39.....	1 - بناء "فَعَلَ" :
39.....	1-1 بناء "فَعَلَ" بين دلالة المصدر واسم المفعول واسم الفاعل :
44.....	2-1 بناء "فَعَلَ" بين دلالة المصدر واسم الفاعل :
49.....	3-1 بناء "فَعَلَ" بين دلالة المصدر والاسم المفرد واسم الفاعل :
51.....	4-1 بناء "فَعَلَ" بين دلالة المصدر واسم المفعول واسم المصدر :

- 2- بناء "فَعَلَ" : ..... 55.....
- 1-2 بناء "فَعَلَ" بين دلالة المصدر واسم المفعول : ..... 55.....
- 2-2 بناء "فَعَلَ" بين دلالة المصدر و الصفة المشبهة : ..... 57.....
- 3- بناء "فِعَال" بين دلالة المصدر والجمع واسم الفاعل : ..... 60.....
- 4 - بناء "فَاعِلَةٌ" : ..... 64.....
- 4 - 1 - بناء " فاعِلَةٌ " بين دلالة المصدر و اسم الفاعل : ..... 64.....
- 4 - 2 - بناء " فاعِلَةٌ " بين دلالة المصدر واسم الفاعل و النسب : ..... 66.....
- 5-بناء "فَعُول" بين دلالة المصدر واسم المصدر : ..... 68.....
- المبحث الثاني : التوسّع الدلاليّ لصيغ المصدر الأصلي من الفعل غير الثلاثي : ..... 75.....
- أولاً : أبنية المصدر الأصلي من الفعل غير الثلاثي : ..... 75.....
- ثانياً : تعدّد الاحتمالات الدلاليّة لصيغ المصدر الأصلي من الفعل غير الثلاثي : ..... 77.....
- 1 - بناء "إِفْعَال" : ..... 79.....
- 1 - 1 بناء "إِفْعَال" بين دلالة المصدر وظرفه الزمان وجمع التثنية : ..... 79.....
- 1-2 بناء "إِفْعَال" بين دلالة المصدر وجمع الكثرة : ..... 82.....
- 2- بناء "تَفْعِيل" بين دلالة المصدر واسم المفعول : ..... 85.....
- 3- بناء "فِعَال" بين دلالة المصدر وجمع الكثرة: ..... 88.....
- 4- بناء "فِعْلَال" بين دلالة المصدر واسم الفاعل واسم المصدر : ..... 90.....
- 5- بناء "فَعْلَال" بين دلالة المصدر واسم الفاعل واسم المصدر : ..... 94.....
- الفصل الثاني: التوسّع الدلاليّ لصيغ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي:
- المبحث الأول : التوسّع الدلاليّ لصيغ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي الواردة على بناء مَفْعَل:
- 100.....
- أولاً : المصدر الميمي مضمومه ، صوته من الفعل الثلاثي ..... 100.....
- أ - مضمومه : ..... 100.....

- 100 ..... بـ - صوغه من الفعل الثلاثي
- 101..... ثانيا : تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي الواردة على بناء مَفْعَل
- 102..... 1- بناء "مَفْعَل" بين دلالة المصدر الميمي واسم الزمان :
- 105..... 2- بناء "مَفْعَل" بين دلالة المصدر الميمي واسم المكان :
- 109..... 3- بناء "مَفْعَل" بين دلالة المصدر الميمي واسمي الزمان و المكان :
- 112..... المبحث الثاني : التوسع الدلالي لصيغ المصدر الميمي الواردة على بناء مَفْعَل :
- 112..... أولا : تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي الواردة على بناء "مَفْعَل" :
- 113..... 1- بناء "مَفْعَل" بين دلالة المصدر الميمي واسم المكان واسم الجنس :
- 117..... 2- بناء "مَفْعَل" بين دلالة المصدر الميمي واسمي الزمان و المكان :
- الفصل الثالث : التوسع الدلالي لصيغ المصدر الميمي من الفعل غير الثلاثي :
- المبحث الأول : التوسع الدلالي لصيغ المصدر الميمي من الفعل غير الثلاثي الواردة على بناء
- 128..... "مَفْعَل و مُفْعَل" :
- 128..... أولا : صوغ المصدر الميمي من الفعل غير الثلاثي :
- ثانيا : تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ المصدر الميمي من الفعل غير الثلاثي الواردة على بناء
- 128..... "مَفْعَل" و "مُفْعَل"
- 129..... 1- بناء "مَفْعَل" :
- 129..... 1-1 بناء "مَفْعَل" بين دلالة المصدر الميمي واسم المكان :
- 133..... 2-1 بناء "مَفْعَل" بين دلالة المصدر الميمي واسم الزمان :
- 136..... 2- بناء "مَفْعَل" بين دلالة المصدر الميمي واسم المكان :
- المبحث الثاني : التوسع الدلالي لصيغ المصدر الميمي من الفعل غير الثلاثي الواردة على بناء
- 141..... "مُفْعَل و مُسْتَفْعَل"
- 1- تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ المصدر الميمي من الفعل غير الثلاثي الواردة على بناء
- 142..... "مُفْعَل" :
- 142..... 1-1 بناء "مُفْعَل" بين دلالة المصدر الميمي واسم المكان :

- 2- تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ المصدر الميمي من الفعل خير الثلاثي الواردة على بناء " مُسْتَفْعَل " : ..... 146
- 1-2 بناء " مُسْتَفْعَل " بين دلالة المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان ..... 147
- 2-2 بناء " مُسْتَفْعَل " بين دلالة المصدر الميمي واسم المكان واسم المفعول : ..... 150
- الفصل الرابع : التوسع الدلالي لصيغ مصدر المرة والميئة :
- المبحث الأول : التوسع الدلالي لصيغ مصدر المرة : ..... 157
- أولاً : مصدر المرة ، مفهومه ، صوته : ..... 157
- أ - مفهومه : ..... 157
- ب - صوته : ..... 157
- ثانياً : تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ مصدر المرة : ..... 158
- 1- بناء " فَعْلَة " بين دلالة مصدر المرة والمصدر الأصلي : ..... 159
- 2- بناء " فَعْلَة " بين دلالة مصدر المرة واسم المصدر بمعنى اسم المفعول : ..... 162
- 3- بناء " فَعْلَة " بين مصدر المرة ومصدر الميئة : ..... 166
- المبحث الثاني : التوسع الدلالي لصيغ مصدر الميئة : ..... 170
- أولاً : مصدر الميئة ، مفهومه ، صوته ..... 170
- أ - مفهومه : ..... 170
- ب - صوته : ..... 170
- ثانياً : تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ مصدر الميئة : ..... 170
- 1- بناء " فَعْلَة " بين دلالة مصدر الميئة وظرف المكان والمصدر الأصلي واسم الجنس ..... 171
- 2- بناء " فَعْلَة " بين دلالة مصدر الميئة بمعنى النسب والمصدر الأصلي واسم المصدر ..... 175
- 3- بناء " فَعْلَة " بين دلالة مصدر الميئة والمصدر الأصلي : ..... 179
- الباب الثاني : التوسع الدلالي لصيغ المشتقات في القرآن الكريم :
- الفصل الأول : التوسع الدلالي لصيغ اسم الفاعل واسم المفعول :

- 186.....المبعض الأول : التوسع الدلالي لصيغ اسم الفاعل :  
 187.....أولاً : اسم الفاعل ، مضمومه ، صوته :  
 187.....أ - مضمومه :  
 188.....ب - صوته :  
 188.....ثانياً : تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي  
 190.....1 - بناء "فَاعِل" بين دلالة اسم الفاعل واسم المفعول والنسب :  
 200.....2 - بناء "فَاعِل" بين دلالة اسم الفاعل وصيغة المبالغة :  
 203.....3 - بناء "فَاعِل" بين دلالة اسم الفاعل والمصدر وصيغة المبالغة :  
 205.....ثالثاً : تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي :  
 206.....1 - بناء "مُفْعِل" :  
 206.....1-1 - بناء "مُفْعِل" بين دلالة اسم الفاعل والنسب واسم المطان :  
 211.....2-1 - بناء "مُفْعِل" بين دلالة اسم الفاعل واسم المفعول :  
 215.....2 - بناء "مُفْعِل" بين دلالة اسم الفاعل واسم المفعول :  
 218.....3 - بناء "مُفْعِل" بين دلالة اسم الفاعل والنسب :  
 224.....المبعض الثاني : التوسع الدلالي لصيغ اسم المفعول :  
 224.....أولاً : اسم المفعول ، مضمومه ، صوته :  
 224.....أ - مضمومه :  
 224.....ب - صوته :  
 225.....ثانياً : تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي :  
 226.....1 - بناء "مَفْعُول" :  
 226.....1-1 - بناء "مَفْعُول" بين دلالة اسم المفعول واسم الفاعل والنسب المبالغة :  
 230.....2-1 - بناء "مَفْعُول" بين دلالة اسم المفعول واسم الفاعل :  
 232.....3-1 - بناء "مَفْعُول" بين دلالة اسم المفعول والمصدر :  
 236.....2 - بناء "مَفْعُول" بين دلالة اسم المفعول واسم الفاعل وصيغة المبالغة :

- 3- بناء "فَعِيل" بين دلالة اسم المفعول واسم الفاعل والاسم المفرد : 241.....
- ثالثا : تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ اسم المفعول من الفعل خبر الثلاثي : 246.....
- 1- بناء "مَفْعَل" بين دلالة اسم المفعول واسم الفاعل : 247.....
- 2- بناء "مَفْعَل" و دلالة اسم المفعول المتعدّد الاشتقاق : 254.....
- 3- بناء "مَفْعَل" بين دلالة اسم المفعول واسم المكان : 256.....
- 4- بناء "مُسْتَفْعَل" بين دلالة اسم المفعول والمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان.....258
- الفصل الثاني : التوسّع الدلاليّ لصيغ الصفة المشبهة وصيغ المبالغة :
- المبحث الأول : التوسّع الدلاليّ لصيغ الصفة المشبهة : 265.....
- أولا : الصفة المشبهة ، مضمومما ، أبنيتهما : 265.....
- أ- مضمومما : 265.....
- ب- أبنيتهما : 266.....
- ثانيا : تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ الصفة المشبهة : 268.....
- 1 - بناء "فَعِيل" : 269.....
- 1 - 1 - بناء "فَعِيل" بين دلالة الصفة المشبهة واسم الفاعل وصيغة المبالغة .....269
- 1-2 - بناء "فَعِيل" بين دلالة الصفة المشبهة واسم الفاعل واسم الجنس الإفرادي والمصدر : 272.....
- 2- بناء "فِعَال" بين دلالة الصفة المشبهة وصيغة المبالغة : 276.....
- 3- بناء "فَعِل" بين دلالة الصفة المشبهة وصيغة المبالغة والاسم المفرد واسم الجنس الجمعي واسم الجمع : 277.....
- 4- بناء "فَعُول" بين دلالة الصفة المشبهة وصيغة المبالغة : 281.....
- 5- بناء "فَعِلَة" بين دلالة الصفة المشبهة واسم الفاعل : 283.....
- المبحث الثاني : التوسّع الدلاليّ لصيغ المبالغة : 291.....
- أولا : صيغة المبالغة ، مضمومما ، أبنيتهما : 291.....
- أ- مضمومما : 291.....



- 354..... 1- بناء " مَفْعَل " : .....
- 354..... 1-1- بناء " مَفْعَل " بين دلالة اسمي المكان و الزمان : .....
- 357..... 1-2- بناء " مَفْعَل " بين دلالة اسم المكان و المصدر الميمي : .....
- 361..... 2- بناء " مَفْعَل " : .....
- 361..... 1-2- - بناء " مَفْعَل " بين دلالة اسمي المكان و الزمان و المصدر الميمي : .....
- 365..... 2- 2- بناء " مَفْعَل " بين دلالة اسم المكان و المصدر الميمي : .....
- 367..... ثانيا : تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ اسم المكان من الفعل غير الثلاثي : .....
- 368..... 1 - بناء " مَفْعَل " بين دلالة اسم المكان و بعض الأسماء : .....
- 373..... 2 - بناء " مَفْعَل " بين دلالة اسم المكان و المصدر الميمي و اسم الفاعل و اسم المفعول : .....
- الفصل الرابع : التوسع الدلالي لصيغ اسم التفضيل و اسم الآلة :
- 387..... المبحث الأول : التوسع الدلالي لصيغ اسم التفضيل : .....
- 387 ..... أولا : اسم التفضيل ، مفهومه ، أبنيته - شروط صوغه : .....
- 387..... أ - مفهومه : .....
- 387..... ب - أبنيته : .....
- 387..... ج - شروط صوغه : .....
- 388..... ثانيا : تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ اسم التفضيل : .....
- 389..... 1- بناء " أفعال " : .....
- 389..... 1- 1- بناء " أفعال " بين دلالة اسم التفضيل و اسم الفاعل و صيغة المبالغة : .....
- 392..... 1- 2- بناء " أفعال " بين دلالة اسم التفضيل و الفعل الماضي : .....
- 395..... 1- 3- بناء " أفعال " بين دلالة اسم التفضيل و صيغة المبالغة : .....
- 397..... 2- بناء " مَفْعَل " بين دلالة اسم التفضيل و اسم الجنس و المصدر : .....
- 401..... المبحث الأول : التوسع الدلالي لصيغ اسم الآلة : .....
- 401..... أولا : اسم الآلة - مفهومه - صوغه - أبنيته : .....
- 401..... أ - مفهومه : .....

401.....	بج - صوته :
421.....	بج - أبنيته :
402.....	ثانيا : تعدد الاحتمالات الدلالية لصيغ اسم الآلة :
403.....	1- بناء " مَفَاعِل " بين دلالة اسم الآلة و اسم المكان و المصدر الميمي :
406.....	3 - بناء " مَفَاعِل " بين دلالة اسم الآلة و صيغة المبالغة :
408.....	4 - بناء " مَفَاعِل " بين دلالة اسم الآلة و المصدر :
413.....	الخاتمة:
435.....	فهرس الآيات القرآنية :
443.....	المصادر و المراجع :
471.....	فهرس الموضوعات :
480.....	ملخص باللغة العربية :
481.....	ملخص باللغة الإنجليزية :
482.....	ملخص باللغة الفرنسية :

## ملخص

تناول هذا البحث موضوع التوسع الدلالي للصيغ الصرفية الإسمية في القرآن الكريم - دراسة صرفية دلالية - و هو موضوع يهدف إلى توضيح فكرة مفادها أن التوسع الدلالي للصيغ الصرفية الإسمية تجلّى في تعدد الإحتمالات الدلالية للصيغة الصرفية الواحدة ، ذلك أن كل صيغة من الصيغ الإسمية تعدت حدود دلالتها المركزية لتشمل دلالات مختلفة يحتملها السياق جميعاً من غير ترجيح ؛ لأن توسعها ارتبط بثلاثة ضوابط ؛ أولهما : احتمال السياق الواحد لعدة معانٍ مجتمعة في صيغة صرفية واحدة وثانيهما : غياب القرينة التي تحدد معنى بعينه ، و ثالثهما : عدم ترجيح احتمال دلالي على آخر .

و قد جعلها هذا التوسع تكتسب قيمة مزدوجة ؛ تجلّت القيمة الأولى في المعاني الأصلية المستنبطة من مبانها ، و تجلّت القيمة الثانية في المعاني المستمدة من السياق ، دون أن يكون هناك تعارض بينهما فبينهما ترابطٌ و تجاذبٌ كبيران ، و هو ما أسهم في تحقيق لذة النص و كسبه قيمةً جماليةً كبيرةً ، و نقله من مستوى التعبير العادي إلى مستوى الإبلاغ الفني .

و على هذا الأساس قسم البحث إلى تمهيد، و بابين، و خاتمة ؛ خصص التمهيد لرسم المعالم العامة للموضوع ؛ فقسم إلى ثلاثة عناصر ؛ أولها : التوسع في مفهومه اللغوي و الاصطلاحى ، و ثانيها ضوابط التوسع الدلالي للصيغ الصرفية ، و ثالثها : أسباب التوسع الدلالي للصيغ الصرفية .

أمّا الباب الأول : فقد تناول التوسع الدلالي لصيغ المصدر في القرآن الكريم بأنماطه المختلفة ، لذلك

قسم إلى أربعة فصول ، في حين خصص الباب الثاني لدراسة التوسع الدلالي لصيغ المشتقات في القرآن الكريم ، و قد قسم أيضاً إلى أربعة فصول ، و انتهى البحث بخاتمة تضمنت أهم نتائجها .

و قد اتضح أنه من خصائص البيان القرآني تقاطع الصيغ مع بعضها ، و إحلال بعضها مكان بعضها الآخر ، حيث إن كثيراً من ألفاظ النص القرآني ترد محتملة ببنائها الصرفي أكثر من صيغة و هو ما يؤدي إلى فتح مجال تعدد احتمالاتها الدلالية .

## الكلمات المفتاحية

التوسع الدلالي، الصيغ الصرفية الإسمية، القرآن الكريم، المصادر، المشتقات، السياق .

**Abstract:**

The present study is devoted to deal with the semantic and morphological expansion of the nominal formula in the Quran. It aims to study the notion of the semantic and morphological expansion that is represented in the different possibilities of each formula, because each one of them can be transitive to another sense in order to take multiple meanings and without mutation. .

The formula can take on a different meaning; First ; the context can take multiple meanings in one formula, secondly the absence of the context that defines the meaning itself, and third the non-mutation of one semantic possibility on the other.

This expansion has given multiple values; the first value appeared in the original senses that are derived from its structures, the second value appeared in the context-related senses; without having a contradiction between the two senses, but especially a cohesion, which contributed to the enjoyment of the text and gave it a great aesthetic value, which transfers the text from the level of the simple expression to the level of artistic eloquence.

On this basis the study divided into: a preface, two parts and a conclusion. The preface was reserved to explain the outline of the study, it divided into three units, the first the linguistic and morphological definition of the expansion, the second was for the criteria of the semantic and morphological expansion of the nominal formula, and the third illustrated the causes of this linguistic phenomenon.

The first part was dedicated to the study of the semantic and morphological expansion of the gerund formula in its different types, it included four chapters, the second part was dedicated to the semantic and morphological study in the Quran with its derivation systems it has also included four chapters, finally the study ended with a conclusion that contains the most essential results.

It has become clear that among the characteristics of the Quran eloquence that the formulas are intertwined with each other, they can be replaced by each other, in the Qur'an text may be susceptible by its nominal structure to be multiple formulas and it will allow him to open on several semantic context.

**Key words:** the semantic expansion, the morphological formula, Quran , the gerund, the derivation, the context

## Résumé :

La présente étude traite l'expansion sémantique et morphologique de la formule nominale dans le Coran Karim. Elle a pour objectif d'étudier la notion de l'expansion sémantique et morphologique qu'est représentée dans les différentes possibilités de chaque formule, car chaque une d'elle peut être transitive à un autre sens afin de prendre de multiples sens et sans mutation.

La formule aussi peut prendre un sens différent ; premièrement ; le contexte peut prendre de multiples sens dans une seule formule, deuxièmement l'absence du contexte qui définit le sens lui-même, et troisièmement la non –mutation d'une possibilité sémantique sur l'autre.

Cette expansion a donné des valeurs multiples ; la première valeur a apparu dans les sens originaux qui sont dérivés de ses structures, la deuxième valeur a apparu dans les sens liés aux contextes ; sans avoir une contradiction entre les deux sens, mais notamment une cohésion, ce qui a contribué à la jouissance du texte et lui a donné une grande valeur esthétique, qui transfère le texte du niveau de l'expression simple au niveau de l'éloquence artistique.

Sur cette base l'étude a divisé en : une préface, deux parties et une conclusion. La préface a été réservée pour expliquer les grandes lignes de l'étude, elle a divisé en trois unités ,la première la définition linguistique et morphologique de l'expansion , la deuxième a été pour les critères de l'expansion sémantique et morphologique de la formule nominale , et la troisième a illustré les causes de ce phénomène linguistique.

La première partie a été consacrée à l'étude de l'expansion sémantique et morphologique de la formule gérondif dans ses différents types, elle a comporté quatre chapitres, la deuxième partie a été consacrée à l'étude sémantique et morphologique dans le Coran avec ses systèmes de dérivation , elle a comporté aussi quatre chapitres, finalement l'étude a terminé par une conclusion qui contient les résultats les plus essentiels .

Il est devenu évident que parmi les caractéristiques de l'éloquence coranique que les formules sont entrelacées entre elles, elles peuvent être remplacées les unes par les autres, dans le texte coranique peuvent être susceptibles par sa structure nominale d'être de multiples formules et elle va lui permettre à l'ouverture sur plusieurs contextes sémantiques.

**Mots clés:** L'expansion sémantique, les formules morphologiques, Quran karim, la dérivation, le gérondif, le contexte